

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل القرآن المبين ، يرفع به أقواماً ، ويضع به آخرين .
وبعث محمداً رسولاً أميناً في الأميين . فجعله أعلم الأولين والآخرين ، وخاتم
النبيين ، وسيد المرسلين ، يتلو عليهم آياته ويزكيهم ، ويعلمهم الكتاب والحكمة
وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين .

فأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة العارفين والمخلصين
والعلماء الربانيين ؛ وأشهد أن سيدنا محمداً بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح
الأمّة ، فقام بأعباء النبوة خير قيام في العالمين ، وأثنى عليه الله جل ذكره
فقال : " لعلك باخع نفسك أن لا يكونوا مؤمنين " .

فألهم صل وسلم ، وبارك عليه صلوات زاكية ، وتسليمات عالية ، وبركات
إلى يوم الدين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه الذين رفعوا رايات الإسلام
ومنازل السنة بثلج اليقين وبلج الجبين ، وعلى الفقهاء والمحدثين الذين حفظوا
حريم الشريعة المحمدية عن تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل
الجاهلين ، ووسع مداركهم فجرت منها ينابيع العلم والحكمة وفقه الدين .

أما بعد : فهذا شرح جامع لجامع الإمام أبي عيسى المعروف "بسّنن الترمذی" ،
مقتبس من أبحاث جهابذة الحديث ، وأئمة الفقه وأعلام العلوم وأعيان الأمّة ، وفي

بسم الله الرحمن الرحيم

طلبتهم شيخنا المحدث الكبير الحجة الثقة الخبير البحر إمام العصر محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله ، كما وصفته في جزء مطبوع من شرح أبواب الور أسميته "معارف السنن" تجد فيه شفاء كل غلة من شتى النواحي ؛ غير تخرج ما في الباب إلا نادراً ، حيث أفردته بالتأليف ، وسميته "لب الباب في تخرج ما يقول الترمذى وفي الباب" . وغير استيفاء البيان في رجال الأسانيد ، اكتفاء بما في كتب الرجال التي ليست بعيدة عن تناول أهل العلم ، إلا إذا دعت إليه داعية . والله سبحانه هو المستول لكل توفيق ، وهو الموفق لكل بحث وتحقيق ، فهو المستعان وعليه التكلان ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

قوله : بسم الله الرحمن الرحيم . اقتدى المصنف رحمه الله في بدء كتابه "الجامع" بكتب النبي ﷺ إلى الملوك ، وكتبه في القضايا ، حيث افتتحت بالتسمية دون الحمد .

وحديث "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أقطع" : اضطرب لفظه ، ففي لفظ "بحمد الله" ، وفي لفظ "ببسم الله" ، وفي لفظ "بذكر الله" ، وقد ضعفه بعض ، وصححه بعض ، وأعدل الأقوال : ما حكاه الشيخ تاج الدين السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" عن الحافظ أبي عمرو ابن الصلاح : "أن الحديث حسن دون الصحيح وفوق الضعيف" . وفي سنده قرأه بن عبد الرحمن ، وقد تابعه سعيد بن عبد العزيز عند النسائي ، وقد اختلفوا في توثيقه .

وبالجملة الحديث واحد ولفظه متعدد ، ومفاده بعد ثبوته البداءة بذكر الله ، سواء كان في ضرورة البسملة أو الحمد أو غيرها . وترجم كثير من المصنفين تعدد الحديث لإختلاف لفظه ، فاضطربوا في جمع العمل بهما ، فاخترعوا

... ..

للإبتداء أقساماً من الحقيقي والعرفي والإضافي ، فحملوا بعض الألفاظ على الحقيقي والبعض على الإضافي ، كما هو معروف ، كل ذلك تكلف وتنطع وغفلة عن الفن وقواعده ، ومدار تحقيقهم وعنائهم على ظنهم تعدد الأحاديث ، ولم يدروا أن الحديث واحد وإنما الإختلاف في اللفظ ، أفاده شيخنا امام العصر ! .

وقد أطال التاج السبكي الكلام على هذا الحديث في أوائل "طبقاته" من (ص ٣ إلى ص ١٣) وقد سبقه الإمام الشيخ النووي في "المجموع شرح المذهب" إلى تحقيق بعض أطرافه . أريد ذكر جمل من كلامهما ، وكلمات من كلام الحافظ البدر العيني ، والحافظ ابن حجر العسقلاني ، بما فيه مقنع وغنى ، قال البدر العيني (ص ١٥ ج - ١) : "كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله وببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع" رواه الحافظ عبد القادر في "أربعينه" وقوله عايه الصلاة والسلام : "كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم" رواه "أبو داود" و"النسائي" . وفي رواية "ابن ماجه" : "كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد أقطع" ، ورواه ابن حبان وأبو عوانة في "صحيحهما" ، وقال ابن الصلاح : هذا حديث حسن بل صحيح اهـ . وقال الإمام النووي في "المجموع" (ص ٧٣ ج - ١) بعد ذكر اختلاف ألفاظه : روينا كل هذه الألفاظ في كتاب "الأربعين" للحافظ عبد القادر الرهاوي ، ورويناه فيه من رواية كعب بن مالك الصحابي رضى الله عنه ، والمشهور رواية أبي هريرة ، وحديثه هذا حديث حسن ، رواه أبو داود وابن ماجه في "سننهما" وأبو عبد الرحمن النسائي في "عمل اليوم والليلة" ، وأبو عوانة يعقوب الإسرثاني في أول "صحيحه" المخرج على "صحيح مسلم" وروى موصولاً ومسللاً ، ورواية الموصول إسناده جيد انتهى ببعض الاختصار ، ومثله ذكره في "شرح مسلم" أيضاً ، وقد استوفى التاج السبكي الكلام عليه بتعدد أسانيده وطرقه ومخارجه ، وألفاظه ، ومدار الكل على الأوزاعي عن قرة بن عبد الرحمن عن الزهري عن

أبي سلمة عن أبي هريرة، قال: وقد قضى ابن الصلاح: بأن الحديث حسن دون الصحيح، وفوق الضعيف، محتجاً بأن رجاله رجال "الصحيحين" سوى "قرة" وقد أخرج له مسلم في الشواهد مقروناً بغيره، وادعى السبكي مع ذلك أن الحديث صحيح، كما ادعاه هذان الخبران ابن حبان وابن البيع، لأن قرة أعلم الناس بالزهرى كما قاله يزيد بن السمط، والأوزاعي إمام أهل الشام، وذكره أبو حاتم في "الثقات"، ثم هو لم يتفرد بل تابعه سعيد بن عبد العزيز عند النسائي انتهى ملخصاً.

أقول: يتلخص من كلماتهم: أن الحديث أخرجه أحمد في "مسنده" و"النسائي" و"أبوداؤد" و"ابن ماجه" في سنتهم، وأخرجه "أبو عروانة" و"ابن حبان" و"الحاكم" في "المستدرک" مع اختلاف في اللفظ، واختلاف في الإرسال والاتصال، فالحديث صحيح، ولا سيما عند من ألزم الصحة في كتبهم على شروطهم.

ومهما يكن من شيء فلا ينحط عن رتبة الحسن، والمرسل أيضاً حجة عند الجمهور، فوجب العمل بمقتضاه، فهل هو البسملة بخصوصها. أو الحمدلة بخصوصها أو ذكر الله فقط، أو ذكر الله في صورة الجمع بين البسملة والحمدلة، فقال السبكي في "طبقاته" (ص ٩): وأما الحمد والبسملة فجائز أن يعنى بها ما هو الأعم منهما - وهو ذكر الله والثناء عليه على الجملة - إما بصيغة الحمد أو غيرها، ويدل على ذلك رواية ذكر الله. وجائز أن يعنى خصوص الحمد وخصوص البسملة، وحيث أنه فرواية الذكر أعم فيقضى لها على الروایتين الآخرتين، لأن المطلق إذا قيد بقيدین متنافيين لم يحمل على واحد منهما، ويرجع إلى أصل الإطلاق انتهى ملخصاً. وقال مثله في (ص ١٢): ولعله لا ياباه قواعد الحنفية، بل عندنا المطلق يجري على إطلاقه من غير ذلك أيضاً. وقد سبقه إلى ذلك الجواب النووي في "شرح المذهب" (ص ٧٤) في ضمن أجوبته عما أوردوا على المزني صاحب الإمام الشافعي، قال الحافظ في "الفتح": القدر الذي يجمع الأمور الثلاثة (البسملة والحمدلة والشهادة) ذكر الله وقد حصل بها، ويؤيده أن أول شيء نزل من

أخبرنا الشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله بن أبي سهل الهروي الكروخي .

القرآن "اقرأ باسم ربك" فطريق التأسى به الافتتاح بالبسملة والإقتصار عليها . ويؤيده أيضاً وقوع كتب رسول الله ﷺ مفتوحة بالتسمية دون الحمدلة وغيرها ، كما في حديث سفيان وغير ذلك من الأحاديث ، وهذا يشعر بأن لفظ الحمد والشهادة إنما يحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق . وقد استمر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة ، وكذا معظم كتب الرسائل انتهى ملخصاً ملتبساً . وراجع ما ذكره شيخنا محقق العصر في "فتح الملهم" .

قوله : أخبرنا الشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم : واعلم أن لفظ "الابن" إذا وقع بين العلمين المتناسلين يكتب من غير ألف ، إلا إذا وقع في مبدأ السطر ويكون صفة للعلم الأول لامضافاً إليه فيكون تابعا له في الاعراب ويسقط التنوين من العلم الأول إن كان منوناً ، قال الإمام النووي في شرح الصحيح لمسلم : كلمة "ابن" إذا وقع بين علمين متناسلين يكتب محذوفاً ألفه ، وذلك ظاهر ؛ وإذا وقع بين علمين غير متناسلين يكتب ألفه ، وأمثله كثيرة ، منها : "مقداد بن عمرو بن الأسود" فيقرأ عمرو ، مجروراً منوناً ، وابن الأسود صفة للمقداد لا لعمرو ، ولو قرأ بجره من غير تنوين فيكون صفة لعمرو ، وهو غلط صريح . ومنها : "عبد الله بن عمرو بن أم مكتوم" و "عبد الله بن أبي ابن سلول" و "عبد الله بن مالك بن بحينة" و "محمد بن علي ابن الحنفية" و "إسماعيل بن إبراهيم ابن علي" و "إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه" و "محمد بن يزيد ابن ماجه" آه ملخصاً (ص ٦٨ طبع الهند) (باب تحريم قتل الكافر بعد قوله : لا اله إلا الله) . وليراجع ما ذكره ابن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) في "أدب الكاتب" من "باب الف الوصل في الأسماء" حيث ذكر قواعد نقيسة في هذا الباب لم يسبق إليها فيما أرى ، وقد استوفيت فيه البيان في المقدمة .

في العشر الأول من ذي الحجة سنة سبع وأربعين وخمسة بمكة شرفها الله وأنا أسمع ، قال : أخبرنا القاضي الزاهد أبو عامر محمود بن قاسم بن محمد الأزدي رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع ، في ربيع الأول من سنة اثنين وثمانين وأربعمائة . قال الكروخي : وأخبرنا الشيخ أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي بن إبراهيم الترياقى ، والشيخ أبو بكر أحمد بن عبد الصمد بن أبي

قوله : الهروى الكروخي : الهروى بفتح الأول والثاني منسوب إلى هراة ، مقاطعة ببلاد الأفغان من خراسان و"الكروخ" بفتح الراء وضم الراء المخففة قرية بهراة . صفة لأبي الفتح ، والضابطة فيه : ان الصفات والأحوال إنما تكون للراوى نفسه لا لأبيه أو جده إلا عند التصريح ، وثبوت النقل على خلافه كما في يحيى بن سعيد القطان أن "القطان" صفة سعيد في قول .

قوله : في العشر الأول من ذي الحجة : ذكر العدد اعتباراً بالليالى ، حيث جرت عادة العرب على اعتبار الليالى في التاريخ ، ويحتمل اقتداء بتعبير التنزيل العزيز في "سورة الفجر" حيث ان المراد في التنزيل أيضاً هى الليالى العشر من ذي الحجة كما نطق به الحديث .

قوله : الأزدي : منسوب إلى أزد ، يسكون الزاء المعجمة اسم قبيلة ، قال صاحب "القاموس" : أزد بن الغوث وبالسین أفصح أبو حنيفة باليمن ، ومن أولاده الأنصار كلهم . وأسد بن خزيمة محرمة ، أبو قبيلة من مضر وابن ربيعة بن نزار ت ه . فإذاً الأزدي قحطاني ، والأسدى عدنانى ، وقد يبدل الزاء سيناً فيشتبه الأزدي بالأسدى المنسوب إلى قبيلة بنى أسد ، فقليل في دفع الإشتباه واللبس : أنه يقال في الأول : فلان من بنى الأسد باللام ، وفي الثاني : من بنى أسد من غير لام التعريف .

أقول : إذا كان منسوباً بالياء فلا يرفع اللبس إلا بأن يقال في الأول :

الفضل بن أبي حامد الغورجي رحمه الله تعالى قراءة عليهما وأنا أسمع ، في ربيع الآخر من سنة احدى وثمانين وأربعمائة ، قالوا : أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجراح الجراحي المروزي المربزاني قراءة عليه ، أنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبي المروزي ،

أسدى بسكون الوسط ، وفي الثاني : أسدى بفتح الوسط ، وأيضاً يميز بينهما بالآباء والأجداد ، والمشائخ والتلامذة بالإستقراء على ما هو من قواعد فن مشتهر النسبة في أمثال هذا . ومن الكتب المعروفة في هذا الفن كتاب "مشتهر النسبة" للأزدى ، و"مشتهر الأسماء" للذهبي ، وكلاهما مطبوع ، و"تبصير المنتبه بتحرير المشتهر" لابن حجر على أمل الطبع بمصر ، ولابن طاهر المقدسي كتاب سماه "الأنساب المنفقة في الخط المماثلة في النقط والضبط" مطبوع ليدن ، و"أنساب السمعاني" و"لباب ابن الاثير" و"لب اللباب" للسيوطي أيضاً من هذا الباب .

قوله : قراءة عليهما وأنا أسمع : قال الخطيب في "الكفاية" : فإن قيل كيف يجب أن يقول قارئ الحديث إذا أراد أن يحدث به عن قرأ عليه ؟ قيل : يجب أن يقول : حدثنا وأخبرنا قراءة عليه ، ليرفع بذلك الإبهام لسماعه منه بلفظه ، وهذا الذي ذكره القاضي وجوبه هو مذهب خلق كثير من أصحاب الحديث ، وقال الشافعي وغيره يكفي أن يقول : أخبرنا ، ولا يحتاج إلى أن يقول : قراءة ، وقال جماعة من الأئمة : البيان أولى انتهى ملخصاً (ص ٢٩٧) . وذكر ابن الصلاح في "مقدمته" وجوبه عن أبي نصر (ع ١٤٥) زاد هذه الكلمة إظهاراً لسماعه فقط ، حيث كان القارى غيره ، وكان من دأبهم اتخاذ ثبت يكتبون أسماء شركاء الجماعة فيه ليكون سنداً عند التحديث والرواية للأحاديث التي يروونها عن ذلك الشيخ في جماعة من هؤلاء الشركاء ، ويسمون ذلك الثبوت في اصطلاحهم طبقة .

قوله : المروزي المربزاني : "المروزي" نسبة إلى مرو (بلد بقارس)

فأقربه الشيخ الثقة الأمين .

وزادوا فيها الزاء على خلاف القياس كما في الرازي نسبة إلى رى ، والمنسوب إليها من غير رجال يقال فيه مروى بفتح الراء كما في "تاج العروس" و "مرزبان" كلمة فارسية ترادف كلمة "دهقان" عندهم ، و"مرز" اسم نبت و "بان" بمعنى الحافظ أو المربي أو المالك ، المرزبان بفتح الميم وضم الزاء ، وقال ابن الأثير في "النهاية" : هو الفارس الشجاع المقدم على القوم دون الملك ، وأهل اللغة يفسمون ميمه آه . ومثله في "شرح القاموس" للزبيدي ، وقيل : المرز في الفارسية الأرض الممورة ، ولفظة "بان" في لسانهم بمعنى الصاحب ، فعنى المرزبان صاحب الأرض "زميندار"

كذا قاله الشيخ فخر الحسن الكنكوهي في "التعليق المحمود على سنن أبي داود" في (باب حق الزوج على المرأة من كتاب النكاح) فالمرزبان إذن إما : بمعنى الأكابر والزراع في اللغة القديمة ، والفلاح في اللغة الحديثة وكذا القديمة ، وإليه جنح شيخنا الإمام أبو : الرئيس على ما قاله غيره ، وأيضاً في "التاج" بمعنى رئيس العجم والكل محتمل

قوله : فأقربه الشيخ الثقة الأمين : لا توجد هذه الجملة في النسخ المعتبرة "لجامع الترمذي" كما قاله مولانا الشيخ "محمود حسن الديوبندي" كما حكاه شيخنا قال : وعلى تقدير وجودها فالمراد بهذا الشيخ المقر هو : الشيخ أبو العباس المحبوبي كما يستفاد من ثبت الشيخ ابن عابدين (عقود الآلى) . وقائل هذه الجملة هو : الشيخ أبو محمد عبد الجبار المروزي من تلامذة المحبوبي ، ويدل هذا على أن تلامذة الشيخ أبي العباس المحبوبي كانوا يقرؤون عليه من نسخة مكتوبة عنده أو عندهم ، كما هو دأبهم في العرض على المحدث ، وقد شاع العرض على المحدث من الكتاب بعد عهد قدماء السلف كثيراً ، حيث أصبح المدار بعلمهم

على النسخ والكتابة دون الحفظ عن ظهر القلب، كما كان الرايح في القدماء، و هكذا كانت علوم القدماء في الصدور، ومهما يتأخر العهد يزداد الإعتماد على الكتابة، ومن أجل هذا احتاجوا في العرض، ومقابلة النقل بالأصل إلى اقرار الشيخ، وتصديقه، وتثبيته، ومن ههنا ترى: قال أبو محمد المروزي: فأقر به الشيخ الثقة الأمين توثيقاً للكتاب وتثبيتاً للعرض.

قال الراقم: اعلم أنه كما لم توجد هذه الجملة في النسخ المعتبرة، كذلك لم توجد في الأثبات المعتبرة. فترى "الأمم" ثبت الشيخ ابراهيم الكوراني الكردي المدني، و "هنية الطالبين" ثبت الشيخ أحمد النخعي المكي من علماء القرن الحادي عشر، و "الإمداد" ثبت الشيخ عبد الله بن سالم البصري المكي شيخ الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي بواسطة، و "قطف الثمر" ثبت الشيخ صالح الفلاني المغربي ثم المدني، و "حسن الوفاء" ثبت الشيخ السيد فالح الحمجازي، و ثبت الشيخ محمد أمير الكبير و "البائع الجني" ثبت الشيخ عبد الغني، كلها خالياً عن هذه الجملة، نعم نجد في ثبت الكوراني، و ثبت السيد الحمجازي: أنا الشيخ الثقة الأمين أبو العباس الخ. ونجد مثله في "عقود اللآلئ في الأسانيد العوالي"، و المثبت حجة على النافي، والناطق حجة على الساكت، وهذا القدر يكفي لصحته، ثم كون أبي العباس المحبوبي مراداً في قوله: فأقر به الشيخ الثقة متعين رواية ودراية وذوقاً؛ أما الرواية: فيدل عليها هذه الأثبات الثلاثة. وهذا من أبين القرائن وأوضح الشواهد، على أن هذا اللقب أصبح به مخصوصاً. وأما الدراية: فقد قال الخطيب في "الكفاية" (ص ٢٨٠) في (باب ما جاء في اقرار المحدث بما قرئ عليه وسكوته وانكاره):

زعم بعض أصحاب الحديث، وقوم من أهل الظاهر: أن من قرأ على شيخ حديثاً لم يجوز له روايته عنه إلا بعد أن يقر الشيخ به والذي نذهب إليه أنه متى نصب نفسه للقراءة عليه، وأنصت إليها مختاراً لذلك غير

مكره وكان متيقظاً غير غافل، جازت الرواية عنه لما قرئ عليه، ويكون انصاته واستماعه قائماً مقام إقراره، فلو قال له القارئ عند الفراغ: كما قرأت عليك؟ فأقربه كان أحب إلينا، قال إسحاق بن راهويه: كنت أقرأ على أبي أسامة، فإذا فرغت من كل حديث قلت له: كما قرأت عليك؟ فيقول نعم آه. وقال في (ص ٢٨٣) عن بشير بن نهيك قال: كنت أتى أبا هريرة فأكتب عنه، فلما أردت فراقه أتيته فقلت: هذا حديثك أحدث به عنك؟ قال نعم آه. فإذا كان الأمر هكذا فالدراية تقتضي أنه لما قال: أخبرنا أبو العباس . . . فأقربه الشيخ الخ: أن يكون المقر هو الشيخ أبو العباس، والقائل لهذه الجملة هو تلميذه: أبو محمد عبد الجبار، وبلائمه الذوق والوجدان! ولو كان المراد بالشيخ الثقة هو: أبو محمد المروزي لا المحبوبي، وكان هذا القول مقولاً لأحد من أصحاب أبي محمد المروزي، لكان الملازم بل الواجب ذكره قبل قوله: أخبرنا أبو العباس. وفيما ذكرته من القاعدة عند من رأى ذلك حجة ظاهرة على أن يكون هذا القول متصلاً بالأخير، لا بمن قبله، فطاح بذلك ما قاله صاحب "تحفة الأحوذى" وجزم به من: أن المراد بالشيخ الثقة الأمين: أبو محمد عبد الجبار آه. وما ذكره من التصوير للتطبيق على أبي محمد عبد الجبار، كل ذلك جار بأوضح تصوير، وأحسن تطبيق في أبي العباس. وما نقله من مسألة الإقرار من "تدريب الراوى" للسيوطي؛ فأصله وأساسه ما ذكرته من كلام الخطيب، وهو حجة عليه لاله كما أوضحته

فما ذكره هو وغيره من الإحتمالات والتصويرات لاسماغ له، فالمتعين ما أفاده "إمام العصر شيخنا" وهو المنقول عن الفقيه الحجة المحدث الكنكوهي في "الكوكب الدرى"

وقد انضح واستهان من هذا أنه ليس مدار هذا التوجيه على ما فهمه صاحب "تحفة الأحوذى" حيث قال: هذا التوجيه باطل، فإن مبتاه على أن

علم من قبل الشيخ المحبوبي كان في الصدور ، وهذا باطل ظاهر البطلان ،
تم نقل عن "مقدمة ابن حجر" الدلائل على ذلك ، من أن تدوين الآثار حدث في
آخر عصر التابعين الخ . وذهب وهله إلى هذا المبني من تعبير بعض أصحاب
الشيخ إمام العصر في "العرف الشذی" ، ثم هذا الوهم ، منشأه في الحقيقة إما
الجهل عن المناسبة بفحوى الكلام ، أو التغاضي عن الحق ، فراد إمام العصر
صاحب "الأمالي" هو ما نقحته بتعبير لا غبار عليه ، وليس مبناه على ما فهمه
بل مبني كلام إمام العصر على أن المقروء كما هو المتبادر كان أصلاً مكتوباً لم
يكن عن ظهر القلب ، ثم أشار إلى أن الكتابة قد شاعت بعد عهد القدماء ،
وكان القدماء أصحاب حفظ جيد ، وضبط قوى ، علومهم كانت في صدورهم ،
ما كانوا يحتاجون كثيراً إلى تقييدها في بطون الأوراق ، وإن كنت في ريب من
ذلك فراجع ما بسطه حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان
العلم" ، وما ذكره في هذا المعنى من النثر والنظم . وليس الغرض ما فهمه من
أن علم من قبل المحبوبي في الصدور لاقى الكتب .

وكيف يدعى عاقل هذا ! أم كيف يتهم عاقل بمثل هذا أحداً ! فإن
هذا "الجامع" للترمذی نفسه كتاب مدون مقيد في بطون الأوراق ، وهو قبل
المحبوبي ، وكان يكفي لصاحب "التحفة" في اثبات وهمه أن يقدم هذا الكتاب
نفسه ، فقد أبعد النجعة في نقل كلام الحافظ ابن حجر .

ثم ما حكاها عن الحافظ واطمئن إليه كل ذلك تقليد أعمى ، فإن نفس
كتابة الأحاديث نشأت في عهد النبوة ، ثم في عهد الصحابة . قال ابن سعد
في "طبقاته" (ص ١٢٥ ج - ٢ طبع ليدن) : عن عبد الله بن عمرو بن العاص
قال : استأذنت النبي ﷺ في كتاب ما سمعت منه ، قال فأذن لي فكتبته ،
فكان عبد الله يسمي صحيفته تلك "الصادقة" . وأيضاً حكى عن مجاهد قال :
رأيت عند عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفة فسألت عنها ، فقال : هذه الصادقة

... ..
 فيها ما سمعته من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه فيها أحد آه . وأيضاً في
 "طبقات ابن سعد" (س ٨ ج ٤ ق ٢) و (ص ١٨٩ ج ٧ ق ٢) وفي "مسند
 الدارمي" (ص ٦٨) وفي "جامع بيان العلم" لابن عبد البر (ص ٧٢ ج - ١):
 عن عبد الله بن عمرو قال : ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة ، والوهط ، فأما
 "الصادقة" : فصحيفة كتبتها من رسول الله ﷺ ، وأما الوهط : فأرض تصدق
 بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها .

وأيضاً في "صحيح البخاري" و "صحيح مسلم" عن علي قال : ما كتبنا
 عن رسول الله ﷺ إلا القرآن ، وما في هذه الصحيفة آه . وراجع لفظ
 الصحيح من "باب كتابة العلم" من (كتاب العلم) .

وأيضاً أخرج أحمد في "مسنده" عن أبي حسان : أن علياً كان يأمر بالامر
 فيؤتى ، فيقال : قد فعلنا كذا وكذا ، إلى آخر ما قال ، حتى قال : ما عهد إلى رسول
 الله ﷺ دون الناس إلا بشئ سمعته منه ، فهو في صحيفة في قراب سيني . حكاها
 القارئ في "المرواة" (ص ٢٧٣ ج - ٣ طبع مصر) .

وأيضاً في "صحيح البخاري" عن أبي هريرة يقول : ما من أصحاب النبي
 ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنه كان
 يكتب ولا أكتب . "صحيح البخاري" (كتاب العلم ص ٢٢) (باب كتابة العلم)
 وراجع "توجيه النظر" ومقدمة "فتح الملهم" .

بل قد ثبت كتابة الحديث عن أبي هريرة أيضاً ، فلعله كان يكتب في
 آخر عمره - لوصح الحديث - أخرج أبو عبد الله الحاكم في "المستدرک" عن حسن
 ابن عمرو قال : حدثت عن أبي هريرة بحديث فأنكره فقلت إني سمعته منك ،
 قال إن كنت سمعته مني فإنه مكتوب عندي ، فأخذ بيدي إلى بيته ، فأراني كتاباً
 من كتبه من حديث رسول الله ﷺ فوجدت ذلك الحديث ، فقال : قد
 أخبرتك أني كنت حدثتك فهو مكتوب عندي آه . "المستدرک" (ص ٥١١)

ج ٣) لكن الحديث منكر ، كما قاله الذهبي في "تخليصه" . وأقول : إن كان وجه نكارتة أن أبا هريرة كان لا يكتب كما دل عليه حديث البخاري فلا يكفي هذا ، حيث يمكن أن يكون يكتب بعد ذلك ، وتعلم الكتابة بعده ، فهذه الآثار أوضح برهان على كتابة الآثار من عهد النبوة ، ثم من عهد الصحابة فكلام الحافظ نفسه في معرض الوهن لو لم يتأول فيه ، فضلاً عن أن يستدل به ، ومثل الحافظ لا ينبغي عليه مثله فلا بد من التأويل في كلامه ، وفي ذلك مقنع للبصير ، وكفاية للمنصف .

ثم إنه علم من كلام الخطيب : أن الإقرار والتصديق من الشيخ على ما قرئ عليه ليسن بلازم عند الجمهور ، نعم هو مذهب طائفة من المحدثين ، ولا شك أنه أولى وأحوط ، ولا سيما في عرض الأصل المخطوط ، وإليك مزيد البيان في هذا الصدد ! قال الخطيب في "الكفاية" (ص ٢٨٣) بعد نقل ما مر ذكره عن بشير بن نهيك : وهذا غير لازم بل متى صح السماع وثبت جازت الرواية له ولا يفتقر ذلك إلى إذن من سمعه آه . وعليه الزهري كما يدل نقله عنه . قال الحافظ ابن الصلاح في "مقدمته" (ص ١٤٥) : إذا قرأ القارئ على الشيخ قائلاً : أخبرك فلان ؟ أو نحو ذلك ، والشيخ ساكت مصغ إليه فاهم لذلك غير منكر له فهذا كاف في ذلك . واشترط بعض الظاهرية وغيرهم إقرار الشيخ نطقاً ، وبه قطع الشيخ أبو اسحاق الشيرازي ، وأبو الفتح سليم الرازي ، وأبونصر ابن الصباغ ، من الفقهاء الشافعيين . . . والصحيح أن ذلك غير لازم ، وإن سكوت الشيخ على الوجه المذكور نازل منزلة تصريحه بتصديق القارئ إكتفاء بالقرائن الظاهرة ، وهذا مذهب الجماهير من المحدثين ، والفقهاء وغيرهم والله أعلم انتهى ماخصاً .

وقد أطلت في هذا المقام على خلاف ما اشترطت على نفسي من الاختصار ولكن أرجو أن لا تخلو عن فوائد والله الموفق .

انا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذى الحافظ قال :

قوله: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى ، نسبة إلى "ترمذ" —
اختلفوا فى ضبطه على أقوال ، فتح التاء وكسر الميم . وكسرها ، وضمها . كما حكاه ابن
خلكان عن "أنساب السمعاني" فى ترجمة "أبى جعفر محمد الترمذى" ، والتفصيل
هناك فراجع . — بلدة على ساحل نهر جيحون ، وهو النهر الذى ينسب إليه : "ما
وراء النهر" ، وأما نهر جيحون وسيحان فهما فى الشام . وهو الإمام الحافظ
المتقن أبو عيسى توفى سنة مائتين وتسع وسبعين من الهجرة ، وله من العمر
سبعون عاماً .

اعلم أنه ورد النهى عن التكنى "بأبى عيسى" ، ولعل المصنف الإمام حمله
على خلاف الأولى ، ومهما يكن من شئ فيبعد عن جلالة قدره وشأنه أن يتكنى
به ، والنهى مصرح ، ولم يتعرض إلى هذا أحد ، وغاية ما يعتذر به عنه : أن
الغيرة بن شعبة تكنى : بأبى عيسى بإذن النبى ﷺ . رواه أبو داود فى "سننه"
(٢ - ٣٢٢) فى (كتاب الأدب) وبوب عليه (باب فىمن يتكنى بأبى عيسى)
ونظم شيخنا رحمه الله عمر الحافظ الترمذى ، ومئة وفاته فى بيت فقال :

الترمذى محمد ذوزين — عطر وفاة (١) عمره فى عين (٢)

ومناقبه كثيرة ليس هذا موضع إحصائها ، ومما حكاه الحافظ ابن حجر
فى "التهذيب" فى الجزء التاسع : وقال الإدريسى : كان الترمذى أحد الأئمة
الذين يقتدى بهم فى علم الحديث ، صنف الجامع ، والتواريخ ، والعلل ،
تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل فى الحفظ اه . ومن تصانيفه :
"كتاب الزهد" مفرد ، و"كتاب الأسماء والكنى" ، وقال عمران بن علال :
مات محمد بن اسماعيل البخارى ، لم يخلف بخراسان مثل أبى عيسى فى العلم و
الورع ، بكى حتى عمى اه .

... ..

أقول: وليس هذا موضع إستيفاء القول في ترجمته ومآثره ، وأرجو الله سبحانه أن يوفقني لإستيفاء البيان في ذلك ، وغيره من الأبحاث الرائعة فيما أردته من تأليف مقدمة والله سبحانه هو الموفق .

منها : أنه قال له شيخه محمد بن إسماعيل البخاري الإمام صاحب "الصحيح" : ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي اه . قال شيخنا : وظاهره مشكل لأن أبا عيسى الترمذی وإن كان إماماً حافظاً متقناً يضرب به المثل لكن الإمام البخاري إمام هذا الفن ، لا يجاري . قال : فلعل الغرض منه أن الحافظ الترمذی أخذ منه خطأ وافرأ من العلم ما لم يأخذ منه غيره ، فكما أن التلميذ يحتاج إلى شيخ محقق كذلك يحتاج الشيخ إلى صاحب ذكي بارع يتلقى علمه وينشره في العالم .

ومنها أنه مشهور في براعة الحفظ وقوة الضبط ، وهو نفسه يحكي كما في "تهذيب التهذيب" كنت في طريق مكة ، وكنت قد كتبت جزئين من أحاديث شيخ ، فربنا ذلك الشيخ ، فسألت عنه ؟ فقالوا فلان ! فرحت إليه وأنا أظن أن الجزئين معي ، وإنما حملت معي جزئين غيرها شبهها ، فلما ظفرت سألته السماع ؟ فأجاب ، وأخذ يقرأ من حفظه ، ثم لمح فرأى البياض في يدي ، فقال : أما تستحي مني ؟ فقصصت عليه القصة ، وقالت له : إني أحفظه كله ، فقال : إقرأ فقرأته عليه على الولا ، فقال : هل استظهرت قبل أن نحى إلى ؟ قلت : لا ! ثم قلت له : حدثني بغيره ، فقرأ على أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قال : هات ؟ فقرأت عليه من أوله إلى آخره ، فقال ما رأيت مثلك آه . تدل هذه الحكاية وما مضى على أنه . لم يولد أكمه كما زعم ، قال يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ : أضر أبو عيسى في آخر عمره اه . حكاه الحافظ ابن حجر في "التهذيب" ويكفيه نبلاً وفضلاً أن الإمام البخاري قد سمع منه حديثين ، أحدهما . حديث أبي سعيد : أن النبي ﷺ

قال لعلی : لا یحل لأحد یجنب فی هذا المسجد غیری وغیرک . قال الترمذی : سمع منی محمد بن اسماعیل — یعنی البخاری — هذا الحدیث . والثانی : حدیث ابن عباس أخرجه فی تفسیر "سورة الحشر" وقال : سمع منی محمد بن اسمعیل هذا الحدیث . وكأن البخاری عمل بما یحکی عنه : لا یكون المحدث محدثاً كاملاً حتی یكتب عن من فوقه ، وعن من هو دونه ، وعن من هو مثله كما حکاه الحافظ البدر العینی رحمه الله تعالى .

وأما منزلة كتابه "الجامع" فالمشهور أن أول مراتب الصحاح منزلة "صحيح البخاری" ثم "صحيح مسلم" ثم "سنن أبي داود" ثم "سنن النسائي" (الصغرى) ثم "جامع الترمذی" ثم "سنن ابن ماجه القزوينی" ، والمحقق عند شيخنا أن : "سنن النسائي" ثالث الستة ، وسادس الستة هو "مسند الدارمی" أو "موطأ مالك" لا "سنن ابن ماجه" فرتبة "سنن النسائي" عند شيخنا أعلى من "سنن أبي داود" حيث صرح النسائي على أن ما أخرجه فی "الصغرى" صحيح عنده . فقد ألزم الصحة ، وأما أبو داود السجستاني فقد نص على شرط إخراجه ما يكون صالحاً للعمل ، فيعم الحسن والصحيح على شرطه ، فلم يلتزم الصحة ، قال الشيخ : وأما منزلة أبي عبد الرحمن النسائي المصنف نفسه ، فحكى الشيخ تاج الدين السبكي فی "طبقات الشافعية الكبرى" عن الحافظ شمس الدين الذهبي أنه أحفظ من مسلم بن الحجاج ، ووافقه على ذلك الحافظ تقي الدين السبكي والده ، وهذا يكفي بجلالة قدره ، وتفوقه على الإمام أبي داود السجستاني ، وكان "جامع الإمام الترمذی" خامس الستة ، وقد حكم الحافظ سراج الدين القزوينی على ثلاثة أحاديث فيه بالوضع ، غير أن المحدثين لم يوافقوه فی حكم الوضع بل سلموا ضعفها الشديد .

ثم إنه لو روعى أن الترمذی حكم على كل حديث من الصحة والحسن والغرابة وغيرها ، لفاق كتاب "سنن أبي داود" غير أن "سنن أبي داود" أعلى

رتبة من "جامع الترمذى" وإن لم يحكم على الأحاديث ، حيث أن شرط أبى داود أعلى من شرطه ، وصنيعه فى تخريج الأحاديث فى كتابه أشد وأقوى .
وأما "سنن ابن ماجه" بالهاء الساكنة فى الآخر كما قاله ابن خلكان ، فأخرجه جماعة من المحدثين عن "الصحاح الستة" لإشتماله على اثنين وعشرين حديثاً موضوعاً . قال الشيخ إمام العصر : إلا أنه وجد مكتوباً على ظهر ابن ماجه "صحيح ابن ماجه" بخط الحافظ البارع المتقن علاء الدين مغلطى بن قليج الحنفى من أكابر حفاظ الحنفية من معاصرى الحافظ ابن تيمية الحرانى الحنبلى (١) .

قال الراقم : ولم أقف على مأخذه (٢) قال شيخنا الأستاذ البهائية الشيخ محمد زاهد الكورنى : وأول من أدخل "سنن ابن ماجه" فى عداد الأصول الستة ، هو الحافظ أبو الفضل ابن طاهر المقدسى ، وتابعه عبد الغنى المقدسى فى "الكمال" ، وأصحاب كتب الأطراف والمتأخرون آ .

==: أقسام كتب الحديث :==

قال الشيخ الحجة الشاه عبد العزيز الدهلوى فى "العجالة النافعة" : إن كتب الحديث على ستة أنواع : الجوامع ، والمسانيد ، والمعاجم ، والأجزاء ، والرسائل ، والأربعينات . ونظمتها فى بيت بالفارسية ع :

(١) توفى الحافظ علاء الدين مغلطى سنة ٧٦٢ هـ ترجمه ابن فهد الحسينى فى ذيل "طبقات الحفاظ" للذهبي ، وتوفى الحافظ ابن تيمية الحرانى سنة ٧٢٨ هـ .

(٢) ولصديقنا المحقق النعمانى بحوث واسعة فى كتابه بالعربية والأردوية ما يتعلق "بابن ماجه" فليراجها من شاء .

... ..

جامع ومسند ومعاجم دان — أربعين وسنن وأجزاء خوان
وزدت السنن لأن معرفتها أهم ، والجزء يشتمل الرسالة فأغنى عنها .
١ - الجامع : ما يجمع جميع أقسام الحديث ، وهى ثمانية : أحاديث العقائد ،
وأحاديث الأحكام ، وأحاديث الرقاق ، وأحاديث الآداب من الأكل و
الشرب والسفر وغيرها ، وأحاديث التفسير ، وأحاديث السير والتاريخ ،
وأحاديث الفتن ، وأحاديث المناقب . ونظمها إمام العصر شيخنا فى بيت
فارسى فقال :-

سير وآداب تفسير وعقائد — رفاق وأشراف أحكام ومناقب
فالجامع من الأمهات الست "صحيح البخارى" ثم "سنن الترمذى" ، وأما
"الصحيح لمسلم" فمع جمعه لهذه الأقسام لا يسمى جامعاً لقلّة قسم التفسير
فيه .

٢ - والمسند : فى اصطلاح الحديثين ما يذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة ،
إما بترتيب الحروف أو بترتيب الفضائل ، أو باعتبار شرف المحدث والنسب .
٣ - والمعجم عندهم : ما يسرد فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ بالتفصيل
المذكور فى المسند .

٤ - الجزء : ما يؤلف فى مرويات رجل واحد من الصحابة ، أو من بعدهم ،
أو يؤلف فى قسم واحد من الأقسام الثمانية المذكورة . ويسمى الأول
المفرد أيضاً ، والثانى "كجزء القراءة" وغيره للبخارى .

٥ - الرسالة : ما يصنف فى أحاديث تتعلق بقسم واحد من الأقسام المذكورة .
٦ - الأربعين : ما يجمع فيه أربعون حديثاً من باب واحد ، أو من أبواب
متفرقة ، باسناد واحد أو بأسانيد متعددة .

٧ - السنن : وهى ما كانت بترتيب أبواب الفقه "كسنن النسائى" و"سنن
أبى داؤد" و"سنن ابن ماجه" ، ويسمى "الترمذى" سنناً أيضاً ، لكونه

... ..

على ترتيب أبواب الفقه وإن كان جامعاً ، وأيضاً من أنواع مصنفات الحديث : الغرائب ، ما يروى فيه تفردات شيخ لم تكن عند غيره من أصحابه ، والعلل ، والأطراف ، والمستخرج ، والمستدرک ، والأبواب والشيوخ ، فكالتأليف على حديث شيخ واحد ، كما جمع الإسماعيلي حديث الأعمش ، والنسائي حديث الفضيل بن عياض ، والتراجم ، كالتأليف على ترجمة واحدة كمالك عن نافع الخ ، والطرق ، كالتأليف على جمع طرق الحديث كتأليف الطوسي في طرق حديث "قبض العلم" ، وتأليف الطبراني طرق حديث من "كذب الخ" ، والزوائد ، والمسلسلات ، وغريب الحديث ، واختلاف الحديث ، والتخریجات ، والشامل ، و السير ، والمغازي ، والأحاديث القدسية ، والناسخ والمنسوخ ، و المصاحف ، والقراءة ، وهذا ما يتعلق بالمتون .

وأما ما يتعلق بالرجال ، فكتب في الرجال من الجرح والتعديل ، وكتب في الأنساب ، وكتب في الطبقات ، وكتب في المشيخات ، وكتب في الثقات ، وكتب في الضعفاء ، وكتب في المشتبه ، ورواية الأصاغر عن الأكابر ، وكتب في الأسانيد العوالي ، وكتب المتفرق و المتفق ، وكتب المؤلف والمختلف وغيرها . فهذه أربعون صنفاً من أنواع كتب الحديث والسنة . ومن شاء استيفاء البحث عنها فليراجع "الرسالة المستطرفة" للكتاني ، وكتب المصطلح الكبيرة "كالتدريب" و"فتح المغيث" و"مقدمة ابن الصلاح" و"تنقيح الأنظار" وغيرها . وليس هذا موضع استيفاء القول فيها .

— شروط الأئمة من أصحاب الصحاح الستة —

أول من ألف في شروط الأئمة هو الحافظ أبو عبد الله بن منده المتوفى

سنة ٣٩٥ - هـ ، ثم الحافظ ابن طاهر المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧ - هـ ، ثم الحافظ أبو بكر الحازمى المتوفى سنة ٥٨٤ - هـ ، كما يقوله شيخنا الكوثرى ، وقد طبع الثانى والثالث بمكتبة القدسى بالقاهرة ، وانظر "شروط الحازمى" (ص ٣٦) .

فقد استنبطت شروط من صنيع هؤلاء الأئمة أرباب الصحاح فشرط "صحيح البخارى" : الإتيان وكثرة ملازمة الراوى للشيخ . وشرط "مسلم" الإتيان ، ولم يشترط كثرة الملازمة ، بل يشترط ثبوت اللقاء ، واكتفى بمحض المعاصرة بين الراوى والشيخ ، وهذا هو مذهب جمهور المحدثين . واشترط "أبو داود" و"النسائى" كثرة الملازمة فقط . ولم يشترط أبو عيسى الترمذى شيئاً منهما . والمراد بهذه الشروط أنهم لا ينزلون فى رواية الأحاديث عنها ، فيروون ما هو أعلى مما شرطوا ، وكثيراً ما يقال باعتبار كثرة الملازمة وقلتها : إن فلاناً قوى فى فلان ، وإن فلاناً ضعيف فى حق فلان وإن كان هو ثقة فى نفسه ، ويرجع ذلك إلى أسباب ، فظهر أن الضعف قسماً : ضعف فى نفسه وضعف فى غيره ، أفاده شيخنا رحمه الله .

ثم اعلم أن الإسلام والعقل والصدق وعدم التدليس والعدالة من الشروط العامة عندهم فى صحة الرواية ، ثم كون الراوى معروفاً بالعناية بالحديث ، وأن يكون يحفظه عن العلماء لا الصحف أيضاً يكاد يكون متفقاً . ثم اختلف صنيعهم فى كيفية استنباط مخارج الحديث ؛ كما بسطه الحازمى فى "شروطه" ، وملخص ما حققه : أن الرواة خمس طبقات ، الأولى : فى غاية الإتيان والحفظ ، مع طول الملازمة للشيخ كمالك ، وابن عيينة ، وشعيب بن أبى حمزة فى الزهرى . والثانية : دونها فى الإتيان ، قليلة الحظ من الملازمة كليث ، وابن أبى ذئب ، والأوزاعى فى الزهرى . والثالثة : مثل الأولى فى الملازمة ، ودونها فى الإتيان ؛ كسفيان بن حسين ، وجعفر بن برقان فى الزهرى . والرابعة : دون الأولى فى الملازمة ، ومثل الثالثة فى الحفظ . فالأولى : شرط البخارى فى

... ..

”صحيحه“ ، وينزل إلى الثانية أحياناً على سبيل الإنقضاء . والثانية : شرط مسلم في كتابه ، وقد ينزل إلى الثالثة أيضاً . والثالثة : شرط النسائي وأبي داود . والرابعة : شرط الترمذى . وأما الخامسة : فهم ضعفاء ومجاهيل ، لم يخرج عنهم أصحاب الأصول في الأصول إلا أصحاب السنن في الإستشهاد فحسب . والحافظ بقول في ”مقدمة فتح الباري“ : إن البخارى يخرج في المتابعات من الثانية ، وقليل جداً من الثالثة تعليقاً أو ترجمة أيضاً . ومسلم يخرج من الثانية في الأصول ، ومن الثالثة في المتابعات ، وأصحاب السنن يخرجون من الثالثة أيضاً في الأصول اهـ ملخصاً .

== مذاهب أرباب الصحاح : ==

أما الإمام البخارى فقال الشيخ تاج الدين السبكي في ”الطبقات“ وحكاه الشاه ولي الله في ”الإنصاف“ أيضاً : إنه شافعى لأنه تفقه على الحميدى ، والحميدى تفقه على الإمام الشافعى . قال شيخنا رحمه الله : هذا القدر لا يكفي لكونه شافعياً ؛ كيف ! ولو كان المدار على هذا لادعى غيره أنه حنفى ؛ لأنه تخرج على اسحاق بن راهويه ، وغيره من شيوخه ليسوا بهذه المثابة ، بل في منزلة المفيدين فقط ، ولم تتقوم بهم حقيقة ، وأما اسحق بن راهويه ، فهو من كبار شيوخه ، وهو من أخص أصحاب عبد الله بن المبارك ، وهو من أخص أصحاب الإمام أبي حنيفة غير أن الحق : أن البخارى إمام مجتهد ، وكثيراً ما يوافق إجهاده الإمام أبا حنيفة إلا أنه وافق إجهاده الإمام الشافعى في عدة مسائل مشهورة من العبادات كمسألة : قراءة الفاتحة خلف الإمام ، و مسألة رفع اليدين ، ومسألة الجهر بآمين . ولا يخفى هذا على من استقرى كتابه ”الصحيح“ ، وتتبع فيه آراءه ! قال الشيخ : ولنعم ما قاله الإمام القاضى

—: أبواب الطهارة :—

أبو زيد الدبوسي (١) : ومسانة يخالف فيها كبار الصحابة بعوز فقهها و يصعب الخروج منها اهـ . قلت : حكاه المحقق ابن أمير الحاج في "شرح التحرير" (٣ - ٢٨) وصاحب "الكشف" شارح "اليزهوى" أيضاً . قال الشيخ : والمسائل المختلفة بين أئمة الإجماع التي تستند إلى الأحاديث ، ويساعد كلامها تعامل السلف ، وكان الاختلاف فيها دائراً بين السلف الصالحين ، لا يمكن الإتفاق على جانب واحد منها ، بحيث يلغى سائر الجهات إلى قيام الساعة .

وأما الإمام مسلم صاحب "الصحيح" فلم يتحقق عند شيخنا مذهبه على التحقيق ، والمشهور أنه شافعي ، وأما الإمام ابن ماجه القزويني فلعله شافعي ، والإمام الترمذي شافعي ، والإمام أبوداؤد والإمام أبو عبد الرحمن النسائي ، فالمشهور أنها شافعيان ، والحق عند شيخنا أنها حنبلان ، ونرى كتب الحنابلة طائفة بروايات أبي داؤد عن الإمام أحمد ، والله سبحانه وتعالى أعلم . قال الإمام الشاه ولي الله في "الإنصاف" : وأما أبوداؤد والترمذي فهما مجتهدان ، منتسبان إلى أحمد وإسحاق ، وكذلك ابن ماجه والدارمي فيما نرى ، وأما مسلم وأبو العباس الأصم جامع "مسند الشافعي" و"الأم" فهما منفردان لمذهب الشافعي بتأصلان دونه اهـ باختصار .

قوله : أبواب الطهارة . قال الحافظ البدر العيني في "العمدة" (١) - (١١٩) ما ملخصه : إنهم يعبرون "بالكتاب" و"بالأبواب" إذا كانت هناك

(١) هو الإمام عبيد الله بن عمر القاضي ، كان من كبار فقهاء الحنفية ممن يضرب به المثل ، كما قاله السمعاني . توفي ببخارى سنة ٤٣٠ هـ . ومن مؤلفاته "كتاب الأسرار" و"تقويم الأدلة" وهما من فوائس تأليفه ، ومنها "الأمسند الأقصى" و"تأسيس النظر" .

عن رسول الله ﷺ .

أنواع ، والعادة أن يذكر كل نوع بباب آه . فقول الترمذى : "أبواب الطهارة" ترجمة لما يذكر فيها أحاديث من أنواع شتى تتعلق بهذا الموضوع ، ويظهر منه المحدث من تراجمه كما قيل : "فقه البخارى فى تراجمه" ، ولهذا القول عند شيخنا محملان ؛ الأول : أن المسائل التى اختارها من حيث الفقه تظهر من تراجمه . والثانى : أن تفقحه ، وذكائه ، ودقة فكره يظهر فى تراجمه . قال شيخنا الإمام : البخارى هو سباق الغايات فى وضع التراجم بحيث ربما تنقطع دون فهمها مطامع الأفكار ، قال : ثم يتلوه فى التراجم أبو عبد الرحمن النسائى ، وربما أرى فى مواضع أن تراجمها تتوافق كلمة كلمة . وأظن أن النسائى تلقاها من شيخه البخارى ، حيث أن التوارد يستبعد فى مثل هذا ، ولا سيما إذا كان البخارى من شيوخه .

ثم يتلوه تراجم أبي داؤد ، وتراجم أبي داؤد أعلى من تراجم الترمذى نعم إن أسهل التراجم وأقربها إلى الفهم تراجم الترمذى . قال الشيخ : وأما الإمام مسلم فلم يضع هو نفسه التراجم ، وللتراجم الموجودة فى كتابه من وضع شارحه الإمام النووى ، وكفى بين تراجمه وبين تراجم البخارى من فرق بعيد .

قوله : عن رسول الله ﷺ : إشارة إلى أن المروى فيها أحاديث مسندة مرفوعة إلى رسول الله ﷺ ، كان قدماء المحدثين يذكرون فى كتبهم الأخبار المرفوعة والآثار الموقوفة "كموطاً مالك" و"جامع سفيان الثورى" و"كتاب الآثار" لأبى يوسف ، و"كتاب الآثار" للإمام محمد بن الحسن الشيبانى وغيرها . بل كانوا يذكرون الإجتهاديات أيضاً بعد المرفوعات والموقوفات ، ككتاب "الحجج" و"الآثار" لمحمد بن الحسن الشيبانى وكتاب "الحراج"

... ..
 لأبي يوسف . وأول من أفرد المرفوعات هو الإمام أحمد بن حنبل في كتابه
 "المسند" وتبعه من بعده من المحدثين ، وربما يكون السابق في ذلك موسى بن
 عبيد الله بن العباس ومسدّد بن مسرهد في "مسنديهما" والله أعلم . وأول من جرد
 "الصحيح" منها هو : الإمام البخاري ، وأول من تفرد بالتأليف في الفقه المجرّد
 عن الأخبار والآثار هو : محمد بن الحسن في كتبه الستة ، وراجع مقدمة
 "الفتح" لحافظ لتفصيل بعض الجهات .

والرفوع : ما أسند إلى رسول الله ﷺ فعلاً ، أو قولاً ، أو تقريراً ،
 ثم : إن "ح" في الإسناد يسمى هذا في اصطلاحهم تحويلاً — أى حول الإسناد
 إلى آخر — وقد اختلفوا في التلفظ به ، فالمغاربة يقرأون : "تحويل" ، والمشاركة
 يقرأون : "حاء" بالمد أو "ح" بالقصر . قال شيخنا : قال سيبويه إن أساء حروف
 التهجي إذا وقعت في أثناء الكلام تكون ممدودة ، ونظيره كلمة "لا" ضد "نعم"
 في قول الشاعر : ع

لولا التشهد كانت لاؤه نعم (١)

وإذا جاءت منفردة تكون مقصورة كما يقال عند التعداد باء ، نا ، ثا . قال
 الشيخ : ولا تختص هذه الضابطة بأسماء حروف التهجي بل كذلك حكم كل كلمة
 ثنائية آخرها ألف اه . أقول : وأعل الشيخ رحمه الله يشير إلى ما ذكره
 "الكشاف" في أوائل "تفسيره" : قال سيبويه : قال الخليل يوماً وسأل
 أصحابه : كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك ، والباء التي
 في ضرب ؟ ف قيل : نقول : باء وكاف ، فقال : إنما جئتم بالإسم ، ولم تلفظوا
 بالحرف الخ .

(١) هو عجز بيت للفرزدق في قصيدته المشهورة في مدح الإمام زين العابدين ،
 وصدره ما قال : "لا فط إلا في تشهده" ، وكلمة : نعم مرفوعة حفظاً للروى ، فإن
 القصيدة ميمية مرفوعة ، وهي تحتوى على خمسة وعشرين بيتاً .

ثم اعلم إن التحويل على قسمين أحدهما : أن تجتمع عدة طرق على راوٍ واحد ، ويسمى هذا الراوى الذى انتهت إليه الطرق المتعددة مداراً ومخرجاً ، وهذا القسم من التحويل كثير ، والثانى : أن يفترق طريق واحد إلى طرق شتى فى الأعلى . ثم التحويل بكلا القسمين قد يكون بالطريقين ، وقد يكون بالأكثر منهما .

فائدة : كثيراً ما ترى فى كتب الصحاح وغيرها ، أن الأسانيد تبدأ بالتحديث والإخبار ، وتنتهى بالنعنة مع أن التدليس فى الرواة يوجد فى كل طبقة ؛ وجه ذلك أن التدليس تراه فاشياً فيمن بعد التابعين فى الطبقات التى يوجد فيها التدليس على قلة أو كثرة ، فاحتاج المصنفون من أرباب الصحاح وغيرها إلى صيغ التحديث والإخبار ، لأنها آمنة من التدليس بالنظر إلى النعنة ، لكونها بمنزلة التصريح على السماع ، قاله شيخنا رحمه الله ، وهو كلام لطيف ، ووجهه صحيح معقول ، فترى أنه لا ينكر وجود التدليس فى عهد السلف من التابعين ، بل أراد شيوعه وفشوه فيمن بعد هذه الطبقة مع كونه دائراً فى عهد هؤلاء المحدثين أرباب التأليف من الصحاح وغيرهم ، فلا ينافيه ما حكى عن كلام الحلبي فى " التبيين " : التدليس بعد سنة ثلاث مائة يقل جداً . حيث تقدمت وفيات هؤلاء الأئمة المحدثين ، من أرباب " الصحاح الستة " على انتهاء المائة الثالثة إلا النسائى فتوفى سنة ٣٠٣ - ٥ . و ظاهر أن كلامه فى رجال هذه الأمهات الست ، وقد تقدمت وفاة كل منهم على هذا التاريخ ، وهذه رسالة ابن حجر فى طبقات المدلسين أمامنا ، شهادة على أن المدلسين فى التابعين لا يربو عددهم على خمس وعشرين نفساً فى حين ترى فيمن بعدهم من أتباع التابعين وغيرهم ما يربو عددهم على مائة نفس ، وهل يستطيع ذو بصيرة أن ينكر كثرة الأمانة ، ووفور الديانة ، وشيوع العدالة

في عهد الصحابة ثم التابعين أضعاف أضعاف ما هو فيمن بعدهم .

ولا ريب أنه كان يزداد التدليس في الرجال من رواة الحديث إلى أن ينتهى حين أصبح المدار على الكتب المؤلفة من أئمة الحديث ، وكأنه انسد كثيراً باب التدليس بهذا مع عدم الإنكار عن وجوده فيما بعد القرون الثلاثة أيضاً ، كما هو ظاهر من "طبقات المدلسين" لابن حجر ، ولا يبعد أن يكون في كلام الشيخ رحمه الله تعالى لفظ الإرسال بدل التدليس ، يعني بذلك أن الإرسال قد شاع بينهم فيمن بعد التابعين ، وظاهر أن العنينة تدل على الإرسال كما قاله جماعة من المحدثين ، فاحتاجوا للتصريح باتصال الحديث بالتحديث ، والإخبار ، لأنها أدل على الإتصال عند الجمهور من المحدثين ، ثم هذا الذي ذكره شيخنا رحمه الله أمر جلي عند من تصفح أوراق كتب الحديث ، فضلاً عن تدقيق النظر ، وتحليل الأبحاث ، فترى العنينة في طبقة الصحابة والتابعين شائعاً جداً في حين ترى نقلاً كثيراً فيمن بعدهم ، وما ذاك إلا للثقة والأمن على نقلهم أكثر من الثقة على نقل من بعدهم ، وهذا هو الوجه في قبول الجمهور المراسيل في عهد السلف حتى نقل ابن جرير الإجماع على قبولها ، إلى رأس مائتين كما ذكره غير واحد من أرباب التحقيق ، وقال أبو داود في رسالته المشهورة إلى أهل مكة : أما المراسيل فقد كان يخرج بها العلماء في ما مضى ، مثل سفيان الثوري ومالك والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيه آه . الأثرى إلى قول ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بأذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول . لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف آه . كما حكاه الإمام مسلم في مقدمة "صحيحه" و أيضاً : أخرج عن ابن سيرين بإسناده عنه قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة . فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع ، فلا يؤخذ حديثهم آه . ومهما يكن

... ..

من شيء ، فغرض إمام العصر في "أماليه" غرض صحيح ، ووجهه لطيف معقول ، وإنما كان أشكل في بادى الرأي ، بتعبير من الضابط ، فالإيراد عليه من صاحب "تحفة الأحوذى" منشأه إما العجلة ، وإما قلة النصفة ، ورحم الله من أنصف ومق أحمل فكرته في مغزى الكلام ، والله يقول الحق وهو يهتدي السبيل . هذا وقد ذكر الحافظ أبوبكر الخطيب في "الكفاية" (ص ٣٩٠) وجهاً آخر أيضاً ، لإقتصارهم على العننة ، فقال : وإنما استجاز كتبة الحديث الإقتصار على العننة لكثرة تكررها ، ولحاجتهم إلى كتب الأحاديث المجهلة بأسناد واحد ، فتكرار القول من المحدث : ثنا فلان عن سماعه من فلان يشق ويصعب ؛ لأنه لو قال : أحدثكم عن سماعي من فلان ، وروى فلان عن سماعه من فلان ، وفلان عن سماعه من فلان ، حتى يأتي على أسماء جميع مسندى الخبر إلى أن يرفع إلى النبي ﷺ . وفي كل حديث يرد مثل ذلك الإسناد لطال وأضجر ، وربما كثر رجال الإسناد حتى يبلغوا عشرة ، وزيادة على ذلك وفيه إضرار بكتبة الحديث ، وخاصة المقلين (١) منهم ، والحاملين لحديثهم في الأسفار ، ويذهب بذكر ما مثله مدة من الزمان فساغ لهم لأجل هذه الضرورة استعمال : عن فلان آه .

ومن العجيب أن هذا المعترض بلغ جهده في الاعتراض على عبارة "العرف الشذى" ولم يقدر هو نفسه على أن يأتي لذلك بوجه في حين ترى الحال داعية لبيان ذلك ، والأمر كما قيل : ع

كضرائر الحسناء قلن لوجهها — حسداً وبغضاً إنه لديم

أعاذنا الله عن غط الناس ، وبطر الحق ، وسائر مكائد النفس .

ولا يقبل رواية المدلس إلا عند التصريح بالسماع ، أو ما يدل عليه .

(١) المقلين من الإقلال ومعناه الحمل والرفع .

... ..
 إن التدليس أقسام : أحدها : تدليس الإسناد ، وهو : أن يروى عن لقيه ما لم يسمع منه موهماً أنه سمعه منه ، أو عن عاصره ، ولم يلقه موهماً أنه سمعه منه . والثاني : تدليس التسوية ، وهو أن يحذف ضعيفاً بين ثقتين ، ليكون الإسناد كله من طريق الثقات ، كتدليس وليد بن مسلم عن الأوزاعي كما سيأتي . والثالث : تدليس الشيوخ ، وهو أن يغير اسم الشيخ إلى كنيته إن كان المشهور اسمه ، وبالعكس إن كان المشهور كنيته ، كي لا يعرف حاله ، ولا يسقط بهذا عدالة المدلس ، والأمر في هذا واسع . وأما الأول والثاني فكلهما قبيح ، ولا سيما الثاني فهو شر الأقسام ؛ والقسم الأول من التدليس حرام عند شعبة ، والمدلس به يسقط عدالته ، كما حكى عنه الخطيب وغيره أنه قال : التدليس أخو الكذب ، وقال : لأن أزنى أحب إلى من أن أدلس ، ومن أجل هذا قالوا : إن ما يرويه شعبة بريئ عن التدليس . وإن كانت روايته بالعنعنة .

تبيينك : وما تفوه به صاحب "التحفة" بالإيراد هنا على عبارة "العرف الشاذ" فيكاد يكون منشأ سوء فهم على عاداته في مواضع ، والغرض ما عبرنا عنه بعبارة صريحة واضحة ، فلا يرد ما أورده فليتنبه . وأما عند الجمهور فهو قبيح ، ولا يسقط به العدالة ، وإذا صرح بالسماع أو ما يقوم مقامه قبل حديثه . ومن عادة المحدثين أنهم إذا أخرجوا الحديث من طرق ، فلفظ المتن يكون لأقرب تلك الطرق . ومن عاداتهم أنهم إذا ساقوا سنده للحديث ، أحدهما عالٍ والآخر نازل فيروون المتن للعالي دون النازل ، والمصنف ههنا راعى ذلك حيث قال : قال هناد في حديثه ، فعلم أن لفظ المتن ليس لهناد وهذا كما نقل عن عبد الله بن المبارك قوله : سند عالٍ وبیت خال .

(باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور)

حدثنا قتيبة بن سعيد أنا أبو عوانة عن سماك بن حرب ح قال ونا هنادنا وكيع عن اسراييل عن سماك عن مصعب بن سعد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول . قال هناد في حديثه : إلا بطهور .

قوله : لا تقبل صلاة بغير طهور ، الطهور بضم الطاء فعل الطهارة ، فهو مصدر وهو أعم من الرضوء والغسل ، ولكن المراد هنا الوضوء دون الغسل ، بدليل قوله : حتى يتوضأ في حديث أبي هريرة عند الشيخين . وبالفتح اسم لما يتطهر به من الماء ، وما يقوم مقامه عند عدمه ، وعليه جواهر أهل اللغة ، وحكى عن الخليل وسيبويه ، والأصمعي ، وأبي جاتم السجستاني ، وجماعة الفتح فيها . قال شيخنا : وكثيراً ما يأتي اسم الآلة على وزن الفعول بالفتح في مصطلحات الطب كالبخور ، والوجود ، والقطور ، والسعوط ، والسنون ، والشحوم وغيرها .

وقد أجمعت الأمة على اشتراط الطهارة في الصلاة ، وحديث الباب نص فيه . ثم القبول قسماً أحدهما : أن يكون الشيء مستجمعاً للأركان والشرائط ، ويرادفه الصحة والاجزاء . والثاني : كون الشيء يترتب عليه من وقوعه عند الله جل ذكره موقع الرضا ، ويترتب عليه الثواب والدرجات . وهذه المرتبة بعد الأولى ، ولفظ القبول وإن كان مشتركاً بين المعنيين ، غير أنه أريد هنا الأولى بقريئة إجماع الأمة على انتفاء الصلاة من غير طهارة ، فالقبول هنا معناه كما في قوله ﷺ : لا يقبل الله صلاة حائض إلا بنحو أي من بلغت سن الحيض ، لا كما ورد من عدم قبول صلاة العبد الآبق أو شارب الخمر ، أو من أتى عرافاً : فإن القبول هناك منتف مع ثبوت الصحة . وقد فسر القبول بأنه ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء ، يقال قبل فلان عذر

فلان إذا رتب على عذره الغرض المطلوب ، وهو محو الجنابة والذنب وعلى هذا التفسير يكون مرادفاً للصحة كما ذكره الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد في "إحكام الأحكام" .

وبالجمله فالقبول تفسيران ، فهو يرادف الصحة بتفسير فيلزم من نفي القبول نفي الصحة ، ويغايره بتفسير آخر فيكون أخص من الصحة ، فلا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم ؛ وعلى كل حال عدم القبول هو الرد فذلك إما لعدم الصحة كما في حديث الباب ، أو لمعنى آخر كما في تلك الأحاديث ، فينتفى القبول وإن وجدت الصحة ؛ والحافظ ابن حجر في "الفتح" (١ - ٢٠٦) جعل القبول بالمعنى الأخص من للصحة معنى حقيقية ، والمعنى الثاني مجازياً ، وشيخنا العثماني في "فتح الملهم" (١ - ٣٨٧) جعل المعنيين على عكس ما يقول الحافظ ، وسمى القبول المرادف للصحة نفس القبول ، والدرجة التي فوقه القبول الحسن ، ثم قرره تقريراً جيداً وكنت أميل إليه ، ولكن الراجح عندي الآن : هو تسمية الحافظ فراجعهما والله أعلم بالصواب .

فائدة : قال شيخنا الإمام قوله : "لا تقبل صلاة" بالنون نظير قولهم : لا رجل في الدار ، ومعناه بالفارسية : "نست مردے در سرای" . ومعنى قولهم : لا رجل في الدار ، بالبناء على الفتح "نست مرد در سرای" ومعنى قولهم : ما من رجل في الدار "نست هیچ مردے در سرای" ؛ قال : ولبه على هذه الفروق السيد الجرجاني في حاشيته على "الكشاف" أي في تفسير قوله تعالى : "لا ريب فيه" . قال : فكان معنى الحديث : لا تقبل أي صلاة تكون بغير طهور ، وقد اختلفوا في اشتراط الوضوء لصلاة الجنابة ، وسجدة التلاوة ، قال : وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم في إطلاق الصلاة التي شاعت في الأركان المخصوصة بمتبعة شرعية على صلاة الجنابة وسجدة التلاوة . ومنشأ اختلافهم في ذلك اختلافهم في إطلاق الصلاة التي هي مستعملة في الأركان

المخصوصة بحقيقة شرعية على صلاة الجنائزة ، وسجدة التلاوة ؛ ومعلوم أن دلالة الصلاة عليها خفية لنقصانها عن المعنى الذى هو مدلول الحقيقة الشرعية ، وقد صرح ابن الهمام فى "تحريره" : بأن الخفى ما فيه زيادة على معنى المسمى أو نقصان منه ، ومن ثم اختلفوا فى اطلاق السارق على الطرار والنباش . وبالحملة فالأئمة الأربعة اتفقوا على اشتراط الرضوء لها جميعاً ، والإمام البخارى وافقهم فى صلاة الجنائزة دون سجدة التلاوة ، والإمام الشعبى لم يشترط لها جميعاً ، ووافقه ابن عليه ثم ابن جرير الطبرى . واحتج البخارى بما ذكره تعليقا عن ابن عمر : أنه كان يسجد على غير وضوء . ولكن نسخة البخارى للأصلي وقع فيه : على وضوء ، بدل : على غير وضوء ، فاختلف أثر ابن عمر ؛ والشارحون صوبوا الأول ، وحجة الجمهور إطلاق الصلاة على صلاة الجنائزة فى كثير من الأحاديث والآثار ، والسجدة أخص مدارج الصلاة وأرقاها ، فيشترط لها ، قال الشيخ رحمه الله : والشافعى لما ذهب إلى صحة صلاة الجنائزة على الغائب وقال : إنها دعاء كسائر الأدعية ، فتوهم بعضهم أنه كسائر الأدعية فى عدم اشتراط الطهارة لها أيضاً ، وهو غير صحيح فالشافعى مع الأئمة فى الإشتراط .

مسألة فاقد الطهورين

ثم إن مسألة فاقد الطهورين فيه مذاهب ، فقال أبو حنيفة : لا يصلى بل يقضى ، وقال مالك : لا يصلى ولا يقضى كما فى "العارضة" للقاضى أبى بكر ابن العربى ، وقال الشافعى : يصلى ويقضى وجوباً ، وهو أصح أقواله عند أصحابه ، وهو الذى يروى عنه المديون من أصحابه كما فى "الفتح" . وقال أحمد : يصلى ولا يقضى ، وهو وجه للشافعية ، واختاره المزنى . ووجه آخر لهم مثل مذهب أبى حنيفة ، ووجه رابع لهم يستحب أن يصلى ، ويجب أن يقضى فعندهم وجوه أربعة .

وقال صاحباً أبي حنيفة أبو يوسف ومحمد : لا يصلى ويتشبه بالمصلين ، فيقوم ويركع ويسجد من غير أن ينوى أو يقرأ . وصح إليه رجوع أبي حنيفة ، وبه يفتى . قال شيخنا رحمه الله : ويؤيده قياس يستند إلى إجماعين : الأول أنهم أجمعوا على من أفسد الصوم يجب عليه إمساك بقية اليوم ومثله : حكم صبي بلغ ، أو مسافر قدم ، أو امرأة حاضت ، أو حائض طهرت ؛ فكل هذا ليس إلا تشبه بالصائمين . والثاني : أجمعوا على من أفسد حجه وجب عليه المضي على أفعال الحج ، وعليه القضاء من قابل ، وما هو إلا تشبه بالحجاج . فلما ثبت التشبه في الصوم والحج ينبغي تعديته إلى الصلاة إذ لا قائل بالفرق . قال : ومن أجل هذا ذهب بعض السلف إلى الإكتفاء بالتكبير في التحام الحرب ، واحتدام القتال .

ثم اعترضوا على مذهب أبي حنيفة بحديث الباب في مسألة البناء على الصلاة إذا أحدث المصلى بأن : الحدث يتأفها ، والمشي والإنحراف عن القبلة مما يفسد الصلاة ، وهذا الإيجاب والذهاب وقعا في حالة الحدث .

والجواب أولاً : أن البناء على الصلاة روى من حديث عائشة مرفوعاً : "من أصابه قيئ أو رعاف أو قلنس أو مذى فلا ينصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم" رواه ابن ماجه من طريق اسمعيل بن عياش عن ابن جريج ، وقد تكلموا فيه في روايته عن غير الشاميين ، وابن جريج حمجازي ، وتابعه سليمان بن أرقم عند عبد الرزاق وهو أيضاً ضعيف ، وأخرجه الدارقطني عن أبي سعيد الخدري ، ونبيه أبو بكر الداهري ، وهو متروك الحديث ، وأخرجه من حديث ابن عباس ، وفيه عمر بن رباح وهو متروك ، ولكنه صحيح ، عبد الرزاق في "مصنفه" وابن أبي حاتم في "علاءه" والدارقطني في "سننه" رسلاً عن ابن أبي مليكة عنه صلى الله عليه ، إذ أن يكون حجة ، فإن المراسيل مقبولة عند أبي حنيفة ومالك بل الجمهور كما حققناه في المقدمة .

وبالجملة فالمرسل حجة خصوصاً إذا أصبح مؤيداً بفتاوى الصحابة و
تعاملهم ، فقد استخلف عمر الفاروق عبد الرحمن بن عوف ، وكذا ثبت عن علي
رضي الله عنهما وغيرهما من الصحابة . فإذن لاشك في صحة الاحتجاج
بمثله . وثانياً : أن الحدث الطارئ حدث من غير تعمد واختيار فلا يلحق
بالعمد ، والمشي والإنحراف ألجئ إليهما كما في صلاة الخوف ، وليس المشي
صلاة ولا محسوباً منها حتى يكون جزء من الصلاة يؤدي بغير ظهور بل فعل
حدث فيها اضطراراً فتحمل .

فائدة : وما اصطاح عليه فقهاءنا الخنفون التعبير بالقول فيما يحكى عن
المشاخ ، وبالرواية فيما ينقل عن الأئمة أرباب المذاهب ، وأما الشافعية فأقوال
الإمام عندهم روايات ، وأقوال المشاخ وجوه أفاده الشيخ رحمه الله .
قوله : ولا صدقة من غاؤل .

الغلول بالضم الخيانة في الفئ والمغنم ، وأصله السرقة من الغنيمة قبل القسمة ،
وبابه نصر ، وفي معناه أغل من الإفعال ، وأيضاً يقال أغل الإبل سرقة ، ثم
اتسع ويراد به كل خبيث وحرام ، وهو المراد ههنا ، ثم إن في كتب فقهاءنا
الخنفية : من دفع إلى فقير من المال الحرام شيئاً يرجو به الثواب يكفر ، كما
ذكره ابن عابدين في "شرح الدر المختار" في مواضع منها : ما في (كتاب الزكاة)
نقلاً عن "الظهرية" وذكر التفتازاني - "شرح العقائد النسفية" : استحلال
المعصية كفر إذا ثبت كونها معصية بدليل قطعي ، وعلى هذا تفرع من أنه إذا
اعتقد الحرام حلالاً فإن كان حرمة بعينه يكفر وإلا لا . قال ابن عابدين
وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره ، قال شيخنا الإمام : والمدار
على الفرق بين ما ثبت بدليل قطعي ، وبين ما ثبت بظني لا الحرام لعينه

والحرام لغيره ، فيكون الإكفار باستحلال حرام ثبت كونه حراماً بدليل قطعي .
 قال شيخنا : ويستفاد من كتب فقهاءنا " كاهداية " وغيرها أن : من
 ملك بملك خبيث ولم يمكنه الرد إلى المالك فسيب له التصديق على الفقراء ، قال :
 ومثله يقول ابن القيم في " بدائع الفوائد " ، ويقول : يثاب بالتصدق . قال
 الشيخ : وهذه الأقوال توهم التعارض ، والجواب أن هنا أمرين أحدهما :
 امثال أمر الشارع ثم رجاء المثوبة بهذا الامثال . والثاني التصديق بملك خبيث
 اكتسبه ، ورجاؤه الثواب من هذا المال نفسه ، فن صرح بالأجر بالتصدق في
 مثله فالغرض الأجر بامثال حكم الشريعة ، ومن قال بحرمة رجاء الثواب بل
 كفر من يرجو الثواب فأراد : رجاء الأجر بنفس هذا المال الخبيث فلا
 تعارض ، قال : والظاهر أن المتصدق بمثله ينبغي أن ينوى به فراغ ذمته ولا
 يرجو به المثوبة ، نعم يرجوها بالعمل بأمر الشارع ، وكيف يرجو الثواب
 بملك حرام ويكفيه أن يخلص منه كفافاً رأساً برأس ! وفي " سنن الدارقطني " (٢ - ٥٤٥)
 طبع الهند باسناده عن عبد الواحد بن زياد قال : قلت لأبي
 حنيفة من أين أخذت هذا ؟ الرجل يعمل في مال الرجل بغير اذنه أنه يتصدق
 بالربح ! قال : أخذته من حديث عاصم بن كليب ٥١ ، وحديث ابن كليب
 أخرجه أبو داود في " سننه " (ص ٤٧٣) في (باب اجتناب الشبهات) من
 " كتاب البيوع " : عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال :
 خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فلما رجع استقبله داعي امرأة ،
 فجاء ، فجئت بالطعام فوضع يده ، ثم وضع القوم فأكأوا فنظر أبونا
 رسول الله ﷺ بلوك لقمة ، ثم قال : أجد لحم شاة أخذت بغير إذن
 أهلها ، فأرسلت المرأة ، قالت : يا رسول الله إني أرسلت إلى النقيع بشئى
 لى شاة فلم أجد ، فأرسلت إلى جارلى قد اشترى شاة أن أرسل إلى بثمنها
 فلم يوجد ، فأرسلت إلى امرأته ، فأرسلت إلى بها ، فقال رسول الله ﷺ :

قال أبو عيسى هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن .

أطعميه الأسارى اه . رواه الدارقطني في "سننه" ، وفيه : فبينما هو يأكل إذ كف يده ، وفيه : أطعموها الأسارى . وفي طريق آخر : فلما أخذ رسول الله ﷺ لقمته رمى بها اه . والمسألة في الفقه من (كتاب الغصب) من كتبنا ، وتجد هناك تفريعات استنبطوها من حديث عاصم بن كايب ، ومن لفظ "الهداية" في (كتاب الغصب) : إنه حصل بسبب خبيث ، وهو التصرف في مال الغير وما هذا حاله فسبيله التصديق اه .

قوله : أصح شيء في هذا الباب وأحسن . حديث الباب هذا حديث صحيح رواه مسلم في "صحيحه" وكذا أخرجه بقية "السنن الأربعة" .

قريبه : لا يازم من قول الترمذى هذا : أن يكون الحديث صحيحاً في نفسه ، وغرضه أنه أعلى حديث في الباب ، وربما يكون هو غير صحيح بل غير حسن ؛ ثم إن الترمذى ربما يخرج في الباب حديثاً غريباً ضعيفاً مع أنه يكون هناك حديثاً صحيحاً في الباب ، حتى ادعى أهوالفضل المقدسى في "شروط الأئمة" أنه يخرج في الباب أحاديث غريبة لم يخرجها سائر أرباب الصحاح والسنن ، وكأنه يريد الإطلاع بها ، ولكن هذا غير مطرد في الأبواب ، نعم تارة يكون الأمر هكذا والله أعلم .

قريبه آخر : كتاب "سنن الترمذى" جامع يحتوى على أبواب الأحاديث من الأصناف الثمانية ، ولكن مع هذا ذخيرة الروايات فيه قليلة ، في حين نرى كثرة الروايات في ذلك الباب في بقية الصحاح والسنن ، ولكن يجبر هذا الوهن ويستدرك هذا القاتل بالإشارة إلى ذخيرة الروايات في الخارج بذكر من رواه من الصحابة في الباب ، ويستوعب أسماءهم فيقول : وفي الباب عن فلان وفلان . والحافظ العراقي أفردته بكتاب في تخرج أحاديث الباب ، كما

وفي الباب عن أبي المليلح عن أبيه وأبي هريرة وأنس وأبو المليلح بن أسامة
اسمه عامر ويقال زيد بن أسامة بن عمير الهذلي .

(باب ما جاء في فضل الطهور)

حدثنا اسحق بن موسى الأنصارى نا معن بن عيسى نا مالك بن أنس ح
وحدثنا قتيبة عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال :
قال رسول الله ﷺ إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من

ذكره في "نكتته" على ابن الصلاح ، وافقني أثره صاحبه الحافظ ابن حجر وسماه
"اللباب فيما يقوله الترمذي وفي الباب" كما أسلفناه في المقدمة . وأكبر عون على
تخريج ما في الباب بعد الصحاح "مسند أحمد بن حنبل" و"زوائد الهيثمي" وكتب
التخريجات ، ومن أنفعها وأوسعها "نصب الراية" للحافظ جمال الدين الزيلعي ، ثم
"التلخيص الحبير" للحافظ ابن حجر . وقد بدأت والحمد لله في تأليف كتاب في تخريج
أحاديث ما في الباب بنمط بديع وأسلوب جيد ، ولو تم الكتاب لوقع في
جذر قلوب أولى الألباب إن شاء الله تعالى والله الموفق للصواب .

قوله : وفي الباب عن أبي المليلح عن أبيه ، المقصود بالذكر أبوه لا ابنه
أبو المليلح .

قوله : العبد المسلم أو المؤمن ، كلمة "أو" هنا شك من الراوي في لفظ النبي
ﷺ ، وهي تكون أحياناً للتنويع لا للشك ، ويفرق بينها بانقرآن والذوق ، ثم إنه
إذا كانت للشك فليقرأ بعدها "قال" دائماً . واعلم أن حديث الباب اختصره المصنف
وقد أخرجه النسائي وغيره كاملاً ، وفيه : "فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا
من رأسه حتى تخرج من أذنيه اه ، أخرجه النسائي من حديث عبد الله الصنابحي
وثوب عليه "مسح الأذنين مع الرأس" ، وما يستدل به على أنها من الرأس فدل

وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر الماء أو نحو هذا ، و إذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب .

هذا الحديث على أن الأذنين في حكم الرأس ، فلا يحتاج إلى أخذ الماء الجديد لمسحها وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه . والمسألة تأتي في بابها قريباً بكل تفصيل إن شاء الله تعالى .

قوله : حتى يخرج نقياً من الذنوب . اختلفوا في هذه الذنوب هل هي صغائر فقط دون الكبائر أو ما يعمها ، فاختر المتأخرون أنها الصغائر فقط ، لأن الحسنات يذهبن السيئات ، وأيضاً يرد في الأحاديث "ما اجتنب الكبائر" أو "ما لم يغش الكبائر" أو مثل هذا ، راجع "فتح الباري" (١ - ١٨٣) و اختار القدماء التضييق إلى مشيئة الله تعالى من غير تقييد بأحدهما . والذي تحقق عند شيخنا أن لا تفسر هذه الذنوب بالصغائر ولا بما يشمها والكبائر بل بسائر لفظ الحديث بما يقتضيه لغة العرب ، ونحن إذا حققنا اللفظ من جهة اللغة وجدنا أن الذنوب هي العيوب وهي أدنى مراتب الإثم وأضعفها جداً وإن تسامحوا في كثير من المعجمات اللغوية ففسروها بالآثام مطلقاً ، وقليلاً ما يدققون البحث في تحليل اللغات بل يكتفون بما يستعمل فيه اللغة من غير أن يبحثوا عن كونها حقيقة أو مجازاً أو استعارة أو كناية أو تشبيهاً فليتنبه ! ثم فوق الذنوب الخطايا ، والخطأ ضد الصواب ، والتعبير عنه بالفارسية بقولهم "نا درست" وفوقها السيئات ، والسيئة ضد الحسنه ، وفوقها المعاصي ، والمعصية ضد الطاعة (نافرمانى) ، فأعلى مراتب الإثم المعصية ، وأدناها الذنب . فالحديث دل على الخروج عن الذنوب فقط ، نعم وفي آخر الخطايا فليتنبع لفظ الحديث . ولا حاجة إلى تفسيرها بما يفسرونه والله سبحانه أعلم . ومن شاء التفصيل فليراجع إلى "فتح الملهم" (١ - ٤٩) و"العارضة" للقاضي أبي بكر بن العربي .

ثم إن الحديث أشكل بظاهره ، حيث أن الخروج يدل على أن تكون هناك أجرام ، والذنوب والخطايا من قبيل المعاني والأعراض ، فكيف يثبت لها صفة الخروج ؛ فاختلفوا على أقوال من حملها على الحقيقة ، أو المجاز والإستعارة أو الكناية ؛ والأولى في أمثال هذا التسليم ، ثم التفويض إلى الله سبحانه . ومن أراد أن ينشرح صدره لفهمه فليستفد مما قاله علماء الحقائق : من أن وراء "عالم الشهادة" هذا عالم آخر يسمى "عالم المثال" ، ووراءه عالم آخر يسمى "عالم الأرواح" ، وقالوا : إن ما نراها أعراضاً ومعاني وأوصافاً في هذا العالم المشاهد المحسوس ، فلها صور وأجساد في ذلك العالم ، فكل شئ من هذه المعاني له صورة مثالية خاصة هناك . وأما عالم الأرواح فهناك روح لكل شئ نراه في هذا العالم ، وقال قائلهم :

غيب را ابرے وآبے دیگر است آسمان و آفتاب دیگر است
آن عزیزان را نشانے دیگر است آن زمین را آسمانے دیگر است
وقال الحكيم سنائی :

در ره روح پست و بالا هست کوهنهای بلند و صحرا هست
آسمانها است در ولایت جان کار فرمائے آن عالم جان
وقالوا : إن عالم المثال هو أنظف وأقوى من عالم الشهادة هذا ويتصرف فيه ، هم عالم الأرواح الطيف وأقوى من عالم المثال وهو يتصرف فيه .
وقالوا : إن هذه العوالم كلها موجودة الآن في هذه الدنيا ، ومن كوشف له هذه العوالم لم يتميز بين أشياء عالم الشهادة ، وبين أشياءها ، فیراها هناك كما یراها هنا . قال الإمام الشاه ولی الله في أوائل "حجة الله البالغة" : إنه دل أحاديث كثيرة على أن في الوجود عالماً غير عنصري تتمثل فيه المعاني بأجسام مناسبة لها في الصفة ، وتتحقق هنالك الأشياء قبل وجودها في الأرض نحواً من

... ..
التحقيق ، ثم استدل على ذلك بأحاديث وردت في وقائع الحشر ، وأحوال
القبر ، ثم قال : والناظر في هذه الأحاديث بين إحدى ثلاث ، إما أن يقر
بظواهرها فيضطر إلى إثبات عالم ذكرنا شأنه ، وهذه هي التي تفتضيها قاعدة
أهل الحديث ؛ نبه على ذلك السيوطي ، وبها أقول ، وإليها أذهب ، ثم أيد
كلامه بكلام حجة الإسلام الغزالي ، وقد قرر اثباته في "ألطاف القدس" و
غيره مما هو ألطف وأعلى ، وكان المرحى عند شيخنا رحمه الله ما حققه في
غير "حجة الله البالغة" .

لفتة نظر إلى "الروح"

اعلم أن الروح عند علماء الإسلام جسم لطيف ، له شكل وصورة على وفق
شكل صاحب الروح ، واحتجوا على أنه جسم مادي ، بما ورد في الأحاديث
من إثبات صفات له ، كصفات الأجسام ، منها : حديث البراء بن عازب ،
أخرجه أحمد في "مسنده" وهو حديث طويل ، وفيه في صدد بيان نفس العبد
المؤمن ما لفظه : "فتخرج فتسيل كما تسيل القطرة من السقاء ، فيأخذها ، فإذا
أخذها لم بدعوها في يده طرفة عين حتى يأخذوها ، فيجعلوها في ذلك الكفن"
الخ . وفيه في بيان نفس الكافر : "فينزعها كما ينزع السفود من الضوف
المبلول" الخ . والحديث قد أورده صاحب "المشكاة" أيضاً في (الفصل الثالث)
من باب (ما يقال عند من حضره الموت) وفي هذا الباب أحاديث كثيرة ،
تدل على أن الروح جسم يصعد وينزل وينتقل .

وأما عند الفلاسفة ، فالروح عندهم جوهر مجرد غير مادي ، واستدل
عليه الفارابي بأن الروح محل التصور والتصديق ، وهما من المعاني المجردة ،
ومحل المجرد لا بد أن يكون مجرداً ، وهذه الحجة غير قائمة وكيف ! وقد يجوز
أن يكون تعلق التصور والتصديق بالروح كتعلق الروح بالبدن المادي ، و
يسمون هذا الروح المجرد النفس الناطقة ، وتشبهوا في إثبات تجردها بدلائل هي

أشبه بالأوهام لاطائل في ذكرها ، وعزا الشيخ خواجه زاده في "نهافة الفلاسفة" إلى القاضي أبي زيد الدبوسي ، والغزالي وغيرها القول بتجرد الروح غير أنه لا عبرة بهذا من وجوه :

أما أولاً : فإن التمسك بنصوص الكتاب والسنة أولى وأقوى من التمسك بأقوالهم ، والكتاب والسنة يدلان على خلاف ما زعموا . وأما ثانياً : فإن شيخنا الإمام قد تردد في صحة النسبة إلى القاضي أبي زيد فقيه الحنفية ، قال : ولم أطلع عليه مع تتبع ، ونقل المذهب عسير جداً ، يحتاج إلى إقتان وتثبت وإطلاع واسع ، وأما الغزالي فلا يبعد عنه ذلك لأنه نغم منه تعمقه الفلسفي ، ومسارته مع أقوال أهل الفلسفة كثيراً حتى قال صاحبه القاضي أبو بكر ابن العربي : شيخنا أبو حامد دخل في الفلسفة ثم أراد أن يخرج منها فما قدر اه . وإن كان قال بعض المقدسين بعد نقله في رسالته "مبتدأ الخبر في مبادئ علم الأثر" : لو طالع هذا صاحب المنقذ من الضلال لما قال ما قال اه . فلاريب أن طبيعته فلسفية ربما تغيب عايه . وأما ثالثاً : فإن القدماء من علماء الإسلام كانوا يريدون بالتجرد عدم الكثافة ، ما يرادف اللطافة ، كما يتضح ذلك مما ذكره الحافظ ابن تيمية في "تفسير سورة الإخلاص" ، فيحتمل لو صححت النسبة إليهما أن يكون مرادهما من التجرد ما يوافق أهل الشرع من كونه جسماً مادياً لطيفاً .

ثم اختلفوا بعد اتفاقهم على جسميته هل هو بمنزلة الثوب للبدن فيكون البدن له كالثوب للبدن ، أو هو يسرى في الجسد سريان الدم فيه ، والمحقق عند شيخنا هو الأول . وقال الشيخ الأكبر في "النصوص" : إنه يتشكل بأشكال مختلفة .

قال الشيخ : واعلم ان عالم المثال عند أهل التصوف وأرباب الحقائق ، هو عالم الأرواح عند أهل الشريعة من غير فرق ، ومن الدليل على ذلك أن كل ما أثبتته أهل الشرع في عالم الأرواح أثبتته الصوفية في عالم المثال ، وهذا بحث

دقيق واسع الأرجاء ، ولشيخنا رحمه الله مذكرة خاصة بهذا الموضوع أفردها بالبحث والتحقيق ، وذكر هناك من الأدلة والشواهد ما لا يتسع المحل لذكره هنا .

وقد بحث الشاه ولي الله في كتبه "كأطاف القدس" و"حججه الله" و"التفهيمات" عن حقيقة الروح ، وقال في "الحجة الله البالغة" : وإيست الآية نصاً في أنه لا يعلم أحد من الأمة المرحومة حقيقة الروح كما يظن ، ولبس كل ما سكت عنه الشرع لا يمكن معرفته ألبتة ، بل كثيراً ما يسكت عنه لأجل أنه معرفة دقيقة ، لا يصلح انتعاطيها جمهور الأمة ، وإن أمكن لبعضهم الخ . وقد أفرد العلماء هذا الباب بالتأليف قديماً وحديثاً ، وأول من ألف في هذا الباب هو "أرسطو" من فلاسفة اليونان . قال صاحب "كشف الظنون" : "كتاب الروح" ثلاث مقالات لأرسطو ١ هـ . وذكره في "كتاب النفس" أيضاً مع عدة تلخيصات وتراجم ، ولأبي العباس أحمد السرخسي المتوفى ٣٨٦ هـ "كتاب النفس والروح" ، ولخصه محمد العلائي ، والشيخ صدقة الدمشقي المتوفى ٢٦٠ هـ "كتاب الروح" والمسموعدي المؤرخ المتوفى ٣٤٦ هـ كتاب "سرا الحياة" ذكره في "المرج" (١ - ٣٤٠) . وأول ما وصل إلينا من تأليف علماء الإسلام "معارج القدس" للإمام الغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ في الروح والنفس وهو مطبوع بمصر ، ثم للإمام الرازي المتوفى ٦٠٦ هـ أبحاث ممتعة مشبعة في "المطالب العالية" (مخطوط) وفي تفسيره "الكبير" وهو متداول ، وكذلك للغزالي في "معراج السالكين" وغيره في عدة مواضع ، بيد أن كل ذلك أبحاث على منهاج الفلاسفة والحكماء والصوفية و أرباب الحقائق ، ثم للشيخ محي الدين بن عربي المتوفى ٦٣٨ هـ تأليف مفرد سماه "كتاب الروح" ذكره صاحب "الكشف" ، وهو غير مطبوع ، ولم نطلع عليه . وللحافظ ابن القيم المتوفى ٧٥٢ هـ "كتاب الروح" مطبوع بميدراة ، وهو كتاب حافل مستوعب ، وقد تلخصه الحافظ برهان الدين البقاعي المتوفى

٨٨٥ هـ في نحو ثلثه ، وسماه "سر الروح" وهو كتاب في غاية النفاسة ، وله زيادات جيدة على الأصل ، فجاء كتابه أنفع وأحسن من أصله وهو مطبوع بمصر . وللملف أبي القاسم السهيلي المتوفى ٥١١ هـ بحث جيد في الروح والنفس على منحنى أهل التحقيق من المحدثين في كتابه "الروض الأنف شرح السيرة" قال شيخنا رحمه الله : وهو من أحسن من حقق هذا الموضوع على ما يقتضيه قواعد الشريعة . ولشيخنا العثماني طال بقاؤه (١) رسالة لطيفة في تحقيق "الروح" باللغة الأردوية تكاد تكون مبتكرة في تحقيق الروح وأسلوب التحقيق . و للجهوري طنطاوى "كتاب الأرواح" . ولبعض أفاضل المصريين "كتاب الفتوح لمعرفة أحوال الروح" . وللدواني رسالة في الروح ولفريد وجدى والبستاني وغيرهما من ألف في "دائرة المعارف" أبحاث مسهبة تحوى أفكاراً جديدة ، ونظريات حديثة ، من تحقيق أهل أوروبا ، ولم أحاول استيفاء مواقع البحث عن الروح ، وإنما غرضي التعريف والإعلام بالمصادر الصحيحة والمراجع المهمة ، من تأليف مفردة في الباب وغيرها ، حتى يسهل التحقيق لمن أرادته ، ويقتنع له أبواب التفكير إن شاء . وراجع "العمدة" (١ - ٦١١) . وكان شيخنا رحمه الله يقول : إن عامة المفسرين قالوا : إن الله لم يصدع لهم بالجواب عن الروح ، بل ردعهم ومنعهم ، قال : وأرى أنه أومى إلى حقيقة الروح لإيماء ، وإن لم يفصل حيث أن المخلوق - كما يقوله أرباب الحقائق - نوعان ، خلق وأمر ، فأشار إلى أنه من عالم الأمر دون عالم الخلق ، وقد اختلفوا في تفسيرهما على أقوال للغزالي والشيخ ابن عربي والشيخ أحمد السمرندي ، ومن جملة تفاسيرهما : أن المشهود من عالم الخلق وغير المشهود من عالم الأمر ، فيكون عالم الشهادة هو عالم الخلق .

(١) كان عند تأليف هذه الصفحات شيخنا العثماني حياً يرزق ، وذلك قبل ٢٦ سنة ، والآن انتقل إلى رحمة الله سنة ١٣٦٩ هـ ، فلإذن نقول رحمه الله رحمة واسعة .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

قوله : هذا حديث حسن صحيح . قد أشكل على القوم قول الترمذى "هذا حديث حسن صحيح" حيث جمع الحسن والصحيح في الحكم على حديث واحد ، والمشهور عند الجمهور في تعريف الصحيح : ما اتصل بسنده من المبدأ إلى الختام برواية رجال كلهم عدول ثقات أصحاب ضبط وإتقان ، ولا يكون فيه شذوذ ولا علة قاذحة ولا نكارة ، والحسن ما لم يباغ رجاله درجة رجال الصحيح في كمال الضبط والإتقان ، مع اشتراكهما في السلامة عن الشذوذ والنكارة والعلة . فظهر أن الحسن تقاصر عن درجة الصحيح فكيف يتحدان ؟ !

ولهم في التفصي عنه بضعة عشر جواباً استوداها الشيخ الجلال السيوطى في حاشيته على "الجامع الترمذى" وقد حكاهما شيخنا العمادى عنه بأسرها في "مقدمة فتح الملهم" .

منها : ما قال الحافظ ابن حجر في "شرح النخبة" ما ملخصه : حصل هناك تردد في تحقق شروط الصحة أو عدمه ، فساغ للمجتهد أن يصفه بوصفين حسن عند قوم ، وصحيح عند آخرين ، غير أنه حذف هناك حرف التردد أو حرف العطف ، وفيه أن هذا مستبعد من أمثال الترمذى ، حتى يتردد في صحة حديث أو حسنه ، وحذف العطف غير مطرد في مثل هذه المواضع . علا أن مصطلحه هذا في سائر الكتاب ، ولن نجد صحيحاً من غير ضم حسن أو غريب ، فهل هو تردد في جميع مروياته ، وإنها دائرة بين كونها صحيحة أو حسنة ، فهذا بعيد كل البعد والله أعلم .

ومنها : ما قال الحافظ ابن كثير : ان الحديث الحسن الصحيح رتبة متوسطة بين الصحيح والحسن ، وتشرب من كل منهما شبيهاً كان ما فيه حلالة ومحوضة معاً . وفيه أنه كثيراً ما يكون الحديث الذى يحكم عليه بأنه حسن صحيح حديث "الصحيحين" ، فكيف يصح أن ينزل الحديث ما اتفق على تخريجه الشيخنا

عن أن يكون صحيحاً ؟ قال العراقي في "نكته على ابن الصلاح" : ما قاله ابن كثير تحكماً لا دليل عاينه آه . ومنها : ما أفاده الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد في كتابه "الإقتراح في أصول الحديث" ما محصله : أن الصفات التي تقتضي قبول رواية من التيقظ والحفظ والانتقان درجات بعضها فوق بعض ، فوجود الأدنى كالصدق وعدم التهمة لا ينافي وجود الأعلى ، كالخلف مع الصدق ، فصح وصفه بالحسن بالنظر إلى الأدنى ، وبالصحيح بالنظر إلى الأعلى ، فاتحداً من جهة المصداق في الصحيح ، واختلفا في المفهوم ، وتحقق بينهما العموم والخصوص فكل صحيح حسن من غير عكس كلي وهذا كالظاهر والنص عند علماء أصول الفقه . وهذا الجواب هو الصواب عند شيخنا رحمه الله تعالى ، وهو من أحسن ما أجيب به .

والحافظ ابن حجر في "نكته" على ابن الصلاح أيضاً قد قوى جواب ابن دقيق العيد ، ففعل ما أجاب به الحافظ في "شرح النخبة" غير مرضي عنده أيضاً ، و"نكته" على ابن الصلاح رسالة شريفة له ، وكان شيخنا رحمه الله يثنى عليها ، وأرى والله أعلم أن "نكته" آخر تاليفاً عن "شرح النخبة" وإن كان "شرح النخبة" من كتبه التي ارتضاها الحافظ نفسه ، وقد اعترض الشيخ تاج الدين التبريزي على جواب ابن دقيق العيد أيضاً ، كما حكاه العراقي في "نكته" على ابن الصلاح راجع (ص ٣١) من "المقدمة لابن الصلاح" مع "النكت" وقد فرغنا عن ذلك في المقدمة بكل تفصيل .

وللبحث بقية تأتي عند الكلام على قوله : "حين غريب" .

—: فائدة في أقسام الصحيح :—

الصحيح عند شيخنا رحمه الله على أربعة أقسام :

- ١ — ما كان رواه عدولاً ثقات أصحاب ضبط وانتقان ، ثم مع هذا ساعده تعامل السلف ، وهذا عند شيخنا أرقى منازل الصحيح .

- ٢ — ما صححه إمام من أئمة الحديث صراحة .
- ٣ — ما أخرجه من التزم الصحة في كتابه كابن خزيمة ، وابن السكن ، وابن حبان ، وأبي عوانة وغيرهم في صحاحهم ، وكالنسائي في "الصغرى" فكل حديث أخرجه أحد هؤلاء الأعلام في كتبهم التي اشترطوا على أنفسهم رواية الصحيح فيها يكون صحيحاً ، وإن لم يصرحوا خاصة على صحته ، نعم هناك مراتب بعضها فوق بعض .
- ٤ — ما كان سالماً عن الجرح بالشذوذ والنكارة ، ويرويه ثقات ، ويؤيده تقسيم قدماء المحدثين الحديث إلى صحيح وضعيف ، فكثيراً ما يكون حسناً عند المتأخرين يكون صحيحاً عند قدماء المحدثين ، وأول من قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف هو الخطابي صاحب "المعالم" كما قيل والله أعلم .

== فائدة أخرى في أقسام التواتر ==

التواتر عند شيخنا رحمه الله أيضاً أقسام أربعة :

- ١ — تواتر الإسناد ، وهو أن يروى الحديث من البداية إلى النهاية جماعة يستحيل عادة أن يتواطؤوا على كذب في كل قرن من القرون الثلاثة ، وهذا هو تواتر المحدثين كحديث : "من كذب على متعمداً" الخ ، حيث رواه ثلاثون نفساً من الصحابة بطرق صحيحة أو حسنة ، كما في "الفتح" لحافظ ابن حجر ، وكأحاديث ختم النبوة ، جاوزت مائة وخمسين حديثاً ، منها نحو ثلاثين في "الصحاح الستة" . وكأحاديث نزول عيسى عليه السلام ، ما يربو على ستين حديثاً ، بين صحاح وحسان ، ومن هذا القبيل أحاديث المسح على الخفين ، حيث بلغت إلى سبعين حديثاً ، كما قاله تقي الدين ابن دقيق العيد في "الإمام" حكاه الزيلعي في "نصب

الرأية“ والعراقي في ”التقييد والإيضاح“. وأحاديث: من كذب على الخ. أوصلها ابن الجوزي إلى ثمانية وتسعين، كما قاله العراقي فيما كتبه على المقدمة (ص ٢٢٩) من ”التقييد والإيضاح“ وراجعته من (ص ٢٢٦ إلى ص ٢٣٢) تجد هناك أبحاثاً وفوائد وكذا (ص ٨٤ وص ٨٥) وحكى النووي عن بعضهم، رواه مائتان من الصحابة راجع ”شرح مسلم“ للنووي من الأوائل، ومقدمة ”فتح الملهم“ من بحث التواتر.

٢ — تواتر الطبقة وهو أن يأخذه طبقة عن طبقة، وهكذا من بدئه إلى ختامه من دون التزام لتواتر الإسناد فيه، كتواتر القرآن على بسيط الأرض، شرقاً وغرباً، درساً وتلاوة، حفظاً وقراءة، فنلقاه الكافة عن الكافة، طبقة بعد طبقة، وقرناً بعد قرن، وهو فوق تواتر الإسناد، بحيث لو جزأناه قطعاً وأجزاءً لكفى جزء من ألف جزئه لإفادة العلم اليقين، وجزء من ألف جزء أقوى وأقنن من تواتر إسنادهم وهذا التواتر هو ما يعنونه في كثير من كتب الفقه. فهو تواتر الفقهاء في أكثر تعبيراتهم، ومصطلحاتهم، ولا يحتاج هذا القسم من التواتر إلى إسناد يكون عن فلان عن فلان، بل لو طلبنا تواتر إسناد كل آية من التنزيل لأعوزنا ذلك، ولعجزنا عنه، ومع هذا فلا يوازيه تواتر الإسناد.

٣ — تواتر العمل، وبلفظ آخر هو التعامل والتوارث، وهو أن يتوارث في المسلمين عمل في كل قرن من القرون، من أعمال العبادات والشرائع، فيستبعد خطؤه كل الاستبعاد، بل يكاد يكون خطؤه مستحيلاً، ومن هذا القبيل عند شيخنا رحمه الله العمل برفع اليدين وترك الرفع عند الركوع وبعد الركوع كلاهما متواتر بهذا التواتر، وهذا القسم الثالث يقرب من الثاني.

وهو حديث مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة . وأبو صالح والد سهيل : هو أبو صالح السمان واسمه : ذكون . وأبو هريرة اختلفوا في اسمه فقالوا : عبد شمس ، وقالوا : عبد الله بن عمرو .

٤ - تواتر القدر المشترك ، وهو أن تكون أمور مروية بطرق كثيرة ، غير أن كل أمر منها يكون مروياً بالآحاد ثم هذه الأمور المروية بطريق الآحاد تنفق على قدر مشترك في جميعها وهذا كتواتر المعجزة ، فإن أفرادها وإن كانت من أختار الآحاد ، ولكن القدر المشترك فيها واحد وهو متواتر ، وحكم الثلاثة الأول تكفير جاحدها ونكرها ، وأما الرابع فتحكمه كذلك إن كان بدوياً ، وإن كان نظرياً فلا . هذا ما أفاده شيخنا رحمه الله في أوائل "إكفار الملحدين" وفي "نيل الفرقدن" من (ص ٨٨) وراجع لنفصيل الثالث "نيل الفرقدن". قال شيخنا العثماني في مقدمة "فتح الملهم" بعد إيضاح الأقسام هذه وأول من ربح المتواتر وسمى كل قسم منه باسم هو : العلامة الشيخ الأنور (رحمه الله تعالى) .

قوله : وهو حديث مالك عن سهيل ، كان في الإسناد المذكور غنى عن إعادته ، ولكنه أعاد إشارة إلى أن مالكاً تفرد بالرواية ، وعنه اشتهر ولم يتابعه أحد بهذا الطريق عن أبي هريرة .

قوله : وأبو هريرة اختلفوا في اسمه : اختلفوا في اسم أبي هريرة على نحو ثلاثين قولاً ، فقول : عبد شمس في الجاهلية ، وعبد الله أو عبد الرحمن في الإسلام ، قال ابن الصلاح في "مقدمته" : اختلفوا في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً لم يختلف مثله في اسم أحد في الجاهلية والإسلام ، وذكر ابن عبد البر أن فيه نحو عشرين قولاً ، لم يصح عنده في اسمه شئ يعتمد عليه إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام . وقال محمد بن اسحاق وأبو أحمد

الحاكم : عبد الرحمن بن مضر آه . ملخصاً ، وراجع للتفصيل "تهذيب التهذيب" الجزء الثاني عشر من (الكنى) . قال البخارى : روى عنه ثمان مائة رجل أو أكثر من أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم . حكاه ابن حجر . وذكر الحافظ بقى بن مخلد الأندلسى فى "مسنده" لأبى هريرة خمسة آلاف حديث و ثلاث مائة وأربعة وسبعين حديثاً ، كما حكاه النووى فى "شرح مسلم" ، أسلم عام خيبر ، وتوفى سنة تسع وخسين عن ثمان وسبعين سنة ، ودفن بالبقيع . وذكر النووى الاختلاف فى اسمه واسم أبيه نحو ثلاثين قولاً ، قال الحافظ ابن حجر فى "الإصابة" : وعند التأمل لا يبلغ إلا إلى عشرة ، ومرجعها من صحة النقل إلى ثلاثة عمير ، وعبد الله ، وعبد الرحمن ، حكاه السيوطى فى "زهر الربى" ، وهناك أبوهريرة آخر من رجال "تهذيب" محمد بن فراس الصيرفى راجع "تهذيب" .

واختلفوا فى انصراف "أبى هريرة" وعدمه ، فحكى على القارى عن ابن حجر عدم انصرافه ، فقال : وجدناه غير منصرف والقياس الانصراف اه . وما قال القياس الانصراف فلعله زعم أن من شروط عدم انصراف أمثال هذه الأسماء كون المضاف إليه علماً غير منصرف قبل إضافة كلمة "أبى" إليها ، لكن هذا الوجه غير صحيح ؛ حيث جرى عملهم على عدم انصراف أبى صفرة وأبى حمزة ، وهو كنية أنس بن مالك كناه به رسول الله ﷺ حيث أرسله إلى أن يأتى ببقلة الحمقاء ، وتسمى حمزة فأبطأ فذهب ﷺ على عقبه فتاداه يا أبا حمزة الخ . واختلفوا فى وجه كنيته "بأبى هريرة" . فقيل : لما نقل عنه أنه قال : كنت أرعى غنم أهلى ، وكانت لى هرة صغيرة ، فكنت أضعها بالليل فى شجرة ، فإذا كان النهار ذهبت بها معى ، فلعبت بها ، فكنت أبى هريرة . و هو فى "جامع الترمذى" من (المناقب) وقيل غير ذلك أيضاً .

وهكذا قال محمد بن اسماعيل ، وهذا أصح . وفي الباب عن عثمان و
ثوبان والصنابحي وعمر بن عيسى وسلمان وعبد الله بن عمرو ، والصنابحي هذا
الذي روى عن النبي ﷺ في فضل الطهور هو : عبد الله الصنابحي ، والصنابحي الذي
روى عن أبي بكر الصديق ليس له سماع من النبي ﷺ ، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ،
ويكنى أبا عبد الله ، رحل إلى النبي ﷺ فقبض النبي ﷺ وهو في الطريق ،
وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث . والصنابح بن الأعسر الأحمسي صاحب النبي
ﷺ يقال له الصنابحي أيضاً ، وإنما حديثه قال سمعت النبي ﷺ يقول : إني
مكاثر بكم الأمم فلا تقتلن بعدي .

قوله : والصنابحي ، خلاصة ما قاله : أن الصنابحي يعرف به ثلاثة ، أحدهم
هو : عبد الله الصنابحي ، وهو صحابي . والثاني : عبد الرحمن الصنابحي ، وهو
تابعي . والثالث : صنابح من غير باء اللسبة ، وقد يقال له صنابحي أيضاً ،
وهو أيضاً صحابي . قال النوروي في "شرح مسلم" : الصنابح بطن من مراد آه .
وعبد الرحمن الصنابحي لم يسمع من النبي ﷺ كما قاله الترمذي والبخاري وغير
واحد ، وقال يحيى بن معين : عبد الله يروى عنه المدينون يشبه أن تكون له
صحة ، حكاه السيوطي في "أسعاف المبطأ" (ص ٢٠١) (المطبوع مع "الموطأ"
بمصر) راجع للتفصيل "تهذيب التهذيب" (٦ - ٩٠) وما بعدها و (٦ -
٢٢٩) و"الإصابة" وكلام ابن حجر في "الإصابة" صريح في أن عبد الله
الصنابحي وأبا عبد الله الصنابحي رجلان : وفي "طبقات ابن سعد" (٧ - ١٤٢
ق ٢) عن عطاء بن يسار قال : سمعت عبد الله الصنابحي يقول :
سمعت رسول الله ﷺ : "إن الشمس تطلع من قرن شيطان فإذا طلعت قارنها"
الح . وهذا صريح في سماعه عنه ﷺ . وفي "التقريب" : عبد الرحمن بن
عسيلة - بمهمله - المراد أبو عبد الله الصنابحي ثقة من كبار التابعين ، قدم المدينة
(٧ - م)

(باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور)

حدثنا هناد وقتيبة وعمود بن غيلان قالوا نا وكيع عن سفيان وثنا محمد بن بشار نا عبد الرحمن نا سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي عن النبي ﷺ قال : مفتاح الصلاة الطهور

بعد موت النبي ﷺ بخمسة أيام ، مات في خلافة عبد الملك ا هـ .
وبالجملة عبد الله الصنابحي وأبو عبد الله الصنابحي رجلا نا ، الأول صحابي ،
والثاني تابعي ، وهذا هو الظاهر والله أعلم بالصواب .

قوله : عن سفيان . سفيان مدار في الإسنادين ، وبعده تحويل ، فكان
حق العبارة هكذا : ح وحدثنا محمد بن بشار ، غير أنه لم يذكر في هذه النسخة
المطبوعة "بأيدينا" ، وذكر في نسخة الترمذي المطبوع عند الحلبي بمصر . وقد
أشكل تعيين "سفيان" في هذا السند ، هل هو الثوري أو ابن عيينة ، والتمييز
يحصل بالنسب أو بالنسبة ، والمذكور غير منسوب هنا نسباً ونسبة ، أو يكون
التمييز بالطبقة والأصحاب والشيوخ وقد اشتركا في أكثر الأصحاب والشيوخ
إلا أن الثوري أكبر سنّاً من ابن عيينة وأعلى طبقة فاشتبهها اشتبهاً كاملاً ،
فاستقرى شيخنا رحمه الله طرق هذا الحديث ، فوجد في تخريج الهداية للإمام
الحافظ الزيلعي ، "نصب الرؤية" (١ - ٣٠٧) (باب صفة الصلاة)
برواية الطبراني والبيهقي من طريق أبي نعيم عن سفيان الثوري الخ ، فلم أنه
ثوري لا ابن عيينة .

قوله : مفتاح الصلاة الطهور كلمة في بيان بعض ما يفيد القصر تمهيداً
لشرح الحديث لنمهد أولاً مسألة من علم البلاغة كي تتفرع عليها مسائل موضوع
الباب بكل وضوح ، قد تقرر في موضعه من كتب البلاغة أن الخبر إذا كان
معرفاً بلام الجنس فيفيد القصر أحياناً لا دائماً ، كما نبه عليه العلامة التفتازاني

في "شرح التلخيص" حيث قال في "المطول" حاكياً عن "دلائل الإعجاز" :
وقد لا يفيد القصر كقوله :

وإن سنام المجد من آل هاشم
بنو بيت مخزوم ووالدك العبد

وقال الإمام الرازي في "نهاية الإيجاز" : أنه لا يفيد القصر حقيقةً أو
مبالغةً نحو : المنطق زبد آه . كما حكاه السيوطي في "الإتقان" (٢ - ٥١) .
قال شيخنا رحمه الله : إن تعريف الطرفين يفيد القصر إذا كان الطرف الآخر
مشملاً على معنى القصر ، " كاللام " أو كلمة " في " بل قد يفيد تعريف أحد
الطرفين القصر أيضاً ، من غير أن يشتمل الطرف الآخر بما يعين القصر كما في
شطربيت ، قاله كعب بن زهير في قصيدته المعروفة :

تخذي على يسترأت وهي لاحقة : ذوابل مسهن الأرض تحايل .

يريد لا تمس الأرض إلا بخلق القسم ، فأفاد التركيب القصر مع خلوه عن
معين القصر . وربما تجد الطرفين كلاهما معرفاً باللام ، ومع هذا لا تكون الجملة
مفيدة للقصر كما في قولهم : " الكرم الخلق الحسن " ، قال : وبدلنا هذا على أن هذه
القواعد والضوابط لا تجددها مطردة دائماً ، ومن أجل هذا كان يشبه هذه الضوابط
شيخ شيخنا مولانا الشيخ محمود حسن بركات العميان قال : ويستفاد من كلام
الزمخشري في "الفائق" (١) : إن عند تعريف الطرفين يفيد التركيب قصر المسند
إليه على المسند ، حيث فسر قوله عليه السلام " فإن الله هو الدهر " بقوله هو الجالب
للمواد لا غير الجالب ، ويستفاد من كلام التفتازاني في "المطول" : إن في
مثل هذا التركيب قصر المسند على المسند إليه .

قال شيخنا : الإطراد غير صحيح ، وتعريف الطرفين يصلح لكل من

(١) (ص ٢٠٨) مادة دهر (طبع دائرة المعارف) وراجع للتفصيل نفس

المصدر .

... ..

ذلك . قال الراقم : قال البناني في "التجريد" : والصواب أن يقال : إنه إن كان أحدهما — أى المبتدأ أو الخبر — أعم من الآخر فهو المقصور ، وإذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه يفوز إلى القرآن وإن لم توجد قرينة فالأظهر قصر المبتدأ على الخبر لأن القصر مبني على قصد الاستغراق وشمول جميع الأفراد ، وذلك أنسب بالمبتدأ لأن القصد فيه إلى الذات ، وفي الخبر إلى الصفة اهـ . والراجع عند السيد الجرجاني هذه الصورة الأخيرة مطلقاً . وقال التفتازاني ما ملخصه : المقصود هو المعرف بلام الجنس ، سواء كان مبتدأ أو خبراً "فالأمير زيد وزيد الأمير" عنده واحد ، ومن شاء تفصيل هذا الموضوع فليراجع إلى ما قاله التفتازاني في "المطول" وابن التقي السبكي في "عروس الأفراس" وابن يعقوب في "المواهب" كل منهم في بحث "تعريف المسند" نجد هناك ما يشفي الغليل .

استطرد في أقسام حرف اللام ، اللام عند علماء المعاني قسمان : لام العهد الخارجي ، ولام الحقيقة ، وينقسم الأول إلى أقسام ثلاثة :

- ١ — العهد الذكري : وهو ما سبق ذكر المعهود إما لفظاً وإما تقديرأ .
- ٢ — العهد الحضوري : وهو ما يكون المعهود حاضراً ، إما لفظاً وإما حساً ، مثل "اليوم أكملت لكم دينكم" .
- ٣ — العهد العلمي : وهو ما يكون المعهود معلوماً بين المتكلم والمخاطب . وكذلك الثاني ينقسم إلى أقسام ثلاثة :

- ١ — لام الجنس : وهي ما يشير به إلى نفس حقيقة مدخولها .
- ٢ — لام العهد الذهني : وهي ما يراد به حقيقة الشيء من حيث وجودها في بعض غير معين .
- ٣ — لام الاستغراق : وهي ما يراد به الحقيقة من حيث وجودها وتحققها

... ..

في ضمن جميع ما يتناوله المسمى ، من حيث اللغة إما حقيقة أو ادعاء ومبالغة .

وأما علماء النحر فالعهد العلمي الذي هو قسم من الخارجي يسمونه :
لام العهد الذهني ، ولام العهد الذهني عند علماء المعاني هو الذي يسمى عند
النحويين : لام الجنس . والراجع عند شيخنا رحمه الله فيه مسلك أهل النحر ،
من أراد تفصيل الموضوع فليراجع "عروس الأفراح" لابن التقي السبكي و
"الدسوقي شرح مختصر السعد" من بحث إيراد "المسند إليه" معرفة بلام التعريف
من أحوال المسند إليه . و"الأشئوني" وغيره من شروح "الألفية" ، وإذا قد
تقرر هذا فقال رحمه الله : إن قوله ﷺ "مفتاح الصلاة الطهور" : نفي القصر
وهذه الجملة موضع اتفاق بين الأئمة ، حيث لا صلاة بغير طهور وإن قربتبه
كذلك كل منها يفيد القصر على ما تقتضيه قواعد البلاغة ، وإن لم تكن مطردة ،
فدل ذلك على أن التحريم لا يكون إلا بالكبير ، والتحليل لا يكون إلا بالتسليم
ولكن فيها وقع الخلاف بين الأئمة ، فهل حكم الشريعة مقصور على هاتين
الصيغتين أو ما يرادفهما ؟ أو ما يقوم مقامهما ؟ ففيه مذاهب . ثم اختلفوا في
كون تكبيرة التحريم هل هي شرط لافتتاح الصلاة أم ركن منها ؟ .
فهيها عدة مسائل (١) .

المسألة الأولى : ذهب مالك والشافعي وأحمد إلى فرضية "الله أكبر" في
الإفتتاح ، وعن الشافعي روى "الله الأكبر" أيضاً ، وذهبوا إلى فرضية "السلام

(١) ومنها : هل تنعقد الصلاة بالنية فقط من غير تكبيرة ؟ ومنها : هل
حكم باقي التكبيرات في الصلاة حكم التكبيرة الأولى في الوجوب ؟ فاختلَفوا
فيها إلى آراء ، أنظر "شرح البدر العيني على الصحيح" (٣ - ٣) ومسألة أخرى
من الإكتفاء بتسليمة أو تسليمتين ، وراجع لها "العمدة" (٣ - ١٩٠ و ١٩١)
واكتفت بالمذكور اقتفاء لأثر الشيخ في "أماليه" .

عليكم" في الإختتام، وقال أبو حنيفة كل ذكر مشعر بتعظيم الله سبحانه مثل "الله أكبر" أو "الله أجل" أو "الله أعظم" وغيرها من الكلمات التي تؤدي مؤداها يكفي لصحة افتتاح الصلاة ، وهو القدر المفروض الذي لا تصح الصلاة إلا به ، وأما لفظ : "الله أكبر" خاصة فسنة مؤكدة لرسول الله ﷺ ، وسنة مشبعة للأمة ، غير أنه تأكده في الشريعة ما بلغت رتبة لا تصح الصلاة بغيره ، والحنفية سموه واجباً لشدة تأكده يأتي معنى الواجب عندهم .

استدل الجمهور لمذهبهم بحديث الباب لدلالته على الحصر ولغيره من أخبار الآحاد التي ورد فيها الإفتتاح "بالله أكبر" ، واحتج أبو حنيفة وأتباعه بقوله عز وجل : "وذكر اسم ربه فصلی" حيث دل بمجرد ذكر الله من غير أن يكون هناك تقييد أو تخصيص "بالله أكبر" ، بل صح الإفتتاح بأي اسم أفاد هذا المعنى ، وقوله : "وربك فكبر" والتكبير لغة التعظيم ، وبما رواه ابن أبي شيبة عن أبي العالبة أنه سئل بأي شيء كان الأنبياء عليهم السلام يستفتحون الصلاة ؟ قال بالتوحيد والتسبيح والتهايل ، وبما روى عن الشعبي قال : بأي شيء من أسماء الله افتتحت الصلاة أجزأك ، وبما روى عن إبراهيم النخعي : إذا سبح أو كبر أو هلل أجزأ في الإفتتاح ، حكاهما البدر العيني . واحتج أيضاً من جهة النظر والفقه بقوله ﷺ : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله" . وظاهر أن من قال صيغة تشبهه مثل : "لا إله إلا الرحمن" أو غيره كان مسلماً ، فإذا جاز في الإيمان الذي هو أصل وأساس للدين فأولى أن يجوز فيما كان من فروعه . ثم إن هذه المسألة تبتني على عدة أصول وقواعد هي أساس لاستنباط الأحكام من النصوص في نظر فقيه الأمة أبي حنيفة :

الأولى : مسألة المفهوم المخالف هل هو حجة شرعية مثل المنطوق أم لا ؟

الثانية : مسألة الزيادة على كتاب الله بأخبار الآحاد هل تجوز ذلك ؟

الثالثة : مسألة اختلاف مراتب الدلالة والثبوت قطعية وظنية .

الرابعة : مسألة اثبات مرتبة بين مرتبتى الفرض والسنة ما يسمى عنده واجباً .
الخامسة : مسألة تنقيح المناط وتخريج المناط وما للنصوص من الصلة القوية
بها في نظر المجتهد .

فهذه خمسة مسائل تجرى في الفقه الحنفى مجرى القواعد والأصول الأساسية
نبحث عنها هنا بقدر ما لها صلة بهذا المقام وقد أشار إليها الشيخ باجمال ولكن
رغبت في تفصيلها فأقول وبالله التوفيق :

المسألة الأولى : الكلام له منطوق : وهو ما دل عليه صريح اللفظ ، و
سياق العبارة دلالة لغوية . ومفهوم : يستنبط من فحوى الكلام ، فإن كان
لإثبات حكم موافق للمنطوق يسمى "مفهوم الموافقة" و"فحوى الخطاب" ، و
إن كان لإثبات ضد حكم المنطوق ونقيضه للمسكوت يسمى "مفهوم المخالفة"
و"دليل الخطاب" . وينقسم مفهوم المخالفة إلى مفهوم الصفة والشرط والعلة
والغاية والعدد واللقب والإستثناء والحصر والزمان والمكان . فاتفقوا في قبول
مفهوم الموافقة ، واختلفوا في مفهوم المخالفة ، فالشافعى وأتباعه ذهبوا إلى حجية
المفهوم المخالف بأقسامه بشروط بينت في محلها ، نعم على اختلاف من بعضهم
في بعض الأقسام . فالمفهوم المخالف عندهم حجة شرعية وإن كانت ظنية
فجعلوا التنصيص على الشئ والتخصيص بذكره دليلاً شرعياً عندهم على نفي ما
عده . والحنفية لا يعتبرونه حجة شرعية بهذه المثابة ، والحق أن نفيه مطلقاً
غير صحيح ، كما أن اثباته مطلقاً كذلك غير صحيح ، بل يحتاج إلى بيان نكاح
وفوائد للشروط والقيود والصفات التى وردت في النصوص ، نعم لا تدل
نفيها على نفي الحكم المنصوص حتى يكون دليلاً شرعياً في المسكوت ، وإنما
قال شيخنا رحمه الله باعتباره في مرتبة الحكمة والنكته والفائدة لأن الكلام

البلغ يقتضى ذلك ، لكيلا يشتمل على حشو فى الكلام ، ولغو فى الغرض ،
وأيضاً لو لم نعتبره فى هذه المرتبة لألغيت فائدة القيود والصفات فى كلام
البايع ، وكلام الله سبحانه ثم كلام رسول الله ﷺ أجل من أن تكون هناك زيادة
غير محتاج إليها فى المقصود ، وعلى كل حال فهو محوج إلى النكتة فى ذكر
القيود ، وإليه جنح للشاه ولى الله فى "المصنى شرح المؤطا" ، ولعله أخذه من
صاحب "المدارك" فى تفسير قوله تعالى : "الحر بالحر" الآية . وقد أظ
بعض الكلام فيه أبوالبقاء فى "كلياته" (ع ٣٤٦) .

ومن جملة فوائد القيود والشروط أن تكون أحياناً لتحسين الغرض المقصود
والحث على اتيانه كما تكون أحياناً لتقبيح الأمر وتبشيع الحال إيعازاً فى تركه ،
وقد نبه على ذلك الشيخ أحمد بن المنير المالكي فى حاشيته على "الكشاف" حيث
قال فى بيان فائدة الشرط فى قوله تعالى : "ولا تكرهوا فتياكم على البغاء إن
أردن تحصناً" ما لفظه : إن فائدة ذلك والله أعلم أن يبشع عند المخاطب الوقوع
فيه لكى يتيقظ أنه كان يلغى له أن يأنف من هذه الرذيلة وإن لم يكن زاجر
شرعى آه ، مى هامش "الكشاف" (٢ - ٩٤) . وأشار إلى هذا المعنى أبوسعود
فى "تفسيره" أيضاً فى تفسير هذه الآية ، وهذا اللفظ وأولى مما قاله ابن تيمية
فى "كتاب الإيمان" (ص ٢٤) هذا بيان للوصف المناسب للحكم الخ . فالحاصل
أن مفهوم المخالفة لم يعتبره معاصر الحنفية فى نصوص الشارع ، ومنشأ ذلك غاية
احتياطهم فى غرض الشارع حيث أن أغراضه تكون دقيقة ، ربما يحل ادراكها
عن العقول وقد اعتبروه فى عبارات الفقهاء ، ومتفاهم أهل العرف ، حيث
تكون أغراضهم أقرب إلى الفهم ، وأسهل للتناول ، قال المحقق الشيخ ابن الهمام
فى "تحريره" : والحنفية ينفون مفهوم المخالفة بأقسامه فى كلام الشارع فقط آه .
ويقول شارحه ابن أمير الحاج حاكياً عن شمس الأئمة الكردرى : إن تخصيص

وتحريمها التكبير و تحليلها التسليم .

الشئ بالذکر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشارع ، فأما في متفاهم الناس وعرفهم ، وفي المعاملات والعقليات فیدل اهـ . حکاه ابن عابدين في "رد المحتار" (ص ١١٤ و ١١٥) في الوضوء من (الجزء الأول) وفصل الموضوع بعض تفصيل في (الجزء الثالث) (ص ٦٤٤) أيضاً . و حکاه هناك عن البيهقي عن "المصنف" و "خزانة الروايات" و "السراجية" وذكره في "شرح الرقابة" في (باب المهر) ، وفي "النهاية شرح الهداية" في (باب الرجوع عن الهبة) وفي "كتاب الطهارة" في (فصل الغسل) ، وفي "الطحاوي شرح المراقي" في (الأذان) ولفظه : ومفاهيم الكتب حجة الخ . وكذا ذكره الشيخ عبد الحى الككنوى في الدراسة الخامسة من "مقدمة عمدة الرعية" ببسط وتفصيل فراجعهم . ومن أراد وجوه إبطال المفهوم في نصوص الشارع فليراجع إلى "تحرير الأصول" لابن الهمام ، وشرحيه "التقرير والتحجير" لابن أمير الحاج و "التيسير" للشيخ أمير البخاري ؛ فإذا تقرر هذا فقال شيخنا رحمه الله : إن من مناط الخلاف هذه المسألة ، فهم اعتبروا المفهوم فقالوا بعدم جواز ما عدا التكبير في التحريم ، وما عدا التسليم في التحليل ، وقلنا الحجة غير ناهضة في المسكوت ، وهو عدم الجواز فيما عدا المنصرص ، بل يحتاج هذا إلى دليل آخر .

المسألة الثانية : الزيادة على كتاب الله بأخبار الآحاد . وليعلم أولاً أن الخبر المروى عن رسول الله ﷺ إما يرويه جم غفير عن النبي ﷺ يستحيل تواطؤهم على الكذب فهو : المتواتر ، أو يرويه واحد فصاعداً من غير أن يبلغ إلى تلك المرتبة ثم ارتقت حاله إلى حالة المتواتر في القرن الثاني فهو : المشهور ، وإن لم ترتق في الثاني ولا في الثالث فهو : خبر الواحد ، ولا عبرة بالإشتهار والتواتر في ما بعد القرون الثلاثة . والأجسن عند شيخنا رحمه الله في تعريف هذه الأقسام ما قاله بعض أهل الأصول بأن الخبر إن تلقاه الأمة

بالمقبول في القرن الأول فهو : المتواتر ، أو في القرن الثاني فهو : المشهور أو في القرن الثالث فهو : خبر الواحد . والمتواتر موجب القطع ، وخبر الواحد موجب الظن ، فقال الحنفية : لما كان كتاب الله سبحانه قطعياً لا يشوبه شك ، وخبر الواحد بالنظر إلى وسائط وصوله إلينا ظنياً يدور حوله شك ، ففرق جلي بين مرتبة هذا وذاك ، فإن أثبت كتاب الله شيئاً من العموم والإطلاق — وظاهر أنه قطعي وأثبتنا أمراً يخالف إطلاقه أو عمومه — يكون هذا زيادة على ما لم يثبتته كتاب الله ، فلا يجوز هذا في تلك المرتبة حيث يكون هذا زيادة على المقطوع بالظنون ، والفرق بينهما جلي واضح . نعم وجب العمل بما أثبتته خبر الواحد وجوباً دون وجوب ما يثبتته كتاب الله ، فنحن لانلغى العمل بخبر الواحد ، ولانترك حكمه سدى كما زعم بعض من لاحظ له من الإنصاف ، وهو الأنواب صديق حسن خان القنوجي . بل قلنا بموجبه في مرتبة يستحقها شأنه إعطاء لكل ذي حق حقه فرقاً بين المراتب ، ووضعاً للحقائق في محالها ، فكل أمر قطعي يحتاج في اثبات أركانه وشروطه إلى قطعي مثله ، فالركن والشرط للأمر القطعي لا يشبان بالظني ، نعم إذا ثبت أمر بالنص الظني صح اثبات ركنه وشرطه بالظني مثله ، ومن أجل هذا الأوضح والأحسن أن يعبر عن هذه المسألة بأنه تجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد في مرتبة الوجوب والسنية لافي مرتبة الفرض المقطوع به ، وهذا التعبير أولى مما قالوا : "إنه لا تجوز الزيادة بأخبار الآحاد على كتاب الله" حيث يوهم إلغاء العمل بها ! أجل ! و"الحق قد يعتريه سوء تعبير" وأما الشافعية فآثبتوا لأخبار الآحاد حكماً يساوي حكم آيات التنزيل المقطوع بها ، وهكذا عاملوا بالظني معاملة القطعي فسوغوا إثبات الأركان والشرائط بها لأمر ثبت في كتاب الله فخصصوا بها عمومه ، وقيدوا بها إطلاقه ، فانظر هداك الله بتدقيق النظر في الموضوع ، أيهم أهدي إلى الصواب ؟ وأيهم أسعد بالدليل و البرهان ؟ فن هناك وضعنا ما أثبتته كتاب الله في مرتبة الفرض المقطوع به الذي

... ..

لاتصح الصلاة بدونه، وجعلنا ما أثبتته الخبر في مرتبة الواجب الذي تصح بدونه الصلاة مع نقص أو مرتبة السنية على اختلاف بين الحنفية كما يأتي .
المسألة: الثالثة في اختلاف مراتب الدلالة ، فنقول: دلالة النص على حكم لها أقسام أربعة .

الأول : ما كانت الدلالة على الحكم الذي أريد إثباته قطعية ، ويكون ثبوت النص قطعياً أيضاً .

الثاني : ما كانت الدلالة قطعية والثبوت ظنياً .

الثالث : على عكس الثاني .

الرابع : ما كانت الدلالة ظنية وكذلك الثبوت ظنياً ، وهذه أقسام للأدلة السمعية كما قاله ابن الهمام .

فالقسم الأول منها : يفيد إثبات الفرضية في جانب الأمر ، والحرمة في جانب النهي ، والثاني والثالث : يفيدان الوجوب حيناً ، والسنية حيناً في جهة الأمر ، والكراهة تحريماً في جهة النهي ، والرابع : يفيد الندب والاستحباب في الأمر والكراهة تنزيهاً في النهي .

المسألة الرابعة: وهي إثبات مرتبة الواجب بين الفرض والسنية ، وهي فرع المسألة الثانية والثالثة ، فالواجب عند الحنفية مرتبة مستقلة دون الفرض المقطوع به وفوق السنة ، أفادها ظنية الدليل من جهة الثبوت أو من جهة الدلالة . و حقيقته أنه لاستكمال الفرض مثل السنن ، إلا أن الواجب أدخل في الاستكمال ، والاحتياج إليه أكثر وأشد ، ومع هذا إن فات فيكون هناك وسيلة لانجبار هذا النقص ، ولاتفوت حقيقة الشيء بفواته ، كما نبه عليه الشيخ بحر العلوم للكنوى في "رسائل الأركان" في صفة الصلاة ، وعامة علمائنا من أرباب أصول الفقه يستعرضون صورة الواجب دون حقيقته ، فهذا الواجب إما أن يكون حقيقة

مستقلة لا تفتقر في وجودها إلى حقيقة أخرى فهو "الشيء الواجب" عند شيخنا رحمه الله ، وإن كان يحتاج في وجودها إلى الانضمام بحقيقة ويكون تابعاً له فهو واجب الشيء ، والأول كثير والثاني قليل لا يوجد إلا في الصلاة ، ومناسك الحج ، ولم يذكروا هذا الواجب ولا الفرض في المعاملات ، بل يذكرون هناك شروطاً وأركاناً ، فالجمهور من الأئمة لا يثبتون هذه المرتبة صراحة ، ولا يقولون بها إلا أن الشافعية قالوا بهذه المرتبة في مناسك الحج فقط ؛ غير أن الحافظ ابن تيمية في "المنهاج" يذكر عن الأئمة كلهم ما عدا الشافعية القول : بأن في الصلاة فرائض وواجبات وسنن ، وهذه بدلنا على أنهم قالوا بها أيضاً مثل الحنفية ، نعم إن في كتب المالكية جعلوا الواجب قسماً من السنة ، والحنابلة جعلوا قسماً من الفرض ، والحنابلة قالوا بافتراض القعدة الأولى ، ومع هذا قالوا بانجبارها بسجدة السهو عند القوات ، وهذا الذي سميناه واجب الشيء ؛ فانضح أنه يلزمهم القول بذلك وإن لم يلتزموه ، بقي الاختلاف في التسمية والتلقيب دون الحكم ، فالأمر هين ، والمقصود واضح ، ولم يبق هناك كثير نزاع . وقد قامت عند شيخنا رحمه الله دلائل كثيرة من الأحاديث ما يدل على إثبات الواجب ، كحديث السرقة من الصلاة ، وكما ورد مثله كالجائع يأكل تمره أو تمرتين . فدل ذلك على بقاء أصل الصلاة مع فقدان الواجب ، وهو التعديل والطهانية في الأركان (١) .

ثم إن الواجب إن كان من جهة ظنية الدليل ثبوتاً لادلالة لم يتمحق في حق النبي ﷺ بل ولا في حق من سمعه عنه ﷺ والمسألة منقحة في "التحرير" لابن الهمام . حيث لا ظن في حقه كما قاله ابن الهمام . فاستفاد من هاتين المسألتين

(١) وانظر تخريج الحديثين في الجزء الثاني في (باب ما جاء في وصف

الصلاة) .

... ..

الثالثة والرابعة أن صيغة "الله أكبر" بخصوصها ليست قطعية الثبوت مثل قطعية قوله تعالى : "وذكر اسم ربه فصلى" الدال على كل ذكر مشعر بالتعظيم من أسماء الله سبحانه ، فقلنا بوجوبه على قول دون فرضيته .

والحاصل أن الآية قطعية الثبوت ، وقد دلت على مطلق ذكر الله تعالى ودلالته على "الله أكبر" خاصة ظنية ، والحديث قطعية الدلالة في الافتتاح "بالله أكبر" ، لكنه ظني الثبوت لكونه من أخبار الآحاد ، فكانت النتيجة ما ذكرنا لأن قطعي الدلالة وظني الثبوت ، وظني الدلالة وقطعي الثبوت لا يفيدان إلا الوجوب الذي هو دون الفرض أو السنية .

المسألة الخامسة : في تنقيح المناط الخ ! إن ههنا أموراً تدور كثيراً في مصطلح أرباب أصول الفقه وهي : تحقيق المناط وتخريج المناط وتنقيح المناط . وهذه الأسماء وضعها الشافعية ؛ ولكن لا اختلاف في العمل بمسمياتها وموجباتها الحنفية أيضاً ، كما قاله ابن الهمام في "التحرير" في (المرصد الثالث من بحث القياس) : ومرجع عدم وضع هذه الأسماء الاحتراز عن تكثير الاصطلاح ، وإن عند الحنفية مصطلحات آخر ، تغنى عن هذه . راجع "شرحى التحرير" . ونخلص شيخنا رحمه الله القول في بيان كل منها . (١)

أما تحقيق المناط : فهو أن يصدر حكم من الشارع في مسألة خاصة ، و تعرفت عليه الحكم بنص أو إجماع ، ثم يفكر في معرفة وجود هذه العلة في مسائل أخرى تضاهيها من ذلك النوع ، وخذ لذلك مثلاً : الشارع أمر بقطع

(١) راجعت لهذا الموضوع عدة مصادر من كتب أصول الفقه ، ومن أهمها "تحرير الأصول" و"شرحه" للشيخ أمير البخارى و"شرح المنهاج" للأسنوى و"مقدمة فتح الملهم" لشيخنا العثماني . وراجع للتفصيل "المقدمة" . ولا بن تيمية كلام جيد في هذه الأنواع في "إيضاح الأدلة في عموم الرسالة" .

يد السارق ، فينظر هل ذلك المعنى وتلك العلة يوجد في الطرار والنباش أولا؟ وكما أن الشارع أمر بشهادة رجلين ، وأناط الإجماع قبولها بالعدالة ، فهذه العلة عرفت بالإجماع غير أن تعيينها وتحقيقها في كل شاهد يعرف بالتفكير والاجتهاد فهذه المعرفة لوجود العلة في المنصوص قطعية ، وفي غيره ظنية ، فالمناط : هو الوصف المدار للحكم ، ومعرفة في غير المنصوص تحقيق لذلك المناط ، فسمى لذلك تحقيق المنطوق . وهذا النوع من الاجتهاد لا خلاف بين الأئمة فيه ، كما قاله الغزالي : يدعى إليه من لا يقول بالقياس أيضاً ، فهو ليس بقياس ، وليس من وظائف الاجتهاد الدقيقة ، فيشارك فيه الخاصي والعامي ، فإن النص أو الإجماع أفاد تعرفها إجمالاً ، وحقيقة ذلك يرجع إلى تمثيل الشيء بنظيره ، و إدراج الجزئي تحت الكلي ، وذلك يسمى قياس التمثيل ، وهذا يسمى قياس الشمول ، وهما متلازمان ، فإن القدر المشترك بين الأفراد في قياس الشمول الذي يسميه المنطقيون "الحد الأوسط" هو "القدر المشترك" في قياس التمثيل الذي يسميه الأصوليون "الجامع" و"المناط" و"العلة" و"الأمانة" و"الداعي" و"الباعث" و"المقتضى" و"الموجب" و"المدار" و"المشترك" وغير ذلك من العبارات : ويلخص بأنه تعرف العلة المنصوصة ، أو المجمع عليها في غير الصور المنصوصة .

وأما تخرج المناط : فهو أن ينص حكم من الشارع أو يثبت باجماع ، ولم يتعرف علة الحكم من جهة النص أو الإجماع ، واقرنت هناك عدة أوصاف كل منها يصلح للعلية ، فبرجع المجتهد برأيه أحداً منها ، ويعينه مداراً ومناطاً للحكم ، فاستخراج المجتهد من بينها ما هو مدار للحكم وإبدائه وتعيينه هو : تخرج المناط ، ويسمى بالمناسبة أيضاً ، ويلخص بأنه تعيين العلة بمجرد إبداء المناسبة من ذاته لا بنص أو إجماع . مثاله : حديث النهي عن الربا ، فالحرمة في الأشياء الستة منصوبة وهو حكمها لكنه لم ينص هناك بعلة الحكم ، واجتمعت هناك

أوصاف عدة من القدر والجنسية، ومن الطعم والتمنية، ومن الاقنيات والاذخار، فاختلفت أنظار المجتهدين في تعيين ما هو مناط للحكم في نظر الشارع، فذهب أبو حنيفة إلى أنه: القدر والجنسية، والشافعي إلى أنه الطعم والتمنية، ومالك إلى أنه الاقنيات والاذخار؛ وهذا النوع من القياس وظائف الاجتهاد، وفي مثل هذا يتبين دقة مأخذ المجتهد ودقة مدارك المجتهدين، وغير المجتهد لا يساهمه في ذلك، لأن النص أو الإجماع لم يصرح بالعلة التي اعتبرت في الحكم لا تفصيلاً ولا إجمالاً، فاعتبار ما لم يعتبره الشارع صراحةً يحتاج إلى اجتهاد دقيق لا يقوم بأعبائه إلا المجتهد النظار، والفقهاء الغواص.

وأما تنقيح المناط: فهو ما يحكم الشارع في مسألة خاصة لم يكن غرضه منوطاً بهذه الجزئية بل يريد قاعدة كلية، وإنما مثلها في صورة جزئية وتجتمع هناك أوصاف بعضها يصلح للعاية وبعضها لا يصلح، فتنتقيح المجتهد وصفاً من بينها لإناطة الحكم هو: تنقيح المناط، حتى يدور الحكم مع هذا الوصف مطرداً، إن شئت فقل هو: حذف صفات غير مؤثرة في محل الحكم لا مدخل لها في العلية، واستيفاء ما له مدخل فيها. ومثاله: حديث أعرابي واقع أهله في نهار رمضان، فأمره صلى الله عليه وسلم باعتاق رقبة؛ فهناك أمور من كونه أعرابياً، وكون المواقع أهلاً، وكون المواقع عامداً، وكونه في رمضان، أو كونه جماعاً، أو كونه مفطراً، وما إلى ذلك من أوصاف وعوارض. فقال أبو حنيفة ومالك منقحين لأصل العلة المؤثرة في وجوب الكفارة: هو كونه فعلاً مفطراً، وهو أعم من أن يكون جماعاً أو أكلاً أو شرباً من سائر المفطرات بشرط أن يكون ذلك متعمداً لا ناسياً، ولا يخصص بالجماع بل إنما وقعت صورة الجماع في تلك الواقعة المخصوصة، والحكم أعم من ذلك حيث لا مدخل لمخصوص الجماع في علة وجوب الكفارة، بل هو فوات ركن الصوم، وهو الإمساك عن المفطرات الثلاثة؛ فالجماع عمداً مثل الأكل والشرب عمداً من غير فارق. ونقح الشافعي وأحمد المناط كونه جماعاً

عمداً ، فالحكم عندهما مقصور عليه ، ولا يعمد إلى غيره من المفطرات ، واستدلاً
بحديث أيضاً لذلك ، وليس هذا موضع بيانه ؛ وهذا النوع من الاستدلال أيضاً
من وظائف الاجتماع ، ويتبين في أمثال هذا من هو أبعد شأواً ، وأدق نظراً ،
والطف مأخذاً . ثم الفرق بين القياس وتنقيح المناط : إن في القياس يعمد
الحكم الشرعى بعينه لجامع إلى الفرع ، ويكون الالتفات إليه أولاً ثم يلحقونه
بالمخصوص في الحكم لشبه بينهما ؛ وأما في التنقيح فيستخرج العلة لتعرف حال
المخصوص أولاً وإن لزمه التعدية إلى غير المخصوص آخراً .

فالتنقيح يجرى في النصوص أيضاً ، فما في " إرشاد الفحول " للشوكاني تبعاً
للبيضاوى والأسنوى والسبكي " إن تنقيح المناط إلحاق الفرع بالأصل بالغاء الفارق "
غير جيد " حيث خصصه بغير النصوص ، وجعله قسماً من القياس إلا أن في القياس
عندهم إبداء الجامع ، وهنا إلغاء الفارق من غير فرق في المعنى . ألا ترى أن قول
أبي حنيفة أن الوصف المؤثر في فساد الصوم هو إفساده بالمفطر عمداً ! وعند الشافعي
جماعه عمداً ! فهذا تنقيح في مورد النص ثم يلحقه التعدية إلى غير المخصوص . هذا
توضيح ما أفاده شيخنا في " أماليه " على جامع الترمذى " العرف الشدى " . ولى
فيه تردد ؟ هل قاله الشيخ هكذا أو حدث ؟ هناك تصرف في النقل والضبط
وعلى كل حال في القلب منه شئ ، وهو أن هذا القدر من الفرق لا يكفي حيث
أن القياس أيضاً في الحقيقة هو معرفة العلة والتعدية ثمرته ، كما قاله الفناى في
" فصول البدائع " ، وأيضاً التنقيح في مورد النص لا ثمرة له ما لم يلحقه التعدية
إلى غير المخصوص . اللهم إلا أن يقال أن فهم العلة لا يستلزم القياس كما في
آية السرقة ، وآية الزنا وحديثه ، إذ كل سرقة موجبة للقطع بالنص لا بالقياس ،
وكذا لا يستلزم فيها كونها متعدية ، إذ قد تكون قاصرة اتفاقاً والله أعلم .
قال الغزالي : تنقيح المناط يقول به أكثر منكرى القياس ، ولا نعرف بين
الامة خلافاً في جوازه آه . وفيه أنه خالفه من أرجعه إلى القياس وأنكر القياس ،

ثم إن "قياس الشبه" كالتشبيه عند أهل البيان، فإن التشبيه دلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بشروطه المذكورة في موضعه، فكان التشبيه هو إبداء الجامع بين المشبه والمشبه به ليحمل المشبه على المشبه به. وأما قياس العلة فهناك يدعى المجتهد كون الرصف علة للحكم، ولا يكفي مظنة المصلحة التي تناسب الحكم. ثم القياس باعتبار العلة ينقسم عندهم إلى قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الدلالة، وقياس المعنى، وقياس العكس، وقياس الطرد. وقياس الشبه مشاركة الفرع لأصلين في أوصافها، فيلحق بأكثرهما شبيهاً، وراجع "تسهيل الوصول" للمحلاوى وغيره من كتب الفن.

وإذا اتضح هذا فيقول شيخنا الإمام رحمه الله: دار النظر في أن مناط الافتتاح في الصلاة والخروج عنها هل هو لفظ "الله أكبر" خاصة ولفظ "السلام عليكم خاصة، أم شئ أعم من ذلك؟ فاقنصر نظر الجمهور على خصوص اللفظين، وتجاوز نظر الإمام أبي حنيفة إلى الغرض المقصود، فقالوا: لفظ "الله أكبر" خاصة لفظ يدل على ذكر الله وتعظيمه، فكل ما دل على هذا يكفي الافتتاح، ويؤيده قوله تعالى و "ذكر اسم ربه فصلي" وقوله تعالى "وربك فكبر"، والتكبير لغة: التعظيم، وبذلك ورد القرآن كما في قوله تعالى: "وربك فكبر" وقوله "أكبرنه"، ويؤيده ما مر من الآثار، وعلى هذا قال الحنفية في الخروج عن الصلاة: أن السلام عمل من المصلي للخروج عنها، فكل عمل وصنع من المصلي بقصد الخروج يكون خروجاً عنها، فهذا القدر من ذكر الله المشعر بالتعظيم في الافتتاح والخروج بصنع المصلي بإرادته وقصده فرض في الصلاة لا تصح الصلاة بدونها لكن لما ثبت مواظبته ﷺ بصيغة التكبير وصيغة التسليم وثبت تعامل الصحابة عليهما فليكونا واجبين، ويكون ترك العمل بهما كراهة تحريم، وهي بوجوب نقصاً في كمال الصلاة، قال شيخنا: فأصل المناط الذي دار عليه الحكم الذكر المشعر بالتعظيم

في تحريم الصلاة، وكمال هذا المناط لفظ "الله أكبر" وإن شئت فقل: إن أصل المناسبة لكل ذكر مشعر بالتعظيم وكماها لفظ "الله أكبر" فهنا أصل وكال، قال: ومن ههنا ينحل ما أشكل على الشيخ ابن الهمام في "التحرير" من اعتبار "جنس العلة في عين الحكم" فقال: يرجع ذلك إلى اعتبار العين في العين، ولفظه في "التحرير": "ثم لا يخفى أن لزوم القياس مما جنسه في العين ليس إلا يجعل العين علة باعتبار تضمينها العلة جنسه فيرجع إلى اعتبار العين في العين" قال الراقم: وتوضيحه أن الشارع إذا اعتبر جنس الوصف علة لعين الحكم في محل وأردنا أن نجعل الوصف علة له في محل آخر فكان ذلك اعتبار العين في العين، وأجاب عنه شارحه الأمير البخارى بقوله: قلنا إن عين الوصف علة له في ذلك المحل الآخر؛ لأن عينه يتضمن جنسه، وقد علم اعتبار الشارع عليه ذلك الجنس لعين هذا الحكم في المحل الأول، فنعتبر علة له في هذا المحل أيضاً لوجود المناسبة مع الاعتبار المذكور آه. قال الراقم: ويحتاج ذلك إلى إيضاح، فأقول: أنهم قسموا العلة باعتبار الشارع الوصف علة للحكم إلى مؤثر وملأثم وغريب ومرسل.

ثم المؤثر وصف اعتبر عينه في عين الحكم بنص؛ والملاثم وصف اعتبر عينه في جنس الحكم أو جنسه في عين الحكم أو جنسه في جنس الحكم، فهذه أقسام ثلاثة للملاثم والأول للمؤثر، وهذه الأربعة هي سائط عندهم، والتعليل بكل منها مقبول عندهم؛ وليس هذا موضع بيانها. فملخص إيراد ابن الهمام: أن القسم الثاني من الملاثم يرجع إلى المؤثر. وتوضيح ما قاله شيخنا: أن الافتتاح أي الدخول في الصلاة حكم وقد علقه الشارع بالتكبير فصار التكبير علة للدخول فيها، فإن قلنا: إن نفس التكبير علة للحكم فيكون اعتبار عين العلة في عين الحكم، وإن قلنا أن الذكر المشعر بالتعظيم علة للدخول فيكون اعتبار جنس العلة في عين الحكم، ولما كان الحنفية اعتبروا

... ..

ذلك ومع هذا قالوا بوجوب صيغة التكبير ، فليس هذا إلا اعتباراً لعين الوصف في عين الحكم ، وتلخيصه : أن الأصل هنا باعتبار تنقيح المناط اعتبار جنس الوصف في عين الحكم ، وكما له يتحقق باعتبار عين الوصف في عين الحكم ، وعين الوصف متضمن لجنس الوصف مع زيادة فلا إشكال ، إذ وجود الأدنى في ضمن الأعلى لا ينكره أحد والله أعلم . وبالجمله فليس الأمر كما يقوله ابن الهمام بل يقال في مثل هذا أصل وكمال ، وأضف إلى ذلك أن الجنس هناك معناه المجانس لا الوصف الشامل العام ؛ وكذلك ما قاله بعضهم في وجوب الفاتحة في الصلاة مستنداً بقوله أن " لا " في قوله ﷺ " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب " لنفي الكمال غير جيد ، إذ يقتضي ذلك أن يكون قوله ﷺ هذا ظني الدلالة على مراده حيث لم يرد ما يفيد ظاهر كلامه ، ومعلوم أنه خبر الواحد وهو ظني الثبوت أيضاً ، فكان ثبوت الفاتحة بدليل ظني في مراده وظني في ثبوته ، ولا يفيد مثل هذا إلا السنية لا الوجوب فكيف يصح استدلاله بوجوب الفاتحة ، والحق أن الدليل على الفاتحة قطعي الدلالة على مراده ، وإنما الظنية في الثبوت فقط ، كما أشار إليه صاحب " الهداية " بقوله : فقرأ الفاتحة لاتعين ركناً عندنا ، وكذا ضم السورة ... والزيادة بخبر الواحد يوجب العمل فقلنا بوجوبها اه مختصراً . وكذلك قوله " ونهريمها التكبير " قطعي الدلالة في مراده حيث تعامل صاحب الرسالة ﷺ والسلف في الافتتاح بالتكبير فقط ، فهذا التعامل عين مراده من غير شك غير أن أصله ظني الثبوت ، والتعامل فقط لا يثبت الفرضية كما أن مواظبته ﷺ لا يبدل على الفرضية ، فلم نقل بفرضيته حتى لا نصح الصلاة بدونه كل ذلك تنزيلاً للفرض المقطوع في محله ، والسنة المظنونة في محله .

المسألة الثانية : أن تكبيرة التحريمة هل هي شرط أم ركن ؟

فقال أبو حنيفة : هي شرط خارج عن حقيقة الصلاة غير أنه نيط بها ثلاً

... ..

يصح الدخول فيها إلا بهما أو ما يقوم مقامها للقادر ، وقال مالك والشافعي و أحمد : إنها ركن جزء من الصلاة ، فاتفقوا على فرضيته ، وثمرة الاختلاف تظهر في بعض التفريعات ، راجعها من كتب الفقه ، والمسألة اجتهادية ، وقد يستأنس للحنفية بقوله تعالى و ”ذكراسم ربه فصلى“ حيث أن مقتضى العطف المغايرة ، والشئ لا يعطف على نفسه .

المسألة الثالثة : إن التسليم بخصوصه مناط للخروج عن الصلاة ، أو مناطه شئ آخر ؟ فذهب الجمهور إلى : فرضية صيغة التسليم . والحنفية إلى : أن المفروض الخروج بصنع المصلى ، وصيغة التسليم واجب يكره تركها تحرماً ، ويأثم تاركها ، بل إن سبقت الحدث بعد إتمام التشهد وجب عليه أن يتوضأ ويعود ويسلم لأن التسليم واجب ، نعم ان تعمد الحدث فقد تمت صلاته وأصبح بذلك مرتكب الكبيرة .

ومنشأ اختلافهم قد انضح مما تقدم من أن الحديث الدال عليه خبر الواحد و هو ظني الثبوت وانهم أثبتوا عدم فرضيته بتنقيح المناط وما يستدل لهذا القول بأن حديث الباب رواه علي ، وقد روى عنه ”إذا جالس مقدار التشهد ثم أحدث فقد تم صلاته“ أخرجه الطحاوى في ”شرح معاني الآثار“ والشافعي في ”كتاب الأم“ والدارقطني في ”سننه“ والبيهقي في ”سننه الكبرى“ باختلاف في اللفظ ، واللفظ للبيهقي . فعلى رضى الله عنه هو نفسه راوى الحديث وأثره هذا يخالف ظاهر ما يرويه ، والراوى وبالأخص إذا كان هو مثل علي رضى الله عنه هو أعلم بمعاني حديثه وروايته ، فدل ذلك على أن التسليم غير فرض . ومثله حديث عبد الله بن عمرو : ”إذا رفع المصلى رأسه من آخر صلاته وقضى وتشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته“ أخرجه الترمذى والطحاوى والطيالسى و الدارقطني والبيهقي باختلاف في لفظه يدل على ذلك ، ثم إنه : قد روى الإمام

الحافظ محمد بن أسلم الكندي (١) هذا الحديث في "مسنده" بلفظ "إحرامها التكبير، وإحلالها التسليم"، وهو في "سنن الدارقطني" أيضاً (ص ١٤٥) في طريق ، ويشير هذا اللفظ إلى أن للصلاة شبهاً بالحج في الدخول فيه بالاحرام والخروج عنه بالإحلال بأفعال اختيارية معروفة في الشرع ، ودل ذلك على أن مناط الصلاة هو الدخول فيها باختيار وإرادة، وهو النية مع تحصيل شروطها ، والخروج عنها بصنعه وقصده ، فكما أن الخروج عن الحج يتحقق بفعل ينافي الإحرام وهو الحلق فلاغرو إن كان هنا أيضاً تحقق الخروج بعمل ينافي الصلاة، وراجع لتطبيق التشبيه "شرح مسلم"، لشيخنا العثماني (٢ - ١٠٢) وقد أجاد فيه .

ثم إن ما اختاره الحنفية من عدم فرضية التسليم بعينه هو مذهب عطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن المسيب ، وإبراهيم النخعي ، وقتادة ، ومحمد بن جرير الطبري وغيرهم . فإن قيل : إن قوله ﷺ "وتحليلها التسليم" وإن كان ظني الثبوت لكنه اقترن به التعامل على لفظ السلام فينبغي أن يكون هو ركنا ، قال شيخنا رحمه الله : لا يستلزم تعاملهم ركنيته حيث أن المواظبة منه ﷺ من غير ترك مرة دليل الوجوب وقد قلنا به . وأيضاً يستأنس بأحاديث أخرى التي وردت في كيفية الصلاة ، وليس فيها ذكر السلام، ومنها رواية ابن مسعود "إذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك" .

وقد اعترض المحقق ابن أمير الحاج على فرضية الخروج بصنع المصلي فقال : الخروج بفعله ليس بفرض، ولم يرو عن أبي حنيفة ، ولو كان فرضاً لاختص بفعل هو قرينة ، وإن الفرض كيف يتأدى في ضمن المنكرات ؟ وكيف يتحقق الخروج بالهتفه والتكلم والحديث ؟ وزعم أن من قال ذلك قاس الفقهة وإخراج

(١) أنظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي من الجزء الثاني (ص ١٠٣) توفي

... ..

الريح والكلام وغيرها على التسليم بجامع الخروج بصلع المصل. أقول أما أولاً: فالتفقيح في الخروج عنها بصلع المصل من تخريج أبي سعيد البردعي من مسائل أبي حنيفة، وأبو حنيفة نفسه لم يصرح به، وقد خالفه الكرخي في التخريج والاعتراض هذا أصله من الكرخي، انظر "فتح القدير" و"العناية" و"البحر"، للتفصيل من (باب الحدث في الصلاة) وأما ثانياً: فقد قال شيخنا: أنه ليس الأمر كما زعم، وليس قياس الفقهية وغيرها على تسليم بل ان القائل ذلك قد أبدى سر إتمام الصلاة بهذه الأفعال، وأشار إلى نكته وحكمته، لا أن المذار على مثل هذه الأمور أو إن لها مدخلا في أصل العبادة، وظاهر أن من فعل ذلك فقد ارتكب في الصلاة أمراً مكروهاً، ووجهت عليه إعادتها لأن كل صلاة أدبت بهكرامة التحريم وجبت إعادتها بل إن هذا التشبيه هناك كما يقال: إن الصلاة للذكر، وإن الصوم لكبح شكيمة النفس من الشهوات؛ فليس مجرد الذكر حقيقة كاملة للصلاة، ولا ردع عن جماعها فقط حقيقة كاملة للصوم، بل هي حكمة مجرد وكذلك هنا من قبيل إهداء حكمة مجرد لا قياساً كامل المعنى وإن كان قياساً فهو من قبيل المرسل الملائم فقط لا المؤثر.

قنينة: المرسل قسم رابع من الأقسام الأربعة للقياس باعتبار كون الوصف علة، وقد مرث، ثم منه المرسل الغريب وهو مردود بالاتفاق، والمرسل الملائم وهو ما علم اعتبار جنس وصفه في جنس الحكم أو في عين الحكم أو عكس الثاني، وقد اختلفوا في قبوله فقبله بعضهم مطلقاً، وبعضهم مشروطاً، وهو مسألة تعليق الأحكام بالمصالح المرسلة، وهي مسألة واسعة الأطراف راجع لتحقيقها كتاب "الموافقات" وكتاب "الاعتصام" كلاهما للشاطبي "والمستصفي" للغزالي و"شرح تحرير الأصول" لابن أمير الحاج وغيرها من مبسوطات الفن.

... ..

المسألة الرابعة: اختلاف الحنفية بين مرتبتي التسليم والتكبير ومنشأ ذلك؛ المشهور من مذهب الحنفية أن التكبير سنة والتسليم واجب، وكلاهما فرض عند الجمهور كما أسلفنا، وقد بينت وجوه الفريقين. وقد اعترض على الحنفية فرقه من بين التكبير والتسليم مع أن الحديث يدل على التسوية بينهما فإن كان يفيد الوجوب فليكن في كلا الموضعين أو السنة فكذلك في الموضعين فمن أين الفساق؟ والجواب من وجهين: أما أولاً: فنقول عن أبي حنيفة في التسليم رواية الوجوب كما هو المشهور، ورواية السنة، ذكرها البدر العيني في "العمدة" وكذا في "البنية على الهداية" عن "المحيط" وهو مذهب أبي جعفر الطحاوي وهو أعلم بمذهب أبي حنيفة ومن أول كلام الطحاوي بأن مراده ثبوته بالسنة فقد أبعد، وخبر الواحد قد يفيد الوجوب وقد يفيد السنة، وقد تقدم أن ذلك حكم ما ثبت به دليل قطعي للدلالة على مراده وظنى الثبوت أو عكس ذلك، ثم الفرق بين موجباتها بالوجوب حيناً وبالسنة حيناً يبقى مفروضاً إلى مدارك الاجتهاد.

وأما ثانياً: فلأن القرآن في الذكر لا يدل على القرآن في الحكم، وكفى بصيرة المجتهد دليلاً على فرق المراتب وهذا ابن قدامة يقول في "المغني" إن التسليمة الأولى واجبة، والثانية سنة، وهذا ابن حزم يقول مثله كما حكاها البدر العيني؛ فمثل هذه الاختلافات لا بد منها في معرض الاجتهاد. وأيضاً إن قلنا بوجوب التكبير وسنة التسليم على غير ما هو المشهور فلا غرو حيث أن التكبير اقترن بالمواطبة من تعامل النبي ﷺ ولم يوجد ما يعارضها، والمواظبة في السلام معارضة بقوله ﷺ "إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك" فالفرق واضح، ولعل من ههنا جنح الشيخ ابن الهمام إلى وجوب التكبير وفي "الكافي" أن من ترك "الله أكبر" أثم، وترتب الإثم على الترك دليل الوجوب عندهم، ثم إن ههنا أموراً نبه عليها شيخنا رحمه الله:

الأمر الأول: إن الشارع إذا نص على حكم بصيغة الأمر فهو يفيد

الوجوب عند صاحب "فتح القدير" وابن نجيم صاحب "البحر الرائق".
 الأمر الثاني : أن نكبره عليه السلام على ترك حكم أيضاً يفيد الوجوب عندهما .
 الأمر الثالث : أن يواظب عليه السلام على فعل مع تركه أحياناً وهذا للسنية عندهما .

الأمر الرابع : المواظبة الغير المقترنة بالترك ، فعند ابن الهمام للوجوب وعند ابن نجيم للسنية ، فعلم أن اختلافهم في هذا الأمر الرابع ، وأما اختلاف صاحب "الفتح" و"البحر" في أن تارك السنة غير آثم عند صاحب "الفتح" وآثم عند صاحب "البحر" فهو مبني على الأمر الثالث ، ومع هذا يقول صاحب "البحر" الرائق " بأن إثم تارك السنة أخف من تارك الوجوب ، والإثم عنده مقول بالتشكيك ، وصرح ابن أمير الحاج بأن تارك السنة لا يآثم إلا إذا اعتاد تركها أو اعتقد عدم كونها سنة . وعند ابن همام يآثم تارك السنة عند الاعتياد لأجل الاستخفاف ، وراجع لبعض الإيضاح "البحر" من قول الماتن : وسننهما رفع اليدين عند التحريمة . وكذا حاشية لابن عابدين من (١ - ٣١٩) و(١ - ٣٢٠) و"فتح القدير" (١ - ١٩٧) قال شيخنا رحمه الله : إن ترك السنة أكثر مما ثبت عنه عليه السلام تركها لا يخاو عن إثم وإن لم يتعوده والله أعلم .

وبالجملة فالقول بالإثم وعدمه والقول بالوجوب والسنية كلهما متقارب ، والنزاع الحقيقي غير واقع بعد النظر الدقيق ، وفذلكة هذا الإطناب والإسهاب أن العمل بحديث الباب عندنا كما هو عندهم ، والفرق فرق الأنظار . وفرق بين المراتب في مرتبة العلم دون العمل ، وإنما أوجئنا إلى هذا الفرق بما رأينا أن دليل الخطاب ليس مثل فحوى الخطاب ، وأن قطعي الثبوت دون ظني الثبوت ، وأن تنقيح المناط دل على ذلك ، وهو مقبول بين طوائف المهتمين - دين ؛ بل ربما يقول به من ينكر القياس أيضاً كما قاله الغزالي وأن ثبوت المرتبة المتوسطة بين الفرض المقطوع به وبين السنة صحيح ؛ والأدلة

... ..

على إثباتها متضافرة . ألا وهي الواجب ! وأن الزيادة بأخبار الآحاد على كتاب الله في تلك المرتبة المقطوع بها ذهول عن فرق المراتب، وإنها مستلزمة لنسخ عموم الكتاب أو إطلاقه ، وهذه الوجوه كلها مقبولة عسى أن لا ينكرها من أنصف ، وتأتى في فهم الأغراض والمقاصد ببصيرة .

فن أجل ذلك قلنا : إن القدر المفروض هو ذكر الله المشعر بالتعظيم لقوله تعالى " وذكر اسم ربه فصلى " والمفروض في القراءة مطلق القرآن لقوله تعالى " فاقروا ما تيسر من القرآن " والمفروض من الأركان القيام والركوع والسجود بنص القرآن بقدر ما يطلق عليها هذه الأسماء من جهة متفاهم العرف واللغة ، والقعدة ثبتت فرضيتها بالإجماع ، والخروج بصنع المصلى هو تنقيح للمناط عند عامة الحنفية فرض ، وألحقنا التكبير بالتحريمة ، وقراءة الفاتحة وضم السورة إليها والتعديل في الأركان والمكث في الركوع والسجود قدر تسبيحة أو ثلاث ، والمكث في القعدة قدر التشهد والتسليم في الخروج ، كل ذلك بأخبار الآحاد ، فهي واجبات دون الفرائض . وفي مثل هذه الأمور يتأدى الفرضية في ضمن الواجب ، فإذا أدبت الواجبات أدبت معها الفرائض من غير عكس ، ولهذا أفاد حجة العصر مولانا الشيخ محمد قاسم النانوتوى رحمه الله " الفرض كالمادة والواجب كالصورة " يريد أن الفرائض في وجودها المعتبر شرعاً يحتاج إلى الواجبات كما أن المادة تحتاج إلى الصورة .

بقى هنا بحث آخر وهو وإن اتضح مما ذكر لكن مع هذا يحتاج إلى تلبيه به عليه الشيخ رحمه الله : وذلك أن قوله تعالى " فاقروا ما تيسر من القرآن " قد ظن كثير أنه يكفي لامتنال هذا الأمر الإتيان في الصلاة بأيسة سورة أو آية شاء ، من غير أن يكون في القرآن تعهد للفاتحة خاصة وذلك يلجئ إلى اشتغال نص الكتاب بالكرهية تجريباً ، وهذا أمر لا يكاد يقبله عاقل فكيف ؟ ! والعامل

قال أبو عيسى : هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن ،
وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق . وقد تكلم فيه بعض أهل
بأمر القرآن لا بد أن يثاب ، والذي يعمل في الصلاة بهذا القدر دون الإتيان
بالفاتحة ثم بعدها بسورة أو آيات ، معلوم أنه مجرم عن مثوبة الصلاة ، وفي
”الطحاوى على المرقى“ (ص ٣٧١) : أن الإثم من جهة لا ينافى حصول
الثواب من جهة أخرى ، وهو معنى ما قاله صاحب ”النهر“ : من أن النهي لمعنى
مجاور لا ينافى حصول الثواب كالصلاة في الأرض المغصوبة ، وذكر شيئاً منه
(ص ٤٠٤) من (الصوم) والمسألة أصولية ، فليراجع من موضعها ، وأيضاً يندرج
في مسألة النهي عن الأفعال الشرعية الخ ، حيث ارتكب أمراً مكروهاً تحريراً
وشاب طاعته بإثم ومعصية ، بل يحمل غرض القرآن على أمر متعارف في
الشرع ، وعلى المجهود من تعامل صاحب الرسالة ﷺ وليس ذلك إلا الفاتحة
وشئ من القرآن ، فليحمل على هذا غير أن هذا القدر من الآية يكون
ظنياً ؛ فالظن حصل في تعيين هذا المراد ويبقى مطلق القرآن في مرتبة القطع
وهكذا فليفهم قوله ﷺ ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن في حديث مسبق
الصلاة وأمثال ذلك من الركوع والسجود كما تقدم ، وقد أوضحت هذا الأمر
بأكثر مما هنا في مقدمة لى على ”مشكلات القرآن“ للشيخ (ص ٨٠) تحت
عنوان ”العبرة لعموم اللفظ ليس على العموم“ .

تبيينه : راعيت في شرح هذا الحديث ما أفاده الشيخ في ”أماليه“ على ”جامع
الترمذى“ وما سمعت منه رحمه الله في درسه ، وراجعت في شرحه إلى نحو أربعين
كتاباً : من الحديث ، والفقه ، وأصوله ، والمعاني والبيان ، وغيرها في هذا
الموضوع راعياً غرض الشيخ ولم آل جهداً في توضيحه وترتيبه والله الموفق .

قول الله : صدوق الخ ، يريد أنه صادق في لهجته ، سبيء في حفظه وضبطه ،
قال ابن حجر في ”التقريب“ : صدوق ، في حديثه لين ، ويقال : تغير

العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحاق ابن إبراهيم والحميدى يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل، قال محمد: وهو مقارب الحديث. وفي الباب عن جابر وأبي سعيد.

بآخره ٨١. قلت: وقد روى من غير هذا الطريق من حديث أبي سعيد الخدري، وقال فيه الحاكم: صحيح الإسناد على شرط مسلم راجع "نصب الراية" (١ - ٣٠٨).

قوله: قال محمد: وهو مقارب الحديث. محمد هو البخارى صاحب "الصحيح" اختلفوا في هذا اللفظ، هل هو من ألفاظ التعديل أو الجرح؟ والصحيح أنه من ألفاظ التوثيق، ويبدل على ذلك ما سبأني في "جامع الترمذى" في عدة مواضع: ثقة مقارب الحديث، منها: في (ص ٢٠٠) (من الجزء الأول في أبواب فضائل الجهاد) أن إسماعيل بن رافع ثقة وقوى ومقارب الحديث، ومنها: في (باب من أذن فهو يقيم) (١ - ٢٨)، ومنها: في (٢ - ٩٤)، ومنها: في (٢ - ١٥٧)، ومنها: في (٢ - ١٠٠)، ويعدده العراقى في "نكتته على ابن الصلاح" في آخر النوع الثالث والعشرين من الرتبة الرابعة الأخيرة من ألفاظ التوثيق، راجع (ص ١٣٦). ثم هو بفتح الراء وكسرهما، كما في "العارضة" والمعنى متقارب، ومن فرق بينها فقد أخطأ، راجع للتحقيق "نكت العراقى" (ص ١٣٧ و ص ١٣٨). ويقول السيوطى في عداد ألفاظ التعديل:

وجيد الحديث أو مقاربه حسنه صالحه مقاربه

فالعجب ممن لم ينتبه له وحكم بأنه من ألفاظ الجرح من غير أن يبلغ جهده في التحقيق، وأعجب منه ما وقع لبعضهم من تحريف قبيح في كلام أبي حاتم: "على يدى عدل" كما في "علل الحديث" لابن أبي حاتم، فحرف إلى "على يدى عدل" أى عندى عدل؛ ويقول ابن قتيبة في "أدب الكاتب" (ص ٤٥): ويقولون

(باب ما يقول إذا دخل الخلاء)

حدثنا قتيبة وهناد قالوا : نا وكيع عن شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن

هو "على يدى عدل" ، قال ابن الكلبي : هو العدل بن جزء بن سعد العشيرة ، وكان ولي شرطة تبع ، وكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه ، فقال الناس وضع على يدى عدل ، ثم قيل ذلك لكل شئ قد يش منه . ومثله حكاه المبداني في "الأمثال" (ص ٤١٦) عن ابن السكيت ، وحكاه صاحب "الأقرب" في مادة "عدل" ولفظه "وضع على يدى عدل" . وغاية ما يعبر عنه بأنه متوسط الحديث (درماني حديث والا) باللغة الأردوية وأما من جهة اللغة فلا يدل على اللين .

قوله الخلاء ، بفتح الخاء والمد ، موضع قضاء الحاجة سمي بذلك لخلائه في غير أوقات قضاء الحاجة . وهو الكنيف ، والحش ، والمرق ، والمرحاض ، وبالقصر الحشيشن الرطب ، والكلاء الحشن أيضاً آه . من "شرح البدر العيني" (١ - ٦٩٦) باختصار ، ويسمى "بيت الخلاء" وفي الحجاز اليوم "بيت الماء" و"بيت الطهارة" وفي مصر "بيت الأدب" و"بيت الطهارة" وبكل لفظ من الخمسة الأول ورد الحديث راجع "العيني" وكذلك يسمى المنصب بالضم وهو في "الصحيح" (ص ٢٦) (باب خروج النساء إلى البراز) ، ويسمى الكرياس بالياء آخر الحروف وهو عند "النسائي" (ص ١٠) وقال الزمخشري : هو كرناس بالنون ، ويسمى المستراح أيضاً ، والغائط ، والمذهب ، فتكون الألفاظ القديمة عشرة أسماء ، وتصير بضم الجديدة ثلاثة عشر اسماً لهذا المسمى كل ذلك كنايات عن مسمى واحد استعملوا هذه الأسماء تعقفاً وصوناً للألسنة عما يستقذره الطبايع ويستنكهم الأسماع ، ومثل ذلك يوجد في سائر الأقوام ما عدا العرب أيضاً لكنهم سبقوهم في تكثير أسماء لكل مسمى وجد عنهم .

أنس بن مالك قال : كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال : اللهم إني أعوذ بك

قوله : إذا دخل الخلاء ، معناه إذا أراد دخول الخلاء ، وحذف أراد في أمثال هذه المواضع مطرد ، كما قاله ابن هشام صاحب "المغني" قاله شيخنا ، ولعله قاله في غير "مغني اللبيب" من كتبه "كشذور الذهب" وشرحه ولم أجده في "المغني" من "إذا" في (الجزء الأول) ومن أقسام الحذف في (الجزء الثاني) . وذكر صاحب "الكشاف" في قوله تعالى : فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله الخ وجه هذا الحذف أيضاً فراجعه . نعم قال ابن فارس في "فقه اللغة" (ص ١١١) : وقولهم إذا فعلت كذا يكون على ثلاثة أضرب ، ضرب يكون المأمور به قبل الفعل ، ومنه قوله جل ثناؤه "إذا قمم إلى الصلاة فاغسلوا" ، وضرب يكون مع الفعل كقولك إذا قرأت فترسل ، وضرب يكون بعد الفعل نحو "إذا حللتم فاصطادوا" اهـ . أقول : وقد ورد ذلك اللفظ في بعض ألفاظ الحديث نفسه أيضاً أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" عن أنس قال "كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدخل الخلاء" وذكره البخاري في "صحيحه" (ص ٢٦) تعليقا عن سعيد بن زيد عن عبد العزيز (راوى الحديث) عن أنس بلفظ "إذا أراد أن يدخل . وتابع سعيدا عبد الوارث عن عبد العزيز عند البيهقي (١ - ٩٥) فإذا يكون على شرط البخاري ، كما في "الفتح" (١ - ١٧٣) . ويدعو بهذا الدعا في البراح الذي بينه وبين بيت الخلاء ، وقيل عند المرحاض ، وإذا نسي قبل الدخول فالجمهور أنه يستعيز بقلبه لا بلسانه ، وعن مالك بلسانه راجع تفصيل الأقوال فيه من "العمدة" (١ - ٦٩٨) و"الفتح" (١ - ١٧٣) . ومن شاء تفصيل آداب الخلاء فليرجع إلى "البحر" (١ - ٢٥٦) و"العمدة" (١ - ٧٠٧) و"العارضة" ومن آدابها أن لا يدخل الخلاء مكشوف الرأس ولا حافيا وروى ذلك مرسلًا ومسنداً راجع "شرح المذهب" (٢ - ٩٣) وما في "البحر" خلافه فلعله سهر الكاتب ، فليتنبه .

قال شعبة : وقد قال مرة أخرى : أعوذ بالله من الخبيث والخبيث أو الخبيث والخبائث .

قوله : أو الخبيث والخبائث. الخبيث بضم الخاء والباء، قال شيخنا هذا هو الصحيح كما في الرواية الأخرى بعدها ، فلا عبرة لشك الراوى هنا ، والخبيث ذكر ان الشياطين والخبائث إناثهم راجع للتفصيل "شرح البدر العيني على الصحيح" (٦٩٦ و ٦٩٧) و "حاشية النسائي" للسيوطي من أرائل "سنن النسائي" وما ذكره الشيخ رحمه الله قاله الخطابي في "معالم السنن" وابن العربي في "شرح الترمذي" . ثم إن استعاضته عن الخبيث والخبائث مع أنه محفوظ عن أثرها إشارة إلى افتقار العبد إلى سبحانه في كل حالة ، وأيضاً خرج ذلك مخرج التشريع للأمة وارشادها إلى سبل الخير في كل شأن من شئونها ، وأمر الشارع بمثل هذه الدعوات رافة وشفقة على الأمة ، والأصل في لفظ الخبيث ضم الباء ، وهو جمع خبيث ، وبسكون الباء مصدر معناه الشر أو تخفيف للضم فقط ، والخبيث كما في هذه الرواية يراد به الفعل الخبيث ولكن نعين عند شيخنا أن الشك هنا من وهم الراوى ، واللفظ المروى عن صاحب الرسالة هو الخبيث والخبائث ، وما يدل على ذلك رواية "إن هذه الحشوش محتضرة الخ" رواه أبوداؤد ، والمراد منها مواضع النجاسة ، وقصة سعد مشهورة في ذلك حيث وجد ميتاً في المغسل ، وسمعوا قائلًا يقول ولا يرى .

قتله ١. سيد الخزر ج سعد بن عباده
رميناه بسهميــــــــــــن فلم نخط فؤاده

نجد البيتين وقصة وفاة سعد في "الاستيعاب" لابن عبد البر (٢- ٥٥٠) (طبع دائرة المعارف) وهما من مجزوء "الخرج" بزحافات وعلل ، وفي "جمع الفوائد" عن "المعجم الكبير" للطبراني عن ابن سيرين قال : بينا سعد : يبول قائماً إذ اتكأ فمات قتله الجن فقالوا الخ ، وابن سيرين لم يدرك سعداً فيكون منقطعاً .

وفي الباب عن علي، وزيد بن أرقم، وجابر، وابن مسعود. قال أبو عيسى: حديث أنس أصح شئ في هذا الباب وأحسن، وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب، روى هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة، وقال سعيد: عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن أرقم، وقال هشام: عن قتادة عن زيد بن أرقم، ورواه شعبة ومعمّر عن قتادة عن النضر بن أنس، وقال شعبة: عن زيد بن أرقم، وقال معمّر: عن النضر بن أنس عن أبيه. قال أبو عيسى: سألت محمداً عن هذا فقال: يحتمل أن يكون قتادة روى عنها جميعاً.

حدثنا: أحمد بن عبدة الضبي نا حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس ابن مالك أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء قال: اللهم إني أعوذ بك من الخبث الخبائث. هذا حديث حسن صحيح.

فعلم وجود الجن في أمثال هذه الأماكن في الحشوش والمراحيض والمغتسلات، ومن هنا نهى رسول الله ﷺ عن البول في الجحر، وهو مأوى العقارب والحيات.

قوله: وفي إسناده اضطراب، قد يكون الاضطراب في متن الحديث فيكون في اللفظ، وقد يكون في الإسناد باختلاف الرواة رفعاً ووقفاً، أو وصلاً وإرسالاً، وراجع لتحقيق الاضطراب "مقدمة ابن الصلاح" (ص ١٠٣) وما بعدها، و "مقدمة فتح الملهم" (ص ٥٩) ومن شرط الاضطراب تساوى الروايتين رتبة، والمضطرب يكون ضعيفاً. وتحقيق اضطراب المتن وظيفة المجتهد كما أن تحقيق اضطراب الإسناد منصب المحدث ومدار الاضطراب هنا على اختلاف أصحاب قتادة وهم أربعة: هشام الدستوائي، سعيد بن أبي عروبة، شعبة، معمّر، ويحتمل ذلك بالانقسام إلى وجوه أربعة:

... ..

- ١ - يروى هشام عن قتادة عن زيد بن أرقم .
 - ٢ - ويروى سعيد عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن أرقم .
 - ٣ - ويروى شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم .
 - ٤ - ويروى معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أبيه أنس .
- فاتفق هشام وسعيد في أن الرواية عن زيد بن أرقم ، واختلفا في الوسطة بين قتادة وبين زيد بن أرقم ، فأثبتها سعيد ونفاها هشام . والأسعد في ذلك سعيد حيث لم يثبت لقتادة لقاء مع زيد بن أرقم . وكذلك شعبة ومعمر اتفقا في رواية قتادة عن النضر بن أنس ، واختلفا في رواية النضر بن أنس عن أبيه ؟ فقال شعبة : عن زيد بن أرقم ، وقال معمر : عن أبيه أنس ابن مالك . والأسعد في ذلك شعبة حيث لم يثبت ههنا رواية النضر بن أنس عن أنس ، فهو وهم كما قال البيهقي في " السنن الكبرى " (١ - ٩٦) : قال الإمام أحمد : وقيل عن معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس وهو وهم ٨١ . فرجع الاضطراب إلى شيخ قتادة ، ثم إلى شيخ النضر . فاختلف سعيد مع شعبة ومعمر في شيخ قتادة ، دفعه الترمذي بقول شيخه : " يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعا " ، عن النضر وعن القاسم ، وبه صرح العيني في " العمدة " لا كما فهمه البعض من أن ضمير التثنية يرجع إلى زيد والنضر ، فتلخيصه : أن الاضطراب في شيخ قتادة دفعه البخاري ، والاضطراب في شيخ النضر رفعه البيهقي ولم يتوجه الترمذي ولا البخاري إلى الاضطراب الواقع بين سعيد وهشام حيث كان وهم هشام جلياً عندهما لأنه لم يثبت لقتادة لقاء مع زيد . قال الحاكم في " علوم الحديث " : لم يسمع قتادة عن صحابي غير أنس ، وقد ذكر ابن أبي حاتم عن أحمد مثل ذلك ٨١ . " تهذيب التهذيب " (٨ - ٣٥٥) فكيف يخفى مثل هذا الوهم على أمثالهما ، فهذا كان وجهاً ثالثاً

(باب ما يقول إذا خرج من الخلاء)

من الاضطراب لم يلتفتا إليه لدقة نظرهما في العمل ، وقد لحص شيخنا رحمه الله وجوه الاضطراب إلى ما هو الصواب في الشعر فقال :

هشام عن قتادة ثم زيد سعيد عن قتادة فابن عوف

وشعبة معمر عنه عن النضر عن أنس وعن زيد بخلف

وقال البيهقي أنس خطأ وعن زيد قتادة غير صرف

أشار في الشعر الأول بكلمة "ثم" الدالة على التراخي إلى الانقطاع وبكلمة "الفاء" الدالة على التعقيب والترتيب إلى الاتصال ، وظاهر أن الاتصال أولى من الانقطاع ، وفي الشطر الثاني من الشعر الثاني لف ونشر غير مرتب ، وفي كلمة "خلف" إيماء لطيف إلى هذا كما أن ظاهره يدل على أمر الاضطراب ، ورفعته بقول البيهقي في أول الشطر من الثالث فله دره ما ألفت نظره وما أمتن شعره . ثم إن حكم الاضطراب أن تطلب وجوه الترجيح فإن كانت فذاك وإلا سقط الاحتجاج بالمضطرب .

==: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء :==

قد وقت الشارع أذكراً للأمة في أحوال متواردة ، مثل الدعاء عند إرادة النخلى ، والخروج عن بيت الخلاء ، وعند دخول المسجد ، والخروج منه ، وعند المنام ، وعند الهبوب منه ، وكم وكم وهكذا في غير واحد من الأحوال والشئون ، وعلى هذه الأحوال المتواردة يحمل ما ورد "كان يذكر الله على كل أحيانه" وقد أشكل على القوم بأنه كان المراد الذكر لساناً كما هو المتبادر من لفظ الذكر لغة وعرفاً فيشكل عليه أنه ﷺ كان له أشغال وأعمال غير هذه الأذكار فذلك خلاف الواقع . وإن كان الذكر قلباً كما هو عند أرباب التصوف ، وتعين هو ههنا عند قوم فيرد عليه أن هذا بعيد من جهة اللغة

حدثنا : محمد بن حميد بن إسماعيل نا مالك بن إسماعيل عن إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ إذا خرج من الخلاء والعرف ، حيث أن المتبادر في اللغة هو اللسان فقط ، فالصواب في حل الإشكال وتعيين الغرض فيما ورد أن يحمل على الأحوال المتواردة المتجددة أفاده الشيخ رحمه الله ، ويؤيده الواقع فلا إشكال .

قال الشاه ولي الله " في الحججة " (٢ - ٧٧) : مست الحاجة إلى توقيت الأذكار ولو بوجه أسمع من توقيت النواميس ، إذ لو لم توقت لتساهل المتساهل ، وذلك إما بأوقات أو أسباب الخ . وقال في (٢ - ٧٢) : شرع في كل حالة ذكراً مناسباً له ليكون نزيهاً دافعاً لسم الغفلة الخ . ومن شاء الاتساع في هذا الموضوع فليرجع إلى ما ذكره في " الحججة " (٢ - ٦٦) إلى (٢ - ١٠٢) من (أبواب الإحسان) يجد هناك أسراراً وحقائق من هذا الموضوع ما تشرح به الصدور .

قوله : محمد بن حميد بن إسماعيل نا مالك بن إسماعيل . هكذا وقعت العبارة في النسخ المطبوعة بالهند ، ووقع في النسخة المطبوعة مع " شرح القاضي أبي بكر بن العربي " محمد بن إسماعيل نا حميد نا مالك بن إسماعيل ، ومثله في طبعة الأميرية ببولاق مصر سنة (١٢٩٢ هـ - ٨) ورأيت في نسخة مخطوطة : حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل نا مالك الخ . والكل خطأ فإنه لم يوجد في شيوخ الترمذي من اسمه محمد بن حميد بن إسماعيل بل ولا في الرجال في هذه الطبقة . وكذلك لم يعرف حميد في شيوخ البخاري ولا في غيرهم من أهل هذه الطبقة ، وكذلك لم يترجم أحد " أحمد بن محمد بن إسماعيل " في كتب الرجال ، ولا عرف هو من شيوخ الترمذي ، قال شيخنا (١) فالصواب

(١) لم يتعرض لشرح هذا المقام في " العرف الشذى " ، وإنما كنت سمعت أنا من حضرة الشيخ شيئاً فذكرته وزدته إيضاحاً وبياناً ، وحوالة نسخة

قال : غفرانك .

”محمد بن إسماعيل“ وهو الإمام البخارى صاحب ”الصححيح“ ”نا مالك بن إسماعيل“ وهو النهدي الحافظ من شيوخ البخارى وحديث الباب في ”شرح الزرقاني على المواهب“ (٤ - ٢٣٨) يرويه الترمذى عن البخارى، فظهر أنه هو الصواب. ومثله في نسخة الشيخ محمد عابد السندى، فلم يبق إذن ريب في ذلك .

قوله : قال غفرانك . قال بعضهم : تقديره : اغفر غفرانك أو أسأل غفرانك ؛ يريد أنه مفعول مطلق أو مفعول به ، والمتعين عند شيخنا المفعول المطلق لا غير ، وحذف العامل في أمثال هذا قياسى ، ولم يفصله ابن حاحب بل أشار إجمالاً بقوله : ”وقد يحذف الفعل جوازا أو وجوباً لقيام قرينة كقولك لمن قدم : خير مقدم ، وجوباً سماعاً في مثل : سقياً ورعياً الخ“ . وشارحه المحقق الرضى بين ضابطة كلية قياسية لحذفه وملخص ما ذكره في (١ - ١١٦) (طبع الآستانه) : أن هذه المصادر وأمثالها ان أضيفت إلى فاعلها نحو : كتاب الله ، وصيغة الله ، وسنة الله ، ووعد الله ، وحنانيك ، ودوا ليلك ؛ أو أضيفت إلى مفعولها نحو : ضرب الرقاب ، وسبحان الله ، ولييك ، وسعديك ، ومعاذ الله ؛ أو بين فاعله بحرف جر نحو : يؤسأ لك ، وسحقاً لك وبعداً لك ؛ أو بين مفعوله بحرف جر نحو عقرأ لك ، وعجباً منك ؛ فيعجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً ، وقد أطال في بيان ذلك ، وهذا الذى

بولاق القاهرة ومخطوطة من زيادتي، وكذلك حوالة الشيخ عابد من زيادتي حكاه ذلك بعض علماء مصر في تعليقاته على ”جامع الترمذى“ في طبعة الحلبي الجديدة ، ومما يؤيده أن صاحب ”الدر الغالى“ الشيخ عثمان القنوى ذكر حديث عائشة هذا بإسناد الترمذى عن البخارى عن مالك بن إسماعيل ، كما حكاه بعضهم .

ذكرته هو تلخيصه واختصاره ، وقد قيد ذكر المفعول بما لم يكن ليبيان النوع نحو :
 " ومكروا مكروهم " وأيضاً أوضح وجه الحذف هناك فراجعه إن شئت ؛
 وإليك لفظ سيبويه في كتابه : من المصادر ما ينتصب بإضمار الفعل المتروك
 لإظهاره ولكنها مصادر وضعت وضعاً واحداً لاتنصرف في الكلام تنصرف ما
 ذكرنا من المصادر ؛ وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله كأنه حيث قال
 " سبحان الله " قال : تسبيحاً ، فنصب هذا على أسبح الله تسبيحاً ؛ وكأنه
 حيث قال " معاذ الله " قال " عياداً بالله " وعياداً انتصب على أعوذ بالله
 عياداً ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى
 " غفرانك " لأن بعض العرب يقول " غفرانك لا كفرانك " يريد استغفاراً
 لا كفرأ ٨١ . من " كتاب سيبويه " (١ - ١٦٢) و (١ - ١٦٤) طبعة
 الأميرية ، فتلخص من كلامه أن هناك مصادر كأنها مبنية لاتنصرف ولاتتحول ،
 ومنها " سبحانك " و " غفرانك " تنصب دائماً ، ومنها متصرفة تتغير
 وتبديل الخ فجاء " غفرانك " مصرحاً في كلامه أنه من قبيل " سبحان الله " في
 وجوب حذف العامل فإذا تعين أنه مفعول مطلق ، ودل ما ذكره من المثل
 على أنه يقال عندهم في موضع الشكر ، وجيشد ظهر وجه تخصيص هذه
 الحالة بهذه الكلمة ، وزال ما يخلج في الصدر أن المحل محل الشكر
 لا الاستغفار وإن كان بالنظر إلى تقصير الشكر لا يستبعد الاستغفار أيضاً ،
 حيث أن النعمة جليلة ، وهي حصول العافية بهضم الطعام ، وتيسير التحليل
 إلى ما فيه بقاء المنفعة ، وإصلاح البدن ، وسريان أثره في سائر البدن من
 غير أن يشعر به ، ودفع هذا الأذى ، وإخراج الفضلة بسهولة ؛ وما إلى ذلك
 من منافع وآثاره ما يطول فيه الكلام كل ذلك من جلائل نعمه تعالى على
 عباده ؛ ومن ههنا قال ﷺ : " ما أعطى أحد خيراً من العافية فسلوا الله
 العافية " . ومن أجل هذا ورد في الدعاء عند هذه الحالة " الحمد لله الذي

... ..

أذهب عني الأذى وعافاني" كما رواه "ابن ماجه" من حديث أنس؛ وقد يخطر بالبال أن "غفرانك" ههنا مأخوذ من قوله تعالى : (غفرانك ربنا وإليك المصير) فإذاً أشير بهذا إلى لطيفة ، وليس هذا موضع تقريرها ، واستعن بفكرتك في استخراجها والله الموفق ، وقد وردت تلك القطعة كلها في رواية البيهقي في "سننه" مرفوعاً غير أن الرواية ضعيفة .

ثم في طلب المغفرة وجوه ثلاثة ، ذكرها صاحب "المنهل" والمشهور منها أنه لأجل انقطاع ذكر الله في مثله استغفر الله سبحانه ، وعندى وجه رابع هو : إنه عليه السلام كان لا يخلو عن مراقبة الله جل جلاله وملاحظة ذاته وصفاته ، وكانت تلك الملاحظة والمراقبة في مثل ذلك الوقت ما يوجب الخجل طبعاً ، وينافى كبريائه وجلاله تعالى ، فاستغفر لذلك حيث وقع ملاحظته جل ذكره في وقت ما كان يليق بجلال ذاته ، وهذا ألطف عندى والله أعلم . فكأنه لعدم انقطاع الذكر القلبي والحالة هذه استغفر الله تعالى .

يحكى أن آدم عليه السلام لما هبط إلى الأرض واضطر إلى التغوط فأحس رائحة كريهة منقنة فاستغفر ربه ، وقال : " غفرانك " زعماً منه أنه أثر ما أكله من الشجرة ، فجرت هذه السنة في أولاده كما حكاه علي بن سليمان المغربي في "درج مرقاة الصعود إلى شرح سنن أبي داود" ، ونلخص هذه الحاشية من "شرح الجلال السيوطي" كما نلخص سائر حواشيه على "السنة" غير أنه لا يوثق بنقله كما يوثق على السيوطي ، وإن كان السيوطي أيضاً في محل النقد ليس بذلك القوى ، نعم مثل ابن حجر العسقلاني والبدري العيني ممن يوثق بنقلهم في المتأخرين ، قاله الشيخ الإمام رحمه الله .

وعلى كل حال أياً كان أصله فهو الآن تشريع للأمة من النبي ﷺ خرج فخرج التعاليم والإرشاد ، أرشد الأمة إلى أذكار وأدعية تناسب الأحوال

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب لانعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة .

والأوقات تارة نظراً إلى شكر النعمة ، وتارة نظراً إلى إزالة الغفلة ، وتارة اعتباراً للحفاظ والكلاءة عن الشياطين والجن وغير ذلك من فوائدها ما بين في مجملها .

قوله : حسن غريب . هذا بتقديم الحسن على الغريب ، وقد يكون في مواضع على عكس ذلك ، فقال أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمرى : يقدم ما هو الأعنى في ذلك الموضع . وقد أشكل على القوم جمع الترمذى للغريب والحسن معاً في موضع ، كما أشكل جمعه للصحيح والحسن ، وذلك لأن من شرط "الحسن" عنده أن يكون مروياً من غير وجه ، فاشتراط فيه التعدد ، و "الغريب" ما انفرد به أحد رواه ؛ فبينهما تنافٍ عنده فكيف اجتمعا ؟ وأما عند الجمهور فلا إشكال ، حيث لم يشترطوا في الحسن تعدد الطرق كما اشترطه الترمذى فيما ذكره في "العلل الصغرى" وأجيب عن ذلك بوجوه :

أحدها : أن الترمذى لم يعرف الحسن مطلقاً بل كل ما كان غير مقرون بالغريب ، ولفظه في "العلل الصغرى" يدل على ذلك حيث قال : وما ذكرنا في هذا الكتاب "حديث حسن" فلأنما حسن إسناده عندنا ، فكل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون شاذاً ، ويروى من غير وجه نحوذاك فهو عندي حديث حسن هـ . وإذا كان مقروناً بالغريب لم يرد هذا المعنى .

وثانيهما : أن الغرابة نظراً إلى مدار الإسناد ، والحسن بالنظر إلى تعدد من يروى عن المدار ، وهذا الجواب مدفوع باشتراطه تعدد الطرق في الحسن ، وإذا كان المدار واحداً فلا يقال هناك أن طرقه متعددة . والجواب على رأى شيخنا : أن للغريب عند الترمذى ثلاثة معان :

... ..

الأول : هو الذى لا يروى إلا من طريق واحد كما هو عند الجمهور .
 الثانى : ما يستغرب لزيادة تكون فى الحديث ولا تكون هى فى المشهور .
 الثالث : ما يستغرب لحال الإسناد وإن كان يروى من أوجه كثيرة .
 فالغريب بالمعنى الثانى والثالث يجتمع مع الحسن من غير ما شك ، وأما
 المناقاة بينهما فهو باعتبار المعنى الأول فقط .

قال الرام : كلام الترمذى صريح فى هذه المعانى للغريب فى " العلل
 الصغرى " وقد راجعته عند تحرير هذا الموضوع ، وجواب حضرة الشيخ
 يطمئن به القلب ، وقد ظهر له ما خفى على القوم ، والعجب من ابن حجر
 والزركشى كيف خفى عليهما هذا وذكرنا ما لا طائل فيه . نعم كلام الزركشى
 أقرب ما يكون إلى هذا الجواب ، حيث قال : الغريب يطلق على أقسام :
 غريب من جهة المتن ، وغريب من جهة الإسناد ، والمراد هنا الثانى دون الأول
 الخ يريد عنه الاقتران مع الحسن ، ولو أحال على كلام الترمذى نفسه لكان
 أوضح وأحسن ، كما فعله الشيخ رحمه الله .

ثم إن ما ذكره الحافظ ابن الصلاح من حمل تعريف الحسن عند الخطابى ،
 وتنزيله على الحسن لذاته ، ومن تنزيل كلام الترمذى فى تعريف الحسن على
 الحسن لغيره ، فبعيد عن الصواب ، قاله فى " المقدمة " (ص ٣٣ و ٣٤)
 نقل تعريف الخطابى للحسن ثم تعريف الترمذى له ، ثم حاكم بعد إمعان نظره
 بينهما بعبارة طويلة ، وذكرها تلخيص كلامه ، وقد اعترض عليه أيضاً الشيخ
 تقي الدين ابن دقيق العيد ، وقال عليه فيه مواخذات ومناقشات كما حكاه
 العراقى فى " نكتته على ابن الصلاح " فراجع . وبالجمله ما قال ابن الصلاح
 غير صالح حيث يضطر إلى أن يدخل فى الحسن عند الترمذى ما كان فى إسناده
 مستور الحال ، ومنشأ ما زعمه عدم ذكر الترمذى فى الحسن شرط اتفاق الرواة
 وغيره وهذا الزعم غير صحيح ؛ لأن ذلك مراد عند الكل ، ولكون معرفة هذا

وأبو بردة بن أبي موسى اسمه عامر بن عبد الله بن قيس الأشعري، ولا يعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة .

الشرط واشتهاره لم يصرح به الترمذى، لا أنه صرح بعدم هذا .
وحقيقة الأمر أن الترمذى اشترط التعدد في الحسن إذا كان هناك تفرد مضر مثل أن يتفرد راوٍ بزيادة لم يروها سائر من اشترك وهو في الرواية عن شيخ واحد، وأما إذا كان تفرد غير مضر مثل أن يتفرد راوٍ برواية حديث بتمامه من غير أن يرويه غيره فلا يشترط لحسنه تعدد الطرق، والتفرد في القسم الأول إذا كان راويه ثقة، بعضهم يقبلونه مطلقاً وبعضهم يقبلونه حيناً ولا يقبلونه حيناً آخر. وينجبر التفرد بوجود متابع أو شاهد، والمتابعة بكون في رواية سلسلة الإسناد، والشهادة تتحقق برواية صحابي آخر مثل ما رواه، والمتابعة قد تكون قريبة بأن يتابع الراوى عن شيخه، وقد تكون بعيدة بأن يتابعه فوق شيخه، وتسمى الأول تامة، والثانية غير تامة أيضاً راجع لتفصيل زيادة الثقات "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٩٢ و ٩٣) و "مقدمة فتح الملهم" (ص ١٠) و "نصب الرأية" (ص ٣٣٦) و "شرح تحرير الأصول" للأمير البخارى (٣ - ١٠٨) وراجع لتحقيق الشاهد والمتابعة والاعتبار "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٩٠) و "مقدمة فتح الملهم" (ص ١٣) .

استطرد : قال شيخنا : إذا ذكرت عند بيان مذاهب الأئمة لفظ الحجازيين فأريد بهم الشافعية والمالكية، وإذا ذكرت العراقيين أردت بهم الحنفية، ومذهب أحمد دائر بين الفريقين، فلا أخصه باسم، ومن دأب الترمذى في "جامعه" وأبي داود والنسائي في "سننهما" تخريج أحاديث الفريقين، وأحياناً مسلم في "صحيحه" يفعل ذلك، والبخارى يخرج ما وافق اجتهاده وعليه يبوب التراجم .

قوله : حديث حسن غريب وقوله : لا يعرف في هذا الباب إلا حديث

(باب فى النهى عن استقبال القبلة بغائط أو بول)

حدثنا : سعيد بن عبد الرحمن الخزومى ناسفیان بن عينة عن الزهرى عن عطاء بن يزيد الليثى عن أبى أيوب الأنصارى قال قال رسول الله ﷺ : إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ، ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا .

عائشة . كلا القولين ظاهره محل نظر ، فالحديث أخرجه أصحاب " السنن " ما عدا النسائى وأخرجه أحمد والترمذى فى " مسندهما " وابن حبان وابن خزيمة وابن الجارود والحاكم فى " صحاحهم " وصححه الحاكم وأبو حاتم الرازى ؛ وقال النووى فى " شرح المذهب " : هو صحيح ، فكيف يصح ما قاله الترمذى ؟ وفى هذا المعنى حديث أنس عند ابن ماجه ، وحديث أبى ذر عند النسائى ، وحديث ابن عباس عند الدارقطنى ، وكذا حديث ابن عمر عنده ، وحديث سهيل بن أبى خيثمة عند ابن الجوزى فى " الملل " هذا ملخص ما فى " العمدة " (١ - ٧٠٠) و " المنتقى " للمجد ، و " حاشية السيوطى على الترمذى " فلا يصح على ظاهره قول الترمذى إلا أن يراد بقوله لا يعرف أى من طريق قوى ثابت ، وهذه الروايات ضعيفة من جهة الإسناد وفيه نظر أيضاً ، لأن من ذاب الترمذى عند ما يقوله : وفى الباب عن فلان الخ ، يشير إلى جميع ما يكون فى الباب من ضعيف وقوى ، فلاذن يعم قوله عند النهى أيضاً فتأمل فى ذلك والله أعلم .

قوله : أتيتم الغائط . الغائط فى اللغة الأرض المطمئنة ، كان يأتيها من أراد قضاء الحاجة ، فكانوا به عن نفس الحدث وقد يطلق على العذرة أيضاً . راجع للتحقيق والتفصيل " شرح البدر العيى " (١ - ٧٠٢) و (١ - ٧٠٣) .

قوله : شرقوا أو غربوا . الخطاب والأمر لأهل المدينة ومن فى سبيلها ، واستدل الغزالى فى " الإحياء " فى الربع الثانى من آداب المسافر على هذا الحديث على وجوب استقبال جهة الكعبة على المصل دون غيرها ، وتفصيل (م - ١٢)

قال أبو أيوب: فقد منا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت مستقبل القبلة فتنحرف عنها ونستغفر الله. وفي الباب عن عبد الله بن الحارث ومقل بن أبي الهيثم، ويقال مقل بن أبي مقل وأبي أمية وأبي هريرة وسهل بن حنيف. قال أبو عيسى حديث أبي أيوب أحسن شئ في هذا الباب وأصح، وأبو أيوب اسمه: خالد بن زيد والزهرى اسمه: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهرى، وكنيته: أبو بكر. قال أبو الوليد المكي: قال أبو عبد الله الشافعي إنما معنى قول النبي ﷺ لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها: إنما هذا في الفياق، فأما في الكنف المبنية له رخصة في أن يستقبلها، وهكذا قال إسحاق. وقال أحمد ابن حنبل: إنما الرخصة من النبي ﷺ في استدبار القبلة بغائط أو بول، فأما استقبال القبلة فلا يستقبلها، كأنه لم ير في الصحراء ولا في الكنيف أن يستقبل القبلة. هذه المسألة يأتي في موضعها والعبرة في الاستقبال للعضو خاصة لا الوجه كما قاله ابن عابدين وغيره.

قوله فوجدنا مراحيض. المراحيض جمع مرحاض من الرحض وهو الغسل يكنى به عن بيت الحلاء وكذا يقال للمغتسل.

قوله: فتنحرف عنها. الضمير إما يرجع إلى القبلة فالمعنى: كنا نتخلى فيها ولميل عن سمت القبلة قدر ما أمكن لنا، ونستغفر الله تعالى من عدم تحويل السمك كاملاً وهو الأقرب؛ أو يرجع إلى المراحيض فالمعنى: ننصرف عنها ولا نتخلى، وكنا نستغفر من فعلهم الشنيع ببناء المراحيض نحو القبلة.

قوله: قال إسحاق. هو الإمام إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (١) وكلمة "راهويه" و"نقطويه" و"سيبويه" و"خالويه" وأخواتها بقرؤها

(١) توفي سنة ٢٣٨ هـ عن سبع وسبعين سنة. راجع ترجمته من "تذكرة الحفاظ" للذهبي (٢ - ١٩) و"تهذيب التهذيب" لابن حجر (١ - ١٦) وما عدا ذلك من كتب الطبقات.

(باب ما جاء من الرخصة في ذلك)

حدثنا : محمد بن بشار ومحمد بن المنثري قالانا وهب بن جرير نا أبي عن

محمد بن إسحاق

المحدثون : راهوية ونفطوية ، وهكذا بضم حرف قبل الواو والتاء في آخرها ، والنحويون يقرؤونها كما هو المشهور على الألسنة " راهوية " بفتح الواو وما قبلها ويسكون الهاء في آخرها كذا قاله شيخنا : وجعل ابن خلكان الأول مسلك أهل العربية والثاني مسلك العجم ، انظر " ابن خلكان " من ترجمة سيدييه من حرف العين (١ - ٣٨٦) .

— : باب ما جاء من الرخصة في ذلك : —

الحديث في الباب من متمسكات الحجازيين كما كان الحديث السابق من

أداة العراقيين .

قوله : محمد بن إسحاق (١) اختلف فيه أهل الجرح والتعديل ، وقلما اختلفوا مثله في غيره . فقال مالك بن أنس : دجال من الدجاجة ، وقال : إن قمت بين الحجر الأسود وباب الكعبة لحلفت أنه دجال كذاب . وقال شعبة : أمير المؤمنين في الحديث . ووثقه ابن المبارك ، وابن سعد ، وابن معين ، والبخاري ، والعجلي ؛ وتكلم فيه البيهقي في " كتاب الأسماء والصفات " واعتمد عليه في " كتاب القراءة " فلم يتكلم فيه ، واستدل بروايته وهذا يقضى العجب منه . والحق عند شيخنا أنه من رواية الحسان ، وفي حفظه شيء كما في " الميزان " (٣ - ٢٤) (٢) .

(١) راجع ترجمته في الجزء التاسع من " التهذيب " (ص ٣٨) وما بعدها (ص ٢٧٨) من " الخلاصة " للخرزجى و " الميزان " (٣ - ٢١) إلى (٢٤ - ٣) وقال ابن حجر في " التقريب " : صدوق بدلس ورمى بالتشيع والقدور . (٢) وما قال صاحب " تحفة الأحوذى " بعد نقل عبارة " العرف الشذى " قلت : جروح من جرح في ابن اسحاق كلها مرفوعة إلخ إنما هي فحفظة

عن أبان بن صالح عن مجاهد عن جابر بن عبد الله قال : نهى النبي ﷺ أن نستقبل القبلة بيل ، فرأيت قبل أن يقبض بهام يستقبلها . وفي الباب عن أبي قتادة وعائشة وعمار . قال أبو عيسى : حديث جابر في هذا الباب حديث حسن غيب ، وقد روى هذا الحديث ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن أبي قتادة أنه رأى النبي ﷺ يقول مستقبل القبلة ، أخبرنا بذلك قتيبة قال أنا ابن لهيعة وحديث جابر عن النبي ﷺ أصح من حديث ابن لهيعة وابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره .

حدثنا هذا ناعبة عن عبيد الله بن عمر عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه

قوله : أبان بن صالح ، أبان إن كان على وزن الفعل فغير منصرف ، وإن كان على وزن "فعال" فنصرف ، الهزة تكون زائدة على الأول ، وأصلية على الثاني ، قال النووي في "شرح مسلم" : وصرفه هو الصحيح ، وهو الذي اختاره الإمام محمد بن جعفر في كتابه "جامع اللغة" والإمام محمد بن السيد البطليوسي اهـ .

قوله : وابن لهيعة ضعيف . هو عبد الله بن لهيعة لا شاك في علمه وفضله وورعه ، ومنشأ تضعيفه أن كتبه احترقت سنة سبعين ومائة ، فكان يروى من حفظه فاخطأ . ويحكى عن سفيان الثوري أنه قصد الملح مرة للذاء إذ سمع أنه يريد الحج العام . انظر ترجمته في "التهذيب" من (٥ - ٣٧٣) و "الخلاصة" (ص ١٧٩) "وابن خلكان" (١ - ٢٤٩) وهو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري .

وقمقة ، ما لها من حقيقة حيث أن الشيخ رحمه الله نفسه حاكم قول هو أعدل الأقول فيه ، فكان المسكين لا يدري ما يقول ولا يعي ما يقال .

واسع بن حبان عن ابن عمر قال: رقيت يوماً على بيت حفصة قرأيت النبي ﷺ على حاجته مستقبل الشام مستدير الكعبة هذا حديث حسن صحيح .

قوله : بيت حفصة، وقع في رواية عند البخاري : ”على ظهر بيت لنا“ وكذا في رواية عنده ”على ظهر بيتنا“ وعند مسلم : ”على بيت أختي حفصة“ والكل صحيح، فإن باب الإسناد واسع نعم الإسناد الحقيقى هو في رواية الترمذى وكشفت رواية مسلم منشأ الإسناد إلى نفسه .

—: مذاهب علماء الأمة في استقبال القبلة واستدبارها عند التخلّى

وترجيح ما هو الراجح منها :—

قد أخرج الترمذى أحاديث الفريقين مع بيان عدة من المذاهب في المسألة، والمذاهب من علماء الأمة والأقوال المروية فيها كلها سبعة .

الأول : عدم جواز الاستقبال والاستدبار مطلقاً ، سواء كان في الصحراء أو في البنيان . وإليه ذهب أبوأيوب الأنصارى ، ومجاهد ، وإبراهيم النخعى ، وأبوحنيفة ، وسفيان الثورى ، وأبرثور ، وأحمد بن حنبل في رواية، فيكره الاستقبال والاستدبار عند أهل هذا القول تحريماً، لا يختلف بالقضاء والحلاء، وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين كما سيأتى .
الثانى : جوازها مطلقاً . وإليه ذهب عروة بن الزبير ، وربيعة الرأى شيخ مالك ، وداؤد الظاهري .

الثالث : عدم جواز الاستقبال مطلقاً في الأبنية والقضاء ، وجواز الاستدبار فيها . وإليه ذهب أبوحنيفة في إحدى الروايتين كما في ”الهداية“ وأحمد في رواية كما في ”جامع الترمذى“ .

الرابع : عدم جوازها في الصحراء ، وجوازها في العمران ، وهو المروى عن ابن عباس ، وابن عمر ، والشعبي وإليه ذهب مالك ، والشافعى وأحمد في رواية ، وإسحاق بن راهويه .

الخامس: جراز الاستدبار في البنيان فقط، وإليه ذهب أبو يوسف .
 السادس: التحريم فيها مطلقاً ، وكذلك حكم بيت المقدس ، وهو مروى عن
 ابن سيرين ، وإبراهيم النخعي .

السابع : التحريم فيها لأهل المدينة خاصة ، ومن على سمتهم ، وهو قول
 أبي عوانة صاحب المزني ، ذكرها البدر العيني في "شرح الصحيح"
 (١ - ٧٠٥) وما بعدها ، والحافظ في "الفتح" (١ - ١٧٤)
 والأربعة الأول منها ، ذكر النووي في "شرح المذهب" وفي
 "شرح مسلم" (ص ١٣٠) (طبع الهند) .

وهناك قول ثامن أيضاً : أن الاستقبال والاستدبار كلاهما مكروه تنزيهاً ،
 وهي رواية عن أبي حنيفة أيضاً ، حكاه البدر العيني في "البنية" ، وعنهما في
 "النهر الفائق" وذكرها الشاه ولي الله في "المصنف والموسى" (١ - ٤) ولعل
 منشأ نقله رواية البنية والله أعلم .

وبين الكراهة تحريماً والكراهة تنزيهاً واسطة تسمى إساءة أثبتها صدر
 الإسلام أبو اليسر أخو فخر الإسلام أبي العسر ، ويمكن الجمع بين الروایتين
 الأوليين عن أبي حنيفة بأن كراهة الاستدبار أخف من كراهة الاستقبال ،
 فيكون الكراهة في الاستدبار تنزيهاً ، ومنشأ الاختلاف اختلاف الأخبار المروية
 في ذلك ، وتعارض بعضها بعضاً في الظاهر ، ومدار الاختلاف على حديث
 أبي أيوب ، وابن عمر ، وجابر وقد أخرجها الترمذى ، وأشار إلى سائر ما
 في الباب .

واحتج أهل القول الأول بحديث أبي أيوب الأنصاري وهو حديث متفق
 على صحته أخرجه الشيخان .

واحتج أهل القول الثاني بحديث جابر ، وزعموه ناسخاً لحديث أبي أيوب .
 وقال في "المحرر" (ص ٢٢) : وقال ابن عبد البر : وليس حديث جابر مما

يحتج به عند أهل العلم بالنقل ١ هـ .

واحتج أهل القول الثالث بظاهر حديث ابن عمر فزعموه ناسخاً لعموم النهى في حديث أبي أيوب .

وتمسك أهل القول الرابع بحديث ابن عمر فخصوا جواز الاستدبار والاستقبال بالمباقي في الأمكنة المعدة للخلاء . وأيضاً تمسك أصحاب هذا القول بحديث عراك عن عائشة وستكلم عليه ، وراجع تمسكات أصحاب الأقوال الباقية من شرحي الصحيح "العمدة" و"الفتح" .

ومن أدلة أهل القول الأول غير حديث أبي أيوب أحاديث :

منها : حديث عبد الله بن حارث بن جزء عن النبي ﷺ "لا يبولن أحدكم مستقبل القبلة" . رواه "ابن ماجه" و"ابن حبان" وصححه ، وفي "الزوائد" إسناده صحيح .

ومنها حديث معقل بن أبي معقل "نهى رسول الله ﷺ أن يستقبل القبلة ببول أو غائط" أخرجه "ابن ماجه" و"أبو داود" وفي المدينة استقبال بيت المقدس يستلزم استدبار البيت ، فلعلة منشأ النهى عن القبلةين جميعاً أو لاحترام بيت المقدس لأنه كان أيضاً قبلة .

ومنها حديث سلمان : لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول ، رواه "مسلم" وغيره . ومنها حديث أبي هريرة : إنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم ، فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها ، أخرجه "مسلم" و"النسائي" و"أبو داود" و"ابن ماجه" فهذه أحاديث مرفوعة صحاح صراح كلها يدل على ترجيح هذا القول .

وأيضاً يؤيد هذا القول : حديث حذيفة مرفوعاً : من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفله بين عينيه ، رواه ابن خزيمة وابن حبان في "صحيحيهما" وراجع لمزيد التفصيل من "شرح البدر العيني" (٢ - ٣٢٦) . وكذلك حديث

ابن عمر في هذا المعنى عند ابن خزيمة ؛ وحديث السائب بن خلاد عند أبي داود وحديث جابر عنده ؛ وهذه يدل ظاهرها على أن النهي لأجل احترام القبلة .

نعم ! حديث ابن عمر عند البخاري : "إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه ، فإن الله قبل وجهه إذا صلى" . وحديث أنس عنده : "إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه" الخ ؛ وأيضاً حديث آخر عن أنس عنده : "إن المؤمن إذا كان في الصلاة فإنما يناجي ربه" الخ . بقيد الأمر بحالة الصلاة ويسرى هذا الاحتمال إلى الأحاديث السابقة أيضاً ، فلا يقوى الاحتجاج بها . انظر تفصيل الأقوال في "شرح العيني" (٢ - ٢٢٩) وقد يخطر بالبال : أن من قواعد أصول الفقه الحنفى : أن المطلق يجري على إطلاقه ، والمقيد على تقييده في مثل هذه النصوص ، فاعتباراً إلى هذا لا تقيده ما ورد مطلقاً ، وأيضاً لا ينكر تعدد أسباب النهي فيمكن الحكم لهذا وذاك ، نعم ! إن البصق أقبح في الصلاة منه في غيرها ، لأنها حالة المناجاة بينه وبين ربه والله أعلم . ومهما يكن من أمر فلا أقل من أن يستأنس بها على ذلك . ويكفي للاستيناس أدنى رائحة من غيرها ، وهذا من جهة الرواية ، وأما من جهة النظر والفقه فهو أقوى ما يكون لا يتطرق إليه أدنى ريب وذلك من وجوه :

الأول : أن حديث أبي أيوب الصحيح صريح في الحكم على وصف معلوم مطرد معقول ، فلا يراد الحكم وهو النهي عن الاستقبال والاستدبار إلى القبلة على سبب معقول وهو إثبات الغائط .

الثاني : أنه تشريع للأمة وقانون لهم بقول صريح لا يتطرق إليه وهم من الخصوصية .

الثالث : أنه محرم للاستقبال والاستدبار ، وعند التعارض يقدم على المبيح كما تقرر في الأصول .

... ..

الرابع : إنه لا فرق بين الصحارى وال عمران فقهاً ، حيث إن الآكام والجبال والظراب كم وكم حائلة بينه وبينها ، والأرض كروية مستديرة ، فأنى يفيد الفصل بين العمران والفضاء الخالى ؟

وعلى ضد ذلك حديث ابن عمر فهو حكاية حال لاعوم لها ، نحتمل محامل قد تخالف المتمسكين به من أن العبرة للعضو خاصة لا للوجه ؛ ويؤيده ما فى بعض ألفاظ أبي أيوب عند مالك والشافعى وغيرهما : " فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بفرجه " كما فى " الكنز " (٥ - ٨٦) وإن النبی ﷺ كان معجباً عليه بآبى ، كما فى رواية لابن خزيمة ، وعند الحكيم الترمذى فى " نوارد الأصول " : فرأيت فى كنيف ، ولم يقصد ابن عمر الإشراف على النبي ﷺ فى مثل تلك الحالة ، وإنما صعد السطح لضرورة له ، فحانت منه التفاته من غير قصده ، كما فى رواية البيهقى عن ابن عمر حكاها فى " الفتح " (١ - ١٧٥) و " العمدة " (١ - ٧٠٩) وهذا يدل على أنه لم يتمكن من الإدراك التام ما لا يدخله شك ، ويحتمل أن يكون هذا من خصائصه ﷺ مع أنه واقعة واحدة جزئية عرضت له خاصة ، أين هى من الشرع الموضوع للأمة والتشريع العام الكلى ؟ ويؤيد كونه من خصائصه ما أخرجه القاضى عياض فى " الشفا " (ص ٤٠) طبعه الحاي من نظافة جسمه ، والسمهودى فى " الوفا " والسيوطى فى " الخصائص الكبرى " (١ - ٧٠ و ٧١) عن عائشة : " كان النبي ﷺ إذا دخل الغائط دخلت فى أثره فلا أرى شيئاً إلا كنت أشم رائحة الطيب ، فذكرت ذلك له فقال : أما علمت أن أجسادنا تنبت على أرواح أهل الجنة ، فما خرج منها شئ ابتلعتة الأرض " ، وقد روى هذا من عدة طرق عند " ابن سعد " و " البيهقى " و " أبى نعيم " و " الدارقطنى " فى " الأفراد " و " الحاكم " فى (م - ١٣)

... ..
 "المستدرک" و "الحکیم الترمذی" مرسلًا و غیرها. وأقوی طرقها طریق الدارقطنی ،
 وسنده ثابت کما قاله "دحیة" ، وقد صرح أهل المذاهب الأربعة بطهارة
 فضلات الأنبياء ، ومن الشافعية ابن حجر فی "التلخیص الحبیبر" ومن الحنفیة
 ابن عابدین فی "رد المحتار" وعزا القسطلانی إلى البدر العینی أنه قال : وبه
 قال أبو حنیفة . قل الراقم ذكره العینی فی "العمدة" (١ - ٨٢٩) صراحة
 وفی (١ - ٧٧٧) إجمالًا ، وراجع "رد المحتار" (١ - ٢٩٣) والمجموع
 (١ - ٢٣٣) فمنشأ النهی غیر موجود فی فعله ﷺ فیکاد یكون من خصائصه ،
 ومن ههنا ظهر ضعف ما قاله الحافظ فی "الفتح" (١ - ١٧٣) ودعوى
 خصوصية ذلك بالنبي ﷺ لادلیل علیها ، إذ الخصائص لا تثبت بالاحتمال اهـ .
 فلیس هناك احتمال محض ، بل وجد ما یؤكدہ ، ویکاد یكون قولاً فضلاً فی
 الباب ، فإن مخالف الاختصاص بمعة ساطعة . نعم وما قیل فی وجه اختصاصه
 ﷺ من أن الحقیقة المحمدیة أعلى من حقیقة الکعبة ، فنکتة من أرباب التصوف
 لا یکاد یقتنع به محدث وفقه ، فإن التشريع غیر أمر التكوين ، وهو ﷺ وأمنه
 سواء فی أمور التشريع إلا ما قام دلیل واضح علی اختصاصه ﷺ ، أفاده
 الشیخ رحمہ الله .

وأیضا حدیث ابن عمر مبیح لا محرم ، وهو مرجوح عند تعارضهما کما
 أسلفناه ، ومن أجل ذلك قال الإمام القاضی أہریکر ابن العربی فی "العارضة" :
 والمختار أنه لا یجوز الاستقبال والاستدھار فی الصحراء ولا فی البنیان ، لأننا
 إن نظرنا إلى المعانی فقد بینا أن الحرمۃ للقبلة ، ولا یختلف فی البادية ولا فی
 الصحراء ، وإن نظرنا إلى الآثار فإن حدیث أبی أبوب عام فی کل موضع
 معلل بحرمۃ القبلة ، وحدیث ابن عمر لا یعارضه ولا حدیث جابر لأربعة أوجه :
 أحدها : أنه قول وهذان فعلان ولا معارضة بین القول والفعل ، الثاني : أن
 الفعل لا صیفة له وإنما هو حکایة حال ، وحکایات الأحوال معرضة للأعذار

والأسباب ، والأقوال لا محتمل فيها من ذلك . والثالث : أن القول شرع مبتدأ ، وفعله عادة ؛ والشرع مقدم على العادة . الرابع : أن هذا الفعل لو كان شرعاً لما تستره آه . ومن هنا قال شيخنا رحمه الله في هذا المعنى :

يا من يؤمل أن تكو	ن له ميمات قبوله
نخذ بالأصول ومن نصو	ص نبيه ورسوله
نصاً على سبب أتى	بإلساكت المجهولة
دع ما يفوتك وجهه	بإلئين المنقولة
ونخذ الكلام بغوره	لا عرضه أو طوالة
ليس الوقائع في شرا	نعه كمثل أصوله
لتطرق الأعذار في	فعل خلاف مقولة

فهذا الإمام القاضي أبو بكر ابن العربي مع كونه مالكياً اختار مذهب الإمام أبي حنيفة ، وقواه بدلائل ، وهذا حافظ المغرب ابن حزم الأندلسي مع شدة شكيمته على الحنفية اختار ما اختاروه في هذه المسألة ، وقال : هو قول السلف من الصحابة والتابعين جملة . راجع " المحلى " (١ - ١٩٤) وهذا الحافظ ابن القيم الحنبلي قد أيد ذلك المذهب في " تهذيب السنن شرح سنن أبي داود " الذي تلخصه من " شرح الحافظ المنذرى " صاحب " الترغيب والترهيب " في ستة أعوام رواية وفقهاً ونظراً على أن هذا المذهب حق وصواب ، وقال إن ذلك مذهب جمهور الصحابة والتابعين كما حكاه شيخنا ، وشئ منه ذكره في " الهدى " أيضاً فراجع . فهل بعد ذلك مساغ للقليل والقال ؟ ومن ههنا ظهر تهوور الحافظ ابن حجر حيث قال لمذهب الشافعي ومالك : أنه مذهب الجمهور " فتح البارى " (١ - ١٧٤) أللهم إلا أن يراد بالجمهور من جملة الأمة الأربعة ، وما كان ذلك يليق بقدره الرفيع ومكانته الجليلة .

... ..

فتلخص أن مذهب الحنفية في هذا الباب قوى جداً، وهو مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين، وحديث أبي أيوب نص في الباب وتشريع في المسألة، وحكم على وصف معلوم منضبط، وحديث ابن عمر وجابر وماشاكنها لم يعلم سببه فكيف يترك ما هو معلوم السبب ومكتشف المراد بما جهل سببه، ولم ينكشف وجهه؟ وكيف يهدر الناطق بالساكت؟ وكيف يقدم الفعل على القول؟ وأنى يستحق المبيح الترجيح عند وجود المحرم؟ وأين الفارق بين الفضاء والبنيات؟

(الكلام على حديث عراك عن عائشة)

وقد يستدل لمذهب مالك والشافعي بحديث عراك عن عائشة : وهو ما يرويه "ابن ماجه" (ص ٢٨) من طريق خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة قالت : ذكر عند رسول الله ﷺ قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة ، فقال أراهم قد فعلوها ، استقبلوا بمعدني القبلة ، وأخرجه أحمد في "مسنده" والدارقطني في "سننه" (ص ٢٢) والبيهقي في "سننه" (١ - ٩٣) وحسنه النووي في "شرح مسلم" (١ - ١٣٠) وكذا يستفاد تحسينه من صنيع ابن الهمام في "فتح القدير" (١ - ٢٩٨) وفيه مغاير من جهة مسنده ومثله ، والكلام عليه من وجوه :

أما أولاً : فوقع في مسنده خالد بن أبي الصلت ، قال الذهبي في "الميزان" : هو منكر ، وقال ابن حزم : هو مجهول ، وقال عهد الحق : ضعيف ، كما في "التهذيب" .

وأما ثانياً : ففيه إرسال من وجهين ، قال البخاري : خالد بن أبي الصلت عن عراك مرسل ، وقال أحمد بن حنبل : عراك من أين سمع عن عائشة؟ وقال : إنما هو عراك عن عروة عن عائشة ، ولم يسمع عراك منها . ومثله قال البخاري وأبو حاتم وقال : من قال فيه عراك سمعت عائشة مرفوعاً وهم فيه

سنداً ومتناً، ومن أجل هذا قال البخارى فيه اضطراب كما فى "التهذيب" وراجع لاستيفاء بعض الأطراف كلام البدر العيى (١ - ٧١٠) ولاستيفاء الموضوع "فتح الملهم" (ص - ٤٢٤) وما بعدها، فعراك لم يسمع من عائشة، وخالد بن أبى الصلت لم يسمع من عراك، فالحديث منقطع من وجهين. وما قاله ابن الهام فأجاب عنه شيخنا الإمام أن مسلماً أخرج حديث عراك عن عائشة: "جاءتنى مسكينة تحمل ابنين لها الخ" فنقول: قول أحمد بن حنبل والبخارى أولى بالاتباع من قول مسلم، لأنهما أعرف بالعلل منه، وأيضاً إن مسلماً ينقى الوسطة بينهما وهما يثبتانها، وقول المثبت أولى بالاتباع، علا أنه لو سلم الاتصال فى موضع بقى الإرسال فى آخر.

وأما ثالثاً: فالحديث موقوف على عائشة كما قاله أبو حاتم كما فى "التهذيب" ومثله قال الحافظ الماردىنى: فى "الجواهر النقى" عن البخارى (١ - ٩٣) فى ذيل "سنن البيهقى" وكذا قاله ابن القيم وقال: حكاه الترمذى فى "العلل" عن البخارى، ويرويه جعفر بن ربيعة المصرى عن عراك عن عروة عن عائشة موقوفاً، وجعفر بن ربيعة من أوثق أصحاب عراك، قال ابن أبى حاتم فى "العلل": وهذا أشبه (١ - ٢٩) فصار حديث عراك منكراً ومنقطعاً وموقوفاً، فأنى يقاوم حديثاً صحيحاً معروفاً متصلًا مرفوعاً وهو حديث أبى أيوب الأنصارى عند الشيخين؟

ورابعاً: أن عمر بن عبد العزيز لما قال: ما استقبلت القبلة ولا ما استدبرتها ببول ولا غائط منذ كذا وكذا، فقال عراك: حدثنى عائشة الخ فروى الحديث فلم يعمل به عمر بن عبد العزيز كما يظهر من "مصنف عبد الرزاق" هذه الزيادة حكاه شيخنا العثمانى فى "فتح الملهم" (١ - ٤٢٥) عن الشيخ والتفصيل نفسه أخرجه البيهقى فى "الكبرى" (١ - ٩٢) و"الدار قطنى" (١ - ٢٢) وكان مذهب عمر بن عبد العزيز النهى عن أن يبصق إلى القبلة

... ..

مطلقاً خارج الصلاة وداخلها كما في "الفتح" ومثله في "عمدة القارى" (٢ - ٣٩٩) وحكى مثله عن ابن مسعود و معاذ بن جبل .

وأما خامساً : فنقول : إن في متن الحديث ومعناه نظر قوى وهو أن النبي ﷺ إن كان نهى عن استقبال القبلة واستدبارها عند التخلي قبل أن يحكى له هذه الحكاية فكيف يستبعد ذلك عنهم ؟ فإنهم لم يفعلوا أمراً من عند أنفسهم ولم يحدثوا شيئاً في الدين من قبلهم ، بل اتبعوا أمره ﷺ ، فلهم في ذلك سلف ، ودليل من قوله ﷺ فاستبعاده ﷺ حينئذ مستبعد جداً ، حيث لا يكون من المناسب أن يستبعد ما أمر به أو نهى عنه نفسه ﷺ وإن كان لم ينههم عن ذلك - وهذا النهى في حديث أبى أيوب صدر عنه ﷺ بعد ذلك - فإذاً أصبح ناسخاً لحديث عائشة بتاتاً من غير شك ، فكان المدار في المسألة حديث أبى أيوب ، وهذا الذى ذهبنا إليه ، ورجحناه عند التعارض . وهناك وجه آخر لتوجيه عائشة في "فتح الملهم" من كلام الشيخ "محمود حسن" رحمه الله فراجع . وفي الباب أحاديث أخر غير ما ذكر في "كنز العمال" (٥ - ٨٦ و ٨٧) فراجع .

(فائدة في تعامل أهل المذاهب عند تعارض النصوص)

قال شيخنا : للأئمة الأربعة أصول وقواعد وآداب في العمل بالنصوص عند التعارض في أكثر الأحيان لادائماً ، وذلك أن الإمام مالكا يقتدى بعمل فقهاء المدينة السبعة ، وربما رجحه على حديث مرفوع ، والإمام الشافعى يأخذ بأصح ما ورد في الباب ، والإمام أحمد يأخذ بالأصح والصحيح والحسن والضعيف بالضعف اليسير ، والكل يكون جائزاً عنده ، وعلى ذلك جمع "مسنده" وانقضاء ، ولذلك تجد له عدة روايات في مسألة أحياناً ، والإمام أبو حنيفة يأخذ بهذه الأقسام كلها ، وينزل الأحاديث على محمل واحد ، ومن أجل ذلك فتح

(باب النهي عن البول قائماً)

حدثنا : علي بن حجر أنا شريك عن المقداد بن شرح عن أبيه عن عائشة قالت : من حدثكم أن النبي ﷺ كان يبول قائماً فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا قاعداً . وفي الباب عن عمر و بريدة . قال أبو عيسى : حديث عائشة أحسن شئ في هذا الباب وأصح ، وحديث عمر إنما روى من حديث عبد الكريم بن باب التاويل على مصراعيه عند الحنفية ، وكثر الجرح على الرجال عند الشافعية (١) وإذا تعارض الخبران في باب واحد فعند الشافعية يقدم التطبيق ثم الترجيح ثم النسخ ثم التساقط والعمل بالأصول . وعند الحنفية يعمل أولاً بالترجيح ثم بالتطبيق ثم بالنسخ ثم بالتساقط ، والمراد بالنسخ الاجتهادي ، أما المعلوم زمانه فهو المقدم على الكل عند الكل ، وقيل التطبيق مقدم على الترجيح عند الحنفية أيضاً ، وذلك أن في الترجيح عملاً بالعلم وفي التطبيق عملاً بعدمه ، والأول مقدم على ما يقتضيه العقل والدوق ، وفي " التحرير " : قيل يقدم التطبيق على الترجيح لأن أعمال الكلام أولى من إهماله . وهناك تفاصيل في الموضوع فليرجع إلى ما ذكره في " التحرير " من (فصل التعارض من الباب الثالث) وإلى ما ذكره الغزالي في " المستصفى " وراجع لتفصيل المسلك الأول من أصول الأئمة " مقدمة المصنف " للشاه ولي الله الدهلوي .

قوله : كان يبول قائماً ، قيل تريد الصديقة بيان عاداته ﷺ ولا تنفي مطلقاً ، أو تنفي حسب علمها ولا يلزم النفي مطلقاً ؛ وحكم البول قائماً عندنا أنه جائز مع الكراهة تنزيهاً .

قوله : عبد الكريم بن أبي المخارق : هو أبو أمية المعلم البصري قيل إن مالكاً يرويه عنه في " موطئه " . قلت : قال ابن حجر في " التهذيب " : وقال ابن (١) والإفراط في كلا الأمرين كان غير مرضي عند الشيخ ، وكان له من أمثال هذا عادات خاصة ، فصلتها في " نفحة العنبر " من (ص ٥٦ إلى ٧١)

أبي الخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : رأى النبي ﷺ أبول قائماً فقال : يا عمر لا تبلى قائماً ، فما بلى قائماً بعد ، وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم ابن أبي الخارق وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه أيوب السخيتاني وتكلم فيه ، وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر : ما بلى قائماً منذ أسلمت ، وهذا أصح من حديث عبد الكريم ، وحديث بريدة في هذا غير محفوظ ، ومعنى النهي عن البول قائماً على التأديب لأهل التحريم ، وقد روى عن عبد الله بن مسعود قال : إن من الجفاء أن تبول وأنت قائم .

(باب ما جاء من الرخصة في ذلك)

حدثنا : هنادنا وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أن رسول الله ﷺ .

عبد البر : يجمع على ضعفه ، ومن أجل من جرحه : أبو العالية وأيوب مع ورعه غر مالكاً سمته ولم يكن من أهل بلده ولم يخرج عنه حكماً ، إنما ذكر عنه ترغيباً هـ . ومن العجيب أن السيوطي لم يذكره في رجال "الموطأ" وإنما ذكر عبد الكريم بن مالك الجزري فقط ، فلعله قصور منه أو ظنه الجزري ، ورواية مالك عنه ثابت قطعاً كما ذكره ابن حجر في "التهذيب" .

قوله : إن من الجفاء ، الجفاء غلط الطبع وخشونته ونقيض البر والصلة أو أريد هنا المعنى الأول ، ودل هذا على الكراهة تنزيهاً ، ومعنى الجفاء بالأردوية (كنوار بن) قاله الشيخ !

قوله : عن حذيفة : اعترض الشيخ علاء الدين المسارديني على صاحب "القدوري" من جمعه بين روايتي حذيفة والمغيرة بن شعبة ، قال شيخنا : لعل القدوري قلده فيه من قبله ، فلا إعتراض عايه من هذه الجهة ، نعم يعترض عليه بعدم النقد وعدم التمهيص بين الروايتين ، وحديث حذيفة فيه ذكر البول قائماً ، وليس فيه ذكر المسح على الناصية .

أتى سباطة قوم فبال عليها قائماً فأثبته بوضوء مذهبت لأتأخر عنه فدعاني حتى كنت عند عقبيه فتوضأ ومسح على خفيه . قال أبو عيسى : وهكذا روى منصور وعبيدة الصبي عن أبي وائل عن حذيفة مثل رواية الأعمش ، وروى حماد ابن أبي سليمان وعاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ وحديث أبي وائل عن حذيفة أصح . وقد رخص قوم من أهل العلم في البول قائماً .

وحديث المغيرة بن شعبة عند "مسلم" (ص - ١٣٤) ليس فيه ذكر البول قائماً ، وفيه المسح على الناصية ، وفيه ذكر إمامة عبد الرحمن بن عوف ، وفيه ذكر السفر ، وهو عند القفول من غزوة تبوك ولكن قد أخرج ابن ماجه حديث المغيرة في "سننه" وأحمد في "مسنده" وفيه ذكر البول قائماً أيضاً كما في "نصب الراية" للحافظ الزيلعي ، فإذا ارتفع اعتراض الماردني ، وللماردني مع جلالة قدره أوهام في المتن وفي الأسانيد ، كما يتضح ذلك من "نصب الراية" وغيره والله الموفق .

استطرد : أخذ حجر أو مدر من أرض لا يملكها جائز إن لم يتضرر به مالها ، وتكفي الإذن دلالة الحال والعادة ، ومثله الحكم في البول في أرض الغير .

قوله : فبال عليها قائماً ، قيل : لبيان الجواز وإن كان مكروهاً تنزيهاً ، وقد يتحمل الكراهة التنزيهية لبيان الجواز ، وقيل فعله ﷺ بسبب العذر ، فقيل في تعيينه أنه لوجع بمأبضه (المأبض كمجلس باطن الركبة) كما حكاه النووي في "شرح مسلم" (ص ١٣٣) عن "السنن الكبرى" للبيهقي من حديث أبي هريرة "أن النبي ﷺ : بال قائماً" من جرح كان بمأبضه " وسنده وإن كان ضعيفاً يكفي لبيان التكنة والوجه ، وقيل فعله للأمن فيه من خروج الريح مما يستجى منه أمام الناس ويستخفى كما قاله النووي قال : وقد قيل كانت العرب تستشفى لوجع الصلب بالبول قائماً ، فلعله كان به إذ ذاك وجع الصلب ، وقد ذكره

الشافعي رحمه الله بمعناه . وقيل إنما فعل ذلك لأنه لم يجد للقعود مكاناً أو موضعاً
 هـ . " السنن الكبرى " (١ - ١٠١) ومن أراد استقصاء الوجوه والبحث
 فليراجع " شرح البدر العيني " من (الجزء الأول) (ص ٨٩٥ إلى ٨٩٧)
 و " فتح الباري " (١ - ٢٢٩) و " حاشية السيوطي " على " النسائي " و
 " فتح الملهم " (١ - ٤٣١) و " شرح النووي على مسلم " (١ - ١٣٣)
 والبدر العيني أو فاهم بحثاً وأقصاهم شأواً في ذلك ، فله دره وعلى الله أجره .

فائدة : يجوز أن يفعل النبي ﷺ أمراً يكره تنزيهاً لبيان الجواز ، ولا
 يجوز عليه في فعل يكره تحريماً ، فما قال بعض العلماء : أن الوضوء " ثلاثاً ثلاثاً " سنة
 وتركه يكره تحريماً ، وتركه ﷺ لبيان الجواز فيه أجراً له فهو غير صحيح
 عندنا ، فإن ترك السنة مرة غير مكروه تحريماً إذا لم يكن تركها على سبيل
 العادة ، وقد مر التفصيل في تارك السنة .

ثم إن البول قائماً وإن كانت فيه رخصة ، والمنع للتأديب لا للتحريم كما
 قاله الترمذي ولكن اليوم الفتوى على تحريمه أولى ، حيث أصبح شعاراً لغير
 المسلمين من الكفار وأهل الأديان الباطلة ، وكم من مسائل تختلف باختلاف
 العصور وتغير المصالح ، ألا ترى أن الاستنجاء بالماء من غير حجر كان يجزئ ،
 ولكن أفنى بعضهم بأن الجمع اليوم بين الحجر والماء سنة مؤكدة ! لأن الناس
 كانوا يبعرون بعرأ وأنتم اليوم تثلطون ثلطاً . راجع المسألة من " فتح القدير " (١ - ١٥٠)
 " والبحر الرائق " قيل (كتاب الصلاة) . قال صاحب " تحفة
 الأحوزي " بعد نقل كلام الشيخ : قلت بعد تسليم أن البول قائماً رخصة
 لا وجه للمنع عنه في هذا الزمان ، وأما عمل غير أهل الإسلام فليس موجباً للمنع
 هـ . قلت : ما كان ينبغي أن يدخل في مثل هذه الأمور الفقهية .

خلق الله للحروب رجالاً ورجالاً لقصعة وثرید

(باب في الاستئثار عند الحاجة)

حدثنا : قتيبة نا عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس قال : كان النبي ﷺ إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض . قال أبو عيسى : هكذا روى محمد بن ربيعة عن الأعمش عن أنس هذا الحديث ، وروى وكيع والحامى عن الأعمش قال قال ابن عمر : كان النبي ﷺ إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض . وكلا الحديثين مرسل ، ويقال لم يسمع الأعمش من أنس بن مالك ولا من أحد من أصحاب النبي ﷺ . وقد نظر إلى أنس بن مالك قال : رأيت بصلى فذكر عنه حكاية في الصلاة والأعمش اسمه : سليمان بن مهران أبو محمد الكاهلي وهو مولى لهم .

فدرك الفقه ومصالح الشريعة ، وأغراض الشارع إنما هو منصب فقهاء الأمة الذين يبحثون عن أغراض الشارع ، وقد أخرج أبو داود في " سننه " عن عائشة بإسناد صحيح حيث قالت : " لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل الخ . وحديث التشبه الذي هو أصل من أصول الشريعة معروف أليس الحافظ ابن تيمية حرم كم وكم من أشياء لأجل التشبيه بغير المسلمين ؟ فليراجع هذا المعارض كتابه " اقتضاء الصراط المستقيم " .

ثم إن عادته الشريفة الإبعاد عند الحاجة ، وواقعة السباطة كان لعذر ، وهو على ما ذكره القاضي عياض أن سببه أنه ﷺ كان من الشغل بأمور المسلمين ، والنظر في مصالحهم بالمحل المعروف ، فلهذا طال عليه مجلس حتى حفزه البول فلم يمكنه التبعاد ولو بعد لتضرر ، وارتاد السباطة لدمتها ، وأقام حذيفة بقربه ليستره عن الناس اه . حكاه النورى في " شرح مسلم " (١-١٣٣)

—: باب في الاستئثار عند الحاجة :—

الاستئثار عند التخلي فرض على المكلف ثم دنا في حديث السباطة أمور ثلاثة . الأول : يوله ﷺ قائماً ، الثاني : عدم إبعاده عن القوم خلاف عادته

قال الأعمش : كان أبي حميلاً فورثه مسروق .

الشريفة ، الثالث اختياره السباطة خاصة ، ولكل منها وجه على حدة ، وقد اختلط الأمر على بعض ، فأسند بعض الوجوه إلى غير شكله ، فإليك في تمحيصها وتلخيصها . أما الأول : فقد اختلفوا فيه على ثمانية وجوه :

- ١ — لوجع كان بمأبضه ، فلم يتمكن من القعود كما تقدم في رواية البيهقي .
- ٢ — لأجل استشفاء لوجع الصلب على عادة العرب ، وإليه ذهب الشافعي وأحمد .
- ٣ — للأمن من خروج الريح ، قاله المازري والقاضي عياض المالكيان .
- ٤ — لبيان الجواز وعدم تغليب النهي ، قاله ابن المنذر ثم النووي وغيره .
- ٥ — لعدم تيسر المكان الطاهر للملائم للقعود ، قاله ابن حبان .
- ٦ — للتحرز عن رشاش البول ، قاله المنذري ، وهو أدل على خلافه منه على ما يريد كما قاله العيني .

٧ — لخشية انحدر البول ، قاله الطحاوي .

٨ — إنه منسوخ ، قاله أبو عوانة وابن شاهين .

وأما الأمر الثاني : فالظاهر فيه ما قاله القاضي عياض كما تقدم في الباب السابق ، وإليه جنح البدر العيني في "العمدة" .

وأما الأمر الثالث : فقليل لأن السباطة رخوة دمثة يتخللها البول وينجذب فيها ، فلا يرتد إلى البائل ، أو لأنها محل ملائم له لأنها مطروح للقمامة والكناسة ، والأبول والأزبال . وأقوى الوجوه في الأمر الأول على ما أرى : الأول والرابع ، وأوهاها : الثالث والثامن والله أعلم . وثبت البول قائماً عن عمر وعلي ، وزيد بن ثابت ، كما في "الفتح" .

قوله : قال الأعمش كان أبي حميلاً فورثه مسروق ، مسروق تابعي مخضرم جليل القدر ، وهو ابن عبد الرحمن الأجدع من أصحاب عبد الله بن مسعود ، يروى عن عمر ، وعلي ، ومعاذ ، وابن مسعود ، وعنه إبراهيم النخعي ، و

(باب كراهية الاستنجاء باليمين)

حدثنا محمد بن أبي عمر المكي نا سفيان بن عيينة عن معمر عن يحيى بن
 ابن كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ نهى أن يمس الرجل
 الشعبي ، وخلق ، وسمى مسروقاً لأنه سرق في صغره توفي سنة ٦٣ - ٥ و
 الحميل : من حمل صغيراً من دار الحرب إلى دار الإسلام ، والأظهر أنه كان
 حميلاً مع أمه ، فجعله مسروق وارثاً من أمه ، ومثل هذا لا يرث عند أبي حنيفة
 والجمهور لما رواه محمد في " مؤطته " عن عمر بن الخطاب : " أنه أبي أن
 يورث أحداً من الأعاجم إلا ما ولد في العرب " الخ ، وعمل مسروق لا يقوم
 حجة على عمل الفاروق ، ويحتمل أن يكون توريثه من أمه بعدم وجود وارث
 فوقه ، أو يكون توريثه من أبيه أو توريثه من أمه بالينة : وعلى كل حال من
 هذه الصور الثلاث لا يخالف مذهبنا .

والولاء قسمان : ولاء الموالاة ، وولاء العناقة . وبكلا القسمين اعتبره
 الحنفية ، والشافعية أنكروا الأول ، وهناك قسم ثالث : وهو ولاء الإسلام ،
 وقد انتشر النسبة إلى كل من هذه الأقسام الثلاثة عندهم ، وراجع لها " مقدمة
 ابن الصلاح " من الرابع والستين .

— باب كراهية الاستنجاء باليمين : —

فيه حديث أبي قتادة الأنصاري ، وهو الحارث بن ربيع المدني ، شهد
 المشاهد كلها ما عدا بدر ، وقيل اسمه نعمان ، وقيل عمرو حكاه البدر العيني ،
 ولم يسم في الصحابة أحد غيره بهذه الكنية . والحديث أخرجه الشيخان وبقية
 السنن ، وفيه زيادة أيضاً . والنهي عن الاستنجاء باليمين للتنزيه عند الجمهور
 خلافاً للظاهرية ، وعند طائفة من الشافعية ، وفي وجه عند الحنابلة النهي عندهم
 للتحريم حتى لو استنجى باليمين لم يجزئه ، كما حكاه الحسين الناصر في كتابه
 " البرهان " . ومنشأ النهي تكريم اليمنى ومزيتها على اليسرى ، فجعلها رسول الله ﷺ
 لطعامه وشرابه ، مصونة عن مباشرة الأثفال والأجاس ، وعن مماسة الأعضاء التي

ذكره بيمينه . وفي الباب عن عائشة وسلمان وأبي هريرة وسهل بن حنيف . قال

هي مجارى الأنجاس . وعلى ضد ذلك جعل اليسرى لإمطة الأذى والنجاسة ، و
تنظيف البدن من الأدناس والأرجاس ، ووقع هذا الوجه مصرحاً في حديث عائشة
" كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لظهوره وطعامه . وكانت يده اليسرى لخلائه
وما كان من أذى " أخرجه أصحاب السنن . وفي معناه حديث حفصة ؛ بل
جعل الشرع مطلق اليمين من باب التشريف والتكريم ، فقدمه في أمور البر
والخير على اليسار ، ومن هذا الباب التيامن في لبس الثوب ، والخف ، و
النعل ، ودخول المسجد ، والسواك ، والاكتحال ، وتقليم الأظفار ، وقص
الشارب ، وترجيل الشعر ، وتنف الإبط ، وحلق الشعر ، وغسل أعضاء
الطهارة ، والخروج من الخلاء ، والأكل ، والشرب ، والمصافحة ، واستلام
الحجر الأسود ، والسلام من الصلاة ، وفضيلة الصف وما إلى ذلك من كل شئ
من هذا الصنف ، وعلى ضد ذلك جعل اليسار لدخول الخلاء ، وخروج المسجد
والاستنجاء ، وخاع المراويل ، والخف وما إلى ذلك من أمور . فالابتداء
باليمين والتعاطي باليمين من باب واحد ، وأيضاً وجه آخر وهو أن لا يتقدر
طبعه عند تذكر مباشرة اليمنى النجاسة في أثناء مباشرة الطعام باليمنى ، وظاهر
هذا الحديث يدل على عدم مس الذكر مطلقاً ، وقد ورد مقيداً بحالة البول
أيضاً ، ويحمل المطلق على المقيد في باب الأحاديث ، إذا كان مخرجها واحداً
فيكون من باب زيادة الثقات ، كما نبه عليه الحافظ ابن دقيق العيد كما في "الفتح"
و"العمدة" ومثله قال القاضى أبو الطيب كما في "زهر الربى" وأخرج كله راجع
إلى حديث يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ، كما قاله
السيوطى ، ولكن الأظهر عدم الفرق بين حالة الاستنجاء وغيره ، وإنما ذكرت
حالة الاستنجاء في الحديث تنبيهاً على ما سواها ، لأنه إذا كان المس باليمين
مكروهاً في حالة الاستنجاء مع أنه مظنة الحاجة إليها فغيره من الأحوال التي

أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وأبو قتادة اسمه : الحارث بن ربيع ،
 لا حاجة فيها إلى المسأولى كما قاله الإمام النووي ، وحكاها السيوطى قال شيخنا
 رحمه الله : ويؤيد إطلاق النهى ما ورد "الشیطان يلعب بمقاعد بنى آدم" و
 حديث طلق بن على "إنما هو بضعة منك" وفى معناه من باب آخر من باب
 الأحكام ، وهذا من باب الأخلاق والمروءة فليتنبه ! فلا يقال إنه يخالف مسلك
 الحنفية (من عدم نقض الوضوء بمس الذكر) ثم فى حكم الذكر فرج المرأة ،
 ولا مفهوم له عند أحد ، ويكفى فى سرابة أحكام الرجال إلى النساء أنها شقائق
 الرجال فى الأحكام إلا ما خص . والذي ذكروا فى كيفية الاستنجاء للبول كما
 قاله إمام الحرمين ثم الغزالى فى "الوسيط" والبغوى فى "التهذيب" من الشافعية
 وصاحب "القنية" وكذا صاحب "البحر" عن الشيخ نجم الدين من الحنفية : أن
 يأخذ الحجر بيمينه ، ويستنجى بيساره من غير أن يحرك الحجر ، وإذن لا يعد
 مستجمراً باليمين . وقال بحر العلوم فى "رسائل الأركان" (ص ٥٠) هذا
 تكليف ، والأصوب أن يأخذ الحجر بشاله ويلصقه بمخرج البول من دون معاونة
 باليمين ويدم الإصاق حتى يبيس المخرج وبغلب على ظنه أن لا يخرج شئ من
 رطوبة البول اهـ . قلت : وقد يخطر بالبال أن غرض الشارع الاجتناب من
 الاستنجاء باليمين مهما أمكن بسهولة دون أن يمنع عن الاستعانة باليمين أصلاً ،
 فلا يعد أن يكون كل ذلك تكلفاً فيحتمل أن لا يكون حرج فى أخذ الحجر
 باليمين ، أو تحريك اليمين عند إمساك الحجر ، أو نقول كما قال الطيبى : أن
 النهى عن الاستنجاء باليمين يختص بالغائط لا بالبول والله أعلم . وإن كان باليد
 اليسرى عذر جاز باليمين من غير كراهة كما فى "شرح المقدمة الغزنوية" حكاها ابن
 عابدين فى "حاشيته على البحر" (١) والكيفية المذكورة هو الصحيح عند الجمهور ،
 ومن قال غير ذلك فقد أخطأ كما قاله فى "المجموع شرح المهذب" (٢ - ١١٠)
 (١) استعنت فى شرح هذا الباب من "العمدة" و"الفتح" و"المجموع" و

والعمل على هذا عند أهل العلم كرهوا الاستنجاء باليمين .

(باب الاستنجاء بالحجارة)

حدثنا هناد نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال قيل لسلمان : قد علمكم فيكم كل شئ حتى الخراءة ، قال سلمان : أجل !

قوله : قيل لسلمان ، القائل بعض المشركين ، ولفظ النسائي من طريق أبي معاوية عن الأعمش : قال له رجل ، وزاد ابن ماجه : من المشركين ، وعند النسائي من طريق سفيان عن الأعمش : قال المشركون .

قوله : الخراءة ، بالكسر والمد الجلسة للتخلى ، وبافتتح فعل الحدث إما بغير التاء كما يقوله القاضي عياض ، أو معها كما في الصحيح ، وأنكر الخطابي هنا الفتح مع القصر .

قوله : أجل ، أجل حرف جواب بمعنى نعم مبنى على السكون ، وعن الأعمش أن أجل بعد الخبر أحسن من نعم ، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها . وقال الزمخشري : تختص بالخبر كما في "المغنى" . قال الطيبي جواب سلمان من باب أسلوب الحكيم ، لأن المشرك لما استهزأ كان من حقه أن يهدد أو أن يسكت عن جوابه لكن ما التفث إلى استهزائه وأخرج الجواب مخرج المرشد الذي يرشد السائل المحذ ، يعني ليس هذا مكان الاستهزاء بل هو جدد وحق ، فالواجب عليك ترك العناد والرجوع إليه اه . وقال السندي في "حاشية النسائي" ما ملخصه : أنه رد لاستهزائه بأن ما زعمه سبباً للاستهزاء ليس بسبب له ، والجواب بالرد لا يسمى بأسلوب الحكيم اه . قلت : أسلوب الحكيم إجابة المخاطب بغير ما يترقبه ، وسماء السكاكي بأسلوب الحكيم ، والجرجاني بالمغالطة ، "النووى على مسلم" و"زهر الربى" و"البحر" و"حاشيته" و"التقريب" و غيرها .

نهانا أن نستقبل القبلية بغائط أو ببول

فحمل كلامه على خلاف قصده تنبيهاً له على حقه أو رداً لزعمه على أن غير ما زعمه أولى بالفهم والصدق بالعقل، كل ذلك مما يدخل في أسلوب الحكم، فليس هنا رد مطعماً بل رد لزعمه، وإثبات لغير ما يعتقد، وجواب له بغير ما يترقبه وتسفيه له بأن ما زعمه سبباً للنقص هو سبب للكمال، وأن الاعتراض في مثل هذا سفه وحمق، وعلى هذا فكلام الطبيب لطيف، واعتراض السندی في غير محله والله أعلم. والحاصل أنه عليه السلام نهانا عند الاستنجاء عن أمور، وأمرنا بأمور، وهذه آداب ينبغي أن تخضع لها العقول السليمة، فإن ذكرها أمر مستحسن لا قباحة فيه، بل يكاد يكون عدم ذكرها مستقبحاً عند العقلاء حيث أن جمال النظام وكمال القانون أن يصدع بكل حال ما يحتاج إليه المكلف في حياته الشخصية الفردية والاجتماعية وتدبير النفس وتدبير المنزل وما إلى ذلك من كل ناحية من نواحي الحياة، فالشريعة الإسلامية تحنوي على تشريع دقيق في جميع شؤون الحياة من الآداب، والأخلاق، والأحكام، والعقائد، وهذه هي ميزته الخاصة التي تمتاز بها عن سائر أديان العالم، ثم كل ذلك تبثني على مصالح وأسرار وبما تخفى على العقول الظاهرة.

وبالجملة فمحاسنها أخضعت أرباب العقول والأفكار بالاعتراف على حسنها وجمالها، وإليه وقعت الإشارة في قوله عز وجل: "اليوم أكملت لكم دينكم" الخ، والإكمال استيعاب أجزاء عليها مدار حقيقة الشيء ووجوده، والإتمام استيعاب أوصاف وعوارض خارجة عن حقيقة الشيء، ويستأنس لذلك بقوله تعالى: "تلك عشرة كاملة" أي لم تنقص أجزاءها. وقوله تعالى: "وأتموا الحج والعمرة لله" روى إتمامها أن يحرم بها من ديرة أهله، وهو وصف زائد والله أعلم. وانظر الفرق بين الكمال والتمام في "شرح عقود الجمان"

أو أن نستنجي باليمين أو أن يستنجي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار

للسبوطي فيما حكاه عن الشيخ بهاء الدين في أواخر بحث الإطناب ؛ وفي "اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية" لابن القيم من أوائل الكتاب ما تلخيصه : أن الكمال أخص بالصفات والمعاني ، وقد يطلق على الأعيان لكن باعتبار صفاتها ، والتمام في الأعيان والمعاني كنيها الخ وانظر هناك التفصيل .

قوله : أو أن يستنجي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار ، قال الإمام الشافعي وأصحابه وأحمد: التثليث والإنقاء كلاهما واجب ، والإيتار فوق الثلاث مندوب ، وفي رواية مطلق الإيتار واجب عندهم ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : الواجب هو الإنقاء سواء كان بأكثر من الثلاث أو بأقل ، والإيتار مستحب ، فإن لم يحصل الإنقاء بالثلاث وجبت الزيادة عليه ، فإن حصل الإنقاء بالرابع مثلاً فاستعمال الخماس مندوب لحصول الإيتار ، وما ذكرنا من مذهب الحنفية ذكره الإمام أبو جعفر الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١ - ٧٢) والبدر العيني في شرح الصحيح (١ - ٧٥٥) وابن نجيم في "البحر الرائق" (١ - ٢٤٠) وإليه ذهب مالك . وما قال النسفي في "الكنز" : "ليس منه عدد مسنون" فمراده نفي السنة المؤكدة لا غير ذلك ، فإنهم صرحوا باستحباب الإيتار ، كما قاله صاحب "البحر" (١ - ٢٤١) والإمام الطحاوي (١) كما قال شيخنا : أعلم الناس بمذهب أبي حنيفة ، بل أعلم الناس بالمذاهب كلها ، وهو يروى عن

(١) هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المتوفى سنة ٣٢١ هـ قال السمعاني : كان إماماً "ثقة عاقلاً" لم يخلف مثله ؛ ومثله قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" قول ابن عبد البر : كان عالماً بجميع المذاهب ، حكاه القرشي في "طبقاته" ، وقد توسع الحافظ البدر العيني في ترجمة رجال "معاني الآثار" كما يقوله الأستاذ الكوثري ، وترجم له الذهبي في "طبقاته" والسمعاني في "أنسابه" والقرشي في "طبقاته" وابن خلكان في "وفياته" والسيوطي في

الشافعي بواسطة ، وعن مالك بواسطتين ، وعن أبي حنيفة بثلاث وسائل . وفي (كتاب الحج) من كتابه "شرح معاني الآثار" عن أحمد بواسطة ، قال شيخنا : وهو إمام مجتهد ومجدد كما قاله ابن الأثير الجزري قال : وأريد بكونه مجدداً من حيث شرح الحديث ومعامله وغوامضه والبحث والتحقيق فهو إمام طريقته المبتكرة حيث إن القدماء كانوا يقتنعون برواية الأحاديث في كتبهم من غير أن يستعرضوا البحث والتحقيق كثيراً ، وحديث الباب حجة للشافعي وحجتنا حديث أبي هريرة "من استجمر فليؤثر ، من فعل فقد أحسن ومن لا فلاح له". أخرجه "أبو داود" وغيره ، وهو حديث صحيح رجاله ثقات كما قاله البدر العيني ، وحديث عائشة مرفوعاً : "إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار فليستطب بها فإنها تجزئ عنه" رواه "النسائي" و"ابن ماجه" و"أبو داود" و"الدارمي" و"أحمد" فدل ذلك على أن الثلاث مما يجزئ بها غالب الأحيان ، وليس التثليث مقصوداً حقيقة للشارع ، بل المقصود الحقيقي الإنقاء ، والثلاث خرج مخرج العادة والغالب ، وأيضاً ورد عن الطبراني عن خزيمة بن ثابت : من استطاب بثلاثة أحجار ليس فيهن رجيح كن له "حسن المحاضرة" والكفوى في "الكتائب" واليافعي في "مرآة الجنان" واللكوني في "الفوائد" وابن العماد في "الشذرات" وغيرهم من لا يحصى كثرة فلا يستطع عزان في فضله وسعة حفظه ، واتساع علمه في الرجال ، وتبحره في الحديث ، وسعة اطلاعه بمذاهب فقهاء الأمة ، ليس له نظير في علماء المذاهب الأربعة ، كما قاله الإنقائي في "غاية البيان" اتساعاً وتحقيقاً وتدقيقاً وتفهماً ، أول تأليفه "شرح معاني الآثار" وآخرها "شرح مشكل الآثار" كما قاله القرشي وأتقنها في الفقه مختصره ، وهو كثير التأليف مع قدمه رحمه الله ورضي عنه وأرضاه . ولشيخنا المحقق الكوثري جزء مفرد في ترجمته وحياته سماه "الحاوي في ترجمة الطحاوي" جاء به في النقول في حياته من المخطوطات النادرة .

طهوراً . وأيضاً عند "الطبراني" عن أبي أيوب : إذا تغوط أحدكم فليستنجد بثلاثة أحجار فإن ذلك طهوره حكاه في "الكتر" (٥ - ٨٤) كل ذلك يؤيد مسلك الحنفية . قال الشيخ رحمه الله : لفظ الإجزاء عند الأصوليين قد يختص بالوجوب ، وأطلق هنا بالنسبة إلى أصل وجوب الإزالة اهـ . قلت : ويدل عليه بل يؤيده ما ذكرته في ذلك المعنى من الروايات . وأجاب البيهقي في "السنن الكبرى" (ص - ١٠٤) عن حديث أبي هريرة : أراد وزراً يكون بعد الثلاث ، يريد أن الإبتار فوق الثلاث مستحب ، وأما الثلاث فواجب مثل الإنقاء . قال شيخنا : هنا أمران الإنقاء والإبتار ، وكذلك الأحاديث الواردة في الباب لها ملحظان : ملحظ في الإنقاء وملحظ في الإبتار : فالأحاديث التي وردت في الباب بذكر الثلاث فمحط الفائدة فيها الإنقاء والإعتناء به ، فاختار عدداً صالحاً له في الغالب ، ولفظ "يستطيب بها" أو "فليستطب بها" ولفظ "فإنها تجزئ" كل ذلك يؤيد هذا الغرض الذي قلناه . وحديث "من استجمر فليؤثر" مسقط الإشارة فيه ، ومحط الفائدة فيه ليس إلا لرغيب في اختيار التربة فإن وصف الإبتار وصف مطلوب عند الشارع ومرغوب فيه غير أنه ليس مداراً لأمر الاستنجاء كما يفهمه الشافعية . والحاصل أنه يسوغ أن أخذ وصف التثليث في ضمن الإبتار المأمور به في قوله "فليؤثر" نظراً إلى ملحظين جميعاً لا باعتبار منطوقه الحقيقي ، ومدلوله المطابق ، وبين المنطوق والمفهوم فرق بين ، فسياق الكلام فيه ليس إلا الإبتار ، ويلزمه التثليث إن راعينا الأحاديث الأخر في الباب ، ولكن قلنا باستحباب الإبتار لقوله "من فعل فقد أحسن الخ" فلم منه أنه ليس أمراً مبدئياً وفرضاً مقطوعاً ، ثم إنه لم يرد في رواية ذكر ما فوق الثلاث من الخمسة والسبعة حتى يراد من قوله "فليؤثر" الإبتار في ما فوق الثلاث ، وليس ذلك إلا إبطان للوصف المفهوم بداهة في وضوح وجلاء ، فالرواية والنظر كل ذلك يؤيد مسلك الحنفية من غير خفاء ، قال الترمذي في

أو أن نستنجي برجيع أو بعظم . وفي الباب عن عائشة وخزيمة بن ثات

(باب ما جاء في غسل الميت) من أبواب الجنائز في حديث رسول الله ﷺ "غسلناها ثلاثاً أو خمساً" : وإن أنقوا في أقل من ثلاث مرات أجزأ ، ولا يرى أن قول النبي ﷺ إنما هو على معنى الإنقاء ثلاثاً أو خمساً ولم يوقت ، وكذلك قال الفقهاء وهم أعلم بمعاني الحديث اهـ . فانظر كيف ترك الشافعية هناك الأمر الصريح بالإيتار ؟ وكيف صرحوا بأن الغرض الإنقاء ؟ ثم كيف يعترف الترمذي بأن الفتناء أعلم بمعاني الحديث ؟ فهذا الذي قالوه هناك بمثابة قلنا هنا ، فأى فرق بيننا وبينهم غير أنهم أحياناً يغفلون عن الأغراض وبعضون بالنواجد على الظواهر ، والحنفية دائماً يراعون الأغراض أيضاً مع ظواهر الألفاظ ، وهو مسلك قوى لا يكاد يخالفه ذو رأى ودورية إلى قيام الساعة ، وكذلك قالوا في قوله "أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات" : إن الواجب الإزالة ، فإن حصلت بمرة كفته ولم يجب الزيادة كما قاله النووي في أوائل (كتاب الحج) (ص ١ - ٣٧٢) قال الحافظ البدر العيني : ومن أمعن النظر في أحاديث الباب ودقق ذمه في معانيها علم وتحقق أن الحديث حجة عليهم ، وأن المراد الإنقاء لا التثليث ، وهو قول عمر بن الخطاب ، وإليه ذهب أبو حنيفة ومالك وداود وهو وجه للشافعية اهـ (١ - ٧٣٨) وأيضاً أن الحديث غير معمول به ظاهره عند الشافعية ، فالواجب عندهم ثلاث مسحات سواء كانت بثلاثة أحجار أو دونها كما في "شرح المذهب" للنووي ، ونبه عليه صاحب "الهداية" . ثم المراد من الحجر في الحديث : كل شئ ظاهر غير محترم قالع للنجاسة سواء كان حجراً أو مدرأ أو غيرهما ، وهكذا نقح الحنفية والشافعية المناط هنا خلافاً لداود الظاهري وأتباعه حيث رأوا الأمر مقتصرأ على الحجر فقط . وراجع للتفصيل "عمدة القاري" للبدر العيني (١ - ٧٣٠ و ٧٣٣) و "النووي على مسلم" (١ - ١٣١) .

قوله : رجيع أو بعظم ، الرجيع ردة دابة ، والنهى عن الاستنجاء به

وجابر وخلاد بن السائب عن أبيه . قال أبو عيسى : حديث سلمان حديث حسن صحيح ، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم ، رأوا أن الاستنجاء بالحجارة يجزئ وإن لم يستنج بالماء إذا أتى أثر الغائط والبول ، وبه يقول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق

(باب في الاستنجاء بالحجرين)

حدثنا : هناد وقتيبة قالنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله قال خرج النبي ﷺ لحاجته فقال : التمس لي ثلاثة أحجار قال : فأتيته بحجرين وروثة فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال إنها ركس .

لنجاسته عند أبي حنيفة والشافعي فالنجس أني يزبل النجاسة ؟ وهو مما يستدل به لنجاسة أربال مأكول اللحم ، ويؤيده حديث النهي عن الصلاة في المزيلة ، وصححه ابن السكن ، وكذا قوله ﷺ للروثة " إنها ركس " وللمبحث بقية في الأبواب الآتية .

زائدة : ورد الحديث بلفظ الإستنجار وهو طلب الجمرة ، ولفظ الاستطابة ، وهو طلب الطيب وهو الطهارة ، ولفظ الاستنجاء وهو طاب موضع النجوى أي القطع بمعنى قطع الأذى والخبث ، قاله النووي في " شرح المذهب " وقد استوفى الكلام فيه البدر العيني (١ - ٧١٦) قال الرافعي : النجوى الأصل هو ما يخرج من السبع كما قاله ابن قتيبة في " أدب الكاتب " في باب فرق الأرواث ثم اتسع فأطلق على مطلق ما يخرج . فالإستنجاء هو طلب النجوى أي طلب العذرة ليزيلها وينقيها ولا ينجي حسنة .

قوله : فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال إنها ركس ، قيل الركس هو الرجز وورد في بعض طرق الحديث كما هو عند ابن ماجه وابن خزيمة : " وقال وهي رجز " كما ذكرها البدر العيني في " شرح الصحيح " (١ - ٧٣٦) والحافظ

في "الفتح" (١ - ١٨٢) والرجس هو النجس والقذر ، وأما الركس فيرادف الرجيع بكل معنى الكلمة ، فعنى الرجيع المرجوع والمتغير من حالة الأصلية إلى غيرها ، وهذا هو معنى الركس بدليل أنه رد الشئ وقلبه إلى غير حالته الأولى ، ويسأنس لهذا المعنى بقوله تعالى "اركسوا فيها" أي ردوا فيها . وقد صرح في "العباب" كما حكاه العيني : الركس فعل بمعنى المفعول كما أن الرجيع من رحته ، ثم أي للفظين أحق أن يؤخذ في متن الحديث ؟ فنظرنا في ذلك فوجدنا أن الرجس يدل على ما يرادف النجس ، وهو وصف شرعى غير حسى ، وظاهر أن الوصف الشرعى وصف غير منضبط فلا يطرد ، ووجدنا أن الركس يدل على حكم مع الإجماع إلى علته ، وهى الوصف الحسى من كونه رجيئاً إلى غير حالته الأولى ، والوصف الحسى وصف منضبط ، فيطرد هنا وهناك من غير فرق ؛ فدار النظر بين الوصف الشرعى والحسى ، ووجدنا أن الوصف الحسى أحق بأن يكون مناطاً للحكم ليطرد في سائر الجزئيات من هذا النوع ؛ لأنه وصف معلوم معقول منضبط . وأما الوصف الشرعى فوصف مجمل مبهم لا يعرف فيه علة الوصف . فأشبه غير معقول المعنى ، فن هذا ترجح أن لفظ الركس أولى بالأخذ من الرجس ؛ فإن الركس علة بخلاف الرجس فإنه حكم من ولاية شرعية لاعلة خسية ، وصار معنى الرجيع المقلوب من الطهارة إلى النجاسة ، وإذن لا يستقيم حجة من ذهب إلى طهارة أزال مأكول اللحم ، كمالك وعمر وأحمد : لأن الروثة أعم من أن يكون لمأكول اللحم أو غيره ، ودار الحكم على نجاسته ؛ لكونه رجيئاً متغيراً من حالته ، بل على ضد ذلك أصبح دليلاً لأبى حنيفة والشافعى ومن ذهب إلى نجاستها . وما قيل أنه ورد في رواية ابن خزيمة : "فوجدت له حجرين وروثة حمار" فكان نجساً لكونه روثة حمار وهو غير مأكول اللحم . قال شيخنا رحمه الله : لاحجة فيه حيث لم يصرح عليه السلام بسبب طرحه ورميه أنه روثة حمار ، فكما يحتمل هذا يحتمل أن يكون لكونه روثة فقط ، وقد نقحنا مناط نجاسته بالوصف الحسى المطرد ،

فبيان ابن مسعود : "وجدت له حجرين وروثة حار" بيان للواقع فقط ، ولا يصلح أن يكون مناطاً للحكم ما لم يكن منه عليه السلام إيماء إليه أو تصريح عليه ، فزعمه مرفوعاً كما زعمه الشوكاني خطأ ، فإنه قول ابن مسعود لأصحابه ، وقد ورد في بعض الروايات عن جابر : "نهى أن يستنجد ببعرة أو عظم" كما في "الكز" عن (م - د - ن - حم) . والبعر في العرف رجيع الإبل والغنم وإن كان في نفس اللغة رجيع ذوات الخلف والظلف ، وعلى كل حال لم يكن البعر خاصاً بما كول اللحم ، فلا خفاء في عمومته له ولغيره ، فأين الحجة في كونه روثة حار ؟ وهذا مرفوع وتشرع بالقول الصريح ، فوجب المصير إليه ، وفي غير ما حديث ورد النهي عن الرجيع ، وهو أعم من ما كرر اللحم وغيره فإذا يجاب هنا ؟ ! وورد في بعض الروايات كما حكاه البدر العيني عن "دلائل النبوة" لأبي نعيم (١ - ٧٣١) ما يدل على أن الروث طعام لدواب الجن ، وفسر الإمام أبو عبد الرحمن النسائي الركس بطعام الجن في "سننه" ، واستدل به ابن تيمية في "فتاواه" على أن النهي عن الاستنجاء به لكونه طعام الجن لا لكونه نجساً ، وأطال فيه كعادته . قال شيخنا رحمه الله : لا وجه لتخصيصه بهذا فقط بل ورد في نص الحديث هذا وذاك ، فليكن كلا الأمرين سبباً للنهي ، بل حديث "الصحيح" أولى بالتمسك من حديث غيرها ، ولا سيما إذا كان مشتملاً على وصف معقول المعنى ، وتفسير النسائي لا يعتمد عليه لأنه لم يثبت في اللغة ، قال الحافظ في "الفتح" (١ - ١٨٢) : وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث : الركس طعام الجن ، وهذا إن ثبت في اللغة فهو مرجح من الإشكال اهـ . وهذا أيضاً يشير إلى عدم ثبوته في اللغة .

قال الرافق : ولعل النسائي فسر هذا بما رأى في حديث سبباً للنهي تارة كونه ركساً وتارة طعام الجن ، فظن أن الركس طعام الجن دفعاً لما يتوهم من التعارض ، وأنت تعلم أنه لا يلزم من عروض أوصاف لموصوف واحد اتحاد

الأوصاف مفهوماً ، وإن اتحدت أحياناً في موصوف واحد من جهة المصدق ، فأنى يستقيم الاستدلال ؟ هذا ماخطر ببالي في منشأ ما ذهب إليه النسائي والله أعلم . كيف ؟ وقد ورد عند الدارقطى بإسناد حسن عنه أبى هريرة مرفوعاً : نهى أن يستنجى بروث أو عظم ، وقال إنها لا تطهران . ورواه ابن عدى ، وقال صاحب " المحرر " (ص ٢٣) فكل إسناد صحيح اه . فعلم أن النبي ﷺ تارة بين هذا وتارة بين ذلك . وكذا ظهر أن العلة في النهى عدم حصول الطهارة بهما أيضاً ، وهذه العلة تجدها إما مصرحة في الروايات أو مشيراً إليها في أخرى ، وأما رواية كونه طعام الجن فلا تجدها إلا في حديث واحد أى عن ابن مسعود فقط ، وله شواهد قوية غير هذا لا محل لذكرها تفصيلاً .

واستدل طائفة من الحنفية منهم الطحاوى في " شرح معانى الآثار " (١ - ٧٣) ثم الكاسانى في " البدائع " (١ - ١٩) ثم ابن نجيم في " البحر " (١ - ٢٤١) بحديث الباب على عدم وجوب الثلاثة وعلى عدم وجوب الإيتار حيث لم يأمره ﷺ بإبتغاء الثالث واكتفى بالحجرين ، ولكنه ضعيف حيث ثبت في رواية عند أحمد من طريق معمر عن أبى إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث فأنى الروثة وقال : إنها ركس اثنتى بمجر ، وقال الحافظ : رجاله ثقات . وللحافظين كلام من الجانبين على الحديث راجع " العمدة " (١ - ٧٣٧) و " الفتح " (١ - ١٨١) . ومن وجوه ضعفه عند العيني : أن أبا إسحاق لم يسمع عن علقمة فهو منقطع ، ويثبت سماعه الحافظ ابن حجر عن الكرايسى ، ويقول على تقدير إرساله أيضاً يكون حجة عند المخالفين الخ . قلت : المعروف أن المرسل بهذا المعنى غير حجة عندهم بل بالمعنى المتعارف لا بالمعنى المترادف للمنقطع . ولا يلزم من الاحتجاج في جميع المواضع حيث تختلف المواضع بقرائن الفكر و شواهد النظر ،

قال أبو عيسى : وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بنحو حديث إسرائيل ، وروى معمر وعمار بن زريق عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله . وروى زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه الأسود بن يزيد عن عبد الله ، وروى زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله . وهذا حديث فيه اضطراب قال أبو عيسى : سألت عبد الله بن عبد الرحمن أى الروايات فى هذا عن أبي إسحاق أصح ؟ فلم يقض فيه بشئ ، وسألت محمداً عن هذا فلم يقض فيه بشئ ، وكأنه رأى حديث زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله أشبه ، ووضعه فى كتابه "الجامع" . وأصح شئ فى هذا عندى حديث إسرائيل وقيس عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله ، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء ، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع ، وسمعت أبا موسى محمد بن المثنى يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول ما فاتنى الذى فاتنى من حديث سفیان الثوري وما إلى ذلك فلا يرد ما أورده المباركفوري فى "التحفة" . وقال أبو الحسن ابن القصار المالكي : روى أنه أنه بثالث لكن لا يصح .

قوله : قال أبو عيسى وهكذا ، يريد ذكر المتابعة فى الإسناد تقوية للحديث ويبين هنا المتابع لإسرائيل عن إسحاق . والمتابعة كاملة وقاصرة : فإذا توبع راو فى شيخه فهى الكاملة أو فى شيخ شيخه فصاعداً فهى القاصرة . وقد يسمى شاهداً كما قاله ابن الصلاح فى "المقدمة" والتفصيل فى كتب المصطلح ، والظاهر من كلامهم يجب أن يكون المتابع والمتابع قريبين متعاصرين فى طبقة واحدة ولكنه قد يتابع العالى السافل من غير أن يكونا فى قرن واحد أو فى طبقة واحدة كما صرح به فى "فتح الهارى" .

قوله : عبد الرحمن بن مهدي ، هو من أئمة المحدثين صاحب سفیان الثوري

عن أبي اسحاق إلا لما انكلت به على اسرائيل لأنه كان يأتي به أتم . قال أبو عيسى وزهير في أبي اسحاق ليس بذلك لأن سماعه منه بآخرة، سمعت أحمد بن الحسن يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تنال أن لا تسمعه من غيرها إلا حديث أبي إسحاق، وأبو إسحاق اسمه عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني .

ومذهبه دأثر بين العراقيين والحجازيين لاختلاف شيوخه .

قوله : الهمداني، بسكون الميم قبيلة باليمن، وجميع ما في الصحابة والرواة ومصنفات الحديث فهو نسبة إلى هذه، كما صرح به الزبيدي اليماني شارح "القاموس" وأما بفتح الميم فهي بلدة لم يعرف فيها راوٍ، وتحقيق مثل هذه الأمور يطلب في المؤلف والمختلف ومنه "مشته النسبة" من فنون الحديث، وهي أربعة وثمانون فناً، "والمؤلف والمختلف" من الأسماء والأنساب ما يتفق في الخط ويختلف في اللفظ صيغته، قال ابن الصلاح في (النوع الثالث والخمسين): هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره، ولم يعدم مخجلاً وهو منتشر لاضابط في أكثره يفرع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تسهيلاً آه . وأول من ألف فيه أبو سعيد الأصمعي المتوفى ٢١٥ هـ - ثم إبراهيم اليزيدي المتوفى ٢٢٥ هـ - ثم أبو العيثل خالد المتوفى سنة ٢٤٠ هـ - ثم أبو العباس المبرد النحوي المتوفى سنة ٢٨٥ هـ - وهذه ما يتعاقب بمن اللغة . ومن ناحية فن الحديث أول من بحث عنه أبو أحمد العسكري المتوفى سنة ٣٨٢ هـ - وأفرده بالتأليف خلأق، أولهم الدارقطني، ثم الخطيب ثم ابن مأكولا، وكذلك عبد الغني المقدسي الأزدي، وابن نقطة الحنبلي، وابن طاهر المقدسي، وأبو المظفر الأبيوردي والذهبي، والمارديني، وابن الصابوني، وعلاء الدين مغلطاي، ومنصور بن سليم وآخرهم وخاتمهم الحافظ ابن حجر العسقلاني ألف كتاباً سماه "تبصير المتنبه بتحرير المشتبه" وربما يكون كتاباً حافلاً، وقد طبع "مشته النسبة" للذهبي في أوربا . و"مشته الأزدي" في الهند .

وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه ولا يعرف اسمه .

حديثنا : محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة قال : سألت أبا عبيد الله بن عبد الله أتذكر من عبد الله شيئاً ؟ قال : لا .

قوله : أبو عبيدة بن عبد الله ، عبد الله إذا أطلق في طبقة الصحابة فهو ابن مسعود وعبد الله بن مسعود في الصحابة خمسة ، والحسن إذا أطلق في طبقة الصحابة فهو ابن علي بن أبي طالب ، وفي طبقة التابعين هو الحسن البصري ، أفاده الشيخ رحمه الله .

قوله : لم يسمع من أبيه ولا يعرف اسمه — أى اسم أى عبيدة — سماه في " التهذيب " و " التقريب " و " الخلاصة " وغيرها : عامر ، وقيل اسمه كنيته ؟ . ويرد أنه كيف رجح الترمذى رواية أبي عبيدة مع أنه منقطع على رواية عبد الرحمن وهو متصل ، وعنه رواه البخارى ؟ قال شيخنا : وذلك لعدم أبي عبيدة ، فإنه أعلم الناس بعلم أبيه ، وإن لم يثبت سماعه عنه كما قاله الطحاوى ، قال ابن حجر في " التهذيب " (٥ - ٧٦) قال الدارقطنى : أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك ونظرائه اهـ . وقد نبه ابن حجر على أن الاستدلال على عدم سماعه لكونه ابن سبع عند وفاة أبيه غير قائم ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أحمد : كانوا يفضلونه على عبد الرحمن حكاه ابن حجر ، ومما ينبى عليه أن الترجيح وقع عند الترمذى لرواية إسرائيل من وجهين : الأول أن إسرائيل أثبت لحديث أبي اسحاق كما قاله ، والثاني لأن أبا عبيدة أعلمهم بحديث أبيه ، وكذا صحح أبو زرعة رواية أبي عبيدة كما حكاه الجلال الزيلعى ، وهو في " العلل " لابن أبي حاتم (١ - ٤٢) وقد أثبت الحافظ البدر العيني سماع أبي عبيدة عن أبيه بتحقيق مقنع ، وأما ابن حجر فرجح رواية البخارى على رواية الترمذى في " المقدمة " ، راجع للتحقيق والتفصيل " نصب الرابة " للزيلعى (١ - ٢١٥ و ٢١٧) و " عمدة القارى " للبدر العيني (١ -

(باب كراهية ما يستنجى به)

حدثنا: هناد نافع بن غياث عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ: لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن . وفي الباب عن أبي هريرة وسلمان وجابر وابن عمر .

٧٣٤ و ٧٣٥) ، "مقدمة فتح الباري" لابن حجر (ص ٣٤٦ إلى ٣٤٨) في سياق انتقادات الدارقطني على البخاري ، قال الراقم : وعلى تقدير انقطاع رواية أبي عبيدة لا يضر تحقيق الترمذي ، لأن غرضه أن رواية أبي اسحاق عن أبي عبيدة أثبت ، وربما يكون الانقطاع أصبح من الاتصال كما يكون الوقف أصبح أحياناً عن الرفع باعتبار نفس الثبوت ، وأما الترجيح بينهما فليكن من باب آخر ، فلم يلاحظ ضابطة الترجيح في المنقطع والمتصل ، ومن هنا يعلم أن العلم هو تلج الصدر لا اتباع الضوابط المخرجة كما يقوله الشاه ولي الله الدهاوي في "الحجة الله البالغة" . ومما لا يفوت ذكره هنا أن كلام المحدثين في الرجال من الجرح والتعديل من ناحية الحفاظ والإتقان دون الغمز في ديانتهم وتقواهم ، وربما يكون الراوي ديناً صالحاً ومع هذا يكون عندهم ضعيفاً لسوء حفظه وضعف ضبطه ، ومن هنا ما يقوله ابن الجوزي : "إذا وقع في الإسناد سوفى فاعسل بديك منه" فإنهم يظنون خيراً بكل أحد من المؤمنين ولا يكشفون عن حقائق الأحوال ، وقد قال ابن معين فنكلم في الذين ءزأخياهم في الجنة قبلنا بماثنتين كما ذكره ابن أبي حاتم في "مقدمة الجرح والتعديل" .

— : باب كراهية ما يستنجى به . —

اختلف العلماء في كيفية استعمال الجن العظام والروثة ، ف قيل الروث لمزارعهم ، وفي حديث عند الحاكم في "الدلائل" ولا وجدوا روثاً إلا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم أكل حكاها "العيني" (١ - ٧٣١) وقيل هو زاد دوابهم . وأما العظام : ففي "الصحيح" : لا يمرون على عظم إلا وجدوا عليه أوفر ما كان عليه من اللحم ، ومما ينبه عليه هنا أن الحديث مضطرب ، لأن الروايات مختلفة ،

فبعضها يدل على أن اللحم يحدونه على الذكية ، وبعضها يدل على أنهم يحدونه على الميتة ، فعند مسلم في "صحيحه" (عمر - ١٨٤) في (باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن) : اكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما يكون لحماً ، وكل بعرة علف لدوابكم ، وعند "الترمذي" في "التفسير" : كل عظم لم يذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما كان لحماً ، قال شيخنا : ولم يتوجه أحد منهم إلى هذا التعارض والاضطراب إلا صاحب "السيرة الحلبية" في "سيرته" ، وقال : الجمع بأن الأول لمسلمي الجن والثاني لكافريهم . قلت : هذا لا يفيد فإن الحديث واحد فاضطرب ، والجواب عندي إما بالترجيح لإحدى الروايتين ، وإما بالحمل على ضابطة "حفظ كل ما لم يحفظه الآخر" وهي ضابطة مهمة من أصول الحديث تضطر إلى استعمالها في كثير من الأحاديث المضطربة ، قال : وكانت تستحق العناية بذكرها في كتب مصطلح الحديث ، ولكن من العجب أنا لانجد لها ذكراً في كتبهم ، غير أن الحافظ ابن حجر ذكرها في مواضع من كتابه "فتح الباري" (١) . قال الشيخ : ولعل محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير اليافعي تعرض لها في رسالته البديعة "تنقيح الأنظار" . قالت : لم أرها فيها صراحة وأشار إليها نحو إشارة في صدد تفصيل المضطرب في المتن . قال الشيخ : فلوحملنا الأمر على هذا يكون الحكم عاماً في حق المذبوحة وغيرها ، ففي كل رواية ذكر طرف من الكلام ، وإذن يرتفع الاضطراب انتهى : ودل الحديث على أن الجن يأكلون سؤر الإنس ، وهم تبع لهم قال النووي في "شرح

(١) أقول ذكرها ابن حجر في "الفتح" قبيل (كتاب الغسل) (ص ٢٤٨) وفي (كتاب الإيمان) في (باب الحياء من الإيمان) في سبعة مواضع من الجزء الأول ، وكذا في الجزء الثاني في موضع ، وفي الثالث في موضع ، وفي الرابع في موضع ، وفي السابع في موضع ، وفي الثامن في موضع ، وفي الحادي عشر في ثلاثة مواضع كما جمعتها في مذكرتي الخاصة .

قال أبو عيسى: وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن إرهيم وغيره عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله أنه كان مع النبي ﷺ ليلة الجن، الحديث بطوله. فقال الشعبي إن رسول الله ﷺ قال: لا تستنجروا مسلم " (١ - ١٨٥) : واتفق العلماء على أن الجن يعذبون في الآخرة على المعاصي قال الله تعالى "لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين" واختلفوا في أن مؤمنهم ومطيعهم هل يدخل الجنة وينعم فيها ثواباً على طاعته؟ أم يكون ثوابهم نجاتهم من النار ثم كونهم تراباً كالبهائم؟ وهذا مذهب ابن أبي سليم وجماعة، والصحيح أنهم يدخلونها وينعمون بالأكل والشرب، وهذا قول الحسن ومالك وغيرهما انتهى باختصار. وعزا البدر العيني (٣ - ٩٦) القول الأول لأبي حنيفة أيضاً وحكى أيضاً ترده في رواية عنه، وراجع "العيني" لذكر ما يستفاد من الحديث، وما روى عن أبي حنيفة أنهم لا يدخلون الجنة ولا النار إن صح بكون مراده عدم دخولهم من غير تبعية الإنس، فالغرض إنكاره عن دخولهم إصالة، وقد روى عنه أنه لما سئل عن ذلك توقف وقال لا أدري! ومن هنا ما نظم بعضهم:

من قال لا أدري لما لا يدره فقد اقتدى في الفقه بالنعمان
في الدهر والخشي كذاك جوابه ودخول أطفال ووقت ختان

ويحكي: أن أبا حنيفة ناظر مالكاً في هذه المسألة فتلا أبو حنيفة آية للاستدلال بدعواه. فتلا مالك آية أخرى. فأجابه أبو حنيفة بآية أخرى فسكت مالك.

قوله: عن عبد الله أنه كان الخ، هذا يدل صراحة على أن عبد الله كان معه ليلة الجن وبفيدنا في مسألة التبيذ، وجواز التوضؤ به، ويكره الشافعية استدلالاً بقول ابن عبد الله: لو كان أبي معه عليه السلام لعد من مناقبنا، وحقبة الأمر أنه يريد عدم كونه معه ﷺ ليلة الجن التي وقعت الإشارة إليها في التبريل

بالروث ولا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن ، وكان رواية إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم . وفي الباب عن جابر وابن عمر

لا غبرها من الليالي ، قال النووي هما قضيتان ، فحديث ابن عباس في أول الأمر وأول النبوة حين أتوا فسمعوا قراءة " قل أوحى " . وأما حديث ابن مسعود فقضية أخرى بعد ذلك بزمان اه باختصار . وحديث مسلم يدل على نفى ابن مسعود معه عليه السلام في ليلة الجن في هذه المرة ، وعند الترمذي وغيره من غير طريق ما يدل على وجوده معه ، ومن أجل هذا وجب القول بتعدد الوقائع ، ولا بد لأن الجمع في مثل هذا يكاد يكون متعيماً ، والترجيح إنما يكون إذا ترجحت أسباب الترجيح على الجمع والله أعلم . وراجع تحقيق صاحب " البدائع " في الموضوع من (١ - ١٦) وهو نفيس . وقد حقق القاضي بدر الدين الشبلي تعدد ليالي الجن إلى ستة في كتابه " أحكام المرجان في أحكام الجان " وعلى تقدير صحة قوله مطلقاً لا يقوم حجة حيث إنه يحتمل أن يكون قوله ذلك من عدم علمه وإطلاعه وذلك غير بعيد .

قوله : وكان رواية إسماعيل أصح الخ ، يريد أن رواية إسماعيل تدل على أنه من كلام الشعبي ، ورواية حفص بن غياث متصلة مرفوعة ، ورجح الترمذي رواية إسماعيل على رواية حفص ، وإليه يشير صنيع مسلم في " صحيحه " ويؤيده أنه تابعه ابن زريع ، وابن أبي زائدة ، وابن إدريس وغيرهم في كونه من مرسل الشعبي كما فصله النووي في " شرح مسلم " نقلاً عن الدارقطني على أن المراسيل حجة عند الجمهور ، وتعبير المباركفوري في " تحفته " : المرسل هنا بالمقطوع مجلة أو غفلة فإنه مرسل لا مقطوع ، وعلى كل حال هو حجة في مثل هذا عند الكل . ويحتمل أن يكون كلاهما صحيحاً فيرسله تارة ويستنده تارة أخرى ، ورواية مسلم الطويلة : " فقال رسول الله ﷺ : فلا تستنجوا بهما الخ " ظاهرها

(باب الاستنجاء بالماء)

حدثنا قتيبة ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشراب قالنا ثنا أبو عوانة عن قتادة عن معاذة عن عائشة قالت : مرن أزواجكن أن يستطيبوا بالماء فإني أنها من حديث ابن مسعود . بقى ههنا أنه لو استنجى أحد بالعظم هل جاز ذلك مع كراهية أو غيرها؟ فالبحث فيه طويل ، والأقوال فيه منشعبة من شاء التفصيل فيه وفي ما يكره به الاستنجاء وما لا يكره به فليرجع إلى شرح "البدر العيني على الصحيح" (١ - ٧٣٣) و"شرح المذهب" للنووى (١ - ١١٨) وما بعدها فيجد هناك ما يشفى غلة الباحث والله الموفق .

— : باب الاستنجاء بالماء : —

الجمع بين الحجر والماء في الاستنجاء أفضل ولا سيما في زماننا هذا ، وفي "الكنز" لأبي البركات النسفي : وغسله بالماء أحب ، ولعله يريد بعد الحجر ، ولفظ الترمذى : يختارون الاستنجاء بالماء . . . ورأوه أفضل . يحتمل كلا الأمرين من الجمع بينهما أو بالماء فقط . قال الشيخ : وأما في البول فلعلة يلجأ إلى القول بثبوت الجمع عنه عليه السلام . ومما يدل عليه رواية المغيرة بن شعبة : كان إذا ذهب المذهب أبعد ، قال فذهب لحاجته وهو في بعض أسفاره فقال اتنى بوضوء الخ رواه النسائي ، وظاهر أنه عليه السلام ما جاء لطلب الماء إلا بعد الاستنجاء بالأحجار ، وأخرج منه حديث جرير عند النسائي قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فأتى الخلاء فقضى الحاجة ، ثم قال يا جرير هات طهوراً فأتيته بالماء فاستنجى بالماء . وقال بيده فذلك بهما الأرض اه "النسائي" في (باب ذلك اليد بالأرض بعد الاستنجاء) ولكن الحديث فيه انقطاع ، راجع لتحقيقه "زهر الربى" للسيوطي .

قريبه : كان لفظ "العرف الشذى" هكذا : "أنه عليه السلام قضى حاجته وكنت قائماً بعيداً منه فجاء وطلب الماء" ولم أجد بهذا اللفظ ، فلعل الضابط

أستحييهم فإن رسول الله ﷺ كان يفعله . وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي وأنس وأبي هريرة . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وعليه

روى معنى ما قرر الشيخ . وعلى كل حال ليس فيه دليل ظاهر على الجمع ، إذ يحتمل أن طلبه للماء للتوضؤ للاستنجاء . وإليك من بعض تفصيل في الموضوع بتلخيص كلام الأكابر ، ههنا أمور ثلاثة . الأول الاستنجاء بالحجارة ، الثاني : الاستنجاء بالماء ، الثالث الاستنجاء بهما جميعاً .

فالأول : الأحاديث فيه مستفيضة رريت من حديث ابن مسعود ، وأبي أيوب ، وابن عمر ، وجابر ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وأنس ، وابن عباس ، وخزيمة ابن ثابت ، والسائب بن خلاد الجهني ، وأبي أمامة ، وسلمان ، وعقبة بن عامر . وتجد أحاديث هؤلاء بعضها في " الأمهات الست " وبعضها في " كنز العمال " و " زوائد الهيثمي " حتى أن بعضهم رأوا الاستنجاء بالحجارة فقط من غير أن يقوم مقامها شئ آخر كإظهارية ، فرد عليهم " الخطابي " و " النووي " و " العيني " وغيرهم راجع للتفصيل " عمدة القاري " (ص - ٧٣٠) وما بعدها من (الجزء الاول) . وطائفة أخرى كرهوا أن يكون بالماء ، وقالوا إنه وضوء النساء ، و رد عليهم أيضاً النووي والعيني راجع " العمدة " (١ - ٧٠٢) فكان كل ذلك غفلة عن غرض الشارع في تشريع الحجارة للاستطابة ، وقد نيه الأئمة على الغرض ونقحوا مناط الكلام كما تقدم .

وأما الثاني : ففيه كذلك أحاديث عديدة من حديث أنس عند الشيخين وحديث عائشة وجابر وأبي هريرة وجرير بن عبد الله وابن عباس وعبد الله ابن سلام وعويم بن ساعدة وخزيمة بن ثابت وأبي أيوب ترى بعضها في " الصحاح " وبعضها في " زوائد الهيثمي " وبعضها عند " الدارقطني " و " البيهقي " ، وذكر منها العيني في " العمدة " عدة أحاديث ، وقال : تظاهرت

العمل عند أهل العلم يختارون الإستنجاء بالماء وإن كان الإستنجاء بالحجارة

الأخبار عن النبي ﷺ بالإستنجاء بالماء وبالأشياء به اهـ .

ثم إن معظمها صحاح ، فبطل قول من قال بكره الإستنجاء بالماء من غير ما شك في بطلانه بل على عكس ذلك شد ابن حبيب فقال بعدم جوازه بالأحجار ، وحكاه القاضي أبو الطيب عن الزيدية والشيعة . والأحاديث المشير إليها سابقاً قاضية على بطلان هذا كما أن هذه الأحاديث قاضية على من ذهب إلى خلافها . وأول بعضهم كلام ابن حبيب بعدم جواز الحجارة عند وجود الماء لا مطلقاً راجع "العمدة" (١ - ٧٠٢ و ٧١٧ و ٧٢٠) و "شرح المذهب" (٢ - ١٠٠ و ١٠١) .

والثالث : فيه أحاديث ضعيفة وكذا ليست بصريحة ، وأصرحها حديث ابن عباس عند "البرار" ، وفيه : إنا نتبع الحجارة الماء . وفيه محمد بن عبد العزيز وهو ضعيف . ولكن إن قلنا أن الموضوع من باب الفضائل لكفى الاحتجاج به . وملخص الكلام فيه أنه لم يرد في الجمع حديث صحيح صريح غير أنه أغضل عند جمهور السلف والخلف ، وإليك نتفاً لملقطة من كلامهم ، قال البدر العيني (١ - ٧٢٠) : ومذهب جمهور السلف والخلف والذي أجمع عليه أهل الفتوى من أهل الأمصار أن الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر ، فيقدم الحجر أولاً ثم يستعمل الماء ، فتعطف النجاسة وتقل مباشرتها بيده ويكون أبلغ في النظافة ، ومثله في (١ - ٧٠٢) . وقال النووي في "شرح المذهب" (٢ - ١٠٠) : وأما قول المصنف قالوا (أي أهل قباء) : نتبع الحجارة الماء ، فكذا يقوله أصحابنا وغيرهم في كتب الفقه والتفسير ، وليس له أصل في كتب الحديث ، وكذا قال أبو حامد في "التعليق" فإذا علم أنه ليس له أصل من جهة الرواية فيمكن تصحيحه من جهة الاستنباط لأن الإستنجاء بالحجر كان معلوماً عندهم بفعله جميعهم ، وأما الإستنجاء بالماء فهو الذي انفردوا به فلهذا ذكر ،

يجزى عندهم فإنهم استحبوا الاستنجاء بالماء ورأوه أفضل ، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .

ولم يذكر الحجر لأنه مشترك بينهم وبين غيرهم ، ولكونه معلوماً ويؤيد هذا قولهم : إذا خرج أحدنا من الغائط أحب أن يستنجى بالماء ، فهذا يدل على أن استنجاءهم بالماء كان بعد خروجهم من الخلاء ، والعادة جارية بأنه لا يخرج من الخلاء إلا بعد التمسح بماء أو حجر ، وهكذا المستحب أن يستنجى بالحجر في موضع قضاء الحاجة ويؤخر الماء إلى أن ينتقل إلى موضع آخر آه . وهذا الذي أشار إليه النووي من قولهم : ساقه النووي نفسه قبل هذا من رواية البيهقي ، وصحح إسناده ، وأظهر الاحتجاج به ، وقد عقب الإمام الزبلي كلام النووي فقال بعد تخريج حديث ابن عباس في "الجمع" : وذهل الزروي عن هذا الحديث فقال وأما ما اشهر من جمعهم بين الأحجار والماء فباطل لا يعرف "نصب الراية" (١ - ٢١٨) آه باختصار . ثم قال النووي بأفضلية الجمع بينها كما قاله العيني بتلك الكيفية نفسها ، ويحكي أبو بكر الكاساني في "بدائعه" (ص - ٢١) الاستنجاء بالماء بعد الججارة عن علي ومعاوية وابن عمر وحذيفة ويقول : حتى قال ابن عمر : فعلناه فوجدناه دواءً وطهوراً ، ويحكي عن الحسن أمراً بالجمع ويقول ثم صار بعد عصره (ﷺ) من السنن بإجماع الصحابة كالتراريج آه . ويقول ابن نجيم في "البحر" : وقيل الجمع سنة في زماننا ، وقيل سنة على الإطلاق ، وهو الصحيح وعليه الفتوى ، كذا في "السراج الوهاج" آه . ويقول ابن الممام في "الفتح" (١ - ١٥٠) : والنظر إلى ما تقدم أول الفصل من حديث أنس وعائشة يفيد أن الاستنجاء بالماء سنة مؤكدة في كل زمان لإفادة المواظبة آه . ويريد بحديث أنس ما أخرجه الشيخان : يدخل الخلاء فأجل أنا و غلام نحوى الخ ، وبحديث عائشة ما أخرجه ابن ماجه عنها : ما رأيت رسول الله ﷺ يخرج من غائط قط إلا مس

ماء". وفي الاستدلال في الجمع بهما نظر.

ثم إن أحاديث الجمع قد أخرجها الهيثمي في "زوائده" بأسانيد فيها كلام للمحدثين، وبوب عليها (باب الجمع بين الماء والحجارة) وأخرج فيه حديث ابن ساعدة وابن عباس وابن سلام وغيرهم من طهور أهل قباء، وفيها الجمع وليس فيها رواية لم يتكلم فيها. ومع هذا ليس فيها حديث صريح غير حديث ابن عباس، وأجود ما يحكى في الباب أثر على بن أبي طالب: إن من كان قبلكم كانوا يبعرون بعراً وأنتم تثلطون ثلأً فاتبعوا الحجارة الماء أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" وعبد الرزاق في "مصنفه" والبيهقي في "سننه" بطرق عديدة، وهو أثر جيد كما يقوله الإمام الزيلعي في "نصب الراية" وهو الذي أشار إليه صاحب "البدائع" وكذا أخرج "البيهقي" رواية عن عائشة عن طريق قتادة في الباب.

بقيت مسألة رابعة في الموضوع وهي أن الماء بالانفراد أفضل من الحجر أو الحجر أفضل من الماء؟ فالذي عليه الجمهور أن الماء أفضل، صرح بذلك النووي في "شرح المهذب" والعيني في "العمدة" وابن نجيم في "البحر" وغير واحد من الأعلام. لأن الماء أبلغ في الإنقاء والتنظيف. ثم إنهم لم يقولوا بالثالث بالماء لا الشافعية ولا غيرهم كما قالوا في الاستحجار، صرح به النووي وغيره. وذكروا أن الاستحجار في البول أكد منه في الغائط، واستدل له من حيث الرواية بما صح عن عمر "أنه إذا بال قال ناولني شيئاً أستنجي به فأناوله العود أو الحجر ويأتى حائطاً يمسح به أو يمسح الأرض" رواه أبو حنيفة كما في "كتاب الآثار" لأبي يوسف، وأخرجه الشافعي في "الأم" ورواه البيهقي أيضاً، وقال: هذا أصح ما في الباب. ورواه الطبراني في "الأوسط" من طريق روح بن جناح عنه: أنه بال فمسح ذكره بالتراب ثم التفت إلينا فقال هكذا علمنا، وروح بن

(باب ما جاء أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب)

حدثنا محمد بن بشار نا عبد الوهاب الثقفي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبة قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر فأتى النبي حاجته فأبعد في المذهب. وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي قراد وأبي قتادة وجابر ويحيى بن عبيد عن أبيه وأبي موسى وابن عباس وبلال بن الحارث. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

جناح ضعيف حكاه الهيثمي. قال الراقم: وفي "الخلاصة" للبخاري وثقه دحيم ٥١. ويستأنس له بما في "الزوائد" عن الطبراني في "الكبير" من حديث أبي موسى قال: رأيت رسول الله ﷺ يقول قاعداً قد جافى بين فخذه حتى جعلت أوى له من طول الجلوس الخ. فلعل طول الجلوس لأجل التمسح والنثر، وفي "كنز العمال" (٥ - ٨٥): إذا بال أحدكم فليمسح ذكره ثلاث مرات (ص عن يزداد) وأيضاً (٥ - ٨٦) يكنى ثلاث نترات في البول (عبد الرزاق عن ابن جريج معضلاً) ويستأنس له بما رواه البيهقي تعليقاً عن حذيفة أنه كان يستنجي بالماء إذا بال، هذا ما تيسر لي والله الموفق.

—: باب ما جاء أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب:—

قوله: فأبعد في المذهب. وقد عين نافع هذا البعد بنحو ميلين من مكة كما في "جمع الفوائد" عن أبي يعلى و"الكبير" و"الأوسط" للطبراني. قال الشيخ رحمه الله أبعد من الإفعال ومعناه هنا لازم لا متعد، وفيه مبالغة ما ليس في بعد، فعني أبعد اختار البعد (دوري اختيار كي) ومعنى بعد في اللغة الأردوية (دور هوا) ويقال لمثل هذا إدخال المزيد على المجرى. ويقول علماء البلاغة: الغرض إذا لم يتعلق بالمفعول نزل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، حكى

وروى عن النبي ﷺ أنه كان يرتاد لبوله مكاناً كما يرتاد منزلاً ، و
أبوسلمة اسمه عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري .

التفتازاني عن السكاكي : أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل لتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهاباً في نحو " فلان يعطى " إلى معنى : يفعل الإعطاء ، و يوجد هذه الحقيقة إيهاماً للمبالغة بالطريق المذكور في اللام الاستغراق اهـ .
وراجع للتفصيل " شرحي التلخيص " للتفتازاني من متعلقات الفعل ، ومن هنا يتضح الفرق بين قولهم " أخذت الحمام " وبين قولهم " أخذت بالحمام " فيعبر عن الأول بالالفة الأردنية (مبنية على لكام بكراً) وعن الثاني (لكام كيساته بكراً) كما معاملة كيا) قاله شيخنا رحمه الله ، والمذهب هنا مصدر ميمي وإن كان في رواية النسائي وغيره " إذا ذهب المذهب أبعد " ظرف لا مصدر ، فينظر إلى قرينة المقام وتعيين أحدهما على الإطلاق — كما فعله بعض — غير جيد .

قوله : يرتاد ، من الارتداد وهو الطلب مثل الرود ، ويحتمل أن يكون معناه المحيى والذهاب كما هو معنى من معاني الرود ، وبدل إذن على غايبة الاهتمام والله أعلم .

قوله : وأبوسلمة اسمه عبد الله بن عبد الرحمن ، هو تابعي فقيه أحد الفقهاء السبعة المشهورين بالمدينة ، هذا أحدهم على قول ، والمشهور أبو بكر . والترتيب المشهور هكذا : (١) سعيد بن المسيب (٢) عروة بن الزبير (٣) القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق (٤) خارجة بن زيد بن ثابت (٥) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (٦) سليمان بن يسار (٧) اختلفوا فيه فقيل : أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وقيل سالم بن عبد الله بن عمر ، وقيل : أبوسلمة بن عبد الرحمن بن عوف . وأبوسلمة قبل اسمه إسماعيل كما في " التقريب " وقيل اسمه كنيته كما في " التهذيب " . وجمع بعضهم أساءهم في قوله :

(باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل)

حدثنا علي بن حجر وأحمد بن محمد بن موسى قالا أنا عبد الله بن المبارك عن معمر عن أشعث عن الحسن عن عبد الله بن مغفل أن النبي ﷺ نهى أن يبول الرجل في مستحمة ، وقال : إن عامة الوسواس منه .

الأكل من لا يقتدى بأئمة
فخذهم عبدالله عروة قاسم
نقسمته ضيزى عن الحق خارجة
سعيد أبو بكر سليمان خارجة

وقتل الشعر هو محمد بن يوسف الحلبي المعروف "بأبن الأبيض" و المشهور "بقاضي العسكر" من كبار المحدثين الحنفية توفي سنة ٦١٤ هـ ترجم له الخافظ القرشي في "طبقاته"، وعزا إليه هذا الشعر، وكذا عزا إليه في "الفوائد البهية" في ترجمته . وقال الدميري في "حياة الحيوان" في مادة السوس (٢ - ٦٦) (المطبوع بالقطع الصغير) وذكر لها فائدة أخرى من نفعها للصداع العارض إذا علفت بالرأس ، إذا كتبت أسماهم في رقعة ووضعت في القمح لا تأكله السوس ما دامت الرقعة فيه .

:- باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل :-

قوله : نهى أن يبول الرجل في مستحمة ، فإن عامة الوسواس منه ، المستحمة : قال في "الصحيح" أصله الموضع الذي يغتسل فيه بالحميم وهو الماء الحار ، ثم قيل للاغتسال بأي ماء كان استحمام ، وذكر ثعلب أن الحميم يطلق أيضاً على الماء البارد من الأضداد ، حكاه السيوطي في "حاشيته على النسائي" . قال شيخنا الطرد والعكس في التسمية ليس بلازم فقد يكون الاسم في أصل اللغة موضوعاً لمعنى خاص ثم يتسع فيه في الاستعمال وله أمثلة كثيرة وعامة الشيء : جميعه ومعظمه ، وأنكر النحويون أن يستعمل لفظ "عامة" مضافاً بل قالوا يستعمل حالاً ، غير أن التفاتنا في ذكر في "خطبة شرح المقاصد" وقوعه في

كتاب سيدنا الفاروق رضى الله عنه مضافاً، فإذن لاعتبرة لإنكار النحاة عن ذلك أفاده شيخنا الإمام !

استطرد : ذهب جمهور النحاة أن لفظ الحديث ليس بحجة في اللغة، وقال ابن مالك هو حجة فيها ، والراجع عندي ما ذهب إليه الجمهور لأن الرواية بالمعنى فاشية ، فكيف يكون قول كل أحد حجة فيها، استوفى الخطيب البحث في الرواية بالمعنى في "الكفاية" من (ص - ١٧١) إلى (ص - ٢١١) و ملخص فيه الكلام ابن الصلاح في "المقدمة" في (النوع السادس والعشرين) ثم السيوطي في "التدريب" مع تفصيل ، ومذهب جمهور السلف والخلف ومنهم الأئمة الأربعة أنه تجوز الرواية بالمعنى في الأحاديث المرفوعة وغيرها إذا قطع بأن ذلك اللفظ يؤدي ذلك المعنى الذى سمع لفظه وفهمه .

والوسواس : بالفتح حديث النفس والأفكار، وبالكسر مصدر، ودل الحديث على أن البول في المغتسل يورث الوسواس ، ومعناه عندهم أن المغتسل إذا كان ايناً وليس له مجرى بل يستقر الماء هناك أو يجذبه الأرض وحينئذ يصبح ذلك سبباً للوسواس بما يتوهم أنه أصابه شئ من رشاش البول، وهكذا وهكذا ، وأما إذا كان المغتسل مخلصاً مبلطاً ولا يستقر فيه الماء فلا إذن ، كما حكاه عن ابن المبارك، وروى ابن أبي شيبة في "المصنف" عن أنس بن مالك أنه قال : "إنما يكره البول في المغتسل مخافة اللعم" ، واللم طرف من الجنون، كما قاله صاحب "الصحيح" ، وهما متقاربان فإن الوسواس في اللغة العربية يسمى "ماليخوليا" باللغة اليونانية . ويقال أيضاً : أصابت فلانة لمة من الجن ، وهو المس والشيء القليل ، وإن شئت تفصيلاً زائداً في شرح هذا الحديث فارجع إلى ما قاله السيوطي في "حاشية النسائي" . وقال بعضهم : إن معنى عامة الوسواس منه أنه يورث النسيان مثل الأشياء الستة التي ذكرها مما

وفي الباب عن رجل من أصحاب النبي ﷺ . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث أشعث بن عبد الله ، ويقال له الأشعث الأعمى ، وقد ذكره قوم من أهل العلم البول في المغتسل . وقالوا : عامة

يورث النسيان ، قال ابن عابدين في "رد المختار" قبيل (باب التيمم) : قيل سمع ثورث النسيان سؤء الفأرة ، والقاء القملة وهي حبة ، والبول في الماء الراكد ، وقطع القطار ، ومضغ العلك ، وأكل التفاح . ومنهم من ذكر حديثاً لكن قال أبو الفرج ابن الجوزي : إنه حديث موضوع . وزاد بعضهم فيها العصيان والهموم والآخران بسبب الدنيا وكثرة الاشتغال بها ، وأكل الكزبرة الرطبة ، والنظر إلى المصلوب ، والحجم في نقرة القفا ، واللحم الملح ، والخبز الحامى والأكل من القدر ، وكثرة المزاح ، والضحك بين المقابر ، والوضوء في محل الاستنجاء ، وتوسد السراويل أو العمامة ، ونظر الجنب إلى السماء ، وكنس البيت بالنار إلى آخر ما ذكر ، وألف فيه الشيخ عبد الغنى رسالة ، انتهى باختصار ، وجميع ما ذكره ابن عابدين ستة وثلاثون شيئاً . ونسك هذا القائل بحديث في ذلك ، وهو حديث إسناده منكر لا يليق عليه إطلاق الحديث .

قوله : حديث غريب ، رواه النسائي في "الصغرى" و"أبوداؤد" و"ابن ماجه" و"أحمد" . زاد في "الكنز" : (حم ، حب ، ك ، ع) ورواه الضياء في "المختارة" والمنذرى وغيرهم .

قوله : من حديث أشعث بن عبد الله ، ويقال له أشعث الأعمى ، هو أشعث بن عبد الله بن جابر أبو عهد الله البصري الأعمى الحداني بضم المهملة وتشديد الدال المهملة آخره نون ، والحدان قبيلة من الأزد ، وأيضاً يقال له : الأزدي ، وكذا الحمل بضم المهملة وسكون الميم نسبة إلى جده ، فأشعث بن عبد الله ، وأشعث بن جابر ، وأشعث الأعمى ، وأشعث الأزدي ، وأشعث

الوسواس منه ، ورخص فيه بعض أهل العلم منهم ابن سيرين وقيل له إنه يتمال إن عامة الرسواس منه ، فقال : ربنا الله لا شريك له .

الحمل ، كله واحد وبكل منه يذكر . وثقه النسائي ، وابن معين ، وأحمد ، والدارقطني وغيرهم . وذكره العقيلي في " الضعفاء " فتمقبسه الذهبي في " ميزانه " وخطأه ، وتعجب من عدم رواية الشيخين عنه . وفي " التقريب " : صدوق من الخامسة . هذا خلاصة ما في " الخلاصة " للخزرجي و " التهذيب " و " التقريب " لابن حجر ؛ ولكنه قال في " التهذيب " : وقال البزار ليس به — أى بأشعث بن عبد الله — بأس ، مستقيم الحديث ، وفرق بين الحداني هذا وبين أشعث الأعمى ، فقال فيه : لين الحديث ، وقال ابن حبان في الثقات : ما أراه سمع من أنس ، وقال العقيلي : في حديثه وهم اه . فهذا يدلنا على أن أشعث الأعمى غير ابن عبد الله ، وهذا ثقة ، وذلك ضعيف ، فاختلف قول الترمذي وقول البزار فليحقق ! ولعل ابن حجر من أجل هذا لم يذكر ابن عبد الله الحداني بوصف الأعمى في " التقريب " وإن كان ذكره في " التهذيب " ، والله أعلم .

قوله : فقال : ربنا الله لا شريك له ، قوله هذا يدل على أنه لم يبلغه الحديث وإلا لم يقل مثل هذا ؛ لأن غرضه أن كل الأمور خالقة هو الله وحده ، وقد تفرد بخلقها ، فإثبات شئ منها إلى غيره كأنه شرك في الخلقية ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ؛ فلعله لم يبلغه الحديث ، حيث إن الحديث قد بين ذلك من قبيل تأثير الأسباب في الأشياء . وقد خالق الله في الأمور تأثيراً بقدرته وإيجاده من غير أن يكون فيها تأثير مستقل ، لا يستند إليه تعالى ، كما هو مذهب الماتريدية من أهل السنة والجماعة . وليس غرضه : أن المخاطب يعتقد الشرك والعباد بالله عن ذلك بل قال ذلك كما يقال في التخاطب والتحاوّر لأحد : لا تدخل بلداً كذا فلان هك طاعوناً ، فيجيب ربنا الله لا شريك له . وعلى كل حال لو بلغه

قال ابن المبارك : قد وسع في البول في المغتسل إذا جرى فيه الماء .
 قال أبو عيسى : ثنا بذلك أحمد بن عبدة الآملي عن حبان عن عبد الله بن المبارك .
 الحديث لم يقل ذلك لأنه معارضة صورية ، ويستبعد جداً عن مثل الإمام
 محمد بن سيرين أن يقول ذلك وينكروا الحديث بصرح ، ثم المعارضة الحقيقية
 لاشك أنها كفر ، وأما المعارضة الصورية فشيعة جداً أيضاً ، بل لإيهامها
 معارضة حقيقية قد يعطى لها حكمها ، ألا ترى أن الإمام أبا يوسف : قد حكم
 بقتل رجل قال : أنا لا أحب الدباء ، حين روى : أنه عليه السلام كان يحب الدباء ، فسل
 أبو يوسف السيف وقال : جدد إيمانك ولاقتلتك . فتاب الرجل من فوره
 كما حكاه الفارسي في " المرقاة " وهذا لأنه كانت الصورة صورة المعارضة ، ولم
 يردّها الرجل ، وإليه يشير شيخنا رحمه الله في بيت له من قصيدة :

وقصة دباء رأى القتل عندها أبو يوسف القاضي ولات أوان

ولها نظائر في السلف كثيرة ، منها أن ابن أخ أجد الله بن مفضل ، كان
 جالساً عنده فخذف — أي رمى خذفاً — فنهاه وقال : إن رسول الله ﷺ نهى
 عنها ، فعاد ابن أخيه يخذف فقال : أحدثك أن رسول الله ﷺ نهى عنها ،
 عدت ثم تخذف ؟ لا أكلمك أبداً ! رواه " ابن ماجه " في اتباع السنة ، فلم يكلمه
 أبداً .

ومنها : أنه لما قال ابن عمر : قال النبي ﷺ ائذنوا للنساء إلى المساجد
 بالليل ، فقال ابنه بلال وفي رواية " واقد " : والله لا نأذن لهن فيتخذنه دغلاً
 والله لا نأذن لهن ، فسيه وغضب وقال : أقول : قال رسول الله ﷺ ونقول
 لا نأذن لهن ؟ رواه " مسلم " و " أبو داود " و " أحمد " وزاد أحمد فما كلمه
 أبداً . وفي رواية لمسلم فسيه سباً ما سمعت سبه مثله قط .

ومنها أن ابن عمر حدث بحديث المستيقظ من النوم ، وفيه : " فإنه
 لا يدري أين بات يده " فقال له رجل : أريت إن كان حوضاً ،

فحصبه ابن عمرو قال : أخبرك عن رسول الله ﷺ ، وتقول : أرأيت إن كان حوضاً ؟ رواه " الدارقطني " .

ومنها : ما أخرجه مسلم في (كتاب الإيمان) من " صحيحه " عن عمران ابن حصين قال قال رسول الله ﷺ : الحياء خير كله أوقال الحياء كله خير ، فقال بصير بن كعب : إنا لنجد في بعض الكتب أوقال الحكمة ، إن منه سكرينة ووقاراً لله قال : وماء ضئيف ، قال فغضب عمران حتى احمرتا عيناه وقال : أحدثك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه ؟ قال : فأعاد عمران الحديث ، قال : فأعاد بشير ، فغضب عمران ، قال : فإزلفنا نقول : إنه منا يا أبا الجحيد ، إنه لا بأس به . أبو نجيذ كنية عمران .

ومنها : ما رواه الترمذي حديث الإشعار في أواخر (أبواب الحج) وقال : وقال وكعب : لإشعار سنة ، فقال رجل عن إبراهيم النخعي : أنه مثالة ، فغضب وكعب غضباً شديداً وقال : أقول لك قال رسول الله ﷺ وتقول : قال إبراهيم ؟ ما أحقك بأن تحبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا ! فكل ذلك من قبيل المعارضات الصورية ، كان واجباً أن يحتنب عنها في مثل هذا ، وإن كان غرض المخاطب صحيحاً في نفسه . فالإمام ابن سيرين أنبل وأجل من أن يعارض قوله ﷺ بقوله ، بل صدر ذلك عنه لعدم علمه بالحديث ، هذا ما تيسر والله أعلم . وأفاد شخبنا رحمه الله فيما ألفاه علينا في تدريس " الجامع الترمذي " : إن قوله ﷺ : إن عامة الوسواس منه ، له صلة قوية بمسألة اختلاف فيها أنظار ، " الماتريدية " و " الأشعرية " من المتكلمين ، وأنظار " الفلاسفة " وهي أنه : هل في الأشياء خواص مؤثرة أم لا ؟ وفيه مذاهب :

الأول : مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري ، وهو أنه لا علاقة بين الأشياء وآثارها إلا يجري العادة الإلهية بخلق بعضها عقيب بعض كالإحراق عقيب مماسة النار ، فلا تدخل النار حقيقة في الإحراق فله أن يخلق الإحراق من غير نار وأن

بخلق ناراً من غير أن تحرق .

والثاني: مذهب المعتزلة : وهو القول بالتوليد بأن خالق الأشياء وفيها خواص مؤثرة تتولد هذه من تلك الأشياء وجوباً من غير أن هناك دخل لقدرة الله في تأثيرها .

والثالث: مذهب الحكماء والفلاسفة وهو القول بالإعداد بأن صدور الآثار من القابل بإتمام الاستعداد من المبدأ الفياض فإذا تم الاستعداد حصل عقيب ذلك الآثار وجوباً عقلياً لا يمكن أن تتخلف عنه .

والرابع: مذهب أبي منصور المازيدي وأتباعه ، وهو القول بخلق التأثير في الأشياء بأن في الأشياء خواص مؤثرة مستندة إلى قدرة الله وخلقها إياها ، ومع هذا بقدر أن يجردا عنها متى شاء ، وهذا المذهب هو الذي تخضع لها العقول السليمة ، وعليها تضافرت الأدلة السمعية ، قال تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام: ” وأحيي الموتى بإذن الله “ فنسب الإحياء إلى نفسه ، وعقبه بقوله ” بإذن الله “ إشارة إلى عدم استقلال قدرته في الخلق والإحياء ، ويمكن أن يأول قول الأشعرية : بأن ذلك في عالم التقدير فوق عالم التكوين . ثم إن الفلاسفة يسندون المعلول إلى مجموع علتين ، وأهل الحق إلى العلة الأولى وهو الحق تعالى حقيقة ، وإلى العلة الأخيرة مجازاً ، وما حكاه بحر العلوم اللكنوى في ” شرح المثنوى “ من استناده إلى العلة الأخيرة عند الفلاسفة فسهو منه في نقل المذهب. هذا ما حصلته من إفادة الشيخ مع إيضاح وتقرير لغرضه مستفيداً مما ذكره السندبلى في ” شرح سلم العلوم “ وراجع كتب الكلام . وبالأخص ” مرقاة الطارم “ للشيخ فتجد ما يشفى غليلك ، وهو كتاب في حدوث العالم جاء فيه بتحقيقات ونكات وأبحاث لم يسبق إليها ولم يستوف فيه الأدلة وإنما استوفاه في رسالته المنظومة ” ضرب الخاتم على حدوث العالم “ .

(باب ما جاء في السواك)

—: باب ما جاء في السواك :—

السواك : تحقيق لغته ، وبيان حكمه ، وكشف حكمة . أما لغته : فبكسر السين ما يتسوك به من العود ، فيرادف السواك إذن ، وهو يذكر ويؤنث ، قاله صاحب " المحكم " وغيره . وأنكر تأنيثه الأزهرى ، وربما همز وبضم السين فيقال : سواك ، قاله أبو حنيفة الدينورى الحنفى ، وجمعه سوك بالضممتين ، وقد تسكن الواو تخفيفاً ، وبطلق على نفس الفعل وهو الاستياك ، ثم هو مأخوذ من ساك الشيء إذا دلكه ، أو من تساوك فى قولهم جاءت الإبل تتساوك أى تتمايل فى مشيتها هزالاً ، فكان السواك الحركة بلين ، هذا من جهة اللغة . وأما من جهة العرف فهو استعمال عود أو نحوه فى الأسنان لتطيب الفم وتنظيفه هذا ملخص ما قاله النووى فى " شرح المذهب " وشرح مسلم " وما قاله ابن العربى فى " شرح الترمذى .

وأما حكمه : فهو سنة ، وأجمعوا على ذلك ، وشذ عنهم إسحاق ، وداؤد ، فقالا : بوجوبه كما حكاه صاحب " المغنى " . وقال النووى : لم يصح عن إسحاق هذا ، وكذا المشهور عن داؤد القول بالسنية ، وإن صح قوله بالوجوب فلا يضر إجماع المحققين . ثم هو من سنن الوضوء أو الصلاة أو الدين أقوال ، وسيأتى الكلام فيه ، ولا شك أنه يتأكد استعماله فى أوقات وحالات ذكروها ، وراجع لتفصيل المذاهب وتحقيقها " المغنى " (١ - ٧٨) و " شرح المذهب " (١ - ٢٧١) و " شرح البدر العيى " (٣ - ٢٥٦)

وأما حكمته : فهى تحتوى على فوائد كثيرة ، وقد وقعت الإشارة إلى بعض حكمها فى الأحاديث . منها قوله ﷺ : السواك مطهرة للفم مرضاة للرب رواه أحمد وأبو حبان من حديث عائشة ، وراجعها مما سردها البدر العيى فى " شرح الصحيح " (٣ - ٢٥٧ و ٢٥٨) وقد استقصى فوائد السواك السيد أحمد

الطحطاوى في "شرحه على مراقى الفلاح" والسيد الزبيدى في "شرحه على الإحياء" وأفردها بعضهم بالتأليف.

وأما كيفية السواك واستعماله وعوده فراجعهم من "شرح البدر العيني" وغيره. اختلفوا في أن السواك من سنن الوضوء أو من سنن الصلاة، وزاد العيني في "العمدة" (٣ - ٢٥٦) وقال: بعضهم من سنة الدين، وقال: نقل ذلك عن أبي حنيفة، وقال فحينئذ يستوى فيه كل الأحوال، وذكر: في "كفاية المنتهى" أنه يستاك قبل الوضوء الخ، وراجعها للتفصيل، وكذا راجع "فتح المنهم" لشيخنا العثماني (١-٤١٦). وذهب أبو حنيفة وأتباعه إلى الأول، والشافعي وأصحابه إلى الثانى، واستدل كل فريق بأحاديث. وتناول بعض الحنفية لفظ "عند كل صلاة" في الرواية "عند وضوء كل صلاة"، واستدلوا لذلك بما رواه ابن حبان في "صحيحه" عن عائشة مرفوعاً: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع الوضوء عند كل صلاة" وقال النيهوى إسناده صحيح. ولكن يرد عليه ما في "الزوائد" وعزاه إلى أحمد بلفظ: لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بسواك، وثمرة الاختلاف تظهر في رجل توضع واستاك وصلى ثم صلى بهذه الطهارة صلوات أخرى فهل هذه الصلوات أدت بسنة السواك أم لا؟ فعندنا الحنفية نعم! وعند الشافعية لا. كما في "البحر" و"رد المحتار" (١ - ١٠٤) وقال: وعلمه السراج الهندى في "شرح الهداية" بأنه إذا استاك للصلاة ربما يخرج دم وهو نجس بالإجماع وإن لم يكن ناقصاً عند الشافعي انتهى. وكان شيخنا يقول والأولى تركه عند الصلاة لمن كان ضعيف اللثة لاحتمال خروج الدم. قال الراقم: وقبل في مثل هذا أن يستاك بالأسنان واللسان بالرفق دون اللثة حتى يؤدي السنة والله أعلم قال شيخنا رحمه الله: لاختلاف بين الشافعية وبيننا فإن الشيخ ابن الهمام صرح في "فتح القدير" (١) أنه يستحب في خمسة مواضع: اصفرار (١) (ص - ١٦) ناقلاً عن المقدمة الغزنوية، وفي الأصل المطبوع بالميرية

السن ، تغير الرائحة ، والقيام من النوم ، والقيام إلى الصلاة ، وعند الوضوء ؛ فإن قيل : إن بين السنية والاستحباب فرقاً ، وقد قلتم بالسنية عند الوضوء ، ودل هذا بالاستحباب عند الصلاة والوضوء ، قال شيخنا : الاستحباب والسنية كلاهما متقارب لا يخالف بينهما ، ويكفي لرفع الخلاف هذا القدر ، ومن أجل هذا لم يذكر الطحاوي في "شرح معاني الآثار" خلافاً بين المذهبين في المسألة ، بل يستفاد من صنيع الطحاوي ومما حكاه "علي القاري" عن "التاتارخانية" ومن تصريح ابن الهمام أنه من سنن الصلاة كما هو من سنن الوضوء ، فلاحاجة إلى التأويل والتكلف . وقال ابن عابدين في "حاشيته على البحر الرائق" : وقد يقال إن ما نقاوه من أنه عندنا للوضوء مرادهم به بيان ما به أفضلية الصلاة التي بسواك على غيرها كما ورد في الحديث : "صلاة بسواك أغضل من خمس وسبعين صلاة بغير سواك" فكونه للوضوء لا ينافي ذلك كما لا ينافي استحبابه عند غيره انتهى باختصار . قال الرافق : والحديث عندهم ضعيف ، ويكفي للعمل في الفضائل . أقول : وله إسناد جيد راجع "الترغيب" للمندري و"العمدة" ، وغاية ما في الموضوع من الخلاف يكون من اختلاف الأنظار بعد اتفاقهم في العمل ، فالحنفية لما رأوه أقرب إلى الطهارة وألصق بموضوعها فألحقوه بسنن الوضوء ، ويدل على هذا ما أخرجه الطحاوي في "معاني الآثار" وأخرجه أبو داود في "سننه" في (باب السواك) من حديث عبد الله بن حنظلة "إن رسول الله ﷺ

"الهداية الغزوية" وقال ابن الهمام بعد نقله : والاستقراء يفيد غيرها اهـ . ويريد إن تتبعنا الأحاديث لوجدناه في غيرها أيضاً وهو كذلك ؛ راجع "كنز العمال" وغيره حتى يتضح ذلك في جلاء ، فيستحب عند دخول البيت ، وعند قراءة القرآن ، وعند كثرة الكلام ، وعند طول السكوت ، وغيرها أيضاً .

... ..

أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر ، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة اه . فعلم من ذلك أن السواك من أجزاء الوضوء والطهارة حيث أقيم مقامه . قلت : ووقع في رواية عند النسائي "عند كل وضوء" ، قال ابن دقيق العيد في "الإمام" : ورواها ابن خزيمة في "صحيحه" ، وفي "الخلاصة" : و صحيحها الحاكم ، وذكرها البخاري في "صحيحه" تعليقاً في (كتاب الصوم) كذا في "نصب الراية" ، وقد أخرجه الطحاوي في (باب الوضوء هل يجب لكل صلاة) بلفظ "مع كل وضوء" ، ومثله عند البيهقي في "الكبرى" في (باب الدليل على أن السواك سنة ليس بواجب) (١ - ٣٥) ومثله عند أحمد في "مسنده" من طريق عن ابن شهاب الخ . قال ابن قدامة المقدسي في "المحرر" رواه كاهن أئمة أثبات اه . وروى عن علي بلفظ "مع كل وضوء" مرفوعاً عند الطبراني في "الأوسط" وإسناده حسن كما قاله الهيثمي ، وروى عن تمام بن العباس بلفظ : "عند كل طهور" مرفوعاً عند "أحمد" و"الطبراني" في "الكبير" وفيه مجهول ، ورواه مالك والشافعي أيضاً بلفظ "مع كل وضوء" وهذا كله يدل على أن ما ذهب إليه الحنفية له وجه قوي ، وعند كل صلاة يحتمل كلا الأمرين : أن يكون مع الصلاة من غير وضوء ، وأن يكون مع الوضوء للصلاة . ولفظ : مع كل وضوء لا يحتمل إلا وجهاً واحداً . وراجع "فتح الملهم" لشيوخنا العثماني ومهما يكن من شئ فالأحاديث التي تؤيد مسلك الحنفية أكثر مما يؤيد غيرهم في هذا الباب والله أعلم بالصواب . وذكر ابن رشد الكبير في "المقدمات" : السواك من مستحبات الوضوء عند مالك ، فكان مثل الحنفية ، وقال النووي في "المجموع" (١ - ٢٧٢) : الخلاف إنما هو في أنه يعد من سنن الوضوء أم سنة مستقلة عند الوضوء لأمته اه . وهذا يدل على أن الخلاف المشهور بين الحنفية والشافعية ليس في مجله والله أعلم . فعلم منه أن السواك يكون عند الوضوء عند الفريقين ، ثم إنه عند الحنفية من سنن الوضوء تابعاً له ، وعند

حديثنا : أبو كريب ثنا عبدة بن سليمان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة . قال أبو عيسى : وقد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ . وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي ﷺ كلاهما عندي صحيح ، لأنه قد روى من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ هذا الحديث ، وحديث أبي هريرة إنما صحيح لأنه قد روى من غير وجه .

وأما محمد فزعم أن حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد أصح .
الشافعية من سنن الصلاة تابعاً لها ، ومحلّه عند الفريقين الوضوء دون الصلاة .

قوله لأمرتهم بالسواك ، قال النووي في "شرح مسلم" في (باب السواك) (١ - ١٢٧) : وفيه دليل على جواز الاجتهاد للنبي ﷺ فيما لم يرد فيه نص من الله تعالى وهذا مذهب أكثر الفقهاء وأصحاب الأصول ، وهو الصحيح المختار اهـ . وفيه دليل على أن الأمر للوجوب ، وهو مذهب أكثر الفقهاء ، وجماعات المتكلمين وأصحاب الأصول ، قالوا وجه الدلالة أنه مسنون بالاتفاق ، فدل على أن المتروك إيجابه ، وهذا الاستدلال يحتاج في تمامه إلى دليل اهـ .

قال شيخنا رحمه الله : السواك كان عليه ﷺ واجباً ، والغرض من قوله : لولا أن أشق الخ . أنه لولا مخافة المشقة والحرص على الأمة لجعلت عليهم واجباً أيضاً كما هو على .

قوله : أما محمد فزعم ، قال الشيخ رحمه الله : من هنا قال بعض الحفاظ أن الترمذي يأتي بأحاديث لم يشتهر في الباب ، وغرضه الاطلاع على فائدة جديدة ، فشيوخه البخاري يأتي بحديث والترمذي يأتي بغيره مع علمه على ذلك لأجل الفائدة .

وفي الباب عن أبي بكر الصديق وعلى وعائشة وابن عباس وحذيفة وزيد بن خالد وأنس وعبد الله بن عمرو وسلم حبيبة وابن عمر وأبي أمامة وأبي أيوب ، تمام بن عباس وعبد الله بن حنظلة وأم سلمة ووائللة وأبي موسى .

حديثنا : هناد نا عبدة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد الجهني قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : أولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل . قال فكان زيد بن خالد يشهد الصلوات في المسجد وسواكه على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب ، لا يقوم إلى الصلاة إلا استن ثم رده إلى موضعه . قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح .

قوله : وفي الباب الخ دل هذا على أنه تواتر إسناداً ولا شك في تواتره عملاً .

قوله : ولأخرت صلاة العشاء ، للحنفية قولان في استحباب تأخير العشاء قيل إلى ثلث الليل ، وقيل إلى نصف الليل . ووجهها مذكور في المبسوطات من كتب الفقه . ومن تصدى لبيانه أبو بكر الكاساني في "البدائع" (١ - ١٢٦) وابن نجيم في "البحر" (١ - ٢٤٧) وللبحث بقية تأني في المواقيت ، وأما تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل ، فقليل : يكره تحريماً ، وقيل تنزيهاً . واختاره "الطحاوي" ثم المحقق "ابن أمير الحاج" : ويستثنى من هذا المسافر على رأى شيخنا رحمه الله .

قوله : إلا استن : الاستئذان افتعال من السن ، وهو استعماله على الاستئذان وإمراره عليها .

(باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها)

حدثنا : أبو الوليد أحمد بن بكار الدمشقي من ولد بسر بن أرطاة صاحب النبي ﷺ قال نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا استيقظ أحدكم من الليل فلا يدخل يده في الإناء حتى يفرغ عليها مرتين أو ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده .

— : باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها : —

قوله : الوليد بن مسلم : الوليد بن مسلم هذا كان بدلساً عن الأوزاعي تدليس التسوية ، (وهو : حذف ضعيف بين ثقتين ، وقد مر بيانه) فقال له الهيثم بن خارجة : قد أنسدت حديث الأوزاعي ، قال كيف ؟ قلت : تروى عن الأوزاعي عن نافع والأوزاعي عن الزهري ، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع : عبد الله ابن عامر الأسلمي ، وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة وقرة ، قال أنبل الأوزاعي : أن يروى عن مثل هؤلاء ، قلت : فإذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فاسقطتهم أنت ، وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعف الأوزاعي ، فلم يلتفت إلى قولي . ومن ذكر هذا العراقي في " نكته " وهذا لفظه وذكر : أن هذا القسم من التدليس : شراً قسمه وسماه بهذا الاسم أبو الحسن القطان ، وقيل سماه " التسوية " من غير لفظ التدليس ، والقدماء يسمونه التجويد . وفيه يقول ابن حجر في " طبقات المدلسين " : موصوف بالتدليس الشديد مع الصدق اهـ . وصدقه هو الوجه في رواية الجماعة عنه .

قوله : فلا يدخل يده الخ حكى النووي على " مسلم " (١ - ١٣٦) عن الشافعي وغيره في منشاء : أن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالأحجار وبلادهم حارة ، فإذا نام أحدهم عرق ، فلا يأمن النائم أن تطرف يده على ذلك الموضع

النجس أو على بثرة أو قملة أو قذر أو غير ذلك اهـ . وحكى السيوطى عن "البيضاوى" : فيه إيماء إلى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة ؛ لأن الشرع إذا ذكر حكماً وعقبه بعلّة دل على ثبوت الحكم لأجلها الخ كما فى "زهر الربى على المحتجبى" و"فتح البارى" (١ - ١٨٦) و"عمدة القارى" (١ - ٧٥٨) ومذاهب الأئمة المذكورة فى الكتاب ، والحديث يفيدنا فى مسألة المياه من تنجس الماء القليل بوقوع النجاسة وإن لم يتغير أحد أوصافه فإن ظاهر الحديث يفهم منه : أن قليل النجاسة ينجس قليل الماء ، وكذلك هو صريح فى منع إدخال اليدين فى الوضوء إذا لم تكن طهارتهما معاومة ، أو إذا كانت نجاستهما مشكوكة ، فضلاً عن أن تكون هناك نجاسة بيقينية . فالحديث إذن من أحكام المياه ، وقد تنبه له "ابن رشد" فى "هداية المجتهد" أيضاً ، فذكره فى (باب المياه) وجعله مداراً فى الباب ، وكذلك استدلل به صاحب "العناية" فى شرح "الهداية" بعد ما أشار إليه صاحب "الهداية" وقال : وجه التمسك به أنه لما ورد النهى عن الغمس لأجل احتمال النجاسة فحقيقة النجاسة أولى أن يكون نجساً اهـ ، وكذلك صاحب "البدائع" وتفصيل هذا الموضوع يأتى فى موضعه إن شاء الله تعالى ، وقال ابن الهمام فى "فتح القدير" (١ - ٥٤) طبع المبرية ما ملخصه : أن الاستدلال به فى مسألة المياه غير قوى لجواز تعليل النهى بأمر أعم من النجاسة أو الكراهة . قال شيخنا رحمه الله : إخراجهم من هذا الباب غير موجه وليست الكراهة إلا لاحتمال النجاسة ، فالكراهة راجعة إلى النجاسة إلا أن يراد بالكراهة كراهة الفعل دون كراهة الماء . وعلى كل حال الأقرب إلى الحديث : أن يكون من باب المياه ، ومثله قال أبو الحسن السندى فى "حاشيته على النسائى" فراجع ، لا كما جعله الفقهاء المصنفون عامة من باب الطهارة ؛ واستدلوا به للبداءة بغسل اليدين ، نعم للبداءة بغسلها أحاديث كثيرة غير هذا . قال صاحب "البحر" : إن الابتداء بغسل اليدين واجب إذا كانت النجاسة محققة فيها ، وسنة عند ابتداء الوضوء ،

... ..

وسنة مؤكدة عند توهم النجاسة كما استيقظ من النوم الخ . قال الرازم : هو تفصيل حسن جداً أولى بما في "الفتح" وغيره . وليس المندار على القيد في الحديث من الاستيقاظ من النوم ، أما أولاً فلأن مفهوماً المخالفة غير معتبر عندنا بحيث أن يكون حجة شرعية في الباب ، نعم هو محجج إلى نكتة لكيلا يهدر عطف الفائدة في القيود في كلام البلغاء . وقد مر التفصيل فيه في حديث "مفتاح الصلاة الطهور" ، والنكتة هنا في التقييد كثرة وقوع هذا بينهم ، فجرى الكلام في جزئى واقع بينهم ليكون بياناً للحكم عام . وأما ثانياً : فلأن التعليل أهدي مدار الحكم ويكاد يكون هذا من قبيل تنقيح المناط .

فروع : والفروع عندنا في هذا الباب من المسائل الفقهية كثيرة .

منها : من استنجى بالأحجار ثم أدخل يده في الماء لا يفسد الماء وقيل يفسد ، والمختار هو الأول .

نها : أن المحدث أو الجنب إذا أدخل يده في الإناء للاغتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء بل لا يصير الماء مستعملاً أيضاً . ثم إن بعض الأشياء يتنجس بعد طهارتها إذا أصابه بلل ، كموضع الاستنجاء وكالحوض النجس المتطهر بالجفاف ، وكالإهاب المدبوغ الشمس . وراجع للتفصيل مبسوطات الفقه من باب المياه ، وباب الوضوء ، وقد وجدت بعض هذه في "البحر الرائق" . وفروع الشافعية تجدها في الجزء الأول من "شرح المذهب" للنووى من مسائل المياه . وفروع الحنابلة في أوائل "المغنى" لابن قدامة مستوفاة .

(الحكمة في عدم غمس اليد في الماء)

قد علم بما تقدم أن علة عدم غمس اليد فيه هي احتمال النجاسة ، وإليه ذهب الجمهور ، وأن الحكم للاستحباب أو السنية ، فن لم تكن على يده نجاسة أو كان آمناً من تطواف اليد على تلك المواضع ، أو استنجى بالماء ، فلا يجب

... ..

عليه ذلك ، نعم هو أولى على كل حال . وقيل إن الأمر تعبدى غير معقول
المعنى ، ونسب ذلك إلى مالك كما فى " الفتح " وغيره . وقال ابن تيمية
فى " فتاواه " (١ - ٧ و ٨) ما حاصله : أن النهى ورد لأجل مبيت اليد
ملاسة للشيطان كما فى " الصحيحين " عن أبى هريرة عن النبى ﷺ : إذا استيقظ
أحدكم من منامه فليستثنى بمنخريه من الماء ؛ فإن الشيطان يبيت على خيشومه .
فأمر بالغسل معللاً بمبيت الشيطان ، فعلم : أن ذلك سبب الغسل عن النجاسة ،
والحديث معروف . وقوله : فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده ، يمكن أن يراد به
ذلك ، فتكون هذه العلة من العلة المؤثرة التى شهد لها النص بالاعتبار انتهى
كلامه . (١) وتبعه صاحبه ابن القيم فى " نهذب السنن " ، ويريد ابن تيمية
بقوله : شهد لها النص بالاعتبار ، أنه من المصالح المعتبرة التى راعاها الشارع
وهى حجة عند الكل ، وايسر من المصالح المرسلة التى ردها الجمهور ، ما
عدا المالكية ، واعترض عليه إمام الحرمين ، وأجاب عنه بعض كبار المالكية
كما هو مفروغ عنه فى محله .

قال شيخنا : وما قاله فلا تساعد رواية ولا دراية ، أما أولاً : فلم يرد
فى حديث مبيت الشيطان على اليد كما ورد مبيته على الحياشيم ، والتعليل فى
الحديثين مختلف ، فى حديث الاستيقاظ علاه ﷺ بقوله : فإنه لا يدري أين
باتت يده ، وهو صريح فى أن الحكم لاحتمال مبيت اليد فى موضع النجاسة ،
والثانى يصدع بأن الحكم لأجل مبيت الشيطان على الحياشيم . فى الأول نسب
المبيت إلى اليد وفى الثانى إلى الشيطان ، وأتى هذا من ذاك ؟ وأما ثانياً :
فكان حق العبارة على ما يقتضيه الذوق وصناعة الفن أن تكون : فإنه
لا يدري ما ذا بات على يده أو من بات على يده حتى يتم ما أراه . وأما

(١) وأشار إلى هذا المعنى جده المحمد ابن تيمية فى " المنتقى " .

وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعائشة . قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح . قال الشافعي أحب لكل من استيقظ من النوم قائلة " كانت أو غيرها ثالثاً : فإنه ورد عند " الدارقطني " بلفظ : أين باتت يده منه - أي من جسده - وأخرجه ابن خزيمة في " صحيحه " وصححه الحافظ ابن مودة الأصبهاني المالكي ، وهذا يرد ما قاله ابن تيمية رداً صريحاً لا يبقى دونه أدنى مجال للشك . وأيضاً ورد عند ابن ماجه في " سننه " من حديث جابر : " فإنه لا يدري أين باتت يده ، ولا على ما وضعها " ، وكذا عند " الدارقطني " وفي " نصب الراية " بلفظ " على ما وضعها " ، وفي طريق آخر من حديث أبي هريرة " لا يدري غيم باتت يده " عند " مسلم " و " الطحاوي " و " ابن ماجه " ، وفي لفظ عند الدارقطني بإسناد حسن : " أين باتت تطوف يده " وفي " سنن الحافظ أبي مسلم الكجى " إبراهيم بن عبد الله البصرى المتوفى سنة ٢٩٢ هـ - ٥ " على ما باتت يده " ، وعند " البيهقي " " أين باتت يده منه " وعند الدارقطني في " سننه " من حديث ابن عمر " لا يدري أين باتت يده منه أو أين طافت يده " . فهذه الألفاظ كلها آتية عما يريده ابن تيمية كل الإباء بل على ضد ما ادعى تكون علة تطواف اليد من العلال المؤثرة التي شهد لها النص الصريح بالاعتبار ، وكذا شهد له النظر الصحيح بالاعتبار ؛ فإن المدار على أمر معقول المعنى أولى من كونه مداراً على أمر غير معقول المعنى كما يقوله ابن رشد ، ثم الحافظ نقي الدين ابن دقيق العيد في غير موضع والله سبحانه أعلم .

قوله : قال الشافعي أحب الخ ، أحب وكذا ينبغي كثر ذكره في " مؤطا محمد بن الحسن الشيباني " وربما يستعملان في الفرض عند القلماء في عباراتهم . ثم الاستيقاظ لازم كالتيقظ ، وجواب إذا " فلا يدخل " وعند مسلم

أن لا يدخل يده في وضوءه حتى يغسلها، فإن أدخل يده قبل أن يغسلها كرهت ذلك له، ولم يفسد ذلك الماء إذا لم يكن على يده نجاسة . وقال أحمد بن حنبل إذا استيقظ من الليل فأدخل يده في وضوءه قبل أن يغسلها فأعجب إلى أن أن يهريق الماء . وقال إسحاق إذا استيقظ من النوم بالليل أو بالنهار فلا يدخل يده في وضوءه حتى يغسلها .

(باب في التسمية عند الوضوء)

حدَّثنا : نصر بن علي وبشر بن معاذ العقدي قالنا بشر بن المفضل عن عبد الرحمن بن حرملة عن أبي ثفال المري عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفیان بن وغيره من طرق : " فلا يغمس " وهو أهيئ في الغرض من " لا يدخل " لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه الكراهة كإدخال اليد في إناء واسع للاعتراف منه بإناء صغير من غير مس اليد الماء ، وفي لفظ " البزار " : " فلا يغمس يده " بالنون للتأكيد كما في " نصب الراية " وذكر البدر العيني في " شرح الصحيح " عشرين فائدة مستنبطة من الحديث فليراجعه من شاء فقد استوفى البحث في هذا الحديث على دأبه من سائر نواحيه بما تفرع به الصدور فليراجع من (١ - ٧٥٥ إلى ٧٦١) .

— : باب في التسمية عند الوضوء : —

التسمية عند ابتداء الوضوء سنة عند أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وسفيان الثوري ، وأبي عبيد ، وابن المنذر ، وفي أظهر الروايتين عن أحمد ، وعند جمهور العلماء وعامة أهل الفتوى ، وواجبة عند إسحاق ، وفي رواية عند أحمد وهو مذهب الحسن ، واختيار أبي بكر ، وهو مذهب داود الظاهري وأتباعه ، هذا ملخص ما في " المغني " لابن قدامة (١ - ٨٤) و " العمدة " للعيني (١ - ٦٩٥) وأنكر القاضي أبو بكر ابن العربي في " شرح الترمذي " كونها

حويطب عن جدته عن أبيها قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه . وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري

مستحبة عند مالك فضلاً عن كونها سنة ، وهي رواية عن أبي حنيفة كما حكاه "العيني" وحكى عن مالك في رواية أنها بدعة ، وقيل مستحبة عند الحنفية ، وتفرد بالوجوب منا الشيخ ابن الهمام في "فتح القدير" (١-١٥) وله تفردات في عدة مسائل تبلغ إلى نحو عشر ، وصرح صاحبه المحقق الجافظ قاسم بن قطلوبغا : بأنه لا تقبل تفردات شيخنا ، وأطال ابن الهمام في الاستدلال برأيه وحسن الحديث .

وملخصه : أن "لا" في قوله ﷺ "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه" ليس لنفي الكمال ، وهو احتمال خلاف الظاهر لا يصار إليه إلا بدليل ، وأدى النظر إلى وجوب التسمية في الوضوء غير أن صحته لا تتوقف عليها لأن الركن إنما يثبت بالقاطع ، وهذا كما اختاره صاحب "الهداية" في حديث الفاتحة : "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب الخ" . فادعى ابن الهمام هنا أن النفي لأصل الشئ وهي حقيقتها ، وخلاف ذلك مجاز من قبيل الاحتمال ؛ وصرح في "صفة الصلاة" (١ - ٢٠٦) أيضاً : أنه لنفي الحقيقة وأن النفي بكلمة "لا" مشترك بين الأصل وبين نفي الكمال الخ . قال شيخنا : إنها لنفي الأصل حقيقة ، ولكنها أطلقت هنا وهناك نزيباً للناقص منزلة المعلوم ، على منحنى أهل البلاغة في التعبير ، وهذا ليس بالمجاز بل أفاد المجاز من هذا المنحنى ، والوجوب ضعيف من حيث الدليل لأن حديث الباب ضعيف ، وقول أحمد مذكور في الكتاب حيث قال : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد ، وقال : أرجو أن يجرئه الوضوء من غير التسمية لأنه ليس في هذا الباب حديثاً أحكم به اهـ . وقال المنذرى : في هذا الباب أحاديث ليست أساسها مستقيمة ، وبضد ذلك يدعى "ابن أبي شعبة" ثم "ابن الصلاح" و"ابن كثير" و"ابن

وسهل بن سعد وأنس . قال أبو عيسى : قال أحمد لا أعلم في هذا الباب حديثاً له اسناد جيد ، وقال إسحاق : إن ترك التسمية عامداً أعاد الوضوء ،

سيد الناس “ و ” ابن حجر “ ثبوته . وعلى كل حال فهي لا تفيد ما عدا السلبية والاستحباب كما قاله الجمهور ، وأيضاً : فلم يثبت عليه تعامل كثير من السلف وأيضاً استمر المسلمون يحكون وضوء النبي ﷺ ، ويعلمون الناس ، ولا يذكرون التسمية ، كما يقوله الشاه ولي الله ، فثبت أن الأقوى أن تكون مستحبة أو سنة . وقيل المراد بالتسمية النية ، ونسب ذلك إلى ” ربعة بن أبي عبد الرحمن “ حكاه أبو داود عنه في ” سننه “ (ص - ١٤) (باب التسمية على الوضوء) وربعة : هو ” ربعة الرأي “ شيخ مالك ومفتي المدينة ، وبذلك أوله ابن العربي فقال : قال علماءنا : أن المراد بهذا النية الخ ، فيكون ذكر الاسم في أمثاله لإرادة التلطف باللسان . وتمسك الطحاوي لعدم وجوبها بحديث المهاجر بن قنفذ ” قال رأيت النبي ﷺ وهو يتوضأ فسلمت عليه فلم يرد علي فلما فرغ من وضوئه قال : إنه لم يمنعني أن أزد عليك إلا أني كنت على غير طهر “ أخرجه ” النسائي “ في (باب رد السلام بعد الوضوء) وأخرجه ” أبو داود “ و ” ابن ماجه “ وابن حبان في ” صحيحه “ وأخاكم في ” المستدرک “ باختلاف في اللفظ ، وانظر للتحقيق والتفصيل ” نصب الراية “ من (١ - ٣ إلى ٨) ، وتعقبه صاحب ” البحر “ (١ - ١٩) نقلاً عن ” معراج الدراية “ و ” شرح المجمع “ بأنه يلزم منه أن لا تكون التسمية أفضل في ابتداء الوضوء الخ ثم أجاب عنه ناقلاً عن ” معراج الدراية “ بما لا يقتنع به . قال شيخنا : ولا يرد ذلك لأن غرض الطحاوي ترك ذكر الله في ذلك الوضوء خاصة ، والترك مرة يكفي لنفي الوجوب ، وقد ذكر هو أن الذكر كان منهياً عنه في حالة الحدث ثم نسخ ، ولعله رحمه الله . يد ما ذكره في (باب الوضوء هل يجب لكل صلاة أم لا ؟) (١ - ٢٧) من ” شرح الآثار “ : وقد قال ابن الفغواء : إنهم كانوا

وإن كان ناسياً أو متأولاً أجزأه . قال محمد بن إسماعيل : أحسن شئ في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن ، قال أبو عيسى : ورباح بن عبد الرحمن عن جدته عن أبيها ، وأبوها سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وأبو ثفال المري

أحدثوا لم يتكلموا حتى يتوضؤوا فنزات هذه الآية "إذا قمتم إلى الصلاة الخ" ثم قال الشيخ : إن لفظ التسمية المأثور في حديث أبي هريرة مرفوعاً : "بسم الله والحمد لله" رواه الطبراني في "معجمه الصغير" ، وحسن إسناده الشيخ الحافظ نور الدين الهيثمي في "مجمع الزوائد" ثم الحافظ البدر العيني في "البنية" .
فأقول : قال الشيخ : أخبار الآحاد متى لم تبلغ إلى رتبة الضروريات القطعية فهي مركولة إلى رأى المجتهد ، نعم إن التأويل في ضروريات الدين مردود ، والمأول فيها كافر كالمنكر عنها كما حققه علماء الكلام وغيرهم ، وحكاها في "فتح المغيث" عن الحافظ ابن دقيق العيد (١) .

(١) هذا موضوع في غاية من الأهمية ، ونسأل فيه بعضهم ، وأصبح فيه كثير من الناس على طرفي النقيضين ، فليس من الدين أن يغمض عن كافر كما ليس منه أن يكفر مسلم ، وقد ألف الشيخ رحمه الله فيه كتاباً مفرداً في غاية من الأهمية ، وحقق فيه أن التصرف في ضروريات الدين والتأويل فيها ، ونحويلها إلى غير ما كانت عليه ، وإخراجها عن صورة ما توارث عليه الأمة كل ذلك كفر ، فإن ما تواتر لفظاً أو معنى ، وكان مكشوف المراد فقد تواتر مراده ، فتأويله رد للشريعة القطعية وإن لم يكذب صاحب الشرع الخ . وقد استوفى فيه التحقيق من شتات نواحيه ، وحلل غوامضها تحليلاً دقيقاً ، ونقل ذلك عن الأئمة الأربعة وأكابر أصحابها من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين والأصوليين من أمانل الأمة وجهابذة الأعيان باستيعاب بالغ وإصابة موفقة ١٢ وسماه "إكفار الملحدن في ضروريات الدين" وهو من مطبوعات المجلس العلمي بالهند .

اسمه : ثمامة بن حصين ، ورباح بن عبد الرحمن هو : أبو بكر بن حويطب ، منهم من روى هذا الحديث فقال عن أبي بكر بن حويطب ، فلسبه إلى جده .

المصنف إذا قال علماء أصول الفقه : إن الرجوع عن قول بعد العمل به تقليداً لا يجوز ، ومرادهم بذلك أن رجلاً مثلاً عمل في حكم مقلداً لمذهب أو قول ثم بعد العمل بدا له أن عمله عليه لم يصح لوجه من الوجوه فيرجع في هذا الحكم عن التقليد ويتقلد قولاً آخر تصحيحاً لعمله السابق كمثل حنفي صلى ثم عثر على أنه نقض وضوءه بخروج الدم السائل من جسده فيرجع فيه عن المذهب الحنفي ويقول : أختار فيه مذهب الشافعية ، تصحيحاً لصلاته التي صلاها فذلك غير جائز. المسألة هذه ذكره ابن الهمام في أواخر "التحرير" وقال : لا يرجع المقلد فيما قلده فيه — أي عمل به — اتفاقاً اه . ونقل الآمدي وابن الحاجب الإجماع على عدم جوازه ، وأنكر الزركشي الإجماع ، قاله البخاري في "شرح التحرير" ومن أراد استيفاء القول في تحقيق أطرافه فليرجع إلى ما ذكره المحقق ابن أمير الحاج في "شرح التحرير" ولا يقولك أن المسألة في العامي المقلد لا غير ؛ وأما الرجوع قبل العمل به فجائز اتفاقاً لمن لم يلزم مذهباً معيناً واختلافاً لمن ألزمه كل ذلك إذا لم يكن تنبهاً للرخص وتلفيقاً للأقوال ، فإن ذلك يفضي إلى تلاعب بالدين ، وإهانة لأئمة المسلمين ؛ وأما رجوع المقلد عن مذهب إمامه في آحاد المسائل ، فسوغه المحققون من أهل المذاهب الأربعة ، وليس هذا محل استيفاء البيان فيه وراجع "رد المحتار" (١ - ٧٠) ويحكي أن الإمام أبا يوسف توضاً من حوض حمام وصلى ثم أخبر برؤية فأرة فيها فقال : نعمل بقول إخواننا أهل الحجاز ، أشار إلى هذه الواقعة ابن عابدين الشامي في "رد المحتار" في مسائل المياه ، نقلاً عن الشيخ عبد الغني الناهليسي ، وهذا لا يقدح في المسألة المذكورة ، إذ بعد تسليم الحكاية يحتمل أن يكون

جوابه على أساليب الحكماء ، ويكون في الحقيقة عملاً بمذهبه في الحكم بنجاسة الماء بعد العلم بها ، فأما ما قبل العلم فلا ، فإذا صحّت صلاته ، وعند صاحب "البدائع" وغيره تخريج آخر لعمله في "البدائع" (١ - ٧٢) : وأما حوض الحمام الذي يخلص بعضه إلى بعض إذا وقعت فيه النجاسة أو توضأ إنسان روى عن أبي يوسف أنه : إذا كان الماء يجري من الميزاب والناس يغتربون منه لا يصبر نجساً ، وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة هـ . وقال في (١ - ٨٥) : ورأى أبو يوسف أن ماء البئر في حكم الماء الجاري ، لأنه ينبع من أسفله ، ويؤخذ من أعلاه فلا ينجس بوقوع النجاسة فيه كحوض الحمام هـ . ولفظ "الدر" هكذا : وألقوا بالجاري حوض الحمام لو الماء نازلاً والغرف متدارك الخ . ولا يفوتك هنا أمران الأول : أنه ليس المراد بأهل الحجاز الشافعي ، فإن الشافعي لم يكن له مذهب في حياة أبي يوسف ، بل كان كأحد من أصحاب مالك ومحمد بن الحسن ، وتكون له مذهب بعد وفاة أبي يوسف بسنوات ، والإحسان في ذلك يرجع إلى محمد بن الحسن ، حيث تآق عنه فقه إمام العراق أبي حنيفة ، وأول رحلته إلى العراق سنة ١٨٤ هـ وتوفي أبو يوسف ١٨٢ هـ بل كون مذهبه بعد وفاة محمد بن الحسن بوضع سنين راجع "بلوغ الأماني من سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني" للشيخ الكوثري ، ولم يدرك أبا يوسف بل يروى في "الأمم" عنه بواسطة محمد بن الحسن ، بل المراد غيره من علماء مكة والمدينة من شيوخ الشافعي ومالك .

والأمر الثاني : أنه يمكن تقريب قول أبي يوسف إلى رواية عن مالك في عدم نجاسة الماء القليل أيضاً بوقوع النجاسة ، كما هي في "بداية المجتهد" لابن رشد . وأيضاً مما يتنبه له أن أبا يوسف مجتهد منتسب ، والمسألة في عدم جواز الرجوع كان للمقلد لا للمجتهد ، فيحتمل أن يكون المجتهد في سعة من أمره إذا

اجتمعت عنده وجوه متجاذبة لإلحاق النظائر بالنظائر، وقياس الأشباه بالأشباه، ولاستيفاء القول مجال غير هذا. ثم رأيت أنه ذكر الواقعة ابن عابدين قبيل (كتاب الطهارة) في "رد المحتار" (١ - ٧٠) عن "البزازية" ما لفظها : أنه روى عن أبي يوسف أنه صلى الجمعة مغتسلاً من الحمام ، ثم أخبر بفارة مية في بئر الحمام ، فقال : نأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة ، إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً أه. والذي أراه بعد إمعان النظر أن يكون التخرج على ما حكيت مذهبه عن "البدائع" وغيره ويكون جوابه هذا من قبيل أسلوب الحكيم ؛ أويقال إنه متقارب من مذهبه ، ويكاد يكون المآل واحداً ، أويقال بتاتاً إن التقايد في مثل هذا جائز لمثله بعد العمل أيضاً ، لأنه فصل مجتهد فيه لا قطع في أحد الطرفين ، ثم رأيت قول أبي يوسف في "شرح التحرير" ، وبين له تخرجياً آخر راجعه ، والله سبحانه أعلم .

وإن ما قالوا بعدم جواز الرجوع بعد العمل للتوارث عن السلف هكذا ، فلم يثبت عن أحد منهم الرجوع في مثل هذا ؛ نعم الرجوع عن تحقيق إلى تحقيق لا بحث في جوازه ، كما أن الشافعي كان يقول بعدم وجوب القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية ، ورجع عنه قبل موته بسنتين فقال : بوجوب الفاتحة ولم يقض ما كان أداه على مذهبه القديم (١) ولذلك نظائر ووقائع لا تعد كثرة .

وأما مسألة الاقتداء خلف إمام مخالف للمقتدى في المسائل الفرعية كحنفي خلف شافعي أو على ضد ذلك ، فاختلّفوا فيها على أقوال :

(١) قوله القديم ، كان في العراق ثم رحل منها إلى مصر سنة ١٩٩ هـ فتغير رأيه إلى وجوبها ، وتوفي بها سنة ٢٠٤ هـ وقد تغير اجتهاده في كثير من المسائل ، وسمى ذلك مذهبه الجديد .

... ..

الأول ما قاله صاحب "الهداية" : بأنه يجوز إلا إذا علم المقتدى منه ما يزعم به فساد صلاته كالقصص وغيره ، وتلخيصه يرجع إلى اشتراط تحامى الإمام مواضع الخلاف ، كما في "الهداية" من الوتر .

والثاني : أنه يجوز ولكن بكره وإن راعى مواضع الفساد .
والثالث : المنع مطلقاً سواء اختلط مواضع الخلاف أولاً ، وسواء شاهد منه شيئاً مفسداً على زعم المقتدى أو لم يشاهد .

والرابع : الجواز مطلقاً من غير كراهة ما لم يكن غير مراعى في الفرائض والأركان .

ثم اختلف المجوزون ، هل العبرة لاعتقاد الإمام ، أو المأموم ، أو كليهما ؟ أقوال ثلاثة . انظر التفصيل في الموضوع في "البحر الرائق" من (الوتر في الجزء الثاني) ومن (باب الإمامة في الجزء الأول) (ص ٣٥١) و "رد المحتار" (١ - ٥٢٦ و ٥٢٧) من الإمامة و (ص ٣٥٠) قبيل الأذان ، و "فتح القدير" من الوتر (١ - ٣١١) ولا يجب على المقتدى بأن يسأل عن إمامه الشافعى حاله من بقاء طهارته أو مثل ذلك . قال شيخنا رحمه الله : والحق أنه لا عبرة لرأى المأموم ، بل للإمام ؛ حيث توارث عن السلف والقدماء كلهم الاقتداء بخلف أئمة مخالفين لهم في الفروع ، فالصحابة والتابعون وكذا الأئمة المتبوعون كانوا يصلون خلف إمام واحد ، مع أنهم مجتهدون ، أصحاب المذاهب والآراء في الفروع ، مع كثرة الاختلاف والتباين في آرائهم وأقوالهم ، ولم ينقل عن أحد منهم تكبير أو خلاف في ذلك ، نعم هم إذا صلوا منفردين كانوا يتبعون مذاهبهم إن كانوا أهل مذهب أو يتبعون أهل المذاهب إن كانوا مقلدين لهم . وهذا إمامنا "أبو حنيفة" صاحب المذهب حج خمسين حجة ، وقيل خمساً وخمسين ؛ وكان كثير من أهل الحرمين مخالفين

... ..

له في الفروع ، فكان يصلي خلفهم ، ولم يثبت في ذلك تكبير عنه ، ولا تخلف عن الاقتداء بهم وهذا "أحمد بن حنبل" قيل له : لو كنت أدركت مالك بن أنس هل صليت خلفه ؟ قال : وكيف لا ! مع أن مذهبه : أن الدم الكثير مفسد للصلاة وناقض للطهارة ، وعند مالك القليل والكثير سواء في عدم النقض . وهذا القاضي أبو يوسف صلى خلف هارون الرشيد وكان هارون الرشيد احتجم ، وكان الإمام مالك أفى هارون الرشيد بعدم الفساد به ، وكان مذهب أبي يوسف ضد ذلك حكاه ابن تيمية في (الجزء الثاني) من " فتاواه " (ص ٣٨٠) وفيه : فصلى خلفه ولم يعد ، وحكى واقعة أحمد بن حنبل ونصه : وكان أحمد يرى الوضوء من الحجامة والرعاف ، فقبل له : فإن كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ صلى خلفه ؟ فقال : كيف لا أصلي خلف سعيد بن المسيب ومالك اه .

"الفتاوى" لابن تيمية (٢ - ٣٨١) وأخذ ابن تيمية من " المغني " لابن قدامة من أوائل (الجزء الثاني) فكل ذلك دليل على جواز الاقتداء ، وإن العبرة لرأى الإمام لا المأموم . وقال ابن الهمام في " فتح القدير " (١ - ٣١١) : كان شيخنا سراج الدين (١) قارى " الهداية " يعتقد قول أبي بكر الرازي في جواز اقتداء الحنفي خلف شافعي ، وأنكر مرة أن يكون فساد الصلاة بذلك مروياً عن المتقدمين حتى ذكرته بمسألة الجامع ، يريد " الجامع الصغير " في الذين نهروا في الليلة المظلمة ، وصلى كل إلى جهة مقتدين بأحدهم ، فإن جواب المسألة أن من علم منهم بحال إمامه فسدت لا اعتقاده إمامه على الخطاء اه . قال شيخنا رحمه الله : ولا يرد هذا ، فإن بين المسألتين فرقاً ، القبلة من الحسيات لها سبيل إلى درك الواقع ، فيتبين فيه الخطأ من الصواب ، وليس كذلك أكثر المسائل الاجتهادية ، فإن استبانة الخطأ من الصواب في الفصل المجتهد فيه مشكل . هذا

... ..

توضيح غرض الشيخ رحمه الله . وفى القلب منه أن قبلة المشتبه جهة التحرى ، فأصبحت هى قبلة اجتهادية ، فكان الاختلاف من قبيل الاختلاف فى الفصل المجتهد فيه ، وحصول الدلم على تخالف جهتى الإمام والمأموم عند الصلاة يكون مفسداً لا بعدها ، ولا سبيل إلى إدراك الصواب قبل النهار ، اللهم إلا أن يقال : إن التخالف ثم العلم به خلاف موضوع الاقتداء ، فلذا لم يصح الاقتداء عند حصول العلم به والله أعلم . وكذلك صرحوا بجواز اقتداء الحنفى خلف شافعى فى الوتر ، وإن سلم على الشفع ثم أتم . قال الشيخ ابن وهبان فى منظومته :

ولو حنفى قام خلف مسلم لشفع ولم يؤتر وتم فؤتر

وهنا تحقيق آخر من اختلاف النية ، فاستشكل الجواز بعضهم ، وجوزه الإمام أبو بكر محمد بن الفضل . انظر "فتح القدير" (١ - ٣١١ و ٣١٢) وراجع مذهب الشافعية من "شرح المذهب" (١ - ٢٠٢ و ٢٠٣) فلا يتوهم أن فى ذلك خروجاً عن مذهب إمامه ، فإن صلاة كل صحيحة على مذهبه .

والقصة : مر يوماً الدامغانى عند مسجد أبى إسحاق الشيرازى الشافعى وكان وقت الصلاة فدخل المسجد للصلاة فأمر أبو إسحاق المؤذن أن لا يرجع فى أذانه ، وأم بهم الدامغانى الحنفى وصلى بهم صلاة الشافعية (١) . كذا فى "العرف الشدى" من أمالى الشيخ .

(١) الدامغانى هو الشيخ الإمام محمد بن على الحنفى الدامغانى الكبير المتوفى سنة ٤٧٨ هـ - قاضى بغداد انتهت إليه رياضة العراقيين فى عصره ، وفيه يقول أبو الطيب : الدامغانى أعرف بمذهب الشافعى من كثير من أصحابنا . وأبو إسحاق هو الشيخ الإمام إبراهيم بن على الشيرازى صاحب "المذهب" و"اللمع" من أكابر الشافعية وكان فى سنة من الورع والتشدد فى الدين كما يقوله النووى و

... ..

فائدة أخرى : هل الحق في موضع الخلاف واحد أم متعدد ؟ الأول

هو المشهور عند علماء الأصول ، والثاني ينسب إلى المعتزلة ، ويحكيه ابن حجر في "فتح الباري" عن الأئمة الأربعة ، (١) وهو مذهب أبي يوسف ومحمد ، وإليه مال الشاه ولي الله في "عقد الجيد في الاجتهاد والتقليد" وحكاها في "جمع الجوامع" عن الأشعري ، ومع كل ذلك لم يميز الخروج عن تحقيقه . انظر تحقيقه في "شرحى التحرير" من قوله : "المجتهد بعد اجتهاده في حكم ممنوع من التقليد بغيره" . والمسألة فيها بحث طويل لا مجال هنا لاستقصاء القول فيها وسأبقى طرف من البحث فيه في حديث : "الحلال بين والجرام بين الخ" من هذا الكتاب . قال الشيخ : وهو حديث جليل مهم في بابه كان يستحق عناية المجتهدين الأئمة بشرحه وتفصيل أطرافه ، وللحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد فيه كلام لطيف ، ورسالة الشوكاني فيه ليست أبة قيمة ، ولم يأت فيها بشئ يلتفت إليه .

ابن خلكان ، توفي سنة ٤٧٦ هـ وكانت بينهما صداقة ، وفي "الفوائد البهية" : فإذا اجتماعا صار اجتماعهما نزهة الخ . والواقعة هذه لم أجدها مع بحث ، وذكر الشيخ فيما بأتى أيضاً نقلاً عن ابن خلكان ، ولم أجدها عنده ، ثم رأيتها ذكرها الطحطاوى في "شرح الدر المختار" بعينها بين القاضى "أبي عاصم العامرى" وبين "الفقاه الشافعى" فربما تكون هذه الواقعة هى التى أريدت والله أعلم .

(١) هكذا وجدت في "العرف الشدى" ولكن في "التحرير" و"شرحه" للبخارى ما ملخصه : أن المختار والمنقول عن الأئمة الأربعة أن حكم الواقعة المجتهد فيها قبل الاجتهاد حكم معين أوجب الله طلبه ، فمن أدركه فهو المصيب ، ومن لم يدركه فهو المخطئ ١ هـ (٤ - ٢٠٢) . راجع "عقد الجيد" و"شرحى التحرير" و"شرحى المنهاج" للأشنوى والسبكي وراجع قول الصنفى الهندى عن "إرشاد الفحول" (مس ٢٤٤) .

(باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق)

حدثنا: قتيبة نا حماد بن زيد وجرير عن منصور عن هلال بن يساف عن سلمة ابن قيس قال قال رسول الله ﷺ : إذا توطأت فانتثر وإذا استجمرت فأوتر. وفي الباب عن عثمان ولقيط بن صبرة وابن عباس والمقداد بن معديكرب ووائل ابن حجر وأبي هريرة . قال أبو عيسى حديث سلمة بن قيس حديث حسن صحيح واختلف أهل العلم فيمن ترك المضمضة والاستنشاق . وقال طائفة منهم : إذا تركهما في الوضوء حتى صلى أعاد الصلاة ، ورأوا ذلك في الوضوء والجنابة سواء ، وبه يقول ابن أبي ليلى وعبد الله بن مبارك وأحمد وإسحاق ، وقال أحمد : الاستنشاق أوكد من المضمضة . قال أبو عيسى : وقال طائفة من أهل العلم بعيد

—: باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق : —

المضمضة تحريك الماء في الفم ، وكماها أن يجعل الماء في فيه ثم يديره فيه ثم يمججه قاله النووي . والاستنشاق استفعال من النشوق ، وهو في الأصل لتنفس الريح ، واستعمل لجذب الماء في الأنف بالنفث ، والاستنثار وهو استخراج الماء بعد إدخالها في الثرة أو مشتق من النثر وهو إخراج الماء ، وراجع لمزيد التفصيل "العمدة" (١ - ٧٤٢ و ٧٤٣) .

قوله : إذا استجمرت فأوتر : الاستجمار : استعمال الجمار في الاستنجاء ، وحكى الأصمعي ذلك عن مالك كما في "الديباج المذهب" ونسب إلى مالك أيضاً أنه استعمال البخور في الكفن وتجميره حكاه ابن عبد البر عنه ، راجع "العمدة" (١ - ٧٥٤) و "فتح الملهم" (١ - ٤٠١) للتحقيق . واحتج الشافعية بحديث الباب على وجوب الإيتار في الاستنجاء ، والأمر عند الحنفية هنا للتدب ، وقد مر البحث مستوفى في محله . ثم المضمضة والاستنشاق قال الشافعية هما بالوصل ، وعندنا بالفصل ، والكلام عليه في الباب اللاحق .

قوله : بعيد في الجنابة ، هذا مذهبننا معاصر الحنفية ، وبدل على ذلك

الجنابة ولا يعيد في الوضوء ، وهو قول سفيان الثوري وبعض أهل الكوفة .
قلت طائفة لا يعيد في الوضوء ولا في الجنابة لأنها سنة من النبي ﷺ ولا
ب الإعادة على من تركها في الوضوء ولا في الجنابة وهو قول مالك و
أفعى .

(باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد)

له تعالى : « فاطهروا » والتطهر : هو الغسل والمبالغة في التطهير ، وأيضاً
بواز القراءة دون الجنب يدل على أن الجنابة قد سرت فم الجنب أيضاً ، والتفصيل
« فتح الملهم » (١ - ٤٠٢) و « البحر الرائق » (١ - ٤٦) و « فتح القدير »
(١ - ٣٩) والمذاهب كما ذكره الترمذى .

—: باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد :—

ذكر النووي في « شرح مسلم » ثم العيني في « شرح البخارى » (١ -
٦٨٩) في كيفية المضمضة والاستنشاق خمسة أوجه : الأول الجمع بينهما بغرفة
كل منهما ثلاث مرات يتمضمض ثلاثاً ثم يستنشق هكذا ثلاثاً . الثانى :
بغرفة أيضاً لكن يتمضمض ويستنشق كل مرة هكذا ثلاثاً . الثالث : بثلاث
غرفات يتمضمض منها ويستنشق ثلاثاً . الرابع : الفصل بينهما بغرفتين ،
فبمضمض من إحداها ثلاثاً ثم يستنشق من الأخرى هكذا . الخامس : الفصل
بينهما بست غرفات ، ففي الغرفة الواحدة الفصل والوصل كلاهما ، وفي الغرفتين
الفصل فقط ، وفي ثلاث الوصل فقط ، وفي ست الفصل فقط . وقد رد ابن
لقيم في « الهدى » (١ - ٤٩) على الجمع بينهما بغرفة ثلاثاً واستصعبه و
نال : وكان يصل بين المضمضة والاستنشاق فيأخذ نصف الغرفة لقمه ونصفها
لأنفه ، ولا يمكن في الغرفة إلا هذا الخ . وثبت في « الصحيح » من وضوئه ﷺ
غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثاً ، والذي يقوله ابن القيم
كذلك الأمر عند شيخنا في بيان شرح الحديث وغرضه .

حديثنا : يحيى بن موسى نا إبراهيم بن موسى نا خالد عن عمرو بن يحيى

والأفضل عند الحنفية هو الوجه الخامس ، وفيه كمال السنة ، وهو إحدى الروایتين عن مالك ، وهو الذى نقله الترمذى هنا عن الشافعى ، وهو رواية الزعفرانى عنه (١) ومن فقهه يروى الترمذى مذهب الشافعى ، ومذهبه القديم أكثر وفاقاً للحنفية من الجديد ، والأفضل عند الشافعية هو الوجه الثالث ، وهو الأصح من روايتى الشافعى عندهم ، وهو للقول الجديد ، وهو إحدى الروایتين عن مالك كما قاله عياض فى "شرح مسلم" حكاه الزرقانى فى "شرح المواهب" وهو المختار عند أحمد كما فى "المغنى" (١ - ١٠٥) وهو نص "الأم" و"مختصر المزنى" ونص البويطى عنه مثل الحنفية قاله "العيني" (١ - ٢٩٠ و ٨١٨) . ثم إن أصل السنة عندنا يؤدى فى صورة الوصل والفصل كليهما ، وهو ظاهر عبارة "الدر المختار" وبه جزم الشئنى فى "شرح التقاية" حكايًا عن "الظهيرية" . قال شيخنا : ولكن لم أجده فى "الظهيرية" ، وحكى صاحب "البحر" قولين : فحكى عن "السراج الوهاج" عدم أداء السنة ، وعن الصيرفى أدائها وقال محاكاً بينهما : ولا يثنى أنه يكون آتياً بسنة المضمضة لا بسنة تجلبد الماء لكل منهما ، فالقولان بالاعتبارين ١ هـ باختصار وتلخيص . وقال العيني فى "العمدة" (١ - ٦٩٠) : والجواب عن كل ما روى من ذلك أنه محمول على الجواز ١ هـ . قال الشيخ : نعم وجدت فى "الظهيرية" أنه إن مضمض ثم استنشق بالماء الواحد لا يصير الماء مستعملاً ، وفى العكس يستعمل ، والأولى

(١) هو أبو على الحسن بن محمد بن الصباح أحد رواة القول القديم للشافعى ، وهناك زعفرانى آخر حتى ، أبو عبد الله الحسن بن أحمد مرتب "الجامع الصغير" و "الزيادات" لمحمد بن الحسن الشيبانى ، ثم رواية الزعفرانى مثلها رواية البويطى كذا فى "العمدة" ورواية أخرى للمزنى بالوصل .

عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال : رأيت النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد ، فعل ذلك ثلاثاً . وفي الباب عن عبد الله بن عباس .

هو القول بأداء أصل السنة في ثلاث غرفات بالوصل من غير كراهة لثبوته في غير واحد من الحديث ، وهو دأب الشيخ ابن الهمام . ومما يستدل به لمذهبنا ما أخرجه ابن السكن في " صحيحه " عن شقيق بن سلمة : قال شهدت على ابن أبي طالب وعثمان بن عفان توضئاً ثلاثاً ثلاثاً ، وأفراداً المضمضة من الاستنشاق ثم قالوا : هكذا رأينا رسول الله ﷺ توضأ . كما ذكره الحافظ في " التلخيص الحبير " ولم يحكم عليه بضعف ولا تحسين ، وهذا يدل على قبوله عنده وصحته ، ولو كان فيه شئ من الضعف لنبه عليه كما هو المعروف من عادته في " التلخيص " و " الدراية " و " الفتح " ، وغمز المباركفوري له بعدم حكم ابن حجر عليه من شنيئته المعروفة . وعلى كل حال عدم الحكم عليه أضمن لثبوت الحديث من حكم التضعيف عليه ، وتخرج ابن السكن في " صحيحه " وشرطه معروف ، وذكر الحافظ في " التلخيص " ثم السكوت عليه وعادته معروفة كل ذلك داليل على قبول الحديث عند المتصف بل ورد ابن حجر بذلك الحديث إنكار ابن الصلاح عن ثبوت الفصل عن علي فهذا دليل قوى على ثبوته وصحته عند ابن حجر ، وهو أصرح مما عند الترمذي من رواية علي ، ومن العجيب عدم ذكره الحافظ الزيلعي في " نصب الراية " وعدم توجه البدر العيني إليه ، وكذلك مما يستدل به لمذهبنا حديث طلحة بن مصرف عند " أبي داود " (ع - ١٩) (باب الفرق بين المضمضة والاستنشاق) وفيه : فرأيتة يفصل بين المضمضة والاستنشاق ، وحسنه الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح كما حكاه الشوكاني في " السيل الجرار " كما في " العرف الشذى " ، ويستفاد تحسينه من صنيع ابن الهمام في " الفتح " وتكلم عليه المحدثون ، ووجه ذلك عندهم كونه من طريق : ليث بن أبي سليم وطلحة عن أبيه عن جده غير

معروف، وسكت عليه أبو داود هنا ثم المنذرى في "مختصره" كما حكاه "الزيلعي" (١ - ١٧). قال الشيخ: ولكن تكلم عليه أبو داود في (باب صفة رضوء النبي ﷺ) غير أنه لما تكلم عليه أخرج من حديثه قطعة المسح فقط، ولما أخرج من حديثه قطعة المضمضة والاستنشاق سكت عليه، فلعل هذا يدل على قبوله صحة هذه القطعة، ولذلك بوب عليه به (باب الفرق بين المضمضة والاستنشاق) ثم إن ليث بن أبي سليم من رواة الطبقة الثانية لمسلم صدوق، لكنه اختلط في آخر عمره، وجد طلحة عمرو بن كعب له صحبة عند المحدثين راجع "نصب الراية" (١ - ١٧ و ١٨). والأصرح في الباب والنص في الغرض والأدل على مسلك الحنفية: هو سياق الطبراني في "معجمه" لحديث طلحة، وفيه: فضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل واحدة ماء جديداً اه أخرجه الزيلعي. والأحاديث باللفظ: "فضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً" كثيرة من رواية أبي هريرة عند ابن ماجه، ورجاله رجال "الصحيح" كما قاله الهيثمي في "الزوائد"، ومن حديث عثمان عند أبي دؤد، ومن رواية أبي بكرة عند البزار، ومن رواية على عند الترمذى وغيره، ومن رواية أنس عند الطبراني في "الأوسط" بإسناد حسن وغيرها كل ذلك يستأنس بها للمذهب الحنفى، والمتبادر منه الفصل، وحمله على الوصل تأويل لها، وصرف لها عن ظاهرها، كما أن بعض الأحاديث المتبادر منه الوصل، وتأويل ذلك بالفصل وإن كان تحتمله العبارة صرف لها عن ظاهرها، فالثابت كلا الأمرين، وآل أمر الترجيح إلى مدارك النظر والاجتهاد، فترى مسلك الحنفية إن شاء الله بعد استقراء الأحاديث وإمعان النظر فيها أتم وأمن أثراً ونظراً وليس هذا مجال لإنهاء البحث.

قوله: من كف واحد، قال ابن المهام في "فتح القدير": وما روى بكف

واحد فلتقى كونه بكفين معاً ، أو على التعاقب كما ذهب إليه بعضهم : من أن المضمضة باليمنى والاستنشاق باليسرى اه ، وقال ابن الملك هو من باب تنازع الفعلين والمعنى مضمض من كف واستنشق من كف ، وقيد الوحدة احترازاً عن التشبة ، قاله القارئ في " المرقاة " ولكن يرد على تأويل الشيخ ابن الهمام ما في " سنن أبي داود " في (باب صفة وضوء النبي ﷺ) من حديث على ، وفيه : ثم تمضمض مع الاستنشاق بماء واحد اه . قال شيخنا : والأحسن أن لا يؤول الحديث ، ويقال بأداء أصل السنة بهذا القدر ، نعم كما لها يست غرافات ، ومن ذلك قال الحافظ البدر العيني في " شرح الصحيح " أنه محمول على الجواز اه . قال الشيخ : ثم إنى استقرت طرق حديث على ففي بعضها بكف واحد ، وفي بعضها : ثلاثاً ثلاثاً ، وأخذ الشافعية يتأولون فيه ، والحديث عندي واحد ، راجع لطريق حديث على من " النسائي " . وإنما الاضطراب من اختلاف الرواة ، وإذن يكون تأويل الشيخ ابن الهمام توجيهاً لا تأويلاً ، ويعتدل رواية أبي داود أيضاً هذا التوجيه ، والحافظ ابن حجر لم يتوجه إلى ست غرافات في " الفتح " وأخرج حديث على عند الترمذى ، وحديث عمل عثمان وعلى عند ابن السكن ، وعلم منه أنه صالح للبحث عنده ، وقال : إن رواية عبد الله بن زيد بن عاصم من حديث الباب حكاية حال لا عموم لها ، ويدل عليه سياق البخارى من حديث عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال : أتى رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماء في ثور الخ (باب الغسل والوضوء في الخفض والقدح الخ) وأيضاً منشأ ذلك قلة الماء كما في حديث أم عمار بنت كعب وهي أم عبد الله بن زيد عند النسائي وأبي داود : إن النبي ﷺ توضأ قائماً بماء في إناء قدر ثلثي المد الخ النسائي (باب القدر الذى يكفى به الرجل من الماء في الوضوء) وأبو داود (باب الرضوء في آنية الصفر) فهى واقعة واحدة تارة يروىها عبد الله بن زيد في سياق ، وأخرى يروىها أمه في سياق آخر ،

قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن زيد حديث حسن غريب . وقد روى مالك وإبن حنبل وغير واحد هذا الحديث عن عمرو بن يحيى ولم يذكروا هذا الحرف "أن النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد" وإنما ذكره خالد بن عبد الله ، وخالد ثقة حافظ عند أهل الحديث ، وقال بعض أهل العلم : المضمضة والاستنشاق من كف واحد يجرى . وقال بعضهم : يفرقها أحب إلينا . وقال الشافعي : إن جمعها في كف واحد فهو جائز وإن فرقها فهو أحب إلينا .

(باب في تحليل اللحية)

حدثنا : ابن أبي عمر نا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية عن حسان بن بلال قال رأيت عمار بن ياسر توضأ فخلل لحيته ، فقلت له أو قال فقلت له : أنتخلل لحيته ؟ قال وما يجعني ؟ ولقد رأيت رسول الله ﷺ يخلل لحيته .

ويؤيد قلة الماء ما في "صحيح البخاري" في هذه الرواية نقصاً : فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين الخ . كننا نبه عليه شيخنا الإمام . ونقل شيخنا العثماني كلامه هذا في "فتح الملهم" (١ - ٣٩٩) بلفظ الشيخ أبسط من هذا وكله قطعة من مذكرة الشيخ ، ومنه حكاه في هامش "فيض للواري" (١ - ٢٩١) بنصه وفصه فليراجع إليها .

قوله حسن غريب ، حديث الباب أخرجه البخاري في "صحيحه" في (باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة) وحكم عليه الترمذي بأنه حسن غريب ، فكيف يصح ما قاله بعضهم من أن الحسن عند الترمذي في مثل هذا حسن لغيره ؟ والوجه ما قلنا وقد مر سابقاً .

— : باب في تحليل اللحية : —

المذاهب فيه : قال صاحب "البدائع" : تحليل اللحية عند أبي حنيفة

حديثنا : ابن أبي عمر نا سفیان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن حسان بن بلال عن عمار عن النبي ﷺ مثله . وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وأنس وابن أبي أوفى وأبي أيوب . قال أبو عيسى : سمعت إسماعيل بن منصور يقول سمعت أحمد بن حنبل قال قال ابن عيينة : لم يسمع عبد الكريم من حسان ابن بلال حديث التخليل .

حديثنا : يحيى بن موسى نا عبد الرزاق عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان بن عفان أن النبي ﷺ كان يخال لحيته . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقال محمد بن إسماعيل : أصح شئ في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان ، وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم رأوا تخليل اللحية ، وبه يقول الشافعي . وقال أحمد إن سها عن التخليل فهو جائز . وقال إسماعيل : إن تركه ناسياً أو متأولاً أجزئه وإن تركه عامداً أعاد .

ومحمد بن الأذاب . وعند أبي يوسف سنة الخ . وفي بعض النسخ من "المهذبة" جائز عندهما . ورجع في "المبسوط" قول أبي يوسف قاله ابن عابدين . وفي "كتاب الآثار" لأبي يوسف (ص ٦) عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الوضوء : يمسح ظاهر لحيته مع وجهه اه . والاختلاف في غسلها في المسترسل منها ، وأما ما كان منها في حد الوجه فيجب غسلها إذن بدلاً من منتهى من الوجه ، راجع "البدائع" و "البحر" من غسل الوجه ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم قاله النووي في "شرح المهذب" (١ - ٣٧٤) وقد أخطأ صاحب "الكنز" و "الوقاية" في القول بفرضية مسح ربيع اللحية أو كلها ، وهي رواية مرجوع عنها . وكذلك تخليلها سنة في الوضوء عند الشافعي وأحمد والأوزاعي والليث ودأود والطبري وغيرهم من أكثر أهل العلم ، وعن مالك فيسه روايات :

(باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره)

حدثنا : إسحاق بن موسى الأنصارى نا من نا مالك بن أنس عن عمرو رواية الجوزي والندب، ورواية في تفصيل الحكم عند الكثافة والخفة وغير ذلك، راجع "عارضة الأحوذى" و"المغنى" لابن قدامة (١ - ٩٩) وما بعدها و"الشرح الكبير" لابن قدامة (١ - ١١٤) ثم هذا كله في الوضوء .
وأما في الغسل فيجب غسل اللحية، عند جماهير الأمة إلا عند مالك وبعض علماء المدينة والله أعلم . قل الحنفية يجب إيصال الماء إلى البشرة لرجل خفيف اللحية ، وهى التى يرى تحتها البشرة لا كث اللحية ، وفى المختلطة خفة وكثافة العبرة للغالب منها .

كيفية تخليلها : وهى أن يخللها بأصابعه من أسفلها ولم يشترط تقاطر الماء من الأصابع .

الأحاديث فى تخليلها : أخرج الحافظ الزيلعى الأحاديث فيه من أربعة عشر صحابياً مع الكلام عليها ، وقال : كلها مدخولة ، وأمثلها حديث عثمان رواه " الترمذى " و " ابن ماجه " وابن حبان فى " صحيحه " والحاكم فى " المستدرک " الخ راجع " نصب الراية " (١ - ٢٣) وما بعدها ، ورواه ابن خزيمة فى " صحيحه " أيضاً قاله العماد المقدسى فى " إرر " فإذن ما قاله ابن أبى حاتم فى " كتاب العلل " لا يثبت فى تخليل اللحية حديثه غير متجه ، كيف ؟ وقد حسن حديث عثمان البخارى كما فى " كتاب العلل الكبرى " للترمذى ، حكاه الزيلعى ، وحسن ابن حجر حديث عائشة فى " التلخيص " والله أعلم .

— : باب ما جاء فى مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره : —
اتفقت الأمة على فرضية مطلق المسح ، وكذا اتفق الجماهير على استحباب

ابن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه

الاستيعاب ، واختلفوا في القدر الذى يجزئ في الفرض فقال مالك : هو الرأس كله . وقال غيره : هو البعض . ثم اختلفوا في ذلك البعض ، فحدده أبو حنيفة وأصحابه وبعض الحنابلة : بمقدار الناصية ، وهو الربع منه ؛ وقد صحت به الأحاديث : وروى عن أبي حنيفة : قدر ثلاث أصابع ، وعند الشافعى أدنى ما يطلق عليه اسم المسح ، وأقله ثلاث شعرات ، وعند بعض الشافعية هو أكثر الرأس ؛ وكذلك اختلفوا في تخرج وجه الخلاف راجع "بداية المجتهد" (٩ - ١) و "المغنى" لابن قدامة (١ - ١١٢) وما بعدها و "المجموع شرح المهذب" (١ - ٩٩) وما بعدها و "البدائع" للكناسى (١ - ١١٢) و "البحر الرائق" (١ - ١٤) و "فتح القدير" (١ - ١١) و "العمدة" للعيني (١ - ٨١٩) ويطول بنا القول لو توسعنا في الموضوع فلنقتنع بهذه الدلالة على موطن التحقيق والتفصيل من مناحى البحث كلها والله الموفق .

قد صحت في مسح الرأس كيفيات كثيرة فمنها : الإقبال والإدبار بالمسح للاستيعاب ؛ وقد رويت في "الصحيحين" ، وهى التى اختارها الحنفية . ومنها ما أخرجه أبو داود في "سننه" من حديث ربيع بنت معوذ ، وفيه : فمسح الرأس كله من قرن الشعر الخ . ومنها ما روى عن أحمد بن حنبل في مسح المرأة مثل كيف تمسح المرأة ؟ فقال هكذا : ووضع يده على وسط رأسه ، ثم جرها إلى مقدمه ، ثم رفعها فوضعها حيث منه بدأ ؛ ثم جرها إلى مؤخره . وقد ظن هذا المسح ثلاث مرات وانظر تفصيل كيفيات المسح في "عمدة القارى" (١ - ٨٢٠) و "المغنى" لابن قدامة (١ - ١١٤) وما قاله أحمد دليله حديث ربيع وهو ما رواه أبو داود أيضا وفيه : فمسح الرأس كله من قرن الشعر الخ ، وهى الكيفية عند أحمد لمن له شعر على رأسه وللمرأة ، راجع "المغنى" . ومنها : ما أخرجه أبو داود في "سننه" من طريق أبى معقل عن

فأقبل بها وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بها إلى قفاه ثم ردها حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله . وفي الباب عن معاوية والمقداد بن معد يكره وعائشة . قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن زيد أصح شئ في هذا الباب وأحسن ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق .

أنس ابن مالك وفيه : فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينفض العمامة اهـ . وأبو معقل هذا قال الحافظ في الكنى من " التهذيب " (١٢ - ٢٤٢) مجهول ، وسماه في " الفتح " (٤ - ١٤) عبد الله بن معقل ، وكذا في الجزء السادس من " التهذيب " قال : عبد الله بن معقل هو أبو معقل سمه صاحب " الأطراف " ، والكيفية التي يذكرها سبب الدين الكاشغري في " المنية " نقلاً عن " المحيط " من معجزة السباحين مطلقاً ليمسح بها الأذنين ، ومعجزة الكفين في الإدبار ليرجع بها على القودين ، اعترض عليه ابن الهمام في " فتح القدير " (١ - ١٢) بأنه لا أصل له من السنة لأن الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال ، والأذان من الرأس حتى جاز اتحاد بلتها ، ولأن أحداً ممن حكى وضوء رسول الله ﷺ لم يؤثر عنه ذلك ! فلو كان ذلك من الكيفيات المسنونة وهم شارعون في حكايتها لتركب وهي غير متبادرة لنصوا عليها اهـ .

قوله : فأقبل بها وأدبر : هذا الإقبال والإدبار حركتان في المسح ، والمسح مرة ، وأحياناً عنهما يعبر الراوى بالمسح مرتين ؛ وإحال أن الحركتين لاستيعاب الرأس بالمسح ، وزعم البعض منه المسح مرتين ، ونرجئ البيان فيه إلى بابيه .

قوله : بدأ بمقدم رأسه ، ظاهره أن تفسير الإقبال والإدبار هكذا خلاف اللغة ، فإن الإقبال في اللغة التوجه إلى القبل كما أن الإدبار هو التوجه إلى الدبر ، والإقبال في اللغة الأردنية " أكل طرف آنا " والإدبار " بجهلى طرف آنا " ، وزعم بعضهم أن تفسيرهما بما ورد هو الصحيح لغة لوروده في الحديث ، وليس مدرجاً من الراوى قاله الحافظ في " الفتح " و " ابن دقيق

(باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس)

حدثنا: قتيبة نا بشر بن المفضل عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع

العبد " في " الاحكام " و البدر العيني . في " العمدة " ، ولكن الجمهور من العلماء يقولون أن الراوى من النبي ﷺ لم يراع الترتيب ، والواو لدلالة فيها على الترتيب . قال شيخنا رحمه الله : وإنما قدم الإقبال في التعبير مراعاة لاستعمال العرف الشائع فإنهم يقدمون الإقبال على الإدبار كما قالت خنساء رضى الله عنها :

فلنأما هي إقبال وإد بار (١)

وقال امرئ القيس : مكر مفر مقبل مدبر معا (٢)

فالصحيح أن الإقبال هو التوجه إلى القدام ، والإدبار هو التوجه إلى الخلف ، فاقيل أن أقبل أى أقبل على القفا ، وأدبر أى من القفا ، فتكلف ولم يثبت في اللغة ، انظر " فتح الباري " (١ - ٢٠٥) وكيف وقد ثبت في طريق عند البخارى " فأدبر يديه وأقبل " فآية حاجة دعت إلى ارتكاب تكلف مع وجود هذا اللفظ ؟ وبكاد يكون قول ابن حجر في " الفتح " : " إنها من الأمور الإضافية " فصلاً في الموضوع ، وقال أبو بكر ابن العربى في " المعارضة " : وسماه إد باراً يريد في قوله بلفظ آخر " فأدبر بها وأقبل " ، لأنه فعل يؤل إلى الدبر فسماه بما يؤل إليه ، وهى مسأنة خلاف في أصول الفقه هل يسمى الفعل بمبدئه أو منتهاه ؟ الخ ، وما قال النووى في " شرح مسلم " (١ - ١٢٣) ما ملخصه : إن الإقبال والإدبار كليهما إنما يستحب لمن كان له شعر غير مضفور ، ومن لم يكن له شعر وكان مضفوراً فلا فائدة في الإدبار الخ تكلف مستغنى عنه والله أعلم .

— : باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس — :

(١) صدر البيت " ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت " والخنساء صحابية مخضرمة وأكثر شعرها في الجاهلية بل قال بعضهم لم يثبت لها شعر في الإسلام .

(٢) وعجز البيت : " كجلمود صخر حطه السيل من عل " .

بنت معوذ بن عفراء أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه وبأذنيه كلتيهما ظهورهما وبطنهما . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجود ، وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث منهم وكيع بن الجراح .

(باب ما جاء أن مسح الرأس مرة)

حدثنا : قتيبة نا بكر بن مضر عن ابن عجلان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ بن عفراء أنها رأت النبي ﷺ يتوضأ ، قالت مسح رأسه ومسح ما أقبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة . وفي الباب عن

من هنا ذهب بعض أهل العلم إلى ظاهر الحديث ، واختار البداية بمؤخر الرأس ، وأجابوا عنه بوجوه . قال شيخنا : وينبغي حمله عندى على ما رواه أحمد بن حنبل من حديث الربيع بنت معوذ . قال الرافق : وروايات الربيع في "السنن" و"مسند أحمد" على أربعة كيفيات وجدتها وراجع "كنز العمال" (٥ - ١٠٣) ولعل الشيخ أراد من تلك الرواية حديث الربيع ما أخرجه "أحمد" و"أبو داود" فسح الرأس كله من قرن الشعر كل ناحية لمنصب الشعر الخ ، فالحديث واحد واختلفت طارقه وألفاظه ، فتفسر إحدى الروايات عنها بالأخرى والتصرف في التعبير من الرواة ، وقد أجاب عن حديث الباب في "العارضة" بما ملخصه : أنه خلاف رواية الحفاظ كلهم ، ولعله تفسير من الراوى لما ورد "فأدبر بها" فحمله على البداية بالمؤخر اه .

قوله : مرتين ، يريد الحركتين للاستيعاب لا المسحتين كل مرة بالاستيعاب .

— : باب ما جاء أن مسح الرأس مرة : —

اختار الحنفية وجمهور العلماء كما قاله الترمذى المسح مرة ، واختار عند شافعية في الأصح عندهم تثليثه ، والأحاديث الصحيحة تؤيد الجمهور ، وقد

على وجد طلحة بن مصرف بن عمر . قال أبو عيسى : حديث الربيع حديث حسن
قال أبو داود في "سننه" : وأحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن المسح
مرة واحدة الخ ، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة في "المجرد" تثليث المسح بماء
واحد "فتح القدير" (١ - ٢٢) و "العناية" من هامش "الفتح" وإذا كان
بمياه فقير مسنون ، ثم هل يكره ؟ فالمذكور في "المحيط" و "البدائع" أنه يكره ،
وفي "الخلاصة" أنه بدعة ، وقيل لا بأس به ، وفي "فتاوى قاضيخان"
لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا أدباً اهـ "البحر الرائق" (١ - ٢٢)
وفي "البحر" بعد حكاية هذه الأقول وهو - أى ما قال قاضيخان - الأولى ،
والدارقطني في "سننه" (ص - ٣٣) أخرج رواية المسح ثلاثاً عن طريق
أبي حنيفة ثم أنكر عليه بأن مذهبه خلاف روايته ؛ وأيضاً رد بأنها خلاف
رواية جماعة من الحفاظ . قال شيخنا : والعجب منه كيف يرد على أبي حنيفة
روايته والحكم عنده هكذا مع تثليث المسح ! قال شيخنا : حكى الإمام الرازي
عن الشيخ محي السنة البغوي وهو شيخه بواسطة أبيه : أن الأقوى في مسح الرأس
مذهب أبي حنيفة ، فما يحكيه الشيخ عبد الحق الدهلوي في "مدارج النبوة"
عن ابن ظهيرة القرشي المكي (١) أن الأقوى فيه مذهب مالك . قال الشيخ :
فلا عبرة لقوله في مقابلة قول البغوي فأين هو منه !؟ والغرض في تحديد المقدار
المفروض لا غير .

قوله : طلحة بن مصرف بن عمر : هكذا في بعض النسخ وهو غلط ،
والصحيح مصرف بن عمرو ، بالواو .

(١) حكاها في "المدارج" (١ - ٣٣٩) عن شيخه علي بن جار الله مفتي
الحرم الشريف عن بعض العلماء وهو علي بن جار الله بن ظهيرة الحنفي ، وله
ذكر في "رد المحتار" في الإمامة ، وهو غير محمد بن ظهيرة القرشي الخزومي
الشافعي المحدث الجليل المترجم له في "ذيل طبقات الذهبي" للحسني .

صحيح. وقد روى من غير وجه عن النبي ﷺ أنه مسح برأسه مرة ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم ، وبه يقول جعفر بن محمد وسفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق رأوا مسح الرأس مرة واحدة .

حدثنا : محمد بن منصور قال سمعت سفيان بن عيينة يقول سألت جعفر بن محمد عن مسح الرأس أيجزئ مرة ؟ فقال إى والله .

(باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماءً جديداً)

حدثنا : علي بن خشرم نا عبد الله بن وهب نا عمرو بن الحارث عن حبان ابن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي ﷺ توضعاً وأنه مسح رأسه بماء غير فضل يديه . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وروى ابن لهيعة هذا الحديث عن حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ توضعاً وأنه مسح رأسه بماء غير فضل يديه . ورواية عمرو بن الحارث عن حبان أصح لأنه قد روى من غير وجه هذا الحديث عن عبد الله بن زيد وغيره أن النبي ﷺ أخذ لرأسه ماءً جديداً والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم رأوا أن يأخذ لرأسه ماءً جديداً .

— : باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماءً جديداً : —

قوله : بماء غير فضل يديه . كلمة ” غير ” بالغين المعجمة والياء المثناة التحتانية هكذا في رواية عمرو بن الحارث ، وفي رواية ابن لهيعة ” بما غير فضل يديه ” بما الموصولة وبعده فعل ماض بالغين المعجمة ثم الباء الموحدة التحتانية ، ومعناه الذى بقى من فضل يديه ، فاللفظ الأول يدل على أخذ ماء جديد ، وهو الذى يلازم ترجمة الباب ، واللفظ الثانى يدل على عدم أخذ ماء جديد ، وإنما اكتفى باليلة الباقية على اليدين من غسلها . ثم النسخ يختلف فى رواية ابن

(باب مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما)

حدثنا : هناد نا ابن ادريس عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما . وفي لمعة ، ففي بعضها خارج جامع الترمذى " بماء غير فضل يديه " كما في رواية " الدارمى " من طريق ابن لمعة ؛ وكذا عند أحمد في " مسنده " ، وفي بعضها " بماء غير فضل يديه " قال شيخنا : وظنى أن اللفظ الصحيح في رواية عبد الله بن زيد هو " بماء غير فضل يديه " بالياء المشاة التحتانية ، والباقي تصحيف ، نعم ثبت من حديث الربيع عند أحمد وأبي داود بإسناد ثابت : " مسح برأسه من فضل ماء كان في يده " وهذا صريح في الاستدلال به للحنفية . فالحاصل أنه ثبت كلا الأمرين ، ومذهب الحنفية يوافق كلا الحديثين ، نعم حديث الربيع حجة على الشافعية حيث اكتفى فيه بالماء الباقي ، وحديث الربيع فيه ابن عقيل ، وقد حسن الترمذى حديثه هنا بل صححه أيضاً في طريق آخر ، ومن ههنا يظهر أن الحكم بالصحة تارة يكون بثبوت قرآن على صحته وإن كان فيه من تكلم فيه فلم يكن المدار على الرواة فقط والله أعلم . فالحديث دل على أخذ الماء الجديد لمسح الرأس وهو سنة عندنا معاشر الحنفية وبشروط عند الشافعية ، فلو تروضاً ومسح ببله باقية على يديه جاز بها المسح ، لأن الماء لم يستعمل ما لم ينفصل عن العضو ، والباقي على العضو كغير المنفصل في الحكم وقد مر ، وأما مسح الأذنين فالمسنون عندنا مسحها بماء الرأس إن كانت في اليدين بله ؛ وإلا أخذ الماء الجديد لها كما صرح به ابن الهمام في " فتح القدير " (١ - ١٩) وعليه فليحمل الإحاديث التي ورد فيها أخذ الماء الجديد لها ، والحجة في ذلك حديث في الباب يأتي بعد الباب اللاحق .

— : باب مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما — :

قوله : أذنين ظاهرهما وباطنهما ، هذه الرواية مجملة في بيان الكيفية ، وقد

الباب عن الربيع . قال أبو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم يرون مسح الأذنين ظهورها وبطونهما .

(باب ما جاء أن الأذنين من الرأس)

حدثنا : قتيبة نا حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة قال توضأ النبي ﷺ فغسل وجهه ثلاثاً وبديه ثلاثاً ومسح برأسه وقال : الأذنان من الرأس . قال أبو عيسى : قال قتيبة قال حماد لا أدرى هذا من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة ؟ وفي الباب عن أنس . قال أبو عيسى : هذا حديث ليس لإسناده بذلك القائم ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم أن الأذنين من الرأس . وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم : ما أقبل من الأذنين فمن الوجه وما أدبر فمن الرأس . قال إسحاق : وأختار أن يمسح مقدمهما مع وجهه ، ومؤخرهما مع رأسه .

ثبت وصف مسحها عند "النسائي" ، ولفظه ثم مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسبابتين وظاهرهما بإبهاميه" ، وكذلك عند ابن ماجه ، وابن حبان ، والبيهقي ، والحاكم ، وابن خزيمة ، وابن مندة من حديث ابن عباس مع اختلاف في التعبير واتفاق في المعنى ، وصححه ، وعند أبي داود والطحاوي من حديث المقدم : "وأدخل إصبعيه في صماخى أذنيه" راجع "نصب الراية" (١ - ٢١ و ٢٣) فهذه الروايات مصرحة بكيفية مسحها وكذلك الحكم عندنا . وحكى ابن الهمام عن الحلواني وشيخ الإسلام أنه يدخل الخنصر في أذنيه ويحركها كذا فعل ﷺ انتهى ، ولكن لم يرض به فقال بعد ذكر حديث ابن ماجه : وقول من قال يعزل السبابتين في مسح الرأس من مشائنا يدل على أن السنة عنده إدخالها وهو الأول ٥١ .

— : باب ما جاء أن الأذنين من الرأس : —

حديث الباب حجة للإمام أبي حنيفة في عدم أخذ الماء الجديد للأذنين من غير ضرورة وهو مذهب سفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق وأكثر أهل العلم كما قاله الترمذي، وذهب الشافعي ومالك وأحمد في رواية إلى أخذ الماء الجديد، وصرح ابن رشد الكبير في "المقدمات" (ص ١٧) أن تجديد الماء لهما سنة عند مالك، وإنهما من الرأس، والحديث مرفوع؛ وقد استوفى الأحاديث فيه الحافظ الزيلعي في "نصب الراية" وكذا استوفى طرق حديث الباب، وبهض أسالدها قوى كما حققه، وأطال فيها البحث كمادته.

ومن متمسكات الحنفية في الباب حديث عهد الله الصنابحي أخرجه مالك في "الموطأ" ومن طريقه النسائي في "سننه" وفيه: "فإذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه فدل ذلك على أنها تبع للرأس، ويكفي لهما ما أخذ من الماء للرأس"، والحديث أخرجه الترمذي في فضل الطهور لكنه مختصر، وتناول الشافعية حديث الباب على وجهين، أحدهما: أنه يمسحان مع الرأس تبعاً له، والآخر أنها يمسحان كما يمسح الرأس ولا يغسلان كالوجه، وإضافتهما إلى الرأس إضافة تشبيه وتقريب لإضافة تحقيق حكاها الخطايا في "معالم السنن" (١ - ٥٢) ولا يخفى أن ذلك تأويل لا مساغ له أمام الصراح الثابتة، وقد قال ابن القيم في "زاد المعاد": لم يثبت عنه عليه السلام أنه أخذ لهما ماءً جديداً، وإنما صح ذلك عن ابن عمر اه. قال الرافق: وقد يرد على ابن القيم ما ثبت من طريق عمر بن أبان بن الفضل المدني عن أنس بن مالك ورفع فيه: وأخذ ماء جديداً لصباخيه فمسح صباخيه الخ رواه الطبراني في "الصغير" في (باب الجيم) ورواه في "الأوسط" أيضاً كما قاله الهيثمي، وحكى عن الذهبي أن عمر بن أبان لا يدرى من هو؟ وقال: قلت ذكره ابن حبان في الثقات اه. ومع ثبوته لا يرد على الحنفية إذ يجب أخذ الماء الجديد إذا فني البلل على اليدين، وأيضاً أخذ الجديد لا يشترط ولا يسن، نعم هو جائز وإن كان

(باب في تخليل الأصابع)

حدثنا: قتيبة وهناد قالنا وكيع عن سفيان عن أبي هاشم عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه قال قال النبي ﷺ : إذا توضأت فخلل الأصابع . وفي الباب عن ابن عباس والمستورد وأبي أيوب . قال أبو عيسى : هذا حديث خلاف الأولى ، وفعله بياناً للجواز غير مستبعد ، وأيضاً أحاديث " الأذنان من الرأس " أثبت وعدم أخذ ماء الجديد أشهر ، فالترجيح يكون لهذا لذلك ، والزيلعي أخرج الحديث من ثمانية من الصحابة من قول النبي ﷺ وهؤلاء : أبو أمامة ، وعبد الله بن زيد ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وأبو موسى ، وأنس ، وابن عمر ، وعائشة . فمنهم عبد الله بن زيد وحديثه أمثل إسناد في الباب كما قال الزيلعي ، وقواه المنذرى وابن دقيق العيد ، وكذا حسن ابن دقيق العيد حديث أبي أمامة عن ابن عباس عند الدارقطني ، وصححه ابن القطان ، وأجاب الزيلعي عن تعليل الدارقطني إياه ، ثم أخرج الزيلعي أحاديث من فعله ﷺ ما يدل على ذلك ويؤيده ، وهي أربعة لابن عباس والربيع والصنابحي وعلى ، فراجعهم من (١ - ١٨ إلى ٢٢) ؛ أقول : وأيضاً روى قولاً من حديث عثمان عند أحمد في " مسنده " حكاه الهيثمي في " الزوائد " (١ - ٩٥) فأصبحت الأحاديث كلها ثلاثة عشر حديثاً . ووهن بعض الطرق ينجر بطرق أخرى ، فيكاد يكون الأمر مستفيضاً لا يمكن أن يقاومه رواية تجديد الماء ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . وتأويل بعضهم إياه بأنه لبيان الخلقة مما لا يلتفت إليه راجع " شرح المذهب " (١ - ٤١٥) . وحكى ابن جرير وغيره الإجماع على أن من ترك مسحها فطهارته صحيحة كما في " شرح المذهب " (١ - ٤١٦) .

:- باب في تخليل الأصابع :-

تخليل أصابع اليدين والرجلين سنة عند أبي حنيفة كما في " البدائع " و " البحر " . ومستحب عند مالك كما في " مقدمات ابن رشد الكبير " ، وكذا

حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم أنه يخلل أصابع رجله في الوضوء وبه يقول أحمد وإسحاق ، وقال إسحاق يخلل أصابع يديه ورجليه وأبو هاشم اسمه إسماعيل بن كثير .

حدثنا : إبراهيم بن سعيد قال ثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر قال ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب .

حدثنا : قتيبة قال ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد الفهري قال رأيت النبي ﷺ إذا توضأ ذلك أصابع رجله بخنصره . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة .

عند الشافعي كما في "شرح المذهب" للنووي . ومسنون عند أحمد كما في "المغني" لابن قدامة ، وقال وهو في الرجلين أكد . ومعنى التخليل هنا إدخال بعضها في بعض بماء متقاطر قاله صاحب "البحر" .

وأما كفيته : ففي أصابع اليدين بالتشبيك كما في "البحر" و"شرح المذهب" وفي الرجلين بخنصر اليسرى من خنصر الرجل اليمنى إلى خنصر اليسرى حكاه في "فتح القدير" عن "القنية" وفي "البحر" عن "معراج الدراية" وكذلك حكاه ابن قدامة في "المغني" وحكاه في "شرح المذهب" عن القاضي حسين ، والغزالي ، والبغوي وغيرهم من معظم الشافعية الجهابذة ، وقيل في كفيته أيضاً في أسفل أصابع الرجلين كما في "البحر" و"شرح المذهب" ، ثم بالخنصر لوروده في حديث المستورد عند الترمذي وأبي داود وابن ماجه ، ومن خنصر اليمنى لاستحباب التيامن في كل شئ . ويقول ابن الهمام متعقباً على كونه بالخنصر : ومثله فيما يظهر أمر اتفاق لاسنة مقصودة اهـ . وفي "البحر"

(باب ما جاء ويل للأعقاب من النار)

حدثنا : قتيبة قال ثنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : ويل للأعقاب من النار . وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعائشة وجابر بن عبد الله و عبد الله بن الحارث ومعيقيب و خالد بن الوليد و شرحبيل بن حسنة وعمرو بن العاص و يزيد بن أبي سفيان . قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح . وروى عن النبي ﷺ أنه قال : ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار . و فقه هذا الحديث أنه لا يجوز المسح على القدمين إذا لم يكن عليهما خفان أو جوربان .

”عن شرح المنية“ في الحكمة بتخصيصها لكونها أدق الأصابع فهي بالتخليل أنسب اهـ . وعند عدم انفراج الأصابع ، وعدم مظنة وصول الماء في خللها وجب التخليل ، ويكفي في إيصال الماء أى طريق يختاره في إدخالها في الماء ، ولا يشترط التخليل ، نعم التخليل يستحب عند كل حال وإن وصل الماء ، كذلك الحكم عندنا وعندهم ، هذا تلميح كلام القوم في الباب ، ولادليل في الحديث على وجوب التخليل لوجود المصارف عنه راجع ”البحر الرائق“ (١ - ٢٢) والله أعلم .

— : باب ما جاء ويل للأعقاب من النار . —

قوله : ويل ، قال شيخنا : الويل يستعمل فيمن يستحق العذاب ، والويح يستعمل فيمن لا يستحقه كذا قاله سيدييه وراجع ”اللسان“ و ”التاج“ . قال ابن كثير : وقال سيدييه ويل لمن وقع في الهلكة ، وويح لمن أشرف عليها اهـ . وراجع ”ابن كثير“ من تفسيره .

قوله : للأعقاب ، الأعقاب جمع عقب ، وفيه ثلاث لغات مثل الكيد قاله

... ..

الأمين وابن حجر وورد في حديث: "ويل واد في جهنم" رواه ابن حبان في "صحيحه" من حديث أنس سعيد مرفوعاً قاله في "الفتح" (١ - ١٨٧) وراجع "تفسير ابن كثير" (١ - ١١٧) لمزيد التفصيل. وفي حديث الباب وأمثاله من الأحاديث رد على الإمامية القائلين بالمسح على الرجلين، ونسب إلى الإمام ابن جرير الطبري القول بجواز الغسل والمسح، كل منهما على التخيير ولكن ابن جرير يعرف به رجلاً، أحدهما هو الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير المشهور صاحب المذهب (١) من أهل السنة، والآخر من أهل الشيعة، وكل منهما صاحب تفسير، مدعى الأمر اشتبه ويكون القول المنسوب إلى الشيعة لا السنن كما قاله ابن القيم. قال الراقم: وما قاله ابن القيم فغير متجه فإن عبارة ابن جرير فيه إيهام لذلك، وقد كشف ابن كثير في "تفسيره" عن الأمور وبين وجه النسبة إليه وما يوهم كلامه، ثم بين غرضه فليراجع من "المائدة": وقد فهم القاضى أبو بكر أيضاً من كلام ابن جرير هذا التخيير بين الغسل والمسح كما قاله في "العارضة" و"أحكام القرآن" له وكذلك غير واحد من الأعلام، ونسب كذلك إلى الجبائي من المعتزلة، وإلى داود الظاهري كما في "معالم السنن".

واستدل الشيعة وغيرهم المحوّلون مسح الرجلين على قراءة الجر في "أرجلكم"، وأجاب العلماء عن ذلك بوجوه:

الأول: إن القراءتين بمثابة الآيتين في إفادة كل منهما حكماً مستقلاً، فالنصب عند عدم لبس الخفين، والجر حكمه عند لبسهما، فالرجلان مغسولتان ومسوحتان في حالتين قاله الإمام الشافعى والقاضى أبو بكر في

(١) كان في مبدأ أمره شافعيّاً ثم صار مجتهداً، وكذلك محمد بن نصر ومحمد ابن المنذر ومحمد بن خزيمة، فهؤلاء أصبحوا مجتهدين بعد ما كانوا مقلدين.

... ..

”أحكامه“ ، وفي كتابه ”القبس“ كما حكاه الثعالبي الجزائري في ”الجواهر الحسان“ ومأخذ هذا الأصل ما رواه الترمذى ، في ”جامعه“ من (كتاب التفسير في سورة الروم) ”السم غلبت الروم“ مجهولاً ومعروفاً ، ولكل منهما وجه وكل يحمل على واقعة .

الثاني :

إن العرب إذا اجتمع فعنان متقاربان في المعنى ولكل متعلق جوزت حذف أحدهما وعطف متعلق المحذوف على متعلق المذكور كأنه متعلقه كقولهم : متقلداً سيفاً ورعماً ، وكقولهم : علفتها ثبناً وماءً بارداً ؛ قاله ابن الحاجب في ”أمالیه“ حكاه عنه ابن الهمام في ”التحرير“ في بحث التعارض ، وفي ”فتح القدير“ في أوائله ولم يعجبه واعترضه قائلاً ما ملخصه : إن هذا مطلقاً غير صحيح بل يشترط أن يكون إعراب المتعلقين من نوع واحد كما في علفتها الخ ، وفي الآية ليس كذلك ، ومفاد قوله أن يكون الرجلين بالنصب على أنه معمول ”اغسلوا“ المحذوف ، وتركه إلى الجر ليس إلا للمجاورة ، فما هرب منه وقع فيه الخ ، وابن الحاجب أنكر الحمل على جر الجوار لعدم وروده في القرآن ولا في كلام فصيح ، وتعقب بمنع كل مما ادعاه . قال الراقم : وما أورده ابن الهمام فيجوز أن يقال عنه أن محل كلا المفعولين نصب ، فهنا مساغ لكلام ابن الحاجب ولا أراه غافلاً عن ذلك وكيف وقد مثل به نفسه بما كان إعرابه من نوع واحد ؟ والله أعلم .

الثالث :

إن المسح على الرجلين كان ثم نسخ قاله الطحاوى في ”شرح الآثار“ (١ - ٢٣ ، ٢٤) وكذلك ادعى ابن حزم نسخه حكاه في ”فتح الباری“ (١ - ١٨٧) واستدل بروايات رواها .

الرابع :

إن قوله ”وأرجلكم“ في قراءة الحفص معطوف على قوله ”برؤسكم“ غير أن للمسح معنيين أحدهما المعنى المعروف ، والآخر الغسل الخفيف

فأريد الأول في الأول والثاني في الثاني، وقد ثبت المسح في لغة العرب بهذا المعنى يقال تمسحنا وما توضئنا كما قاله أبو زيد الأنصاري وابن قتيبة وغيرهما حكاه ابن حجر في "الفتح" (١ - ١٨٩) والهدر العيني في "العمدة" (١ - ٦٥٨) وغير واحد من العلماء، وما يتنبه له: أن مسح الرجلين في الوضوء ثبت في الوضوء على الوضوء من عمل على عند النسائي ومن حديث الترمذي بن سبرة (١ - ٣٢) (باب صفة الوضوء من غير حدث) وأبي داود والطحاوي وغيرهما وفيه: "فأخذ منه كفاً فمسح به وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه وقد رأيت رسول الله ﷺ يفعله، وهذا وضوء من لم يحدث .

فائدة: اختلف العلماء في تكفير الرافضة، وللحنفية فيه قولان، والأصح تكفيرهم. قال الشيخ رحمه الله في "إكفار الملاحدين": والأكثر على تكفير منكر خلافة الشيخين، وفي "الوهابية":

وصحح تكفير تكفير خلافة المعتيق وفي الفاروق ذاك الأظهر

وصرح محمد به في الأصل حكاه في "الخلاصة" اه باختصار وراجع. وظاهر أن من يكفر جمهور الصحابة يكفر لا محالة. وهؤلاء قد قصروا الإسلام على تسعة أصحاب منهم أو سبعة أو خمسة على اختلاف بينهم في العدد. وكذا لهم في التنزيل العزيز أقوال: قيل زاد فيه عثمان رضي الله عنه وكذا نقص عنه، وقيل نقص ولم يزد، وقيل هو محفوظ عنهما، وهؤلاء لا يعترفون بصحة أحاديث أهل السنة وكتبهم، وبضد ذلك لهم صحاح خاصة بهابشون وهي مفتریات وأكاذيب.

تذييل البحث السابق من كلام الشيخ رحمه الله

بحث فأمعن في البحث، واستقرت مواطن التحقيق، فاستقصيت في

الاستقراء فلم أصادف كلاماً أجمع في البحث ، وأوفى للغرض ، وأنقن في الموضوع ، ثم كل ذلك أشقى للقلب من كلام حضرة شيخنا إمام العصر هذا في كتابه "مشكلات القرآن" ولم أقدر على تلخيصه ، ولا يكاد يقدر عليه أحد إلا بمحذف من أجزائه ؛ فإنه كلام كنه روح ولباب ليس فيه جشو ، [وما محاسن شئ كله حسن] أريد الآن تنقاً في الموضوع ، ونمهيئاً له . أقول : إن الأمر أصبح أبين من فلق الصبح ؛ فإننا لو فرضنا أن الآية تحتل الأمرين الغسل والمسح جميعاً فيكفي لتعيين محمل واحد منها تعامل النبي ﷺ على غسلها طول حياته ، ثم تعامل الأمة عليه طوال القرون ، وثبوت نقاه بالتواتر طبقةً وإسناداً وثبوت تواتره عملاً ؛ والتعامل أقوى حجة لفصل الخصاص ، ولم يثبت عنه ﷺ المسح عليهما من غير الخفين في الوضوء من حدث ، في حديث صحيح متفق على صحته ؛ ولو كان الأمر جائزاً لفعله ولو مرة لبيان الجواز واستيصالاً لشأفة الأوهام والاحتمالات ، ورفعاً للخارج عن الأمة ، مع قلة الماء في أرض الحجاز ، ومع عدم تيسر الماء الكثير لوضوئه أحياناً ؛ فقد اقتنع بالوضوء مرة مرة ، ومرتين مرتين ، ولم يمسح عليهما ؛ ثم أجمعت جماهير الأمة المحمدية على فرضية الغسل علماً وعملاً وقولاً ، وجرى به تعاملهم قبل نزول آية المائلة ببرهة من الدهر طويلة فأى اعتبار — والحال هذه — لقول أفراد من شذاذ الأمة ، آحاد من الإمامية ؟! وأضف إلى ذلك ثبوت الوعيد على عدم استيفاء الغسل في أخبار صحاح استفاضت عنه ﷺ ؛ وما يقوله ابن رشد في "البداية" وهذا ليس فيه حجة ولا شك أن من شرع في الغسل ففرضه الغسل في جميع القدم ، فهو أدل على جوازه منه على منعه الخ ، فاحتمال وخيال لم يقل به أحد فإن القائلين بالمسح لم يقولوا باستيفاء الغسل عند الشروع فيه ، ولا القائلين بالتخيير قالوا باستيعاب القدم بالمسح ، وإنما هو المسح عندهم على ظاهر القدمين ، فهذا الاحتمال ساقط منهذر لانفاق القوم على بطلانه . وما ثبت المسح عن علي وابن

عباس وأنس فليس بحجة حيث ثبت رجوعهم عنه ، قال ابن أبي ليلي : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين كما رواه سعيد بن منصور حكاه ابن حجر وغيره . وإذا تقرر هذا فالإحالة الآن منى نتقاً من كلام الشيخ مع تغيير بعض تعبيره وإبقاء غرضه لكي يتسنى تعاطيه على طلبة العلم . قال رحمه الله : إن أسلوب التزويل كثر فيه الإحالة على فهم مخاطبين في تقدير ما يحتاج إليه سياق الكلام ، وما يقتضيه الغرض والمحل ؛ ولا يستوعب ما يستغنى عنه تصحيحاً للتعبير على ظاهر الأسلوب ، فكان فريضة غسل الرجلين قبل نزول الآية بنحو ثمانية عشر عاماً ، فكانوا عرفوها ، وتعاملوا بها من غير أن يخفى عليهم شئ منها ، فزلت الآية وعرفوا منها الغسل لا غير بل قد تردد بعض السلف بعد نزولها في المسح على الخفين حتى بلغهم الأمر فلم يفهموا ما عدا الغسل ، وأخذوا المسح على الخفين من الأحاديث من غير أن يستنبطوا منها حجة للمسح ؛ فقراءة النصب عطف على المغسولات ، إما بتقدير فعل يصل إليه وإما باختيار التضمين ، يريد أنه من عطف عامل محذوف على عامل مذكور يجمعها معنى واحد كقوله : [وزججن الخواجب والعبونا] راجع " المغنى " من الواو (٢ - ٣٢) وكذا (٢ - ١٦٩) من حذف الفعل مع المضمر المرفوع كما قد خرجوا عليه آيات من التزويل ، ولم تقتض داعية إلى تكرار الفعل حيث إن مخاطبين فهموا الغرض وكان الإيماء مما يكفى لهم ، وأسلوب القرآن لا يذكر ما لا يحتاج إليه ومع هذا غياه بقوله " إلى الكعبين " إيضاحاً للغرض المفهوم إيماءً . وقيل النصب على أن الواو في قوله " وأرجلكم " واو المعية — أى واو المفعول معه — والغرض منها أن أمراً واحداً إجمالاً قد اعتبر بين اثنين في القيام بهما أو الواقع عليهما لا أمراً واحداً مشتركاً ولا أمرين مختلفين ، ومنه قول الشاعر :

و كنت وبجي كيدى واحد
رمى جميعاً وزامى معاً

ومنه قولهم : " جاء محمد والخميس " و " جاء البرد والجبات " واستوى الماء والخشبة " لو تركت الناقة وفصيلتها " لو خلى وطبعه " لو خلى وشأنه " و " مالك وزبدآ " و " سرت والنيل " كل ذلك ما اعتبر فيه المجموع من حيث المجموع لا الجميع ، وعليه يمكن تخرج قولهم " إياك والأسد " " شأنك والحج " تحذيراً في الأول ، إغراء في الثاني ، ولعل منه قوله تعالى : " إن أراد أن يهلك المسيح بن مريم وأمه ومن في الأرض جميعاً " وقوله : " فذرهم وما يفترون " وقوله : " ذرني ومن خلقت وحيداً " إلى غير ذلك من آيات كثيرة ؛ والنكتة في نسبة الاستواء إلى الماء دون الخشبة مثلاً وهكذا لكون الخشبة كانت من قبل كذلك . فالحاصل أنه في النصب على المفعول معه ، ودل على المقارنة في أمر إجمالاً دون تشريك في أمر واحد معين مخصوص ، وإذا كان منصوباً وكان في عداد المفعولات ، ثم ذكره في سياق المسح ففيه نكتة لطيفة : وهي : أن الرجلين أحياناً يكون حكمهما المسح كما في الوضوء على الوضوء من حديث على عند " النسائي " و " أبي داود " وغيرهما وأحياناً يسقط غسلها كما يسقط المسح على الرأس كما هو في التيمم ، وأيضاً غسل الوجه واليدين كان معمولاً عندهم ، ومسح الرأس وغسل الرجلين أمر بهما الشريعة فكان الأمر تعبدياً فيها لا في ما عداها . وكل ذلك مما يجعل ذكر الرجلين يجنب المسح لطيفاً . وأما قراءة الجحر : فالمسح هو الإفضاء بالماء إلى المحل ، وأما إمرار يد عليها بلل فعرف حادث بعد ما أصبح المسح على الرأس والخفين متعارفاً ؛ فإذا المسح على هذا المعنى يشمل الفصل والمعنى المتعارف على طريق الاشتراك المعنوي دون منجى الاشتراك اللفظي . ولهذا المعنى المشترك أفراد بتخصيص كل فرد منها حسب ما يقتضيه المحل وبلائحه الموضوع كلفظ " النضج " إذا استعمل مع البحر فبراد به الموج وإذا أطلق مع البعير يعني به السقي ، ومع الثوب يراد به الرشح وما إلى ذلك من كليات . وقد حكى عن أبي زيد الأنصاري وأبي على الفارسي وابن

قبيصة الدينورى تمسحنا أى توضئنا ، وحكى قول العرب "مسح الأرض المطر" وزيادة كلمة الباء فى قوله "برؤسكم" للإيماء إلى الماء كما حكاه فى "فتح البارى" عن القرطبي ؛ ولا يفوتك أن التعبير عن ذلك المعنى بالمسح لوجوه منها : إيماء إلى بقاء حكم المسح فى عدة صور كحالة لبس الخفين ، وعند وضوء غير المحدث وليس المراد فى قراءة الجر حالة التخفيف ابتداءً ؛ نعم لو لم تكن قراءة الجر وكان التصريح بالفعل فقط أوهم ذلك أنه لم تبق للمسح صورة وإذن كانت الأحاديث المصرحة بالمسح على الخفين تعارض والآية ، وبقي تشاجر وتضارب بين الأخبار وآية التنزيل فأبقى بالعنوان ذلك إيماءً يظهر أثره فى موضعه وهذا من أساليب التنزيل المعجزة . ونظير ذلك قوله تعالى : "وعلى الذين بطيقوته فدية طعام مسكين" فنسخ حكمه ولم تنسخ تلاوته لأن فى إبقائه مع نسخه فائدة تظهر فى صور : كالشيخ الفانى ، والمرضعة والحامل إذا خافنا الهلاك ، وأيضاً يجوز تخرج الجر على تقدير فعل مناسب ؛ أو اعتبار التضمين كما فى النصب ؛ وما قالوا من الجر على الجوار فلعل تكون فيه نكتة من جهة المعنى أيضاً من بقاء حكم الرأس والرجلين معاً وستوطه معاً فهما قريبتان تثبتان معاً وتسقطان معاً وليس المجرد توجيه إعراب كما يفهم إلى آخر ما قال الشيخ رحمه الله فراجع من كتابه "مشكلات القرآن" (ص ١٣٤ - ١٣٨) هذه نتف من البحث على منهاج وأسلوب له خاصة وإن أردت تفصيل الأطراف من شتى مناحيه على أسلوب القوم فراجع "تفسير القرطبي" لأحكام القرآن و"الأحكام" لأبى بكر العربى و"تفسير ابن كثير" و"روح المعانى" للبغدادى كل منها من "سورة المائة" وراجع "عمدة القارى" من بدأ كتاب الوضوء (ص ٦٥٥ ، ٦٦٠) من الجزء الاول و"فتح البارى" من (باب غسل الرجلين فى التعلين) (١ - ١٨٢-١٨٨) و"فتح الملهم" لشيخنا العثماني (١ - ٤٠٤ ، ٤٠٥) و"الزرقاني" (٧ - ٢٦٦) و"بدائع الصنائع" (١ - ٦) و"شرح المذهب" (١ - ٤١٧)

(باب ما جاء في الوضوء مرة مرة)

حدثنا : أبو كريب وهناد وقتيبة قالوا ثنا وكيع عن سفيان ح وثنا محمد ابن بشار قال ثنا يحيى بن سعيد قال ثنا سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن والله الموفق وهو المستعان .

فائدة من علوم العربية

مسألة جر الجوار — وحيناً يعبرون عنها بالعطف على اللفظ — للنحاة في ذلك باب ، وعقد الثعالبي في " فقه اللغة " في القسم الثاني في سر العربية له باباً خاصاً ، وله أنواع ليس هذا محل البحث عنها ، وحملوا قراءة الجر في أحد وجوه الجواب على هذا الباب ، ولكن ذكر ابن هشام في " شرح شذور الذهب " وفي " المغني " : أنه غير مستقيم في الآية فيقول في الفائدة الثانية من الباب الثامن من " المغني " ما ملخصه : إن خفض الجر ورد في النعت قليلاً كما في [كبير أناس في بجاد مزمل] وورد في التوكيد نادراً كقوله : يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم — أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب . ولا يكون في عطف النسق لأن العاطف يمنع من التجاور ، وقال : وعليه المحققون ، قال : وأنكر السيرافي وابن جنى الخفض على الجوار (مطلقاً) ١ . فظاهر أن الآية فيها عطف النسق فلا يستقيم فيها الجر على الجوار عند المحققين ، هذا عند من قال بجوازه فضلاً عن من أنكره مطلقاً . قال الإفريقي في " اللسان " (٣ — ٤٣٠) : قال أبو إسحاق النحوي الجر على الجوار لا يجوز في كتاب الله عز وجل وإنما يجوز ذلك في ضرورة الشعر ١ ، ولعل من أجل هذا لم يجعله شيخنا مداراً في الباب ومناطقاً في الجواب كما جعله القوم والله أعلم بالصواب .

يسار عن ابن عباس أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة . وفي الباب عن عمر وجابر وبريدة وأبي رافع وابن الفاكه . قال أبو عيسى : حديث ابن عباس أحسن شئ في هذا الباب وأصح . وروى رشدين بن سعد وغيره هذا الحديث عن الضحاك بن شرجيل عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة ، وليس هذا بشئ ، والصحيح ما روى ابن عجلان وهشام ابن سعد وسفيان الثوري وعبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي ﷺ .

(باب ما جاء في الوضوء مرتين مرتين)

حدثنا : أبو كريب ومحمد بن رافع قالنا زيد بن حباب عن عبد الرحمن ابن ثابت بن ثوبان قال حدثني عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن ثوبان عن عبد الله بن الفضل وهذا إسناد حسن صحيح . وفي الباب عن جابر وقد روى عن أبي هريرة أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً .

(باب ما جاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً)

حدثنا : محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي حبة عن علي أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً . وفي الباب عن عثمان والربيع وابن عمر وعائشة وأبي أمامة وأبي رافع وعبد الله بن عمرو ومعاوية وأبي هريرة

— : باب ما جاء في الوضوء مرة مرة وباب ... مرتين مرتين وباب ... ثلاثاً ثلاثاً : —

سنته المستمرة ﷺ الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ، وثبت حيناً مرة مرة وحيناً مرتين مرتين ، وأيضاً غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثاً في وضوء واحد ، والكل جائز إذا استوعب ولا إثم عليه لأن الإثم يترك الواجب

وجابر وعبد الله بن زيد وإبي عمر قال أبو عيسى حديث على أحسن شيء في هذا الباب وأصح ، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم أن الوضوء يجزئ مرة مرة ، ومرتين أفضل ، وأفضله ثلاث وليس بعده شيء وقال ابن المبارك لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يآثم . وقال أحمد وإسحاق . لا يزيد : على الثلاث إلا رجل مبتلى .

(باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً)

حدثنا : إسماعيل بن موسى الفزاري نا شريك عن ثابت بن أبي صفية قال قلت لأبي جعفر : حدثك جابر أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً ؟ قال نعم ! قال أبو عيسى : وروى وكيع هذا الحديث عن ثابت بن أبي صفية قال قلت لأبي جعفر : حدثك جابر أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة ؟ قال نعم ، حدثنا بذلك هناد وقتيبة قالان ثنا وكيع عن ثابت وهذا أصح من حديث

دون السنة واختاره صاحب " الهداية " (١ - ٦) فقال : والوعيد — أي في قوله : من زاد على هذا أو نقص — لعدم رؤيته سنة اه ، وقد تقدم بيان الخلاف في مراتب الإثم هل هو على الواجب أو السنة المؤكدة أيضاً في حديث " مفتاح الصلاة الطهور الخ " ؟ وكذلك يستفاد لزوم الإثم على ترك الواجب من كلام الإمام الشيباني في " مؤلفه " (ص ٤٩) ما لفظه : وليس من الأمر الواجب إن تركه تارك لإثم ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله اه .

ولم يثبت عنه ﷺ الزيادة على الثلاث ، وكذا لم يذهب إليه أحد ؛ نعم ثبت إطالة الغرة والتحجيل .

— : باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً : —

المراد من حديث الباب بيان ورود الطرق الثلاثة تارة هذا وتارة ذاك ،

شريك لأنه قد روى من غير وجه هذا عن ثابت نحو رواية وكيع ، وشريك كثير الغلط ، وثابت بن أبي صافية هو أبو حمزة الهاملي .

(باب فيمن توضأ بعض وضوئه مرتين وبعضه ثلاثاً)

حدثنا ابن أبي عمرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله ابن زيد أن النبي ﷺ توضأ فغسل وجهه ثلاثاً وغسل يديه مرتين مرتين ومسح برأسه وغسل رجليه . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وقد ذكر في غير حديث أن النبي ﷺ توضأ بعض وضوئه مرة وبعضه ثلاثاً . وقد رخص بعض أهل العلم في ذلك لم يروا بأساً أن يتوضأ الرجل بعض وضوئه ثلاثاً وبعضه مرتين أو مرة .

وليس الغرض بحكاية جميعها في ظهور واحد وإن كانت ثابتة بل هي وقائع وأحوال مختلفة حكاه الراوى معاً .

قوله : وشريك كثير الغلط ، وهو شريك بن عبد الله النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي من رجال مسلم في " صحيحه " وكذا يروى له البخاري تعليقاً في " صحيحه " والتعليق إلى المعلق منه يكون صحيحاً ثابتاً وما فوقه يكون في معرض البحث ، وهناك شريك آخر من رجال " البخاري " و " مسلم " وهو شريك ابن عبد الله أبو عبد الله المدني .

— : باب فيمن توضأ بعض وضوئه مرتين وبعضه ثلاثاً : —

قال الشيخ رحمه الله : أظن أنه كان لقلة الماء دخل في وضوئه هذا ، ويؤيده أن غسل اليدين — أى إلى المرفقين — مرتين ، وأما غسل اليدين قبل الوضوء فثبت فيه ثلاثاً في طريق آخر ، وإن غسل اليدين إلى المرفقين مرتين اتفق عليه الرواة ، ووافقه الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " في (باب الوضوء مرتين مرتين) (١-١٨٢) . وكان الماء في هذه الواقعة ثلثي المد كما في " سنن أبي داود " (ص-١٣)

(باب في وضوء النبي ﷺ كيف كان)

حدثنا : قتيبة و هناد قالنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن أبي حبة قال رأيت علياً توضأ فغسل كفيه حتى أنقأها ثم مضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه إلى الكعبين ثم قام فأخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم ثم قال: أجبت أن أريكم كيف كان طهور رسول الله ﷺ . وفي الباب عن عثمان وعبد الله بن زيد وابن عباس وعبد الله ابن عمرو وعائشة والربيع وعبد الله بن أنيس .

و "النسائي" (ص ٢٤) في حديث أم عمارة ، وهى أم عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصارى ، فلا يرد علينا في الجمع بين المضمضة والاستنشاق حيث الوجه ظاهر .

قوله : ومسح برأسه ، وكيفيته من الإقبال والإدبار مصرحة في طريق هذا الحديث عند غيره ، وكذا عنده فيما تقدم وهو المسح مرة وتقدم قول أبي داود في صفة الوضوء (١ - ١٥) : أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على المسح أنه مرة ، فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً ، وقالوا فيها " ومسح رأسه " ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره اهـ .

—: باب في وضوء النبي ﷺ كيف كان :-

الغرض من هذا الباب : صفة وضوء النبي ﷺ تفصيلاً . والحديث المروى في الباب هو حديث علي الذي سبقته روايته في (باب ما جاء في الوضوء ثلاثاً) ويقول الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" فيما أخرجه من صحاح أبي علي بن السكن مع طريق أبي وائل شقيق بن سلمة قال شهدت علياً . . . الخ كما تقدم الحديث كله بلفظه فراجع . فهو أصرح في الفصل ، فبطل إنكار ابن الصلاح اهـ ، وأيضاً قال بعد تخريج حديث عثمان عند أبي داود : دعاه بماء

حديثنا : قتيبة و هناد قالوا نا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عبد خير ذكر عن علي مثل حديث أبي حية إلا أن عبد خير قال : كان إذا فرغ من ظهوره أخذ من فضل ظهوره بكفه فشربه . قال أبو عيسى : حديث علي رواه أبو إسحاق الهمداني عن أبي حية وعبد خير والحارث عن علي ، وقد رواه زائدة بن قدامة وغير واحد عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي ، حديث الوضوء بطوله . وهذا حديث حسن صحيح ، وروى شعبة هذا الحديث عن خالد بن علقمة فأخطأ في اسمه واسم أبيه ، فقال : مالك بن عرفة ، وروى عن أبي عوانة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي ، وروى عنه عن مالك بن عرفة مثل رواية شعبة ، والصحيح خالد بن علقمة .

فأتى بمبضأة الخ ، وهو ظاهر في الفصل . وقد سها الشيخ عبد الجلي اللكنوي في كتابه " السعاية " في سند ذلك الحديث فذكر بدل " ابن سامة " " ابن سيفيان " وقد نقله عن " البناية " للبدر العيني ، وكان العهدة فيه في الخطأ على الناسخ ، فاقبني أثره ، وشقيق بن سامة هذا هو الذي في رواية أبي داود عنه قال : رأيت عثمان بن عفان الخ . في (باب صفة وضوء النبي ﷺ) أفاده الشيخ رحمه الله . والحافظ الزيلعي أخرج صفة وضوئه ﷺ عن اثنين وعشرين صحابياً في " نصب الراية " (١ - ١٠) ويمكن أن يراد عليه ؛ فحديث بريدة عند الطبراني ، وحديث أبي رافع ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الرحمن ابن قراد عند الطبراني وغيره كلها في صفة الوضوء غير أن الزيلعي كان بصدد من حكوا فيه المضمضة والاستنشاق ، وفي رواية هؤلاء لم يحك ذلك . قال شيخنا : وسبب عناية عثمان وعلي بصفة وضوئه ﷺ : لما روى في رواية أن الناس اختلفوا في صفة وضوئه ﷺ حين توضأ في رحبة كوفة ، انظر طرق حديث علي في " التلخيص الحبير " للحافظ ابن حجر .

(باب في النضح بعد الوضوء)

حدثنا نصر بن علي وأحمد بن أبي عبيد الله السلمى البصرى قالنا أبو قتيبة سلم بن قتيبة عن الحسن بن علي الهاشمي عن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : جاءني جبريل فقال يا محمد إذا توضأت فانتضح . قال أبو عيسى هذا حديث غريب ، وسمعت محمداً يقول : الحسن بن علي الهاشمي منكر الحديث . وفي

—: باب في النضح بعد الوضوء —:

حديث الباب وإن كان ضعيفاً غير أن كثرة شواهد ما أشار إليه الترمذى تدل على أن له أصلاً ، ويكنى ذلك القدر في باب الفضائل ، وحديث أبي الحكم ابن سفيان على وجوه أربعة ، حكاهما القاضي أبو بكر في "العارضه" (١ — ٦٦) وراجع "المعالم" للخطابي و"الذلل" لابن أبي حاتم (١ — ٤٦) .

النضح هنا هو الرش على العضو أو السراويل ، وقيل هو الاستنجاء بالماء قاله الخطابي في "معالم السنن" (١ — ٦٣) وثبت النضح بعد الوضوء عن بعض السلف ، وعلماء التصوف يسمون هذه المسألة ببيل السراويل . قال شيخنا : ولم أجد هذه التسمية في كتب الفقه ، وقالوا باستحباب النضح دفعاً للوساوس . وأما عند خروج القطرة عن إحليله فتفسد صلاته فلينصرف ولا يتوضأ .

قوله : أبي عبيد الله السلمى ، السلمى هو يفتح السين وكسر اللام نسبة إلى بنى سلمة كذا قاله الشيخ ، وذكر ابن حجر في "التهذيب" والخزرجي في "المحلاصة" بإثبات التحتانية بعد اللام فهو نسبة إلى سليمة بطن من الأزد ، و أما بضم السين المهملة وفتح اللام فنسبة إلى بنى سليم .

قوله : حسن بن علي الهاشمي : ليس ابن علي أمير المؤمنين ، بل رجل آخر من رجال الحديث . قال الحافظ في "التقريب" : الحسن بن علي بن محمد الهاشمي ضعيف من السادسة .

الباب عن أبي الحكم بن سفيان وابن عباس وزيد بن حارثة وأبي سعيد . وقال بعضهم سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان ، واضطربوا في هذا الحديث .

(باب في إسباغ الوضوء)

حدثنا : علي بن حجر نا إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات ؟ قالوا بلى يا رسول الله ! قال : إسباغ الوضوء على المكاره

— باب في إسباغ الوضوء : —

الإسباغ هو الاكمال والإتمام والاستيعاب ، وهو على وجوه عديدة :
 منها إكمال الوضوء من غير سرف ولا نقص ومنها إطالة الغرة والتحجيل والدليل عليها عمل أبي هريرة في " صحيح مسلم " (باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل) ونمسه في ذلك بالحديث وذلك يستحب عندنا وعند الشافعية إذا لم يمتدده واجباً . ومنها ما يذكره بعض العلماء من مستحبات الوضوء من أخذ كفة من الماء وصبها على الناصية كما في " سنن أبي داود " من حديث ابن عباس عن علي في (باب صفة وضوء النبي ﷺ) وفيه : ثم بكفه اليمنى قبضة من ماء فصبها على ناصيته فتركها تستن على وجهه الخ . وقال السيوطي في بيان أحد محامله : أن المراد بذلك ما يسن فعله بعد فراغ غسل الوجه من أخذ كف من ماء وإسالته على جبهته . وأخرج الطبراني في " الكبير " بإسناد حسن : أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ فضل ماء حتى يسيله على موضع سجوده . أخرجه في " الزوائد " (ص — ٩٥ و ٢٣٤) من الجزء الأول عن الحسن بن علي ، وكذا أخرجه عن الحسين بن علي بلفظ متقارب عن " مسند أبي يعلى " بإسناد حسن ، و من حديث ابن عباس عند الطبراني والبخاري بإسناد فيه : سعيد ابن عبد الجبار ، وفيه : ثم أخذ حفنة من الماء بيده اليمنى فوضعه على رأسه حتى تخلص من جوانب رأسه وقال : هذا تمام الوضوء . فهذه

ثمة الخطأ إلى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط .

حدثنا قتبية قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء نحوه ، وقال قتبية
حاديث كلها صريحة في أن هذا كان بعد الفراغ من الوضوء ، فما يقوله الشوكاني
المذكور في " سنن أبي داود " هو بعد غسل الوجه لا بعد الفراغ من
وضوءه ؛ فقلعه غفل عن هذه الرواية للطبراني . وعلى كل حال فقلل يكون
١. من باب الإسباغ وإطالة الغرة والله أعلم .

قوله : وكثرة الخطأ إلى المساجد . الغرض الالتزام والاهتمام للحضور في
سجد وكثرة تكراره وهو الصحيح ، وليس غرضه تقارب الخطأ وتقصير
خطوات لتكثيرها كما ظنه بعض .

قوله : وانتظار الصلاة الخ ، قال شيخنا : لم أجده شرحاً من الأئمة ما
مثن به القلب ، وتبادر اللفظ إلى انتظار الصلاة بعد الفراغ عنها ، وقد جرى
أمر السلف على غير هذا ، ولو كان الغرض هذا لكان ينبغي به العمل في
د السلف ، قال : وأحسن ما رأيت فيه كلمة للشيخ القاضي أبي الوليد الباجي
ث قال : هذا الحديث في المشتركين الوقت من الصلوات ، وأما غيرهما فليس
عمل الناس هـ . وقبل الغرض وهو أن يعلق قلبه بالصلاة سواء كان هو في
جد أو غيره ، ويؤيده حديث " الصحيحين " من رواية أبي هريرة : سبعة
هم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، فعد منهم رجلاً قلبه معلق في المساجد
اجع لشرح أطراف من الحديث " العمدة " للعيني (١ - ٦٧٠ ، ٦٧١)
الفتح " لابن حجر (١ - ١٦٧) (باب فضل الوضوء) و " فتح الملهم "
١ - ٤١٠ و ٤١٥) و " شرح مسلم " للنووي (١ - ١٢٧) و " العارضة "
اضى (١ - ٦٧ و ٦٨) .

قوله : فذلكم الرباط ، الرباط لغة : مصدر من المفاعلة المرافقة . وفي الشريعة :

في حديثه فذلکم الرباط فذلکم الرباط فذلکم الرباط ثلاثاً . وفي الباب عن علي وعبد الله بن عمرو وابن عباس وعبيدة ويقال عبيدة بن عمرو وعائشة وعبد الرحمن ابن عائش وأنس . قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، والعلاء ابن عبد الرحمن هو ابن يعقوب الجهنى وهو ثقة عند أهل الحديث .

(باب المنديل بعد الوضوء)

حدثنا : سفيان بن وكيع نا عبد الله بن وهب عن زيد بن حباب عن أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : كانت لرسول الله ﷺ خرقة ينشف بها بعد الوضوء . وفي الباب عن معاذ بن جبل .

يراد به ملازمة ثغر العذو ، وأن يربط كل من الفريقين خيولهم في ثغره . وإذا سمي المقام في الثغر أيضاً رباطاً ، ومنه قوله تعالى ” ورابطوا ” وحقيقته ربط النفس والجسم مع الطاعات وحبس النفس على المكاره بالكف عن الشهوات ، والإعداد لمقاومة الشيطان وما إلى ذلك . فقوله ﷺ : فذلکم الرباط إما يراد به تفسير الآية أى الرباط المأمور به والمرغب فيه أو إن أفضل الرباط هذا ، فنظراً إلى عظم أجر هذه الأمور ، قال : كأنه الرباط لا غير ، والقصر ادعائي تعظماً لشانها وتقديراً لجليل منزلتها والله أعلم .

— : باب المنديل بعد الوضوء : —

التدل : الوسخ يقال لدلت يده (من باب فرح) ومنه اشتقاق المنديل بالكسر والفتح وكنبر قاله في ” القاموس ” وهو ما يتمسح به يقال : tendل به ، وتندل به فكأنه يتمسح به التدل ، واستعمال المنديل للنشف بعد الوضوء ، قال صاحب ” المنية ” : مستحب ، ذكره في الغسل ، وقال في ” الحلية ” : ولم أر من ذكره غيره حكاه ابن عابدين في ” شرح الدر ” . ومن شاء الاطلاع على أقوال العلماء ومذاهب الأئمة في ذلك فليرجع إلى ” عمدة القارى ” (٢ — ٧ و ٨) (باب الوضوء قبل

حدثنا : قتيبة قال ثنا رشدين بن سعد عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عتبة بن حميد عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، واسناده ضعيف ، ورشدين بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفریقی يضعفان في الحديث . قال أبو عيسى : حديث عائشة ليس بالقائم ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء . وأبو معاذ يقولون هو سليمان بن أرقم وهو ضعيف عند أهل الحديث ، وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم في المنديل بعد الوضوء ، ومن كرهه إنما كرهه من قبل أنه قيل إن الوضوء يوزن ، وروى ذلك عن سعيد بن المسيب والزهرى .

حدثنا : محمد بن حميد قال حدثنا جرير قال حدثني علي بن مجاهد عن وهو عندي ثقة عن ثعلبة عن الزهرى قال : إنما أكره المنديل بعد الوضوء لأن الوضوء يوزن .

الغسل) و " فتح البارى " (١ - ٢٥٢) و " عارضة الأحوذى " (١ - ٦٩) وملخص ذلك : أنه لا بأس به عند الثلاثة ، ومستحب تركه عند الشافعى في الأشهر . ومستحب فعله في وجهه . وقال قاضيخان : ولا بأس به آه وهو المعتمد عليه ، قال في " البحر الرائق " : ولم أر من صرح باستحبابه إلا صاحب " المنية " فقال : يستحب أن يسمح بمنديل بعد الغسل اه .

قوله : رشدين ، قال الشيخ : لفظ رشدين غير منصرف مع أنه لا سبب فيه غير العالمية إلا على مذهب الأخفش ؛ فإن الباء والنون عنده بمنزلة الألف والنون المزيديتان من أسباب منع الصرف .

قوله : حدثني علي بن مجاهد عنى ، يريد : أتى حديثه علي بن مجاهد ثم نسبته فحدثني وهو يروى عنى ، وقد نسبته ولكنى أعتمد عليه ، وأتق به لأنه

(باب ما يقال بعد الوضوء)

حدثنا : جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي الكوفي لا زيد بن حباب عن معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله ﷺ : من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فتحت له ثمانية أبواب من الجنة يدخل من أيها شاء . وفي الباب عن أنس وعقبة بن عامر . قال أبو عيسى حديث عمر قد ثقة ، وهذه مسألة يعبر عنها بالرواية بعد النسيان ، فيقال حدثني ونسي ، ذكرها الخطيب في " الكفاية " (ج ٣٧٩ ، ٣٨٤) وقال (باب القول فيمن روى حديثاً ثم نسيه هل يجب العمل به أم لا ؟) وذكر فيه قبولها عند مالك والشافعي وعامة الفقهاء وإنكارها عن أبي حنيفة والله أعلم . و " الدارقطني " أفردته بالتأليف . قال شيخنا : والصحيح أنه مهتمر عندنا أيضاً ، وقد نسي أبو يوسف عدة مسائل من " الجامع الصغير " بعد روايته لمحمد بن الحسن ثم كان يعتبر بها . وحاصل ما قال الترمذي في الباب التنشف بالمندبل غير مسنون ؛ وقد أخرج البخاري عن ابن عباس قال قالت ميمونة : وضعت للنبي ﷺ غسلاً الخ ، وفيه : فناولته ثوباً فلم يأخذه فانطلق وهو ينفض يديه اه . الحديث متفق عليه . واللفظ للبخاري من (باب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة) ورواه في (باب المضمضة والاستنشاق من الجنابة وغيره) من أبواب الغسل .

— : باب ما يقال بعد الوضوء : —

الأذكار المروية في الوضوء بروايات قوية أربعة ثلاثة منها مرفوعة والرابع منها موقوف على أبي سعيد الخدري :

الأول : بسم الله والحمد لله في ابتداء الوضوء ، أخرجه العيني في " شرح الهداية " مرفوعاً هو في " الزوائد " و " التلخيص " عن " أوسط

غولف زيد بن حباب في هذا الحديث ، روى عبد الله بن صالح وغيره عن معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة بن عامر عن عمر وعن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عمر . وهذا حديث في إسناده اضطراب ، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كثير شئ . قال محمد : أبو إدريس لم يسمع من عمر شيئاً .

الطبراني " من طريق علي بن ثابت عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً .

الثاني : هو ما في " الترمذي " من ذكر الشهادتين ، وهو في " صحيح مسلم " من غير زيادة " اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين " ورواية مسلم سالمة من الاضطراب .

الثالث : اللهم اغفر لي ذنبي وجميع لي في داري وبارك في رزقي ، رواه " النسائي " و " ابن السني " من حديث أبي موسى الأشعري ، وذكره الحرري في " الحصن الحصين " .

الرابع : سبحانه اللهم وبمحمدك لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك استغفرك وأتوب إليك اه . قال النووي : رواه النسائي في " عمل اليوم والليلة " مرفوعاً والهيشمي في " زوائده " مرفوعاً عن أبي سعيد الخدري وقال : رحانه رجال " الصحيح " إلا أن النسائي قال بعد تخريجه في " عمل اليوم والليلة " : هذا خطأ والصواب موقوف اه . وكذلك حققه الحافظ في " التلخيص " وحكى ذلك عن " كتاب العلل " للدارقطني

قريبه . ما وقع في العرف الشذو أنه موقوف على عمر فهو سهو في الضبط بل هو موقوف على أبي سعيد الخدري . وانظر البحث الواسع في " مسنده " للفاضل للكنوز رحمه الله ، ونخرج أحاديث " الإحسان " للبرقي المطبوع بهامشه . وما يذكره الفقهاء من الأدعية أمّا ثورة

(باب الوضوء بالمد)

حدثنا أحمد بن منيع وعلى بن حجر قالنا إسماعيل بن عايه عن أبي ربحانة عن سفينة أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع . وفي الباب عن عائشة وجابر وأنس بن مالك . قال أبو عيسى : حديث سفينة حديث حسن صحيح ، وأبو ربحانة اسمه عبد الله بن مطر ، وهكذا رأى بعض أهل العلم الوضوء بالمد والغسل بالصاع . وقال الشافعي وأحمد وإسحاق ليس معنى هذا الحديث على التوقيت أنه لا يجوز أكثر منه ولا أقل منه وهو قدر ما يكفي .

فأنكرها النووي ثبوتها ، وقال غيره بثبوتها من طريق ضعيفة عند ابن حبان وغيره ، وهي معمول بها في الفضائل بل قال السيوطي : ويعمل بالضعيف في الأحكام أيضاً إذا كان فيه احتياط اهـ ، كما حكاه ابن عابدين في " شرح الدر " في الطهارة .

— : باب الوضوء بالمد —

اختلف الأئمة في مقدار ما يسعه المد والصاع : فذهب أبو حنيفة ومحمد وكذا أبو يوسف في قوله القديم المرجوع عنه : إلى أن المد ما يسعه الرطلان ، والصاع : ثمانية أرطال ، وهو مذهب فقهاء العراق . وذهب مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف وفقهاء الحجاز : إلى أن المد رطل وثلثه ، والصاع : خمسة أرطال وثلث رطل ، بعد اتفاقهم جميعاً على أن الصاع أربعة أمداد ، وقال الفيروز آبادي في " القاموس " : المد مكيال وهو رطلان أو رطل وثلث أو ملو كفي الإنسان المعتدل إذا ملأها ومد يده بهما وبه سمي مداً اهـ . وأخرج البيهقي في " الكبرى " (٤ — ١٧١) وعنه الزيلعي (٢ — ٤٢٨) ورواه الطحاوي مختصراً (١ — ٣٢٤) بسند قوى عن الحسين بن الوليد القرشي قال : قدم علينا أبو يوسف رحمه الله من الحج ، فقال إني أريد أن أفتح عليكم باباً من العلم أمني ففحصت عنه فقدمت المدينة فمألت عن الصاع فقالوا صاعنا

هذا صاع رسول الله ﷺ ؛ قلت لهم : ما حجتكم في ذلك ؛ فقالوا نأتياك بالحجة غداً ، فلما أصبحت أتاني نحو من خمسين شيخاً من أبناء المهاجرين و الأنصار مع كل رجل منهم الصاع تحت رداءه فغيرته أى فقدرته فإذا هو خمسة أرطال وثلاث بنقصان يسير فتركت قول أبي حنيفة رضى الله عنه وأخذت بقول أهل المدينة اه مختصراً . والشيخ ابن الهمام يقدر في هذه الواقعة رواية ونظراً ويقول : عدم ذكر محمد لخلافه دليل ضعف الواقعة اه ملخصاً . قال الشيخ : ولكن قدحه فيها وغزها ليس بذلك ونقل إختيار أبي يوسف مع الحجازيين مشهور ، وعدم اطلاع الشيخ على ذكر محمد إياه ليس فيه حجة . ولكن الإمام الشيخ مسعود بن شيبة السندى يقول في مقدمة "كتاب التعليم" (مخطوط) : ولا خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف : إلا في وزن الرطل لأن عند أبي حنيفة الرطل عشرون أستاراً ، وعند أبي يوسف ثلاثون أستاراً اه ، وهذا يؤكد ما ذكره المحقق ابن الهمام : ثم رأيت الشيخ الكوثري حكاه عنه في "إحقاق الحق" (ص ١٣) وقال : وأما خبر الحسين بن الوليد القرشى عند البيهقي فما بعد أن يتمسك بمثله أبو يوسف للجهل بأعيان الرواة ورجال أسانيدهم في الطبقات كلها على أن هذا الخبر لو صح لما انفرد به رجل من خارج المذهب ولما خفى علم ما خاطب به أبو يوسف الناس جميعاً هكذا على مثل محمد بن الحسن ، بل كان شأنه الإستفاضة ، وهذا علّة تناهض صحة الخبر فر بما يكون السند مركباً وإن كان ابن الوليد ثقة اه . وقال شيخنا الكوثري : وأما ما أخرجه الدارقطني في "سننه" في إساءة مالك القول في أبي حنيفة لأجل هذه المسألة فاسناده مظلم كما يقول ابن عبد الهادى صاحب "التنقيح" إلى أن قال : ومع أبي حنيفة في هذه المسألة ابراهيم النخعي ، و موسى بن أبي طلحة ، والشعبي ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وعندهم كما ذكر أبو عبيد في "الأموال" بأسانيدهم آه . فما يدعيه الحجازيون : من عدم

ثبوت الصاع العراقي فباطل لثبوته بأسانيد قوية في عهد النبوة ، وكذا في عهد الفاروق . قال شيخنا وأدلتها كثيرة اجتمعت عندى والحل لا يتسع لإستيفائها فلاقتنع بقليل منها :

فنها : ما أخرجه أبوداؤد في "سننه" (ص - ١٣) على شرط مسلم عن أنس قال : كان النبي ﷺ يتوضأ بإناء يسع رطلين ويعتسل بالصاع مع صحة توضأ النبي ﷺ بالماء كما في "الصحيحين" وفيه شريك وهو يختلف فيه وقد مر أنه من رجال مسلم وهو أبو عبد الله النخعي .

ومنها : ما أخرجه الطحاوى في "شرح الآثار" (ص - ٣٢٤) بسند صحيح عن ابراهيم النخعي قال : غيرنا - اى قدرنا - صاع عمر فوجدنا حجاجياً و الحجاجي عندهم ثمانية أرطال بالبغدادى ، وقال قبل ذلك ما ملخصه أن عبد الملك تحرى لصاع عمر بن الخطاب فوجده خمسة أرطال وثلاث رطل ثم قال بعد ما أخرجه عن ابراهيم : فهذه أولى مما ذكر مالك من تحرى عبد الملك لأن التحرى ليس معه حقيقة ، وما ذكره ابراهيم وموسى بن طلحة من العيار معه حقيقة فهذا أولى هـ .

ومنها : ما أخرجه النسائي عن موسى الجهوى قال . أتى مجاهد بقدرح حرزته ثمانية أرطال فقال : حدثتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بمثل هذا ، وكذا أخرجه الطحاوى .

ومنها : ما روى ابن أبى شيبه عن يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح صاع عمر ثمانية أرطال . ومن العجيب صنع الحافظ ابن حجر أنه يذكر الصاع العمرى ويريد به المنسوب إلى عمر بن عبد العزيز ولا ينسبه إلى عمر بن الخطاب وهذا يناقض جلالته . قال شيخنا : والحق أن الصيعان كانت في عهد النبي ﷺ مختلفة صغراً وكبراً لا مجال لانكار بعضها فقد أخرج الزبلى عن "صحيح

ابن حبان^١ عن أبي هريرة : إن رسول الله ﷺ قيل له : يا رسول الله صاعنا أصغر الصبيان ، ومدنا أكبر الأمداد ، فقال : اللهم بارك لنا في صاعنا و بارك لنا في قليلنا وكثيرنا واجعل لنا مع البركة بركتين اه . وفي "الصحيحين" "اللهم بارك لهم في مكيالهم وفي صاعهم" وأظن والله أعلم أن المراد من دعائه ﷺ البركة الحسية أيضاً كالبركة المعنوية .

وقال ابن تيمية : الصاع لماء الغسل ثمانية أرطال ، والذي لزكاة الفطر وغيرها خمسة أرطال وثلاث ، وحكاها الحافظ ابن حجر في "الفتح" في (باب غسل الرجل مع امرأته) عن بعض الشافعية . قال الشيخ : والأولى والأحوط أن يؤخذ في الصدقات والكفارات وغيرها جميعاً الصاع العراقي للخروج عن العهدة بيقين ، وإذا فرضنا الزيادة على الصاع في عهد عمر فهل مدار الحكم على الوزن أو على الاسم ؟ فهي مسألة فقهية وهذا شبيهة بما قال ابن الهمام في "فتح القدير" (١ - ٥٢٢) : ذهب بعضهم إلى أن المعتبر في حق كل أهل بلد دراهمهم ذكره قاضيه خان إلا أني أقول ينبغي أن يقيد بما إذا كانت دراهمهم لا تنقص عن أقل ما كان وزناً في زمنه عليه السلام ، وبما ينه هنا أنه قال القاضي أبو بكر في "العارضة" : الثالثة إذا قلنا أنه يتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع فعناهُ بالصاع كيلاً والمد كيلاً لا وزناً ، لأن كيل المد والصاع بالماء أضعافه بالوزن فتفطن لهذه الدققة اه . ومن أراد استيفاء الكلام في المد والصاع فليرجع إلى "نصب الراية" (٢ - ٤٢٨ ، ٤٣١) و"عمدة القارى" (١ - ٨٤٦) وما بعدها و"فتح الملهم" (١ - ٤٧١ ، ٤٧٢) ، ولا حاجة بنا إلى استيفاء المقام هنا فإن مسلك الحنفية ثابت دل عليه روايات من حديث جابر وأنس وعائشة وغيرها عند النسائي وأبي داود والطحاوي وغيرهم ، واختلاف المروى من حضرة الرسالة محمول على اختلاف الأحوال ، وليس تحديداً حقيقياً بل قدر ما اكتفى (م - ٢٧)

به في غالب الأحوال ، وكذلك يختلف الحكم بتفاوت الأحوال والأشخاص ، و الاحتياط في ما اختاره الحنفية ، وبالأخص في الصدقات والكفارات ، وتفلوت الأصوع صغراً وكبراً في عهد النبوة ، ثم جعلها متساوية في عهد عمر الفاروق مما لا مجال للإنكار عنها ، فلا حاجة فيه إلى شغب وصخب عند الإنصاف و الله أعلم .

ثم إن علماء الهند اختلفوا في مقدار ما يسعه الصاع على الوزن المعروف اليوم ، والأقوى من أقوالهم أنه يساوي مائتين وسبعين تولجة ، وكذلك حقق القاضي ثناء الله القانيقني الحنفي المحدث أن نصاب الفضة اثنتان وخمسون تولجة ، ونصاب الذهب سبع تولجات ونصف تولجة وهو الصواب . وما قاله الشيخ عبد الحى اللكنوى في "عمدة الرعاية على شرح الوقاية" : إن نصاب الفضة ست وثلاثون تولجة ونصف ما هجة ، وللذهب خمس تولجة وما هجتان ونصف ، فغير محقق ، ومنشأ ذلك أنه اعتبر في الحساب بالجزء الأحمر الذي هو عند الأطباء وهو أربع شعيرات ، والمعتبر في أوزان العامة هو ما يساوي ثلاث شعيرات إلا ربع شعير كذا قاله شيخنا رحمه الله .

أقول : ثم إنى قد تأملت تخرىج كلا النصابين فوجدت مألها واحداً فنصاب الفضة على تخرىج الشيخ اللكنوى (٣٦) تولجة ونصف ما هجة ، وعند القاضي (٥٢) تولجة وانفقوا على أن تولجة تنقسم إلى اثني عشر جزء كل منه يسمى ما هجة (ماشه) وما هجة تنقسم إلى ثمانية أجزاء كل جزء منها يسمى الأحمر (سرخ) ، فكانت تولجة (٩٦) أخير ، ثم اختلفوا في مقدار هذا الأحمر فعند اللكنوى ينقسم إلى أربع شعيرات ، وعند القاضي إلى ثلاث شعيرات إلا الربع فكانت تولجة ٣٨٤ شعيرة عند اللكنوى و ٢٦٤ شعيرة عند القاضي فإذاً يتأخص في الباب ثلاثة طرق في الحساب وتفاوتتها كما يلي ، فمأخص حساب الشيخ عبد الحى اللكنوى :

(باب كراهية الإسراف في الوضوء)

حدثنا : محمد بن بشار نا أبو داود نا خارجة بن مصعب عن يونس بن

٣٦ توبة — ٤ أحر — (١٣٨٤٠) شعيرة .

وملخص حساب المحدث القاضي ثناء الله :

٥٢ توبة — ونصف توبة — (١٣٨٦٠) شعيرة .

وإذا وازبنا الحساب بالقراربط يرجع مآلها إلى أمر متفق بينها فليمعن النظر ليخرج الحساب ، وعلى حساب عامة الفقهاء (١٤٠٠٠) شعيرة ، وليس هذا محل استيفاء البحث ، وفي المقادير رسالة للملايين ولائنه محمد معين اللكنوي ذكرها الشيخ اللكنوي في "عمدة الرعاية" ، ثم إنه حقق المفتي الشيخ مولانا محمد كفاية الله الدهلوي المغفور له في بعض كتاباته : أن التوبة المعروفة اليوم هي التي راجت في الموازين اليوم عند الكل على ما حاسبه القاضي دون الشيخ اللكنوي. قال شيخنا: وأحسن ما ألف في بيان المقادير هو رسالة للشيخ المحدث محمد هاشم بن المحدث عبد الغفور السندي ضمنها كتاباً له سماه "فاكهة البستان" وذكر فيها أن السلطان أورنگ زيب "عالمكبر" رحمه الله طلب صاعاً من المدينة فقدره فوجده ما يساوي مقدار مائتي توبة وسبعين توبة ، وكذلك طلب المنقال الشرعي فضرب فلسه على قدره . ونظم شيخنا ما تحقق لديه من تحقيقهم في أبيات فارسية تسهيلاً للضبط فقال :

صاع كوفي هست اى مرد فهم	دو صد وهفتاد توله مستقيم
هاز دينار يكه دارد اعتبار	وزن آن از ماشه دان نیم و چهار
درهم شرعى از ين مسكين شنو	كان سه ماشه هست يكه سرخه دوجو
سرخه سه جو هست ليكن هاؤم	هشت سرخه ماشه اى صاحب كرم

:- باب كراهية الإسراف في الوضوء :-

عبيد عن الحسن بن عتي بن ضمرة السعدي عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ قال :
 إن للوضوء شيطاناً يقال له الولهان ، فاتقوا وسواس الماء . وفي الباب عن
 عبد الله بن عمرو وعبد الله بن مغفل . قال أبو عيسى : حديث أبي بن كعب
 حديث غريب وليس إسناده بالقوى عند أهل الحديث لأننا لا نعلم أحداً
 أسنده غير خارجة . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن الحسن قوله ،
 ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء ، وخارجة ليس بالقوى عند
 أصحابنا وضعفه ابن المبارك .

قوله : يقال له الولهان ، هو من الوله معناه الحيرة ، والخوف والفرع
 وذهاب العقل وغير ذلك ، والوله والتوله واحد ، وهما بالفارسية "سرگشتگی"
 قال صاحب القاموس : الولهان شيطان يغري بكثرة صب الماء اه . قال
 صاحب "مجمع البحار" : الولهان بفتح الحين مصدر وبه إذ تحير من شدة الوجد ،
 معنى به شيطان الوضوء إما لشدة حرصه على طلب الوسوسة أو لإلقائه الناس
 بالوسوسة في مهارة الحيرة حتى يرى صاحبه حيران ذاهب العقل لا يدري كيف
 ينبغي به الشيطان ، ولا يدري هل وصل الماء إلى العضو ؟ وهل غسل مرة أو
 أكثر وهل طهر ؟

قوله : فاتقوا وسواس الماء ، أي وسواس الالهان في الماء ، فوضع الماء موضع
 مضمرة مبالغة في كمال وسوسته اه ، بتغير ، والسرف في الوضوء ممنوع عنه
 بالإحجام ، وقد توسع فيه بعضهم لصاحب الوسواس الراسخ إلى غسل الأعضاء
 إلى سبع مائة والله أعلم . وحديث عبد الله بن عمر "فمن زاد على هذا الخ"
 وحديثه عند أحمد وابن ماجه "ما هذا السرف يا سعد الخ" حجة في الباب ،
 وإلى كل يصح إجماع الترمذي ، سأل رجل سعيد بن المسيب عن أوسوس في
 الصلاة ؟ فقال سعيد : لا تنصرف عن الصلاة وإن سال على كعبك حكاه مالك في
 "موطئه" ، وحكى عن بعض السلف لا تنصرف وإن ضرطت ، ومثلها يحمل

(باب الوضوء لكل صلاة)

حدثنا : محمد بن حميد الرازي نا سلمة بن الفضل عن محمد بن إسماعيل عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر ، قال قلت لأنس : وكيف كنتم تصنعون أنتم ؟ قال : كنا نتوضأ وضوء واحد . قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن غريب ، والمشهور عند أهل الحديث حديث عمرو بن عامر عن أنس ، وقد كان بعض أهل العلم يرى الوضوء لكل صلاة استحباباً لا على الوجوب .

على المشافهة .

— : باب الوضوء لكل صلاة : —

أكثر أهل العلم على عدم وجوب الوضوء لكل صلاة بل حكى النووي عليه الإجماع ولكن ذكر الطحاوي وغيره ثم ابن عبد البر عن بعض السنف وجوبه . وربما انعقد الإجماع على عدم الوجوب فيها بعد وراجع "العمدة" و"الفتح" نعم يستحب تجديد الوضوء عندنا وعند كثير من غيرنا لكل صلاة ، واشترط علماءنا لاستحباب الوضوء الجديد اختلاف المجلس أو توسط عبادة بين الوضوءين . ووضوئه ﷺ لكل صلاة كان في ابتداء الأمر لما رواه أبو داود والطحاوي من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وفيه : إن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر ، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة الخ ، وصححه ابن خزيمة كما في "الفتح" والحديث يفيدنا في أن السواك من أجزاء الوضوء ، وقد مر الكلام مستوفى ، وتبين عند شيخنا الوضوء الناقص في الوضوء على الوضوء من عمل بعض السلف ، ويدل عليه عمل علي رضي الله عنه عند أبي داود والطحاوي والنسائي وغيرهم ، وفيه "فسخ به وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه وهذا وضوء من لم يحدث اه" وقد ثبت الوضوء في الشريعة على أنواع : منها الوضوء المعروف المصطلح عليه ، ومنها الوضوء الناقص لغير المحدث ، ومنها

حدثنا : محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي قال لا سفیان بن سعيد عن عمرو بن عامر الأنصاري قال سمعت أنس بن مالك يقول : كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة ، قلت : فأنتم ما كنتم تصنعون ؟ قال كنا نصلی الصلوات كلها بوضوء واحد ما لم نحدث . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى في حديث عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات ، روى هذا الحديث الإفريقي عن أبي غطفان عن ابن عمر عن النبي ﷺ حدثنا بذلك الحسين بن جريث المروزي قال حدثنا محمد بن يزيد الواسطي عن الإفريقي وهو إسناده ضعيف ، قال علي قال يحيى بن سعيد القطان ذكر لهشام بن عروة هذا الحديث فقال : هذا إسناده مشرق .

(باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد)

حدثنا محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان بن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة فلما كان عام المضمضة فقط كما يأتي في الجزء الثاني من "الترمذي" بسند فيه ضعف ، ولعل المسح على العمامة أيضاً كان في الوضوء الناقص به على كل ذلك شيخنا الإمام ، وسيأتي بحث المسح على العمامة .

قوله : وقال علي ، هو علي بن عبد الله المديني شيخ البخاري .

قوله : هذا إسناده مشرق ، فيه مروزي وواسطي وهما من رجال المشرق على اصطلاحهم ، وليس فيه أحد من أهل البصرة والكوفة ، والإفريقي ليس من أهل المشرق ، وأبو غطفان مجهول فاقيل إن رجاله من البصرة والكوفة ليس فيه من رجال المدينة ليس بصحيح والله أعلم .

— : باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد —

ليس فيه ما يحتاج إلى الشرح .

الفتح صلى الصلوات كلها بوضوء واحد ومسح على خفيه ، فقال عمر : إنك فعلت شيئاً لم تكن فعلته ! قال عمداً فعلته . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وروى هذا الحديث على بن قادم عن سفیان الثوري وزاد فيه توضأ مرة مرة ، وروى سفیان الثوري هذا الحديث أيضاً عن محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة ، ورواه وكيع عن سفیان عن محارب عن سليمان بن بريدة عن أبيه ، وروى عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن سفیان عن محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة عن النبي ﷺ مرسلًا . وهذا أصح من حديث وكيع ، والعمل على هذا عند أهل العلم أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد ما لم يحدث ، وكان بعضهم يتوضأ لكل صلاة استحباباً وإرادة الفضل ، ويروى عن الإفريقي عن أبي غطفان عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات وهذا إسناد ضعيف . وفي الباب عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر بوضوء واحد .

(باب في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد)

حدثنا : ابن أبي عمر نا سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال حدثني ميمونة قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد من الجنابة . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وهو قول عامة الفقهاء أن لا بأس أن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد . وفي الباب عن علي وعائشة وأنس وأم هانئ وأم صبية وأم سلمة وابن عمر ، وأبو الشعثاء اسمه جابر بن زيد .

(باب كراهية فضل طهور المرأة)

حدثنا : محمود بن غيلان نا وكيع عن سفیان عن سليمان التيمي عن أبي حاجب عن رجل من بني غفار قال نهى رسول الله ﷺ عن فضل طهور المرأة .

وفي الباب عن عبد الله بن سرجس . قال أبو عيسى : وكره بعض الفقهاء الوضوء بفضل طهور المرأة ، وهو قول أحمد وإسحاق كرها فضل طهورها ولم يربا بفضل سؤرها بأماً .

حدثنا : محمد بن بشار ومحمود بن غيلان قالنا أبو داود عن شعبة عن عاصم قال سمعت أبا حجاب يحدث عن الحكم بن عمرو الغفاري أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة أو قال بسؤرها . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، وأبو حجاب اسمه سودة بن عاصم ، وقال محمد بن بشار في حديثه نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة ، ولم يشك فيه محمد بن بشار .

(باب الرخصة في ذلك)

حدثنا قتيبة نا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فأراد رسول الله ﷺ أن يتوضأ منه ، فقالت : يا رسول الله إني كنت جنباً ، فقال إن الماء لا يجنب . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي .

— : باب في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد وباب كراهية فضل طهور المرأة وباب الرخصة في ذلك : —

فضل طهور البعض للبعض إما الرجال للرجال أو النساء للنساء أو مختلفاً رجالاً ونساءً والكل إما في الوضوء أو في الغسل ، فهل كلها جائز أو بعضها جائز وبعضها غير جائز ؟ والأحاديث وردت فيها صور منها :

١ — ثبت في حديث رجاله ثقات عند أبي داود والنسائي : ” نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليغتفر فاجمياً فهو صريح في نهى فضل غسل الرجل فقط دون الوضوء ، وأعله بعض المحدثين كما حكاه ابن حجر في ” الفتح ” لم يقبل تعليله .

... ..

٢ - وثبت من حديث حكم الغفارى في " السنن الأربعة " وحسنه الترمذى، وصححه ابن حبان كما في " الفتح " نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة .

٣ - وثبت من حديث ميمونة عند مسلم وغيره : إنها كانت تغتسل هي والنبى ﷺ في إناء واحد ، وكذا من حديث ابن عباس عند الترمذى والنسائى وغيرهما قال " اغتسل بعض أزواج النبى ﷺ في جفنة فأراد النبى ﷺ أن يتوضأ منه فقالت يا رسول الله إلى كنت جنباً فقال إن الماء لا يجنب " اللفظ للترمذى ولفظ النسائى "لا ينجسه شئ" (من كتاب المياه) (ص - ٦٢) .

٤ - وعن ابن عمر عند أبى داود : كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان رسول الله ﷺ من الإناء الواحد جميعاً . ولفظ " جميعاً " يستعمل تارة بمعنى الكل وتارة بمعنى يعادل معنى معاً أى المجتمع ضد المفترق - كما قاله السيرافى في " حاشيته على كتاب سيبويه " كذا قاله شيخنا ، والمراد هنا المعنى الثانى ، واختاره الحافظ أيضاً .

فالحاصل أنه ثبت النهى عن الإغتسال للمختلطين بفضل الرجال للنساء وبالعكس ، والجواز لهما عند الاعتراف معاً ، وأما في الوضوء فثبت النهى للرجال عن التطهر بفضلها من دون ثبوت عكس ذلك ، وكذلك ثبت الوضوء بفضل اغتسالها ، فقال أبوحنيفة ومالك والشافعى وجمهور العلماء وفقهاء الأمة إلى جواز وضوء الرجال بفضل طهورها من غير كراهة سواء خلت المرأة بالماء أولاً . وقال أحمد : لا يجوز إذا خلت به ، فبالأولى جاز وضوء الرجل بفضل الرجل والمرأة بفضل المرأة وكذا وضوء المرأة بفضل الرجل عندهم من غير شك ، ومن شاء البيان المستوفى للمذاهب والأقوال وتخريج أحاديث وردت في الباب فليراجع " شرح البدر العينى " (١ - ٨٣٦) وما بعدها و " فتح البارى " (١ - ٢٠٩ و ٢١٠) وكذا

”فتح الملهم“ (٤٧٣ و ٤٧٤) من الجزء الأول ، فالجمهور جعلوا النهى من باب التنزيه ، والخطابي في ”معالم السنن“ في وجه حمل أحاديث النهى على ما تساقط من الأعضاء ، والجواز على ما بقي من الماء وهذا غير صحيح ، والصحيح أنه أريد بالفضل الباقي من الماء لا المتساقط من الأعضاء ، والذي عند شيخنا في بيان المنشأ النهى وغرض الشريعة أن استعمال الماء من الإناء فيه مظنة التقاطر ، والمظنة أقوى وأؤكد في الاغتسال منها في الوضوء ، وإن الطبايع النظيفة ربما تستنكف ذلك وتعافه ، ثم إن الرجال عادة في الغالب أنظف طبعاً من النساء ، والاستنكاف أقل في الجنس منه في غير الجنس فيكاد يكون فضل الطهور سبباً للوساوس : هل الماء نظيف طاهر ؟ وهل حصل به التطهر ؟ وما إلى ذلك من وساوس ، وإن الشريعة تستأصل شأفة الأوهام وتسد أبواب الوسواس ، بل تراعى انسداد ثلمتها ؛ وإن من المطلوب في التطهر حصول الطهانية به وسكينة القلب وثلج الصدر ، وذلك لا يتسنى ولا يتأتى إذا كان باب الوسواس مفتوحاً والخطر باق ؛ فاعتبرت الشريعة مآثر هذه المناحي من أطرافها ؛ فورود النهى عن الاغتسال بفضل أحدهما للآخر أكثر من الوضوء بالفضل لأن مظنة التقاطر في الاغتسال أؤكد وأوثق . وورود النهى للنساء بفضل طهور الرجال من الاغتسال دون فضل طهوره من الوضوء مراعاة لطبائعهن فقط وإن كان للرجال عليهن فضل في النظافة فراعته الشريعة طبيعتهم في الاغتسال لأن في الجملة فيه منشأ للتقاطر وذلك منشأ لاستنكافهن عن ذلك ؛ قال الشيخ : وأما استعمالهن فضل طهور الرجال من الوضوء فلم يرد به النهى فيما أعلم ؛ لأن الاستنكاف في ذلك وهم لا يستند إلى منشأ صحيح ؛ والشريعة راعت طبائع الناس أحياناً فيما له منشأ صحيح : كحديث النهى عن البصاق ، والتفخ في الماء ، وصنيع الإمام أبي جعفر الطحاوي في ”شرح معاني الآثار“ تؤمى إلى هذا المنشأ حيث عقب باب سؤر الهرة ثم سؤر الكلب بباب سؤر بنى آدم وأخرج فيه هذه الأحاديث في نهى الاغتسال بفضل الطهور ، فأشبهه

ففضل الطهور عنده بالسؤر فأدخلها في باب الآسار، والجامع فيها وجود الاستنكاف وإن كان متفاوتاً في الهابين، ثم إنه لا يوجد الاستنكاف فيما إذا كان الاعتراف معاً ولا سيما في الزوجين، وعلى الأخص إذا كانت المرأة كيساً فلم ينه عنه الشرع، ووردت بذلك أحاديث بل رغبت الشريعة في ذلك في الزوجين عملاً، ودلت عليه أحاديث، وحديث النسائي (١ - ٤٧) أن أم سلمة سئلت أتفتسل المرأة مع الرجل؟ قالت نعم! إذا كانت كيساً الخ أوضحت منشأ النهي! وحديث ابن عباس في الباب بلفظ: "إن الماء لا ينجب" عند الترمذى ولفظ: "إن الماء لا ينجس" عند النسائي من المياه (١ - ٦٢) صدعت بحقيقة الأمر، فعلم عن ذلك أن النهي ليس للتحريم بل هو من باب الآداب، وحسن المعاشرة مراعاة لطباعهم وطهائهم، وإنه لا ينبغي أن يترك لآخر فضل طهوره رعاية للنظافة طبعاً، ودفماً لما عسى أن يحدث من وسواس، وإن الأحوال في ذلك مختلفة والطبائع متفاوتة، واتضح أن المراد بالفضل هو الباقي في الإناء دون الماء المستعمل المتساقط كما قاله الخطاطي فذلك بعيد كل البعد هذا والله الموفق.

(فروع) في "الدر المختار" من الطهارة: إن سؤر المرأة للرجل وعكسه مكروه للاستلذاذ، والمراد الأجنبي والأجنبية، وقال السرخسى سؤر الكافر مكروه، وانظر البيان الشافى في "البحر الرائق" (١ - ١٢٦) من بحث الآسار، وظاهر حديث الباب يفيد من قال بنجاسة الماء المستعمل من علماء ما وراء النهر من الخنفية لأن منشأ النهي هو مظنة التقاطر في الماء الباقي، وكذلك يستأنس له بحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره: لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب، فقال كيف يفعل يا أبا هريرة؟ قال: يتناولسه تناولاً، ولكن مشائخنا العراقيين ينكرون رواية نجاسة الماء عن أئمتنا الثلاثة فقالوا: إنه طاهر غير طهور.

قال شيخنا : والعراقيون أشدهم ثبثاً في النقل وعلى قولهم أفتى العلماء هنا وهو مذهب المحققين من علماء ما وراء النهر وهو المشهور ، والصحيح عن أبي حنيفة وأحمد ، وفي رواية عن مالك ، ولم يذكر ابن المنذر عنه غيرها ، وهو قول جمهور السلف والخلف وراجع " البحر " (١ - ٩٣ إلى ٩٧) تجد ما يشرح به صدرك روايةً ودرايةً وبحناً وتحقيقاً وراجع " المعنى " لار قدامة (١ - ١٨ و ١٩) وما أفاده الشيخ من ثبت العراقيين من الحنفية في النقل فكذاك عند الشافعية ، قال النووي في مقدمة " المجموع " (ص - ٦٩) : واعلم أن نقل أصحابنا العراقيين لنصوص الشافعي وقواعد مذهبه ، ووجوه متقدمة أصحابنا أئقن وأثبت من نقل الخراسانيين غالباً والخراسانيون أحسن تصرفاً وبحناً وتفريعاً وترتيباً غالباً اهـ . والأمر عند شيخنا على تقدير ثبوت الرواية عن الإمام بنجاسته يتأول في قوله بأن مراده عدم صلوحه لإزالة الحدث ، وقريب منه ما تأول به ابن تيمية في " فتاواه " قول أحمد في بعض أجوبته لما سئل عن نحو ذلك : " أنه أنجس الماء " بأنه أراد نجاسة الحدث ، انظر " فتاوى ابن تيمية " (١ - ١٧) و " البحر الرائق " (ص - ٧٣) من قوله من أد الحذب الخ ولما فرع الإمام الترمذي عن حديث الباب عقبه (بباب الرخصة في فضل الطهور) فعلم من صنيعه أن استعمال فضل الطهور خلاف الأولى لا أقول أنه مكروه كراهة تنزيه فلا الكراهة تنزيهاً يحتاج إلى اثباتها إلى رواية عن الأئمة .

فائدة : علماء المذاهب الثلاثة قالوا بأن حكم العام ظني فيما يتناوله من الأفراد ، وحكى التفتازاني في " التلويح " من الفصل في حكم العام (١ - ٣٨) التوقف عند عامة الأشاعرة حتى يظهر دليل خصوص أو عموم ، والقطعية في إثبات حكمه عند العراقيين وعامة المتأخرين ، والظنية عند جمهور الفقهاء والتكلمين وهو المختار عند مشايخ سمرقند فيعيد وجوب العمل دون الاعتقاد .

(باب ما جاء أن الماء طهور لا ينجسه شيء)

حدثنا هناد والحسن بن علي الحلال وغير واحد قالوا نا أبو أسامة عن

ومن العجيب أن أصحاب التأنيف في أصول الفقه من علماء ما وراء النهر يذكرون قول العراقيين ويعتمدونه ولا يذكرون مذهب جمهور الفقهاء والمختار عند مشايخ ما وراء النهر ، ويمكن أن يتأول في قول مشايخ العراق بأن غرضهم القطعية عملاً لا علماً ، ومن فروع القطعية عدم الزيادة بنحو الواحد وقول الشيخ ابن الهمام في " تحرير الأصول " من البحث الثاني من القسم الثاني من قطعية العام في الدلالة لا في المراد كما ذكر في تأويل قول العراقيين ، هذا توضيح ما أشار إليه شيخنا رحمه الله .

—: باب ما جاء أن الماء طهور لا ينجسه شيء : —

شرح في أحاديث الماء وأحكامه ، فاعلم إنهم أجمعوا على أن الماء إذا تغير أحد أوصافه بوقوع النجاسة لا تجوز به الطهارة قليلاً كان الماء أو كثيراً جازياً كان أو راكداً ، وإن لم يتغير فاتفق الجمهور منهم على أن القليل ينجس دون الكثير ، ثم اختلفوا في حد القليل والكثير ، فالعبرة عند الإمام أبي حنيفة على ما هو ظاهر الرواية بخلوص أثر النجاسة إلى الجانب الآخر وعدمه كما صححه الفخر الزيلعي في " شرح الكنز " فإذا خلس أثرها إلى الجهة الأخرى فقليل وإلا فكثير . وعند الإمام مالك العبرة لظهور أثر النجاسة حساً وعدمه ، فإذا ظهر أثرها فقليل وإلا فكثير . فاختار أبو حنيفة أثر التغير علماً في رأى المبطل به ، ومالك في حسن الرأى . وقال الشافعي وأحمد : المدار على القلتين فقذارها فصاعداً كثير وما دونها قليل ، والمذاهب والأقوال كلها في مسائل المياه تبلغ إلى خمسة عشر قولاً كما ذكره الشيخ الكنتوي في " السعابة " و" تعليقاته على موطأ الإمام الشيباني " بل لو جمعت الأقوال المروية في الباب كلها من الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم

الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج

جاوزت عشرين قولاً كما يتضح ذلك من "شرح المذهب" للنووي (١ - ١١٢) و"البحر الرائق" لابن نجيم (١ - ٧٤ إلى ٨٣) وصاحب "البحر" بعدهم شأواً في استيفاء الأقوال وتحقيقها وتمحيصها فأجاد وأفاد فحدث عن البحر ولا حرج. وبالجملية فمن تلك الأقوال المذاهب للأئمة الأربعة، وفي كل مذهب أقوال. فمشهور مذهب مالك ما ذكر من أن المدار على ظهور أثر النجاسة حساً في الماء، وقول ثانياً لئلا يكتفى أن القليل يتنجس بقليلها، وقول ثالث أنه يكره، ذكر الثلاثة ابن رشد في "قواعده". ومذهب أبي حنيفة على ظاهر الرواية ما ذكر آلفاً، وما ذكره المصنفون في كتبهم من تحديد الكثير بالعشر في العشر فالتحقيق أنه لم يثبت عن أبي حنيفة ولا عن أبي يوسف ولا عن محمد بن الحسن، بل الواقع أنه سئل محمد عن حد الخوض الكبير بما يكون ماء كثيراً؟ فقال: كمسجدى هذا، فذرعوه فوجدوه ثمانية في ثمانية، وقبل كان داخله ثمانية في ثمانية وخارجه عشراً في عشر، فجاءت أقوال ثلاثة من ههنا، وصرح الشيخ ابن الهمام في "الفتح" بأن محمداً رجع عنه وقال: لا أوقت فيه شيئاً، وحكى صاحب "البحر" (١ - ١٧٥) عن أكابر الحنفية وأركان المذهب بأن التحديد والتقدير بالعشر في عشر لم يصح عن الأئمة، فحكاه عن الحاكم الصدر الشهيد، وعن الإمام الأسيبجاني، وعن أبي الفضل الكرماني، وعن صاحب "معراج الدراية"، وعن "الغاية" و"المجني" و"شرح المجمع"، ثم بين صاحب "البحر" منشأ ذلك التقدير من علماء المذهب بأن ذلك تيسر على الناس، فإن كل أحد لا يقدر على رأى صحيح في إدراك خلوص أثر النجاسة إلى جانب آخر، ثم إن أول من قدره بالمساحة بعشر في عشر هو أبو سليمان الجوزجاني فقال في "الهدائع" (١ - ٧٢) و أبو سليمان الجوزجاني اعتبره بالمساحة، فقال: إن كان عشراً في عشر فهو مما لا يخلص ٥١. فعلم من ذلك أن التقدير لأجل أفهام الناس بما يدرك فيه عدم

عن أبي سعيد الخدري قال قيل يا رسول الله أنتوضأ من الخلوص في أول نظر بدون أن يحتاجوا إلى إمعان نظر وتدقيقه ، فالتقدير تعبیر للمذهب الإمام بشكل خاص لا أنه قول في الباب مستقل ، فمن جعله قولاً في الموضوع من جملة الأقوال فكأنه لم يلاحظ هذه الدقيقة والله أعلم .

ومذهب الإمام الشافعي والإمام أحمد في رواية : المناط على القلتين فإذا بلغ الماء الراكد قلتين وأكثر لم ينجس ودونها ينجس . فالتوقيت والتقدير لم يذهب إليه من الأربعة إلا الشافعي وأحمد في رواية استدلالاً بحديث القلتين كما سيأتي . وظاهر أن التحديد بالرأى غير معقول ، ثم إن التحديد ذلك حقيقى إلى الغاية وليس يجزاف ونعمين حتى لو نقص قدر رطل منها نجس ؛ حتى ذكر النووي في " شرح المذهب " منهم (١ - ١٣٦) وصاحب " البحر " منا : ولو أضيفت قلة نجسة إلى قلة نجسة عادتا طاهرتين عندهم ، فإن فرقنا بعد ذلك فهما على طهوريتهما ، وهذا في غاية التعجب فإن النجاسة إذا لاقت كل جزء من الماء والأجزاء المخلوطة بالنجاسة نجسة بالإجماع فكيف زالت النجاسة كما يقوله شيخنا رحمه الله .

قوله : أنتوضأ : هكذا وقع في النسخ المطبوعة كلها بصيغة المتكلم ، وقيل : وكذلك في الأصول المخطوطة ولكن رجح المحدثون أنتوضأ بتائين مشاتين من فوق خطاباً لرسول الله ﷺ وبه جزم النووي في " شرح المذهب " (١ - ٨٢) وابن حجر في " التلخيص " وقد جاء مصرحاً في رواية النسائي ما يعين هذا ، ولفظه : مررت بالنبي ﷺ وهو يتوضأ من بئر بضاعة فقلت أنتوضأ منها الخ ، ويؤيده لفظ أبي داود في " سننه " : يستقي لك من بئر بضاعة ٨١ . ويحكي النووي رواية الشافعي بلفظ : يا رسول الله إنك تتوضأ من بئر بضاعة ، ومثله يحكيه البيهقي وغيره فتعين أن في اللسخ كلها من " جامع الترمذى " نصيحاً وإن

بثر بضاعة وهي بثر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن؟ فقال رسول الله ﷺ
إن الماء طهور لا ينجسه شئ .

كان المعنى مستقيماً لكن الرواية لا تحتمله ، ويدعى بعضهم أن العراقي رد كونه
تصحيحاً في "شرح سنن أبي داود" والله أعلم .

قوله : بضاعة : هي بضم الباء وكسرها وبالضاد المعجمة والصاد المهملة
كاتبها والمعروف فيها ضم الباء الموحدة وبالمعجمة وهي دار لبني ساعدة بالمدينة
المنورة وهم بطن من الخزرج ، ثم قيل : اسم لصاحب البئر وقيل : اسم لموضعها
كما في "شرح المذهب" وغيره .

قوله : يلقى فيها الحيض : الحيض جمع حيضة بالكسر وهي الخرقعة التي
تمسح بها المرأة دم الحيض أو تجعلها على الفرج بين فخذيهما ، وفي رواية أبي داود
وغيره : المحائض وهي جمع المحيضة بمعناها . قال شيخنا رحمه الله : أريد بهذا الالتقاء
أن البئر كانت في منجدر من الأرض فكانت السبول تكسح هذه الأقدار عن
الطرق وتعملها فرما يتفق أن تلقى هي فيها لأن أحداً كان يعتمد ذلك فإنه جرت
عادة الناس قديماً وحديثاً في صيانة الماء عن النجاسات ، ولا يليق ذلك بكافر
ولا وثني أن يلقى مثل ذلك في ماء أو بئر يحتاج إلى استعمال مائها فضلاً عن
مسلم ، فكيف بمن كانوا في أعلى طبقة على وجه الأرض ديناً وخلقاً وعقلاً
وبالأخص إذا كان الماء في بلادهم أعز والحاجة إليه أمس . وبالجملية المراد أنها
كانت مظنة لوقوع أمثال هذه الأشياء فلم يشاهد وقوعها ولا من يلقىها ، وأشير
إلى ذلك بصيغة المجهول . قال الراقم : وبمثل هذا الشرح شرحه الخطابي في "معالم
السنن" والطببي في "الكاشف عن حقائق السنن" (مخطوط) والعيني وغيرهم
من الأعلام والأعيان . وقيل : إن المنافقين كانوا يفعلون ذلك كما حكاه
النووي عن صاحب "الشامل" . وقيل كان ذلك حالها في عهد الجاهلية ؛ ولكن

... ..

الأول أولى وأقرب إلى الدوق والطف. وحديث الباب أخرجه الشافعي وأحمد والنسائي وأبو داود والدارقطني والحاكم والبيهقي ، وصححه أحمد بن حنبل وابن معين وابن حزم ، وضعفه ابن القطان المغربي في "كتاب الوهم والإيهام" لأجل الاضطراب في سنده . وقد روى بزيادة الاستثناء فيه من حديث ثوبان عند الدارقطني ، ومن حديث أبي أمامة عند ابن ماجه وغيره بالنظر : إلا ما غلب على روجه وطعمه ولونه ، وروى مسنداً ومرسلاً ، ولكن المحدثين على تضعيف ذلك كما حققه الزياي في "نصب الرأية" (١ - ٩٤) فالاحتجاج بنجاسة الماء المتغير ليس بهذه الرواية الضعيفة بل بالإجماع ، وقال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن قناء القلب والكثير إذا وقعت فيه نجاسة نفرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس اهـ ، حكاه النووي في "شرح لمهلب" وابر قدمة في "المعنى". واستدل أنباع مالك بحديث باب المذبة ولما ورد عليه بأن العرة عندهم لتغير وعدمه ، ولم يجعل ذلك في الحديث مداراً للحكم ومناطاً للأمر ، فكيف يستقيم الاستدلال ؟ أجابوا بأن ما تغير بوقوع انتجاسة أصبح نجساً بالإجماع ، فعلم من ذلك أنه لم يتغير بوقوعها . وإذا لم يتغير لم ينجس . وأجاب الإمام الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١ - ٨٧) بما تقيده : إنه طهور لأنه أخرجه النجاسة ولم يبق فيها ، لأنه طهور مع بقاء هذه الأشياء ، ويقول : منشأ السؤال أن النجاسة وإن أخرجت ولكن حيطان البئر لم تسفل وطينها لم يخرج اهـ فأجاب عليه السلام : بأنه طاهر لا يبق نجساً لأنه لا ينجس ، وذلك مثل قوله عليه السلام "إن المسلم لا ينجس" وقوله عليه السلام "إن الأرض لا ينجس" فليس المراد أن المسلم لا ينجس أبداً وإن أصابته نجاسة ، وإن الأرض لا ينجس وإن أصابته نجاسة ، بل يريد عليه السلام أنه لا ينجس لغیر ذلك المعنى وقال : الحديث لا يصلح

حجة للالكية ، فإن برأ لوسقط فيها أقل من ذلك كان محالاً أن لا يتغير طعم مائها وريحه بل يفسد ماؤها ، فعلم أن عدم تغير مائها لعدم بقاء النجاسة فيها ١٥٠ . واستدل الطحاوى على ذلك بأن بر بضاعه كانت طريقاً إلى البساتين فكان الماء لا يستقر فيها فكان حكمها حكم ماء الأنهار فكيف تبقى نجساً والحال هذه ؟ وأسند للملك بقول الواقدي ، والواقدي هو أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي نسبة إلى جده واقد المدني القاضى ببغداد المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، ضعفه كثير من المحدثين ولم يخرج عنه أصحاب الأمهات الست ما عدا ابن ماجه ولكنه وثقه مصعب الزبيرى ، وابن نمير ، وإبراهيم الحربي ، وأبو عبيد ، والدراوردي ، فعن الحربي : كان الواقدي أعلم الناس بأمر الإسلام وعنه أمين الناس على الإسلام . وعن مصعب : ما رأيت مثله . وعن الدراوردي : أمير المؤمنين في الحديث كما في " الميزان " و " التهذيب " . قال ابن العماد في " الشذرات " : كان من أوعية العلم ، وقد أثنى عليه القاضى أبو بكر ابن العربي وابن الجوزى وغيرهما كما في " البحر الرائق " وقال البدر العيني (١ - ٩١٨) : وهو إمام ثقة وجاعة منهم أحمداه ، ورجع ابن سيد الناس اليعمري توثيقه في كتابه " عيون الأثر في الشئائل والسير " في أوائله ، وحكى الشيخ ابن الهمام عنه توثيقه في (باب الآسار) (١ - ٧٧) من " الفتح " . وبالجملة فقد وثقه جماعة وضعفه آخرون وكذبه بعض . قال شيخنا : والقول الفصل عندى أنه ليس بكذاب بل يحشد في كتبه كل ما يجد من غير نقد ، فن ثم لم يحتجوا به في الحديث غير أن الأمر هذا ليس من باب رواية الحديث وإسناده بل من باب التاريخ والسير والمغازى ، وقد ذكر الحافظ في " التلخيص " في غير موضع على أنهم اتفقوا أن قول الواقدي حجة في السير والمغازى كذا ، وظاهر أن حكاية بر بضاعه مما يتعلق بأخبار المدينة وآبارها وأحوالها وآثارها ، ومن ذا الذى يساجله في ذلك ، فلا يقاوم قول من خالفه في ذلك كقيم البر وفاتح

... ..

الباب عند أبي داود في "سننه" فإنها مجهولان مع تقدم الواقدي عليهما ، فكيف يكون قولها حجة عليه . قال شيخنا : وقد اشتبه مراد الطحاوي من جريانها على البعض فظن أنها مثل الأنهار وليس هذا ، وإنما أراد : بأن ماءها يخرج بالدلاء كل حين ، فكان الماء لا يستقر فيها يستقي بها البساتين ، فكانت جارية بهذا المعنى ، وقد استدل شيخنا رحمه الله بجريانها بهذا المعنى بما في "صحيح البخاري" في الجزء الثاني في (باب تسليم الرجال على النساء) (٢ - ٩٢٣ طبع الهند) أخرج بإسناده عن سهل قال : كنا نفرح بيوم الجمعة ، قلت : ولم ؟ قال : كانت عجوز لنا ترسل إلى بضاعة - قال ابن مسلمة : فحل بالمدينة - فتأخذ من أصول السلق فتطرعه في قدر وتكر كرحيات من شعير الخ هذا وما ذكر في "الصحيح" في (باب الجمعة قبيل صلاة الخوف) (١ - ١٢٨) واقعة واحدة ، فرواية "الصحيح" أصرح دليل وأوضح حجة على أن بئر بضاعة كانت تستقي بها الحقول والبساتين هناك ومن جملة ما بنيت هناك بمائها السلق .

وأجاب الشيخ ابن الهمام في "الفتح" (١ - ٤٨) بما ملخصه : إن ذلك الماء الذي تسألون عنه طهور ، والإجماع على التنجس بالغير يفيد أن ظاهره غير مراد . قال الشيخ رحمه الله : تأول الطحاوي في المسند وابن الهمام في المسند إليه وجعل اللام للعهد ، والظاهر في اللام أن يكون للنجس ، والحديث : "الماء طهور خرج مخرج أصل كلى ، قال : والذي تحقق عندي في الجواب أن قوله ﷺ "إن الماء طهور لا ينجسه شيء" جواب من قبيل الجواب بأسلوب الحكميم والزام المخاطب بما لا يلزمه ، فإن إلقاء الحيض ولحوم الكلاب لم تشاهد في البئر ، وإنما الغرض بالسؤال أن البئر كانت مظنة لوقوع أمثالها فإنها كانت غير مأمونة عن وقوعها بسبب موقعها ، وكان مدار السؤال على وسواس نوسوس به صدورهم وأوهام اختلجت في قلوبهم ، فكان جوابه ﷺ من قبيل

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، وقد جرد أبو أسامة هذا الحديث ،

أسلوب الحكيم بالرجوع إلى حقيقة الماء وعدم العبرة لمثل هذه الأوهام حسماً
لمادة الوسواس واستيصالاً لشأمة الأوهام ، ولذلك نظر عندى غير ما ذكره
الإمام أبو جعفر الطحاوى ، فنفاها ما فى " صحيح البخارى " : أن قوماً قالوا
للنبي ﷺ إن قوماً يأتوننا بالبحم لاندري أذكر اسم الله عليه أم لا ؟ فقال
سموا عليه أتم وكوه . كما رواه فى " الصحيح " فى (باب ذبيحة الأعراب)
ونحوهم من الذبائح من حديث عائشة ، وظاهر أنه لم يقل أحد بحل ما لم يسم
عليه عند الذبح عمداً ، ومنها ما فى " جامع الترمذى " فى (باب الوضوء من
الموطئ) و " سنن أبى داود " و " ابن ماجه " من حديث أم سلمة " قال
رسول الله ﷺ يطهره ما بعلاه " فهذا الحديث أيضاً راعى فيه ﷺ أسلوب
الحكيم ولم يسير بالوسواس والأوهام ، فكان من قبيل إلزام المخاطب بما لا يأتزمه ،
قال : وإل مثله أشأ الشافعى فى حديث أم سلمة فى كتاب " الأم " ولعله يريد ما
ذكره فى الجزء الاول من " كتب الأم " (ص ٤٧ و ٤٨) ثم إن الجاسة
إذا لم يشاهد وقومها فى ماء ولم يخبر بوقوعها ثقة فالمدار عندنا أيضاً على
التغير ، فالحديث بالإجمال يكون حجة للتحفة أيضاً . وتفصيل فقهاءنا من إخراج
عشرين داراً وأربعين داراً فليراجع إلى مواضعها وللبحث عنها موضع آخر .
وقال الشيخ : والحديث بلفظه يفيد القصر ولا يرد أن التراب أيضاً طهور عند
فقد الماء ، وقال ﷺ جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً ، فإن الماء بطبيعته
جعله الله طهوراً ، وليست الأرض بطبيعتها طهوراً . وإنما جعلت طهوراً عند
الحاجة إليها مزية لرسول الله ﷺ ولطفاً على عباده ، فصح القصر فى الحديث .

قوله : وقد جرد أبو أسامة الخ . التجويد هنا رواية الحديث بسند جيد ،
والقدماء يسمون تدليس التسمية تجويداً كما قاله ابن دقيق العيد ، وسماه ابن
القطان " تسوية " وهو قسم من تدليس الإسناد ، وهو حذف ضعيف بين ثقتين

لم يرو حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد . وفي الباب عن ابن عباس وعائشة .

(باب منه آخر)

حدثنا : هناد نا عبدة عن محمد بن اسحاق عن محمد بن جعفر بن زبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض وما ينوبه من السباع والدواب ؟ قال : إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث . قال محمد بن اسحاق القلة هي الجرار والقلة التي يستقى لقي كل منها الآخر ويروى بما يوهم السماع كلفظ " عن " . وأبو أسامة حماد ابن أسامة .

قوله : وفي الباب عن ابن عباس الخ ، لعله يريد بحديث ابن عباس ما رواه سابقاً أن الماء لا ينجب قاله شيخنا . قال الرافق : وفي " التلخيص " عنه بلفظ " الماء لا ينجسه شيء " عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان ، ولفظ " السنن " ما عند الترمذی . قال الرافق : وقد رواه النسائي في " سننه " (١ - ٦٢) " إن الماء لا ينجسه شيء " في (باب اغتسال بعض أزواج النبي ﷺ) وقد غاب هذا عن الزيلعي وابن حجر كليهما .

وحديث عائشة بلفظ " إن الماء لا ينجسه شيء " رواه الطبراني في " الأرسط " وأبو يعلى والبزار وابن السكن كما في " التلخيص " و " نصب الرأية " .

— : باب منه آخر : —

قوله : وما ينوبه من السباع . يريدون أنه ربما يتفق ذلك لا أنهم يخبرون عن مشاهدتهم .

قوله : لم يحمل الخبث ، ما تأول فيه صاحب " الهداية " بأن معناه أنه يضعف عن احتمال النجاسة فلا يحتمله تبادر اللفظ علأ أنه ورد بلفظ : لا ينجس عند

فيها . قال أبو عيسى : وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق قالوا : إذا كان الماء قننين لم ينجسه شئ ما لم يتغير ريحه أو طعمه ، وقالوا يكون نحواً من خمس قرب .

أبي داؤد وابن ماجه والطحاوي وغيرهم في رواية ، اللهم إلا أن يقال أنه رواية بالمعنى وفيه بعد .

قوله : وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، عن أحمد روايتان هذه والأخرى كمالك كما ذكره ابن قدامة في " المغنى " : أن الماء لا ينجس إلا بالتغير قليله وكثيره هـ ، وهو قول عن الشافعي أيضاً كما في " المغنى " واختاره ابن تيمية في " فتاواه " ولكنه لم ينقد في " فتاواه " حديث القلتين بل قال (١ - ٦) قد صح عن النبي ﷺ أنه قيل له " إنك تتوضأ الخ " غير أن صاحبه ابن القيم يحكي عنه في " شرح تهذيب السنن " كما في " البحر الرائق " (١ - ٨٢) تصحيحه لوقفه وإعلاله لرفعه ، بأن رفعه وهم ولم يروه عن ابن عمر سالم ونافع ولم يعمل به أهل المدينة ولا أهل البصرة ولا أهل الشام ولا أهل الكوفة هـ .

قوله : يكون نحواً من خمس قرب : وهي خمسمائة رطل في قول للشافعية أى بغدادية ، وستمائة رطل في قول آخر ، وألف رطل في قول ثالث لهم ، وقد حكى الأقوال الثلاثة النووي في " شرح المذهب " (١ - ١٢٠) وقال : قال صاحب " الحاوى " : إن الشافعي لم ير قلال هجر ولا أهل عصره لنفادها فاحتاج إلى بيانها بما هو معروف عندهم فقدرها بقرب الحجاز ثم إن أصحابنا بعد الشافعي بعدوا عن الحجاز ، وغابت عنهم تلك القرب ، وجهل العوام مقدارها فاضطروا إلى تقديرها بالأرطال ثم اتفق رأيهم على تقدير كل قرية بمائة رطل بغدادية انتهى ملخصاً مختصراً ، ويقول الحافظ في " الفتح " وقع الخلاف بين السلف في مقدارها على تسعة أقوال حكاه ابن المنذر ثم حدث بعد ذلك تحديدها بالأرطال واختلف فيه أيضاً هـ ، وبالجملة

حديث الباب استدل به الإمام الشافعي ، وقد اختلف المحدثون والعلماء في حكمه ، فصححه الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد والحاكم وابن مندة ، وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان ، وحسنه ابن معين باعتبار بعض أسانيد ، وضعفه علي ابن المديني شيخ البخاري وأبو بكر ابن المنذر وابن جرير في " تهذيب الآثار " وأبو عمر في " التمهيد " و " الإستذكار " وحكى عن جماعة ضعفه ، وكذا ضعفه اسمعيل القاضي ، والقاضي أبو بكر ابن العربي ، والإمام الغزالي ، والرؤبائي ، وابن دقيق العيد ، وأبو الحجاج المزي ، وابن تيمية ، وابن القيم وهؤلاء بصححون وقفه ، والبيهقي أيضاً ممن يصحح وقفه ، وهذا جملة من عثرت على أقرانهم في تضعيفه ، فترى فيهم من كبار الشافعية وجهابذة النقد من المالكية وطائفة من حفاظ الحنابلة ، فما يقوله الإمام الخطابي في " معالمة " بعد تصحيحه إياه : وكفى شامداً على صحته أن نجوم الأرض من أهل الحديث قد صححوه اه ، يقال له : ونجوم من أهل المذاهب الأربعة قد طعنوا فيه وقدحوه ، وحكى صاحب " الهداية " تضعيفه عن أبي داود . قال شيخنا : ولعله استنبطه من صنيعة في " سننه " حيث قال : حماد بن زيد وقفه عن عاصم ، وأشار في تضعيف إسناده إلى الاضطراب اه . قال الرافق : ويقول ابن الهمام لعله في غير " سننه " اه . قلت : ويحكي الشيخ محمد البارقي في " العناية " لفظ أبي داود قال : وحديث القلتين مما لا يثبت اه ، قال : وقال هكذا قال ابن المديني اه ، وهذه الحكاية بصريح اللفظ يدل على أنه صرح به ، فعسى أن يكون لفظه هذا في بعض نسخ " سنن أبي داود " وقد استبان عند القوم اختلاف نسخ أبي داود ، وصرح الحافظ ابن حجر بأن نسخة علي بن الحسن بن العبد فيها من الكلام على الرجال ما ليس في نسخة أخرى ، وهو ممن يروى السنن عن مؤلفه كما ذكره الذهبي في " طبقات الحفاظ " ، فربما يكون هذا في تلك النسخة دون النسخة اللوازية المعروفة ببلادنا ، فهذه وجوه ثلاثة لقول صاحب " الهداية " على أنه ضعف

أبو داود في "سننه" حديث حبيب بن أبي ثابت عن عروة في أبواب الاستحاضة باختلافه على حبيب رفعا ووقفا ، فيحتمل أن يكون هذا من هذا القبيل والله أعلم . ثم الإمام الطحاوي ذهب إلى عدم العمل بحديث القلتين لأجل عدم تعين مقدار القسيتين ، فكان نفس الحديث عنده صحيح كما يقول الحافظ في "التلخيص" و "الفتح" جميعاً ، والغزالي في "الإحياء" قد أطال البحث على حديث القلتين واختار عدم الأخذ به وقال : وكنت أود أن يكون مذهبه — أي الشافعي — كمذهب مالك وقد طال الكلام عليه الحافظ ابن تيمية وصاحبه الحافظ ابن القيم في "شرح تهذيب السنن" ما ملخصه : بأنه لو صح سنده لفتح صحة سنده هو غير صحيح المتن لأنه لا يلزم من صحة السند فقط صحة الحديث ما لم يتوقف عنه الشذوذ والعمه ، ولم يتفيا ! فالحديث مع شدة حاجة الأمة إليه لفصله بين الطاهر والنجس والحلال والحرام لم يروه غير ابن عمر ولا ابن عمر غير ابنه ! فأين نافع وسالم وأيوب وسعيد بن جبيرة ؟ وأين أهل المدينة وعلماءها ؟ لم يعلموا هذه السنة وهم أحوج الخلق إليها لئلا يذوقوا الماء عندهم ، ومن البعيد جداً أن تكون هذه السنة عند ابن عمر ونخعي على علماء المدينة ولا يذهب إليها أحد منهم ولا يروونها ، ومن أنصف لم يخف عليه امتناع هذا ، فلو كانت هذه السنة العظيمة المقدار عند ابن عمر لكان أصحابه وأهل المدينة أول من يقول بها ويروونها ، وحيث لم يقل بهذا التحديد أحد من أصحاب ابن عمر علم أنه لم يكن فيه سنة عن النبي ﷺ فلم يعمل بها أحد من أهل المدينة ولا أهل البصرة ولا أهل الكوفة ولا أهل الشام فيشبهه أن يكون الوليد بن كثير غلط في رفع الحديث وغزوه إلى ابن عمر ، ثم ذكر العمدة فيه رفعا ووقفا ، وورد في بعض طرق الحديث "إذا كان الماء قلتين أو ثلاثاً" والبيهقي في "معركة السنن والآثار" وقبله الدارقطني ، أراد كل أن يسقطه راجع "سننه" (١ - ٩) حمله على الشك من بعض الرواة . قال شيخنا : وكيف يكون شكاً من الراوي ؟ فإنه يؤويه إبراهيم بن الحجاج ،

وهبة بن خالد ، وكامل بن طلحة ، ويزيد بن هارون عند "الدارقطني" ووكيع وعفان بن مسلم عند "أحمد" كالهم عن حماد بن سلمة ، وهؤلاء ثقات وحفاظ أثبات ، فلم أنه تنويع من صاحب الشريعة لا لتحديد حقيق ، فإذا يكون تقريباً لا لتحديد ، وعند "الدارقطني" (ص ١٠) بسند صحيح عن عبد الله بن عمرو موقوفاً "إذا بلغ الماء أربعين قلة لم ينجس" وما وقع في "نصب الراية" للحافظ الزبلي عبد الله بن عمر (طبع الهند القديم) فهو تصحيف والصحيح عهد الله بن عمرو وهو عمرو بن العاص .

وملخص ما قيل في الجواب عن الحديث عن الحنفية أنه مضطرب سنداً ومتناً ومعنى ، أما اضطراب سنده : ففي رواية الوليد بن كثير تارة عن محمد بن جعفر بن زبير وتارة عن محمد بن عباد بن جعفر ، ثم بعده تارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وأخرى عن عبد الله بن عبد الله بن عمر . وأجاب عنه الشافعية بأنه ليس هذا اضطراباً قادحاً فإنه على تقدير أن يكون الجميع محفوظاً انتقال من ثقة إلى ثقة ، وقال الحافظ في "التلخيص" : وعند التحقيق الصواب أنه عند الوليد بن كثير عن محمد ابن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله المكبر ، وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر المصغر ، ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم ا هـ . وفيه أنه على كل تقدير مشعر بعدم اتقان الراوى وهو موجب للضعف ألا ترى : أن أبا عيسى الترمذى حكم بالاضطراب في حديث زيد بن أرقم ، "ألهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث" وأشار إلى ضعفه بمثل ذلك .

وأما اضطراب متنه : فما وقع في بعض طرقه قلتين ، وفي بعضها قلتين أو ثلاثاً ، وفي رواية صحيحة موقوفة عن ابن عمرو أربعين قلة ، وهنا اضطراب غير هذا من جهة المتن راجع "نصب الراية" (١ - ١٠٨) (طبع المجلس العلمى) وراجعته من (ص - ١٠٤ إلى ١١٢) من تفصيل اضطرابه (م - ٣٠)

من سائر الجهات ، ففي رواية من حديث أبي هريرة أربعين قلة موقوفاً ، و
في طريق أربعين غرباً ، وفي أخرى أربعين دلوأ ، وفي رواية من حديث
جابر بن عبد الله مرفوعاً أربعين قلة الخ .

وأما اضطرابه من جهة المعنى : فاختلافهم في مقدار القلتين وإشتراك
القلة في عدة معان ، ومن مثل هذه الأمور لم يخرجها البخاري في "صحيحه" على
اعتراف من ابن حجر في "الفتح" . قال شيخنا : ويحتمل عدم صحة إسناده
عنده كما عند كثير من الأئمة ولم ير العمل به ابن حزم ، ولا ابن عبد البر ،
ولا ابن دقيق العيد ، وكم وكم من الأكابر ، وقال المقدسي في "المحرر" : و
أظنها والله أعلم لم يخرجها لخلاف فيه على أبي أسامة عن الوليد بن كثير ، ويقول
ابن تيمية في "فتاواه" ما ملخصه : أن حديث القلتين مفاده مفاد حديث بئر
بضاعة ، وإن المسدار على التغير فلا يدل ذلك على أن ما دون القلتين يحمل
الحديث حيث دل ذلك بالمفهوم والمفهوم لا عموم له هذا ملخص ما ذكره (ص
١٦ و ٢٠) في الجزء الأول من "فتاواه" . قال الراقم : وقد سبقه إلى
هذا الخطأ في "معالم السنن" وقد أرجع هو حديث بئر بضاعة إلى حديث
القلتين ، وإذن لا يبعد أن يقال أن المدار على الحمل الحسى أى لا يحمل الحديث
حساً حيث لم يتغير ، فكأنه قيل لا يغلب من النجاسة بل يغلب مثل هذا الماء على
النجاسة ، فليس الأمر كما زعمه الشافعية من أن المدار على القلتين وجعلها فصلاً
في مورد النزاع ، ونظير ما قلنا ما أخرجه الترمذى في (باب الوضوء من
النوم) " فإنه إذا اضطجع استرخى مفاصله " فليس الحكم مقصوراً على
الاضطجاع عند أحد بل المدار على استرخاء المفاصل أينما تحقق ، فكان
الأمر فيه من قبيل تحقيق الناط ، فكان عدم حمل الحديث مناطاً لعدم تنجس
الماء أمراً معتبراً من الشارع منصوصاً في الحديث فأحق أن يقال : أنه أمر
شهد له النص بالاعتبار ، فيدور الحكم حيث دار . ثم يؤيده القاعدة

... ..

المعروفة عند أهل البلاغة أن الحكم في الجملة الشرطية في المسند في الجزاء لا أن يكون دائراً بين الشرط والجزاء كما هو مذهب أهل المعقول ، فيكون نقض الوضوء معلقاً في النوم على الإسترخاء دون الاضطجاع ، وكذا عدم نجاسة الماء في القلتين بعدم حمله الخبث دون بلوغه القلتين ، وهذا مهم فاعلمه . وهنا وجه لطيف آخر سنع لشيخنا مmente منه شفاهاً في درس "جامع الترمذى" في ذى الحجة سنة ١٣٤٦ هـ : أن لفظ الحديث في كثير من طرقه يسأل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض وما ينوبه من السباع والدواب الخ ، فلفظ الماء في الفلاة من الأرض يشير إلى ماء دائم لا ينقطع ، فليس هو ماء الصهاريج الذي اجتمع فيها من مياه الأمطار ، ولا هو الماء الراكد في الحياض ، ولا هو ماء الآبار ولا الأنهار بل هو ماء العيون والينابيع التي تقع في طريق مكة والمدينة ، فهذا ماء يجتمع في معدنه ويبلغ غالباً إلى ذلك المقدار ، يجري من معدنه أحياناً في شكل جداول وينبع شيئاً فشيئاً ، فله نبع من تحت وجريان من فوق ، فهو ماء لا ينفد لمدد ونبع من معدنه ، ولا يستقر فيه لجريان منه إلى خارج ، فالنجاسة إن وقعت في مثله فلا يحمله حتى يستقر على ظهره بل يدفعه إلى خارج للجريان ، وهكذا حال العيون والينابيع بمدنها بالنبع ، ولا يستقر فيه النجس لفيضه ، وأمثال هذه العيون موارد لسقى الدواب وشرب السباع فيفتق أن تقع فيها نجاسة حيث أنها مظنة لوقوعها في مثل ذلك ، وليستأنس له بأن الفلاة كما يقال للمفازة التي لا ماء فيها فكذلك يقال للمفازة التي فيها ماء أقلها للإبل ربع ولحمير والغنم غب كما قاله صاحب "التهذيب" و"اللسان" و"القاموس" وغيرهم . وأيضاً التوب بما كان منك بمسير يوم وليلة معروف في اللغة قال في "اللسان" : بعد ذكره وأصله في الورد قال ليبد :

إحدى بنى جعفر كلفت بها لم تمس نوباً منى ولا قرباً

وقال عن ابن الأعرابي : التوب : القرب ، ينوبها يعهد إليها ، وأيضاً :

النوب أن يطرد الإبل باكرأ إلى الماء فيمس على الماء ينتابه، ونبتة نوباً أنبتة على نوب ، فظهر إذن للفلاة مع النوب ملائمة أخرى ، فظاهر أن مثل هذه المياه ما يأتي إليه الدواب من نوب ويكون أقلها للإبل ربيع ولخمير غب لا يكون إلا مياه العيون التابعة والمناهل الجارية ذات نبع وفيضان ، فالتحديد بالقلتين نظراً إلى الواقع غالباً ، ويؤيده قوله " أو ثلاثاً " عند حماد بن سلمة ، فإذا هو تنوع من صاحب الشريعة وتقريب ، فربما يكون كذا وتارة كذا ، لأنه تحديد حقيقى لا يزيد ولا ينقص . ثم إن النجاسة لم يشاهد وقوعها والسباع لم يشاهد ورودها والنجاسة غير مرئية والمياه جارية دائمة فكيف يحمل خبثاً ؟ فهذا الماء طاهر بلاريب عندنا وإن كان المجتمع حول المعدن العين أقل من القلتين حيث علم أن المدار ليس عليها ، وجوابه عليه السلام هنا أيضاً من قبيل أسلوب الحكيم كما كان جوابه في بئر بضاعة من ذلك القبيل ، نعم تختلف الواقعتان سؤالاً وصورة ، فإن صورة بئر بضاعة اختلفت أوامهم في وقوع النجاسة المرئية ذات أجرام ، وأما هنا فالنجاسة غير مرئية فإنها من قبيل الآسار والله أعلم . قال الراقم : قد أوضحت جواب الشيخ إمام العصر رحمه الله على طبق ما كنت استفدته من حضرته شفاهاً ، فتلخص مما ذكر : أن حديث القلتين وإن حسنه بعض وصححه بعض لكن جماً غفيراً من أعلام الأمة لم يروا العمل به ، إما لضعف في مسنده أو لإضطراب في متنه واضطراب في معناه ، وهؤلاء الأعلام ابن المدينى ، والقاضى اسماعيل ، وابن جرير ، والطحاوى ، وابن المنذر ، وابن حزم ، وابن عبد البر ، والغزالي ، والرؤياني ، وأبو بكر ابن العربي ، وابن دقيق العيد . وأنكر صحة الرفع أبو بكر البيهقي ، ثم المزى ، وابن تيمية ، وباب المياه مهم في باب الأحكام ، والحاجة أمس ولاسيا في الحجاز ، والتحديد أمر وراء القياس ومخرج الحديث واحد لا يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ابن عمر ، فلو كانت هذه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — والحالة هذه — لسارت في العالم واشتهرت في

... ..

المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ، ولما خفيت على أهل هذه البلاد لتعلقه
 بارتفاقات الناس ومهمات العباد ففسير جداً أن يجعل مداراً في الباب ، ولا سيما
 عند لزوم المخالفة عن أحاديث ثابتة وسنن سائرة في الباب كما ستعرف إن شاء
 الله تعالى ، فلو لم ير العمل به أحد لكان في سعة من الأخذ به والعمل عليه ، ولو
 سلم صحة الحديث لحملناه على محمل وجيه لا يخالف سائر الأحاديث ويكون على
 طباق نظائره وأشباهه ، فيقال : إن غرضه ﷺ التقريب لقدر من المياه يعد
 كثيراً عند أهل العرف وأهل الرأي بحيث لا يسرى أثر النجاسة إن وقعت فيه
 إلى جانب آخر ، ولا سيما إذا كانت النجاسة لم يشاهد وقوعها ، غير أن وسواس
 قد داخلني نفساً فلا عبرة لمثلها في هذا الباب فيكون دفماً للوسواس التي
 نشأت من أوهام لا تستند إلى وجهة صائبة تسكن إليها النفس أو يكون ذلك مياه
 الميون في الفلوات فيأبها دائمة لا تنقطع جارية لا تستقر فيها النجاسة إن
 وقعت وتحققت فكيف إذا لم تتحقق؟ فأني يصح به استدلال الشافعية عند هذه
 المحامل الصحيحة ما تطمئن إليه النفوس وتسكن إليه القلوب؟ وبحكي عن أبي داود
 كما في "البحر" وغيره أنه لا يكاد يصح لواحد من الفريقين حديث عن النبي ﷺ في
 تقدير الماء اه ، وهذا أيضاً يدل على إسقاطه حديث القلتين وإن كان سكت عليه في
 النسخة المتداولة بأيدينا ، وكذلك يحكي الرؤياني في "البحر" و"الحلية" تضعفه
 عن جماعة بخراسان والعراق ، وكذلك ابن عبد البر بحكيه عن جماعة من أهل العلم ،
 فلعله قد حالت عقبات عندهم دون تسليمها ، وقد سلم الشاه ولي الله الدهلوي أن
 التحديد للتقريب في "المصنف" على ضد ما قاله في "الحجة البالغة" فجعله تحقيقاً
 لا تقريباً ، فإذا تأول بوجه حسن زالت هذه العقبات في الجملة ، فعن أبي يوسف
 قال : سألت الإمام أبو حنيفة عن قوله عليه السلام "إذا بلغ الماء قلتين؟" فقلت له
 أقوالاً لم ير ض بها ، فقلت ما معناه يرحمك الله ؟ فقال : معناه إذا كان جارياً ،
 فقلت رأسه وبكيت من الفرح آه حكاه السمعاني كما في "فتح الملهم" ومن ثم

(باب كراهية البول في الماء الراكد)

حدثنا محمود بن غيلان نا عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه .

يقول الطحاوي في "شرح الآثار" ما ملخصه : فإن كنتم قد جعلتم (أيها الشافعية) قوله في القلتين على نوع خاص من القلال جاز لغيركم أن يجعل الماء على نوع خاص من المياه ، وأولى أن يحمل على هذا ليوافق الأخبار المروية في المياه من حديث النهي عن البول في الماء الراكد ، وحديث غسل الإناء من ولوغ الكلب فيكون المراد به الماء الجاري هـ .

فانظر كيف عين الإمام أبو حنيفة له عملاً ، وأوضحه أبو جعفر الطحاوي قليلاً ، وبينه شيخنا رحمه الله بتقريب تام بنشرح له الصدر ، ولو لم يبينه الشيخ لأشكل فهم ما حكى عن الإمام ، وما كان يقوله أبو جعفر الحافظ البحر فحصر الأمر الآن واستبان والله الحمد . فالحاصل أن حديث بثر بضاعة عند الإمام أبي حنيفة محمول على مياه الآبار الغزيرة التي تنزع مياهها بالدوالي والغروب والسواني ، وإن أقيمت فيها نجاسة فلا تستقر في قعرها . وهذا غرض ما قاله الواقدي : أنه كان طريقاً إلى الماء إلى البساتين ، فكان يسقي منها النخيل والزروع كما هو في "الصحيح" لا أنه كان نهراً جارياً أو عيناً جارية كما فهمه ابن تيمية في "فتاواه" والنووي وقبله البيهقي وغيره فردوا على الواقدي ، وحديث القلتين محمول على مياه جارية من مياه المعادن ، فهي عيون ثرة يجتمع حول معدنها ماء ثم يجري كالجداول ، وسيأتي ما يستدل به الإمام من أحاديث صحيحة في الباب صريحة في موضوعها هذا والله ولي التوفيق والإصابة .

— : باب كراهية البول في الماء الراكد : —

قوله : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه . ولفظ "صحيح"

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وفي الباب عن جابر .

البخارى : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه ، وانظر طرق حديث الباب وألفاظها في "شرح البدر العيني" (ص - ٩٣٣ و ٩٣٤) من الجزء الأول . ووقع في بعض طرق الحديث "الماء الراكد" بدل "الماء الدائم" ، وقد ظنهما بعضهم مترادفين . قال شيخنا : وليس الأمر كما زعم ، ولم ينفصم الأمر بما ذكره ابن حجر والعيني في "الفتح" (١ - ٢٤١) و "العمدة" (١ - ٩٣٥) قال : والفرق بينهما عندى أن الدائم ماء لا ينقطع عادة أعم من أن يكون له نبع وجريان أو لم يكن فهو إذن أعم من الراكد والجارى كليهما ، فيصدق على ماء العيون التابعة والحياض والآبار وما يشاكلهما ، وأما الراكد فهو ضد الماء الجارى ومن ذلك لم يفتقر في الراكد إلى القيد الذى ورد في الدائم فإذن ، يكون صفة مختصة لأحد معينى المشترك ، وقريب منه ما حكاه الحافظ عن ابن الأنبارى : الدائم من حروف المضداد يقال للساكن والدائر ، ومن أصاب الرأس دوام أى دوامه ، غير أن هذه الصفة المختصة ليس قيداً للحكم حتى يستنبط منه البول في الماء الجارى بل زيد القيد تقبيحاً لأمر وتبشيراً له ، فكأنه قال : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ، وعلى الأخص الذى لا يجرى فإنه أبشع وأقبح ، وهذا اللفظ وأجود مما قاله أبو جعفر الطحاوى في "شرح معانى الآثار" : فلما خص رسول الله ﷺ الماء الراكد الذى لا يجرى دون الماء الجارى علمنا بذلك أنه إنما فصل ذلك ، لأن التجاسة تداخل الماء الذى لا يجرى ولا تداخل الماء الجارى اهـ ، فترى أنه اختار هذا التفصيل اعتباراً لمفهوم المخالفة ، وقد علمت أنه حجة ضعيفة في الأدلة الشرعية ، نعم هو محوج إلى نكتة حتى لا يهدر القيد في كلام بليغ وقد اعتبروه في المحاورات وعبارات الفقهاء ، وقد مر البحث مستوفى ثم إن وجه تخصيص البول دون الغائط هو أن مظنة البول في مثل ذلك قوية ، وقد ينفق

... ..
 ذلك وعلى الأخص للصبيان ، وأما الغائط في الماء فالتناس صغارهم وكهارهم
 يعافون ذلك طبعاً وعادة ، فالشرعية تسد الثلمة التي يكون محل مظنة لها ،
 ولا يتعرض إلى مخاض الاحتمال وتصوير الخيال ، بل دأبها التعرض إلى الوقوع ،
 وما يكاد يقع ، فطاح ما حكى عن داود الظاهري من أقبح جموده على الظاهر :
 من جواز الذنط ، كما حكاه النووي وغيره . قال شيخنا : (١) وحديث
 الباب يحتاج شرحه إلى بيان ما ذكره ابن هشام في " المنقى " (٢ - ٩٨) من
 أقسام العطف في قولهم " ما تأتيني فتحدثني " فإنه فظير ذلك في وجوه الاعراب
 وعامله ، فقال ما ملخصه : إن لفظ " فتحدثني " إما بالنصب أو بالرفع ، ففي النصب
 وجهان : الأول : نفي الاتيان ايتمى الحديث أي ما تأتينا فكيف تحدثنا ، والثاني :
 نفي الحديث فقط كأنه قيل : ما تأتينا تحدثنا أي بل غير يحدث . فيقال باللغة
 الأردنية في الأول (تو همارے پاس آنا نہیں کہ باتیں کرتا) وفي الثاني (تو
 ہاتیں کرنے کیلئے تو آتا نہیں) وفي الرفع أيضاً وجهان : نفي الحديث
 والاتيان كليهما فيقال (نہ تو میرے پاس آتا ہے نہ ہاتیں کرتا ہے) والثاني :
 نفي الاتيان والبات الحديث فيقال (تو نہیں آتا اور باتیں بناتا رہتا ہے)
 وقد يفيد الرفع ما أفاد النصب من الرجوع الأول وعليه قوله :

فلقد تركت صبيحة مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أي لو علمت الجزع لجزعت ولكنهما لم تعرف لم تجزع ، ويفهم هذا الوجه
 الثالث من كتاب سيبويه أيضاً قال في الجزء الأول من " كتابه " (ص ٤١٩)
 (بعد ذكر وجهي النصب) : وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما
 دخل فيه الأول فتقول : ما تأتيني فتحدثني كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني ، ...

(١) قد أوضحت غرض الشيخ الإمام وشرحه ، والنظار كالمها من زيادتي فإن
 أصبت الغرض فله الحمد على التوفيق ، وإن أخطأت فالصواب أردت وللحق
 اجتهدت ، ومن أفرغ المجهود فقد أعذر وإكل امرئ ما نوى .

ثم قال : وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت : فأنت تحدثنا
ثم أعاد الوجهين في (ص — ٤٢٣) وعبر عن الثاني بقوله : وإن شئت كان
مطلقاً لأنك قد أوجبت أن تفضل فلا يكون إلا الرفع (ومما مثله بقوله)
كن فيكون . ثم قال في (ص — ٤٢٤) وكان أبو عمرو يقول : لا تأتينا فنشتمك
(بالرفع) وهذا الذي أراده إمام العصر شيخنا رحمه الله فإن الشتم انتفى بانتفاء
الإتيان كما في البيت المذكور . فلفظ الحديث نظراً إلى ما ذكره في الجملة
المذكورة يحتمل الرفع والنصب لكل واحد من المعاني نظراً إلى التركيب فقط
دون صحة سائر التراكيب مراداً في الحديث ، فإن ذلك يخرج الحديث عن حقيقته
لكن رواية الحديث بلفظ الرفع فقط ، وقالوا في بيان الرفع "ثم هو يتوضأ منه" أو
"ثم هو يغتسل فيه أو منه" يريدون أنه خبر للمبتدأ المحذوف ، وهكذا فسرء النووي
والقرطبي شارح "مسلم" وابن حجر والبدر العيني ، وكلمة "ثم" للاستبعاد عند
القرطبي والطبي ، قال القرطبي : إنه لم يرد العطف بل نبه على مآل الحال ، والمعنى أنه
إذا بال فيه قد يحتاج إليه فيمتنع عليه استعماله ، ومثله بقوله ﷺ " لا يقرن أحدهم
امرأته ضرب الأمة ثم يضاجعها " حكاه ابن حجر في "الفتح (١ — ٢٤١)
وقال الطبي في "شرح المشكاة" ذكره في (باب أحكام المياه) في الحديث الأول
من الفصل الأول ، والكتاب مخطوط بعد ومما "الكاشف عن حقائق السنن"
وصار كتابه هذا أصلاً ومداراً في بيان مزايا البلاغة في الحديث ، وهو ليس
بمافظ الحديث غير أنه فاق الحافظ ابن حجر في بيان نكات البلاغة بكثير ،
والحافظ مستفيد من كتابه كذا أفاده شيخنا إمام العصر . ثم إن "ثم" استيعادية أى
بعيد من العاقل الجمع بين هذين الأمرين ، وقال : فإن قيل على م يعتمد في
نصب "يغتسل" حتى يمشى لك هذا المعنى ؟ قلت : إذا نوى المعنى لا يضر الرفع
لأنه حينئذٍ من باب "أحضر الوعى" فكان ملخص ما قاله القرطبي والطبي :
(م — ٣١)

أن قوله ﷺ "ثم يغتسل منه" وقع بمنزلة غلة النهي فكأنه قيل: لا يبولن أحدكم في الماء الدائم لأنه يتوضأ منه أو يغتسل — أى كيف يبول فيه وهو يحتاج إلى استعماله — وهذا لطيف. والحافظ ابن حجر حكى قول القرطبي، ثم حكى التمعيب عليه في انكاره عن صحة عطف القول المذكور على النهي المؤكد، مع أن ما قاله اللطف ما يكون. وحكى النووي في "شرح مسلم" (١ - ١٣٨) وحكاه ابن حجر والبدر في "شرحها على الصحيح" عن شيخه أبي عبد الله بن مالك صاحب "الألفية" الجزم أيضاً عطفاً على محل يبولن؛ وبالنصب بإضمار "أن" وإعطاء "ثم" حكم "واو الجمع" ورده بأن يقتضى أن المنهى عنه الجمع بينهما دون أفراد أحدهما وهذا لم يقل به أحد، بل البول منتهى عنه سواء أراد الاغتسال فيه أولاً. واعترضه ابن دقيق العيد: بأنه لا يلزم أن يدل على الأحكام لفظ واحد فيؤخذ النهي عن الجمع بينهما من هذا الحديث ان ثبت رواية النصب، و يؤخذ النهي عن الأفراد من حديث آخر، حكاه ابن حجر في "الفتح" وأجاب ابن هشام عن اعتراض النووي في كتابه "مغنى اللبيب" (١ - ١٠٨) بقوله: إنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب لافي المعية أيضاً؛ ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم ارادته، ونظيره إجازة الزجاج والزمخشري في "ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق" كون "نكتموا" مجزوماً وكونه منصوباً مع أن النصب معناه النهي عن الجمع انتهى. قال الشيخ رحمه الله والذي عندي أنه يستقيم في الرفع أن يقال إنه نهى عن البول في الماء الدائم أولاً ثم نهى عنه مرتباً عليه النهي عن الاغتسال أو التوضأ كأنه قال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا سيما إذا كان يغتسل فيه، فوقع النهي أولاً عن البول ثم طواه ورتب عليه الاغتسال أيضاً فيكون البول منهياً عنه إنفراداً، وكذا مع الإغتسال فإيس عندي هنا النهي عن الجمع ابتداءً، لا عن الجمع استقلالاً، وإذن اطف اللطف والترتب على ما قلناه مع اطف

الاستبعاد بايراد كلمة "ثم" من دون أن يكون قاصداً إلى السببية حقيقة ومعنى ، ومن دون أن يكون هناك انقطاع واستئناف للكلام كما قاله القرطبي والطبري والنووي وهذا هو الفرق بين هذا التقرير وبين ما قرروه ، ونظير ذلك قوله تعالى "ولا يؤذن لهم فيعتذرون" وعليه قراءة السمع فقال ابن هشام في "معنى اللبيب" (۲ - ۹۹) : والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل ، وإدخاله معه في سلك النفي لأن المراد بـلا يؤذن لهم نفي الإذن في الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله تعالى "لا تعتذروا اليوم" فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك اهـ ، فكذلك هنا في الحديث ورد النهي عن كل منهما انفراداً فعند "مسلم" من حديث أبي هريرة : لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ، فقال : كيف تفعل يا أبا هريرة ؟ قال : يتناوله تناولاً ، وعند "مسلم" من حديث جابر "نهى أن يبال في الماء الراكد" ، وعند "ابن ماجه" في حديث أبي هريرة : لا يبولن أحدكم في الماء الراكد ، ثم أدخل النهي عن الاغتسال فيه في سلك النهي عن البول ليزيد ذلك قباحة وشاعة فإنه إذا نهى عن كل منهما انفراداً فأولى أن ينهى عن الجمع ، وإذا قبح كل واحد منهما استقلالاً فأقبح أن يكون ذلك جمعاً ، ونظير ذلك من الحديث قوله ﷺ : "لا يبولن أحدكم في مستحمه ثم يغتسل فيه" رواه أبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه ، والحاكم وغيرهم من حديث عبد الله بن مغفل واللفظ لأبي داود ، فالغرض المسوق له الكلام : النهي عن البول ثم أدخل معه النهي عن الاغتسال جمعاً ، والرواية فيه أيضاً بالرفع ، والاحتار فيه أيضاً أن "ثم" استيعادية ، ومثال ثم الاستيعادية قوله تعالى "ثم الذين كفروا بربهم يعدلون" "ثم أنشأنا خلقاً آخر" كذا أفاد الرضوي شارح "الكافية" . فكان مفاد حديث الباب باللغة الأردنية أن يقال : "كوثي شخص هاني ميين بول نكرے پھر خصوصاً جب ساتھ غسل بھی کرے" ثم ما ورد في بعض طرق حديث الباب "لا يبولن

أحدهم في الماء ولا يغتسل فيه من الجنابة" فلعلة من تصرف الرواة، وليجعل هذه الرواية تابعة لسائر نظائرها وأخواتها، وحديث الباب حجة للإمام أبي حنيفة في مسألة المياه، فإن النهي عن البول في الماء الراكد سبب لتنجيس الماء من غير أن يحدد بالقلتين ومن غير أن يتغير، إلا أن يكون جارياً أو غزيراً مستبحراً في حكم الجاري فإنه ظاهر بالإجماع ما لم يتغير، فالشافعية يحتاجون إلى تقييده بما دون القلتين، والمالكية إلى تقييده بالتغير، وأجاب عنه ابن تيمية في "فتاواه" مختاراً مذهب مالك ما ملخصه: إن النهي لا يدل على أن الماء ينجس بمجرد البول بل إن الإكثار من ذلك قد يفضي إلى تغير الماء فينجس، فكان النهي المبتدأ سداً للدربة إلى هنا، هو ملخص ما ذكره في الجزء الأول (ص ١٦) في أحد وجوه الجواب، وما ذكره في الجزء الثاني (ص ٣٤٧) جواباً واحداً، وما ذكره الشيخ من الزيادة والنظائر فلم أجده في "فتاواه" من المظان، وحسب أن يكون في غير "فتاواه" نعم ذكرها ابن القيم في "شرح تهذيب السنن" فابن تيمية لم يجعله نجساً بالبول في الحالة الراهنة بل يكاد يصير نجساً بالإكثار أو المكث، ثم جعله ابن تيمية من باب الأدب وأيده بنظر منها: قوله عليه السلام: اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل أخرجه أبو داود وغيره من حديث معاذ بن جبل وفيه انقطاع، وروى بطريق أخرى ضعيفة وربما يرتقى إلى درجة الحسن كما يقوله العراقي شارح أبي داود فكما نهى في هذه المواقف فكذلك النهي هنا من هذا القبيل. قال الشيخ رحمه الله: وما قاله ابن تيمية في غرض الحديث فليس بصحيح، وإنما هو رأي إراته، كيف؟ والمتبادر من سياق الحديث أنه وقع النهي لأنه ربما يحتاج إليه في الحالة الراهنة إلى الإغتسال فيه أو التوضأ منه أو الشرب منه فينجس ويمتنع عليه أن يستعمله! ويؤيده لفظ "الطحاوي" (١ - ٨) و"البيهقي" و"المدونة" (١ - ٣١) وأما البيهقي فكذلك أحال عليه الهذر العيني في "العمدة" (١ - ٩٣٤) ولم

... ..

أعثر عليها في "السنن الكبرى" في بابها ثم وقفت عليه في غير بابها (١-٢٣٩) من طريق الطحاوى من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة : ثم يتوضأ منه ويشرب ، فظاهره يدل أن المراد عن التوضأ والشرب في الحالة الراهنة لا سوف وعسى . وبؤيده أيضاً ما أخرجه الطحاوى في "شرح معاني الآثار" (١-١٠) عن حماد عن أبي المهزم قال سألنا أبا هريرة عن الرجل يمر بالغدير أبيول فيه ؟ قال : لا فإنه يمر به أخوه المسلم فيشرب منه أو يتوضأ الخ . وبالجمله إنا لانكر أن الحديث له علاقة بالأداب لكن غرض الذى قصد منه أولاً أنه من باب الأحكام وليان نجاسة الماء وهذا أقرب وأوفق لسباق الحديث ، ثم ابن تيمية ناقض نفسه حين فرق في "فتاواه" بين النجاسة المائنة والذائبة ، وسلم أن المائع سبب اختلاط أجزاءه لا يتميز فيه النجس المائع لكنه لأجل الجرح والمشقة في تنجيسه جعل مدار الأمر على التغير ، وكذلك حكى عن أحمد الفرق بين مائع وجامد إذا وقع فيها نجاسة ، وكذلك حكى عنه في رواية استثناء البول والعدرة المائنة عن قوله بمسألة القلتين فجعل ما أمكن نوحه نجساً بوقوعها فيه انظر "فتاوى ابن تيمية" من الجزء الأول من (ص - ٢٤ إلى ٣٢) وكل ذلك يؤيد مسلك الحنفية في هذا الموضوع ، وما يقوله ابن تيمية من أن ما وقع من النجاسة في الماء واستهلك واستحال فيه فهو طاهر يصلح هذا ملخص ما قاله (١ - ٣٠) من "فتاواه" فيكاد يكون تفاسفاً في الشريعة لأعبرة ، بل هذه الأدلة أمام النصوص الصريحة والأحكام الواضحة .

أدلة الحنفية في أحكام المياه

إن الأحاديث التى يتمسك بها الحنفية في هذا الباب هى أربعة :

الأول : حديث الباب من رواية أبي هريرة ، وهو حديث متفق على صحته أخرجه الشيخان ، وفى معناه حديث جابر عند مسلم فى "صحبه"

... ..
 الثاني : حديث " إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في الإناء " وهو كذلك حديث متفق على صحته من حديث أبي هريرة عند الشيخين ، وفي معناه حديث جابر عند ابن ماجه .

الثالث : حديث " إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم وبلفظ : يغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب الخ " حديث متفق كذلك من حديث أبي هريرة أخرجاه ، وفي معناه حديث عبد الله بن مغفل عند مسلم وأبي داود والطحاوى .

الرابع : حديث ميمونة وأبي هريرة : " قال رسول الله ﷺ إذا وقعت الفأرة في السمن فإن كان جامداً فألقوها وما حوطها وإن كان مائلاً فلا تقر به " ، أخرجه أبو داود في الجزء الثاني في (باب الفأرة تقع في السمن) من كتاب الأطعمة وسكت عنه فهو صحيح عنده ، وأقل ما يكون أنه صالح للعمل على دأبه ، ومن ثبته محمد بن يحيى الذهلي شيخ البخارى كما حكاه ابن تيمية (١ - ٢٦) من " فتاواه " ، وشرط النسائي في الرجال معروف ، وأخرجه أحمد في " مسنده " وفي " المغني " (١ - ٣٦) واسناده على شرط الشيخين اهـ ، فلا يقاوم هذا ما حكاه الترمذى في الأطعمة عن البخارى من أن رواية معمر عن الزهرى في حديث ميمونة غير محفوظة ، وقد قال ابن معين : أثبت الناس في الزهرى معمر ومالك كما في " التهذيب " في ترجمة معمر ، وعنه أنه قال : أثبت من روى عن الزهرى مالك ، ثم معمر ، ثم عقيل ، ثم يونس ، ثم شعيب والأوزاعى والزبيدى وابن عيينة كما في " التهذيب " في ترجمة الزبيدى محمد بن الوليد الحمصى ، فلا عبرة إذن لما يقوله ابن تيمية من أوهام معمر في رواية عن الزهرى ، ولا سيما إذا دل على صحة منطوق هذا الحديث مفهوم ما أخرجه البخارى من حديث

... ..

ميمونة ، قال أبو الحسن السندی قيل : وما حولها يدل على أنه جامد إذ لو كان مائماً لما كان له حول يعني فلاحاجة إلى قيد زائد في الكلام . . . والمراد بما حولها ما يظهر وصول الأثر إليه ، ففيه تفويض إلى نظر المكلف في املائه ٥ . ثم إن الفرق بين المائع والجامد مذهب للجمهور فلاحاجة إلى عناء وتعب [في طلعة الشمس ما بغنيك عن زحل] وفي الباب حديث جابر عند أحمد ، وحديث أبي الدرداء عند الطبراني ، وحديث ابن عمر عند الطبراني في " الأوسط " راجع " الزوائد " (١ - ٢٨٧) وكذا أخرجه النسائي في الأئمة من حديث عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة فقط وحديث ميمونة مروى في " صحيح البخاري " من غير طريق معمر ولكنه ليس فيه هذا التفصيل ، ولفظه فقال : " ألقوها وما حولها وكلوه " فإذا الأحاديث أصبحت سبعة في " الصحاح " والكل دليل الإمام أبي حنيفة في عدم التحديد وفي عدم المدار على التغير ، ودليل على أن القليل من الماء ينجس بوقوع النجاسة ، ثم هنا تدقيق لطيف فحديث النهي عن البول وحديث غسل الإناء من ولوغ الكلب في بيان حكم النجاسة الحقيقية المائلة إذا وقعت في الماء ، وحديث المستيقظ من النوم في النجاسة الملوثة دون الحقيقية ، وفي الثلاثة النجاسة غير مرئية ، وحديث الفأرة في النجاسة الجامدة إذا وقعت في الماء ، ولم تعتن الشريعة بتفصيل أحكام النجاسات المرئية اعتنائها بتفصيل النجاسة الغير المرئية لأن أمر المرئية واضح براهاكل أحد ، وأما غير المرئية فلا يعثر عليه أحد إلا إذا ظهر أثرها أو رآها أحد حين وقوعها ، وأيضاً الشريعة تعتن بما له صلة مع الوقائع من الأحكام ما يكثر له الإحتياج ، فلوغ الكلب والمرة ووقوع الفأرة

... ..
 في السمن يتلى به أهل البيوت في تدابير المنزل، والبول في الماء عند
 الاغتسال فيه قد يتفق ذلك للكبار فضلاً عن الصغار فمن أجل ذلك
 اعتنت الشريعة ببيانها والمستيقظ من النوم قد يحتاج إلى إدخال يده في
 الإثاء وعلى الأخص في ذلك العهد في بدء الإسلام فبين الشرع حكمه
 كل ذلك إيفاء لما له صلة بالمقام .

المياه الطبيعية وحكم الشريعة فيها

المياه طبيعية كماء الجداول والأنهار وماء العيون والأودية وماء القنوات
 والآبار، أو غير طبيعية كالاجتماع في الصحاري والبحياض والوهاد وكلحرز في
 الأواني، فالطبيعة طاهرة بطبيعتها، فمنها ما لا يحمل نجاسة بوقوعها لجريانها
 وفيضانها وهي كالأنهار؛ ومنها ما يحملها ولكن ينزع ماؤها فتبقى طاهرة على
 طبيعتها حيث لم تستقر فيها النجاسة وهي كالأبار. وأما الغير الطبيعية فالمستبحر
 منها في الحياض والمصانع حكمها حكم الجاري فلا يتنجس ما لم ير أثر النجاسة
 فيها وذلك لدفع الحرج والمشقة عن الأمة . والمحرز في الأواني إذا وقعت فيها
 نجاسة تنجس فيراق بل يغسل منها الأواني، ولا جرح في لراقته ولا مشقة في
 غسلها . فاعتبر الإمام أبو حنيفة لكل نوع حكماً منفرداً وعمل بكل حديث له
 صلة بالباب، والإمام مالك اعتبر التغير وعدمه فاضطر إلى أن يأول في بعضها
 كحديث الولوغ وغمس اليد . والإمام الشافعي أخذ بالتوقيت والتحديد فاضطر
 إلى تأويل في أحاديث وردت في الباب . والإمام أحمد اختار تارة ما اعتبره
 الشافعي وتارة ما أخذه مالك، وظاهر أن من يعتبر طرد الأصول في أحاديث
 مختلفة يضطر إلى تأويل بعضها . وبالجمله لم يعتبر أحد بالأنقسام كلها اعتبار
 أبي حنيفة بها ؛ فن تأمل ببصيرة نافذة في الموضوع انضج له كصديق الفجر
 أن مسلك الحنفية في المياه أحكم المسالك وأقرمها والله ولي التوفيق .

... ..

اشارات وتنبهات في الباب

ومما يجب الإشارة إليه أو التنبيه عليه أمور في هذا الصدد :

الأمر الأول : إن الشريعة الحنيفية وردت بالنهي عن التنفس في الماء وبالنهي عن ادخال اليد الإناء قبل أن يغسلها ، وراعت في الأول باب النظافة وفي الثاني توهم النجاسة ، وأمرت بغسل الإناء من ولوغ الكلب في نجاسة لا تشاهد بل يغسل الإناء من ولوغ الهرة أيضاً ، روى بطريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً انظر للتفصيل " شرح الآثار " للطحاوي (١ - ١١ و ١٢ و ١٣) و " السنن الكبرى " للبيهقي (١ - ٢٤٧) و " سنن أبي داود " من (باب الوضوء بسور الكلب) وثبت النهي عن سؤر الحمار عن ابن عمر عند الطحاوي (١ - ١٢) وثبت الأمر بالاغتسال عن ركوب الحمار عند العرق وهو في " مجمع الزوائد " (١ - ٢٨٧) طبع القدسي بمصر عن ابن عباس قال : كنت ردف النبي ﷺ على حمار يقال له يعفور فعرفت ، فأمرني النبي ﷺ أن أغتسل رواه الطبراني في " الكبير " وفيه الضحك وقد وثقه أحمد ويحيى وأبو زرعة ، وضعفه غيرهم فإذا كان حكم الشريعة هذا فيها وفي أخواتها فمن المستبعد جداً أن يحكم بطهورية الماء الذي يقع فيه الحيض ولحرم الكلاب وأصبح مطروحاً للنجاسات ، وكذلك من المستبعد أن تحكم بطهورية ماء الفلاة ترده السباع والدواب لكن الأمر على ما حققنا أن الجواب في كل ذلك خرج مخرج الجواب على أسلوب الحكيم حيث كان المدار في سؤالهم على وسأوس وأوهام دون أن يشاهدوا وقوع النجاسة رأى العين ، فوسعت الشريعة الأمر فيما كان المدار على الأوهام ، وضيق فيما كان الأمر على الواقع فافترق محل الرخصة والعزيمة في جميع ذلك .

الأمر الثاني : إنه ورد في حديث القلتين عند البيهقي في " السنن الكبرى " (١ - ٢٦١) ثم عقبه بما يقويه من غير طريق محمد بن اسحق ، وكذلك رواه موسى بن اسماعيل عن حماد ، بطريق عبيد الله بن محمد بن عائشة عن حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق : و " ترد السباع والكلاب " وعلله البيهقي بأنه غريب . قال شيخنا : ويمكن تعليقه من جهة أخرى أيضاً بأن راوى الحديث عن ابن عمر وهو يفتى بنجاسة سؤر الكلب كما في " شرح معاني الآثار " للطحاوي (١ - ١٢) عن ابن عمر قال : لا توضؤوا من سؤر الحمار ولا الكلب ولا السنور ، فهذا يدل على أن لفظ الكلاب ليس بصحيح في هذه الرواية ولو كان الأمر على ما قلنا من أن المدار ليس على اليقين والملاحظة لارتفع الإشكال .

الأمر الثالث : إن حديث القلتين دل على نجاسة سؤر السباع من الدواب ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وقال الإمام الشافعي هي طاهرة السؤر إلا الخنزير والكلاب ، وحديث القلتين حجة عليه حيث ما أجابهم عليه السلام بأن سؤرها طاهر حين سألوا عن ورودها الماء ، بل أجاب بأن الماء إذا بلغ القلتين لم يحمل خبثاً وإلا كان جوابه عليه السلام عبثاً . وهكذا قال أبو البركات ابن تيمية في " منتقى الأخبار " ، وكذا قاله غيره من الأعلام كاللارديني في " الجوهر النقي " . وأيضاً يلزم الشافعية بقول نجاسة ما درن القلتين بأسار الكلاب وسباع الدواب لقولهم بالمفهوم المخالف ، ويتأول بعضهم بأن من عادة السباع البول حين شرب الماء فكان النجاسة جاءت من هذه الجهة ، قاله النووي في " شرح المذهب " (١ - ١٧٤) وأجاب أيضاً بأن الكلاب كانت من جملة ما يرد فالتنجيس بسببها اه . ونقول هذا تأويل لم تقع إليه إشارة في لفظ الحديث ، ولفظه مطلق لا حجة لهم فيه ، وأما ما يستدلون بقول ابن عمر : " يا صاحب الحوض لا تخبرنا فلانما نرد على السباع وترد علينا ، وقوله عليه السلام : لها ما أخذت في بطونها وما بقي فهو لنا ظهور وشراب " قول ابن عمر أخرجه مالك في " المؤطا " واستدل به النووي

في "شرح المذهب" (١ - ١٧٣) والمرفوع من زيادة رزين في الرواية المذكورة ذكره صاحب "مشكاة المصابيح" وصاحب "جمع الفوائد" وأخرجه "ابن ماجه" (ص - ٤٠) في (باب الحياض) بمعناه من حديث أبي سعيد الخدري ، وفيه عبد الرحمن بن زيد وهو ضعيف . والدارقطني من حديث أبي هريرة ، واختلط الأمر عند الحافظ الزيلعي انظر "نصب الراية" (١ - ١٣٦) وفيه لفظ الكلاب مع السباع فيلزم الشافعية القول بطهارة سور الكلب أيضاً أفاده الزيلعي الحافظ . فالمرفوع ضعيف بجميع طرقه واعترف به البيهقي في "كتاب المعرفة" وقال له أسانيد إذا ضم بعضها إلى بعض كانت قوية هـ . كذا في هامش "المغني" لابن قدامة ، والشيخ ابن حجر المكي الهيثمي أراد أن يقويه فقال : تعدد طرقه يدل على أن له أصلاً .

قال شيخنا : والجواب عندى أن الجواب فيه على أسلوب الحكيم أيضاً فإن الأمر غير مشاهد فلم يعتبر الأوهام ، والماء كان طاهراً باليقين فحدث الشك في طهارته لا يزيل اليقين .

الأمر الرابع : إن مذهب السلف في الماء والجزئيات المنقولة عنهم في الهاب تقرب إلى مذهب أبي حنيفة ، وتتفق هي ومذهبه ، فإن كثيراً منهم اعتبروا العلم وطائفة كبيرة منهم اعتبروا التغير وعدمه انظر مسائل المياه من "فتاوى ابن تيمية" من أوائل الجزء الأول ومن أواخر الجزء الثاني ، ومن "المغني" لابن قدامة ومنه عند ابن تيمية من التفصيل ، ونحن معاشر الحنفية قد اعتبرنا أيضاً التغير في بعض المواطن ، أخرج الطحاوي في "شرح الآثار" (ص - ١٠) بسند صحيح عن عبد الله بن الزبير بأنه أمر بنزح ماء بئر زمزم حين وقع فيها حبشى ، وكذلك عن ابن عباس عند الدارقطني راجع للتفصيل "نصب الراية" (١ - ١٢٨ إلى ١٣٠) رواه الدارقطني والبيهقي . وأجاب الشافعية عن قصة وقوع الحبشى في بئر زمزم : بأن سفيان بن عيينة

يقول : أنا بمكة منذ سبعين سنة لم أر صغيراً ولا كبيراً يعرف حديث الزنجي ؛ وقال الشافعي : لا يعرف هذا من ابن عباس ؛ وأجيب بأن عدم علمها لا يصلح دليلاً في دين الله ، ثم إنها لم يدركا ذلك الوقت ، وبينها وبينه قريب من مائة وخمسين سنة ، وكان إخبار من أدرك الواقعة وأثبتها أولى من قولها كما ذكره الحافظ الزيلعي ، وشئ منه لابن الهمام في "الفتح" (١ - ٧٢) وأيضاً يأول في قول سفيان فإنه لا يصلح بظاهره فإنه أقام بمكة خمساً وثلاثين سنة لاسبعين سنة ، فاعله أراد سبعين حجة .

تفصيله : كان في "العرف الشدي" المطبوع سابقاً تصحيح وتحريف فأصلحته على وفق ما ذكره الحافظ ابن حجر وكذا كان بعض اختلال واختصار محل في البيان فأصلحته على طبق ما ذكره الحافظ الزيلعي وابن الهمام . وما قاله النووي أنه كيف يصل هذا الخبر إلى أهل الكوفة ويجهله أهل مكة ؟ فيرده قول الشافعي لأحمد : أنتم أعلم بالأخبار الصحاح منا ، فإذا كان خبر صحيح فأعلموني حتى أذهب إليه كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً . فهلا قال : كيف يصل هذا إلى أولئك ويجهله أهل الحرمين ؟ ! وأضف إلى ذلك أن الكوفة أصبحت مستقراً للصحابة بعد ما أمر عمر رضي الله عنه ببناؤها واتخذها معسكراً كما في "صحيح مسلم" فكانوا يأرون إليها من بلاد شامية حتى إن العجلي في "تاريخه" يذكر أنه نزل الكوفة ألف وخمسمائة من الصحابة ، ويقول ابن الهمام : "نزل قرقيساً" ستائة من الصحابة ، حكاه في "الفتح" من فصل البئر (١ - ٧٢) و"قرقيساً" ثغر من ثغور الكوفة ، وهي أربعة : حلوان ، وماسبلان والموصل وقرقيسا ، وأمرها كان سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ويذكر الحافظ أبو بشر الدولابي (١) في كتابه "الكنى والأسماء" (١ - ١٧٤) في (باب من اسمه

(١) توفي سنة (٣١٠) وذكره الذهبي في "طبقاته" .

أبو الرجاء وأبو الرجال : إنه زل الكوفة ألف ونحوون رجلاً من أصحاب النبي ﷺ وأربعة وعشرون من أهل بدر ؛ ولعل فيما ذكره العجلى والدولابي فبدأ غير النزول أيضاً ، فإن الكوفة لم تصبح مركزاً حربياً عظيماً تفصل منها الجنود لفتح البلدان وكان آلاف من الصحابة في حرب انتقادية ، وذكر الخافظ ابن جرير في "تاريخه الكبير" من الجزء الرابع أنه قل في وقعة القادسية ستة آلاف من المسلمين ، وذكره غيره نحو ثمانية آلاف ، فمن المستحيل أن يصبح قولها بظاهره وراجع في هذا الصدد ما ذكره شيخنا الكوثري في "مقدمة الزيلعي" فكيف يقال إنه نزلها هذا القدر منهم . وبالجمللة فالكوفة لها مزية من هذه الجهة لا يلحق غبارها ، وأجاب بعض الشافعية أيضاً بأن الحبشى لعله سال دمه فأفصى تغيراً في الماء ، وهذا تعسف واحتمال لتصحيح المذهب لا دليل على ذلك .

الأمر الخامس : قال ابن الهام في "فتح القدير" (ص ٥٣ و ٥٤) من الجزء الأول كلاً على أن النهى من البول في الماء الراكد والنهي عن ادخال اليد لإناء يمكن أن يكون لأجل الكراهة أو أمر بعدم النجاسة والكراهة ، وإذن لا يتهضمان حجة للحنفية في الباب نعم حديث ظهور إناء أحدكم إذا ولغ الكلب الخ حجة لهم ؛ قال شيخنا : الكراهة ليست حكماً مستقلاً في الباب بل هي من آثار النجاسة ؛ فإن الماء الذي احتمل النجاسة ولم يتيقن وقوعها فيه بكره لاحتمال النجاسة ، قال الأمر إلى النجاسة ، فيكون الأحاديث ثلاثها أدلة للحنفية ، وأيضاً ما قاله فهو أيضاً عرضة للتأويل فيمكن أن يقال : الطهور لأجل النظافة لا لأجل النجاسة كما في قوله ﷺ "السواك مطهرة للفم مرضاة للرب" فما يزعمه صالحاً للحنفية إن تأول فيه فلا يصلح حجة أيضاً ، فالحق ١٨ أن الأمر كما قال شيخنا ، وهو المتبادر بل المتعين في الباب ، هذا والله ولي الإصالة .

(باب ما جاء في البحر أنه طهور)

حدثنا : قتيبة عن مالك **ح** وحدثنا الأنصارى قال حدثنا معن قال حدثنا مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن آل ابن الأزرق أن المغيرة بن أبي بردة وهو من بني عبد الدار أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول سأل رجل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا ، أفئتوضأ من البحر؟ فقال رسول الله ﷺ : هو الطهور ماؤه

— : باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور . —

البحر عند أكثر اللغويين يختص بالملح ، والنهر بالعذب ، وعند بعضهم هو أعم من الملح والعذب .

قوله : سأل رجل . وهو رجل من بني مدلج كما صرح به في بعض الروايات أخرجه " الزيلعي " (١ — ٩٧) وانظر تصحيح حديث الباب وتطريقه في كتابه من (ص — ٩٥ إلى ٩٩) وهذا المدلجي اسمه عبد الله ، وقيل عبد ، وقيل عبيد كما في " التلخيص " وقيل حميد بن صخرة كما في " الزرقاني على المؤطا " .

قوله : هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته ؛ الطهور بالفتح صفة مشبهة بمعنى المطهر ، وماؤه فاعل لها ، وكذا الميتة فاعل للحل ، والتركيب على ظاهره يفيد الحصر فأشكل عليهم انظر " نيل الشوكاني " (١ — ٢٠) حيث جهد ولم ينل ، والأمر عند شيخنا أن اللام هنا ليس للقصر بل هي لتعريف المبتدأ بحال الخبر كما قاله الشيخ عبد القاهر في " دلائل الإعجاز " في فروق الخبر (ص — ١٤١) وعده من دقائق الفن ومثل له لقولهم " هو البطل المحامي " ومما مثله به قول الشاعر :

إن كان يحسد نفسه أحد فلا زعمتك ذلك الأحدا

الحل ميتته . وفي الباب عن جابر والفراسي . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر و أشار إليه الزمخشري في " الكشاف " في قوله " وأولئك هم المفلحون " وأوضحه التفتازاني في " المطول " (ص - ٩٣) في بحث المسند إليه من الفصل : وقد يؤتى بالخبر معرفاً ليتعرف به المبتدأ كما في قوله تعالى " أولئك هم المفلحون " وكما في قول الشاعر :

وإن قتل الهوى رجلاً
فلما ذلك الرجل

واختلفوا في بيان منشأ السؤال ، فقال بعضهم كما ذكر الشوكاني في " النيل " منشأ قوله ﷺ : " لا تركب البحر إلا حاجاً أو معتمراً أو غازياً في سبيل الله فإن تحت البحر ناراً وتحت النار بحراً " أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر مرفوعاً ، والحديث ضعيف ، انظر " سنن أبي داود " من (كتاب الجهاد باب ركوب البحر في الغزو) وذكره ابن حزم في " الملل والنحل " : إنه قيل لعلي رضي الله عنه إن فلاناً اليهودي يقول " إن جهنم في البحر " قال علي : ما أراه إلا أن صدق ، وأخرجه في " الفتح " (٨ - ٤٦٢) عن الطبراني ولفظه : وأخرج الطبري من طريق سعيد بن المسيب قال قال علي لرجل من اليهود أين جهنم ؟ قال : البحر ، قال ما أراه إلا صادقاً ، ثم تلا " والبحر المسجور " و " إذا البحار سجرت اه " قيل في بيان مراد الحديث أن جهنم توضع في القيامة موضع البحر ، وإن مائه يستعمل فيها ، وقيل وهو على ظاهره وعليه قد يحمل " والبحر المسجور " وقيل المراد تهويل شأن البحر وتفخيم الخطر في ركوبه إلى غير ذلك من المحامل ، وقيل منشأ السؤال موت الحيوانات فيه ، وقيل تغير لونه وملوحة طعمه حيث رأوا أن الماء المقطور على خفته هو السليم في نفسه الحل من الاعراض المؤثرة فيه فإذا ارتابوا فيه قاله الخطابي .

قوله : الحل ميتته : مذهب الحنفية في حيوانات البحر : أن كل ما يعيش في

البحر من أَسَناف الحيوانات لا يحل أكله إلا الحوت، وقال الشافعية في قول لإمامهم: يحل كل ما في البحر حتى الكلب والخنزير وحيات البحر، وفي قول يستثنون منه الضفدع والتمساح واللاحقة؛ وفي قول يحل من البحر ما في البر، وكذا يحل ما لا نظير له في البر، والصحيح المعتمد عندهم أنه يحل الجميع ما عدا الضفدع كما قاله النووي في "المجموع" وراجعته للتفصيل (٩ - ٣١ و ٣٢) و"معالم السنن" (١ - ٤٤) وانظر تحقيق مذهب الحنفية ودلائلهم في "البدائع" (٥ - ٣٥) وما بعدها، وقريب من الشافعي مذهب مالك وأحمد وانظر ذلك في "الميزان" للشعراني من (كتاب الأطعمة) (٢ - ٥٣) ثم للفريقين كلام في قوله تعالى "وأحل لكم صيد البحر" واستدل الشافعية به وقالوا: إن الصيد معناه المصيد، وقال الحنفية إنه بمعناه المصدرى، وجعله بمعنى المفعول تأويل، والتزويل العزيز بضد ما يحل للمحرم فعله وما لا يحل وما يوجب الجزاء وما لا يوجب، وكذلك استدل الشافعية بحديث الباب، وأحسن ما أجيب عنه كما قال شيخنا هو ما أفاده شيخنا الشيخ محمود حسن الديوبندى رحمه الله تعالى أن الحل في الحديث ليس بمعنى الحلال ضد الحرام بل بمعنى الطاهر. قال شيخنا والحل بهذا المعنى ثبت في قصة صفية بنت حيي رواه البخاري في أواخر كتاب البيوع من حديث انس بن مالك وفيه: "حتى باعنا سدا الصهباء حلت فبني بها الخ" وفي غزوة خيبر مثله "حلت بالصهباء" أي طهرت وأيضاً ثبت في حديث آخر أخرجه الزيلعي في "نصب الراية" من حديث سلمان: "قال له النبي ﷺ يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضؤه" والحديث ضعيف أخرجه (١ - ١١٠) من طريق بقية عن الدارقطني وابن عدى وضعفه ببقيّة، وغرض الشيخ رحمه الله أن معنى الحلال مع الوضوء غير ما هو مع الأكل والشرب فليس هو إلا الطاهر، وللخصم فيه مجال، ومن أدلتنا في مسألة الباب: حديث "أحلت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان فالجراد والحوت

وأما الدمان فالطحال والكبد " وقد أخرجه في " التلخيص الحبير " مرفوعاً وموقوفاً وصحح الموقوف أخرجه من حديث زيد بن أسلم عن ابن عمر عند الشافعي وأحمد وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وابن عدى وابن مردويه في " تفسيره " ونقل تصحيح الموقوف من الدارقطني وأبي زرعة وأبي حاتم وأيضاً لم يثبت عن أحد من الصحابة أكل حيوانات البحر ما عدا السمك؛ والشافعية ألزموا الحنفية بأن أكل العنبر ثبت منهم وهو غير السمك، وهذا الإلزام في غير محله فإنه نوع من السمك حيث ورد في بعض الطرق لفظ الحوت بدل العنبر صريحاً فكان العنبر حوتاً فكيف يصح ما يزعمونه حجة عليهم ؟

والمراد بالميتة في حديث الباب الغير المذبوح كما في قوله " أحلت لنا ميتتان " فلا يدل على حل الطافي من السمك الذي مات حتف أنفه فقطفاً على وجه البحر، والمراد بالآية بصيد البحر فعل الاصطياد، وبطعامه هو السمك فهو تخصيص، و أما أثر أبي بكر الصديق رضي الله عنه رواه البيهقي في " سننه " والدارقطني عن ابن عباس واستدل به النووي في " المجموع ". قال الرافعي : وللإمام أبي حنيفة ما رواه أبو داود من حديث جابر مرفوعاً " ومات فيه فقطفاً فلا تأكلوه " وإن تكلم في رفعه فالوقف متفق على صحته عند المحدثين ، فهو مضطرب اللفظ ولا يقوم بمثله حجة في الأحكام ، وحديث العنبر أخرجه البخاري في " صحيحه " (باب غزوة سيف البحر) (٢ - ٦٢٥) من طريق صفيان عن عمرو بن دينار عن جابر ، و " مسلم " من حديث جابر بن عبد الله وفيه : " فأتى لنا البحر دابة يقال له العنبر فأكلنا منه نصف شهر الخ " وأخرجه البخاري من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر : " فأتى البحر حوتاً ميتاً لم نرمثله يقال له العنبر " وما قيل إنه لو سلم أنه لم يكن حوتاً لم يكن لهم فيه حجة حيث أكلوه في الحمصة والاضطرار كما صرح به في الحديث نفسه : " فأصابنا

عمرو وابن عباس لم يروا بأساً بماء البحر . وقد كره بعض أصحاب النبي ﷺ الوضوء بماء البحر منهم ابن عمر وعبد الله بن عمرو ، وقال عبد الله بن عمرو : هو نار .

جوع شديد " فلا يصح به التمسك فإنه طلبه ﷺ عنهم ليأكله ، فكيف يصح ذلك ؟

واختلف أقوال العلماء في منشأ زيادة النبي ﷺ في الجواب حيث مثل من ماء البحر فحسب ، فأجابهم عن مائه وطعامه . وبينوا فيه وجوهاً :

الأول : علمه ﷺ بأنه قد يعوزهم الزاد في البحر كما يعوزهم الماء العذب فانتظمها الجواب لأجل الحاجة إليهما .

الثاني : إن علم طهارة الماء أمر مستفيض عند دماء القوم وجهورهم وخاصتهم وعامتهم ، وعلم ميتة البحر وكونها حلالاً مشكل في الأصل ، فلما رأى السائل جاهلاً بأظهر الأمرين علم أن أخفاهما أولاً بالبيان .

الثالث : إنه لما أعلمهم بطهارة ماء البحر وقد علم أن في البحر حيوانات تموت فيه والميتة نجس احتاج إلى بيان حكم هذا لئلا يتوهم نجاسة الماء بذلك .

ذكر هذه الوجوه الثلاثة الخطابي في " معامله " ومنه حكيتها ملخصاً مختصراً ، وهذا يشير إلى أن الحل في الحديث بمعنى الطاهر كما اختاره شيخنا وشيخه رحمهما الله ، وعلى هذا لازيادة في الجواب بل هي من لواحق الحكم في الجواب ، وأيضاً لم يبق حجة لمن يستدل به على حل ميتات البحر والله أعلم .

واعلم أن أضيق المذاهب في حيوانات البحر مذهب أبي حنيفة ، وأوسعها مذهب مالك والشافعي ثم أحمد وأجمعوا على حل السمك ، واختلفوا في ما عداه ، ولا يخفى على من أنصف أن الاحتياط في باب التحليل والتحریم أولى ، وإيس هذا محل بسط أطراف المسألة .

... ..

فائدة : قال الراقم : قوله ﷺ "هو الطهور ماؤه" في جواب السائل : أنتوضاً بماء البحر ؟ ولم يجبه بقوله : توضؤوا أو مثله لئلا يتوهم التخصيص بجواز الرضوء دون الاغتسال أو يوهم التخصيص بمثل تلك الحالة أو بالثك المسافرين في البحر دون غيرهم . وبالجمله أجاب ﷺ بجواب عام يكون شافياً لكل غير موهم للتخصيص في شئ مشتملاً على بيان وجه جواز التوضؤ وهو طهورية الماء فهو من محاسن البلاغة ومزايا الفصاحة .

تفصيله : قال صاحب "تحفة الأجودى" ما ملخصه : إن كون الحل بمعنى الطاهر في حديث الباب باطل لأنه لم يقل به أحد ، ولأنه يلزم أن يكون هذا حشواً بعد قوله : الطهور ماؤه ، ولأنه فهم ابن عمر من الحل الحلل دون الطاهر ، وإنه أحد رواة الحديث ، والراوى أدرى بمعناه ؛ وقال : المراد بالمئنة الغير المذبوح لا يصح فإن الطائى حلال ، واستند بقوله "فألقى البحر حوتاً ميتاً" واستند بأثر أبى بكر وأنكر أن يكون مضطرب اللفظ . قال الراقم : عدم قول أحد به لاحجة فيه ، وكذا عدم علمه لا يصلح حجة ، وقد استفاد من كلام الخطائى ذلك ، فعجل أحد لا يقوم حجة على علم آخر وقوله : "يكون حشواً" غير صحيح لأن قوله : الطهور ماؤه ، بيان لطبيعة الماء من غير تأثر بأثر خارجى ، وقوله "الحل ميتته" بيان لحكمه بعد حدوث ذلك فيه ، ولم يبينه لتوهم أنه ينجس بمثل ذلك ، فقال له دفعاً لما عسى أن يتوهمه أحد ، ومثل هذه الزيادة في الجواب لا يكون حشواً عند من رزق حظاً من العلم ، بل هو من مزايا البلاغة ومحاسن الفتوى ، وقوله : لأنه فهم ابن عمر الخ ، فهم ابن عمر فقط لا يحتاج به عند وجود حجة أخرى منه في الباب ، وتأتى بيانها . وقوله : و"الراوى أدرى بمعناه" معارض بقولهم "العبرة لما روى لا لما رأى" وأيضاً هو مخالف لأصريح ما ثبت عنه ﷺ في "الصحيح" "فرب مهلغ أوعى له

من سامع، ورب من فقه إلى من هو أفقه منه". قوله "الطائي حلال". قال الرافق: ليست هذه من المسائل الإجماعية بل هي تختلف فيها في عهد الصحابة رضي الله عنهم، وما ذهب إليه أبو حنيفة هو مذمب على، وابن عباس، وجابر، وسعيد بن المسيب، وأبي الشعثاء، والنخعي، وطائوس، والزهرى. وآثارهم مخرجة في "مصنف ابن أبي شيبة" و"مصنف عبد الرزاق" بأسانيد ثابتة كما في "تخريج الزبامى" وحديث جابر أخرجه أبو داود وابن ماجه وغيرهما من طريق يحيى بن سليم الطائفي عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ: "ما ألقى البحر أو جزر عنه فكاوه، وما مات فيه وطفا فلاناً كاره"؛ وتضعيف البيهقي إياه بابن سليم غير صحيح فإنه ثقة حجة أخرج له الشيخان، وتضعيف ابن الجوزى إياه بإسماعيل بن أمية وهم منه حيث ظنه أبا الصلت، وهذا ابن أمية القرشي الأموى. وما قاله أبو داود من روايته مرفوعاً وتصويب غيره له فليس بحجة بعد ثبوت أن من رفعه ثقة، ولا ريب أن الرفع زيادة وزيادة الثقات مقبولة لا تنكر، وممن أحاديث مرفوعة رويت موقوفة ولم يقدح وقتها في صحة رفعها بل ربما أيد وقفها ورفعها، ولو لم يكن عند جابر فيه سنة ثابتة لما حرم الطائي برأيه. وما أسنده بقوله "فألقى البحر حوتاً ميتاً" ليس فيه حجة حيث يحتمل أنه كان ميتاً بعد ما ألقاه البحر، ومن رآه ميتاً على سطح البحر؟ وأيضاً إن ما لفظه البحر فوات بذلك أو انحسر عنه الماء أو مات من شدة البرد أو من شدة الحر ومثل ذلك، فكل ذلك من ميتة حلال عندنا، والذي لم يحل هو ما مات حتمت أنفه وانقلب ظهراً لبطن فطفا على وجه الماء عالياً بطنه، فمضى أن يكون ما ألقاه من ما ذكرنا من الأصناف السابقة، فأين الحجة في ذلك؟ وما روى عن الصديق في حل الطائي ففيه أنه رواه عنه ابن عباس، وابن عباس مذهبه حرمة الطائي، ومثل هذا لا يكون حجة عنده لأن الراوى أدري بمعناه

(باب التشديد في البول)

حدثنا : هناد وقتيبة وأبو كريب قالوا نا وكيع عن الأعمش قال سمعت مجاهداً يحدث عن طاؤس عن ابن عباس أن النبي ﷺ مر على قبرين فقال : إنها يعذبان ، وما يعذبان في كبير ،

كما تمسك به هو نفسه ، ويمكن أن يجمع بأنه غير الطافي المصطلح بل لعله أحد الأقسام السابقة ، وأما إنكاره من اضطراب لفظ أثر أبي بكر فعجيب ، وهذا الدارقطني (ص — ٥٣٩) يرويه تارةً باللفظ : السمكة الطافية حلال لمن أراد أكلها ؛ وفي لفظ : السمكة الطافية على الماء حلال ، وفي لفظ السمك ذى أكله ؛ وفي طريق رواه من فعله لاقوله ، ومخرج الكل واحد ، أفليس هذا اضطراباً في اللفظ ؟ نعم من كان مداره على "نيل الشوكاني" و"درية الحافظ" أو "تلخيصه" فلا بدع أن يقول مثل ذلك ! وبالجملة لو ثبت عنه لكفى للخصم معارضته بالمرئوع ومعارضته بأنه يرويه عنه ابن عباس ويذهب إلى خلافه ، ثم تفريق السهام في مثل ذلك إلى الإمام أبي حنيفة سفيه حيث له أسوة فيمن قبله ، ومن الصعب أن ينصرم اختلاف في الخلف بعد ما نشأ في عهد السلف ، فإن ذلك يفضي إلى تسفيه آراء من شهد بفضلهم الوحي المتلو ، وفي هذا مقنع للبصير والله ولي الأمور .

— : باب التشديد في البول : —

دخل المؤلف رحمه الله في مسألة الأنجاس هذا الباب والبابان بعده للأنجاس ، والأبواب الثلاثة السابقة لمسألة طهارة الماء ، والأبواب الثمانية التالية لنواقض الوضوء ، وغرض المؤلف من هذا الباب ذكر الاستنزاه والاجتناب من البول .

قوله : إنها يعذبان وما يعذبان في كبير ، وفي "صحیح البخاری" (باب

أما هذا فكان لا يستتر من بوله وأما هذا فكان يمشى بالنميمة .

من الكبائر أن لا يستتر من بوله) وفي رواية أخرى و"لأنه لكبير" في كتاب الأدب (باب النميمة من الكبائر) هنا زيادة : "ثم قال بلى" فتعارض آخره أوله حيث أثبت آخر ما نفى أولاً ، والجواب أن المراد أنها يعذبان في كبير من جهة العقاب والمعصية وليس بكبير في مشقة الاحتراز أى كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك، وهذا أحد الوجوه التي أجابوا بها، وبه جزم البغوى وغيره، ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة ، انظر للتفصيل "العمدة" (١ - ٨٧٤) و"الفتح" (١ - ٢٢١) . قال الرافى : وإليه ذهب الخطاى (١ - ١٩) من "معالمه" فلم يرد أن المعصية في هاتين الحصلتين ليست بكبيرة في الدين .

قوله : فكان لا يستتر من بوله ، وعند مسلم وأبى داؤد في حديث الأعمش : لا يستتره بالنون والزاء المعجمة ، وعند ابن عساكر لا يستترى بالباء الموحدة ، هذه الروايات ذكرها شارحا "الصحيح" وزاد البدر العيى رواية "لا يستتر" وهو طلب الثرى بمعنى نثر البول من المحل ، ورواية "لا ينتثر" من النثر وهو جذب فيه قوة وجفوة ، وزاد فى "الفتح" "لا يتوقى" عند أبى نعيم فى "المستخرج" .

قوله : يمشى بالنميمة ، والنميمة نقل كلام الغير بقصد الإضرار ، انظر للتحقيق شرحى الصحيح "العمدة" (١ - ٨٧٢) و"الفتح" (١ - ٢٢١) وكذا ما يتعلق بشرح الحديث .

قيل : إن ما يصل الثياب من رشاش البول ليس هذا بكبيرة ، فقيل لعله يصلى فيها فيصير كبيرة ، وقيل الاستمرار على ذلك كبيرة لأن الإصرار يجعل الصغيرة كبيرة ، قال الحافظ ابن حجر فى "الفتح" (١ - ٢٢٢) والحافظ العيى استوعب طرق الحديث ومخارجه واختلاف ألفاظه ما ماخصه : أن واقعة حديث ابن عباس هذا واقعة حديث جابر الطويل المذكور فى أواخر "صحيح مسلم" (٢ - ٤١٨) (باب حديث جابر الطويل ، وقصة أبى اليسر) قصتان

مختلفتان لاختلاف سياقها ومغايرتها من أوجه ، فحديث ابن عباس فيه قصة المدينة ، وشق الجريدة نصفين ، وذكر مسبب التعذيب . وحديث جابر فيه قصة السفر ، وقطع الغصنين من شجرتين ، وعدم ذكر السبب . وقد روى ابن حبان من حديث أبي هريرة " أنه عليه السلام مر بقبر فوقف عليه فقال : إيتوني بجريدين فجعل أحدهما عند رأسه والأخرى عند رجله " فيحتمل أن يكون قصة ثالثة ، ومثله قال البدر العيني سواء بسواء وقال : فسقط بهذا من ادعى أن القضية واحدة كما مال إليه النووي والقرطبي ، وأيضاً قال (١ - ٢٢٣) : إن الظاهر من حديث ابن عباس أنها كانا مسامين ، ومن حديث جابر أنها كانا كافرين .

قال الشيخ رحمه الله : نعم المتبادر كما قال ، غير أن معرفة تعدد الواقعة أو اتحادها في مثل هذا عسير جداً ، وربما يلتبس الأمر نظراً إلى اختلاف الألفاظ وتغير السياق . ثم إنه علم من هذا الحديث أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية ، وقد صح مرفوعاً " أن أكثر عذاب القبر من البول " صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعاً قاله الحافظ في " الفتح " (١ - ٢٢١) والعيني في " العمدة " (١ - ٨٧٧) وورد في " سنن الدارقطني " بلفظ : إن عامة عذاب القبر منه ، وسيأتي تخريجه مفصلاً في (باب ما يؤكل لحمه) . قال شيخنا : وقد بحثت الوجه في ذلك فلم أجد إلا ما قاله في " معراج الدراية في شرح الهداية " حكاه في " البحر الرائق " (١ - ١١٤) وجه مناسبة عذاب القبر مع ترك استنزاه البول هو : أن القبر أول منزل من منازل الآخرة ، والاستنزاه أول منزل من منازل الطهارة ، والصلاة أول ما يحاسب به المرء يوم القيامة ، وكانت الطهارة أول ما يعذب بتركها في أول منزل من منازل الآخرة . قال الراقم : وقد ورد مرفوعاً " اتقوا البول فإنه أول ما يحاسب به العبد في القبر " رواه الطبراني بإسناد حسن ، وصح عنه عليه السلام : " أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته " حكاه ابن عابدين في " رد المختار " (١ - ٣٢٤) في

آخر الطهارة . قال شيخنا: والذي منيح لي : إن للنجاسة تأثيراً في عذاب القبر لا الهول خاصة ، غير أنهم كانوا يتهاونون في أمر البول ، والبلية به كانت عامة فن أجل ذلك خصه بالذكر وإلا فالحكم كذلك في النجاسات كلها .

فائدة : الألفاظ الواردة هنا في حديث الباب لفظ : لا يستتر ، ولا يستبرئ ، ولا يستنزه ، ولا ينتزه ، ولا يتوقى ، ولا يتقى ، ولا يستتر ، ولا ينتر ، كما صرح بها في " شرح الصحيح " والأولى أن تفق ألفاظ الحديث على معنى واحد ، فإذا كان مخرج الحديث واحداً فحمل بعضها على بعض متعين كما يقوله ابن دقيق العيد ، فلفظ " يتوقى " ولفظ " يتقى " قد عين المراد وأوضح ، ولفظ " الاستبراء " أبغ في الغرض كما قاله ابن حجر ، والألفاظ كلها متقارب المعنى ما عدا لفظ " لا يستتر " غير أنه أرجع إلى نظائره ، فقال ابن حجر : ومعنى عدم الاستتار أنه لا يجعل بينه وبين بوله سترة يعنى لا يتحفظ منه ، وقال البدر العيني : معناه أنه لا يجعل بينه وبينه حجاً من ماء أو حجر ، وحكى عن ابن بطلال : أنه لا يستر جسده ولا ثوبه من مماسة البول . والحديث اختصره المؤلف من آخره ، ولفظه في رواية البخاري بعد لفظ المؤلف في (باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله) " ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين فوضع على كل قبر منهما كسرة ، فقبل له يا رسول الله لم فعلت هذا ؟ قال : لعله أن يخفف عنها ما لم تيبس " اختلفوا في وجه التخفيف . فقال المازري : يحتمل أن يكون أوحى إليه أن العذاب يخفف عنها هذه المدة ، وقال القرطبي والنووي : أنه شفع لها هذه المدة ، وهذا بناء على وحدة القصة في حديث جابر وحديث ابن عباس ، وقد عانت ما فيه ، وقيل : لكونها يسببتان ما دامتا رطبتين ، وضعف بأن التسبيح لا يختص بالرطب بل بعم الرطب واليابس ، وإلى عموم ذهب المحققون في قوله تعالى " وإن من شئ إلا يسبح بحمده " كما حققه الرازي في تفسيره " وقبل حياة كل شئ بحسبه ، فحياة الحشبة ما لم تيبس ، وحياة الحجر ما لم

وفي الباب عن زيد بن ثابت وأبي بكرة وأبي هريرة وأبي موسى وعبد الرحمن ابن حسنة. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وروى منصور هذا الحديث يقطع! وقال الطيبي: الحكمة في كونها ما دامتا رطبتين تمنعان العذاب بحتمل أن تكون غير معلومة لنا كعدد زبانية. هذا ملخص ما قاله العيني وابن حجر بزيادة، والأولى ما قرر الخطابي في "معالم السنن" (١ - ١٩ و ٢٠) فقال: وقوله "لعله يخفف عنها ما لم يبيد" فإنه من ناحية التبرك بأثر النبي ﷺ ودعائه بالتخفيف عنها، وكأنه ﷺ جعل مدة بقاء النداة فيها حداً لما وقعت به المسألة من تخفيف العذاب عنها، وليس كذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ليس في اليابس، والعمامة في كثير من البلدان تفرش الخوص في قبور موتاهم، وأراهم ذهبوا إلى هذا وليس لما تعاطوه من ذلك وجهه هـ. قال الراقم: وأصل التعايل قريب بما ذكره القرطبي والمازري والنووي، فاتفقوا على القدر المشترك من أن ذلك أجل ومدة لتخفيف العذاب، يقول ابن حجر الحافظ: وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد ونحوه في القبر عملاً بهذا الحديث، وقال الطرطوشي: لأن ذلك خاصة ببركة يده، وقال القاضي عياض: لأنه علل غزرها على القبر بأمر مغيب، وهو قوله "ليعذبان" انتهى ما نقله الحافظ، ثم عقبه الحافظ بالرد وتمحل للجواز. قال الراقم: اتفق الخطابي والطرطوشي والقاضي عياض على المنع، وقولهم أولى بالاتباع حيث أصبح مثل تلك المسامحات والتعللات مثاراً للهدع المنكرة والفن السائرة، فترى العامة يلقون الزهور على القبور، وبالأخص على قبور الصالحين والأولياء، والجهلة منهم ازدادوا إصراراً على ذلك، وتغالوا فيه، وأوضحت ذلك منذاً في الجهلة لعقائد فاسدة تأبأها الشريعة النقية، وظنوا ذلك سبباً للثواب والأجر الجزيل، فالصلحة العامة في الشريعة تقتضي منع ذلك بتاتاً استئصالاً لشافة البدع، وحمياً لمادة المنكرات المحدثه. وبالجمله هذه بدعة مشرقية منكرة، (م - ٣٤)

عن مجاهد عن ابن عباس ولم يذكر فيه عن طاؤس ،

وبجنبها بدعة أخرى مغربية قد راجت في كثير من البلاد الشرقية التي تدعى بلاد إسلامية ، وهي بلاد مصر وما والاها وأستمع لذلك بلسان بعض علماء القاهرة وقضاة مصر فيقول : ازداد العامة إصراراً على هذا العمل الذي لا أصل له وغلوا فيه خصوصاً في بلاد "مصر" تقليداً للنصارى حتى صاروا يضعون الزهور على القبور ، ويتهادون بينهم فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحية لهم ومجالة للأحياء حتى صارت عادة شبيهة بالرسومية في المجاملات الدولية ، فتجد الكبراء من المسلمين إذا زلوا بلدة من بلاد أوربا ذهبوا إلى قبور عظمائهم أو إلى قبر من يسمونه الجندي المجهول ، ووضعوا عليها الزهور ، ويضع الزهور الصناعية التي لاندأوة فيها تقليداً للأفرنج ، واتباعاً لسنن من قبلهم ، ولا ينكر ذلك عليهم العلماء أشباه العامة بل تراهم أنفسهم يصنعون ذلك في قبور موتاهم ، ولقد علمت أن أكثر الأوقاف التي تسمى أوقافاً خيرية موقوف ريعها على الخوص والريحان الذي يوضع في القبور ، وكل هذه بدع ومنكرات لا أصل لها في الدين ولا مستند لها من الكتاب والسنة ، ويجب على أهل العلم أن ينكروها ، وأن يبطلوا هذه العادات ما استطاعوا انتهى كلامه . (١)

وفي حديث الباب فوائد منها : ثبوت عذاب القبر ، وإنه حق ، وعليه أجمع أهل السنة والجماعة ، قيل وكذلك المعزلة إلا رجلاً منهم مثل ضرار بن عمرو ، وبشر المريسي ، ويحيى بن كامل ، وفيه حديث عبادة عند البزار ، وحديث أبي سعيد

(١) كتبت هذه السطور قبل خمس وعشرين سنة وما كنت أظن أنه تحدث هذه البدعة المنكرة القبيحة في بلادنا هذه ، فسرعان ما شرت هذه المنكرات في بلادنا بعد ما نالت الاستقلال ، فكانهم قابلوا هذه النعمة الكبرى من حرية البلاد ونجاتها من سيطرة أعداء الإسلام بهذه القطيعة المنكرة وأمثالها من فشو المنكرات والفواحش والبدع والزندقة والإلحاد فإننا لله وإنا إليه راجعون .

ورواية الأعمش أصح وسمعت أبا بكر محمد بن أمان يقول سمعت وكيعاً يقول: الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور .

وحديث زيد بن ثابت عند "مسلم" وحديث شرحبيل ، وحديث أبي موسى الأشعري عند أبي داود ، وحديث أبي أمامة وأبي رافع وحديث ميمونة ، وحديث عثمان ، فهذه الأحاديث بضم حديث الباب تصير عشرة . ومنها : نجاسة الأبوال كلها قليلها وكثيرها ، وهو مذهب عامة فقهاء البلاد . ومنها : استحباب تلاوة القرآن الكريم على القبور عند من رأى تخفيف العذاب لأجل التسبيح . ومنها : وجوب الاستنجاء بالماء أو بالحجر وبما يزيله ، انظر تفصيل هذه الفوائد وتحقيقها في "عمدة القاري" (١ - ٨٧٤ إلى ٨٧٦) وغير ذلك من مباحث علمية فقد شئى العليل وسقى الغليل جزاه الله خير الجزاء عنا وعن سائر المسلمين أجمعين .

قوله : ورواية الأعمش أصح ، قال الحافظ العيني (١-٨٧١) إخراج البخاري بالوجهين في "صحيحه" يقتضى ذلك أن كليهما عنده صحيح ، وكذلك صرح ابن حبان بصحة الطريقتين معاً ، وقال الترمذى في "العلل" : سألت عمداً أيها أصح ؟ فقال رواية الأعمش أصح ؛ قال العيني ويؤيده أن شعبة بن الحجاج رواه عن الأعمش كما رواه منصور ولم يذكر طاووساً انتهى ملخصاً . فعلم إذن أن الأعمش يرويه بالوجهين جميعاً ، تارة بالواسطة وتارة بدونها فكان من المزيد في متصل الأسانيد فإذن ليس البون بينهما يبعد .

قوله : الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور ، غرضه ترجيح حفظ الأعمش على حفظ منصور لكن فيه أنه لا يلزم من كونه أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور أن يكون أحفظ منه مطلقاً في كل شيخ ولا دخل هنا لإبراهيم وبكفى لتضعيف الترجيح تصحيح ابن حبان للطريقتين ورواية البخاري لها بالوجهين والله أعلم .

(باب ما جاء فى نضح بول الغلام قبل أن يطعم)

حدثنا : قتيبة وأحمد بن منيع قالنا نا سفیان بن عيينة عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم قيس بنت محصن قالت: دخلت بابن لى على النبي ﷺ لم يأكل الطعام فبال عليه فدعا بماء فرشه عليه . وفى الباب عن على وعائشة وزينب ولبابة بنت الحارث وهى أم الفضل بن عباس بن عبد المطلب وأبى السمع وعبد الله بن عمرو أبى ليلى وابن عباس .

—: باب ما جاء فى نضح بول الغلام قبل أن يطعم —:

اتفق المذاهب الأربعة على أن بول الصبي نجس لكنهم اختلفوا فى طريق التطهير . والمذاهب على ما فى " العمدة " (١ — ٨٨٩) والنوى وغيرهما فيه ثلاثة الأول : أنه يكفى النضح فى بول الصبي ولا يكفى فى بول الجارية بل لابد من غسله . الثانى : يكفى النضح لها . الثالث : أنه لا يكفى النضح لها بل لابد من الغسل فيها ، إلى الأول ذهب الشافعى وأحمد وإسحاق وابن وهب من أصحاب مالك ، وإلى الثالث ذهب أبو حنيفة ومالك وسفيان الثورى . وأما الثانى : فذهب إليه الأوزاعى وروى عن الشافعى ومالك وهو قول شاذ . قال شيخنا : عند الحنفية فى تطهير بول الصبي أيضاً تخفيف . قال محمد فى " مؤلفه " (باب الغسل من بول الصبي) : قد جاءت رخصة — أى تخفيف بالنضح — إذا كان لم يأكل الطعام ، وأمر بغسل بول الجارية ، وغسلها أحب إلينا ، وهو قول أبى حنيفة اه ، فعلم أن النضح يكفى لكن الأول الغسل ، ثم فى النضح عند الشافعية وجهان : الأول الغمر بالماء كسائر النجاسات بحيث لو عصر لا تعصر ، وإليه ذهب أبو محمد الجوينى والقاضى حسين ، والبغوى . والثانى أن يغمر ويكأثر بالماء مكأثرة لا يباغ جريان الماء وتقاطره ، وإليه ذهب إمام الحرمين والمحققون منهم ، والوجهان ذكرهما النووى فى " شرح مسلم " (باب حكم بول الرضيع) (١ — ١٣٩)

قال أبو عيسى : وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم مثل أحمد وإسحاق قالوا : ينضج بول الغلام ويغسل بول الجارية ، وهذا ما

وحكاها العيني في " العدة " وحكى أبو الحسن ابن بطلال والقاضي صياض المالكيان طهارة بول الصبي عن الشافعي ، وكأنه ألزمه بقوله بالنضج وعدم اشتراط التقاطر في وجه عندهم حكاه النووي وقال حكاية باطلة ؛ وقال قد نقل بعض أصحابنا إجماع العلماء على نجاسة بول الصبي وإنه لم يخالف فيه إلا داود الظاهري . قال الخطابي وغيره : وليس تمييز من جوز النضج في بول الصبي من أجل أن بوله ليس يتنجس ولكنه من أجل التخفيف في إزالته فهذا هو التصواب . ٨١ . قال الغزالي في " الإحياء " من الطرف الثاني من كتاب الطهارة ، والقاضي أبو بكر ابن العربي في " عارضة الأحوذى " (١ - ٨٥) وابن تيمية في " الفتاوى " من الأوائل من أحكام المياه ما ملخصه : إن الماء إذا غاب على البول استحال البول واستهلك وأصبح طاهراً كما بقوله الحنفية وغيرهم : أن الحمار إذا وقع في الملح واستحال ملحاً صار طاهراً . قال الشيخ : إن حكم الاستحالة من فوره مستبعد وما ذكروه من وقوع الحمار في مملحة ، واستحالته ملحاً فبعد زمان مديد . فالشافعي وأحمد وأتباعهما استدلوا بحديث الباب ، وفرقوا بين غسل الصبي والجارية ، وحملوا النضج على معنى يغاير الغسل . وأبو حنيفة ومالك وأتباعهما حملوا النضج على الغسل الخفيف مالا يحتاج إلى العرك والدلك بل يصب الماء قليلاً قليلاً ؛ وذلك أن الألفاظ الواردة في الباب : الرش ، والنضج ، والصب ، واتباع الماء ، الكل أجرحه مسلم في " صحيحه " (١ - ١٣٩) وفي لفظ من " صحيح مسلم " : فدعا رسول الله ﷺ بماء فنضجه ولم يغسله غسلًا ؛ والمفعول المطلق في مثله التأكيد فإذا أدخل عليه النفي نفى التأكيد كما هو واضح في محله . قال شيخنا : وذكر ابن عصفور في " حاشية كتاب سيبويه " للتأكيد أنواعاً فإذا قيل : ضرب زيد فيؤكد نائب الفعل بتكرار زيد ليدفع توهم التجوز فيه

لم يطعما فإذا طعما غسلا جميعاً .

فيقال ضرب زيد زيد ، وبؤكد الفعل بإيراد المصدر ليدفع توهم التجوز في الضرب ، فيقال ضرب زيد ضرباً ، وكذلك هنا المفعول المطلق لتأكيد الفعل ، فإذا نفي نفي التأكيد وهو الغالب في مثله . وقد ثبت النضح بمعنى الغسل المتعارف كما في " جامع الترمذى " في (باب في المذى يصيب الثوب) " فننضح به ثوبك " وكذلك ثبت النضح بمعنى الغسل في دم الحيضة أصاب ثوباً كما في " مسلم " (باب نجاسة الدم) وفيه : " ثم تنضجه ثم تصلى فيه " وكذلك ثبت الرش بمعنى الغسل في ثوب أصابه دم الحيض كما في " الترمذى " (باب غسل دم الحيض من الثوب) وفيه : " ثم رشبه وصلى فيه " فإذا ثبت النضح بما يرادف الغسل المتعارف فكيف ينكر حمله على الغسل الخفيف ؟ انظر توضيحه و تحقيقه في " العمدة " (١ - ٨٩٠) وذلك هو طريق جمع الألفاظ الواردة في الباب مما يستحسن عند ذوى الألباب ، فما قاله الذوى أن القول بعدم النضح شاذ ضعيف فكانه لم يلتفت إلى ما بين يديه من كلمات الحديث المختلفة من قوله " أتبعه الماء " وغير ذلك . قال الحافظ البدر العيني في " العمدة " (١ - ٨٩٣) : وأما رواية مسلم فإنها تثبت أن النضح بمعنى الصب لأن الأحاديث المذكورة في هذا الباب باختلاف ألفاظها تنتهى إلى معنى واحد دفعاً للتضاد ، ألا ترى أن أم الفضل لبابة بنت الحارث قد روى عنها حديثان أحدهما فيه النضح والثاني فيه الصب ، فحمل النضح على الصب دفعاً للتضاد وعملاً بالحديثين ؛ علا أن الأحاديث الواردة في حكم واحد باختلاف ألفاظها يفسر بعضها بعضاً ، ومن الدليل على أن النضح هو صب الماء والغسل من غير عرك قول العرب : غسأنى السماء ، وإنما يقولون ذلك عند انصباب المطر عليهم الخ . قال الرافق : وفى التمثيل تسامح للاستشهاد بالمقصود والأوضح ما قال القاضى في " العارضة " (١ - ٩٣) قوله : ولم يغسله : إشارة إلى أنه لم يعركه بيده . والغسل في كلام العرب هو عرك المغسول بالماء ، وقد يسمى زوال القدر غسلاً وإن لم يتصل به عرك ،

(باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه)

حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني نا عفان بن مسلم نا حماد بن سلمة أنا حميد وقتادة وثابت عن أنس إن ناساً من عيرينة قدموا المدينة فاجتووها فبعثهم وذلك مجاز اهـ . قال الخطابي في "معالمه" (١-١١٠) - مع كونه شافعيّاً - :
النضج في هذا الموضع - أي بول الصبي - الغسل لإلأته غسل بلامرس ولأذلك ، وأصل النضج الصب فأما غسل بول الجارية فهو غسل يستقصى فيه فيمرس باليد ويعصر بعده اهـ . ثم الفرق بين كيفية تطهير بول الصبي والجارية ذكره بوجوه : أحدها كثرة حمل الرجال والنساء للذكر فتعم البلوى ببوله فيشق غسله بالعرك والدلك بخلاف الأنثى . الثاني : إن بوله يتفرق ولا ينزل مكاناً واحداً فيشق بخلاف بول الأنثى . الثالث : أن بول الذكر لأجل حرارته يخف ننته ، وزاد سيلانه ورقته ، والأنثى لأجل رطوبتها بولها أخبث وأنثى ، فهذه الوجوه أثرت في الفرق ، وهذا الوجه الأخير هو الأقوى عند الرافض ، ويؤيده أنه إذا طعم لا يكفيه النضج فإنه يغظ وبنثى .

:- باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه :-

قوله : إن ناساً من عيرينة ، اختلفت الرواية في ذلك ، ففي رواية عند البخاري "من عكل أو عيرينة" بالشك ، وفي رواية "من عكل" فقط ، وفي رواية "من عكل وعيرينة" بالواو العاطفة ، وفي رواية "إن رهطاً من عكل ثمانية" . قال شيخنا : والتحقيق أن الراوى اقتصر على ذكر واحدة في بعض الروايات وكانوا أربعة من عيرينة وثلاثة من عكل كما هو في رواية عند أبي عوانة والطبراني ، وما في رواية البخاري "ثمانية" فلا يضر لاحتمال أن يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من أتباعهم ، وعكل من عدنان ، وعيرينة من قحطان ، هذا ملخص ما في "العمدة" (١ - ٩١٦) "والفتح" (١ - ٢٣٣/٢٣٤) .

قوله : فاجتووها أي أصابهم الجري ، وهوداء الجوف إذا تطاول ، ويقال :

رسول الله ﷺ في إبل الصدقة وقال: اشربوا من ألبانها وأبوالها، فقتلوا راعي رسول الله ﷺ واستاقوا الإبل وارتدوا عن الإسلام، فأتى بهم النبي ﷺ فقطع أيدبهم وأرجلهم من خلاف وسمر أعينهم وألقاهم بالحرّة . قال أنس : فكننت أرى اجتريت البلد إذا كرهتها وإن كانت موافقة لك في بدنك ، واستوبلتها إذا لم توافقتك في بدنك وإن أحببتها ، وفي رواية " إستوخوها " وهو بمعناه كما قاله ابن العربي ، وعند أبي عوانة في هذه القصة " فعظمت بطونهم " وفي رواية عند اللسائي " فاجتروا المدينة حتى اصفرت ألوانهم وعظمت بطونهم " .

قوله : في إبل الصدقة ، وفي رواية " إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله ﷺ " قال البدر العيني في " العمدة " (١ - ٩١٧) : كانت له إبل من نصيبه من المغنم ، وكان يشرب لبنها ، وكانت ترعى مع إبل الصدقة ، فأخبر مرة عن إبله ومرة عن إبل الصدقة لاجتماعهم في موضع واحد اه . وقال ابن جبر في " الفتح " (١ - ٢٣٥) : إن إبل الصدقة كانت ترعى خارج المدينة ومصادف بعث النبي ﷺ بلفاحه إلى المرعى طلب ذؤلاء الخروج إلى الصحراء لشرب ألبان الإبل ، فأمرهم أن يخرجوا مع راعيها ، فخرجوا معه إلى الإبل ، ففعلوا ما فعلوا اه . والأول أولى لما سيأتي في رواية اللسائي .

قوله : فقتلوا راعي رسول الله ﷺ . قيل هو يسار مولى رسول الله ﷺ ذكره في " العمدة " و " الفتح " ، وقيل هو ابن أبي ذر الغفاري .

قوله : سمر أعينهم ، بالتخفيف والتشديد وهكذا في البخاري بالراء ، وفي " صحيح مسلم " من رواية عبد العزيز " سمل " باللام ، والسمل فقأ العين بأى شئ كما قال أبو ذؤيب :

والعين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك فهي عور تدمع

ومعنى السمر متقارب من السمل ، والمراد من السمر ما فسر في رواية الأوزاعي : ثم أمر بمسامير فأحيت فكحلهم بها .

قوله : وألقاهم بالحرّة ، الحرّة هي أرض ذات حجارة سود معروفة

أحدهم يكبد الأرض بفيه حتى ماتوا ، وربما قال حماد : يكدم الأرض بفيه بالمدينة يجمع على حر وحرار وغيرها ، وإنما ألقوا فيها لأنها أقرب المكان الذي فعلوا فيه ما فعلوا ، وجزاء لما عطشوا آل محمد عليهم السلام حيث كانت لقاحه عليهم السلام فيها فتنعوا من إرسال ما جرت به العادة من اللبن الذي يراح به إلى النبي عليه السلام من لقاحه كل ليلة كما ذكره ابن سعد وكما هو عند النسائي في "المنجني" (٢ - ١٦٧) .

قوله : يكبد الأرض وقوله : يكدم الأرض ، معناهما بهض ، وذلك عطشاً كما هو مصرح في رواية عند النسائي ، وقد تلخصنا شرح هذه الكلمات من "العمدة" و"الفتح" وغيرها .

(أحكام حديث الباب)

لحديث الباب صلة قوية بعدة مسائل شرعية اختلفت فيها علماء الأمة :
المسألة الأولى : حكم أبوال ما يؤكل لحمه ، وهذه المسألة أخرج الترمذي هنا حديث الباب ، فذهب مالك وأحمد ومحمد بن الحسن والثوري إلى طهارة أبوال ما يؤكل لحمه ، وهو قول ابن خزيمة وابن حبان الاضطحري والروثاني من الشافعية . وذهب أبو حنيفة والشافعي وأبو يوسف وأبو ثور وجمع كثير من غيرهم إلى نجاسة كلها إلا ما عفى عنه وهو مذهب الجمهور ، وكذلك حكم الأرواث من مأكول اللحم وغيره عند الجمهور كما في "العمدة" و"الفتح" ، وأجابوا عن حديث الباب أنه لا حجة فيه ، وذلك بوجوه :
الأول أن شربهم للأبوال كان على سبيل التداوى للضرورة كما أجاز لبس الحرير في الحرب أو للحكة أو لشدة البرد إذا لم يجد غيره ، وقد أصيبوا بمرض الاستسقاء ، ولأبوال الإهل تأثير في ذلك فإنها كانت ترعى الشبح والقيصوم ،

حتى ماتوا . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى من غير
والإبل التي ترى ذلك تنفع ألبانها وأبوالها في بعض أنواع الاستسقاء ، وقد
روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً أن في أبوال الإبل شفاءً للربة بطونهم ،
والذرب فساد المعدة ، وكذلك رواه الطحاوي (١ - ٦٥) بلفظ : إن في
أبوال الإبل وألبانها شفاءً للربة بطونهم ، وهذا ابن سينا يصرح في " قانونه "
في الطب : ينفع ألبان الإبل في الاستسقاء ، ورأيت في كلام بعض الأطباء أن
استنشاق أبوالها ينفع الاستسقاء أيضاً . ويقول ابن حزم صحح يقيناً أن رسول
الله ﷺ إنما أمرهم بذلك على سبيل التداوي من السقم الذي كان أصابهم ،
وإنهم صحت أجسامهم بذلك ، والتداوي منزلة ضرورة ، وقد قال عز وجل " إلا ما
اضطررتم إليه " حكاه العيني وروى جواز التداوي بأبوالها عن محمد بن علي
رضي الله عنها وإبراهيم النخعي عند الطحاوي (١ - ٦٦) وعن الزهري
عند البخاري .

الثاني : إن قصة العرينيين متقدمة نسخ حكمها أحاديث دالة على نجاسة
الأبوال ، وذلك كما ادعى ابن حزم نسخ حديث ابن مسعود في
سلاجزور أخرجه البخاري في (باب إذا ألقى على ظهر المصل قلن)
قبل ورود الحكم بتحريم النجس والدم .

الثالث : إنه يحتمل أن يكون الأمر بشرب الألبان فقط وعطف الأبوال عليها
يكون من قبيل [علفتها لبناً وماءً بارداً] والتضمين في مثل هذا
مشهور ، وهو إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها باتحاد أو تناسب ،
وقد أوضحه ابن هشام في " المغني " (٢ - ١٩٣) و (٢ - ١٦٩)
و (١ - ٣٢) وفي أوائل الباب الخامس من الجزء الثاني ، وتعام
الشعر [حتى شئت هالة عيناها] ولم يعرف قائله ، وبؤيده ما ورد
في بعض طرق الحديث عند النسائي (٢ - ١٦٧) في " سننه " من

وجه عن أنس، وهو قول أكثر أهل العلم قالوا : لا بأس ببول ما يؤكل لحمه .

غير ذكره الأبوال، ولفظه: فبعث بهم رسول الله ﷺ إلى لقاح ليشربوا من ألبانها فكانوا فيها الخ. وكذلك لم يذكر لفظ "الأبوال" في حديث أنس عند الطحاوي من طريق عبد الله بن بكر عن حميد عن أنس، وعلى هذا يكاد يكون ذكر الأبوال مع الألبان في سياق أمره ﷺ من تصرف الرواة، فيكون ﷺ أمر بشرب ألبانها واستنشاق أبوالها، ولعلهم شربوا أبوالها أيضاً فوقع التعبير بها معاً في سياق الأمر نظراً إلى ما وقع لأنه ﷺ أمر بها معاً .

وبالجملة لا يصح بالحديث التمسك عند وجود هذه المحامل القوية .

والأدلة على نجاسة الأبوال والرجيع مطلقاً كثيرة، منها: ما أخرجه الترمذي في (باب ما جاء أكل لحوم الجلالة وألبانها) من كتاب الأطعمة من حديث ابن عمر: نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها . والجلالة التي تأكل الجلة وهي البعرة كما في "القاموس" وغيره، فكان سبب النهي هو أكلها البعرة، فلم أنها نجس حيث سرت نجاستها إلى لحمها .

ومنها ما أخرجه أبو داود في (باب الصلاة في النمل) واللفظ، له وغيره من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: "إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر فإن رأى في نعليه قدراً أو أذى" فليمسحه، وليصل فيها". فالقدرة والأذى عام، وقصره على رجيع الإنسان أو عذرة غير مأكول اللحم مستبعد، بل هو تعسف وتكلف .

وأيضاً استدلوا بحديث "استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه" أخرجه "ابن ماجه" (١ - ٢٩) و"الدارقطني" (ص - ٤٧) والحاكم في "المستدرک" (١ - ١٨٣) من حديث أبي هريرة . وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة، وأقره الذهبي فقال: على شرطها،

حدثنا : الفضل بن سهل الأعرج نا يحيى بن غيلان نا يزيد بن زريع نا

وكذا الدارقطني من حديث ابن عباس . وقال العيني : أخرجه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة وصححه ، وفي " البيان والتعريف " للسيد ابراهيم الدمشقي أخرجه ابن ماجه وعبد بن حميد والبخاري والطبراني في " الكبير " والحاكم عن ابن عباس قال : وسببه ما أخرج ابن أبي شيبة من رواية جسرلة قالت : حدثني عائشة رضي الله عنها قالت : دخل على امرأة من اليهود فقالت : إن عذاب القبر من البول ، قلت : كذبت ، قالت بلى إنه ليقرض منه الجلد والثوب ، فخرج رسول الله ﷺ إلى الصلاة وقد ارتفعت أصواتنا ، فقال : ما هذا ؟ فأخبرته ، فقال : صدقت هـ " البيان والتعريف " (١ - ٢٣٨) وانظر بعض تفصيل الموضوع في " الزوائد " من (١ - ٢٠٧ إلى ٢٠٩) وفيه عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال : " اتقوا البول فإنه أول ما يحاسب به العبد في القبر " رواه الطبراني في " الكبير " ، ورجاله موثقون ، فإنه على عمومته حجة . والأولى أن يقال في تقريره أن الغرض الذي أريد منه أولاً هو بول الرجل أو المرأة ثم يلحق به سائر الأبول ثانياً ، لا أن يجعل من مبدأ الأمر عاماً فإنه خلاف ما يتبادر من لفظ الحديث . قال شيخنا : وما ذكره الشيخ أحمد الجونفوري في " نور الأنوار " من قصة هذا الحديث : أنه عليه السلام لما فرغ من دفن صحابي صالح ابتلى بعذاب القبر جاء إلى امرأته فسألها عن أعماله ، فقالت : كان يرعى الغنم ولا يتنزه من بيله ، فحينئذ قال عليه الصلاة والسلام : استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه ؛ فلم أره ولو ثبت هذا لكان فصلاً في الباب وحجة في مورد النزاع (١) .

(١) تنبيه : وقع في " العرف الشاذي " هنا وكذا في " فيض الباري "

(١ - ٣١٤) نصحيح وتحريف ، والصحيح ما ذكرت فليتنبه .

سليمان التيمي عن أنس بن مالك قال: إنما سئل النبي ﷺ أعينهم لأنهم سملوا أعين

المسألة الثانية: مسألة التداوى بالمحرم، فالإمام أبو جعفر الطحاوى جوزه بما عدا الخمر حيث قال: أما ما رويتموه في حديث العرينيين: فذلك إنما كان للضرورة إلى أن قال..... وكذلك حرمة البول في غير حال الضرورة ليس فيه دليل أنه حرام في حال الضرورة، ثبت بذلك أن قول رسول الله ﷺ في الخمر "إنه داء وليس بشفاء" إنما هو لأنهم كانوا يستشفون بها لأنها خمر، فذلك وكذلك معنى قول عبد الله عندنا: "إن الله عز وجل لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم" إنما هو لما كانوا يفعلون بالخمر لأعظامهم إياها، ولأنهم كانوا يعدونها شفاء في نفسها، فقال لهم: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم اه، فهذا صريح في أنه يجوز عنده التداوى بالحرام إذا لم يكن خمرًا، والنهي عن الاستشفاء بالحرام خاص بالخمر لا بالحرام مطلقاً، وذلك استئصالاً لشأنه معتقدهم في الاستشفاء بها، وتبعه الحافظ البيهقي في جواز التداوى بغير المسكر، واختاره الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١ - ٢٣٥) وانظر "المعدة" (١ - ٩٢٠) وحكاه عن الطحاوى غير أن الطحاوى لم يعزه إلى أحد من أئمتنا، وأما كلمات المتأخرين من الحنفية فيه فضطربة، فقال صاحب "البحر الرائق" في كتاب الرضاع (٣ - ٢٢٣) وانظر التفصيل في "رد المختار" من الأنجاس (١ - ١٩٤) وفي "البحر" (١ - ١١٥ و ١١٦): ولا يخفى أن التداوى بالمحرم لا يجوز في ظاهر المذهب اه. وفي "الدر المختار" عدم جوازه عند أبي حنيفة، وفي "رد المختار" جوازه عند أبي يوسف، وفي "النهاية" عن "الذخيرة": يجوز إن علم فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر، وفي "الحانية": إن ما فيه شفاء لا بأس به كما يحل الخمر للعطشان في الضرورة، واختاره صاحب "الهداية" في التنجيس وقيل: الاختلاف في جواز التداوى محمول على المظنون وإلا فجوازه باليقين اتفاقاً كما صرح به في "المصنف" اه، فبرى طائفة يستنون التداوى بالمسكر، وطائفة

الرعاة . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، لا نعلم أحداً ذكره غير هذا

يخوزونه مطلقاً عند غلبة الطوى ، فتلعل فى أصل المذهب تفصيلاً خرج المشايخ ، وقد روى أبو يوسف عن أبى حنيفة من كان فى أصبعه خراج لفت عليها المزار يخوز ؛ وروى الطحاوى جواز شد الأسنان بالمذهب عن أبى حنيفة ؛ وكذلك فى كتب فقهاءنا الحنفية جواز لبس الحرير للحكة ، فهذا يدل على أن لتخريجات المشايخ أصلاً فى المذهب ، وإن هناك تفصيلاً وإن كان المذهب على ظاهره لا يحتمل هذا التفصيل والله أعلم .

ثم إنه ورد فى حديث صحيح أخرجه ابن حبان فى "صحيحه" وصححه ، قاله البدر العيني فى "العمدة" (١ - ٩٢٠) أن أم سلمة رضى الله عنها قالت : اشتكت ابنة لى فنبذت لها فى كبرز فدخل النبى ﷺ وهو يغلى فقال : ما هذا ؟ فقلت : اشتكت ابنة لى فنبذنا لها هذا ، فقال عليه السلام : إن الله لم يجعل شفاءكم فى حرام ، وهذا يؤيد من قصر المنع على المسكر كالطحاوى والبيهقى . قال شيخنا : والأولى عندى أن يترك الحديث على ظاهره ولا يتأول فيه بتخصيصه بالمسكر ، نعم ويقيد بحالة الاختيار كما فى "العمدة" : والجواب القاطع أن هذا محمول على حالة الاختيار ، فيجوز التداوى بالكل فى حالة الاضطراب إذا لم يجد ما يخلفه ، وأيضاً إن الشفاء يطلق فى الأمور المباركة ، وأما فى غيرها فيذكر فيه المنفعة لا الشفاء ، وذلك كما قال جل ذكره (وفيها لثم كبير ومنافع للناس) فى المحرم يمكن أن يكون منفعة ولا يقال لها شفاء بلسان الشرع . وبالحكمة يصح الاستدلال بجواز التداوى بالمحرم بحديث الباب عند من يرى أبوال مأكول اللحم نجسة ، وبصحة حمله على التداوى عندهم .

المسألة الثالثة : حكم المائلة فى الأصاص حيث زعم جماعة منهم ابن الجوزى أن سمر أعينهم كان على سبيل القصاص ، فذهب الشافعى ومالك وأحمد فى رواية إلى المائلة فى القصاص ، وللشافعية فى التعذيب بالنار وجوه ، وكذا استثنوا

الشيخ عن يزيد بن زريع وهو معنى قوله : والجروح قصاص . وقد روى

المائلة في عمل قوم لوط ، وأنكرها أبو حنيفة ذهاباً إلى أنه يفضى إلى المثلة ، واستدل بقوله ﷺ "لا قود إلا بالسيف" وهو من أفراد ابن ماجه ، وأكثر أفراد ضعيفة إلا أن الحديث قواه الحافظ علاء الدين المارديني في "الجواهر النقي" . قال الراقم : هو مروي من حديث أبي بكره والنعمان بن بشير عند ابن ماجه ، ومن حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعلى عند الدارقطني أنظر "نصب الرابة" (٣ - ٢٤١) وقال المارديني في "الجواهر" (٢ - ١٥٥) : فهذه قد روى من وجوه كثيرة يشهد بعضها لبعض ، فأقل أحواله أن يكون حسناً ، وبه قال النخعي والشمسي والحسن وأبو حنيفة وأصحابه هـ . وأجاب الحنفية عن حديث الباب بأنه فعل ذلك بهم سياسة لا حداً ، ولا مماثلة في القصاص ، ولو سلم أنه كان حداً فهو منسوخ كما حكى الترمذي عن ابن سيرين أن قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود ، ولأوسى بن عقبة في المغازي : وذكروا أن النبي ﷺ نهى بعد ذلك عن المثلة بالآية التي في "سورة المائدة" وإلى هذا مال البخاري ، وحكاها إمام الحرمين في "النهاية" عن الشافعي قاله الحافظ في "الفتح" (١ - ٢٣٧) وقال : قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في النهي عن المثلة : هذا الحديث ينسخ كل مثلة هـ . وأخرج النسائي في "سننه" عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يحث في خطبته على الصدقة وينهى عن المثلة (٢ - ١٦٨) ، وانظر البحث المستقصى في "شرح معاني الآثار" للطحاوي من (٢ - ١٠٢ إلى ١٠٦) والحديث يدل على ثبوت أحكام المحاربة في الصحراء فإنه ﷺ يحث في طلبهم لما بلغه فعلهم بالراء ، واختلف العلماء في ثبوت أحكامها في الأمصار ، فنفاه أبو حنيفة ومالك والشافعي ، والمحارب في الأمصار يقتل عند الطحاوي والله أعلم .

قوله : والجروح قصاص ، وذلك فيما أمكن القصاص فيه من الأطراف

عن محمد بن سيرين أنه قال: إنما فعل النبي ﷺ هذا قبل أن تنزل الحدود .

(باب ما جاء في الرضوء من الريح)

حدثنا : قتيبة وهناد نا وكع عن شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا وضوء إلا من صوت أو ريح . قال : أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح .

حدثنا قتيبة نا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : إذا كان أحدكم في المسجد فوجد ريحاً بين البيت فلا يخرج حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً .

عند الحنفية أى أمكن المائلة فى كل شجة تتحقق فيها المائلة وجب القصاص وفيما عدا ذلك لا يقتض بل يؤدى ، قال فى "الجواهر النقى" (٢ - ١٥٦) وفى "الاستدكار" أكثر أهل العلم مالك وأبو حنيفة وأصحابها وسائر الكوفيين والمدنيين على أنه لا يقتض من جرح ولا يؤدى حتى يبرأ اه والتفصيل مفوض إلى محله ولا يجتمع ذلك مع القصاص فى النفس عند الحنفية خلافاً الشافعية .

— : باب ما جاء فى الرضوء من الريح : —

يريد أن الرضوء من الريح واجب .

قوله : لا وضوء إلا من صوت أو ريح . ساع الصوت وخروج الريح كناية عن تحقق الحدث وتيقنه هكذا قاله الخطائى فى "المعالم" والقاضى أبو بكر فى "المعارضة" والشيخ البغوى فى "شرح السنة" ولفظ الخطائى فى "معالمه" (١٠ - ٦٤) : معناه حتى يتيقن الحدث ولم يرد به الصوت نفسه ولا الريح نفسها حسب وقد يكون أطروشاً — أى أصم — لا يسمع الصوت وأخشم لا يجد الريح ثم تنتقض طهارته إذا تيقن وقوع الحدث منه كقوله ﷺ فى الطفل إذا استهل صلى عليه ، ومعناه أن تعلم حياته بقبناً ، والمعنى إذا كان أو سمع

حدثنا محمود بن غيلان نا عبد الرزاق أنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وفي الباب عن عبد الله بن زيد وعلى بن طلق وعائشة وابن عباس وأبي سعيد . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وهو قول العلماء : أن لا يجب عليه الوضوء لإمن حدث يسمع صوتاً أو يجد ريحاً . وقال ابن المبارك : إذا شك في الحدث فإنه لا يجب عليه الوضوء

من الاسم كان الحكم له دون الاسم آه ، وراجع للبحث الشافى "العمدة" من (١ - ٦٧٢ إلى ٦٧٦) و "الفتح" (١ - ١٦٨) والكناية هي واسطة بين الحقيقة والمجاز عند صاحب "التلخيص" والتفتازانى ، وعند أصحاب التحقيق من أهل البلاغة هي حقيقة ، وإليه ذهب السبكي في "عروسه" وابن يعقوب في "مواهبه" وانظر التحقيق الشافى في "عقيدة الإسلام في حياة عيسى عليه السلام" لإمام العصر شيخنا . والمجاز المرسل ينكره بعض المحققين راجع "كتاب الإيمان" لابن تيمية ، وإذا استعمل اللفظ فله معنى هو مدلوله اللغوى وله غرض عناء المتكلم ، والغرض قد يكون أعم من مدلوله أو أخص منه أو مساوياً له ، فالحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع له ، والغرض قد يكون من روادف المدلول وتوابعه ، فعلى هذا الكناية تستعمل في مداوها اللغوى ، والمكنى به هو مدلول اللفظ ، وغرض المتكلم هو المكنى عنه ، فكذا هنا الصوت والريج بمعناها مكنى به ، وتيقن الحدث مكنى عنه ، والبحث عن الأغراض كان أعنى وأهم ، وتعرض البحث علماء المعانى عند بحثهم عن المعانى الأول وهى مدلولات الألفاظ اللغوية وعن المعانى الثانى أى أغراض المتكلم راجع ما ذكره فى "المطول" عند قول الماتن "فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ" و كذلك استعرض البحث علماء أصول الفقه حين عرفوا عبارة النص وإشارة النص ، فعبارة النص ما سبق لأجله الكلام فليس هو إلا غرض المتكلم ، وإشارة

حتى يستيقن استيقاناً يقدر أن يحلف عليه، وقال: إذا خرج من قبل المرأة الرجوع وجب عليها الوضوء وهو قول الشافعي وإسحاق.

(باب الوضوء من النوم)

حدثنا : إسماعيل بن موسى وهناد ومحمد بن عبيد المحاربي - المعنى واحد - قالوا نا عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن قتادة عن

النص ما استنبط من فحوى الكلام .

ثم إن النواقض كثيرة ولا حصر فيها ذكر وهي منصوصة ، فالحصر إضافي والنكته في ذكرها كثرة وقوعها في المسجد عند انتظار الصلاة، وبوضع ذلك ما رواه أبو هريرة مرفوعاً : ” لا يزال العبد في صلاة ما كان في مصلاه ينتظر الصلاة، وتقول الملائكة اللهم اغفر له اللهم اغفر له حتى ينصرف أو يحدث “ رواه البخاري ومسلم واللفظ لمسلم ، فسنل عن الحدث ؟ فقال : صوت أو ريح ، فخصهما بالذكر لمناسبتها بالحل وملائمتها بالموضوع ، وأخرج الحديث مخرج القاعدة المهمة لدفع الوسوسة وعدم اعتبارهما وعدم العبرة بالشك الطاري بعد اليقين .

قوله : وجب عليها الوضوء . واختلف فيه أقوال الحنفية، ففي قول يجب في القبل دون الذكر، وفي قول لا يجب فيها لأنه اختلاج لاربع واختاره ابن الهمام . وفي قول يجب في ريح القبل إذا كانت المرأة مفضاة راجع ” السعابة “ و”شروح الهداية“ .

— : باب الوضوء من النوم : —

ذهب العلماء في النوم إلى مذاهب :

الأول : أن النوم لا ينتقض الوضوء بحال، وهو محكي عن أبي موسى الأشعري، وسعيد بن المسيب وأبي مجاز، وحيد بن عبد الرحمن الأعرج، وقال

أبي العالية عن ابن عباس أنه رأى النبي ﷺ نام وهو ساجد حتى غط أو نفخ ثم قام يصلي، فقلت يا رسول الله إنك قد نمت: ، قال: إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجماً، فإذا اضطجع استرخت مفاصله. قال أبو عيسى: وأبو خالد اسمه يزيد بن عبد الرحمن. وفي الباب عن عائشة وابن مسعود وأبي هريرة.

ابن حزم: وإليه ذهب الأوزاعي، وقول جماعة من الصحابة وغيرهم منهم ابن عمر ومكحول وعبيدة السلماني.

الثاني: ينقض الوضوء على كل حال وهو مذهب الحسن، والمزني، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وابن راهويه، وابن المنذر، وروى عن ابن عباس وأنس وأبي هريرة.

الثالث: كثيره ينقض وقليله لا ينقض بكل حال، وهو قول الزهري، وربيعة، والأوزاعي في رواية ومالك وأحمد في رواية.

الرابع: لا ينقض الوضوء إذا نام على هيئة من هيئات الصلاة، سواء كان في الصلاة أو لم يكن، فإن نام مضطجماً أو مستلقياً على قفاه انتقض، وهو قول أبي حنيفة وسفيان، ومحمد بن أبي سليمان.

الخامس: لا ينقض إلا النوم الراكع، وهو قول عن أحمد.

السادس: لا ينقض إلا النوم الساجد، روى عن أحمد أيضاً.

السابع: من نام ساجداً في صلاة فلا ينقض، وإن نام ساجداً في غير صلاة ينقض، وإن نعد النوم فيها فعليه الوضوء، وإليه ذهب ابن المبارك.

الثامن: لا ينقضه في الصلاة وينقضه خارج الصلاة، وهو قول للشافعي.

التاسع: إذا نام جالساً ممكناً مقعده من الأرض لم ينقض قل أو كثر كان في الصلاة أو خارجها، وهو مذهب الشافعي كما في "العمدة" (١-٨٦٤) وما بعدها.

حدثنا : محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد عن شعبة عن قتادة عن أنس ابن مالك قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون .

قال الشيخ ابن الهمام في "الفتح" (١ - ٣٢) ما ملخصه : ظاهر مذهب أبي حنيفة عدم النقض باستناد ما دامت المقعدة متمسكة على الأرض للأمن من الخروج ، ولكن الانتقاض مختار الطحاوى والقدرى وصاحب "الهداية" لأن مناط النقض الحدث لا عين النوم ، فلما خفي بالنوم أدير الحكم على ما ينتهض مظنة له . ولذا لم ينقض نوم القائم والراكع والساجد ، ونقض في المضطجع ، لأن المظنة منه ما يتحقق منه الاسترخاء على الكمال ، ونمكث المقعدة مع غابة الاسترخاء لا يمنع الخروج ، إذ قد يكون الدافع قوية خصوصاً في زماننا لكثرة الأكل فلا يمنعه إلا مسكة البقطة اهـ . وأيضاً حكى ابن الهمام عن "كتاب الأسرار" : لا يكون النوم حدثاً في حال من أحوال الصلاة وكذا قاعداً خارج الصلاة ، ثم حكى عن "فتاوى قاضىبخان" لو نام في ركوعه أو سجوده إن لم يعتمد لا تفسد ، وإن تعتمد فسدت في السجود دون الركوع ، قال : وكأنه مبنى على قيام المسكة في الركوع دون السجود ، ومنتهضى النظر أن يفصل في ذلك السجود ، إن كان متجافياً لا يفسد للمسكة وإلا يفسد اهـ . وحديث الباب أعله طائفة من المحدثين ، فأعله أحمد ، والبخارى ، والترمذى ، وأبو داود ، وإبراهيم الحارثى ، وذلك لأن مداره على أبي خالد الدالانى وتفرد به ، وأنكر سماعه من قتادة انظر "نصب الراية" (١ - ٤٤ و ٤٥) و"الدراية" (ص - ١٣) وصححه ابن جرير في "تهذيب الآثار" كما حكاه الحافظ علاء الدين في "الجوهر النقي" (١ - ١٢١) المطبوع في "ذيل البيهقى" . قال الرافى : كون مذاهب الفقهاء كجماد بن أبى سليمان ، وأبى حنيفة ، والثورى ، والشافعى ، وابن المبارك وغيرهم على وفق هذا

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وسمعت صالح بن عبد الله يقول : سألت ابن المبارك عن نام قاعداً معتمداً ؟ فقال : لا وضوء عليه . قال : وقد روى حديث ابن عباس سمعته بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله ولم يذكر فيه أنها العالية ولم يرفعه . واختلف العلماء في الوضوء من النوم ، فرأى أكثرهم أنه لا يجب عليه الوضوء إذا نام قاعداً أو قائماً حتى ينام مضطجاً ، وبه يقول الثوري وابن المبارك وأحمد . وقال بعضهم : إذا نام حتى غلب على عقله وجب عليه الوضوء ، وبه يقول إمامنا . وقال الشافعي : من نام قاعداً فرأى رؤيا أو زالت مقعدته لو سمن النوم فعليه الوضوء .

الحديث في الجملة يدل على تلقيه بالقبول عندهم ، فيلزم منه تصحيحهم لهذا الحديث ، وتصحيح مثل هؤلاء الكبار من الفقهاء ينبغي أن يقدم على تعليل هؤلاء المحدثين أئمة ، علا أن الدالاني وثقه ابن معين ، والنسائي ، وأحمد بن حنبل . وقال الحاكم : إن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والإنفاق كما في " التهذيب " من الكشي والله أعلم . ولعله لأجل هذه الوجوه صححه ابن جرير الطبري ، وذكروا في جملة وجوه إعلاله : أن النبي ﷺ كان محظوظاً ، وقالت عائشة : " قال النبي ﷺ نام عيني ولا ينام قلبي " ذكره أبو داؤد في " سننه " (باب في الوضوء من النوم) وكأنهم يريدون أنه معارض لذلك الحديث أو أن الجواب لا يلائم السؤال ؛ لأن السؤال كان عن نومه فكان حق الجواب أن يقول : إن نوم الأنبياء لا ينقض الوضوء أو ما يشاكله ؛ فقال شيخنا : التعليل بمثل هذا من وظائف المجتهدين والفقهاء لا المحدثين ، وإنما وظيفة المحدث ومنصبه نقد الحديث على أصول الإسناد من البحث في الرجال واختلاف الرواة والإرسال والانقطاع والوقف والرفع وما أشبه ذلك . وبالجملة مثل ذلك التعليل لا يصلح وجهاً للتضعيف . قال شيخنا : بل أقول : ما أجاب به ﷺ هو أنسب بالمقام لأنه ﷺ بين قاعدة وأصلاً في الباب يعم كل أحد ، فالجواب بمثل هذا من محاسن الخطاب لأن عدم نقض

(باب الوضوء مما غيرت النار)

حدثنا : ابن أبي عمر نا سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة الوضوء بالنوم من خصائص الأنبياء ، فأمر أجابه بذلك لم يفد تلك الفائدة التي أفادها جوابه حيث علم بذلك ما هو المناط في الأمر والمدار في الباب ، فكان الجواب على أسلوب الحكيم حيث أعرض عن جواب سؤاله وتصدى للجواب آخر أنفع في المقام وأخرى فائدة في الموضع والله أعلم . قال شيخنا : والحديث عندي قوى بصاح للاحتجاج . قال الراقم : وذلك لأن أبا خالد وثقه أبو حاتم وقال أحمد والنسائي وابن معين : لا بأس به . وقال الذهبي : حسن الحديث ذكره في " التهذيب " في الكنى في الجزء الثاني عشر ، ويؤيده حديث موقوف جيد الإسناد رواه البيهقي عن طريق يزيد بن قسيط عن أبي هريرة أنه سمعه يقول : " ليس على المحتبئ النائم ولا على القائم النائم وضوء حتى يضطجع فإذا اضطجع توضأ " .

(فائدة) قال القاضي أبو بكر ابن العربي : تتبع علماؤنا مسائل النوم المتعلقة بالأحاديث الجامعة لتعارضها فوجدوها أحد عشر خلا ، ماشياً وقائماً ومستنداً وراكعاً وقاعداً متربعاً ومحتبئاً ومتكئاً وراكعاً وساجداً ومضطجعاً ومستقراً ، وهذا في حقنا . فأما سيدنا رسول الله ﷺ فمن خصائصه أنه لا ينقض وضوءه بالنوم مضطجعاً ولا غير مضطجعاً اهـ حكاه العيني في " العمدة " (١ - ٨٦٥) .

— : باب الوضوء مما غيرت النار : —

ذهب جمهور الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة إلى عدم وجوب الوضوء بماسسته النار ، وروى مالك في " مؤلفه " ذلك عن الخلفاء الأربعة الراشدين ، وكان فيه خلاف في الصدر الأول ، ثم استقر الإجماع على عدم الوضوء منه حكاه في " فتح الباري " عن النووي (١ - ٢١٧) وانظر " العمدة "

عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : الوضوء مما مست النار ولو من

(١-٨٥٩) ويقول الشاه ولي الله في شرحه على المؤطا "المسوى" و"المصوى"
 (١-٣٧) : عامة أهل العلم على أن الوضوء مما مسته النار منسوخ ؛ وتأول بعضهم على غسل اليد والقدم ، قال قتادة : من غسل فيه فقد توضأ اه . وقال في "حجة الله البالغة" (١-١٧٧) : والثالثة - أى من موجبات الوضوء - ما وجد فيه شبهة من لفظ الحديث ، وقد أجمع الفقهاء من الصحابة والتابعين على تركه كالوضوء مما مسته النار ، فإنه ظهر عمل النبي ﷺ والخلفاء وابن عباس وأبي طلحة وغيرهم بخلافه ، وبين جابر أنه منسوخ ؛ وكان السبب في الوضوء منه أنه ارتفاق كامل لا بفعل مثله الملائكة ، فيكون سبباً لانقطاع مشابهمهم ؛ وأيضاً فإن ما يطبخ بالنار يذكر نار جهنم ، ولذا نهى عن الكى إلا للضرورة الخ ، فلعله يريد أنه لم يكن أمراً مؤكداً بل كان ذلك تركية للنفس ومجلبة للطمأنينة وتشبيهاً بالملائكة . وقال الخطابي في "معالم السنن" (١-٦٩) : أحاديث الأمر محمولة على الاستحباب لا الوجوب اه ، وحكاها الحافظ في "الفتح" أيضاً والأولى أن يقال إنه مستحب للفواص ، وذكر ذلك ليس من وظائف الفقهاء فلا يتعرضون إليه ، وبكاد يكون ما أشار إليه في "الحجة البالغة" . ولفظ حديث الباب يفيد القصر ، فإن المسند إليه معرف ، والمسند مشتمل على ما يعين القصر ، وألطف ما قيل إن تقتصر إضافي بالنسبة إلى ما يدخل لا ما يخرج ، فكانه قيل : الوضوء مما مسته النار مما دخل فقط ، أى فلا وضوء مما دخل إلا مما مسته النار ، ويؤيده حديث في هذا المعنى : الوضوء مما خرج وليس مما دخل ، والصوم - أى الفطر للصوم - مما دخل وليس مما خرج ، وهو في "مجمع الزوائد" (١-٢٤٣) عن وائل بن دؤد عن إبراهيم قوله ورواه الطبراني في "الكبير" ورجاله موثقون ورواه (٣-١٦٧) عن عائشة عند أبي يعلى مرفوعاً بلفظ "إنما الإفطار مما دخل وليس مما خرج" والطرف التفصيل في

ثور أقط . قال فقال له ابن عباس : أنتوضاً من الدهن أنتوضاً من الحميم ؟ فقال أبو هريرة : يا ابن أخي إذا سمعت حديثاً عن النبي ﷺ فلا تضرب له مثلاً . وفي الباب عن أم حبيبة وأم سلمة وزيد بن ثابت وأبي طلحة وأبي أيوب وأبي موسى . قال أبو عيسى : قد رأى بعض أهل العلم الوضوء مما غيرت النار ، وأكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم على ترك الوضوء مما غيرت النار .

(باب في ترك الوضوء مما غيرت النار)

حدثنا : ابن أبي عمر نا سفيان بن عيينة نا عبد الله بن محمد بن عقيل سمع

”نصب الراية“ (٢ - ٤٥٤) . قال شيخنا : والذي أراه أن القصر إنما يكون في الجملة الاسمية الغير المعدولة عن الفعلية لا مطلقاً ، وأما في حديث الباب فالجملة هنا معدولة عن الفعلية ، ومما يدل على ذلك أن الحديث روى في بعض طرقه بلفظ : ”توضئوا مما مست النار“ بصيغة الأمر فكانت فعلية ، غير أني لم أرتضربها على ذلك من أحد من أهل الفن . فإن قلت : ”الحمد لله“ جملة معدولة عن الفعلية وهي دالة على القصر ؛ قلت : المعدولة لو كانت فيها رائحة الفعلية فلا قصر فيها ، وإلا كان فيها القصر . ومن ههنا انحل ما أشكل على الزمخشري أن جملة ”السلام عليكم“ تدل على القصر على مقتضى قواعدهم ولم يقل بالقصر فيها أحد حيث إن هذه معدولة عن الفعلية وفيها رائحة الفعلية .

قوله : ثور أقط : أى قطعة من الجبن ، وهو في الأصل القروط بالتركيب والفارسية وهو الجبن اليابس المتحجر لا غير كما حققه العيني في ”العمدة“ أيضاً .

— : باب في ترك الوضوء مما غيرت النار : —

مربیان حکم المسألة في الباب السابق .

جابرًا ، قال سفيان : وحدثنا محمد بن المنكدر عن جابر قال : خرج رسول الله ﷺ وأنا معه فدخل على امرأة من الأنصار فذبحت له شاة فأكل وأنته بقناع من رطب

قوله : فذبحت له شاة ، الشاة يعم ذوات الوبر والشعر ، واسم جنس يقع على الذكر والأنثى ، ومثله الغنم ، والضأن يختص بذات الوبر ويعم الذكر والأنثى ، والمعر يختص ذات الشعر ذكراً كان أو أنثى . والتاء في الشاة وفي مثلها للوحدة لا للتأنيث ، وعليه جمهرة أهل اللغة . قال شيخنا : إلا أن المبرد في " الكامل " وابن السكيت في " إصلاح المطلق " ذهبا إلى أنه يراعى المورد والواقعة عند استناد الفعل ، فيذكر الفعل إذا كان ذكراً ويؤنث إذا كانت أنثى ، فيعلم من تذكير الفعل كونه ذكراً ومن تأنيثه كونه أنثى ، ومن أجل هذا ادعى أبو حنيفة أن النملة في قوله تعالى : " قالت نملة " ، كانت أنثى حين ناظر قتادة كما حكاه الثعلبى في " الكشف " (سورة النمل) (٢ - ١٣٨) واللسنى في " المدارك " (١) .

قوله : القناع : هو الطبق . والعلالة هي : البقية .

(١) تلييه : ذكر الخطيب في " تاريخه " في الجزء الرابع عشرة مناظرة أبي حنيفة مع قتادة حين دخل الكوفة فذكر ثلاثة أسئلة غير ذلك ، ولم يذكر هذا فيها والله أعلم ، ولكن يؤيد ذلك ما قال الإمام الحافظ الزيلعى في " نصب الراية " (١ - ٣٨٧) : قال الجوهري : والهمة تقع على المذكر والمؤنث ، قال المنذرى في " مختصره " : وفي قوله عليه السلام للراعى : " ما ولدت ؟ قال : بهمة " ، يدل على أنها اسم للأنثى وإلا فقد علم أنها ولدت أحدها . وعلى هذا فما ذكره ابن المنير في " الانتصاف " تحامل على صاحب " الكشف " لا غير ذكر الطيبى في " شرح المشكاة " في (باب السجود) : قول أبي حنيفة في نملة سايمان عليه السلام عن " الكشف " ثم ذكر إيراد ابن حاجب عليه بأنه

فأكل منه ثم توضأ للظهر وصلى ثم انصرف فأنته بملاة من علالة الشاة ، فأكل ثم صلى العصر ولم يتوضأ. وفي الباب عن أبي بكر الصديق ، ولا يصح حديث أبي بكر في هذا من قبل إسناده إنما رواه حسام بن مصك عن ابن سيرين عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ ، والصحيح إنما هو عن ابن عباس عن النبي ﷺ هكذا رواه الحفاظ ، وروى من غير وجه عن ابن سيرين عن ابن عباس عن النبي ﷺ ورواه عطاء بن يسار وعكرمة ومحمد بن عمرو بن عطاء وعلى بن عبد الله بن عباس وغير واحد عن ابن عباس عن النبي ﷺ ولم يذكر في أبي بكر الصديق وهذا أصح . وفي الباب عن أبي هريرة وابن مسعود وأبي رافع وأم الحكم وعمرو بن أمية وأم عامر وسويد بن النعمان وأم سلمة . قال أبو عيسى : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم ، مثل سفیان وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق رأوا ترك الوضوء مما مست النار ، وهذا آخر الأمرين من رسول

ﷺ : وهذا آخر الأمرين ، وفي حديث جابر نفسه عند أبي داود (باب ترك الوضوء مما مست النار) "قال : كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار" فكان هذا مرفوعاً فعلاً ، وزعم القوم أنه حكم عام فيكون ناسخاً ولكن صنيع أبي داود يشير إلى أنه آخر الأمرين في واقعة معينة في يوم واحد فإنه يقول : قال أبو داود وهذا اختصار من الحديث الأول اه ، فلا يتم الاستدلال بكونه ناسخاً على الإطلاق كذا أفاده شيخنا رحمه الله ، لكن ابن حزم في "المحل" (١ - ٢٤٣) يرد هذا ويقول : القطع بأن ذلك الحديث مختصر قول بالظن . . . بل هما حديثان كما وردا اه ، ويؤيد ابن حزم ما

يجوز أن يكون التانيث لأجل التانيث اللفظي ثم رده ، وأرد كلام أبي حنيفة بكلام ابن السكيت ثم قال : فالقول ما ذكره الإمام اه حكاه في "المراقبة"

الله ﷺ ، وكان هذا الحديث نسخاً للحديث الأول حديث الوضوء مما مست النار.

في "مسند أحمد" من طريق محمد بن إسحاق عن ابن عقيل فإن فيه أن النبي ﷺ أكل هو ومن معه ثم هال ثم توضأ ، وأنه أكل بعد ذلك هو ومن معه ثم صلوا العصر ولم يتوضئوا ، فهذا يدل على أن الوضوء الأول كان للحدث وليس من أكل ما مست النار حتى يصبح أن يسمى الفعل الثاني بأكله ، ثم صلاته من غير أن يتوضأ آخر الأمرين لأنها فعلان ليسا من نوع واحد ، كذا قاله بعض العلماء . قال الراقم : إن استدلال الجاهير من السلف والخلف بأنه آخر الأمرين بالمعنى المتعارف يرد ذلك ، وفيهم مثل سفيان والشافعي وابن المبارك وأحمد والترمذي ، وكذا علاء الدين المارديني استبعد ما ادعاه أبو داود ، وفي "التلخيص الحبير" من حديث محمد بن سامة (ص ٤٢) عند الطبراني ولفظه : "أكل آخر أمره لحماً ثم صلى ولم يتوضأ" وانظر "فتح الملهم" لشيخنا العثاني.

فائدة : اللسخ في اصطلاح المتأخرين من أصحاب أصول الفقه معروف ، وهو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخ عنه ، وله شروط خمسة انظر التفصيل في محله ، ويسمى هو بيان التبديل أيضاً ، والنسخ في الحقيقة انتهاء الحكم بانتهاء العلة ، فكان المنسوخ حكماً موقتاً مؤجلاً ، ولعدم علمنا بأجله صار كأنه نسخ بعد ما ثبت ، فهو في الحقيقة انتهاء أحد الحكم كما عرفه به بعض المحققين من علماء الأصول ، وأما عند القدماء فيعم تخصيص العام وتعميم الخاص وتقييد المطلق وإطلاق المقيد وتفسير المجمل ، ويستعمله الإمام الحافظ أبو جعفر الطحاوي على معنى أوسع منه فيطلقه على ثبوت أمر نعلم خلافه ، وإن كان الأمران بقيا محكمين فليقتضيه له فإن القوم عنه في غفلة .

(باب الوضوء من لحوم الإبل)

حدثنا هناد نا أبو معاوية عن الأعمش بن عبد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل؟ فقال: توضئوا منها، وسئل عن الوضوء من لحوم الغنم؟ فقال: لا تتوضئوا

—: باب الوضوء من لحوم الإبل —:

ذهب أحمد بن حنبل إلى وجوب الوضوء من لحم الإبل مطبوخاً كان أو نيئاً، والأمر بالوضوء عنده من لحم الإبل حكم مستقل لا يكونه مما مسته النار، فلا يلزم نسخه، ولهذا ينقض الوضوء وإن كان نيئاً. أنظر تحقيق مذهبه وتفصيله في "المغنى" لابن قدامة (١ - ١٨٣ إلى ١٩١) قال: وفيما سوى اللحم من أجزاء البعير من كبده وطحالته وسنامه ودهنه وورقه وكشره ومصراته وجهان الخ. قال أحمد: فيه حديثان صحيحان عن النبي ﷺ حديث البراء وحديث جابر بن سمرة كذا في "المغنى" (١ - ١٨٤) ومثله حكاه الترمذى عن إسحاق وأطال ابن تيمية في تأييد هذا المذهب في "فتاواه" وقال جمهور الفقهاء مالك وأبو حنيفة والشافعى وغيرهم: لا ينقض الوضوء بحال، والمراد بالوضوء غسل اليد والقدم عندهم، وذلك لأن لحم الإبل دسماً وزهومة وزفرأ بخلاف لحم الغنم، ومن أجل ذلك جاءت الشريعة بالفرق بينهما. وينكر ابن تيمية ثبوت هذا المعنى للوضوء غير ما تعرف في الحديث. قال شيخنا: وهذه غفلة حيث ثبت الوضوء بذلك المعنى في عرف الشرع ولسان الحديث، منها: حديث عكراش عند الترمذى وفيه: فغسل رسول الله ﷺ يده ومسح ببلل كفيه وجهه وذراعيه ورأسه، وقال: يا عكراش إن هذا الوضوء مما غيرت النار، رواه الترمذى في (الأطعمة) وفيه العلاء بن الفضل وقد نفرد به وهو ضعيف، وأخرجه أبو بشر الدؤلابى الحنفى الحافظ في "الكنى

منها . وفي الباب عن جابر بن سمرة وأسيد بن حضير . قال أبو عيسى : وقد روى الحجاج بن أرطاة هذا الحديث عن عبد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أسيد بن حضير . والصحيح حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب ، وهو قول أحمد وإسحاق ، وروى عبيدة الصنبري عن عبد الله بن عبد الله والأصمعي .

ومنها : حديث سلمان عند الترمذي أيضاً مرفوعاً : " بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده " .

ومنها : ما في " كنز العمال " (٥ — ٧٩) من (كتاب الطهارة) عن أبي أمامة : " إذا كان أحدكم على وضوء فأكل طعاماً فلا يتوضأ إلا أن يكون لبن الإبل ، إذا شربتموه فتمضمضوا بالماء " رواه الطبراني والضياء .

ومنها : ما روى عن معاذ بن جبل قال : كنا نسمى غسل القم واليد وضوءاً وليس بواجب .

ومنها : ما روى عن ابن مسعود أنه : غسل يديه من طعام ثم مسح وجهه وقال : هذا وضوء من لم يحدث أخرجهما الزيلعي في " نصب الرتبة " (١ — ٤١) .

ومنها : ما ثبت عن علي عند النسائي (١ — ٣٢) وأبي داود حين مسح وجهه وذراعيه ورأسه ورجله وقال : هذا وضوء من لم يحدث .

ويقول الشاه ولي الله الدهلوي في " حجة الله البالغة " (١ — ١٧٧) : أما لم الإبل — فالأمر فيه أشد — لم يقل به أحد من فقهاء الصحابة والتابعين ، ولا سبيل إلى الحكم بنسخه فلذلك لم يقل به من غلب عليه التخريج ، وقال به أحد واسحق ، وعندى أنه ينبغي أن يحتاط به الإنسان والسرف في إيجاب الوضوء من لحوم الإبل على قول من قال به أنها كانت محرمة في التوراة ، واتفق جمهور أنبياء بني إسرائيل على تحريمه ، فلما أباح الله لنا شرع الوضوء

الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ذى الغرة . وروى حماد بن سلمة هذا الحديث عن الحجاج بن أرطاة ، فأخطأ فيه ، وقال : عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن أبيه عن أسيد بن حضير ، والصحيح عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال سمعت : أصبح ما في

منها لمعنيين : أحدهما أن يكون الوضوء شكراً لما أنعم الله علينا من إباحتها بعد تحريمها على من قبلنا ، وثانيهما : أن يكون الوضوء علاجاً لما عسى أن يفتلج في بعض الصدور من إباحتها بعد ما حرّمها الأنبياء من بني إسرائيل ، فإن النقل من التحريم إلى كونه مباحاً يجب منه الوضوء أقرب لاطمئنان نفوسهم ، وعندى أنه كان في أول الإسلام ثم نسخ ١ هـ . قال شيخنا : والأولى عندى أن يقال أنه مستحب لخواص الأمة ، وليس تشريعاً عاماً والله أعلم .

قوله : عن ذى الغرة الجهني ، بالغين المعجمة يقال : اسمه يعيش ، وقيل لقب البراء بن عازب ، ذكر الأول فقط في " الاستيعاب " (١ - ١٧٥) و " الإصابة " (١ - ٤٨٧) وفي " الاستيعاب " : ويقال الطائي والهلالي ١ هـ . وأما الثاني فحكاه ابن حجر في " التلخيص " بلفظ : قيل مبهما ، وردّه ومن قاله فلعل منشأ ذلك عندى أن الحديث روى بعضهم عن ابن أبي ليلى عن ذى الغرة ، وبعضهم عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب ، فظن أنها واحد ، ولم يذكر في " الاستيعاب " ولا " الإصابة " أن البراء لقبه ذوالغرة ، فلعل الصواب أن يقال أن الحديث من رواية البراء كما قاله الترمذى وابن أبي حاتم في " العلل " (١ - ٢٥) وذوالغرة اسمه يعيش ، ولا علاقة له بهذا الحديث ، نعم وحديث كما في " الاستيعاب " في النهي عن الصلاة في أعطان الإبل والأمر بالوضوء من لحومها فلعله حديث آخر بمعناه راجع " الاستيعاب " و " الإصابة " من ذى الغرة ، و " الفتح الرباني " (٢ - ٩٤) و " الزوائد " للهيثمي (١ - ٢٥٠) .

هذا الباب حديثان عن رسول الله ﷺ حديث البراء وحديث جابر بن سمرة .

(باب الوضوء من مس الذكر)

حدثنا : اسحاق بن منصور نا يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي عن بسرة بنت صفوان أن النبي ﷺ قال : من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ . وفي الباب عن أم حبيبة وأبي أبوب وأبي هريرة وأروى ابنة أنيس وعائشة وجابر وزيد بن خالد وعبد الله بن عمرو . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، هكذا روى غير واحد مثل هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة ، وروى أبو أسامة وغير واحد هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه

— : باب الوضوء من مس الذكر —

ذهب مالك والشافعي وأحمد إلى نقض الوضوء بمس الذكر ، ثم قبل مطلقاً ، وقيل إذا كان بباطن الكف ، وقيل إذا كان بغير حائل ، وقيل إذا كان بشهوة والتذاذ ، وقيل إذا كان عامداً . ورأى قوم أن الوضوء من مسه سنة لا واجب . قال أبو عمر ابن عبد البر : وهذا الذي استقر من مذهب مالك عند أهل المغرب من أصحابه حكاه ابن رشد في " البداية " انظر تفصيل المذاهب في " المغني " (١ — ١٧٣) . وذهب أبو حنيفة وسفيان الثوري وجماعة من السلف إلى عدم الوضوء منه ، وحديث الباب حجة للفريق الأول ، وهو حديث بسرة بنت صفوان ، وللقوم فيه كلام من وجوه ، والحق أنه حديث مما يحتج به ، وحجة الفريق الثاني ما يتلوه في الباب اللاحق ، وهو حديث قيس بن طلق بن علي عن أبيه ، وهو أيضاً حديث قوي ، ولا يمكن للحجازيين إسقاطه ، وقد أبدته آثار الصحابة ولقناهم ، وقد قال ابن المديني : حديث ملازم بن عمرو أحسن من حديث بسرة أسنده الطحاوي (١ — ١٦) وقال عمرو بن علي الفلاس : حديث طلق أثبت من حديث بسرة . حكاه الزيلعي في " نصب الرابة " . قال شيخنا : والأحسن

عن مروان عن بسرة عن النبي ﷺ ثنا بذلك إسحاق بن منصور أنا أبو أسامة بهذا، وروى هذا الحديث أبو الزناد عن عروة عن بسرة عن النبي ﷺ حدثنا بذلك علي بن حجر حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن بسرة عن النبي ﷺ نحوه، وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين

عندي في الجواب عن حديث الباب أن يقال أنه مستحب لمخارص الأمة الوضوء منه كما قالت في الوضوء مما سته النار وفي الوضوء من لحم الجزور، وقال ابن الهمام في "الفتح" (١ - ٣٨) - في طريق الجمع بينهما - : مس الذكر كفاية عما يخرج منه، وهو من أسرار البلاغة يسكتون عن ذكر الشيء ويرمزون إليه بذكر ما هو من روافده، فلما كان مس للذكر غالباً يرادف خروج الحدث منه ويلازمه هب به عنه كما عبر تعالى بالمعنى من الغائط عما يقصد الغائط لأجله ويحل فيه فيتطابق طريقا الكتاب والسنة في التعبير، فيصار إلى هذا لدفع التعارض اهـ. وفي صورة الترجيح رجح حديث قيس بن طلق لوجوه فراجعته. أقول : وصورة التطبيق الذي ذكره مشكل، لأن الصحابة لم يفهموه كذلك ولا جعلوه كناية بل على مقتضاه مذاهب كثير من الصحابة كابن عمر وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم، ثم كثير من التابعين كعطاء والزهري وابن المسيب ومجاهد وغيرهم ثم كثير من فقهاء الأمة والله أعلم.

قال شيخنا: وأظن أن الاختلاف مبناه على الاختلاف في أصول نوافض الطهارة، فالحنابلة عندهم أضلأ: الأول الإتيان من الغائط، ونقحوا مناطه بالخارج من السيلين، والثاني ملامسة النساء، ومن ملحقاته مس الذكر، والجمع بينهما الشهوة، وصح الحديث فيه أيضاً. وعند أبي حنيفة أصل واحد وهو الإتيان من الغائط، ونقح مناطه بخروج نجس عن البدن، وأراد من الملامسة في قوله تعالى "أولامستم النساء" الجماع فارجعها إلى أصله قال : والأولى في تنقيح مذهب أبي حنيفة أن يقال أن مذهبهم في تقرير الأصلين

وبه يقول الأوزاعي والثاقبي وأحمد وإسحاق . قال محمد : أصبح شئى في هذا الباب حديث بسرة . وقال أبو زرعة حديث أم حبيبة في هذا الباب أصبح وهو حديث للعلاء بن الحارث عن مكحول عن عتبة بن أبي سفيان عن أم حبيبة . وقال محمد : لم يسمع مكحول من عتبة بن أبي سفيان ، وروى مكحول عن رجل عن عتبة غير هذا الحديث ، وكأنه لم يره هذا الحديث صحيحاً .

(باب ترك الوضوء من مس الذكر)

حدثنا : هناد نا ملازم بن عمرو عن عبدالله بن بدر عن قيس بن طلق بن كالحجازيين ، والمراد من اللامسة المباشرة الفاحشة ، فتعم الجماع ولمس المرأة ، فلا تدخل إذن في الإتيان من الغائط المتنجس مناهة بخروج النجس من البدن بل يكون أصلاً مستقلاً ، وإذن تشتمل الآية في التيمم أيضاً على بيان الحدث الأصغر والكبرى على وزان ما اشتملت عليه في بيان الطهارة الصغرى والكبرى عند وجود الماء ، وفي كليتها تيمم على صفة واحدة . والمباشرة الفاحشة يجب منها الوضوء مطلقاً سواء تيقن خروج شئى أو لم يتيقن ، هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وأما عند محمد فلا إلا أن يتيقن خروج شئى ، وقال ابن المظالم في " الفتح " (١ - ٣٧) مؤيداً مذهب الشيخين : قلنا بندر عدم مدى في هذه الحالة ، والغالب كالتحقق في مقام وجوب الاحتياط اهـ . وفيه نظر لأن الأمر ينفصل بالرؤية والعلم .

قول : قال أبو زرعة . هو الإمام أبو زرعة الرازى أحد الأعلام الحفاظ معاصر البخارى وشيخ مسلم اسمه عبيد الله بن عبد الكريم ، وهو الذى يقول فيه ابن بشار شيخ البخارى ومسلم : حفاظ الدنيا أربعة : أبو زرعة بالرى ، ومسلم ابن الحجاج بنيسابور ، وعبيد الله بن عبد الرحمن الدلمى بسمرقند ، ومحمد بن إسماعيل ببخارى . انظر ترجمته في " خلاصة الخرزجى " (ص ٢١٣) و " شذرات الذهب " (٢ - ١٤٨) توفي سنة مائتين وأربع وستين اهـ .

— : باب ترك الوضوء من مس الذكر —

على الحنفى عن أبيه عن النبي ﷺ قال: وهل هو إلا مضغة منه أو بضعة منه . و
في الباب عن أبي أمامة . قال أبو عيسى: وقد روى من غير واحد من أصحاب النبي
ﷺ وبعض التابعين أنهم لم يروا الوضوء من مس الذكر، وهو قول أهل الكوفة
وابن المبارك ، وهذا الحديث أحسن شئ روى في هذا الباب، وقد روى هذا
الحديث أيوب بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه، وقد تكلم بعض

حديث الباب حجة للعراقيين وهو حديث قوى أخرجه أحمد ، وأبو داود،
والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان ، والحاكم . وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي
في "تخليصه" على تصحيحه . وصححه الطبراني وابن حزم، ومر قول ابن
المديني وعمرو بن علي الفلاس . وقال ابن قدامة المقدسي في "المحرر"
(ص - ١٩): أخطأ من حكى الاتفاق على ضعفه الخ يريد أنه ثبت تصحيحه
عن جماعة ، فبطل نقل الاتفاق على التضعيف .

قوله : وقد روى هذا الحديث أيوب بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس
ابن طلق عن أبيه ، أشار إلى ما روى هذا الحديث من طرق أخرى . قال
الرازمي : حديث أيوب بن عتبة اليماني عن قيس بن طلق عن أبيه أخرجه أحمد
والطحاوي والطبراني ، ورواية محمد بن جابر أخرجه أحمد وأبو داود وابن
ماجه والطحاوي ، وقال أبو داود في "سننه" : رواه هشام بن حسان
وسفيان الثوري وشعبة وابن عيينة وجريز الرازي عن محمد بن جابر الخ .
ثم إنه جرت المناظرة بين يحيى بن معين وعلي بن المديني في هذه المسألة
أسندها القاضي أبو بكر ابن العربي في "شرح الترمذي" ، ورواها الدارقطني
في "سننه" (ص - ٥٥) والحاكم في "المستدرک" (١ - ١٣٩) والبيهقي
في "الكبرى" (١ - ١٣٦) بطريق رجاء بن مرجئ الحافظ قال: "اجتمعنا
في مسجد الخيف أنا وأحمد بن حنبل ، وابن معين ، وعلي بن المديني فتناظرنا
في مس الذكر، فقال يحيى بن معين : يتوضأ منه ، وقال علي بن المديني :
بقول الكوفيين وتقلد قولهم ، واجتنب ابن معين بحديث يسرة بنت صفوان ،

أهل الحديث في محمد بن جابر وأيوب بن عتبة ، وحديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر أصبح وأحسن .

واحتج على بن المديني بحديث قيس بن طلق ، وقال ليحيى : كيف تتقلد إسناد بسرة ومروان أرسل شرطياً حتى رد جوابها إليه ! ؟ فقال يحيى : وقد أكثر الناس في قيس بن طلق ولا يحتج بحديثه ؛ فقال أحمد بن حنبل : كلا الأمرين على ما قلتما ؛ فقال يحيى : مالك عن نافع عن ابن عمر إنه توضأ من مس الذكر ، فقال علي : كان ابن مسعود يقول لا يتوضأ منه ، وإنما هو بضعة من جسدك . فقال يحيى عني ؟ — يريد أسنده — قال : سفيان عن أبي قيس عن هزبل عن عبد الله ؛ وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر واختلفا فابن مسعود أولى أن يتبع ؛ فقال له أحمد بن حنبل : نعم ، ولكن وأبو قيس لا يحتج بحديثه ، قال المارديني : وأبو قيس هذا وثقه ابن معين ، وقال المعجل : ثقة ثبت ، واحتج به البخاري ؛ وأخرج له ابن حبان في "صحيحه" والحاكم في "المستدرک" اه فقال — أى على — حدثني أبو نعيم نامسر عن عمار بن سعيد عن عمار بن ياسر قال : ما أهالي مسنته أو أننى ، فقال أحمد : عمار وابن عمر استويا ، فمن شاء أخذ بهذا ومن شاء أخذ بهذا اه زاد البيهقي والحاكم فقال ابن معين : بين عمير وعمار مفازة اه ، قال المارديني : قلت في "مصنف ابن أبي شيبة" حدثنا ابن فضيل ووكيع عن مسعر عن عمير بن سعيد قال : كنت جالسا في مجلس فيه عمار بن ياسر فستل عن مس الذكر في الصلاة فقال : ما هو إلا بضعة منك ؛ وهذا سند صحيح وفيه تصريح بأنه لا مفازة بينهما اه . قال الراقم : في قول أحمد دلائل على أن الوضوء من مس الذكر عنده ليس من العزائم بل الأمر موسع ، وقوله : "عمار وابن عمر استويا" فأقول : إذا اكتفى قول عمار لمعارضة قول ابن عمر فما ظنك بالترجيح لقول عمار إذا وافقه قول علي ، وعبد الله ، وابن عباس ، وحذيفة وعمران بن الحصين ، وأبي الدرداء ، وسعد بن أبي وقاص ؟ أخرج آثارهم محمد

في "موطئه" إلا أثر عمران فأخرجه أبو عمر في "الاستبصار" كما حكاه الشيخ
 اللكنوي. وفي "الجمهور النقي": والأسانيد بذلك صحاح على نقل الثقات لم يختلف
 هؤلاء في ذلك ، وروى البيهقي عن معاذ أيضاً الخ ، وأيضاً قال : مع عمار ابن
 مسعود وغيره من الصحابة ، والأسانيد بذلك صحاح . . . وتقدم عن الطحاوي
 أنه لم يفت بالوضوء منه من الصحابة غير ابن عمر فلا نسلم الاستواء اه ، فالآثار كلها
 في الباب أحد عشر كلها تؤيد مذهب أبي حنيفة إلا أثر ابن عمر وأبي هريرة .
 وبالجملة فآثار فقهاء الصحابة وكبارهم في جهة وأثران في جهة ، فأين المساواة
 وكيف المقاومة ؟ وقال أيضاً في "المهمل" : قول الشافعي لا دليل عليه من
 قرآن وسنة ولا إجماع ولا قول صاحب قياس ولا رأى صحيح ، ولا يصح في
 الآثار من أفضى يده إلى فرجه ، ولو صحح فالإفضاء يكون بظهر اليد كما يكون
 ببطنها اه . قال الراقم : يظهر بعد هذا التحقيق أن مالكا ذهب إلى أن الوضوء
 منه سنة كما حكاه ابن رشد ، وعليه استقر مذهبه في المغرب ، وإن أحمد ظهر
 من محاكمته : أنه ليس بواجب وإن كان كتب مذهبه على خلاف ذلك ، فلم يبق
 في القائلين بوجوب الوضوء منه من الأئمة الأربعة إلا الشافعي . بقي هنا أمر
 يجب التنبيه عليه : قال ابن حبان في "صحيحه" ما ملخصه : إن حديث طلق
 منسوخ فإن قدومه في أول سنة من الهجرة عند بناء مسجده ﷺ ، وكان هو
 في بناءه ، وإيجاب الوضوء منه رواه أبو هريرة أيضاً ، وإسلامه سنة سبع من
 الهجرة انتهى من "نصب الراية" ووافق ابن حبان على ذلك الطبراني والبيهقي
 والحازمي ، ولا يصح هذا حجة ما لم يثبت أنه لم يقدم مرة أخرى ، وقد أسند
 ابن حبان نفسه قدومه في وفد بني حنيفة كما في "نصب الراية" (١ - ٦١)
 وصرح ابن سعد في "طبقاته" (١ - ٥٥) أن مسيلمة الكذاب كان في وفد
 بني حنيفة ، وصرح ابن هشام أنه قدم عام الوفود سنة تسع ، فكيف يصح ما
 يدعيه ابن حبان من غير حجة ولا برهان ؟ وأيضاً المسجد بني مرة في مبدأ

(باب ترك الوضوء من القبلة)

حدثنا : قتيبة وهناد وأبو كريب وأحمد بن منيع وعمود بن غيلان وأبو عمار قالوا نا وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ ، قال : قلت من هي إلا أنت ! فضحكت . قال أبو عيسى : وقد روى نحو هذا عن غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة قالوا ليس في القبلة وضوء ، وقال مالك بن أنس والأوزاعي و

قدومه ﷺ المدينة وأخرى بعد خيبر ، وفيها أبو هريرة فيمن يحملون اللبن إلى بناء المسجد كما ذكره الحافظ ابن حجر في " الفتح " (ج - ١٢) فهل من المعقول إذن أن يكون قوله حجة ما لم يثبت أنه لم يقدم لإمارة في أول سني الهجرة ، وما لم يثبت أنه لم يبن مسجده ﷺ لإمارة ودون ذلك مفاوز لا تقطع ، وانظر تفصيل هذا الموضوع في حاشية " نصب الراية " للشيخ عبد العزيز من (١ - ٦٤ إلى ٦٩) وقد أجاد .

—: باب ترك الوضوء من القبلة :—

مذهب مالك والشافعي وأحمد نقض الوضوء بمسح المرأة ، ثم الشافعي يخصصه حيناً بكونها غير المحارم ، وحيناً يطلقه ، وتارة يشترط كونه من غير خائل ، وتارة لا يشترط ، وتارة باللذة بقيده ، وتارة لا يقيده . وفي نقض وضوء الملموس وجهان للشافعية : النقض وعدمه ، وصحح الأكثرون منهم الأول ، وعليه معظم كتبهم وجمهرة علمائهم . انظر لمذهب الشافعي " شرح المذهب " من (٢ - ٢٤) ولمذهب مالك " بداية المجتهد " (١ - ٢٩) ولأحمد " المغني " (١ - ١٧٨) . وذهب أبو حنيفة إلى عدم الوضوء منه ، وحديث الباب حجة له ، انظر أدلة مذهب أبي حنيفة في " نصب الراية " من (١ - ٧١) وفي " عقود الجواهر " للزبيدي (ص - ٢٦) .

الشافعي وأحمد وإسحاق : في القبلة وضوء ، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ، وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبي ﷺ في هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد . قال : وسمعت أبا بكر العطار الهصري يذكر عن علي بن المديني ، قال : ضعف يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث و قال : هو شبه لا شيء . قال : وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث ، و قال حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة . وقد روى عن إبراهيم التيمي عن عائشة أن النبي ﷺ قبلها ولم يتوضأ ، وهذا لا يصح أيضاً ، ولا نعرف لإبراهيم التيمي ممعاً من عائشة ، وليس يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء .

قوله : ضعف يحيى بن سعيد . هو الإمام الحافظ يحيى بن سعيد القطان ، إمام الجرح والتعديل ، وأول من تكلم في الرجال شعبة ، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان هذا ، ثم بعده يحيى بن معين وأحمد بن حنبل قاله ابن الصلاح في "مقدمته" في النوع الحادي والستون (ص - ٣٨٩) وكان يفتي بقول أبي حنيفة ذكره القرشي في "الجواهر المضية" (٢ - ٢١٢) توفي سنة ١٩٨ هـ . قال الرافق : وكذلك يحيى بن معين ، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة من الحنفيين على هذا المعنى ، بل ابن أبي زائدة في الأربعين الذين دونوا علم أبي حنيفة ، بل في أصحاب العشرة المتقدمين منهم انظر "الجواهر" للقرشي (٢ - ٢١١ و ٢١٢) نعم كان تقليد السلف وتقليد أمثاله لأبي حنيفة في الفروع الاجتهادية التي لم يسبق فيها نص مرفوع أو موقوف ، ولم يكن كالتقليد الراجح في عصر المتأخرين . قال الرافق : ولذا يستبعده كثير من الناس من أمثال هؤلاء الجبال ، ولكن لا بعد عند من عرف دقة مدارك الاجتهاد وغموض ماخذ الاستنباط ، وليس هذا محل استيفاء البيان .

قوله : وحبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة . هنا أمران : الأول أنه

إن كان المذكور في السند هو عروة بن الزبير فحبيب بن أبي ثابت لم يسمع منه فهو منقطع من هذه الجهة فلاحجة فيه عندهم . والثاني : أنه إن كان هو عروة المزني فلم يثبت سماعه عن عائشة ، فجاء الانقطاع من هذه الناحية . والجواب أن الصحيح هو عروة بن الزبير حيث وقع مصرحاً في رواية "مسند أحمد" و"ابن ماجه" (ص ٣٨) (باب الوضوء من القبلة) وأحمد في "مسنده" قال عهد الله حدثنا أبي حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير اه ، حكاه في "الفتح الرباني" (٢ - ٨٩) وكذلك وقع مصرحاً في رواية للدارقطني (ص ٥٠) وكذا أخرج ابن أبي شيبة وعلى بن محمد بطريق وكيع المذكورة عند أحمد كما في "الجوهر النقي" (١ - ٢١) وقال : رجال هذا السند كلهم ثقات اه بسند صحيح ، ومن الدليل على أنه عروة بن الزبير : أنه لا يجسر أن يقول مثل هذا الكلام - أي من هي إلا أنت - لعائشة غير ابن الزبير ، وأيضاً قوله "فقلت لها من هي إلا أنت" دليل على لقائه إياها وسماعه عنها ، وليس إلا وهو ابن الزبير . وأما جرحه بعدم سماع حبيب عن عروة بن الزبير ، فجوابه : أن المحدثين ثبت عندهم سماعه في أربعة أحاديث ، ومن أثبت حجة على من لم يثبت انظر "الزيلعي" ومثله في "الدراية" لابن حجر (١-٢٠) وأبو داود وإن أبهم الأمر غير أنه يرجح أنه ابن الزبير ويعمل إلى سماع حبيب عنه فإنه يقول في (باب الوضوء من القبلة) قال أبو داود : وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً اه غير أنه لم يذكره أبو داود ، وذكره الترمذي في الدعوات ، وهو أنه عليه السلام كان يقول : "ألهم عافني في جسدي وعافني في بصري" رواه الترمذي في جامع الدعاء ، وقال هذا حديث حسن غريب اه . قال الإمام الزيلعي : فهذا يدل على أن أبا داود لم يرض بما قاله الثوري - أي قوله ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني - ويقدم هذا لأنه مثبت والثوري ناف اه .

وقد مال أبو عمر ابن عبد البر إلى تصحيح حديث الباب كما قال الزيلعي في "نصب الرابة" (١-٧٢) فقال: صححه الكوفيون وثبتوه لرواية الثقات من أئمة الحديث له ، وحبيب لا ينكر لقاءه عروة لروايته عن هو أكبر من عروة وأقدم موتاً ، وقال في موضع آخر: لاشك أنه أدرك عروة اه انتهى ما حكاه . وقال في "البداية" (١-٢٩) : قال أبو عمر هذا الحديث وهنه الحجازيون ، وصححه الكوفيون ، وإلى تصحيحه مال أبو عمر ابن عبد البر ، وروى هذا الحديث أيضاً من طريق معبد بن نبتة ، وقال الشافعي: إن ثبت حديث معبد بن نبتة في القبلة لم أرفيها ولا في اللسن وضوء اه . وحكاه ابن حجر في "التلخيص" نحوه عن الشافعي ، وأشار إلى الحديث فقال وقال الشافعي : روى معبد بن نبتة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ أنه كان يقبل ولا يتوضأ ، وقال: لا أعرف حال معبد فإن كان ثقة فالحجة فيما روى عن النبي ﷺ اه . وهذا يشير إلى أن الشافعي غير جازم بما ذهب إليه والله أعلم . فالحق أن سماع حبيب عن ابن الزبير مما لا مجال لإنكاره . قال شيخنا ؛ ولحديث الباب طريقان صحيحان . قال الراقم : لعله يريد ما في ابن ماجه (ص - ٣٩) : حدثنا أبو بكر بن شيبه ثنا محمد بن فضيل عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن زينب السهمية عن عائشة قال الزيلعي : وهذا إسناد جيد . والثاني ما رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة قال الزيلعي : وهذا الإسناد على شرط الصحيح ، وهنا طريق ثالثة قوية أيضاً روى البزار في "مسنده" حدثنا إسماعيل بن يعقوب بن حبيب ثنا محمد بن موسى بن أعين ثنا أبي عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة الخ ، أخرجه الزيلعي والمارديني . قال عبد الحق : لا أعلم له علة توجب تركه الخ ، وقال ابن حجر في "الدراية" : رجاله ثقات انظر البيان الشافي في "نصب الرابة" (١-٧١-٧٦) و"الجوهر النقي" (ص - ١٢٥) المطبوع في "فيما

(باب الوضوء من القيء والراف)

حدثنا : أبو عبيدة بن أبي السفر وإسحاق بن منصور قال أبو عبيدة ثنا وقال إسحاق أنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال حدثني أبي عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني عبد الرحمن بن عمرو الأزاعي عن يعيش بن الوليد البيهقي " من الجزء الأول و" أحكام القرآن " للجصاص ، وعلى الأقل أن يكون حسناً لذاته .

فائدة : ذكر السيوطي في تعدد أزواجه ﷺ فوائد من نقل محاسنه الهاطنة ، ونقل الشريعة التي لم يطلع عليها الرجال ، وتشریف القبائل بمصاهرته وزيادة التكليف في المقام بهن مع تحمل أعباء الرسالة ، وشرح صدره بكثرتهن عما يقاسيه من أعدائه الخ حكاه في " الخصائص الكبرى " (٢ - ٢٤٥) عن " تفسير القرطبي " ولاريب أن تعددهن كان من أعظم الوسائل على تبليغ الأحكام التي تخص النساء ، وروى أن عائشة حصلت عنها نصف الدين أو ثلثاه ، فلم يكن ذلك لحظ النفس ولذتها ، وكيف؟ وهو ﷺ لم يتزوج في ربعمائة شابه إلى أن بلغ من عمره ثلاثة وخمسين عاماً إلا خديجة ، وقد تزوجها وهي ثيبه وعمرها أربعون وقيل خمسة وأربعون عاماً ، وعمره خمسة وعشرون سنة ، ومع هذا كان باستدعاء خديجة ورغبة أبي طالب ، ولم يتزوج في حياتها ، ولم يتزوج بكرة غير عائشة وراجع " فتح الباري " (١ - ٣٢٤) و" عمدة القاري " (٢ - ٣٢) وما بعدها .

— : باب الوضوء من القيء والراف —

القيء ملأ الفم والراف ينقضان الوضوء عند أبي حنيفة ، وكذلك عند أحمد إذا كان الراف فاحشاً كذا في " المغني " (١ - ١٨٤) وقال : والنجس

الخرزمي عن أبيه عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء: إن رسول الله ﷺ جاء فتوضأ، فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له، فقال: صدق، أنا صبيت له وضوءه. وقال إسحاق بن منصور: معدان بن طلحة. قال أبو عيسى: وابن أبي طلحة أصح. قال أبو عيسى: وقد رأى غير واحد من أهل العلم من

ينقص الوضوء في الجملة رواية واحدة، روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعلقمة وعطاء وقتادة والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي الخ، وقال قيل لأحمد: أحدث ثوبان ثبت عندك؟ قال: نعم، وروى الخلال بإسناد عن ابن جريج عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا قلست أحدكم فليتوضأ"، قال ابن جريج وحديثي ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي ﷺ مثل ذلك؛ (قال) وأيضاً فإنه قول من سمينا من الصحابة ولم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم فيكون إجماعاً الخ (١ - ١٨٤). قال الراقم: حديث عائشة لفظه عند ابن ماجه في (باب البناء على الصلاة من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذى): "فليتصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته"، تكلموا في اتصاله، وهو من طريق إسماعيل بن عياش، وقال أبو زرعة كما في "علل ابن أبي حاتم": الصحيح عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن النبي ﷺ رسلاً. قال الراقم: فإذن حجة عند الجمهور، واحتج به الحنفية في مسألة البناء على الصلاة أيضاً، وروى من حديث الخدرى عند الدارقطني، وهو معلول بأبي بكر الداهري. وحديث فاطمة بنت أبي جبيش في (باب الاستحاضة) الذي أخرجه البخاري في "صحيحه" حجة للحنفية في هذا الصدد، وخالفهما مالك والشافعي، وحديث الباب حجة عليهما، وأراد الحجازيون إسقاطه بالاضطراب، والشافعي يحمل الوضوء فيه على المضمضة والاستنشاق قال في "الأم" (١ - ١٤): وإذا جاء الرجل غسل فاه وما أصاب القيئ منه، لا يجزئه غير ذلك، وكذلك إذا رعى غسل ما ماس الدم من أنفه وغيره، ولا يجزئه غير ذلك، ولم يكن عليه

أصحاب النبي ﷺ وغيرهم من التابعين الوضوء من القيء والرعاف، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: ليس في القيء والرعاف وضوء، وهو قول مالك والشافعي. وقد جود حسين المعلم هذا الحديث؛ وحديث حسين أصح شئ في هذا الباب، وروى معمر هذا وضوءه، وقال الخطابي في "معالم السنن" (١ - ٧٠ و ٧١): وقال أكثر الفقهاء سيلان الدم من غير السبيلين ينقض الوضوء، وهذا أحوط المذهبين، وبه أقول. ومن أدلة أبي جنيفة حديث زيد بن ثابت قال قال رسول الله ﷺ: "الوضوء من كل دم سائل" رواه ابن عدي في "الكامل" في ترجمة أحمد بن الفرج كما حكاه الزيلعي في "نصب الراية" (١ - ٣٧) إلا أن في إسناده وقع خطأ في "نصب الراية" ففيه محمد بن سليمان بن عاصم وهو عمر ابن سليمان بن عاصم، وعمر بن سليمان من رجال "التهذيب"، وثقة ابن معين والنسائي انظر "تهذيب التهذيب" (٧ - ٤٥٨). قال شيخنا: والحديث عندي قوي إلا أن في سنده أحمد بن الفرج، وأخرج عنه أبو زرعة في "صحيحه" وقد اشترط أن يخرج ما هو صحيح عنده. قال الراقم: ذكره الحافظ في "التهذيب" (١ - ٦٧) وقال: قال ابن أبي حاتم كتبنا عنه، وعمله الصدوق. وقال ابن عدي عن عبد الملك بن محمد: كان محمد بن عوف يضعفه، ومع ضعفه يكتب حديثه، وقال أبو أحمد الحاكم: قدم العراق فكتبوا عنه، وأهلها حسن الرأي فيه الخ، وذكره في "لسان الميزان" (١ - ٢٤٥) وقال فيه: وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مسلمة: ثقة مشهور؛ وقول الحافظ فيه: هو وسط وراجع للتفصيل "التهذيب" و "اللسان"؛ وحديث الباب لم يحكم عليه المصنف كما هو عادته إلا أنه قال: وقد جود حسين المعلم هذا الحديث، وحديث حسين أصح شئ في هذا الباب اه. وقال ابن منده: إسناده صحيح متصل، وزكه الشيخان لاختلاف في إسناده اه. حكاه الشوكاني في "نيل

الحديث عن يحيى بن أبي كثير فأخطأ فيه ، فقال : عن يعيش بن الوليد عن خالد ابن معدان عن أبي الدرداء ، ولم يذكر فيه الأوزاعي ، وقال : عن خالد بن معدان وإنما هو معدان بن أبي طلحة .

الأوطار “ (١ - ٢٣٥) طبع النيرية . وللشافعي ومن وافقه ما أخرجه البخاري تعليقاً وأبو داود في “ سننه ” موصولاً . قال الراقم : يشير الشيخ رحمه الله إلى حديث جابر ، قال البخاري في “ صحيحه ” في (باب من لم ير الرضوء إلا من المخرجين الخ) ويذكر عن جابر أن النبي ﷺ كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فزفه الدم فركع وسجد ومضى في صلاته ١ هـ ، وأخرجه أبو داود في “ سننه ” موصولاً في (باب الوضوء من الدم) من طريق محمد بن إسحاق عن صدقة بن يسار عن عتيل بن جابر عن جابر الخ ، وهذا الرجل الذي رمى أنصارى اسمه عباد بن بشر كما قاله البز العيني في “ العمدة ” (١ - ٧٩٦) وقال العيني : احتجاج الشافعي ومن معه بذلك الحديث مشكل جداً لأن الدم إذا سال أصاب بدنه وجلده وربما أصاب ثيابه ، ومن نزل عليه الدماء مع إصابة شئ من ذلك وإن كان يسيراً لا تصح صلاته عندهم ، ولئن قالوا : إن الدم كان يخرج من الجراحة على سبيل الذرق حتى لا يصيب شيئاً من ظاهر بدنه . قلنا : إن كان كذلك فهو أمر عجيب وهو بعيد جداً الخ . وقال الخطابي - مع كونه شافعيًا - في “ معالم السنن ” (١ - ٧١) : ولست أدري كيف يصح هذا الاستدلال من الخبر ، والدم إذا سال أصاب بدنه وجلده وربما أصاب ثيابه ، ومع إصابة شئ من ذلك وإن كان يسيراً لا تصح الصلاة عند الشافعي إلا أن يقال إن الدم كان يخرج من الجراحة على سبيل الذرق - ذرق الطائر وزرق الطائر بالزاء والذال المعجمتين كلاهما بمعنى - حتى لا يصيب شيئاً من ظاهر بدنه ، ولئن كان كذلك فهو أمر عجيب انتهى كلامه . قال الشيخ : الاستدلال به في غاية من البعد ، أما أولاً : فإنه فعل صحابي لا ندرى هل بلغ النبي ﷺ ؟ وهل قرره ؟ فكيف

(باب الوضوء بالنبيذ)

حدثنا : هناد نا شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عن عبد الله بن مسعود قال سألت النبي ﷺ ما في إداوتك ؟ فقلت : نبيذ ، فقال : تمر طيبة وماء

يقاوم ما صح عنه ﷺ مرفوعاً من نقض الوضوء به ؟ وأما ثانياً : فإنه واقعة حال جزئية لا عموم لها ليست ضابطة في الشرع ، والاستدلال بأمثال هذه الجزئيات أمام المرفوعات لا قيمة لها عند المحققين . وأما ثالثاً : فإنه واقعة غلبة حال لا وزن لها في مسائل الفقه وأحكام الشرع ، وفي كلمات الخبر دليل بين على ذلك لمن تأمل وأنصف ، ففي لفظ ” سنن أبي داود “ : فلما رأى المهاجري ما بالأنصارى من الدماء قال : سبحان الله ألا أنبهتني أول ما رمى ؟ قال : كنت في سورة أفرؤما فلم أحب أن أقطعها اه . وفي لفظ الحاكم وابن حبان والبيهقي : فلما تابع على الرمي ركعت فأذنتك ، وأيم الله لولا أن أضيع ثغراً أمرني رسول الله ﷺ بحفظه تقطع نفسي قبل أن أقطعها أو أنفذها اه . وأما رابعاً : فإنه صريح في عدم مضيه على الصلاة كاملة ، ولم يتمها بل قطعها قبل تمامها بعد أن أتم القراءة ، وركع وسجد كما في ” سنن أبي داود “ أو ركع فقط كما في غيرها ، وهذا المعنى ينبلج في خلال ألفاظ الخبر من غير تكلف ، فأنى يصح به الاستدلال — والحال هذه — مع وجود ما هو أقوى عند غيرهم وأصرح في الباب ؟ والله ولي التوفيق وانظر تفصيل أدلة الحنفية في ” نصب الراية “ من (١ - ٣٧ إلى ٤٢) و ” بذل المجهود “ (١ - ١٢٢ و ١٢٣) .

— : باب الوضوء بالنبيذ : —

تفسير النبيذ وبيان ما اختلفوا فيه

النبيذ : هو أن يلقى في الماء تمرات وبنى رقيقاً يسيل على الأعضاء ويصير حلواً غير مسكر ولا يكون مطبوخاً ، فلو توضع به قبل أن يصير حلواً

طهور، قال : فتوضأ منه . قال أبو عيسى : وإنما روى هذا الحديث عن أبي زيد عن عبد الله عن النبي ﷺ ، وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث ،

فيجوز بلاخلاف، ولو توضأ به إذا أسكر فلا يجوز كذلك من غير خلاف، وإذا طبخ أو اشتد فكذلك الصحيح من مذهب أبي حنيفة أنه لا يجوز كما في " البحر " عن " المبسوط " و " المحيط " . والنبيذ يسمى نبيذاً إذا بقي فيه شئ من الحموضة وإلا فهو نقيع . والذي اختلفوا فيه هو : نبيذ التمر الرقيق السبال الحلو الغير المسكر والتي الغير المطبوخ والغير المشتد . فقال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف : لا يجوز الوضوء به ويتم عند ذلك . وروى نوح رجوع أبي حنيفة إليه كما في " البدائع " (١ - ١٥) واختاره الطحاوي وقاضيهان وابن نجيم وغيرهم من الحنفية ، ويقول النووي في " المجموع " : وهو الذي استقر عليه مذهب أبي حنيفة ، كذا قاله العبدري ، وروى عن أبي حنيفة التوضأ جزماً ، وروى : إن نيمم معه كان أحب ، وروى عنه وجوب الجمع بين الوضوء به والنيمم ، وإليه ذهب محمد ، واختاره الإنقائي في " غاية البيان " . وأيهما قدم جاز ؛ فكانت عن أبي حنيفة ثلاث روايات بل أربع ، ولما حكوا رجوعه إلى ما يوافق الأئمة فلا حاجة بنا إلى توسيع المجال للبحث ، غير أننا نظراً إلى استنكارهم ذلك واستبعادهم وردنا أن نبين وجه قول أبي حنيفة بالتوضئ بالنبيذ ، وما يتعلق بتحقيق الموضوع . حديث الباب أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وأبو داود في " سننه " وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي وابن عدى في " الكامل " وغيرهم ، وقد ضعفه المحدثون بثلاث علل : ١ - بجهالة أبي زيد ٢ - والتردد في أبي فزارة هل هو راشد بن كيسان أو غيره ؟ ٣ - وعدم حضور ابن مسعود معه ﷺ ليلة الجن .

وأجيب عن الأول : بأن أبا زيد مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد ابن كيسان وأبو روق عطية بن الحارث ، فخرج من الجهالة ، ثم لم يتفرد هو

لا نعرف له رواية غير هذا الحديث . وقد رأى بعض أهل العلم الرضوه بالنيذ بل تابعه أربعة عشر رجلاً عن ابن مسعود ، ومنهم أبو رافع وأبو علي رباح وعبد الله بن عمر وأبو الأحوص وعمرو البكالي وأبو عبيدة بن عبد الله وعبد الله ابن مسلمة وأبو وائل شقيق بن سلمة وعبد الله بن عباس وأبو عثمان النهدي انظر بيان من خرج ذلك في "العمدة" (١ - ٩٤٩) و "نصب الراية" (١ - ١٣٩) نعم لم يعرف اسمه ، فكان مجهول الاسم لالعين ، ويجبر تلك الجهالة برواية ثقتين عنه وبرواية من تابعه .

وعن الثاني : بأن أبا فزارة هو راشد بن كيسان العبسي ، صرح به ابن معين وابن عدى والدارقطنى وابن عبد البر والبيهقى ، روى عنه شريك بن عبد الله عند أبي داود وسفيان الثوري والجراح بن مليح عند ابن ماجه ، وإسرائيل عند البيهقى وعبد الرزاق في "مصنفه" انظر تفصيل ذلك في "نصب الراية" (١ - ١٣٨) ورواه أحمد في "مسنده" كما في "نصب الراية" من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أبي رافع عن ابن مسعود وعلي بن زيد أخرجه عنه مسلم في "صحيحه" مقروناً بغيره ، وهو مع لينه صدوق يكتب حديثه انظر ترجمته في "التهذيب" (٨ - ٣٢٢) ومن أجل ذلك قل الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد : إن هذا الطريق أقرب من طريق أبي فزارة وإن كان طريق أبي فزارة أشهر اه حكاه الزيلعي في "نصب الراية" (١ - ١٤١ و ١٤٢) .

وأما الجواب عن الثالث - أى عدم حضور ابن مسعود ليلة الجن - فهو أن وفادة الجن متعددة والتي ذكرها القرآن فابن مسعود لم يكن فيها ، أولم يكن معه عند الجن لأنه لم يخرج معه ، وقد صرح القاضي بدر الدين الشبلى الحنفى من حفاظ الحديث في كتابه "آكام المرجان" : أنها تعددت ست مرات كما يظهر من الأجاديث . الأولى : قيل فيها أغيل أو أستطير والتمس . الثانية : كانت بالحنجون . الثالثة : كانت بأعلى مكة . الرابعة : كانت بيقيع للفرقد ، وفي هذه الليالي حضر ابن مسعود

منهم سفيان وغيره . وقال بعض أهل العلم : لا يتوضأ بالنيبذ وهو قول الشافعى وخط عليها . الخامسة : كانت خارج المدينة حضرها الزبير بن العوام . السادسة : كانت فى بعض أسفاره حضرها بلال بن الحارث اه ، وكذلك رواية الترمذى فيها سبق فى (باب كراهية ما يستنجى به) يدل على حضور ابن مسعود معه عليه السلام ، وقال ابن الهمام فى " الفتح " قبيل التيمم : وأما ما عن ابن مسعود أنه سئل عن ليلة الجن؟ فقال : ما شهدها منا أحد ، فهو معارض بما فى " ابن أبى شيبة " من أنه كان معه ؛ وروى أيضاً أبو حفص بن شاهين عنه أنه قال : كنت مع النبى عليه السلام ليلة الجن ، وعنه أنه رأى قوماً من الزط فقال : هؤلاء أشبه من رأيت بالجن ليلة الجن ، والإثبات مقدم على النفي ، وإن جمعنا فالمراد ما شهدها منا أحد غيرى نفيًا لمشاركته وإثابة اختصاصه بذلك كما ذكره الإمام أبو محمد البطلبوسى فى " كتاب التنبيه على الأسباب الموجبة للخلاف " اه ، وفى " الجوهر النقى " (١ - ١٢) فى ذيل " البيهقى " نقلاً عن كتاب البطلبوسى أنه جاء فى بعض الروايات " لم يشهده أحد منا غيرى " فأسقط بعض الرواة غيرى ، وعلى كل حال لا بد من القول بحضور ابن مسعود معه فى ليلة الجن ، إما بالجمع والتطبيق ، وإما بالترجيح والتقديم ، وإما بتعدد وفادة الجن . قال القاضى أبو بكر فى " العارضة " : والقولان مخرجان ، لأنه صحبه فى البعض واستوفقه ونفذ النبى عليه السلام إليهم حتى عاد إليه اه . ثم إن أبا حنيفة لم يتفرد فى القول به بل وافقه سفيان الثورى ، وجوزوه إمام الشام الأوزاعى بسائر الأنبياء ، وروى عن على وابن عباس والحسن وعكرمة ، وقال إسحاق : النبىذ الحلو أحب إلى من التيمم كما حكاه البدر العيني فى " العمدة " (١ - ٩٤٨) وهذا النبىذ الذى جوزوا للتوضأ به إنما كان وسيلة إلى جعل الماء المالح جلوأً بإلقاء تمرات فيه ، وكان لا يزول عنه اسم الماء بهذا القدر كذا فى المفيد من كتب أصحابنا حكاه العيني فكان كلاء المطلق كانوا يستعملونه بدل ذلك لم يكن مقيداً فلا يلزم الزيادة على للقاطع بأخبار الآحاد كما أشار إليه الترمذى ، وروى الدارقطنى (ص ٢٩)

وأحمد وإسحاق ، وقال إسحاق : إن ابتلى رجل بهذا فتوضأ بالنبيذ وتيمم أحب
عن أبي خلدة قال : قلت لأبي العالية : رجل ليس عنده ماء وعنده نبيذ أبغسل
به في جنابة ؟ قال : لا ، فذكرت له ليلة الجن ، فقال أنبلتكم هذه الخبيثة
إنما كان ذلك زيباً وماء . وأخرج البيهقي في " السنن الكبرى " (١ - ١٣)
بسنده إلى أبي العالية قال : نرى نبيذكم هذا الخبيث إنما كان ماءً باقى فيه
تمررات فيصير حلواً . فهذا يؤكد ما قلنا ، وقرر ابن تيمية الكلام في النبيذ
في " المنهاج " بما ينصر قول أبي حنيفة ذلك لكنه لم يستدل له بما استدل شيخنا
له من على بن زيد كما خرج " الزيلعي " .

(حديث ابن مسعود وطريقه الصحيح)

قال شيخنا : حديث عبد الله روى من بضع عشر طريقاً غير أنى لم أر
أحداً منهم صحيح طريقاً منها ، والذي عندي أن حديث عبد الله بن مسعود من
طريق معاوية بن سلام عن أخيه زيد عن جده أبي سلام عن ابن غيلان الثقفي
حديث صحيح ولا ينزل عن أن يكون حسناً لذاته ، والحديث رواه الدارقطني في
" سننه " (ص ٢٩) وضعفه الدارقطني بجهالة ابن غيلان ، وكذلك أخرجه
" الزيلعي " بإسناده وحكى قوله في تعليقه ، وقال الدارقطني : قيل اسمه عمرو
ابن غيلان وقيل عبد الله بن عمرو بن غيلان . قلت : اسمه عمرو بن غيلان كما
رواه أبو نعيم في كتاب " دلائل النبوة " من طريق الطبراني بسنده إلى معاوية
عن عمرو بن غيلان حكاه الزيلعي وعمرو بن غيلان الثقفي ذكره ابن حجر في
" الإصابة " (٣ - ١٠) وانظر " الاستيعاب " (٢ - ٥٢٥) على هامش
" الإصابة " و " التهذيب " لابن حجر (٨ - ٨٨) وحكى عن ابن السكن أنه
يقال : له صحبة ، وقال ابن منده : مختلف في صحبته ، وقال ابن عبد البر :
لا تصح له صحبة ، قال ابن حجر : وقد ذكره على بن المديني فيمن روى عن

إلى . قال أبو عيسى : وقول من يقول : لا يتوضأ بالنيء أقرب إلى الكتاب

النبي ﷺ ونزل البصرة . قال : وأما الرواية عنه فأخرجها ابن ماجه والبخاري ثم حكى عن تاريخ البخاري أنه أمير البصرة سمع كعباً . قال ابن حجر : وهذا أصح فقد جزم أبو عمر ابن عبد البر : بأن عبد الله بن عمرو بن غيلان كان من كبار رجال معاوية في حروبه ، وولاه إمرة البصرة بعد زياد ثم صرفه بعد سنة أشهر وأضافها بعبد الله بن زياد اه ، فعلى هذا لاجتهال في ابن غيلان سواء كان عبد الله بن عمرو بن غيلان أو أباه عمرو بن غيلان وإن كان الراجح عندي هو الثاني لتصريح رواية الطبراني بذلك . وابنه عبد الله بن عمرو روى له ابن ماجه حديثه عن النبي ﷺ قال " اللهم من آمن بي وصدقني وعلم أن ما بعثت به هو الحق من عندك فأقل ماله وولده وحبب إليه لقاءك " كذا في " الإصابة " (٣ - ١٠) و " التهذيب " (٨ - ٨٩) وفيه : قال ابن عبد البر : ليس إسناده بالقوى ولعله لأجل عبد الله بن عمرو بن غيلان غير أن البيهقي في " سننه الكبرى " (١ - ٧١) روى عنه بإسناده " وأرجلكم " نصباً ، فقال : أخبرنا هارون بن موسى عن عبد الله بن عمرو بن غيلان " وأرجلكم نصباً " فاحتج به فلم أنه ثقة عنده ، وعلى كل حال الحديث أقل أحواله أن يكون حسناً لذاته .

قريبه : وقع في إسناده عبد الله بن مسعود من هذا الطريق عند " الدارقطني " (ص - ٢٩) : هاشم بن خالد الأزرق عن الوليد عن معاوية بن سلام الخ وهاشم بن خالد فيه تصحيف ، وهو هشام بن خالد من رجال " التهذيب " انظر " التهذيب " (١١ - ٣٧ و ٣٨) : وهو هشام بن خالد بن يزيد بن مروان الأزرق أبو مروان روى عن الوليد بن مسلم - كما هو هنا - وبقية الخ ، وقال في " التقريب " : صدوق من العاشرة اه . روى عنه أبو داود وابن ماجه ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وحديثه

وأشبه لأن الله تعالى قال : " فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً " .

عند أبي داؤد في " سننه " (باب في الرجل يموت بسلاحه) من كتاب الجهاد : قال حدثنا هشام بن خالد حدثنا الوليد عن معاوية بن أبي سلام عن أبيه عن جده أبي سلام الخ .

قنبيه آخر : وقع في " أبي داؤد " معاوية بن أبي سلام ، وإنما هو معاوية بن سلام بن أبي سلام ، فأبو سلام جده وسلام أبوه ، ومعاوية كنيته أيضاً أبو سلام فلعله هنا نسبة إلى جده انظر " التهذيب " (١٠ - ٢٠٨) و " التقريب " (ص - ٣٥٧) قال شيخنا : وبالجملية الحديث من هذا الطريق أقوى ما يستدل به عندي والله أعلم ، فإذا صح الحديث وتعددت طرقه ومخارجه استفاد بذلك قوة ، ثم تأيد بما روى عن علي وابن عباس وعكرمة والحسن وإن كان في أسانيد بعضها ضعف ، وينعبر بتعدد الطرق ، وهو مذهب الثوري والأوزاعي ، ومال إليه إسحاق ، وليس النبيل ما اشتد وطبخ وأسكر بل هو ماء حلو رقيق سيال امتاز عن الماء الطبيعي بمحلاوته فقط لا بطبيعته ، وكان هذا طريقاً إلى جعل الملح غذاءً ، والأجاج فراناً سائغاً . وفي " البدائع " للكاساني (ص ١٧) روى عن عهد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه سئل عن ذلك النبيل؟ فقال : تيمرات ألقينها في الماء الخ ، وقال قبله : لأن من عادة العرب أنها تطرح التمر في الماء الملح ليحلوا الخ . قال الشيخ : وأشار إليه الآلوسي في " بلوغ الأرب " أيضاً . وراجع ما ذكره في " البدائع " من البحث الدقيق والتحقيق النفيس في النبيل (ص - ١٦ و ١٧) فإنه بدیع في بابہ علی طريقة الفقهاء المحدثين ، وكثير من الظاهرات إذا امتزجت بالماء ولم تتغير بها طبيعة الماء يجوز به الوضوء عند كثير من الأئمة ، فيكاد يكون كالماء إذا ألقى فيه الشئ للتبريد أو ألقى عرق الورد فيه لنفح الطيب وما أشبه ذلك ، فلا يقال لمثله الماء المقيد ، وقد سماه عليه السلام ماءً طهوراً حيث قال حين سأله : تمر طيبة وماء طهور ، وما نفاه ابن مسعود في بعض

(باب المضمضة من اللبن)

حدثنا : قتيبة نا الليث عن عقيل عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس أن النبي ﷺ شرب لبناً فدعا بماء فمضمض وقال : إن له دسماً . وفي الباب عن سهل بن سعد وأم سلمة . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد رأى بعض أهل العلم المضمضة من اللبن ، وهذا عندنا على الاستحباب ، ولم ير بعضهم المضمضة من اللبن .

الطرق حين سألته عن الماء فقال : لا ، هو بالنظر إلى الماء المتعارف ، وطاخ بهذا التقرير ما رد صاحب " التحفة " كلام " العرف الشدي " على أن إمام العصر شيخنا لم يجعله مداراً في الباب بل أراد دفع ما استبعدوه فرحم الله من أنصف ، فأى استبعاد — والحال هذه — لقول أبي جيفة بالوضوء مع الشروط المقررة المذكورة ؟ والله يقول الحق وهو يهدي السبيل (١) .

— : باب المضمضة من اللبن : —

قد نص الشارع بالعلة فقال : " إن له دسماً " فيدار الحكم على تلك العلة في مواضع . قال شيخنا : وحديث الباب عندي من آداب الطعام . وجعله مالك من آداب الصلاة حيث قال في " المدونة " (١ — ٤) قال : — أى مالك — ولكن أحب إلى أن يتمضمض من اللبن واللحم ، ويغسل الفم إذا أراد الصلاة .

(١) راجعت عند تحرير هذا الباب " البدائع " و " البحر " و " فتح القدير " و " المجموع " للنووي و " عمدة القاري " و " نصب الرأية " و " أبى داود " وشروحه المطبوعة و " العارضة " و " الدارقطني " و " البيهقي " و " الجواهر النقي " و " التهذيب " و " التقريب " و " الإغابة " و " الاستيعاب " وغيرها فحررت بضوء تلك المراجع ما رآه شيخنا الإمام والله ولي التوفيق .

(باب في كراهية رد السلام غير متوضي)

حدثنا : نصه بن علي وشهد بن بشار قالنا أبو أحمد عن سفيان عن

— : باب في كراهية رد السلام غير متوضي : —

صرح العلماء على أنه لا يسلم على من يبول ، ولا يرد هو لو سلم عليه أحد ، كما هو في كتب فقهاءنا الحنفية وكذلك عند غيرهم ، وقد حكى صاحب " الدر المختار " من يكره عليه السلام عن الصدر الغزي نظماً فقال :

سلامك مكروه على من ستمع	ومن بعد ما أبدى بسن وبشرع
مصل وتال ذاكر ومحدث	خطيب ومن يصفى إليهم ويسمع
مكرر فقه جالس لقضائه	ومن بحثوا في الفقه دعهم لينفعا
مؤذن أيضاً أو مقيم مدرس	كذا الأجنيبات الفتيات أمتع
ولعاب شطرنج وشبه بخلقهم	ومن هو مع أهل له يتمتع
ودع كافراً أيضاً ومكشوف عورة	ومن هو في حال النفوط أشنع
ودع آكلًا إلا إذا كنت جائعاً	وتعلم منه أنه ليس يمنع

وزاد عليها صاحب " الدر المختار " عدة ، ونظمها ثم ابن عابدين حكى عدة أخرى نظماً عن الشهاب المنيني انظر " رد المختار " (١ - ٥٧٧) (باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها) وراجع " فتح الميم " (١ - ٤٩٨) وأما السلام على من يستنجي من البول بالحجر أو المدر قاعداً أو قائماً كما تعرف اليوم في بلادنا فلم يثبت فيه من القدماء شيء ، وكان الشيخ رشيد أحمد الكنكرهي رحمه الله يقول برد السلام عند ذلك ، وكان الشيخ محمد مظهر النانوتوي مؤسس المعهد العربي " مظاهر العلوم " بهارنقور يقول بترك الرد ، وكان هذا الحديث مختصراً ، وقد ثبت في حديث ابن عمر هذا عند أبي داود في " سننه " وصولاً في (باب التيمم في الحضر) والنسائي (ص - ١٥) وتعليقاً

الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً سلم على النبي ﷺ وهو يبول فلم يرد عليه .

في (باب في الرجل يرد السلام وهو يبول) "إنه رد عليه بعد ما يتيمم" وفي حديث مهاجر بن قنفذ عند النسائي (١ - ١٦) وأبي داود (باب في الرجل يرد السلام وهو يبول) وابن ماجه: "إنه سلم على النبي ﷺ وهو يتوضأ فلم يرد عليه حتى فرغ من وضوئه فرد عليه"، والسند قوى ، فقاد الحديث أنه لا يرد قبل التيمم أو الوضوء ، هذا إذا لم يخف ذهاب من سلم وإلا رده قبل أن يتيمم أو يتوضأ .

قوله : وهو يبول . دل هذا الحديث على أنه سلم عليه حين يبول ، وفي حديث أبي جهيم في "الصحيحين" (البخاري "باب التيمم في الخضر" (ص-٤٨) ومسلم في آخر (باب التيمم): "أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل فلقبه رجل فسلم عليه فلم يرد رسول الله ﷺ حتى أقبل على الجدار فسح وجهه وبديه ثم رد عليه السلام" وانظر شرحه في "العمدة" من (٢ - ١٦٦) و"الفتح" (١ - ٣٠٣) و"فتح الملهم" (١ - ٤٩٧) والحديث أخرجه النسائي وأبو داود والطحاوي في (باب ذكر الجنب والحائض) ويدل هذا على فراغه ﷺ من البول ، فلو كانت واقعة حديث ثياب وواقعة حديث "الصحيحين" مختلفتين فلا إشكال ، وإلا فيحتاج في التوفيق بينهما إلى نجش تقديم وتأخير في سرد القصة في حديث أبي جهيم حيث ذكر لإقباله ﷺ مقدماً على السلام ، وتحتاج عند التطبيق إلى أن يكون مؤخراً ، وقد استوعب البدر العيني في "العمدة" (٢ - ١٦٧ و ١٦٨) أحاديث الباب وطرقها ومخارجها ، والذي تحقق لي منها أن واقعة أبي جهيم غير واقعة حديث ابن عمر ، ولعل واقعة حديث ابن عمر هي واقعة المهاجر بن قنفذ بل هناك وقائع أخرى انظر "العمدة" والله أعلم . ثم إنه وقع في رواية "مسلم" أبي جهيم مكبراً ، وفي "صحيح البخاري"

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح وإنما يكره هذا عندنا إذا كان

أبي جهيم مصغراً وهو الصحيح ، كما قاله الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (١ - ٣٠٢) ومثله في " العمدة " (١ - ١٦٧) وقال هو وكذا الحافظ البدر العيني : وفي الصحابة شخص آخر يقال له : أبو الجهم وهو صاحب الأنبيانية وهو غير هذا لأنه قرشي وهذا أنصاري هـ . وقال العيني أيضاً قلت : أبو الجهم هذا هو الذي قال الذهبي : أبو جهم عبد الله بن جهيم هـ . وفي حديث المهاجر ابن قنفذ عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وأحمد والطحاوي والحاكم والبيهقي وابن حبان والطبراني بالفاظ مختلفة كما في " العمدة " (١ - ١٦٨) وفيه : " فلم يرد حتى توضأ ، ثم اعتذر إليه قال : إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر أو على طهارة " واللفظ لأبي داود فدل على أن الوضوء لرد السلام لأجل أنه اسم من أسماء الله فتحولت المسألة إلى الوضوء للأذكار ! والذي يستفاد من كلام صاحب " الهداية " في (باب الأذان) أن الوضوء يستحب للأذكار ولا يجب ، واستدل الإمام أبو جعفر الطحاوي في " شرح معاني الآثار " (١ - ١٦) بحديث المهاجر بن قنفذ على عدم وجوب التسمية في ابتداء الوضوء حيث قال : ففي ذلك دليل أنه قد توضأ قبل أن يذكر اسم الله الخ وحكى صاحب " البحر الرائق " (١ - ١٩) نعتيه عن " معراج الدراية " و " شرح المجموع " بأنه يلزم منه أن لا تكون التسمية أفضل في ابتداء الوضوء ، وأن يكون وضوءه عليه السلام خالياً عن التسمية ، ولا يجوز نسبة ترك الأفضل له عليه السلام الخ . ثم أجاب عنه بما لا يكتفى . قال شيخنا : هذه غفلة مما اختاره الطحاوي في موضع آخر (باب ذكر الجنب والحائض الخ) أن حديث أبي الجهم وحديث ابن عمر وحديث ابن عباس والمهاجر كلها منسوخة ، وأن الحكم الذي في حديث علي متأخر عن الحكم الذي فيها ، وقد روى قبله حديث علي ، واستدل لذلك برواية ولكنها ضعيفة . قال شيخنا : ووافقه ابن الجوزي في ذلك كما حكاه

على الغائط والبول، وقد فسر بعض أهل العلم ذلك، وهذا أحسن شئ روى في هذا الباب .

في "شرح المواهب" . قلت : والإشكال أن حديث علي أخرجه الترمذى وأبو داؤد (١) ولفظه عند أبي داؤد بإسناده عن عبد الله بن سلمة قال : دخلت على علي أنا ورجلان رجل منا ورجل من بني أسد أحسب فبعثها على وجهها ، وقال : إنكما علبجان فمالجا عن دينكما ، ثم قام فدخل المحرج ثم خرج فدعا بماء فأخذ منه حفنة فتمسح بها ثم جعل يقرأ القرآن فأنكروا ذلك فقال : إن رسول الله ﷺ كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن ، ويأكل معنا اللحم ، ولم يكن يحجبه — أو قال يحجزه عن القرآن شئ ليس الجنابة " دل على جواز ذكر الله في كل أحيان ، ودل حديث المهاجر بن قنفذ " كرهت أن أذكر الله إلا على طهر " على عدم ذكر الله في حال الحدث ، فتعارض ، فإن كان الأمر كما قاله أبو جعفر الطحاوى من أن حديث علي ناسخ فلا إشكال وإلا فالإشكال باق ، ويعتدل أن يتأول الطهر على الاستنجاء فيجوز بعده ولا يجوز قبله . قال شيخنا : ولم أر نقلاً عن الساف على ذلك والله أعلم . قال شيخنا العثماني في "فتح الملهم" (١ - ٤٩٨) ناقلاً عن "المروعة" : قال ابن الملك : والتوفيق بين هذا — أى حديث ابن عمر في عدم رد السلام وحديث علي " كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن " — أنه عليه الصلاة والسلام أخذ في ذلك نيسيراً على الأمة ، وفي هذا بالعزيمة — أى تعليماً لهم بالأفضل الخ — وأجاب المحدث الفقيه السهارنفورى رحمه الله في "بذل المجهود" (١ - ١٢) عن تعارض حديث ابن قنفذ وحديث عائشة : " إذا خرج من الخلاء قال : غفرانك ، وحديث أنس عند ابن ماجه فقال :

(١) الترمذى في (باب الرجل يقرأ القرآن على كل حال) وقد اختصره جداً ولذا ذكرته بلفظ أبي داؤد ، وأخرجه أبو داؤد في (باب في الجنب يقرأ) ولفظه تقريباً للطحاوى (١ - ٥٢) .

وفي الباب عن المهاجر بن قنفذ وعبد الله بن حنظلة وعلقمة بن الشفواء وجابر والبراء .

الحمد لله الخ : بأن الذكر نوعان مختص بالوقت وغير مختص بالوقت ، فالأول مستحب أن يؤتى به في ذلك الوقت في كل حال ، والثاني يستحب أن يؤخر إلى التطهر أو التيمم انتهى ملخصاً . وفيه أن رد السلام ذكر مختص بالوقت ، قال الراقم : حديث عائشة " كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه " وما شاكله من قراءة القرآن أو الأذكار في حالة الحدث خرج ذلك مخرج التشريع العام للأمة فيجوز لهم ذكر الله في كل حال على طهارة وعلى حدث ، وحديث ابن عمر والمهاجر وما أشبه ذلك واقعة حال أو وقائع جزئية لا عموم لها ، وتختص به ﷺ في حالة خاصة عرضت له ذلك ، فكره أن يذكر الله على غير طهر ، فقال ﷺ " كرهت " ولم يقل أكره فعلم أنه كره ذلك في ذلك الوقت الخاص لأنه كان من عادته أن يكره ذلك في كل حين والله أعلم . فتلخص في المقام أربعة أجوبة للطحاوي ولابن الملك وللشيخ السهارنفوري وللراقم والله الموفق .

قول الله : وعلقمة الشفواء ، الشفواء بالشين والفاء كذلك في النسخ المطبوعة وهو غلط ، والصحيح الفغواء بالفاء والغين المعجمة ، وهذه الرواية التي أخرجهما الطحاوي في " شرح معاني الآثار " (١ - ٥٢) وفيه عن عبد الله بن علقمة ابن الفغواء عن أبيه ، وضبطه في " التقريب " في عهد الله بن عمرو بن الفغواء : بفتح الفاء وسكون المعجمة ، وكذلك (٥ - ٣٤٠) في " التهذيب " من غير ضبط ، وكذلك في " الإصابة " و " الاستيعاب " و " أسد الغابة " وكذا في " القاموس " في مادة " فغو " وكذا ضبطه في " خلاصة الخزرجي " (ص - ١٧٦) بفتح الفاء وإسكان المعجمة ، واستدل بها على النسخ ، وفيه

(باب ما جاء في صور الكلب)

حدثنا : سوار بن عبد الله العنبري نا المعتمر بن سليمان قال سمعت أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : يغسل الإناء إذا ولغ جابر وهو ضعيف ، وجابر هذا يروى عن عبد الله بن محمد ، وعنه شيبان ، ووقع غير منسوب . وقال الشيخ : وهو ضعيف فاعلمه جابر الجعفي ، وفي رجال الطحاوي لأبي التراب السندی جابر غير منسوب عن عبد الله بن محمد ، وعنه شيبان إن لم يكن الجعفي فلا أعرفه اهـ .

— : باب ما جاء في مؤثر الكلب : —

قوله : ابن سيرين ، غير منصرف إقامة للباء والنون مقام الألف والنون المزيدين كما هو عند الأخفش لا كما قال عصام في " شرح الشائل " : أنه غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ، وظن أن سيرين امرأة وهو خطأ ، فإن سيرين اسم رجل كما هو صريح في (كتاب المكاتب) من " صحيح البخاري " (١ - ٣٤٧) طبع الهند " أن سيرين سأل أنساً المكاتبه " نبه عليه شيخنا . قال البدر العيني في " العمدة " (١ - ٣١٤) : وسيرين مولى أنس من سبي عين التمر ، ومحمد وأنس ومعبد ويحيى وحفصة وكريمة وخالد وأشعب وعمرة وسودة ، فهؤلاء عشرة كلهم أولاد سيرين ، كاتب أنس سيرين على عشرين ألف درهم فأداها وعق انتهى ملخصاً مختصراً .

قوله : إذا ولغ فيه الكلب ، ولغ بلغ بفتح اللام فيهما ، والولغ والولوغ أن يدخل الكلب والسبع لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيحركه فيه ، وإن كان غير مائع قيل لعقه ولحسه ، وقيل لحسه إذا كان فارغاً ، وولغته إذا كان فيه شئ . قال أبو زيد والجوهري : ولغ الكلب بشرابنا وفي شرابنا ومن شرابنا ، وقيل الولوغ الشرب بطرف اللسان ، هذا ماخص ما في " عمدة

فيه الكلب سبع مرات، أو لاهن أو أخواهن بالتراب .

القارى " وغيره .

قوله : سبع مرات الخ، قال مالك والشافعى وأحمد : يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات، وقال أبو حنيفة : يجب ثلاث مرات ، فيطهر عندنا بالثلاث، وأما السبع فلإننا نحتمل على النسخ أو الاستحباب، كذا صرح به الشيخ فخر الدين الزيلعى فى " شرح الكنز " . وأما الترتيب والتعفير فقال به الشافعى وأحمد ، وجعله من جملة السبع ، وفى رواية عن أحمد التعفير مرة ثالثة مستقلة ، ورجحه ابن دقيق العيد كما فى " الفتح " وأبو حنيفة ومالك لم يقولوا بوجوب الترتيب ، ويكنى بالترتيب عند القائلين به كدرة الماء ، ثم اتفق أبو حنيفة والشافعى وأحمد فى أن الغسل من ولوغه لأجل نجاسة مؤثره ، والمشهور من مذهب مالك أن الغسل تعبدى ، وسؤره طاهر ، وفى " المدونة " (١ - ٥) قات : هل كان مالك يقول بغسل الإناء سبع مرات إذا ولغ الكلب فى الإناء فى اللبن وفى الماء ؟ قال : قال مالك قد جاء هذا الحديث وما أدرى حقيقته . هـ . وفيها : وكان يقول لا يغسل من سمن ولا لبن ويؤكل ما ولغ فيه من ذلك وأراه عظيماً أن يعتمد إلى رزق من رزق الله ، فيبقى لكلب ولغ فيه . هـ . والمقول عن المالكية أربعة أقوال : الطهارة كما مر ، والنجاسة ، وطهارة سور المأذون فى اتخاذه دون غيره ، والفرق بين الحضرى والبدوى ، وعلل بعض المالكية - وهو الحافظ ابن رشد الكبير فى " المقدمات " (١ - ٢٢) وحكاها حفيده أيضاً فى " البداية " - والفظله - بأن الحديث معقول المعنى ليس من سبب النجاسة بل من سبب ما يتوقع أن يكون الكلب الذى ولغ فى الإناء كلباً (بكسر اللام) ، فيخاف من ذلك السم . قال : ولذلك جاء هذا العدد الذى هو السبع فى غسله : فإن هذا العدد قد استعمل فى الشرع فى مواضع كثيرة فى العلاج والمداواة من الأمراض الخ ، فحديث الباب حجة للشافعى وأحمد . هـ . ذلك فى وجوب السبع : وما ذكره الزيلعى

في "التبيين" من استحباب السبع في أحد وجهي الجواب رواه الوري عن أبي حنيفة كما في "التحرير" لابن أمير الحاج، كذا في "العرف الشلى" ولكنى لم أجد رواية الوري ذلك عن أبي حنيفة في موضعه لاني "التحرير" ولا في شرحه "التقرير والتجيب" (٢ - ٢٦٦) ولا في شرحه "التيسير" نعم في "البحر الرائق" (١ - ١٢٩) : اعلم أن الطحاوي والوري نقلًا أن أصحابنا لم يحدوا بغسل الإناء منه حداً بل العبرة لأكثر الراي ولو مرة كما هو في غسل غيره من النجاسات، ذكره الطحاوي في كتاب "اختلاف العلماء". قال البحر: وهو مخالف لما في "الهداية" وغيرها : أنه يغسل الإناء من ولوغه ثلاثاً وهو ظاهر الحديث الذي استدلوا به الخ، فيحتمل أن يكون سبب السهو هذه العبارة والله أعلم. وحكى شيخنا العثماني في "فتح الملهم" عن "تحرير الأصول" و"شرحه" : طهارة الإناء الذي ولغ فيه الكلب لا تتوقف على السبع بل تثبت قبل السبع بثلاث على ما ذكر الحاكم في "إشارات" وهو أيضاً مقتضى نقل بعضهم عن أبي حنيفة وجوبها واستحباب الأربعة بعدها اهـ . ثم رأيت بعد برهة من الدهر في مذكورة للشيخ ما لفظه : هو - أي سبع مرات - عند أبي حنيفة للاستحباب، نقله في "التقرير شرح التحرير" من (باب التعارض) عن الوري عن أبي حنيفة فراجع اهـ فعلمت أن النقل مذكور في باب التعارض في غير محله . واستدل أبو حنيفة بأن راوي الحديث أبو هريرة وهو نفسه يرى غسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً كما في "شرح معاني الآثار" (١ - ١٣) بإسناد قوى عن عطاء عن أبي هريرة "في الإناء بلغ فيه الكلب أو المرة قاله يغسل ثلاث مرار اهـ". والإسناد قوى ، ورواه الدارقطني في "سننه" من ذلك الطريق نفسها ، وقواه الحافظ ابن دقيق الزيد كما حكاه الزيلعي في "نصب الراية" (١ - ١٣١) وبالجملة فالطحاوي والدارقطني كلاهما يروى من طريق عهد الملك بن أبي سليمان، ويروى عنه عبد السلام عند الطحاوي. وإسحق الأزرق عند الدارقطني. وابن

وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن

حرب والأزرق كلاهما ثقة ، وتابع أحدهما الآخر ، وروى عن عبد السلام أبو نعيم وعنه إسماعيل بن إسحاق الكوفي ، قال ابن عساكر : صدوق كما في رجال "معاني الآثار" وانظر "العمدة" (١ - ٧٨٤) وكذا روى عن أبي هريرة قوله بالغسل سبعاً كما في "الفتح" (١ - ١٩٥) ولكن رده العيني حيث قال : ورواية من روى عنه موافقة فتيانه لرواية أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها الخ . قال الشيخ رحمه الله : لو كان الواجب التسبيح فكيف يفتى بالثلاث ! ؟ فإذا صح عنه كلاهما ثبت أن الثلاث واجب والسبع مستحب عنده ، وإن الثلاث أيضاً ثبت مرفوعاً من روايته كما أخرجه ابن عدى في "الكامل" عن الحسين بن علي الكرابيسي قال : حدثنا إسحاق الأزرق حدثنا عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة قال : "قال رسول الله ﷺ : إذا ولغ الكلب في إناء أجدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات" أخرجه "الزبلي" (١ - ١٣١) والعيني في "العمدة" (١ - ٨٧٤) والكرابيسي إمام حجة من أصحاب الشافعي وثقه ابن عدى وغيره ، والذي طعن فيه أحمد بن حنبل فلأنما هو من أجل اللفظ بالقرآن ، ومثل هذا التأويل ثبت عن الإمام الشافعي والبخاري أيضاً . وبالجملية هذا المرفوع أيضاً صحيح أو حسن ، انظر البحث الشافعي على الحديث في "العمدة" من (١ - ٧٨٢ إلى ٧٨٦) و"فتح الملهم" من (١ - ٤٤٤) و"البحر" من (١ - ١٢٨) .

قوله : إذا ولغت فيه الهرة الخ ، ظاهر سياق الحديث يدل على أن هذه الجملة مرفوعة ، فبعضهم يروونها موقوفة ، وبعضهم شبيهة بالمرفوعة ، غير أن الدارقطني صرح في "سننه" (ص ٢٥) على وقفها : فقال : قال أبو بكر — هو شيخ الدارقطني — كذا رواه عاصم مرفوعاً ورواه غيره عن قررة ولوغ الكلب مرفوعاً ورواه الهرة موقوفاً اهـ . وراجع "العمدة" (١ - ٧٨١) وانظر البيان الشافعي رواية وفتها في "شرح التقريب" للعراقي (٢ - ١١٩) .

صحيح، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو هذا، ولم يذكر فيه إذا ولغت فيه الهرة غسل مرة . وفي الباب عن عبد الله بن مغفل .

واختلفت أقوال الحنفية في كراهة سؤر الهرة تحريماً وتزبيهاً ، قال ابن نجيم في " البحر الرائق " (١ - ١٣١) : وقد صرحوا بالخلاف في كراهة سؤر الهرة، فمنهم من مال إلى أنها كراهة تحريم نظراً إلى حرمة لحمها، وإليه مال الطحاوي، ومنهم من مال إلى كراهة التزبيح نظراً إلى أنها لا تتحامي النجاسة كالكرخي، قالوا : وهو الأصح وهو ظاهر ما في الأصل - أي المبسوط لمحمد - فإنه قال : وإن توضحاً بغير أحب إلى لكن صرح بالكراهة في " الجامع الصغير " فكانت للتحريم لما تقدم اهـ ، يريد به ما قال نقلاً عن " المستصفي " لفظ الكراهة عند الإطلاق يراد بها التحريم، قال أبو يوسف : قلت لأبي حنيفة رحمه الله : إذا قلت في شئ أكره فما رأيك فيه ؟ قال : التحريم اهـ . قال الشيخ : ظاهر تصريح محمد في " مؤلفه " و " كتاب الآثار " و " المبسوط " له الكراهة تزبيهاً ، وهو المعروف عند الحنفية ، فلا بد أن يكون هو العمدة في الباب ، فانظر التفصيل في " البحر الرائق " (١ - ١٣١ و ١٣٢) وذهب الجمهور إلى عدم كراهة سؤرها كما في " شرح المذهب " (١ - ١٧٣) وروى الكراهة عن ابن عمر وابن المسيب وابن سيرين وعطاء والحسن وغيرهم وهو مذهب ابن أبي ليلى كما في " شرح المذهب " وغيره ، ولفظ محمد في " المؤطا " (باب الرضوء بسؤر الهرة) قول محمد : لا بأس بأن يتوضأ بفضل سؤرها ، الهرة وغيرها أحب إلينا منها وهو قول أبي حنيفة اهـ .

فتبينه : لصاحب " التحفة " هنا كلام في الرد على بعض كلمات " العرف الشذى " وكذلك على " بذل المجهود " ، مدار أكثرها على ما ذكره صاحب " السعابة " من الحنفية نفي الشيخ المذكور، ولم أر له قيمة ووزناً عند صاحب

(باب ما جاء في سورة الهرة)

حدثنا : إسماعيل بن موسى الأنصاري نا معن نا مالك بن أنس عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة ابنة عبيد بن رفاعة عن كبشة ابنة كعب بن مالك ، وكانت عند ابن أبي قتادة أن أبا قتادة دخل عليها قالت : فسكبت له وضوءاً ، قالت فجاءت هرة تشرب فأصغى لها الإناء حتى شربت ، قالت كبشة :

البصائر النافذة مع أن هنا يكفى إردفاً فصفحت عن ذكره واستقلال الرد عليه ، ثم إن الشافعي ترك العمل بالمرّة الثامنة من التفسير والتتريب ، وقد صح به الحديث ، والمالكية تركوا العمل بالتفسير مطلقاً ، وقد صح به الحديث ، فإن حمل الحنفية التسبيع والتتريب على الاستحباب ، وجعلوا الثلاث واجباً أو أن إزالة أثر النجاسة إلى ما يستيقن به القلب واجباً فلا استبعاد ، وأدلتهم في ذلك أقوى من تأويلات الشافعية والمالكية ، وعلى كل حال ثبت عمل الحنفية بالحديث وإن كان في مرتبة التدبّ دون الوجوب ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

تنبه آخر : اختار ابن عبد البر ، ثم ابن رشد الكبير ، ثم ابن دقيق العيد : حمل الغسل من الواوغ على أمر معقول . ثم اختار ابن عبد البر ، وابن دقيق العيد أنه النجاسة ، واختار ابن رشد الجذ أنه السمية ، وابن رشد الحفيد رجح علة النجاسة في " البداية " ، وإلى ذلك ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة جمعا .

— : باب ما جاء في سورة الهرة . —

مذهب الجمهور : أن سورها طاهر . وقد مريان مذهب أبي حنيفة : أنه طاهر لكنه مكروه كراهة تنزيه . فيجوز الوضوء به لكنه يكره تنزيهاً عند وجود ماء غيره . وروى عن أبي يوسف : أنه غير مكروه ، وقال : كيف أكره

فرأى أنظر إليه فقال: أنعجبين يا ابنة أخي، فقلت: نعم؟ فقال: إن رسول الله ﷺ قال: إنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات. وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة. قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح، وهو

مع هذا الحديث، حكاه صاحب "العناية". وحديث الباب وإن صححه الترمذى — ولعل ذلك لأجل رواية مالك إياه — فأعله الحافظ ابن منده الأصبهاني وقال: أم يحيى حميدة، وخالها كبشة: لا يعرف لها رواية إلا في هذا الحديث، ومحلها محل الجهالة، ولا يثبت هذا الخبر بوجه من الوجوه اهـ. حكاه الحافظ المارديني في "الجواهر النقي" في (باب سؤر الهرة) وحكاه ابن حجر في "التلخيص" ملخصاً (ص ١٥) وتعبه بأن لحميدة حديثاً آخر في تسميت العاطس رواه "أبو داود"، ولها ثالث: رواه أبو نعيم في "المعرفة" وروى عنها مع إسحاق ابنه يحيى وهو ثقة عند ابن معين، وكبشة قبل صحابة، فإن ثبت فلا يضر الجهل بها؟ وقال: قال ابن دقيق العيد: لعل من صححه اعتمد على تخریج مالك، وإن كل من خرج له فهو ثقة عند ابن معين، فإن سلكت هذه الطريقة وإلا فالقول ما قال ابن منده انتهى مختصراً. وقال في "الإصابة" (٤ — ٣٩٥): كبشة بنت كعب بن مالك أنصارية.... قال ابن حبان: لها صحبة وتبعه المستغفرى اهـ. ومثله في "التقريب" له وفي "التقريب": حميدة بنت عبيد بن رفاعة الأنصارية..... مقبولة. وفي "التهذيب" (١٢ — ٤١٢) ذكرها ابن حبان في الثقات الخ. وفي "التهذيب" (١٢ — ٤٤٦) كبشة.... قال ابن حبان: لها صحبة، وتبعه الزبير بن بكار وأبو موسى، ورجح الطحاوي كراهة سؤر الهرة لحرمه لحمها، وأثر أبي قتادة ليس فضلاً في الباب ولا يحتاج به على أبي حنيفة، حيث صح عن أبي هريرة مرفوعاً أو موقوفاً ما يخالفه. قال شيخنا: والأصل في أقوال الصحابة اختيار بعضها والخروج عنها بدعة. قال: وأما الحديث المرفوع الذي أخرجه في الباب فلم أعرف مورده وسببه. قال

قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم مثل الشافعي وأحمد وإسحاق لم يروا بسؤر الهرة بأساً ، وهذا أحسن شئ في هذا الباب ، وقد جرد

الشيخ : ثم إن الشافعية قالوا (١) : إن طواف الهرة مثل طواف السباع فيبتعدى إلى آسار السباع فتكون طاهرة ، ويقول الحنفية : إن طوافها كطواف سواكن البيوت فيبتعدى إلى آسائها . قال الشيخ : والتعليلان كلاهما لطيف ، نعم الراجح تعامل الحنفية حيث يؤيده لفظ حديث أنس بن مالك عند الطبراني "قال : خرج رسول الله ﷺ إلى أرض بالمدينة يقال لها بطحان ، فقال : يا أنس اسكب لي وضوء ، فسكبت له ، فلما قضى رسول الله ﷺ حاجته أقبل إلى الإناء وقد أتى هر فوانخ في الإناء فوقف له رسول الله ﷺ وقفة حتى شرب الهر ، ثم سأله ؟ فقال يا أنس : إن الهر من متاع البيت لن يقدر شيئاً ولن ينجسه" اهـ .

أخرجه الزيلعي (١ - ١٣٤) وابن حجر في "التلخيص" (ص - ١٦) كلاهما برواية الطبراني في الصغير . وقال ابن حجر : تفرد به عمرو بن حفص - أي عن جعفر بن محمد - قال الراقم : وفيه جعفر بن عتبة الكوفي ، وهو مجهول ، كما قاله في "اللسان" ، وأحال رواية الحديث في "العرف الشاذي" على الدارقطني وابن خزيمة وهو سهو ، نعم عند البيهقي من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال في الهرة : "إنها ليست بنجس هي كبعض أهل البيت اهـ" (ص - ٢٤٦) وفي (ص - ٢٤٩) أسند عن أبي هريرة من طريق حفص بن عمر عن الحكم بن أبان : قال رسول الله ﷺ : الهر من متاع البيت اهـ . ورواه ابن ماجه كذلك . وأسند الدارقطني (ص - ٢٦) أيضاً حديث

(١) انظر تفصيل مذهب الشافعية في "شرح المذهب" (١ - ١٧٠) وما بعدها ، ولم أر تعليل الشافعي بما ذكره الشيخ صريحاً . وانظر تعليل الحنفية في ما بسطه صاحب "الغناية على الهداية" .

مالك هذا الحديث عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، ولم يأت به أحد أم من مالك .

عائشة المذكور بلفظ البيهقي من طريق سليمان بن مسافع ، ورواه الحاكم في "المستدرک" وقال : على شرط الشيخين : فتلخص أن الحديث روى من حديث عائشة وأنس وأبي هريرة عند ابن ماجه . والدارقطني والبيهقي والحاكم والطبرانی ، هذا ما تيسر والله الحمد . وفي "سنن الدارقطني" (ص - ٢٥) حديث عائشة من طريق أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة بلفظ : "كان رسول الله ﷺ يمر به الهر فيصفي لها الإناء فتشرب ثم يتوضأ بغضائها اه" ورواية أبي يوسف عنده عن عبد ربه ، وهو عبد الله المقبري وهو ضعيف قاله الدارقطني ، والبيهقي أخرج حديث أبي قتادة من طريق أبي يوسف عن محمد بن أبي بكر عن خالد بن الحارث عن الحسين المذلم عن إسحاق بن عبد الله الخ ، ولكن هناك خطأ من النسخ ، فكتب يوسف بن يعقوب القاضي بدل أبو يوسف يعقوب القاضي راجع "البيهقي" (١ - ٢٤٥) ، ولا أظن في هذه الطبقة يوسف ابن يعقوب القاضي أحداً غيره والله أعلم ، انظر "تهذيب التهذيب" من يوسف ابن يعقوب من الجزء الحادي عشر . ولعل أبا يوسف اعتمد هذا الحديث في قوله بعدم كراهة سؤرها ، قال الشيخ رحمه الله : ولا يتم الاستدلال بحديث الباب المرفوع إذ العمل بالمكروه تنزيهاً ثبت عنه ﷺ أحياناً بدياناً للجواز . ويقول ابن الهمام في "الفتح" (١ - ٧٧) : وبحمل إصغائه ﷺ الإناء على زوال ذلك التوهم - أي توهم النجاسة - بأن كانت يمرأى منه في زمان يمكن فيه غسلها فيها بلعابها اه ، وإذن يرتفع الكراهة فإنها كانت لعدم تحاميلها النجاسة . وفي كتب فقهاءنا أن المكروه تنزيهاً أيضاً يحتاج إلى دليل شرعي خاص فلا يقال لمن ترك أمراً مندوباً أنه ارتكب الكراهة بل يقال ترك الأولى ، قال في "فتح القدير" : إن إثبات كل حكم شرعي يستدعي دليلاً الخ (١ - ٧٧) . والله أعلم ، وعلمه أم

(باب المسح على الخفين)

حدثنا : هناد نا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن همام بن الحارث قال
 بال جرير بن عبد الله ثم توضأ ومسح على خفيه فقبل له : أتفعل هذا ؟ قال :
 وما يمنعني وقد رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، قال : وكان يعجبهم حديث
 جرير لأن إسلامه كان بعد نزول المائدة !

وأكمل وأحكم .

— : باب المسح على الخفين : —

هنا أمران : مشروعية المسح على الخفين ، وتحقيق الخف .

الأول : أن المسح على الخفين سنة قائمة وشريعة صحيحة لا ينكرها
 إلا مبتدع ، وهو مذهب العلماء من السلف والخلف كافة ، لم ينكره إلا الخوارج
 والإمامية ، ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال : ليس في المسح على الخفين
 عن الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه منهم إنكاره فقد روى عنه إثباته
 ١٨ . قال ابن عبد البر : لأعلم روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن
 مالك مع أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته ١٩ . والمعروف المستقر عندهم
 الآن قولان : الجواز مطلقاً ، وصححه الباجي ونقله عن ابن وهب وعن ابن نافع في
 "المبسوط" نحوه . ثانيهما للمسافر دون المقيم ، وبه جزم ابن الحاجب وهو
 مقتضى ما في "المدونة" . وقد صرح جمع من الحفاظ : بأن المسح على الخفين
 متواتر ، فقال أحمد فيه أربعون حديثاً عن الصحابة مرفوعة وموقوفة ، وقال
 ابن أبي حاتم : عن أحد وأربعين ، وفي "المصنف" لابن أبي شيبة ، وكذا في
 "الاشراف" لابن المنذر وفي "الإمام" لابن دقيق العيد كلهم عن الحسن
 البصري قال : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أنه كان يمسح على
 الخفين ٢٠ . وذكر أبو القاسم ابن منده أسماء من رواه في "تذكرته" :

وفي الباب عن عمر وعلى وحذيفة والمغيرة وبلال وسعد وأبي أيوب و
سلمان وبريدة وعمر بن أمية وأنس وسهل بن سعد ويعلى بن مرة وعبادة بن
الصامت وأسامة بن شريك وأبي أمامة وجابر وأسامة بن زيد . قال أبو عيسى
حديث جرير حديث حسن صحيح ، ويروى عن شهر بن حوشب قال : رأيت جرير

فبلغ ثمانين صحابياً ، كما في " التلخيص " وفي " فتح الباري " وجمع بعضهم رواته
فجاوز الثمانين ومنهم العشرة اه ، وسرد " الترمذي " منهم جماعة ، والبيهقي في
" سننه " جماعة . وقال ابن عبد البر بعد أن سرد منهم جماعة : لم يرو عنه
غيرهم منهم بخلاف إلا شئ الذي لا يثبت على عائشة وابن عباس وأبي هريرة
اه ، وسرد الإمام الزيلعي عدة روايات منهم الأصح فالأصح ، وذكر السبوطي في
" التدريس " أنه أخرج المسح على الخفين في كتابه في الأحاديث المتواترة من رواية
سبعين صحابياً اه . قال بدر العيني في " شرح الصحيح " : وروى عن الحسن البصري
أنه قال أدركت سبعين يدرياً من الصحابة كلهم يرى المسح على الخفين ؟ ومن
أجل ذلك : رآه أبو حنيفة من شرائط أهل السنة والجماعة فقال : نحن تفضل
الشيخين ، ونحب الخنتين ، ونرى المسح على الخفين . ومثله روى عن مالك بن
أنس أيضاً . وروى عن الإمام أبي حنيفة أنه قال : ما قلت بالمسح على الخفين
حتى جاء في مثل ضوء النهار اه ، وقال أبو الحسن الكرخي : أخاف الكفر
على من لا يرى المسح على الخفين ، وحكاها في " البحر " من أبي حنيفة نفسه
راجعه (١ - ١٦٥) ، وكذا في " فتح القدير " (١ - ٩٩) وفي " الهداية " .
من كتبنا الأخبار فيه مستفيضة حتى قيل إن من لم يره كان مبتدعاً لكن من رآه
ثم لم يمسح أخذاً بالعزيمة وكان مأجوراً . وحكى القرطبي مثل هذا عن مالك أنه
قال عند موته اه . قال العيني : قال أبو عمر ابن عبد البر : مسح على الخفين
سائر أهل بدر والحديبية وغيرهم من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة

بن عبد الله تَوْضُحاً ومسح على خفيه ، فقلت له في ذلك ، فقال رأيت رسول الله ﷺ تَوْضُحاً ومسح على خفيه ، فقلت له أقبل المائدة أو بعد المائدة ؟ فقال : ما أسلمت إلا بعد المائدة . حدثنا بذلك قتيبة نا خالد بن زياد الترمذي عن مقاتل بن حيان عن شهر بن حوشب عن جرير ، وقال : وروى بقية عن إبراهيم بن والتابعين وفقهاء المسلمين اه . قال العيني : وقد أشرنا إلى رواية ست وخمسين من الصحابة في المسح في شرحنا "لمعاني الآثار" للطحاوي الخ . قال ابن المنذر : اختلف العلماء أيهما أفضل : المسح على الخفين أو نزعها وغسل القدمين ، قال : والذي أختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الحوارج والروافض ، قال : وإحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه اه . وقال الشيخ عبي الدين : صرح جمع من الأصحاب بأن الغسل أفضل بشرط أن يترك المسح رغبة عن السنة الخ حكاهما ابن حجر في "الفتح" . هذا ملخص ما في "فتح الباري" و"عمدة القاري" و"التخليص الحبير" و"شرح المذهب" و"العارضه" و"فتح القدير" و"نصب الراية" وغيرها بتحريرو وترتيب من الراقم ، وانظر تفصيل هذه المسألة الأخيرة في "شرح المذهب" (١-٤٧٨) فذكر عن أبي حنيفة ومالك وجمهور الشافعية وعن عمر وابنه وأبي أيوب تفضيل الغسل على المسح ، وكذا استوفى البحث فيه صاحب "البحر الرائق" فأجاد . جزاها الله عنا خيراً .

الأمر الثاني : الخلف في الشرع اسم للمتخذ من الجلد أو نحوه السائر للكعبين فصاعداً متصلاً بالقدم من غير أن يشف ، هذا ما يستفاد من مواضع من "البحر الرائق" وغيره ، وكان الخلف كالنمل يمشون فيه وإليه يشير قائلهم :

ودوية قفرٍ تمشي نعامها كمشى النصارى في خفاف الأرندج

الدوية بالفتح وقد تضم : أرض غير موافقة ، والأرندج الجلد الأسود ، ومعنى البيت واضح ، والبيت للشاخب كما في "لسان العرب" (٣ - ١٠٨) في

أدهم عن مقاتل بن حيان عن شهر بن حوشب عن جرير . وهذا حديث مفسر لأن بعض من أذكر المسح عن الخفين تأول أن مسح النبي ﷺ على الخفين كان قبل نزول المائدة ، وذكر جرير في حديثه أنه رأى النبي ﷺ مسح على الخفين بعد نزول المائدة .

مادة "ردج" بلفظ اليرندج وكلاهما بمعنى ، والنعل عندهم ما يسميه أهل الهند "چولی" وما يسمونه "جوتی" فهو المداس (بالفتح) كما ذكره صاحب "القاموس" ، وفيه هو اسم لما يلبس في الرجل ^١ . قال الراقم : وفي هذا المعنى الخذاء عندهم قديماً وحديثاً ، ولم يكن رائجاً في العرب ، وقد يسمى عندهم في متأخريهم بالمكعب وههنا أمر مما يجب التنبيه عليه : أن الفقهاء اشترطوا في الخلف أن يصلح للسير ولقطع المسافة بنفسه من غير لبس المداس نحو فرسخ على الأقل ، رب خف يرق أسفله ويمشي به فوق المداس أياً ، وهو بحيث لو مشى به وحده لم يمشأ تخرق قدر المانع من المسح ، وقد نبه عليه ابن عابدين الشامي في "حاشيته على در المختار" (١ - ٢٤٣) قال : وقد وقع اضطراب بين بعض العصريين ، هذه المسألة ، والظاهر ما قدمته وهو الأحوط الخ ، وكذا نبه عليه في حاشيته على البحر " والتحقيق في قولهم ينتاج المشى وهو التابع مدة المشى ، غير تحديد بالفرسخ أو فصاعداً كما فهموا ، انظر بحثه عند "ابن عابدين" (١ - ٢٤٣) .

قوله : هذا حديث مفسر ، المحدثون بقرؤنه بفتح السين ، والقياس يقتضي رها ، ويمكن أن يحتمل المفسر هنا على المفسر المصطاح عند الأصوليين ، ما لا يحتمل التأويل .

(باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم)

حدثنا : قتيبة نا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدي عن خزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ

— : باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم : —

ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد إلى التوقيت في المسح بثلاثة أيام ولبايها للمسافر، ويوم وليلة للمقيم . وقال مالك : بعدم التوقيت . للجمهور : حديث الباب وهو حديث صحيح كما قاله الترمذي واحتج مالك بما روى من الزيادة في حديث الباب عند أبي داود في (باب التوقيت) وغيره "ولو استزدناه لزدناه"، وبحديث أبي بن عمار وفيه : "نعم وما شئت" لكن الزيادة المذكورة في حديث ابن خزيمة ضعيفة كما قاله ابن دقيق العيد حكاه الزيلعي في "نصب الراية"، وقال ابن سيد الناس في "شرح الترمذي" : لو ثبت لم تقم بها حجة ، لأن الزيادة على التوقيت مظلونة : بأنهم لو سألوا زادهم . وهذا صريح في أنهم لم يسألوا ولا زيدوا ، فكيف ثبت زيادة بخبر دل على عدم وقوعها ؟ كما في "شرح المنتقى" للشوكاني . وأما حديث أبي بن عمار فقال أبو داود : ليس بالقوي ، وقال البخاري : لا يصح ، وقال أحمد رجاله لا يعرفون ، وقال أبو الفتح الأزدي : ليس بالقائم . وقال ابن حبان : لست أعتمد على إسناده . وقال الدارقطني : لا يثبت . وقال ابن عبد البر : لا يثبت وليس له إسناده قائم . ونقل النووي في "شرح المذهب" : اتفاق الأئمة على ضعفه ، وذكره الجوزقاني في "الموضوعات" كذا في "التلخيص" (ص ٦٠) وانظر تضعيف أحاديث عدم التوقيت في "نصب الراية" (١ - ١٧٥) وما بعدها .

ثم إن عدم التوقيت ثبت عن عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وحذيفة ، والمغيرة ، وأبي زيد الأنصاري ، وعليه أكثر الصحابة والتابعين

أنه سئل عن المسح على الخفين فقال: للمسافر ثلاث، وللمقيم يوم. وأبو عبد الله الجدل اسمه عبد بن عبد. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وفي الباب عن علي وأبي بكرة وأبي هريرة وصفوان بن عسال وعوف بن مالك وابن عمر وجريز.

حدثنا: هنادنا أبو الأحوص عن عاصم بن أبي النجور عن زر بن حبیش عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا نتزع

والفقهاء. قال ابن عبد البر: هو الأحوط عندي حكاه الشوكاني عن "شرح الترمذي" لابن سيد الناس وراجع ما ذكره شيخنا العثماني في "فتح الملهم" (١ - ٤٣٨) و"شرح المذهب" (١ - ٤٨٤). ويدعي ابن تيمية عدم التوقيت في المسح ومسافة القصر، ويقول: والعبرة في ذلك على العرف ما يسمى سفراً. ثم إن مالكا والشافعي وأحمد السمرقندي في ثمانية وأربعين ميلاً. وعند أبي حنيفة يتحقق بمسافة ثلاثة أيام بالسير الوسيط. وسأني بيان هذه المسألة في موضعها مفصلاً. نسأل الله التوفيق. واستنبط بعض الفقهاء من حديث الباب تقدير مسافة القصر بثلاثة أيام، وصححه السرخسي، وقرره: بأن اللام في المسافر للاستعراق لعدم المعهود المعين، ومن ضرورة عموم الرخصة: الجنس حتى أنه يتمكن كل مسافر من مسح ثلاثة أيام عموم التقدير بثلاثة أيام لكل مسافر. والحاصل أن كل مسافر يحسب ثلاثة أيام فلو كان السفر الشرعي أقل من ذلك لثبت مسافر لا يمكنه مسح ثلاثة أيام، وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك الخ، هكذا قرره ابن الهمام في "الفتح" (١ - ٣٩٤) واعترضه ابن الهمام بالتقصص انظر تفصيل اعتراضه في "فتح القدير" في (باب صلاة المسافر) (١ - ٣٩٤) ولخروجه عن موضوع الباب لم أعرج على بيانه.

قوله: يأمرنا إذا كنا سفراً، السفر بالفتح اسم جمع للمسافر، وقال

خفافنا ثلاثة أيام و لياليهن إلا من جنابة ولكن من غائط وبول و نوم .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى الحكم بن عتيبة وحماد
عن إبراهيم النخعي عن أبي عبد الله الجدي عن خزيمة بن ثابت ولا يصح قال
علي بن المديني قال يحيى قال شعبة : لم يسمع إبراهيم النخعي عن أبي عبد الله الجدي
حديث المسح . وقال زائدة عن منصور كذا في حجرة إبراهيم التيمي ومعنا إبراهيم
النخعي فحدثنا إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدي عن خزيمة بن

الخطابي وغيره : جمع مسافر كما يقال ركب وراكب ، وصاحب وصاحب ،
وقيل لم ينطق بواحد الذي هو مسافر بل قدره ، وقيل نطق به والله أعلم كذا
في "شرح المذهب" (١ - ٤٨٠) . والفرق بين اسم الجمع والجمع أن للجمع
أوزاناً معاملة مضبوطة بخلاف اسم الجمع ، وأيضاً إن الحكم في الجمع على
كل واحد من الأفراد ، وفي اسم الجمع على المجموع كما حققه ابن مالك صاحب
"الألفية" كذا أفاده شيخنا .

قوله : ولكن من غائط وبول ونوم ، هنا إشكال وهو أن كلمة "لكن"
تكون للعطف إذا وقعت بعد النفي ، وهنا للعطف مع كونها واقعة بعد المثبت ،
قال في "شرح المذهب" (١ - ٤٧٩) : قال أهل العربية لفظه "لكن"
للاستدراك تعطف في النفي مفرداً على مفرد ، وتثبت للثاني مانفته عن الأول
تقول : ما قام زيد لكن عمرو ، فإن دخلت على مثبت احتيج بعدها إلى جملة
تقول : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، فقوله : لانزعها إلا من جنابة لكن من
غائط الخ . . . فيه تحذوف تقديره لكن لا تزعم من غائط الخ . . . لأن
تقدير الأول أمرنا بنزعها من الجنابة الخ انتهى مختصراً . وراجع "المغني"
لان هشام من "لكن" (١ - ٢٢٦) وبوجه الخطابي لفظ حديث الباب في
"معالمه" بقوله : كلمة لكن موضوعة للاستدراك ، وذلك لأنه تقدمه نفي

ثابت عن النبي ﷺ في المسح على الخفين. قال محمد: أحسن شئ في هذا الباب حديث صفوان بن عسال. قال أبو عيسى: وهو قول العلماء من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا: يمسح المقيم يوماً وإيلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن. وقد روى بعض أهل العلم أنهم لم يوقتوا في المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس، والتوقيت أصح.

(باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله)

حدثنا : أبو الوليد الدمشقي نا الوليد بن مسلم أخبرني ثور بن يزيد عن رجاء

واستثناء ، وهو قوله : كان يأمرنا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، ثم قال : " لكن من بول وغائط ونوم " فاستدركه " بلكن " ليعلم أن الرخصة إنما جاءت في هذا النوع من الأحداث دون الجنابة ، فإن المسافر الماسح على خفه إذا أجنب كان عليه نزع الخف وغسل الرجل مع سائر البدن ، وهذا كما يقول : ما جاءني زيد لكن عمرو ، وما رأيت زيدا لكن خالداً .
 ١ هـ . قال الشيخ : تغير لفظ الحديث من الراوى ولا حاجة إلى التكلف في التصحيح ، فقد أخرج الحديث بسنده ومثنه النسائي بلفظ : " كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا ولا ننزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم إلا من جنابة " ، وهذا واضح لا إشكال فيه . ثم إن ما ذكره الترمذي من عدم سماع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي وغير ذلك من فوائد الحديث فانظر تحفته في " نصب الراية " (١ - ١٧٥) وما بعدها فشفى وكفى .

— : باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله : —

ابن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ مسح أعلى الخلف

قوله : مسح أعلى الخلف وأسفله ، المراد بالأسفل ما بطأ الأرض والأعلى فوقه . ذهب أبو حنيفة وأحمد والثوري والأوزاعي إلى مسح فوق الخلف — أي ظاهره — دون أسفله . وذهب مالك والشافعي إلى مسحها جميعاً مع قول الشافعي : من اقتصر على الفرق أجزاءه دون من اقتصر على الأسفل مع الاتفاق على أن مسح الأسفل فقط لا يجزئ أصلاً ، فلم أن مسح الأسفل يستحب عند الشافعي مع اختلاف في الأئمة في تفاصيل المسح من المقدار وغيره ، محل بيانها كتب الفقه . تفصيل المذاهب مأخوذ من "شرح المذهب" (١ - ٥٢١) و"نيل الأوطار" وليطلب منها متمسكات الفريقين ، وفي "البدائع" (١ - ١٢) : وحكى إبراهيم بن جابر في "كتاب الاختلاف" : الإجماع على أن الاختصار على أسفل الخلف لا يجوز الخ ، وحكى صاحب "الدر المختار" استحباب الجمع بين ظاهر الخلف وباطنه ، ومنشأه عبارة "البدائع" (١ - ١٢) حيث قال : والمستحب عندنا الجمع بين الظاهر والباطن في المسح إلا إذا كان على باطنه نجاسة هـ . و رده الشارح ابن عايد بن وقال : في نسختي من "البدائع" : والمستحب عنده الجمع الخ . فخصمير الغيبة راجع إلى الشافعي . وأيده بنقول من كتب الفقه المعتبرة انظر "رد المختار" (١ - ٢٤٥) .

بحث وتحقيق (١) : روى عن علي رضي الله عنه : "لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخلف أولى من أعلاه" رواه أبو داود والدارقطني ، وقال الحافظ في "بلوغ المرام" : إسناده حسن ، وقال في "التلخيص" : إسناده صحيح ، وورد بنلفظ : "لأن مسح باطن الخلف أولى من ظاهره" ، فالذي يستفاد من "المبسوط" وغيره وهو المتبادر والراجح أن المراد بالأسفل والباطن محل الوطئ

(١) كان في كلام الشيخ رحمه الله إليه إشارة إجمالية فأوضحته وشرحته .

وأسفله. قال أبو عيسى : وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ، وبه يقول مالك والشافعي وإسحاق .

لأما يلاقى البشرة أى داخل الخف — حيث حكى ابن الهمام عن "النهاية" نقلاً عن "المبسوط" فى عدم استحباب مسح الأسفل ، ولأن باطنه لا يخالو عن لوث عادة فيصيب يده اهـ . وقال ابن الهمام فى "فتح القدير" (١ - ١٠٣) ما ملخصه : إن المراد بالأسفل والباطن الوجه الذى يلاقى البشرة لأنه أسفل من الوجه الأعلى المحاذى للساء ، يريد داخل الخف ؛ وقال : وهو المتبادر من قول على لأن الواجب من غسل الرجل فى الوضوء ليس لإزالة الخبث بل للحدث ، وعمل الوطأ من باطن الرجل فيه كظاهره ، فلا يظهر أولوية مسح باطن الخف على تقدير أن يراد منه أسفله . ويوافق الشاه ولى الله الدهاوى فى "حجة الله البالغة" ابن الهمام فى شرح قول على رضى الله عنه ، ولكن منعه فى التقرير غير منعى ابن الهمام فيقول : الثالث أن يمسح على ظاهرهما عوض الغسل إبقاء للمذكر ونموذج . وقال على رضى الله عنه : "لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه" . أقول : لما كان المسح إبقاء لنموذج الغسل لا يراد منه إلا ذلك ، وكان الأسفل مظنة لتلويث الخفين عند المشى فى الأرض كان المسح على ظاهرهما دون باطنهما معقولاً موافقاً بالرأى ؛ وكان رضى الله عنه من أعلم الناس بعلم معانى الشرائع كما يظهر من كلامه وخطبه لكن أراد أن يسد مدخل الرأى لئلا يفسد العامة على أنفسهم دينهم اهـ . فهذا صريح فى أنه فهم من الأسفل فى قوله : داخل الخف ، فاستبعده من حيث الظاهر لأن مظنة التلويث فى جزء من الخف فى الظاهر وهو ما يلاقى الأرض ، فكان المسح على ظاهر الخف دون داخله وباطنه معقولاً لأن مظنة التلويث فى ظاهر الخف دون باطن الخف . ولما كان على الفرق دون التحت الملائق بالارض كان ذلك نموذجاً فى الجملة ، ولولم يكن نموذجاً محضاً لكان الواجب المسح على

الجهتين الفوق والتحت جميعاً ، وليس كذلك ، وعلى هذا كيف يكون الأمر غير معقول ، واستبعد خفاءه على مثل علي رضي الله عنه الذي يتدفق كلماته وخطبه بأسرار الشريعة وحقائق الدين ، هذا تقرير عرض الشاء ولي الله على ما أدى إليه فكرتي . يقول الراقم المتبادر وهو المتعين فيما أرى والله أعلم أن المراد في قوله من الأسفل ليس داخل الحف بل هو ضد الأعلى على الوضاً ، وغرضه أنه لما كان الأسفل مظنة التلويت كان مسح ذلك أسبب بالتنظيف وأوفق بالغرض لكن الشرع أمر بمسح أعلى الحف ، وكان لا يحتاج إلى المسح بالتنظيف ، فكان أمراً غير مدرك بالقياس ، وجب علينا اتباعه فهمنا سره أولم نفهمه . وأما ما قاله ابن الهام أنه لا يظهر أولوية مسح الثابت لأن غسل الرجل ليس لأجل إزالة الخبث بل للحدث ، فأقول لما أصبح الحف قائماً مقام الرجل حقيقة ، فكان سراية الحدث إليه حكماً ، والفوق والتحت كلاهما سواء في سراية الحدث إليهما ، ثم كان تحت مظنة التلويت أيضاً ، فكان ادعى لمسح هذا المحل دون الفوق ، وهذا هو وجه الأولوية في كلامه ، فتنضح أن ما قاله المحقق ابن الهام وما أفاده الإمام ولي الله بمعزل عما يتبادر من كلام أمير المؤمنين والله أعلم بالصواب . أرجو الناظر أن لا يتعجل بالرد والقبول قبل أن يتأمل فيه ، وهذا التفصيل والتحليل من زبادتي ، فلو كان خطأ فالشيخ رحمه الله صاحب "الأمالي" منه بريئ ، وأرجو أن يكون ضارباً بتوفيق الله تعالى والله ولي التوفيق . ويقول صاحب "الهداية" : ثم المسح على الظاهر حتم حتى لا يجوز على باطن الحف وعقبه وساقه لأنه معدول به عن القياس فيراعى جميع ما ورد به الشرع الخ فيستفاد منه أن المسح على الظاهر الأعلى معدول به عن الرأي ، والمسح على الباطن الأسفل معقول لكن عدلنا عن المعقول إلى غيره اتباعاً للشرع . فيتخص هنا أقوال :

الأول : أن المسح على الظاهر الأعلى مأثور لكنه غير مدرك بالقياس ، وإليه الإشارة في قول علي رضي الله عنه ، وهو ظاهر ما في "الهداية" .

الثاني : إن مسح ظاهر الحف دون أسفله معقول لأن في مسح الأسفل مظنة

وهذا حديث معاول لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم .

تلويث اليد وهو ظاهر لفظ "الميسوط" كما مر .

الثالث : إن المسح على الظاهر معقول لأن جزءاً من الظاهر أى خارج الخف وهو الأسفل مظنة التلويث فكان المسح على جزء منه إبقاء لنموذج الغسل ، وهو مفهوم كلام الشاه ولي الله .

الرابع : إن المسح على خارج الخف دون داخله أمر غير معقول لأن مراعاة الحديث في الداخل لافي الخارج ، وهو صريح كلام ابن المهام ومدلول قول علي رضي الله عنه عنده . وقد يخطر بقلبي : أنه يحتمل أن يكون مفاد كلام الشاه ولي الله ولفظ "الميسوط" واحداً ويكون تلويث اليد عند صاحب "الميسوط" وتلويث الخفين عند الشاه ولي الله تعبيران عن معنى واحد فيكون الأمر معقولاً عندهما على دليل واحد ، وإذا لا يكون حمل قول علي عند الشاه ولي الله على ما حمله المحقق من الأسفل داخل الخف بل يكون على ما هو المتعارف والله أعلم .

قوله : وهذا حديث معلول : "المعلول" عندهم بمعنى ما فيه العلة ولم يثبت عند أهل العربية واللغة ، ومع هذا فقد تعرف الحديث الذي فيه حلة عند المحدثين "بالمعلول" وكذلك "بالمعلل" وكلاهما بعيد عن متعارف اللغة ؛ فالعلل والعلل لغة الشربة الثانية أو الشرب بعد الشرب ، والشربة الأولى يسمى النهل ، ومنه المعلول ولا يستقيم هنا ، وأما المعلل فمن التعليل بمعنى الإلهاء بالشئ ، أو من التعليل بمعنى تكرير العل كما في قول امرئ القيس : [ولا نهدي من جنائك المعلل] وعلى كل حال فابس بمعنى ما فيه العلة أو ما بين علته ، نعم يصح التعبير بالمعل من الإغلال فيما يريدونه إلا أن ابن هشام قد أثبت المعلول فيما تعرف عند المحدثين في شرح قصيدة كعب بن زهير "بالت سعاد" ، قال ابن

وسألت أبا زرعة ومحمداً عن هذا الحديث فقالا : ليس بصحيح لأن ابن المبارك

الصلاح في معرفة المعلل . ويسميه هل الحديث المعلول وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس العلة والمعلول مردول عند أهل العربية واللغة اه . قال العراقي في " نكته " : وقد تبعه عليه الشيخ محي الدين النووي فقال : إنه لحن ، واعترض عليه بأنه قد حكاه جماعة من أهل اللغة ، منهم قطرب فيما حكاه " اللبلى " ، والجوهري في " الصحاح " والمطرزى في " المغرب " انتهى ولا شك في أنه ضعيف وإن كان حكاه بعض من صنف في " الأفعال " كابن القوطية : وقد أنكره غير واحد من أهل اللغة كابن سيدة ، والحريري وغيرهما فقال صاحب المحكم : - وهو ابن سيدة - واستعمل أبو إسحاق لفظة المعلول في المتقارب من العروض . ثم قال : والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول في مثل هذا كثيراً . قال : وبالجملية فليست منها على ثقة ولا تلج لأن المعروف إنما هو أحله الله فهو معلل ؛ اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم مجنون ومسلول من أنها جاءت على جنثته وسلته وإن لم يستعمل في الكلام استغنى عنها بأفعلت . قالوا وإذا قالوا جن وسل ، فلانما بقاؤون جعل فيه الجنون والسل كما قالوا حرق وفسل انتهى كلامه ، وأنكره الحريري في " ذرة الغواص " قلت : والأحسن أن يقال فيه معلل بلام واحدة لا معلل فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشئ وشغله به من تعليل الصبي بالطعام ، وأما بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللغة وفي عبارة الحديث ، لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أحله فلان بكذا وقياسه معلل . وقال الجوهري لأعلك الله أى لا أصابك بعلية اه ، والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث كالبخاري والترمذي والدارقطني وابن عدى والحاكم وأبو يعلى انتهى كلام العراقي في " نكته " مختصراً ، ومثله قال العراقي في " شرح الألفية " (١ - ١٠٥) وقد ذكره السيوطي في " ألفيته " باسم المعلل .

روى هذا عن ثور عن رجاء قال حدثت عن كاتب المغيرة مرسل عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه المغيرة .

قوله : حدثت به عن كاتب المغيرة ، هذا الإرسال هو وجه إعلال الحديث عند المصنف رحمه الله وهذا أحد وجهي الضعف عندهم . قال أبو داود : بلغني أن ثوراً لم يسمعه من رجاء . وقال الدارقطني في "العلل" : هذا حديث لا يثبت ؟ لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلًا . وقال الأثرم عن أحمد : إنه كان يضعف هذا الحديث ويقول : ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي فقال عن ابن المبارك عن ثور حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وعن أبي زرعة : حديث الوليد ليس بمحفوظ ، وقال ابن حزم : أخطأ فيه الوليد في موضعين فذكرهما كما تقدم ، هذا ما خص ما أفاده الحافظ الزيلعي في "نصب الراية" (١-١٨١) والحافظ المسقلاني في "التلخيص" (ص - ٥٨ و ٥٩) فلم أن فيه انقطاعاً وإرسالاً ، لكن قد روى الدارقطني هذا الحديث من طريق داود بن رشيد (ص - ٧١) فقال فيه : "حدثنا رجاء" وتزول بمثله علة الانقطاع ، ولكن رواه أحمد بن عبيد الله الصغار في "مسنده" عن أحمد بن يحيى الحلواني عن داود بن رشيد فقال عن رجاء ولم يقل حدثنا ، فهذا اختلاف على داود يمنع من القول بصحة وصله مع ما تقدم في كلام الأئمة ، كذا أفاده صاحب "التلخيص" وقال الدارقطني روى عبد الملك بن عمير عن وراد كاتب المغيرة عن المغيرة ولم يذكر أسفل الخلف ، فهذه حلة أخرى وإليها يشير إمام العصر شيخنا . وكاتب المغيرة هو أبو سعيد وراد التقى ، وقد صرح باسمه في رواية ابن ماجه في هذا الحديث . قال شيخنا : ولإعلال الحديث وجه آخر عندي وهو أنه روى حديث المغيرة بطرق كثيرة والفاظ مختلفة حتى إن البزار ذكر في "مسنده" أن حديث المغيرة روى عنه ستون رجلاً اه ذكره للشوكاني في "نيل الأوطار" (١ - ٢٢٤) وحكيته

(باب في المسح على الخفين ظاهرهما)

حدثنا : علي بن حجر نا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة بن شعبة قال : رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين على ظاهرهما . قال أبو عيسى : حديث المغيرة حديث حسن ، وهو حديث عهد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة ، ولا نعلم أحداً يذكر عن عروة عن المغيرة على ظاهرهما غيره ، وهو قول غير واحد من أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري وأحمد . قال محمد : وكان مالك بشير بعبد الرحمن بن أبي الزناد .

بلفظه ، ولكنه ذكره ثانياً في (١ - ٢٢٧) بلفظه : حديث المغيرة ورد باللفظ ، وقد ذكرنا فيما سلف أنه رواه ستون صحابياً كما صرح به البزار ، وأنه في غزوة تبوك الخ . ثم رأيت ذكره الحافظ في " التلخيص " (ص - ٥٨) بقوله : وله طرق كثيرة عن المغيرة ، ذكر البزار أنه روى عنه من نحو ستين طريقاً ، وذكر ابن منده منها خمسة وأربعين هـ ، وبينهما تخالف ، فإن العبارة الثانية صرحت بأن حديث المسح رواه ستون صحابياً ، والأولى صرحت بأن الحديث روى عنه ستون رجلاً والله أعلم . ولم يذكر لفظ " الأسفل " إلا في هذه الطريقة . قال البخاري في " التاريخ الأوسط " : حدثنا محمد بن الصباح نا ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة رأيت رسول الله ﷺ يمسح على خفيه ظاهرهما . قال : وهذا أصح من حديث رجاء عن كاتب المغيرة هـ . حكاه في " التلخيص " (ص - ٥٩) فيكون معلولاً ولا يهد .

— : باب المسح على الخفين ظاهرهما —

قوله : وكان مالك بشير بعبد الرحمن بن أبي الزناد . مالك هو مالك بن أنس الإمام ، يريد أنه كان يضعفه ويتكلم فيه . قال ابن حجر في " التهذيب " (٦ - ١٧٢) : وتكلم فيه مالك لروايته عن أبيه كتاب السبعة يعني الفقهاء .

(باب في المسح على الجوربين والمنعلين)

حدثنا : هناد ومحمود بن ضيلان قالنا وكيع عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال : **توضأ النبي ﷺ ومسح على الجوربين** وقال : **أين كنا عن هذا؟ ومع هذا فقد حكى الحافظ عن موسى بن سلمة أنه قال :** قدمت المدينة فأبيت مالك بن أنس فقلت له : **إني قدمت إليك لأسمع العلم وأسمع ممن تأمرني به ، فقال :** عليك بابن أبي الزناد اه . وقد ضعفه غير واحد ، وقال في "التقريب" : **صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً الخ .**

— : باب في المسح على الجوربين والمنعلين —

قوله : ومسح على الجوربين : مذهب أبي يوسف ومحمد مثل ما ذكره الترمذي من مذهب الشافعي وأحمد . ومذهب أبي حنيفة عدم جوازه بالجوربين الثخينين ما لم يكونا منعلين أو مجلدين ، ومثله عن بعض المالكية ، أنظر مذهب مالك في "البداية" لابن رشد و "العارضة" للقاضي ومنه حكيت . وجعل في "البداية" مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي واحداً في عدم جواز المسح عليهما ، وحكى روايتين عن مالك في الجورب المجلد ، فاتفقوا على جواز المسح على المجلدين والمنعلين ، وكذلك اتفقوا على عدم جوازه على الرقيقين يشقان ، واختلفوا في الثخينين : فالجمهور جوزه ، ومنعه أبو حنيفة . هذا ملخص ما في "البداية" وغيره ، وروى عن أبي حنيفة الرجوع إلى قول صاحبيه قبيل وفاته بأيام ، وذلك أنه مسح على جوربيه في مرضه ثم قال لعواده : فعلت ما كنت أمتنع الناس عنه ، فاستدلوا به على رجوعه ، كذا في "البداية" و "النهاية" وغيرهما ، قال صاحب "الهداية" : وعابه الفتوى ، وأرخ في "مجمع الأنهر" رجوعه بتسعة أيام قبل وفاته ، وقيل بثلاثة أيام ، ووقعت في نسخة "جامع الترمذي" المخطوطة من نسخة الشيخ محمد عابد السندی هنا زيادة في آخر الباب هكذا : قال أبو عيسى : سمعت صالح بن محمد الترمذي قال

والنعلين . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وهو قول غير واحد من سمعت أبا مقاتل السمرقندي يقول دخلت على أبي حنيفة في مرضه الذي مات فيه فدعا بماء فتوضأ وعابه جوربان فسح عليهما ثم قال : فعلت اليوم شيئاً لم أكن أفعله ، مسحت على الجوربين وهما غير منعلين ، كذا في طبعة الحلبي للرمذى بتصحيح الشيخ أحمد شاكر المحدث .

والجورب لفافة الرجل يتخذ من غزل صوف أو قطن أو شعر لاستدفاء القدم ، معرب من لغة فارسية " كورب " وهو مخفف " كوربا " . قال الزبيدي : معناه قبر الرجل ، وله أقسام خمسة في القديم من المرعزي — هو الزغب الذي تحت شعر العز — والشعر والغزل من القطن والكرباس والجلد الرقيق ، ويلحق بالكرباس ما يصنع من نسيج الحرير والكذان وما أشبههما ، وفيه تفاصيل و تفاريق ، محل بيانها كتب الفقه المبسوطه وراجع " ابن عابدين " على " البحر الرائق " (١ - ١٨٢ و ١٨٣) فإذا ارتفع الخلاف بين أئمتنا الثلاثة وبين الجمهور ، ويحتمل أن يكون منع أبي حنيفة أولاً من الرقيقين لا الثخينين ، ومسحه على الثخينين دون الرقيقين ، فلا يكون قوله متنافيين ثم المجلد من الجورب ما جعل الجلد على أعلاه وأسفله ، والمنعل بسكون النون وضم الميم ، وقيل بفتح النون وتشديد العين ما جعل على أسفله جلدة ، والثخينين ما يستمسك بالقدم من غير رباط كما في " البحر " (١ - ١٨٢) وقال يوسف چلبى — تلميذ حسن چلبى — : لا يجوز على المجلد إذا جلد أسفله فقط أو مع . واضع الأصابع بحيث يكون محل الفرض الذي ظهر القدم خالياً عن الجلد بالكلية الخ ، قاله في حاشيته على " شرح الوقاية " حكاه ابن عابدين الشامي ، ورده بما نقله عن " شرح المنية " بأنه لا يشترط ذلك ، وكذا حكاه في حاشية " البحر " وقال : فلو احتاط ولم يسمح الأعلى ما يستوعب تجليده ظاهر القدم إلى الساق كان أولى ، ولكن هذا حكم الفتوى ، وهو لا يمنع الجواز الذي هو حكم الفتوى هـ .

قوله : والنعلين ، لم يذهب أحد من الأئمة إلى جواز المسح على النعلين

أهل العلم . وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ،
فاختلفوا في مناحي الجواب عن هذه اللفظة ، فقال الإمام الطحاوي في "شرح معاني
الآثار" (باب المسح على النعلين) (١-٥٨) : مسح على النعلين تحتها جوربان وكان
قاصداً بمسحه ذلك إلى جوربيه لا إلى نعليه ... فكان مسحه ذلك مسحاً أراد به
الجوربين فأتى ذلك على الجوربين والنعلين ، فكان مسحه على الجوربين هو الذي
تظهر به ، ومسحه على النعلين فضل انتهى مختصراً ، وأيد ذلك بروايات تدل على هذا
المعنى . وأجاب الخطاطي في "معالم السنن" والطبري في "الكاشف عن حقائق السنن"
بمثل جواب الطحاوي ، وأجاب أبو الوليد شيخ شيخ البيهقي أنه مسح على
الجوربين منعاين لا أنه جورب على الانفراد ونعل على الانفراد ، واستشهد
البيهقي لذلك بأثر أنس بن مالك أنه "دخل الخلاء وعليه جوربان أسفلها جلود
وأعلاما خزفسح عليهما" وتعقبه ابن القيم في "تهذيب السنن" ما ملخصه :
بأنه مبني على مسح أعلى الخلف وأسفله ، والتعبير في الرواية يدل على أن النعلين
كانا منفصلين وإلا كان يكفي أن يقول : مسح على الجوربين المنعلين ، وأيضاً
التجليد في أسفل الجورب لا يسمى نعلًا في اللغة ولا في العرف ، وفي "نصب الراية"
(١ - ١٨٨ و ١٨٩) ما ملخصه : أجيب عن ذلك بثلاثة أجوبة أحدها : كان في
وضوء النفل ، واستدل لذلك بروايات ، واختاره ابن حبان وابن خزيمة في
"صحيحهما" . والثاني : إن المراد من المسح على النعلين هو غسل الرجلين في
النعلين قاله البيهقي ، واستشهد له بحديث "الصحيحين" في النعال ، وتكلم فيه ابن
دقيق العيد . والثالث : هو جواب الطحاوي وقد تقدم . وأول بعضهم النعلين
بالمنعلين ، ولا يستقيم هذا التأويل في لفظ الحديث ولا غرضه .

تقد حديث الباب

حديث الباب صححه الترمذي وغيره ولكن أعلاه من هو أرسخ قديماً و
أرفع شأنًا في هذا الفن منه . قال أبو داود في "سننه" في (باب المسح على

قالوا : يمسح على الجوربين وإن لم يكن نعلين إذا كانا نخبين . وفي الباب (الجوربين) (١ - ٢٤) : كان عبدالرحمن بن مهادي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين الخ ، وقال البيهقي : إنه حديث منكر ، ضعفه سفيان الثوري وعبدالرحمن بن مهادي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومسلم بن الحجاج ، والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين ، وروى عن جماعة أنهم فعلوه اه . قال النووي : كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدم على الترمذي . مع أن الجرح مقدم على التعديل . قال : واتفق الحفاظ على تضعيفه ، ولا يقبل قول الترمذي : "إنه حسن صحيح" . وقال الشيخ تقي الدين في "الإمام" وذكر البيهقي في "سننه" : أن أبا محمد يحيى بن منصور قال : رأيت مسلم بن الحجاج يضعف هذا الخبر ، وقال : أبو قيس الأودي وهزيل بن شرحبيل لا يحتلان ، وخصوصاً مع مخالفتها الأجلة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا : "مسح على الخفين" وقال . لا نترك ظاهر القرآن بمثل "أبي قيس" و"هزيل" . . . وأسند البيهقي أيضاً عن علي بن المديني قال حديث المغيرة بن شعبة في المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة ، ورواه هزيل بن شرحبيل عن المغيرة إلا أنه قال : "ومسح على الجوربين" فخالف الناس اه . هذا كله مأخوذ من "نصب الرأية" (١ - ١٨٤ ، ١٨٥) وقال القاضي أبو بكر : وكذلك كان يحيى لا يحدث به ، وأيضاً يقول الشيخ تقي الدين : ومن يصححه يعتمد بعد تعديل أبي قيس على كونه ليس مخالفاً لرواية الجمهور مخالفة معارضة ، بل هو أمر زائد على ما رووه ولا يعارضه ، ولا سيما وهو طريق مستقل برواية هزيل عن المغيرة لم يشارك المشهورات في سندها اه . حكاه الزيلعي . قال الراقم : يريد الشيخ أنه يحتمل أن يكون حديثاً مستقلاً رويت فيه واقعة غير التي في رواية المغيرة بطرق كثيرة متواترة ، فلا يصح إسقاطه بمثل هذه المعارضة ، إذ كان يصح لو ثبت أن الواقعة واحدة والرواية واحدة ، وأما عند التعدد فكلا . وفيه بحث وهو أن المسح على الخفين

عن أبي موسى .

لم يكذب تلقاه الأمة لمخالفته نص القرآن المتواتر ، غير أنه لتواتر الرواية به تلقوه ، وكان تواتر آ ينسخ بمثله الوحي المتلو كما تقدم عن أبي حنيفة : ” ما قلت بالمسح حتى جاءني مثل ضوء النهار ” وقال أبو يوسف : ” إنما يجوز نسخ القرآن بالسنة إذا وردت كورود المسح على الخفين في الاستفاضة ” حكاه الجصاص في ” أحكامه ” . وأما المسح على الجوربين فلم يرد إلا في ثلاث روايات من حديث المغيرة وحديث أبي موسى وحديث بلال ، وحديث أبي موسى وبلال فكلاهما ضعيف كما في ” نصب الراية ” ، وحديث المغيرة أمامك كلام أئمة الفقه جهابذة النقد فيه ، ثم لم يتطرق منه كتطرق المسح على الخفين ، فكيف يترك القرآن المقطوع بخبر لو صح لكان مظنوناً ؟ فضلاً عن جرح الأئمة ، وإليه أشار مسلم فيما حكاه في الدين : ” لا تترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل ” وهذه قاعدة في أصول الدين في غاية من الأهمية ، وثبتت أبي حنيفة بها أكثر من تثبت غيره بها ، وذلك كما قال عمر : لاندع كتاب الله وسنة نبينا ﷺ بقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت ” ومن أجل هذا حكى الطحاوي عن مالك إنكاره عن المسح على الجوربين وإن كانا مجلدين . وإنما ذهب أبو حنيفة في ظاهر الرواية إلى المسح على المجلدين فقط لكونهما في حكم الخفين وكذلك في المنعلين . وعند الشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة وفي رواية عن أبي حنيفة : جعل الجورب الثخين أيضاً في حكم الخلف ، واشتراطوا في الثخين أن يثبت ويستمسك بالساق من غير رباط ، وبالجمل لم يعملوا بإطلاق الحديث بل كأنهم عملوا بتقييد المناط في الخلف ، فأدخلوا فيه ما ذكرنا . وعلى كل حال إن صح حديث الجوربين لم يمكن أن يعمل على إطلاقه الشامل للثخينين والرقيقين لمعارضه القرآن المتلو ، نعم عملوا بجزء منه ، إما تمسكاً به أو بتقييد الخلف الوارد في المتواتر ، ثم إنكار الأئمة عن تعليل هذه اللفظة أو مثل ذلك كثيراً ما يكون بالوجدان الصحيح ،

باب ما جاء في المسح على الجوربين والعمامة

حدثنا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن بكر بن عبد الله المزني عن الحسن بن ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال: توضأ النبي ﷺ ومسح على الخفين والعمامة. قال بكر: وقد سمعته من ابن المغيرة وذكر محمد بن

المعرفة الصادقة ما أفادته تجارب العمر، وكثرة المزاولة، وطول الممارسة والمران، وربما يكون مبناه على علل قاذحة خفية لا يطلع عليها إلا بارع متضلّع في هذا الفن، ولذا يقول الحافظ ابن الصلاح: "إن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرّها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب". وبالجملّة الاحتمالات العقلية في مثل هذه المواضع لا نضمن ولا نفني من جوع، هذا ما منح لي والله أعلم. وأيضاً الحديث يروى عن المغيرة بن حوسب بن طريقاً، ولم يذكر لفظ حديث الباب إلا في هذه الطريقة، فكيف يطمئن به القلب؟ ثم إن عمل قوم من المتساهلين بالمسح على الجوارب الرقيقة ليس أصل له في الشريعة يعتمد عليه، إن كان بهذا الحديث فقد عرفت فيه ما قال الأئمة، وإن كان يقول الفقهاء فهم اشترطوا إما التجليد وإما التنعيل، وعلى الأكل الثخانة والله أعلم.

—: باب ما جاء في المسح على الجوربين والعمامة: —

هكذا وقع لفظ الجوربين في النسخ المطبوعة بالهند، ولا يظهر له وجه، فإن المؤلف لم يذكره في الحديث الذي أخرجه في الباب، ووقع في نسخة الشيخ عابد السندی من غير ذكر الجوربين كما في "تعليقات الترمذی" للشيخ أحمد شاكر وهو الصواب، وحكاها الشيخ المباركفوري عن نسخة عتيقة مخطوطة، فيظهر أن ذكر الجوربين خطأ لا أصل له.

قوله ومسح على الخفين والعمامة. اختلف الأئمة في المسح على العمامة، و

بشار في هذا الحديث في موضع آخر أنه مسح على ناصيته وعمامته، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة، وذكر بعضهم المسح على الناصية والعمامة ولم يذكر بعضهم الناصية، سمعت أحمد بن الحسن يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان. وفي الباب عن عمرو بن أمية وسلطان وثنوبان وأبي أمانة. قال أبو عيسى: حديث المغيرة بن شعبة حديث حسن صحيح، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وأنس، وبه يقول الأوزاعي وأحمد وإسحاق قالوا يمسح على العمامة، قال: وسمعت الجارود بن معاذ يقول سمعت وكيع بن الجراح يقول: إن مسح على العمامة يجزئه للأثر.

حدثنا قتيبة بن سعيد نا بشر بن المفضل عن عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال: سألت جابر بن عبد الله عن المسح على الخفين فقال: السنة بالبن أخى. وسألته عن المسح على العمامة؟ فقال: مس الشعر. وقال غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين: لا يمسح على العمامة إلا أن يمسح برأيه مع العمامة، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وإسحاق الشافعى.

حدثنا هناد نا على بن مسهر عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والخمار.

هاك بيانه تفصيلاً.

مسح العمامة وبيان المذاهب فيه وبيان ماهو الصواب

ذهب أبو حنيفة والشافعى والثوري وابن المبارك إلى أن فريضة مسح الرأس لا تتأدى بالانقصار على العمامة، وحكاها ابن المنذر عن عروة بن الزبير والشعبي والنخعي والقاسم بن محمد، وحكاها غيره عن علي وابن عمر وجابر

رضى الله عنهم ، وهو مذهب أكثر العلماء كما حكاه الخطابي والماوردي ، و
 مذهب غير واحد من الصحابة والتابعين على ما قاله الترمذی ، وذهب
 الأوزاعي والثوري — في رواية — وأحمد وإسحاق وأبو ثور و ابن جرير و ابن
 المنذر إلى جواز الاقتصار به ، ويحكى ذلك عن الصديق و الفاروق و أنس
 ابن مالك و أبي أمامة وسعد بن أبي وقاص و أبي الدرداء ثم عن عمر بن عبد العزيز
 ومكحول والحسن وقتادة ، ثم شرط بعض هؤلاء لبسها على طهارة ، واشترط
 بعضهم كونها محنكة — أى بعضها تحت الحنك — ولم يشترط بعضهم شيئاً
 من ذلك . ويقول ابن قدامة في " المغنى " : وإن لم يكن تحت الحنك منها
 شئ ولا لها ذؤابة لم يجز المسح عليها لأنها على صفة عائم أهل الذمة ، ولا يشق
 نزعها الخ ، وإن مسح على ناصيته فيستحب أن يتم المسح على العمامة عند الشافعية
 هذا ملخص ما في " شرح المذهب " (١ - ٤٠٧) " والمغنى " (١ - ٢١١)
 وغيرهما . قال محمد بن الحسن الإمام في " مؤلفه " : بلغنا أن المسح على العمامة
 كان فركاً اهـ . وذكروا أن بلاغات محمد مستندة . ويستفاد من كلام القاضي
 أبي بكر في " عارضة الأحوذى " أن أبا حنيفة يقول بأداء سنة الاستيعاب على
 العمامة بعد المسح على الناصية كالشافعي . قال شيخنا : وإن لم أجده في كتب
 فقهاءنا الحنفية مع استقراء بالغ ، وكذا لم يذكر سنة الاستيعاب عن مالك
 في " العارضة " وقال : لكنى رأيت في بعض كتب المالكية . وفي " مقدمات
 ابن رشد الكبير " : ولا يجوز عند مالك أن يمسخ على رأسه على حائل إلا
 لعل الخ .

واحتج الفريق الأول أولاً : بقوله تعالى : " وامسحوا برؤوسكم "
 والمسح على الرأس يقتضى إمساس الماء الرأس حقيقة ، والعمامة ليس برأس ، فكما لا
 يسمى ماسح الحفين ماسح الرجلين فكذلك لا يسمى ماسح العمامة ماسح
 (- ٤٥)

... ..

الرأس ، فالأمر بمسح الرأس مقطوع ، وكذلك السنة به متواترة ، وما ثبت المسح على العمامة فمن قبيل أخبار الآحاد لا يقاوم المتواترات . وأما ثانياً : فالذي يستدلن به ليس بصريح في الاختصار على العمامة والنفي عما عداها ، بل ورد في حديث المغيرة عند مسلم وغيره ” ومسح بناصيته و على العمامة و على خفيه “ فالظاهر أن ترك ذكر الناصية في بعض طرقه اختصار . وأما ثالثاً : فلأن الرأس عضو وطهارته المسح ، فلم يجوز المسح على حائل دونه كالوجه واليد في التيمم ، فإنه مجمع عليه ، ولأنه عضو لا تلحقه المشقة إليه في إيصال الماء إليه غالباً ، فلم يجوز المسح على حائل منفضل عنه كاليد في القفاز ، والوجه في البرقع والنقاب .

واحتج الفريق الثاني بأحاديث : حديث بلال عند ” مسلم “ رأيت رسول الله ﷺ ” مسح على الخفين والحمار “ ، وحديث عمرو بن أمية عند ” البخاري “ : قال : رأيت رسول الله ﷺ ” يمسح على عمامته وخفيه “ وحديث ثوبان عند ” أبي داود “ : قال : بعث رسول الله ﷺ سريسة فأصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله ﷺ أمرهم : ” أن يمسحوا على العصائب والتساخين “ . العصائب : العمام ، والتساخين : الخفاف .

وأجاب الفريق الأول عن أدلتهم بعدة وجوه : الوجه الأول : يقول الحافظ أبو عمر ابن عبد البر : روى عن النبي ﷺ : أنه مسح على العمامة ، من حديث عمرو بن أمية ، وبلال ، والمغيرة ، وأنس ، وكلها معاولة ، وخرج البخاري حديث عمرو ، وقد بينا فساد إسناده في كتاب ” الأجوبة عن المسائل المستغربة من البخاري “ ، اهـ . حكاه الزرقاني في ” شرح المراهب “ وحكاه الشيخ اللكنوي في ” التعليق الممجد “ عن ” الاستدكار “ وابن رشد في ” البداية “ وحكاه الشيخ الأكبر في ” الفتوحات المكية “ كما قاله شيخنا . وانظر تفصيل أطراف من البحث في ” فتح الملهم “ لشيخنا العثماني (١ - ٤٣٤) .

وما بعدها . وقال الأصيلي : ذكر العمامة في هذا الحديث — أى حديث ابن أمية . من خطأ الأوزاعي ؛ لأن شيان وحرب وأبان الثلاثة خالفوا الأوزاعي ؛ فوجب تغليب الجماعة على الواحد ، حكاه العيني في " العمدة " (١ - ٨٥٤) وناقشه .

الوجه الثاني : بقول الخطابي والبيهقي وغيرهما من المحدثين أنه وقع اختصار ، والمراد مسح الناصية والعمامة ، وبدل على صحة هذا التأويل ما ورد في بعض طرق حديث المغيرة كما تقدم . وكذا ورد في حديث هلال " مسح على الخفين وبناصيته والعمامة " . وقال البيهقي : إسناده حسن .

الوجه الثالث : إنه نطق القرآن بمسح الرأس ، وجاءت الأحاديث الصحيحة بمسح الناصية مع العمامة ، وفي بعضها مسح العمامة ، ولم تذكر الناصية . فكان محتملاً لموافقة الأحاديث الباقية ومحتملاً لمخالفتها ، فكان حملها على الاتفاق وموافقة القرآن أولى ؛ فكان القدر المفروض مؤدى في صورة المسح على العمامة بالمسح على الناصية أو بعض أطراف الرأس ، ذكر أو لم يذكر ، ويقول الخطابي في " معالم السنن " : والأصل أن الله تعالى فرض مسح الرأس ، والحديث محتمل للتأويل فلا يترك اليقين بالمحتمل اهـ .

الوجه الرابع : إن المسح على العمامة لم يكن عن نص ، وإنما اختصر على مسح بعض الرأس ومر اليد عليها تبعاً لمسح البعض كما نشاهد ذلك فيه إذا مسح على البعض ، وكان على الرأس عمامة . وفيه أنه يازم تحطئة الصحابة وهم من أذكياء الأمة ، ويمكن أن يجاب بأن الصحابة أيضاً فهموا ذلك بأن المسح وقع صورة على العمامة وتبعاً ، ولم يكن قصداً وحقيقة ، ثم الرواة غيروا غرضهم ولم ينتبهوا له .

الوجه الخامس : إن المسح على العمامة لعله كان لأجل زكاه أو ألم بالرأس . هذا الرابع والخامس ذكرهما القاضي عياض في " العارضة " (١ - ١٥٢)

ولكن الرابع لانتفاذه في مذهبه حيث الاستيعاب شرط عندهم من غير حائل ، نعم هو نافذ في سائر المذاهب ، وحديث ثوبان يؤيد الوجه الخامس .
الوجه السادس : إنه كان ثم نسخ كما قاله الإمام محمد في " مؤلفه " وقد تقدم .

الوجه السابع : إن قوله " مسح على العمامة " المراد بالمسح المتعارف والمعهود في الشرع هو المسح على الرأس ، فأغنى عن ذكر المفعول به لعدم خفائه ، لأجل ذكر الملابس معه وهو العمامة . وقوله : " على العمامة " وقع موقع الحال من الماسح أى مسح برأسه حال كونه على رأسه العمامة . هذا الجواب أصله لشيخنا إمام العصر ، وأوضحه شيخنا العثماني في " فتح الملهم " (١ - ٤٣٥) وحررته على ضوء ما أفاده ، وراجع " فتح الملهم " ولكن فيه نوع تكلف لا يتبادر إليه الذهن . وحاصله أنه مسح متعمداً ولم ينقض عمامته ، ولم يتكلف وضعها عن رأسه على حد قول الله تعالى " وأضله الله على علم " فتقوله : " على علم " حال عند البعض من الفاعل — أى عالماً — بأنه يستحق ذلك الإضلال لفساد في جوهره وطبعه . ويؤيده ما روى أبو داود في " سننه " من حديث أنس بن مالك : " رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية فأدخل يده من تحت العمامة فمسح برأسه ولم ينقض العمامة " .

ملاحظة دقيقة : إذا تأملنا طريق حديث المسح على العمامة من حديث المغيرة ، وجدنا أن الواقعة واحدة ، ومع هذا فتارة يعبر الراوى ويقول : " ومسح رأسه وعلى خفيه " فلا يذكر العمامة ، وتارة يقول في نفس حديث المغيرة : " فتوضأ ومسح على خفيه " فلا يذكر المسح على الرأس أصلاً للاستغناء عنه بلفظ توضأ ، وأخرى يعبره بلفظ : " ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه " فذكر الناصية والعمامة : وحيناً يقول : " فتوضأ وضوءه للصلاة ثم مسح على خفيه " وهذه تعبيرات في واقعة واحدة وحديث واحد كلها عند مسلم في

”صحيحه“ ثم هذا الحديث — أى حديث المغيرة — ورد في الترمذى بلفظ: ”ومسح على الخفين والعمامة“ فإذا جمعنا الألفاظ كلها، تيقنا أن المسح على الرأس ثبت في تلك الواقعة البتة، وعلى الأقل على الناصية، فتارة يذكره الراوى، وتارة يلفه في ذكر التوضي فقط، وتارة يذكر مسح العمامة لكونه أمراً غير متعارف، فيؤكد أن المسح على الرأس أمراً مقطوعاً هناك لا يتطرق إليه احتمال، ثم يبقى النكبات في مسح العمامة هل هو كان قصداً أو تبعاً أو استيعاباً أو ماشاء كل ذلك. وأيضاً إن الواقعة في حديث مغيرة واقعة واحدة كما هو صريح في سياق النسائي (باب كيف المسح على العمامة)، وأبى داود (باب المسح على الخفين). ومع هذا فيرويه أبو داود في طريق بلفظ ”كان يمسح على الخفين وعلى ناصية، وعلى عمامته“ كأنه عادة مستمرة والحال أنها واقعة حال جزئية في القول عن تبوك، ولعل في حديث بلال عند مسلم وغيره الواقعة هي واقعة حديث المغيرة ولكن عند النسائي في (باب المسح على الخفين) ”دخل رسول الله ﷺ وبلال الأسواف — بالفاء حائط من حيطان المدينة — فذهب لحاجته، فيحتمل أن يكون روايته في هذه الواقعة غير أنه لم يذكر في هذا الحديث المسح على العمامة. وكذلك في حديث المغيرة عند الطبراني ما يدل على أن الواقعة هي في المدينة لا في السفر أخرجه الزيامي في ”نصب الرأية“ (١ - ١٦٥) فهل هي واقعة أخرى أو تلك الواقعة فيحتاج إلى الترجيح أو التوفيق والله أعلم.

الوجه الثامن: إنه يحتمل أن يكون اقتصار المسح على العمامة لو ثبت في واقعة الوضوء على الوضوء وثبت عن على الوضوء الناقص في الوضوء عن غير حدث عند النسائي (١ - ٣٢) وفيه ”فمسح به وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه الخ“ والطحاوى وغيرهما كما تقدم، وثبت فيه المسح على الرجلين فلا يبعد أن يثبت فيه المسح على العمامة أيضاً. هذا الجواب لشيخنا رحمه الله ولم أره لغيره. الوجه التاسع: وهو أن المطلوب في مسح الرأس هو وصول بلة إلى شعر

(باب ما جاء في الغسل من الجنابة)

حدثنا : هناد نا وكيع عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن الرأس فيحتمل أن تكون العمامة صغيرة لا تحيط بالرأس وتبدو منها أطراف من الرأس كما هو المشاهد أحياناً في شد العمام أو تكون رقيقة فتنفذ البلة منها إلى الرأس فيحصل المقصود إذن ، ويؤيده لفظ " الخمار " بدل " العمامة " في " حديث بلال " عند مسلم والنسائي والترمذي ، وإن الخمار ما تستر به المرأة رأسها ، وذلك يكون عادة بحيث يمكن نفوذ البلة منها إلى الرأس إذا كانت البلة كثيرة ، فكأنه عبر باسم الخمار عن العمامة تشبيهاً لها بالخمار في الصغر والرق ، وذكر ابن الجزري أنه وجد بخط النووي أن عمامته عليه السلام خارج الصلوات تكون ثلاثة أذرع وللصلوات سبعة أذرع كذا في " العرف الشدي " والذي في " تصحيح المصابيح " لابن الجزري عن النووي في " شرح المواهب " (٥ - ٤) : كانت له عمامة قصيرة ستة أذرع وعمامة طويلة اثنا عشر ذراعاً ٥١ .

الوجه العاشر : يحتمل أن يكون المسح على العمامة قبل نزول " المائدة " ، وهذا العاشر راجع إلى السادس ولكن للفرق في التعبير والفرق بين البلاغ والاحتمال ذكر كل على حدة . هذا العاشر ذكره أبو الحسن السندی في " حاشية النسائي " وذكر التاسع أيضاً ولكن لم يتفرد به بل قاله غير واحد من العلماء ، وهذا آخر ما عثرت عليه من الأجوبة في مواضع نظمها في سلك واحد ولم أتقيد بعباراتهم بل بمعانيهم وأغراضهم ، ثم إن في العاشر أن حديث المغيرة في غزوة تبوك أو القفول عنها ، والمائدة نزلت قبل تبوك فإن نزول آية المائدة في غزوة بني المصطلق والله أعلم . ثم إن البخاري وإن خرج حديث عمرو بن أمية الضمري في مسح العمامة ولكن لم يعقد له باباً بل طواه في (باب الخفين) فلعله لم ير المسح على العمامة والله أعلم .

:- باب ما جاء في الغسل من الجنابة :-

ابن عباس عن خالته ميمونة قالت : وضعت للنبي ﷺ غسلاً فاغتسل من الجنابة فأكفأ الإناء بشماله على يمينه فغسل كفيه ثم أدخل يده في الإناء فأناض على فرجه ثم ذلك بيده الحائط أو الأرض ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه فأناض على رأسه ثلاثاً ثم أناض على سائر جسده ثم تنحى فغسل رجله . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وفي الباب عن أم سلمة وجابر وأبي سعيد وجبير بن مطعم وأبي هريرة .

قوله غسلاً ، بضم الغين وإسكان السين ، اسم لماء يغتسل به ، وأيضاً في عرف الفقهاء اسم للإغتسال ، وقيل بالضم والفتح كليهما في الأول ، والضم أشهر عند الفقهاء ، والفتح أفصح عند أهل اللغة قاله النووي .

قوله : فأكفأ ، أى قلبه وأماله .

قوله : فأناض على فرجه ، ومن هنا استدل على استحباب غسل الفرج قبلًا ودبراً سواء كان عليه نجاسة أو لا اتباعاً للحديث قاله صاحب "البحر الرائق" وغيره ، وإنما قاله صاحب "البحر" : ردأ لما قاله الزيلعي وابن الكمال كذا في "شرح الدر المختار" . ويجب الاستنجاء في الاغتسال إن احتمل عدم وصول الماء إلى ما بين الإليتين كما قال بعضهم .

قوله : فغسل رجله ، ذكر في "المبسوط" و"الهداية" أنه يؤخر غسل قدميه إذا كان في مستنقع الماء - أى مجتمعه - ولا يقدم ، وعند بعض مشائخنا وهو الأصح من مذهب الشافعي أنه لا يؤخر مطلقاً ، وأكثر مشائخنا على أنه يؤخر مطلقاً ، وأصل الاختلاف ما وقع من رواية عائشة و ميمونة ، ففي رواية عائشة أنه توضأ وضوئه للصلاة ولم يذكر فيه تأخير القدمين ، فالظاهر تقديم غسلها ، فأخذ به الشافعي وبعض مشائخنا لطول الصحة والضبط في الحديث ، وفي رواية ميمونة صريحاً تأخير غسلها فأخذ به أكثر

حدثنا : ابن أبي عمر نا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت :
كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يقتسل من الجنابة بدأ بغسل يديه قبل أن
يدخلها الإناء ثم يغسل فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة ثم يشرب شعره الماء ،
ثم يحنى على رأسه ثلاث حثيات . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح
وهذا الذي اختاره أهل العلم في الغسل من الجنابة أنه يتوضأ وضوءه للصلاة ثم

مشائخنا لشهرتها وفي "المجتبى" : الأصح التفصيل المذكور في " الهداية " .
والظاهر : أن الاختلاف في الأولوية لا في الجواز . والذي يظهر أن القائلين
بالتأخير إنما استحبوه ليكون الانتاح والاختتام بأعضاء الوضوء أخذاً من حديث
ميمونة . قال القاضي عياض في " شرح مسلم " : وليس فيه تصريح بل هو
محتمل لأن قولها " توضأ وضوءه للصلاة " أظهر فيه إكمال وضوئه ، وقولها
آخرأ " تنحى فغسل رجله " يحتمل أن يكون لما نالها من تلك البقعة اه ،
فعلى هذا يغسلها بعد الفراغ من الغسل مطلقاً أعنى سواء غسلها أولاً إكمالاً
للوضوء أو لم يغسلها ، وسواء أصابها طين أو كانتا في مستنقع الماء المستعمل أو لم
يكن شئ من ذلك ، ثم لا يخفى تعين غسلها في حق الواحد منا بعد الفراغ من
الغسل إذا كانتا في مستنقع الماء ، وكان على البدن نجاسة من منى أو غيره والله أعلم .
هذا كاه ملتقط من " البحر الرائق " بلفظه وليراجعه من أراد التفصيل . ووقع
في رواية عائشة تأخير غسل القدمين أيضاً عند " مسلم " ، وراجع " فتح
المالهم " . قال الرافق : ووقع في رواية عائشة التصريح بالتقديم في " مسند
أحمد " وكذلك التصريح بالتأخير في رواية أخرى لها ، انظر " ترتيب المسند "
(٢ - ١٢٧ و ١٢٨) . ثم إنه محتمل ثبوت تأخير غسل الرجلين في واقعة
وتقديمه في واقعة أخرى ، فالاختلاف في التقديم والتأخير لأجل اختلاف الحاليتين
كما قاله الجافظ في " التمتع " فيكون إذن كلا الأمرين لا ضيق فيه والله
أعلم .

يفرغ على رأسه ثلاث مرات ، ثم يفيض الماء على سائر جسده ثم يغسل قدميه ،
والعمل على هذا عند أهل العلم ، وقالوا : إن انغمس الجنب في الماء ولم يتوضأ
أجزأه ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق .

قوله : إن انغمس الجنب في الماء ولم يتوضأ أجزاءه . هنا مسألتان :
الأولى : الاغتسال من غير انفراد الوضوء فيه ، فالحكم فيها أن الفرض هو
إيصال الماء إلى جميع البدن مع اختلاف في المضمضة والاستنشاق وبعض
التفاصيل ، وأما الوضوء فيه أولاً أو آخرأ فليس من الواجبات وإنما هو
سنة ، وقد اتفق العلماء على عدم وجوب الوضوء في الغسل إلا داؤد الظاهري .
ثم إذا توضأ أولاً لا يأتي به ثانياً بعد الغسل ، فقد انفقوا على أنه لا يستحب
وضوء ثان في الغسل كما قاله النووي هذا كله مأخوذ من "البحر الرائق" (١ -
٥٠) مع زيادة كلمات وفي "شرح الموهب" (٢ - ١٨٥) : فلو أفاض
الماء فوصل به ولم يمسسه بيديه أو انغمس في ماء كثير أجزاء وضوئه
وغسله ، وبه قال العلماء كافة إلا مالكا والمزني فإنها شرطاه أي ذلك (في صحة
الغسل والوضوء الخ) قال في "العارضة" : قال أبو الفرج المالكي : أنه
إذا انغمس الجنب في الماء حتى تحقق بلوغ الماء إلى جميع أجزاء بدنه إن ذلك
يجزئه ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ، واللفظ يحتمل الوجهين ، فرأى مالك في
أصح أقواله الاحتياط للعبارة بأن يدلك البدن بالماء الخ . ثم إنهم قالوا : لو مكث
في ماء جار أو حوض كبير أو مطر قدر الوضوء والغسل فقد أكمل السنة ،
حكاه في " الدر المختار " وفي المقام بعض تفصيل في شرحه فراجع من سنن
الغسل . الثانية : إثبات الفرق بين الماء الملاقى وبين الماء الملقى أو نفيه ، فاعلم إن
الماء المستعمل بالوضوء أو الاغتسال من غير أن يزال به النجاسة الحقيقية إذا

(باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل)

حدثنا : ابن أبي عمير نا سفيان عن أيوب بن موسى عن المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة قالت : قلت يا رسول الله إني امرأة ألقى في الماء الطهور بحيث يكون الملقى أقل من الملقى فيه بعد أن لا يكون الماء الملقى فيه جارياً ولا في حكم الجاري هل هو طاهر أم نجس ؟ فن ذهب إلى طهارة الماء المستعمل قال : يكون طاهراً وطهوراً ، ومن ذهب إلى نجاسته يكون عنده نجساً ، واختار للفتوى عند الحنفية هو الأول ، وهو مذهب محمد ، ورواية عن أبي حنيفة ، فهذا هو الماء الملقى . وأما الماء الملقى : فهو ما إذا انغمس الجنب الذي لا خبث على بدنه أو أدخل الجنب أو المحدث يده في الماء فهل يصبر الماء نجساً بذلك أم لا مع أن المستعمل هو ما لا في بدنه حقيقة ؟ فهذا هو مسألة الماء الملقى ، فذهب العلامة عبد البر ابن الشحنة إلى الفرق بينهما ، فالملقى طاهر وطهور إذا كان الملقى أقل من الملقى فيه ، وأما الملقى فهو نجس ، فلو كان بئراً ينزح كله ، وألف فيها رسالة سماها ” زهر الروض في مسألة الخوض ” ونبه عليها في ” شرح منظومة ” ابن وهبان ، واختار شيخه الحافظ العلامة قاسم بن قطلوبغا والشيخ ابن نجيم صاحب ” البحر الرائق ” عدم الفرق بينهما وقال : كلاهما طاهر وطهور وهو الراجح ، وألف شيخ قاسم فيها أيضاً رسالة سماها ” رفع الاشتباه عن مسألة المياه ” هذا ملخص ” البحر الرائق ” و ” منحة الخالق ” ومن أراد استيعاب أطراف الموضوع فليراجع إلى ” البحر ” من (١ - ٧٠ إلى ٨٤) من بحث المياه و (ص - ٩٧ و ٩٨) من ” مسألة البئر جحط ” فيجد ما يشق غلته .

— : باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل : —

قوله : عن أم سلمة ، اسمها هند ، وقيل رملة ، وليس بشيء قاله النووي في ” شرح مسلم ” وفي ” شرح المهذب ” وكذا قاله أبو عمر في ” الاستيعاب ”

أشد ضمير رأسي أفانقضه لغسل الجنابة ؟ قال : لا ، إنما يكفيك أن تمحى على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض على سائر جسدك الماء فتطهرين ، أو قال : فإذا أنت قد تطهرت . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على
وهي بنت أبي أمية بن المغيرة ، واسمها قيل حذيفة وقيل سهيل انظر التفصيل في
" الإصابة " (٤ - ٤٥٨) .

قوله : أشد ضمير رأسي . قال النووي في " شرح المذهب " (٢ - ١٨٧)
قال الخطابي وصاحب " المطالع " : معناه أشد فتل شعري ، وأدخل بعضه في
بعض ، وأضمه ضمناً شديداً يقال : ضميرته إذا فعلت به ذلك . والضمير بفتح
الضاد وإسكان الفاء ، وهكذا ضبطه المحققون ، وذكر الإمام ابن بري في جزء له
في لحن الفقهاء : إن هذا الضبط لحن ، وصوابه ضمير بضم الضاد والفاء جمع
ضميرة كسبينة وسفن ، وهذا الذي قاله خلاف ما قاله المحققون والمتقدمون ،
ورأيت لابن بري في هذا الجزء أشياء كثيرة بعدها من لحن الفقهاء وتصحيفهم ،
ولست كما قال وقال الأزهري : الصفائر والصفائر والغدائر - بالغين
المعجمة - هي الذوائب إذا دخل بعضها في بعض نسجاً ، فإذا لويت فهي
عقائص هـ .

قوله : ثلاث حثيات ، - أي الحففات - كما في رواية أخرى ، والحفنة
ملؤ الكفين من أي شئ كان ، ويقال حثيت وحثوت بالياء والواو لغتان مشهورتان
قاله النووي في " شرح مسلم " .

قوله : والعمل على هذا عند أهل العلم الخ ، قال صاحب " البحر " (١ -
٥٢) من بيان الغسل قال في " فتح القدير " : ومقتضى هذا الحديث عدم
وجوب الإيصال إلى الأصول ، لكن قال في " المبسوط " : وإنما شرط تبليغ
الماء إلى أصول الشعر لحديث حذيفة فإنه كان يجاس إلى جنب امرأته إذا

هذا عند أهل العلم أن المرأة إذا اغتسلت من الجنابة فلم تنقض شعرها ، إن ذلك

اغتسلت ويقول : يا هذه أبغى الماء أصول شعرك وشثون رأسك — وهو مجمع عظام الرأس — ذكره القاضى عياض . وأورد صاحب " المعراج " أن حديث أم سلمة تعارض الكتاب ، وأجاب تارة بالمنع فإن مؤدى الكتاب غسل البدن والشعر ليس منه بل متصل به نظراً إلى أصوله ، فعملنا بمقتضى الاتصال في حق الرجال حتى قلنا : يجب النقض على الأثر الك والعلايين على الصحيح ، ويجب عليها الاتصال إلى أثناء شعرها إذا كان منقوضاً لعدم الحرج وبمقتضى الانفصال في حق النساء دفعاً للحرج إذ لا يمكنهن حلقه ، وتارة بأنه خص من الآية مواضع الضرورة كداخل العينين فيخص بالحديث بعده ، وأما ما أمر عبد الله بن عمرو ابن العاص رضى الله عنه " بنقض النساء رؤسهن إذا اغتسلن " فيحتمل أنه أراد إيجاب ذلك عليهن في شعور لا يصل الماء إليها ، أو يكون مذهباً له أنه يجب النقض بكل حال كما هو مذهب النخعي ، أو لا يكون بلغه حديث أم سلمة وعائشة ، ويحتمل أنه كان يأمرهن بذلك على الاستحباب والاحتياط لا على الوجوب ، كذا ذكره النووي في " شرح مسلم " . وفي " الهداية " : وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح ، وقال بعضهم : يجب بلها ثلاثاً مع كل بلة عصره والمختار عدم الوجوب كما صرح به في " الجامع الحسامي " للحصر المذكور في الحديث ، والحاصل أن في المسألة ثلاثة أقوال الأول : الإكتفاء بالوصول إلى الأصول منقوضاً كان أو معقوضاً وهو ظاهر المذهب كما هو ظاهر " الذخيرة " وبدل عليه الأحاديث الواردة في الباب . الثاني : الإكتفاء بالوصول إلى الأصول إذا كان مضفوراً ، ووجوب الاتصال إلى أثناءه إذا كان منقوضاً ، ومشى عليه جماعة منهم صاحب " المحيط " و " الدائع " و " الكافي " . الثالث : وجوب بل الذوائب مع العصر إلى آخر ما قال صاحب " البحر " . قال صاحب " المهذب " : فإن كان لها صفائر يصل الماء إليها من غير نقض لم يلزمها نقضها لأن أم سلمة وإن لم يصل الماء إليها إلا بنقضها

يجزأها بعد أن تفيض الماء على رأسها .

لزمها نقضها لأن إيصال الماء إلى الشعر والبشرة واجب . قال الشارح : فهذا الذي ذكره المصنف . . . متفق عليه عندنا ، وبه قال جمهور العلماء ، وحملوا حديث أم سلمة على أنه كان يصل بغير نقض . . . وحكى أصحابنا عن النخعي وجوب نقضها مطلقاً ، وحكى ابن المنذر عن الحسن وطائوس أنه لا تنقضها في الجنابة وتنقضها في الحيض ، وبه قال أحمد لكن اختلف أصحابه ، هل النقض واجب أم مستحب . . . ؟ قال أصحابنا : ولو كان لرجل شعر مضمور فهو كالمرأة في هذا والله أعلم انتهى ملتبساً .

قال الراقم : وما ذكره علماءنا الحنفية من الفرق بين ذوائب الرجل وصفائر المرأة : فقالوا بنقض ذوائب الرجل يؤيده ما رواه أبو داود (باب في المرأة هل تنقض شعرها) من حديث ثوبان من طريق محمد بن اسماعيل بن عياش عن أبيه : أن ثوبان حدثهم أنهم استفتوا رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : ” أما الرجل فلينثر رأسه فليغسل حتى يبلغ أصول الشعر ، وأما المرأة فلا ، عليها أن لا تنقضه لتغرف على رأسها ثلاث غرفات بكفيها ” واسماعيل بن عياش وابنه فيها مقال ، ولكن ابن عياش يروى هنا عن ضمضم بن زرعة وهو حمصي وروايته عن الحمصيين والشاميين مقبولة ، وأما ابنه محمد فعابوا عليه أنه حدث عن أبيه بغير سماع ، كما قاله في ” التقريب ” وقال في ” التهذيب ” قال أبو حاتم : لم يسمع من أبيه شيئاً ، حملوه على أن يحدث فحدث الخ ، غير أنه يروى عنه هنا محمد بن عوف ويقول : قرأت في أصل اسماعيل ، ويقول ابن حجر في ” التهذيب ” : وقد أخرج أبو داود عن محمد بن عوف عنه عن أبيه عدة أحاديث لكن يروونها بأن محمد بن عوف رآها في أصل اسماعيل هـ . قال الراقم : وثقه يحيى بن معين وابن نمير ، وذكره ابن حبان في الثقات كما في ” لسان الميزان ” فهذا كله يكافئ ما عابوا عليه من الانقطاع ، فإذاً يكون حديثه

(باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة)

حدثنا : نصر بن علي نا الحارث بن وجيه نا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : تحت كل شعرة جنابة ، فاغسلوا الشعر وأنقوا البشرة . وفي الباب عن علي وأنس . قال أبو عيسى : حديث الحارث

هذا مما يحتج بمثله ، وأيضاً سكت عليه أبو داود ، فكان صالحاً للعمل على عادته في السكوت ، وأيضاً إنهم صرحوا في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنها صحيفة يروونها وهي " الصادقة " التي جمعها عبد الله بن عمرو ، ولكن كم وكمن يصحح حديثه ؟! فهذا أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، والحميدي ، وإسحاق ابن راهويه يحتجون به . ويقول البخاري : ومن الناس بعدهم ؟ كما حكاه النووي في " مقدمة شرح المذهب " (١ - ٦٥) عن الجافظ عبد الغني وغيره . وعلى كل حال الحديث مثله أحسن من رأى الناس فلذا سادتنا الحلفية فرقوا بينها والله ولي التوفيق .

—: باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة —:

معنى الحديث واضح ، والحكم من وجوب إيصال الماء إلى جميع البدن وإنقاء البشرة متفق عليه بين الكل ، غير أن حديث أبي هريرة المروي في الباب وإن رواه الترمذي وأبو داود فهو ضعيف بالحارث بن وجيه ، كما صرح به الترمذي نفسه ، وحكى النووي ضعفه عن الشافعي ، ويحيى بن معين ، والبخاري ، وأبي داود وغيرهم ، قاله ابن نجيم في " البحر " (١ - ٤٨) وشارح المذهب في " شرح المذهب " (١ - ١٨٤) . وقال النووي أيضاً في " شرح المذهب " : يروى عن الحسن عن النبي ﷺ مرسل ، ويروى موقوفاً على أبي هريرة ، وكذا المروي عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ " من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار " . قال علي :

ابن وجيه حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه ، وهو شيخ ليس بذلك ، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة ، وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار ، ويقال : الحارث بن وجيه ، ويقال : ابن وجيه .

(باب في الوضوء بعد الغسل)

حدثنا : إسماعيل بن موسى ثنا شريك عن أبي إسحاق عن الأسود عن

فن ثم عادت رأسى ، وكان يمز شعره ، فهو ضعيف أيضاً انتهى كلامه .
قال الراقم : حديث على هذا أشار إليه الترمذى . قال ابن حجر فى " التلخيص " : أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث حماد ، لكن قيل الصواب وقفه على على اه . قال الراقم : ومثل هذا لا يقال بالرأى ، فالصواب رفعه ، فلو لم يرفعه أحد لكان أيضاً فى حكم المرفوع ، ثم إن النووى أيضاً حسن الحديث فى موضع آخر من كتابه كما نبه عليه الأذرعى فى الهامش .

وعلى كل حال الحكم مجمع عليه ، ونص القرآن " فاطهروا " والأحاديث فى الباب كلها يثبت هذا المعنى : منها حديث عائشة : قالت : أخرت رأسى إنهاراً شديداً ، فقال النبى ﷺ يا عائشة : " أما علمت أن على كل شعرة جنابة " رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح إلا أنه فيه رجلاً لم يسم ، ذكره الهيثمى فى " الزوائد " (١ - ٢٧٢) . ومنها حديث ميمونة بنت سعد عند الطبرانى فى " الكبير " ، وحديث أنس الذى أشار إليه الترمذى رواه الطبرانى وأبو يعلى وهو ضعيف ، وانظرهما وما عداهما فى " زوائد الهيثمى " فبضم بعضها ببعض حصلت قوة والله ولى التوفيق .

قوله : حديث غريب : قال أبو داود : الحارث بن وجيه حديثه منكرو ، وهو ضعيف ، وانظر تفصيله فى " التلخيص الحبير " ، وما خصه ! حكيته من عبارة النووى رحمه الله .

— : باب فى الوضوء بعد الغسل — :

عائشة أن النبي ﷺ كان لا يتوضأ بعد الغسل . قال أبو عيسى : هذا قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين أن لا يتوضأ بعد الغسل .

(باب ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل)

حدثنا : أبو موسى محمد بن مثنى ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن

قوله : كان لا يتوضأ بعد الغسل ، قد تقدم أنه لا يستحب وضوءه بعد الغسل لأنه لا يستحب وضوءه للغسل قبله الذوى وكذا صاحب " البحر " و " الدر " وغيرهما . قال ابن عابدين في " شرحه على الدر " : قال العلامة نوح آفندي بل ورد ما يدل على كراهته ، أخرج " الطبراني في الأوسط " عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : " من توضأ بعد الغسل فليس منا " تأمل . والظاهر أن عدم استحبابه لو بقي متوضئاً إلى فراغ الغسل ، فلو أحدث قبله ينهض إعادته ، ولم أره ، فتأمل انتهى كلام ابن عابدين . قال الراقم : أخرجه الهيثمي في " الزوائد " وقال : رواه الطبراني في " الكبير " و " الأوسط " و " الصغير " ، وفي إسناده " الأوسط " سليمان بن أحمد ، كذب ابن معين وضعفه غيره ، ووثقه عبدان انتهى ، ولم ينهه على إسناده " الكبير " و " الصغير " ، فمضى أن يكون إسنادهما لا معجز فيه ، ويقول القاضي في " العارضة " : لم يختلف أحد من العلماء في أن الوضوء داخل في الغسل ، وأن نية طهارة الجنابة يأتي على طهارة الحدث ويقضى عليها ، ويطهر البدن بالغسل من الجنابة طهارة عامة الخ . وقد تقدم بيان عدم الوضوء في الغسل ، لإعادة الوضوء في الغسل تبعاً لأمر ، وعدم الوضوء فيه أمر آخر ، وقد سبق بيان كل منهما ، وكان ﷺ لا يتوضأ لأنه توضأ في ابتداء الغسل لأن الغسل قد أغنى عن الوضوء ، وكلام القاضي يشير إلى ذلك والله أعلم .

.. : باب ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل : —

عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل ، فعلمته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا . وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو ورافع بن خديج .

حديثنا : هناد نا وكيع عن صفيان عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل . قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح . قال : وقد روى هذا

قوله : إذا جاوز الختان الختان : الختان من الغلام موضع الخن وهو قطع جلدة كمرته — أى غرلته — وهو من المرأة الخفاض ، وهو قطع جلدة فى أعلى الفرج على ثقب البول كمعرف الدبك ، وخفاض المرأة عادة سائرة فى العرب وفى البلاد العربية . قال فى "فتح القدير" : وهو — أى الختان — سنة للرجل ومكرمة لها ، إذ جماع المختونة ألد ، وفى نظم الفقه سنة فيها ، غير أنه لو تركه يجبر عليه إلا من خشية الهلاك ، ولو تركته هى لا ١٥١ هـ . وفى "الطحاوى على المراقى" (ص — ٥٧) : وقال الشافعى واجب عليها الخ . ويسمى ختان الرجل أعتذاراً بالفتج والعين كما يسمى ختان المرأة خفاضاً . والختان سنة عند أبى حنيفة ومالك ، واجب عند الشافعى ومحنون ، وذهب بعض أصحاب الشافعى إلى أنه سنة فى حق النساء ، واجب فى حق الرجال ، وراجع للتفصيل "ما ثبت بالسنة" (ص — ٧٣) للشيخ عبد الحق الدهلوى .

وكان حق التعبير "إذا جاوز الختان الخفاض" ولكن مشى فيه على طريق التغليب كالأميرين والقمرين وورد التعبير بالالتقاء وبالمس وبالأثر ، والمراد من الكل : الإبلاج وغيبوبة الحشفة دون المس والمحاذاة فقط . ولا يجب الغسل من غير إبلاج إجماعاً ، ووقع التصريح به فى حديث عبد الله بن عمرو عند ابن

الحديث عن عائشة عن النبي ﷺ من غير وجه: إذا جاوز الحتان الختان وجب الغسل، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب رسول ﷺ ومنهم أبو بكر عمر وعثمان وعلي وعائشة والفقهاء من التابعين ومن بعدهم مثل سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا: إذا التقى الختانان وجب الغسل.

ماجه“ (ص ٤٥) ”إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل“ وهذا الذي أشار إليه الترمذي في الباب، وانظر ”نصب الرتبة“ (١ - ٨٤) من الحديث الثامن والعشرين. والمسألة موقعها عظيم في الأحكام، وقد اتفق الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب على وجوب الغسل بغيبوبة الحشفة وإن لم يزل، وكان فيه خلاف في الصدر الأول، فقد روى عن جماعة من الصحابة ومن الأنصار أنهم لم يروا غسلًا إلا من الإنزال، ثم روى أنهم رجعوا عن ذلك، وصح عن عمر أنه قال: من خالف في ذلك جعلته نكالا، فنعقد الإجماع في عهده. وخالف فيه داود الظاهري، ولا عبرة بخلافه عند المحققين كما تجد تحقيقه في ”شرح التقريب“ للسبكي. وقد وقعت عبارة البخاري في ”صحيحه“ موهمة للخلاف حيث قال: ”قال أبو عبد الله الغسل أحوط“ فأرهم أنه يقول باستحباب الغسل دون الوجوب وهذا مخالف لما أجمع عليه جمهور الأئمة، ويحتمل قول البخاري ”الغسل أحوط“ يعني في الدين من باب حديثين تعارضا فقدم الذي يقتضي الاحتياط في الدين، وهو باب مشهور في أصول الدين، وهو الأشبه لأنه ذهب إلى الاستحباب والندب، هذا ملخص ما قاله القاضي في ”العارضه“، فهكذا وجه القاضي في ”العارضه“ وقال: والعجيب من البخاري أن يساوى بين حديث عائشة في إيجاب الغسل... وبين حديث عثمان وأبي في نفي الغسل الخ، ثم بين علل عدم صحة التعلق بحديثها وراجع ”عمدة القاري“ (٢ - ٧٧) والذي اختاره ابن حجر في ”الفتح“ (١ - ٢٧٥) أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم لكن الجمهور على إيجاب الغسل وهو الصواب والله أعلم

(باب ما جاء أن الماء من الماء)

حدثنا : أحمد بن منيع نا عبد الله بن المبارك ثنا يونس بن يزيد عن الزهري عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب قال : إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عنها .

انتهى كلامه ، ولكنه يقول في " التلخيص " (ص ٤٩) : لكن انعقد الاجماع أخيراً على إيجاب الغسل قاله القاضي ابن العربي وغيره اه ، فكأنه يختار هنا غير ما اختاره في " الفتح " ، وانظر تفصيل الموضوع في " عمدة القارى " من (٢ - ٦٩) إلى (٢ - ٧٢ و ٧٦ و ٧٧) و " شرح معاني الآثار " من (باب المجامع الذى لا ينزل) فقد أفاض في البحث كمادته وأفاد .

— : باب ما جاء أن الماء من الماء . —

منطوق حديث الباب أن الغسل واجب على خروج الماء في " فتح البارى " (١ - ٢٧٤) : في قوله : " الماء من الماء " جناس تام . والمراد بالماء الأول الغسل ، والثاني المتى الخ . فيكون مفهومه المخالف عدم الغسل من الإكسال ، وقد وقع صريحاً هذا المفهوم في حديث أبي بن كعب في " الصحيحين " ولفظه : " سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يصيب من المرأة ثم يكسل فقال : يغسل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلى " وكذلك في حديث أبي سعيد الخدرى عند البخارى ومسلم . وحديث الباب وأمثاله من الأحاديث كلها منسوخة عند جمهور الأمة وجمهور الأئمة بل يكاد يكون إجماعاً ، والأحاديث الناهية منها مصرحة بالنسخ كحديث أبي بن كعب عند الترمذى ، وأبى داود ، وابن ماجه ، وحديث عائشة عند ابن حبان ، ولفظه : " إن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك ولا يغتسل وذلك قبل فتح مكة ثم اغتسل بعد ذلك ، وحديث رافع بن خديج ، عند أحمد ، وفيه : " ثم أمرنا رسول الله ﷺ بعد ذلك

حدثنا أحمد بن منيع نا ابن المبارك نا معمر عن الزهري بهذا الإسناد مثله .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وإنما كان الماء من الماء في أول
الإسلام ثم نسخ بعد ذلك ، وهكذا روى غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ
منهم أبي بن كعب ورافع بن خديج ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم
على أنه إذا جامع الرجل امرأته في الفرج وجب عليهما الغسل وإن لم ينزلا .

حدثنا : علي بن حجر أنا شريك عن أبي الحجاج عن عكرمة عن
ابن عباس قال : إنما الماء من الماء في الاحتلام . قال أبو عيسى : سمعت
الجارود يقول سمعت وكيعاً يقول لم نجد هذا الحديث إلا عند شريك وفي
الباب عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب والزبير وطلحة وأبي أيوب وأبي
سعيد عن النبي ﷺ قال : الماء من الماء . وأبو الحجاج اسمه داود بن أبي عرف ،
وروى عن سفيان الثوري قال : نا أبو الحجاج وكان مرضياً .

بالغسل" ومنها أحاديث مجملة كحديث عائشة في الباب السابق وحديث أبي موسى
عند "مسلم" وحديث أبي هريرة في "الصحيح". انظر تفصيل هذه الأحاديث
ونقدها في "نصب الرأية" من (١ - ٨١ إلى ٨٤) وقد ذكر طريقي
للنسخ : الأول ورود الأحاديث الدالة على النسخ إما إجمالاً وإما تفصيلاً ،
والثاني رواية وجوب الغسل عن روى عنه عدم الغسل . وراجع ما ذكر
ابن حجر في "التلخيص" (ص ٤٩) من البحث على أحاديث النسخ ،
وقد أكثر الطحاوي من سرد الروايات الدالة على النسخ ، وأفاض من نواحي
البحث رواية وفقهاً ، ومما قاله من وجهة النظر والفقه ما ملخصه : إن فساد
الصيام والحج بالتقاء الختانين وإن لم ينزل ، وإن الزنا الذي يجب به الحد هو
الجماع وإن لم ينزل ، ومن جامع امرأته كان عليه المهر وإن لم ينزل ، ووجبت
عليها العدة وأحلها للزوج الأول بمش ذلك . قال ابن حجر في "الفتح" : و

(باب فيمن يستيقظ ويرى بللاً ولا يذكر احتلاماً)

حدثنا أحمد بن منيع نا حماد بن خالد الحياط عن عبد الله بن عمر عن عبيد الله ذكر الشافعي أن كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن معه إزال ، فإن كل من خوطب بأن فلاناً أجنب من فلانة عقل أنه أصابها وإن لم ينزل ، قال : ولم يختلف أن الزنا الذي يجب به الجلد هو الجماع ولولم يكن معه إزال اه . ثم إن غرض حديث الباب ما بين أنه أريد به الإكسال في الجماع بقظة لا مناماً ، ودل عليه صراحة حديث أبي سعيد الخدري عند "مسلم" قال : خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى قباء حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله ﷺ على باب عتيان فصرخ به ، فخرج يجر إزاره ، فقال رسول الله ﷺ : أعجلنا الرجل ، فقال عتيان : أ رأيت الرجل يعجل عن امرأته ولم يمن ماذا عليه ؟ فقال رسول الله ﷺ : "إنما الماء من الماء" فما قاله ابن عباس. "إنما الماء من الماء في الاحتلام" يجب أن يأول بأنه بقيت هذه الجزئية محكمة غير منسوخة من عموم قوله : "إنما الماء من الماء" فكأنه استعرض بيان مسألة فقهية ، وكمن آيات وأحاديث منسوخة ، ومع هذا نجد هناك صوراً للعمل غير منسوخة تدخل في حكمها ، أنظر في ذلك "مشكلات القرآن" لإمام العصر شيخنا نفسه من آية الوضوء ، فعلى هذا لا يكون مفاد قوله إلا ما ثبت صريحاً ، ولا يخالفه بل تعرض إلى أمر لم ينفع الحديث . قال التوربشتي (١) : قول ابن عباس تأويل على سبيل الاحتمال ولو انتهى الحديث إليه بطوله لم يكن يتأوله بهذا التأويل اه . حكاه شيخنا العثماني في "فتح الملهم" (١ - ٤٨٤) . قال الراقم : وتوجيه شيخنا لإمام العصر الذي أوضحته أولى من ذلك والله أعلم .

— : باب فيمن يستيقظ ويرى بللاً ولا يذكر احتلاماً : —

(١) وهو الحافظ فضل الله التوربشتي شارح "المصابيح" وهو حافظ حتى متفنن ، ولكن أوهم البعض أنه شافعي كونه تلميذاً للشيخ محي السنة البغوي .

ابن عمر عن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : سئل النبي ﷺ عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً ؟ قال : يغتسل ، وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولم يجد بللاً ؟ قال : لا غسل عليه . قالت أم سلمة يا رسول الله هل على المرأة ترى ذلك غسل ؟ قال : نعم ، إن النساء شقائق الرجال . قال أبو عيسى : وإنما روى هذا الحديث عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر حديث عائشة في الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً ، وعبد الله ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه

قوله : البلل بالفتح ، والبلة بالكسر الندادة .

قوله : شقائق الرجال : المعنى نظائرهم وأمثالهم في الخلق والطباع كأنهم شققن من الرجال ، قاله الخطابي ، وابن الأثير الجزري . والجملة وقعت موقع التعليل للحكم .

قوله : وعبد الله ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه في الحديث . عبد الله هذا هو عبد الله بن عمر العمري ، قال ابن حجر في "التقريب" : ضعيف ، وحكى في "التهذيب" و"الميزان" عن ابن معين : أنه في نفع صالح ثقة ، وعنه : ليس به بأس ومثله عن أحمد ، وحكى عن ابن عمار الموصلي أنه لم يتركه أحد إلا يحيى بن سعيد الخ . وقال الذهبي في "الميزان" : في حفظه شئ ما . فقل هذا لا ينحط عن كونه حسناً ، وعلى كل حال فليس حديث الباب مداراً في الباب حيث ورد في معناه حديث أم سلمة في "الصحيحين" ، وحديث أنس وعائشة كلاهما عند "مسلم" ؛ أنظر في ذلك "العمدة" (٢ - ٥٦ و ٥٧) و"الفتح" (١ - ٢٦٨) . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه العلم أن الرجل إذا رأى في منامه أنه احتلم أو جامع ولم يجد بللاً أن لا غسل عليه ، واختلفوا فيمن رأى بللاً ولم يتذكر احتلاماً . فقالت طائفة يغتسل ، وربنا ذلك عن ابن عباس وعطاء والشعبي وسعيد بن جبير والنخعي ؛

في الحديث، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين إذا استيقظ الرجل فرأى بلة أنه يغتسل؛ وهو قول سفيان: أحمد. وقال بعض أهل العلم من التابعين: إنما يجب عليه الغسل إذا كانت البلة بلة نطفة، وهو قول الشافعي وإسحاق. وإذا رأى احتلاماً ولم ير بلة فلا غسل عليه عند عامة أهل العلم.

وقال أحمد: أحب إلى أن يغتسل إلا رجل به أبردة، وقال أكثر أهل العلم: لا يجب عليه الاغتسال حتى يعلم أنه بال الماء الدافق، وإليه ذهب مالك والشافعي وأبو يوسف، وظاهر حديث الباب يؤيد الفريق الأول. هذا ملخص ما في "العمدة" (٢ - ٥٦ و ٥٧) و "المعالم" (١ - ٧٩) وراجع "المغنى" لابن قدامة (١ - ٢٠٥) فقد قيد البطل بالمنى في وجوب الغسل، ونسب ذلك إلى عمر، وعثمان، وابن عباس، وعطاء، وسعيد بن جبير، والشعبي، والنخعي، وإلى مالك، والشافعي، وهذا خلاف ما في "المعالم" و "العمدة"، وهو مذهب أبي حنيفة ومحمد بن الحسن الشيباني. ومسألة الذم إذا استيقظ فوجد بللاً على وجوه عند الحنفية ذكر صاحب "البحر" منها اثني عشر وجهاً، وزاد الحلبي وجهين آخذاً من كلامه، فتكون المسألة على أربعة عشر وجهاً وضبطها هكذا: إن الذم إذا استيقظ فوجد على فراشه بللاً إما يعلم أنه منى، أو مذى، أو ودى، أو يشك في الأولين، أو في الأخيرين، أو في الطرفين، أو في الثلاثة، وعلى كل حال إما أن يتذكر احتلاماً أولاً، فيجب الغسل اتفاقاً في سبع صور منها وهي: ما إذا علم أنه مذى أو شك في الأولين أو في الطرفين أو في الأخيرين أو في الثلاثة مع تذكر الاحتلام فيها؛ أو علم أنه منى تذكر الاحتلام أو لم يتذكر، فهذه سبع صور؛ ولا يجب اتفاقاً فيما إذا علم أنه ودى تذكر الحلم أو لا، وفيما إذا علم أنه مذى أو شك في الأخيرين مع عدم تذكر الاحتلام، وهذه أربع صور. ويجب عند أبي حنيفة ومحمد فيما إذا شك في الأولين، أو

(باب ما جاء فى المني والمذى)

حدثنا : محمد بن عمرو السواق البلخى نا هشيم عن يزيد بن أبى زياد ح
 فى الطرفين أو فى ثلاثة احتياطاً ، ولا يجب عند أبى يوسف للشك فى السبب الموجب ،
 وهذه ثلاث صور ، فصار الكل أربعة عشر وجهاً ، هذا ملخص ما ذكره
 صاحب " البحر الرائق " (١ - ٥٦) وابن عابدين فى " حاشيته " عليه وعلى
 " الدر المختار " وغيرت كتابات توضيحاً للبيان ، وقال صاحب " البحر " : وهذا
 التقسيم وإن لم أجده فيما رأيت لكنه مقتضى عباراتهم اهـ . قال الرافى : وغرضهم
 بنقل الاتفاق هو اتفاق الأئمة الثلاثة للتحفة ولكن يكاد يكون مذهب مالك
 والشافعى وأحمد كذلك فى الاتفاق ، ويكون عند الاختلاف كذهب أبى يوسف
 كما يستفاد من نقل مذهب أبى يوسف مع مذهب مالك والشافعى . بل يكاد يكون
 مذهب أحمد مثل مذهب أبى حنيفة سواء بسواء أنظر " المغنى " (١ - ٢٠٥)
 و " الشرح الكبير " (ص - ٢٠٣) .

— : باب ما جاء فى المني والمذى : —

فى المذى لغات : أفصحها بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء ؛
 ثم بكسر الذال وتشديد الياء ، ويقول سعيد بن يحيى اللغوى المذى والمنى
 والودى مشددات الياء . وقال أبو عبيد : الصواب أن المنى وحده مشدد الياء ،
 والباقيان مخففان . هذا ما قاله فى " فتح البارى " و " العارضة " . وانظر
 التفصيل فى " البحر الرائق " (١ - ٦٢) و " شرح المذهب " (٢ - ١٤٠) .
 والمذى : ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو
 إرادته من غير شهوة ولا دفق ، ولا يعقبه فتور وربما لا يحس بخروجه ؛ وهو
 أغلب فى النساء من الرجال ، هذا ملخص ما قاله ابن حجر وابن نجيم .
 والمنى : ماء أبيض ثخين يتدفق فى خروجه ، ويخرج بشهوة ، ويتألف
 بخروجه ويستعقبه الفتور ، وله رائحة كرائحة الطلع ، ورائحة الطلع قريبة من

ونا محمود بن غيلان نا حسين الجعفي عن زائدة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال: سألت النبي ﷺ عن المذى ، فقال : من رائحة العجين ، وقد يتغير بعض صفاته من التدفق والشهوة والبياض بسبب المرض أو عارض آخر هذا ماخص ما أفاده النووي في " شرح مسلم ". وفي " الهداية " : المنى حائر أبيض ينكسر منه الذكر اه ، وهذا للرجل خاصة . قال الراقم : والأولى أن يقال : ماء دافق يتفصل من بين صلب الرجل وثرائب المرأة بشهوة ولذة ويتولد منه الولد ؛ ومنى المرأة أصفر رقيق ، وقد يبيض بفضل قوتها .

والودى : ماء أبيض كدر ثخين يشبه المنى في الثخانة ويخالفه في الكلورة ، ولا رائحة له ، ويخرج عقيب البول إذا كانت الطبيعة مستمسكة ، وعند حمل شئ ثقيل ، ويخرج قطرة أو قطرتين ونحوهما ، كما في " البحر الرائق (١ - ٦٢) وهكذا قد صرح القاضي أبو بكر والنووي وأبو بكر الكاساني والبرهان المرغيناني صاحب " الهداية " وابن الهمام والباقر وغيرهم بأنه يخرج بآثر البول وعقبه . وفي " نصب الرأية " عن قتادة وعكرمة : وأما الودى فهو الذى يكون مع البول وما بعده اه ، وهذا يوافق ما يقوله الأطباء بل خروجه مع البول أكثر وبعده أقل كما حققوه غير أن الشرنبلالي قال في " المراقى " : وقد يسبقه . فعلم أن خروجه مع البول معتاد وقبلة وبعده ربما يكون ، وحكمته هو حفظ مجرى البول عن السحج الذى يحدث بمدة البول . وأجمع العلماء في إيجاب الوضوء من المذى وإيجاب غسله لنجاسته " العمدة " (٢ - ٣٧) وأجمع العلماء بعدم وجوب الغسل من المذى والودى حكاه ابن نجيم عن " شرح المذهب " .

قوله : سألت النبي ﷺ . دل ظاهر حديث الباب أن السائل هو علي رضي الله عنه نفسه ، ومثله في رواية ابن حبان والإسماعيلي ، ويؤيده ما في رواية لأبي

داؤد والنسائي وابن خزيمة عن علي " قال كنت رجلاً مذاء فجعلت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري ، فقال النبي ﷺ : لا تفعل . " وفي " صحيح البخاري " عنه " فأمرت رجلاً يسأل النبي ﷺ لمكان ابنته الخ . " وفي رواية للنسائي عنه : " أمرت عماراً الخ . " وفي رواية له عنه : " كنت رجلاً مذاء " وكانت ابنة النبي ﷺ تحبني فاستحييت أن أسأله فقلت لرجل جالس إلى جنبي الخ . " وله عنه : " فأمرت المقداد بن الأسود فسأله الخ " ، وله في رواية عن ابن عباس قال : تذاكر علي والمقداد وعمار فقال علي : إني امرؤ مذاء فيسأله أحدهما الخ انظر روايات النسائي (ص - ٣٦ و ٣٧) (باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض الوضوء من المذي) و (ص - ٤١) (باب الغسل من المني) و (ص - ٧٥) (باب الوضوء من المذي) فأوجب وجمع ، ولم يعن أحمد مثله بجميع رواياته ، ومن الشارحين مثل البدر العيني في " العمدة " (٢ - ٣٥ و ٣٦) وكذلك سهيل بن حنيف سأله في ذلك كما هو عند أبي داؤد والترمذي وابن ماجه والظحاوي وغيرهم ، وكذلك سأل عبد الله بن سعد عند أبي داؤد ، وكذلك سأل عثمان بن عفان عند الطبراني ، خرجته " نصب الرأية " (١ - ٩٣) والهيثمي في " الزوائد " (١ - ٢٨٤) لكنه ضعيف كما قاله الهيثمي . فاضطربت الروايات في تعيين السائل هل هو علي أو عمار أو المقداد أو سهيل بن حنيف أو عثمان بن عفان أو رجل غيرهم ؟ فجمع ابن حبان بأن علياً أمر عماراً أن يسأل ، ثم أمر المقداد بذلك ثم سأل بنفسه اه . قال الحافظ في " الفتح " (١ - ٢٦٣) بعد نقله وهو جمع جيد إلا بالنسبة إلى آخره لكونه مغايراً لقوله : إنه استحي عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة فتعين حملة على المجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك ، وبهذا جزم الإمام علي ثم النووي وصحح ابن بشكوال أن الذي تولى السؤال عن ذلك هو المقداد ، وعلى هذا فنسبة عمار إلى أنه سأل عن ذلك محمولة على المجاز أيضاً لكونه قصده لكن تولى المقداد الخطاب

المذي الوضوء ومن المني الغسل . وفي الباب عن المقداد بن الأسود وأبي بن كعب . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى عن علي عن النبي ﷺ من غير وجه : من المذي الوضوء ومن المني الغسل ، وهو قول عامة أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق .

دونه . ويقول البدر العيني في " العمدة " (٢ - ٣٦) بعد نقل جواب ابن حبان وابن بشكوال : قلت كلاهما كانا مشتركين في هذا السؤال غير أن أحدهما قد سبق به فيحتمل أن يكون هو المقداد ويحتمل أن يكون هو عماراً ، وتصحيح ابن بشكوال على أنه هو المقداد يحتاج إلى برهان . قال العيني : ودل ما ذكره في الأحاديث المذكورة أن كلا منهما قد سأل ، وإن علياً سأل ، فلا يحتاج بعد هذا إلى زيادة حشو في الكلام فافهم . أقول : فيه تعريض لكلام ابن حجر . أقول : نقد ابن حجر على ابن حبان معقول ، ومسايرته مع ابن بشكوال لا دليل عليه ، والأظهر فيه كلام البدر العيني ، ويحتمل أن يقال أن علياً وأن أمر غيره بالسؤال فلم يكتف بالظن مع إمكان حصول العلم فسأله بنفسه أو أمر رجلاً جالساً إلى جنبه يسأل في حضوره ويسمع جوابه ﷺ بنفسه ، ولا يلزم أن يمنع الاستحباء دائماً كما منع أولاً ، فإن الأحوال تتفاوت وإن للظروف العارضة دخلاً قوياً في تغير الأحوال فلا يبعد سؤاله بنفسه ، ومثل هذا مشاهد والله أعلم بالصواب وراجع " شرح الصحيح " للفوائد المستنبطة من الحديث و " شرح المهذب " (٢ - ١٤٤) .

قوله : من المذي الوضوء ، ووقع الأمر في رواية " الصحيح " بغسل الذكر أيضاً ، ووقع في حديث عبد الله بن سعد الأنصاري عند أبي داود الأمر بغسل الأنثيين أيضاً . فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلى غسل موضع النجاسة من الذكر وعن مالك وأحمد رواية غسل كل الذكر ، وعن أحمد رواية وجوب غسل الذكر والأنثيين كما في " المغني " (١ - ١٦٦) . " شرح المهذب "

(٢ - ١٤٤) و "العمدة" (٢ - ٣٧) .

وأجاب الجمهور أن أكثر الروايات قد غلّت عن ذكر الأنثيين ، وفي حديث سهل بن حنيف : تصريح من قوله ﷺ : "إنما يجزئك من ذلك الوضوء" والأمر بغسل الذكر في حديث المقداد على سبيل الاستحباب ، أو المراد بمض الذكر وهو ما أصابه المذى ، قاله النووي في "شرح المذهب" . وقال الطحاوى في "شرح الآثار" : لم يكن أمره ﷺ بغسل ذكره لإيجاب غسله كله ، ولكنه ليتقلص — أى لينزوى — وينضم ولا يخرج كما إذا كان له هدى وله لبن فإنه ينضح ضرعه بالماء ليتقلص ذلك فيه اه . قال البدر العيني : قلت : من خاصية الماء البارد أن يقطع اللبن ويرده إلى داخل الضرع ، وكذلك إذا أصاب الأنثيين رد المذى وكسره اه ، النظر التفصيل في "العمدة" (٢ - ٣٧) .

واستدل ابن دقيق العيد بقوله : "اغسل ذكرك" على تعيين الماء دون الأحجار ونحوها أخذاً بالظاهر ، ووافقه النووي على ذلك في "شرح مسلم" وخالفه في باقى كتبه ، وحمل الأمر بالغسل للاستحباب حكاه في "شرحى الصحيح" . قال الراقم : والذي أرى أن غرض النووي بقوله "غسل الذكر" فيما عدا موضع النجاسة أى الحشفة من قبيل الأمر بالاستحباب فإنه بصرح في "شرح المذهب" بوجوب غسل الذكر من موضع النجاسة . . . ثم يقول : وأما الأمر بغسل الذكر فعلى الاستحباب ، اه . فهذا صريح في أنه يريد غسل الذكر كله كما في رواية عن مالك وأحمد ، وقد حكاهما هو نفسه وأجاب عنها بحمل الأمر على الاستحباب فلا تخالف بين ما قاله في "شرح مسلم" وبين ما قاله في غيره والله أعلم . نعم قال القاضى عياض : اختلف أصحابنا في المذى هل يجزئ منه الاستجمار كالبول أو لا بد من الماء اه حكاه العيني في "العمدة" (٢ - ٣٧) . وقال الخطاطبى في "المعالم" : وأمر بغسل الأنثيين استظهاراً بزيادة انتطهير ، لأن المذى ربما انتشر فأصاب الأنثيين ، ويقال أن الماء البارد إذا

(باب فى المذى يصيب الثوب)

حدثنا : هناد نا عبدة عن محمد بن اسحاق عن سعيد بن عبيد هو ابن السباق -
عن أبيه عن سهل بن حنيف قال . كنت ألقى من المذى شدة وعناء فكنت أكثر
منه الغسل فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ وسأله عنه فقال : إنما يجزئك من
ذلك الوضوء قلت : يا رسول الله كيف بما يصيب ثوبى منه ؟ قال : يكفيك أن
أصاب الأثنين رد المذى وكسر من غربه ، فذلك أمره بغسلها اه .

* الوضوء من المذى من أحكام الصلاة *

ذهب عامة الفقهاء إلى أن حكم المذى حكم البول وغيره من نواقض
الوضوء لأنه لا يرجب الوضوء بمجردة ، وحكى الطحاوى عن قوم أنهم قالوا
بوجوب الوضوء بمجرد خروجه ، ثم رد عليهم بما رواه من طريق عبد الرحمن
ابن أبى ليل عن علي قال : مثل النبي ﷺ عن المذى فقال : فيه الوضوء وفى
المنى الغسل . فعرف أن حكم المذى حكم البول وغيره من النواقض "فتح البارى"
(١ - ٢٦٣) .

- : باب فى المذى يصيب الثوب - :

ذهب جمهور الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعى : إلى أن المذى نجس كالبول .
وعن أحمد روايات : رواية أنه كالبول مثل مذهب الجمهور ، ورواية أنه
كالمنى ، ورواية أنه يكفي فيه النضح مستندلاً بحديث الباب . انظر اختلاف
رواياته فى "الشرح الكبير" (١ - ٣٠٧) المطبوع بذيلى "المغنى" وفى
"العمدة" (١ - ٣٨) ونقل عن ابن عقيل الحنبلى أنه خرج من قول بعضهم
"أن المذى من أجزاء المنى" رواية بطهارة ، ورد عليه بأنه لو كان كذلك لوجب
الغسل عنه انتهى . وعد مالك المذى مثل البول والرجيع والمنى انظر "المبوتة"
(١ - ٢٢) ، ويقول القاضى أبو بكر فى "العارضة" : أجمع العلماء على أن
المذى نجس اه .

تأخذ كفاً من ماء فتنضح به ثوبك حيث ترى أنه أصاب منه . قال أبو عيسى :
هذا حديث حسن صحيح ولا نعرف مثل هذا إلا من حديث محمد بن إسحاق في
المدى مثل هذا ، وقد اختلف أهل العلم في المدى يصيب الثوب فقال بعضهم :
لا يجزئ إلا الغسل وهو قول الشافعي وإسحاق ، وقال بعضهم : يجزئه النضح ،
وقال أحمد : أزجو أن يجزئه النضح بالماء .

(باب في المني يصيب الثوب)

... ..

قوله : فتنضح به ثوبك حيث ترى أنه أصاب منه . قالوا : ترى مجهولاً بمعنى
الظن ، ومعلوماً بمعنى تبصر ، كما يقول ابن الهمام في "الفتح" (٢ - ٩٣) في
بحث الصوم : المجهول من الرأي بمعنى الظن ، والمعلوم من الرؤية بمعنى اليقين
اه : وعلى هذا فإن كانت الروايات بضم التاء مجهولاً فيكون دليلاً لما يقوله
مالك : فإن شك فلم يتيقن أصابه أو لم يصيبه قال : ينضحه بالماء ولا يغساه ،
وهو الشأن وهو من أمر الناس قال : وهو ظهور لكل ما شك فيه اه . حكاه في
"المدونة" (١ - ٢٤) واستدل الجمهور لوجوب غسل ما أصابه المدى وعدم
إجزاء الرش بحديث علي في "الصحيح" وفيه "اغسل ذكرك" والحكم
وإن لم يكن في الثوب لكنه إذا كان أمر بالغسل لأجل النجاسة فالحكم يكون
عاماً ، ولا يجب غسل ما لم يتيقن أصابته فلا حجة في حديث سهيل باكتفاء
الرش مطلقاً ، فسقط ما يقوله الشوكاني في "نبه" (١ - ٦٤) : رواية
الغسل في الفرج لا في الثوب الذي هو محل النزاع الخ . وفي "العارضة" -
بعد نقل الإجماع على نجاسته - واختلفوا في غسله ونضجه الخ ، فذكر النضح
عن أحمد مع القول بالنجاسة انظر "العارضة" (١ - ١٧٦) والله أعلم .

:- باب في المني يصيب الثوب :-

ذهب الشافعي وأحمد في أصح قوليه وإسحاق إلى : أن المني طاهر ، وإنما يغسل الثوب منه لأجل النظافة لا النجاسة . وروى ذلك عن علي ، وسعد ابن أبي وقاص ، وابن عمر ، وعائشة . وذهب أبو حليفة ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، والحسن بن حي إلى أنه نجس ، غير أن أبا حنيفة يقول بإجزاء fark في اليابس اتباعاً للنص وهو رواية عن أحمد . وأما مالك والأوزاعي فلم يرا العمل بالفرك ولا يجزئ عندهما إلا الغسل كحكم سائر النجاسات . وروى غسله عن عمر الفاروق ، وأنس بن مالك ، وأبي هريرة ، وسعيد بن المسيب هذا ملخص ما في " شرح المذهب " (٢ - ٥٥٤) و " عمدة القاري " وغيرهما . استدلل الفريق الأول بحديث الباب وما في معناه بأنه لو كان نجساً لما أجزأه fark ، ولما صلى فيه رسول الله ﷺ ، وقد روى من حديث عائشة عند " مسلم " بلفظ : لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً يصلى فيه . وأجاب الفريق الثاني بأنه ثبت إزالته بالغسل أو بالمسح أو بالفرك أو الحت أو الحك أو السلت في أحاديث صحاح ، فذلك على كونه نجساً ولم يثبت في حديث عدم إزالته وإبقائه على حاله ، ولو كان طاهراً لثبت على الأقل مرة لبيان الجواز ، وذلك على نجاسته آثار كثيرة ، وثبت عن كثير من التابعين إعادة الصلاة التي صليت في الثوب الذي أصابه مني . والمحال واسع للبحث والاستدلال غير أنا نأتي بأحاديث في هذا المعنى مقتضين بالإجمال . الأول : عن سليمان بن يسار قال : سألت عائشة عن المني يصيب الثوب فقالت : كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء . رواه الشيخان . الثاني : حديث ميمونة عند الشيخين وفيه : أدبيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة ، وفيه : ثم أفرغ به على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الأرض فدلکها ذلكاً شديداً الخ ، وهذا الدلك الشديد بعد غسله أماره قوية لنجاسته ، استدلل به التيموي صاحب " آثار السنن " وقرره ، وللنظر فيه مجال كما لا يخفى .

الثالث : حديث عبد الله بن عمر عند الشيخين : ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله ﷺ أنه تصيبه الجنابة من الليل ، فقال له . رسول ﷺ : توضأ واغسل ذكرك ثم نم . الرابع : حديث معاوية بن أبي سفيان أنه سأل أخته أم حبيبة زوج النبي ﷺ هل كان يصلي في الثوب الذي يجامها فيه؟ فقالت : نعم إذا لم ير فيه أذى ، رواه مالك وإسناده صحيح . الخامس : حديث عائشة عند أبي عوانة ، والطحاوي ، والبزار ، والدارقطني ، والبيهقي قالت : كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً ، وإسناده صحيح . أنظر "نصب الزاوية" (١ - ٢٠٩) مع تعليقاته . ومن الآثار في الباب أثر عمر الفاروق عند ابن أبي شيبة ، وفيه : إن كان رطباً فاغسله ، وإن كان يابساً فاحككه ، وإن خنى عليك فارششه بالماء ، وإسناده صحيح ، أخرجه الزيلعي (١ - ٢١٠) عن ابن أبي شيبة عن حسين بن علي عن جعفر بن برقان عن خالد بن أبي عزة قال : سأل رجل عمر بن الخطاب الخ . فقال : إني احتملت على علفسة فقال الخ . قالت : حسين بن علي من رواة الستة وهو حسين بن علي بن الوليد الجعفي الكوفي ، قال في "التقريب" : ثقة عابد . وجعفر بن برقان روى له الستة إلا البخاري ، وهو صدوق يهم في حديث الزهري كما في "التهذيب" و"التقريب" . وخالد بن أبي عزة لم أجده في "التهذيب" ولا في "الميزان" ولا في "اللسان" وغيرها . وعلى كل حال فهو تابعي ، وظاهره العناية . وأبو عزة هو يسار بن عبد كما في "التهذيب" (١١ - ٣٧٦) أو يسار بن عبدة ، وقيل ابن عبد الله ، وقيل ابن عمرو ، والأول أكثر وبه جزم البخاري ، وسماه الترمذي في "جامعه" يسار بن عبدة ، وله صحبة قاله الحاكم أبو أحمد انظر للتفصيل "الإصابة" (٤ - ١٣٣) و(٣ - ٦٦٥) و"التهذيب" من الكشي ، وبظهر أن ابن عبدة - كما وقع في موضع من "الإصابة" - تصحيف من الناسخ والله أعلم . والحافظ ابن حجر في "الدرية" سكت عليه ، ولو كان فيه شيء

ما كان يمكن أن يسكت عليه في مثل هذه المواضع ، علا أن شرطه في " التلخيص " و " الفتح " من السكوت على حديث دأبل على قوة الحديث . وأثر عائشة عند الطحاوي : " أنها قالت في المني إذا أصاب الثوب إذا رأيته فاغسله وإن لم تره فانضح " ، وإسناده صحيح . وأثر أبي هريرة عنده بإسناد صحيح : قال في المني يصيب الثوب إن رأيته فاغسله وإلا فاغسل الثوب كله . وفي معناه أثر جابر وأثر أنس كلاهما عند الطحاوي . وأثر طويل لعمر عند مالك في " مؤطته " وفيه : " بل أغسل ما رأيته وأنضح ما لم أر " . حكينا هذه الآثار من آثار " النيموي " و " فتح الملهم " و " الزيلعي " وراجع " فتح الملهم " (١ - ٤٥٢) و " عمدة القاري " (١ - ٩٠٧ و ٩٠٨) لبعض التفاصيل . فالأدلة خمسة في المرفوعات من أحاديث عائشة وميمونة وأم حبيبة وابن عمر ، ولعائشة حديثان . وخمسة في الموقوفات من آثار عمر ، وعائشة ، وأبي هريرة ، وجابر ، وأنس تلك عشرة كاملة . وأقوى حجة للفريق الأول حديث ابن عباس عند الدارقطني : سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب ، قال : إنما هو بمنزلة الخطأ والبزاق ، إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بأذخرة ، وإسناده ضعيف ورفعه وهم . انظر " آثار النيموي " و " تعليقه " (ص - ١٤) . قال الرافق : ورواه أيضاً الطبراني في " الكبير " من غير طريق الدارقطني ، وفيه محمد بن عبيد الله العزرمي وهو مجمع على ضعفه ، قاله الهيثمي في " الزوائد " (١ - ٢٧٩) نعم قول ابن عباس كما رواه الترمذي تعليقه أو أخرجه الهيثمي في " الزوائد " بافظ : " قال لقد كنا نسلته بالإذخر والصوفة يعني المني " عن الطبراني في " الكبير " : صحيح . قال الهيثمي : ورجاله ثقات . لكنه يحتمل أن يكون التشبيه في الإزالة فإن المني يشبه الخطأ في كونها لزجين فلا يكون حجة في الطهارة . ويحتمل أن يكون وقع السلت في مقدار قليل يعني مثله عند

الحنفية ، فلا يستقيم حجة أيضاً . وعلى كل حال لا يقاوم مثل هذا الصرائح السابقة ويتطرق إليه محامل . وما يقال أن في الترك والسلت يبقى بعض أجزاء المني فكيف يطهر ؟ قيل يطهر الخلف والنعل من أذى يصيبه بذلك مع أن ذلك لا يقلع النجاسة قلماً ، وقد صح به الحديث من رواية أبي داود وغيره . وكان القياس أن لا يطهر بالفرك في اليايس أيضاً وقد ذهب إليه مالك ، لكن الإمام أبا حنيفة خالف القياس في ذلك واتبع الخبر المروى عن عائشة وغيرها ، وكذلك قال الإمام أبو جعفر الطحاوى في "شرح الآثار" . وأصرح ما استدلل به الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١ - ٢٣١) ما رواه ابن خزيمة عن عائشة : " كانت تسلت المني من ثوبه بمرق الإذخر ثم يصلى فيه ، وتحكه من ثوبه يابساً ثم يصلى " ، وأعله الحافظ الشيخ علاء الدين الماردينى في "الجواهر النقي" . قال الرافق : حديث عائشة هذا رواه أحمد في "مسنده" قال حدثنا معاذ بن معاذ قال أنبأنا عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد الله بن عمير عن عائشة قالت : " كان رسول الله ﷺ يسلت المني من ثوبه بمرق الإذخر ثم يصلى فيه ، ويخمه يابساً ثم يصلى فيه " أخرجه الزيلعي ، وكذا رواه البيهقي في "سننه الكبرى" من الطريق نفسها في كتاب الصلاة (باب المني يصيب الثوب) فأعله الماردينى بأن ابن عمار غمزه القطان وابن حنبل ، وضعفه البخارى جداً ، ذكره البيهقي نفسه فيما مضى ، وبأن ابن عبيد لم يسمع من عائشة فيكون منقطعاً وضعيفاً . انظر "الجواهر النقي" (١ - ٢٠٢) . والظاهر أن إسناد ابن خزيمة هو من هذا الطريق نفسه ، لكن ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم أخرجوا لابن عمار ، واجتج به مسلم ، واستشهد به البخارى ، كما قال الماردينى (١ - ٣٦) فيرفع هذه العلة ، والثانية باقية إلا أن يقال بأن لابن عبيد عنده سماع من عائشة . وبالجملة القول بنجاسة المني أحكم أثرأ وأقوى نظراً . ومما استدلل الشافعى في "الأم" (١ - ٤٧ و ٤٩) على طهارة المني :

حديثنا هذا نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن همام بن الحارث قال: ضاف عائشة ضيف فأمرت له بملحفة صفراء فقدم فيها فاحتمل إن الله عز وجل ابتداء خلق آدم من طهارتين الماء والطين، ولم يكن الله عز وجل يخلق أنبياء من النجاسة الخ. فيقال إن المني يتولد من الدم والدم نجس عنده ؛ وأيضاً إن دم الحيض هو غذاء الجنين في بطن الأم فكيف اختار لهم غذاء نجساً ؟ وكيف تكونت أجسادهم الطاهرة من الغذاء النجس ؟ فإن تحولوا في الجواب لمسألة الاستحالة فكذلك يجاب بمثله . وقد صور الحافظ ابن القيم الحنبلي في "بائع الفوائد" (٣ - ١١٩ إلى ١٢٦) مناظرة خيالية بين فقيهين في نجاسة المني وطهارته ، وأطال فيه كما أطال الحافظ ابن تيمية شيخه في فتاواه ، وأساسها على مثل ما قاله الشافعي في "الأم" ، ولا أستبعد من مثل ابن القيم أمثال تلك المقاولات والمناظرات الملتفة الفكرية، ولكنني أستغرب مثل هذه المحاولات من فقيه من فقهاء الأمة كالشافعي ؛ فإن أمر التكوين غير أمر التشريع ، وإن البون بينها لبعيد ، ويعجبني في ذلك قول النووي في "شرح المذهب" (٢ - ٥٥٤) : وذكر صحابنا أقيسة ومناسبات كثيرة غير طائفة ، ولا يرتضيها ، ولا نستحل الاستدلال بها، ولا نسمح بتضييع الوقت في كتابتها هـ . وهذا القاضي الشوكاني مع كونه ظاهرياً يقول : وفي المقام مطاولات ومقاولات ، والمسألة حقيقة بذلك ، ولكنه أفضى الأمر إلى تلافيق حجج واهية كالاتعجاج بتكرمة بني آدم ، وبكون الآدمي طاهراً الخ . فعلى كل حال مجال البحث أراً وفقهاً أوسع من أن يضطر إلى أمثال هذه المجادلات التي لا تستند إلى ركن شديد ؛ ثم إن حمل الغسل على النجاسة أولى من حمله على النظافة ، فإن الأول أمر معقول المعنى دون الثاني ، وهو كما تقدم في واوغ الكلب من ابن دقيق العيد . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

قوله : ضاف عائشة ضيف - أي نزل بها رجل ضيفاً . وهذا الضيف

فاستحي أن يرسل إليها وبها أثر الإحتلام فغمسها في الماء ثم أرسل بها، فقالت عائشة : لم أفسد علينا ثوباً إنما كان يكفيهِ أن يفركه بأصابعه، وربما فركته من ثوب رسول الله ﷺ أصابعي . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وهو قول غير واحد من الفقهاء مثل سفيان وأحمد وإسحق قالوا في المنى بمصيب الثوب يجزئهُ الفرك وإن لم يغسله، وهكذا روى عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عائشة مثل رواية الأعمش ، وروى أبو معشر هذا الحديث عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وحديث الأعمش أصح .

هو همام بن الحارث راوى الخبر عن عائشة كما وقع مصرحاً عند أبي داود من طريق الحكم عن إبراهيم عن همام بن الحارث "أنه كان عند عائشة فاحتلم الخ"، ووقع في رواية عند مسلم من طريق أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة والأسود "أن رجلاً زل بعائشة فأصبح يغسل ثوبه الخ" وعنده من طريق أبي الأحوص عن شبيب بن غرقدة عن عبد الله بن شهاب الخولاني قال : كنت نازلاً على عائشة فاحتلمت الخ ، فلعل واقعة الخولاني واقعة أخرى ، والرجل المبهم في رواية مسلم يكون أحدهما — أى هماماً أو الخولاني — وإذن يَحتمل أن يكون رواية الترمذى يراد بها أحدهما من غير تعيين غير أن رواية همام الأقرب فيه أن يروى واقعة نفسه بل يكاد يكون متعيناً . وهنا دقيقة ينبغي أن ينتبه لها وقع في رواية ابن الخولاني تلك : فاحتلمت في ثوبي فغمستها في الماء فرأيتني جارية لعائشة فأخبرتها فبعثت إلى عائشة فقالت : ما حلك على ما صنعت بثوبيك ؟ قال : قلت رأيت ما يرى النائم في منامه ، قالت : رأيت فيها شيئاً ؟ قلت : لا ، قالت : فلو رأيت شيئاً غسلته الخ . رواها القاضي في "البارضة" من طريق اللشيري (١ - ١٧٧) . قال في (١ - ١٨٠) : وهذا الرجل الذي أصبح يغسل ثوبه لم يكن رأى به شيئاً إنما شك هل احتلم أم لا ؟ كما قد بيناه من رواية عبد الله بن شهاب

حدثنا : أحمد بن منيع ثنا أبو معاوية عن عمرو بن ميمون بن مهران عن سليمان بن يسار عن عائشة أنها غسلت منياً من ثوب رسول الله ﷺ . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وحديث عائشة أنها غسلت منياً من ثوب رسول الله ﷺ ليس بمخالف لحديث الفرك وإن كان الفرك يجزئ ، فقد يستحب للرجل أن لا يرى على ثوبه أثره .

الحولائي ، واذك أنكرت عليه الغسل ثم أخبرته إنما يجزبه الغسل إذا رآه ، فإن لم يره نضحه . وهذا نص في الغسل انتهى كلامه . فانظر كيف انقلب الأمر وصار حجبتهم حجة الخصم وأيضاً لا حجة على الحنفية فإنهم قائلون بإجزاء الفرك في البابس ، ووقع لفظ الفرك عند الترمذى وعند مسلم " وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري " فأين الحججة ؟ وأرى — والله أعلم — أن ما قاله الترمذى " وروى أبو معشر هذا الحديث عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة وحديث الأعمش أصح " : يشير إلى غمز في حديث أبي معشر ، فإنه يخالف صريح مذهبه ، فإن حديث أبي معشر لفظه عند " مسلم " : فأصبح بغسل فقالت عائشة إنما يجزئك إن رأيته أن تغسل مكانه ، فإن لم تره نضحت حوله الخ . ولا أدري كيف يسوغ هذا فإن أبا معشر ثقة ، وهو من الحفاظ المتقنين ، كما في " التهذيب " عن ابن حبان فلا مغمز فيه أصلاً ، فكيف يحكم الترمذى بأن حديث الأعمش أصح من حديث أبي معشر ؟ ! وأضيف إلى ذلك أن أبا معشر لم يتفرد به عن إبراهيم ، بل تابعه منصور ومغيرة ، وواصل الأحمد بن محمد ، راجع " صحيح مسلم " من (باب حكم المني) . وتابعه حماد بن أبي سليمان أيضاً في روايته عن إبراهيم عن الأسود عند أبي داود ، فكيف يكون حديث الأعمش أصح ؟ ! وفوق ذلك أن الظاهر بل المتعين أن هناك واقعتين مماثلتين ، واقعة لهما بن الحارث كما هو في رواية أبي داود ، وواقعة أخرى لابن شهاب الحولاني كما هو في رواية مسلم ، فيكاد يكون لفظ

قال ابن عباس : المنى بمنزلة المخاط فأمطه عنك ولو بإذخرة .

(باب في الجنب ينام قبل أن يتنسل)

حدثنا : هناد نا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي اسحاق عن الأسود

الترمذى فى حديث الأعمش متعلقاً بواقعة ، ولفظ مسلم فى حديث الأعمش متعلقاً بواقعة أخرى ؛ فليست الروايتان ولفظهما فى واقعة واحدة حتى يستساغ الحكم بأصحها واحدة منها ، بل هما واقعتان كما أسلفناه ؛ فلا معنى إذن لكون حديث الأعمش أصح . وبالجملة لا أجد مغمزاً فى رواية أبى معشر سنداً ومتناً ، فقد تابعه ثقات أثبات مثل منصور ، وواصل ، والمغيرة ، وحامد بن أبى سليمان والكل حجة للتحقيق فى الباب ، وإن ذهبنا إلى إستقرار الطرق يمكن أن نجد مؤيدات أخرى غيرها وفيما ذكرنا مقنع وكفاية . والله ولى التوفيق .

قوله : قال ابن عباس . هذا أثر ابن عباس لا يقوم به حجة على الخصم عند وجود خبر مرفوع صحيح عنده ، وقد تقدم بيانه .

قوله : بإذخرة ، الإذخر ، بكسر الهمزة وسكون الدال المعجمة وكسر الحاء المعجمة : حشيش طيب الريح كذا فى " القاموس " وفى " النهاية " : حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت ، وحكى فى " مجمع البحار " عن الطبي : نبت عريض الورق يحرقه الحداد بدل الحطب والفحم . قال شيخنا : ويسميه أهل " السند " فى لغتهم " كترن " قال : وما قاله صاحب " غياث اللغات " وتبعه غيره من أنه يقال له فى الهندية " مرجيا كند " فخطأ ، وكفى لصاحب " الغياث " من أخطاء فى أسماء الأدوية هـ .

— : باب فى الجنب ينام قبل أن يتنسل : —

ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وكذا الأوزاعى والليث وابن راهويه وابن المبارك ومحمد بن الحسن الشيبانى وغيرهم إلى أنه ينبغى للجنب أن

يتوضأ قبل أن ينام أو إذا أراد أن يبطأ ثانياً أو أن يأكل . وقال أبو عمر في " التمهيد " : فذهب أكثر الفقهاء إلى أن ذلك على الندب والاستحباب لا على الوجوب الخ . وذهب الثوري والحسن بن حي وابن المسيب وأبو يوسف إلى أنه : لا بأس للجنب أن ينام من غير أن يتوضأ . وهذا أيضاً يشير إلى استحباب الوضوء ، واختاره ابن حزم . وذهبت طائفة قليلة إلى الوجوب ، منهم ابن حبيب وداؤد . هذا ملخص ما في " العمدة " (٢ - ٦٤ و ٦٥) . والنووي في " شرح المهذب " (٢ - ١٥٦) حكى الاستحباب ومع هذا قال بكراهة النوم للجنب (٢ - ١٥٦ و ١٥٨) ، فلعله أراد كراهة التنزيه لا غير . ثم اختلف القائلون بالوضوء ، هل يتوضأ كالوضوء للصلاة أو غسل الأذى وغسل الذكر واليدين وهو التنظيف ، وذلك عند العرب يسمى وضوءاً ، وقد كان ابن عمر لا يتوضأ عند النوم الوضوء الكامل - وهو الذي روى الحديث وعلم نخرجه - كما روى عنه الطحاوي ومالك : كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجليه ، وحكى ذلك عن أحمد وإسحاق ، واختاره مالك والشافعي ، وغيرهما الأول ، ويؤيده ما ورد في رواية ابن عمر نفسه عند مسلم : " كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة " وكذلك عن عائشة عند البخاري " كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للصلاة " فهذا أوضح دلائل على أن التوضأ هو التوضؤ المصطلح الشرعي . ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي : " قال إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنابة " . وكذا ما رواه البيهقي بإسناد حسن عن عائشة " أنه ﷺ كان إذا أجنب فأراد أن ينام توضأ أو تيمم " . ويحتمل أن يكون التيمم عند عصر الماء . فعلى هذا يحمل ترك ابن عمر لغسل رجليه على العذر ، قاله الحافظ في " الفتح " . قال ابن الجوزي : والحكمة فيه أن الملائكة تبعد عن الوسخ والريح الكريهة بخلاف الشياطين فإنها تقرب

عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ ينام وهو جنب ولا يمس ماء.

من ذلك هذا أكثره ملتقط من "الفتح" وبهضه من "العمدة" وفي "الزوائد" (١ - ٢٨٤) ولأم سلمة في "الكبير": أن النبي ﷺ "كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة، وإذا أراد أن يطعم غسل يديه"، ورجاله ثقات. وقد روى أبوداؤد في "سننه" من حديث علي مرفوعاً: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب"، وإسناده جيد. وروى الطبراني بسنده إلى ابن عباس: "أن النبي ﷺ قال: "إن الملائكة لا تنحصر الجنب ولا المتضمخ حتى يغتسل" "الزوائد" (١ - ٢٧٥) وفيه يوسف بن خالد السمطي، وهو مترك عندهم ولكنه إمام فقه متكلم. وعن ميمونة بنت سعد قالت: قلت يا رسول الله هل يأكل أحداً وهو جنب؟ قال: لا يأكل حتى يتوضأ، قالت: قلت يا رسول الله هل يرقد الجنب؟ قال: ما أحب أن يرقد وهو جنب حتى يتوضأ فإني أحشى أن يتوفى فلا يحضره جبريل عليه السلام. رواه الطبراني في "الكبير" "الزوائد" (١ - ٢٧٥) وفيه عثمان بن عبد الرحمن الطرائقي الحراني وثقه ابن معين. كذا في "التقريب" و"الزوائد" والأحاديث في الوضوء للجنب كثيرة، وقد أشار إلى جملة منها الترمذي في الباب الثاني، ووردت بصيغة الأمر وبصيغة الشرط، وهو متمسك لمن قال بوجوبه، قاله ابن دقيق العيد كما حكاه في "الفتح".

قوله: ولا يمس ماء. ذهب أكثر المحدثين إلى أنه وهم من أبي إسحاق السبيعي فقال أحمد: إنه ليس بصحيح. وقال أبو داؤد: هو وهم، وقال يزيد بن هارون: هو خطأ. وأخرج مسلم الحديث دون قوله "ولم يمس ماء" وكأنه حذفها عمداً لأنه عللها في "كتاب التمييز" وقال مهنا عن أحمد بن صالح: لا يحمل أن يروى هذا الحديث. وفي "علل الأثرم" لو لم يخالف أبا إسحاق في هذا إلا إبراهيم وحده لكني، فكيف وقد رافقه عبد الرحمن بن الأسود!

وكذلك روى عروة وأبو سلمة عن عائشة . وقال ابن المفوز : أجمع المحدثون على أنه خطأ من أبي إسحاق ، كذا قال وتساؤل في نقل الإجماع ، فقد صححه البيهقي وقال : إن أبا إسحاق قد بين سماعه من الأسود في رواية زهير عنه ، هذا كله من "التلخيص الحبير" (ص - ٥١ و ٥٢) . وله بقية تركتها ضياء بما ذكرته بعده عن "البدر العيني" وتصدى جماعة لتصحيح هذا الحديث ، منهم الدارقطني فإنه قال : يشبه أن يكون الخبران صحيحين ، لأن عائشة قالت : ربما قدم الغسل وربما أخره ، كما حكى ذلك غضيف وعبد الله بن أبي قيس وغيرهما عن عائشة ، وإن الأسود حفظ ذلك عنها ، فحفظ أبو إسحاق عنه تأخير الوضوء والغسل ، وحفظ إبراهيم وعبد الرحمن تقديم الوضوء على الغسل ومنهم البيهقي - ومر ملخص كلامه - ومنهم ابن قتيبة في "تأويل مختلف الحديث" (ص - ٣٠٦) وانظر هناك كلامه بلفظه وهنا ملخصه ، فإنه قال : يمكن أن يكون الأمران جميعاً وقعا ، فالفعل لبيان الاستحباب ، والترك لبيان الجواز ، وجمع بينهما أبو العباس ابن سريج . وقال : الحكم لهما جميعاً ، أما حديث عائشة فلأنما أرادت أنه كان لا يمس ماء للغسل وأما حديث عمر ذكر فيه الوضوء ، هذا ماخص ما في "عمدة القاري" بتقديم وتأخير ، وراجعها من (٢ - ٦٥ و ٦٦) . ونظير هذا الاختلاف ما ذكره العيني في (٢ - ٢٩) من الوضوء بين الجماعين . ويقول النووي في "شرح المهذب" (١ - ١٥٧) وفي "شرح مسلم" (١ - ١٤٤) : ولو صح لم يكن أيضاً مخالفاً بل جوابه من وجهين : أحدهما ما رواه البيهقي عن ابن سريج ، واستحسنه البيهقي أن معناه لا يمس ماء للغسل والثاني : أنه كان يترك الوضوء في بعض الأحوال لبيان الجواز ، إذ لو واظب عليه لاعتقدوا وجوبه . قال شيخنا : وهذا عندي حسن أو أحسن والأظهر أننا نحتاج إلى توجيه هذه الجملة إن ذهبنا (م - ٥٠)

حول ثنا هناد نا وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق نحوه . قال أبو عيسى : و هذا قول سعيد بن المسيب وغيره ، وقد روى غير واحد عن الأسود عن عائشة إلى صحتها كما قاله الدارقطني والبيهقي وغيرهما ، وإن ذهبنا إلى تزييفها ، كما اختاره جمهور المحدثين فلا حاجة إلى تكلف التوجيهات ، وحديث عائشة عند مسلم (عص - ١٤٤) من الطهارة والنسائي وأبي داود (١ - ٢٠٣) في الوتر ، ويدل في الطهارة على أن عادته إما النوم بعد أن يغتسل وإما النوم قبل أن يغتسل بعد أن يتوضأ حيث سئلت : أكان يغتسل قبل أن ينام أم ينام قبل أن يغتسل ؟ قالت : كل ذلك قد كان يفعل ربما اغتسل فنام ، وربما قوضاً فنام . قلت : الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة . ويقول الإمام الطحاوي في " شرح معاني الآثار " (١ - ٧٥) (باب الجنب يريد النوم الخ) في منشأ وهم أبي إسحاق أن الحديث طويل اختصره أبو إسحاق فأخطأ في اختصاره وذلك أن فهذا حديثنا قال حديثنا أبو غسان قال ثنا زهير قال ثنا أبو إسحاق قال أتيت الأسود بن يزيد وكان لي أنخاً وصديقاً ، فقلت : يا أبا عمرو حدثني ما حدثتك عائشة أم المؤمنين عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ فقال : قالت : كان رسول الله ﷺ ينام أول الليل ويحبي آخره ، ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ، ثم ينام قبل أن يمس ماءً ، فإذا كان عند النداء الأول وثب - وما قالت قام - فأفاض عليه الماء - وما قالت اغتسل - وأنا أعلم ما تريد ، وإن كان جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة . فيقول الإمام أبو جعفر الطحاوي ما ملخصه : إن نومه على الوضوء مصرح ، وقولها : " قبل أن يمس ماء " يحمل على الماء للاغتسال لا للوضوء . وأيد ذلك برواية غير أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة ، وهو إبراهيم النخعي عن الأسود ، ثم أيد برواية غير الأسود عن عائشة وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة وأيده بقول عائشة موقوفاً . واحتج كذلك برواية الإمام أبي حنيفة عن أبي إسحاق في ذلك ، ومثل ما قال

عن النبي ﷺ أنه كان يتوضأ قبل أن ينام وهذا أصح من حديث أبي إسحاق عن الأسود، وقد روى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبة والثوري وغير واحد ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق .

الطحاوى قال القاضى فى "العارضه" (١ - ١٨١ و ١٨٢) واستدل بحديث أبى غسان الذى رواه الطحاوى وقال : إما يريد بالحاجة حاجة الإنسان من النوم والغائط فيقضيهما ، ثم يستنجى ولا يمس ماءً وبمحمل أن يريد بالحاجة حاجة الوطئ ولا يمس ماءً يعنى للاغتسال ، ومتى لم يحمل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله آخره ، فتوهم أبو إسحاق أن الحاجة هى حاجة الوطئ فنقل الحديث — أى مختصراً — على معنى ما فهمه مختصراً . قال الراقم : المراد بالحاجة هو حاجة الوطئ كما هو مصرح فى "صحيح مسلم" من (باب صلاة الليل) (١ - ٢٥٥) من طريق زهير وأبى خيثمة عن أبى إسحاق " ثم إن كانت له حاجة إلى أهله الخ " وفى "سنن البيهقى" (١ - ١٠٢) " ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته الخ " وكذلك فى "مسند أحمد" (٦ - ١٠٢) وكذلك عند الطيالسى وافظه : فإن كانت له حاجة إلى أهله ألم بهم ثم ينام .

قريبه : قال شيخنا الإمام رحمہ اللہ كما حكاه شيخنا الحنابى فى "فتح الملهم" عنه ما توضيحه وتشريحه : " هذا الحديث الطويل الذى أخرجه الطحاوى من طريق أبى غسان عن زهير عن أبى إسحاق أخرجه مسلم فى "صحيحه" من صلاة الليل من نفس هذه الطريق من زهير وأبى خيثمة عن أبى إسحاق ، وسياقه فى موضعين ينافى سياق الطحاوى فعند مسلم " كان ينام أول الليل ويحيى آخره ، ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم ينام ، فإذا كان عند النداء الأول قالت وثب . . وإن لم يكن جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة ثم صلى ركعتين . فلم يذكر مسلم " قبل أن يمس ماءً " كما هو عند الطحاوى . وعند الطحاوى : " وإن

كان جنباً توضأ" وعند مسلم "إن لم يكن جنباً توضأ" وهذا التمارض في السابقين ظاهر، ولم أر من تنبه له أو توجه إلى دفعه؛ فنفاد رواية الطحاوي: أنه عليه السلام إن كان جنباً عند إرادة النوم توضأ. ومن أجل هذا إن حملنا قوله "قبل أن يمسه ماء" على العموم والإطلاق كما هو مقتضى وقوع النكرة في سياق النفي تناقض أول الحديث آخره؛ فإن الأول دل على أنه لم يمسه ماءً للوضوء ولا للغسل ونام، وآخره أنه توضأ ونام. ولدفع هذا التناقض خصص الطحاوي، وقيد بالماء للاغتسال، فبدل الحديث إذن على ثبوت الوضوء على كل حال. وأما مفاد سياق "مسلم" فلم يذكر بعد قضاء الحاجة الوضوء ولا الغسل واكتفى بقولها "ثم ينام"، فلم يعلم أنه هل توضأ أو اغتسل أم لا؟ ثم ذكر حالة وجود الجنابة بعد الاستيقاظ. وعلى كل حال البون بين السابقين ظاهر. وظاهر أن من ذكر حجة على من لم يذكر، فسياق الطحاوي في الأول لابد أن يرجع على سياق مسلم في الأول. فبقي أن ما بقوله الطحاوي هل هو صريح مقتضى الرواية أم هناك أمر آخر؟ وإن رجحنا سياق مسلم على سياق الطحاوي فهل يفيد شيئاً جديداً أم لا؟ وهذا أمر يفتق الباحث دون كشفه. قال الشيخ: والذي تحقق عندي بعد الفحص في الروايات والإمامان في سياق مسلم والطحاوي أنه عليه السلام إن أجنب أول الليل وأراد أن ينام فربما اغتسل وربما توضأ وربما تيمم كما تقدم في رواية البيهقي، وهذا التيمم عند وجود الماء كما هو الظاهر دليل أيضاً على أن الوضوء كان مستحباً فلذا صح التيمم مقامه مع وجود الماء. وإن أجنب آخر الليل فربما نام من غير أن يتوضأ لأن العهد للاغتسال قريب والمدة بينها قصيرة، فلم يعتن بالوضوء اعتناؤه أول الليل. فبالجملة لم يرض عليه السلام بترك الوضوء وإن كان هو مستحباً ومندوباً لعهد طويل، بل احتمله لوقت قليل، وهذا القدر يكفي لبيان الجواز، فالأولى

أن يترك قوله "ولا يمس ماء" على عمره كما يقتضيه القواعد ، ولكنه حادثة وقعت في آخر الليل بعد أن استيقظ ، ويدل عليه سياق الطحاوي فإنه ورد فيه "وبحي آخره ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته" فلم أن قضاء الحاجة حصلت بعد الاستيقاظ ، وظاهر أنه إن نام فالزمان الفاصل قليل بينه وبين الاغتسال . وقوله : "إن كان جنباً توضأ" أى إن أراد أن ينام أول الليل وكان جنباً توضأ ، فهذه الجملة الأخيرة ربطها بأول الحديث "ينام أول الليل" . ولفظ مسلم "وإن لم يكن جنباً" بين فيه حاله عليه السلام بعد هبوه من النوم ، فحاصل رواية مسلم أنه عليه السلام كان ينام فإذا استيقظ من نومه إن كان جنباً اغتسل وإلا توضأ وصلى ركعتين انتهى كلام الشيخ مع إيضاح من الراقم . قال الراقم : وإذن تكون الروايتان من قبيل "حفظ كل ما لم يحفظه الآخر" والله أعلم . ومن السهل اليسر إذن تفصيل ما أفادته الروايتان من شئون مختلفة . وأخرج محمد في "مؤلفه" حديث أبي إسحاق مختصراً من طريق أبي حنيفة ثم قال : قال محمد هذا الحديث أرفق بالناس ، وهو قول أبي حنيفة انتهى . وهذا يدل على صحة حديث أبي إسحاق عندهما كما هو عند ابن قتيبة وابن سريج والدارقطني والبيهقي والنووي بل عند الحافظ أبي عبد الله شيخ البيهقي وعند الشيخ أبي الوليد الفقيه كما يستفاد من "سنن البيهقي" . قال الراقم : جمهور الفقهاء من الأئمة الأربعة وغيرهم إذا اختاروا أن الوضوء بعد الجنابة عند النوم ليس إلامندوباً . فليس له دليل في ذخيرة الحديث لإحاديث أبي إسحاق المختصر هذا ، فإذن هو صحيح عندهم ، وعليه مدار مذاهبهم . وإذا تأول "لا يمس ماء" بعد الاغتسال فلم يثبت ترك الوضوء في حديث ، وثبت الأمر في الأحاديث القولية ، والدوام في الفعلية ، ٢٤ فن أين يكون دليل كونه ندباً ؟ وحديث ابن حبان يحتمل أن يلحق قوله "إن شاء" بقوله "نعم" والله أعلم .

(باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام)

حدثنا : محمد بن المنثري نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه سأل النبي ﷺ أينام أحدنا وهو جنب؟ قال : نعم إذا توضأ . وفي الباب عن عمار وعائشة وجابر وأبي سعيد وأم سلمة . قال أبو عيسى : حديث

— : باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام — :

شرح أكثر هذا الباب قد سبق في الباب قبله .

قوله : نعم إذا توضأ . تقدم البحث من أن الوضوء عند الجمهور مندوب ، وربما يؤهم هذا الشرط وجوب الوضوء كما ذهب إليه الظاهرية غير أنه ورد في " صحيح ابن حبان " عن عمر : أنه سأل رسول الله ﷺ : أينام أحدنا وهو جنب؟ فقال : نعم ويتوضأ إن شاء ، ذكره الشيخ علاء الدين في " الجوهر النقي " ولا بن خزيمة مثله ذكره ابن جعفر في " التاميز " (ص — ٥٢) وعن ابن عباس مرفوعاً : " إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة " واستدل به ابن خزيمة وغيره على عدم الوجوب كما في " فتح الباري " (١ — ٢٧١) وحديث ابن عباس أخرجه أصحاب السنن .

قريبه : وربما يرد على القائلين باستحباب الوضوء عند النوم للجنب حديث على عند النسائي وأبي داود بإسناد جيد قال رسول الله ﷺ : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب " ونجى الحضرمي في إسناده وإن كان مجهولاً لكن وثقه العجلي ، وصحح حديثه ابن حبان والحاكم فيحتمل كما قال الحافظ في " الفتح " (١ — ٢٧٠) . وبالجملة الإسناد جيد وبه عبر النووي في " شرح المذهب " أخرجه أبو داود في الطهارة وفي التباين . فالجواب أنهم أرادوا بالجنب : المتهاون في الغسل أو المتخذ تركه عادة ، وبالملائكة ملائكة الرحمة لأن الحفظة لا تفارق أحداً في حال كما قاله الخطائي ، وحكاها النووي في " شرح المذهب "

عمر أحسن شئ في هذا الباب وأصح ، وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا : إذا أراد الجنب أن ينام توضأ قبل أن ينام .

في الجزء الثاني . قال الراقم : ولو كان الحديث على ظاهره لأوجب الغسل للجنب إذا أراد النوم ، والوضوء لا يغني إذن وإن قلنا بتفريق الطهارة ، وكما أبده حديث تقدم ذكره حيث أن الجنابة باقية على كل حال ، ولم يقل بوجوب الغسل أحد في الأمة حتى ولا الظاهرية أيضاً ، فلا بد أن يأول الحديث ، والتأويل المذكور حسن جيد ، وحديث " لا تخضر الملائكة الجنب الخ " كما تقدم ضعیف كما أشار إليه الهيثمي ، وإن صح ، فيحمل على ما حمل عليه هذا الحديث ، والقائلون بوجوب الوضوء أو تأكيد استحبابه يتأولون فيه بالجنب الذي لم يتوضأ ، وراجع " فتح الباري " من (باب كينونة الجنب في البيت) ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق يحيى بن يعمر عن عمار بن ياسر مرفوعاً : " إن الملائكة لا تخضر جنازة الكافر بخير ولا المتضمخ بالزعفران ولا الجنب ورخص للجنب إذا نام أو أكل أو شرب أن يتوضأ " . وكذلك رواه من طريق الحسن البصري عن عمار بن ياسر بلفظ : " ثلاثة لا تقربهم الملائكة جيفة الكافر والمتضمخ بالخلوق والجنب إلا أن يتوضأ " وهو من " سننه " في كتاب الترجل (باب في الخلوق للرجال) إلا أن في الإسنادين كليهما انقطاعاً لأن يحيى بن يعمر لم يلق عماراً كما قاله الدارقطني ، أنظر " التهذيب " (١١ - ٣٠) وكذلك الحسن لم يسمع منه كما قاله في " التهذيب " (٢ - ٢٦٤) إلا أن أبا داود سكت عن رواية البصري وتعقب رواية ابن يجر : بأن يحيى بن يعمر يخبر عن رجل أخبره عن عمار بن ياسر هذا والله أعلم .

(باب ما جاء في مصافحة الجنب)

حدثنا : إسحاق بن منصور نا يحيى بن سعيد القطان نا حميد الطويل عن بكر ابن عبد الله المزني عن أبي رافع عن أبي هريرة أن النبي ﷺ لقيه وهو جنب قال : فأنخست فأغتسلت ثم جئت ، فقال : أين كنت أو أين ذهبت ؟ قلت : إني كنت جنباً ، قال : إن المؤمن لا ينجس . وفي الباب عن حذيفة . قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، وقد رخص غير واحد من أهل العلم في مصافحة الجنب ولم يروا بمرق الجنب والحائض بأساً .

— : باب ما جاء في مصافحة الجنب : —

يجوز للجنب جميع المعاملات التي يفعلها الطاهر الغير الجنب ما عدا دخول المسجد والطواف وقرآءة القرآن . ودخول المسجد على سبيل العبور يختلف فيه بين الأئمة ليس هذا محل بيانه .

قوله : فأنخست ، أى تنحيت عنه وتأخرت ، ومنه قوله ” فلا أقسم بالنجس “ وقد اختلفت الروايات في هذه اللفظة في الصحيح مثل ما هنا ، وفي رواية عنده ” فأنسلت “ أى خرجت مستخفياً وفي أخرى ” فأنجست “ افتعال من النجس أى رأيت نفسى نجساً ، ويروى ” فأنجست “ افتعال من البجس وهو الانفجار والاندفاع كما في ” العارضة “ بزيادة .

قوله : إن المؤمن لا ينجس — وكذا لفظ ” الصحيحين “ : إن المؤمن لا ينجس . وورد في حديث : لا تنجسوا . وتأكم فإن المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً رواه البخارى تعليماً موقوفاً على ابر عباس في الجنائز (باب غسل الميت ووضوءه بالماء والاسدر) وقد وصله ابن أبي شبة في ” المصنف “ ورواه الحاكم في ” المستدرک “ مرفوعاً من رواية ابن عباس وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . ورواه ” البيهقي “ أيضاً ، ورواية المرفوع مقدمة لأن فيها زيادة ” أى إذا صححت “

(باب ما جاء في المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل)

حدثنا : ابن أبي عمر نا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن

ويؤيده عموم حديث الباب . هذا ما حكاه البدر العيني في " العمدة " (٤ - ٤٣)
والنورى في " المجموع " (٢ - ٥٦٠) . ويقول النورى في " المجموع "
(٢ - ١٥٠) : أعضاء الجنب والحائض والفساء وعرقهم طاهر وهذا لا خلاف
فيه . ونقل ابن المنذر الإجماع فيه اهـ . وأما غسالة المؤمن فهي طاهرة حياً
كان أو ميتاً ما لم يكن على بدنه نجاسة حقيقية ، وهذا مبنى على طهارة الماء
المستعمل كما هو عند محمد وهو رواية عن أبي حنيفة وبه أفتوا . وانظر للتفصيل
" البحر الرائق " (١ - ٩٠ إلى ٩٧) وذكر محمد في " المبسوط " : أن
غسالة الميت نجسة ، والأصح أنه إذا لم يكن على بدنه نجاسة يصير الماء مستعملاً
ولا يكون نجساً إلا أن محمد إنما أطلق نجاسة الماء لأن غسلاته لا تخلو عن النجاسة
غالباً كما في " البحر " (١ - ٩١) و (١ - ٢٣٣) وغسالة الكافر روى أنها
نجسة ، هذه الرواية عن أبي حنيفة حكاهما في " البدائع " (١ - ٧٤) وقال : لأن
بدنه لا يخلو عن نجاسة حقيقية أو حكومية حتى لو ثبنا بطهارته بأن اغتسل ثم
وقع في البرساعة لا ينزع منها شئ . وأما أعيان الكفار الأحياء فهي طاهرة .
وأما قوله تعالى " إنما المشركون نجس " فالمراد نجاسة الاعتقاد والمعنى دون نجاسة
الأعيان والأبدان ، ولهذا ربط النبي ﷺ الأسير بالمسجد ، وقد أباح طعام أهل
الكتاب كذا في " المجموع " (٢ - ٥٦٢) .

— : باب ما جاء في المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل : —

تقدمت أبحاث هذا الباب في (باب من يستيقظ فيرى بالاً الخ) ولنذكر
هنا ما بنى منها ما يلائم موضوع الباب .

زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت : جئنا أم سليم ابنة ملحان إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة - تعني غسلاً -

قوله : عن أم سلمة ، حديث لم سلمة هذا أخرجه الشيخان من طريق هشام كما أخرجه " للرمذى " ، وأخرجه أصحاب السنن كما في " العمدة " (٢ - ٥٥) .

قوله : جاءت أم سلمة : اختلف في اسمها فقيل : سهلة ، وقيل : رميلة ، وقيل : رميلة ، وقيل : مليكة ، وقيل : الغميصاء ، وقيل : الرميصاء وهي بنت ملحان الخزرجية الأنصارية ، ولادة أنس بن مالك ، زوجة أبي طاحه . كما في " العمدة " .

قوله : فقالت - أي أم سلمة - وقد تقدم الحديث مع القصة لعائشة فهل للقصة ما أو لأحدهما ؟ فقال القاضي عياض : عن أهل الحديث : أن الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لعائشة . ونقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروايتين ، وأشار أبو داود إلى تقوية رواية الزهري عن عروة عن عائشة . ويقول الثوري : يحتمل أن تكون عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا على أم سليم وهو جمع حسن . وأخرج مسلم القصة أيضاً من حديث أنس ، ولعله تلقى القصة عن أمه أم سليم أو يقال أن القصة وقعت بمحض أنس وأم سلمة وعائشة جميعاً هذا ملخص ما في " العمدة " (٢ - ٥٦) و " الفتح " (١ - ٢٦٨)

قوله : لا يستحي من الحق ، قدمت هذا القول تمهيداً لعذرهما في ذكر ما يستحي منه ، والمراد بالحياء هنا معناه اللغوي إذ الحياء الشرعي خير كله . ثم إن الحياء لغة تغير وانكسار ، وهو من سمات الحدوث والله سبحانه أقدس وأجل من أن يكون محلاً للحوادث ، فهو مستحيل في حق الله سبحانه فيراد به ثمرته وغايته وهو الترك والمنع مجازاً كما في " الفتح " (١ - ٢٦٨) بزيادة وتغير . قال شيخنا : وبدعى ابن تيمية قيام الأفعال الاختيارية بحضرة سبحانه وتعالى مع

إذا هي رأت في المنام مثل ما يرى الرجل ؟ قال : نعم إذا هي رأت الماء قدمه ولا يظنه منافياً ، وقد استبشعه المتكلمون جميعاً : وليس هذا المحل مجازاً للبحث فيه . ولفظ " يستحي " روى بياض وبياء واحدة ، والأول لغة أهل الحجاز ، والثاني لغة نهم كما قاله الأخفش ، وبالأولى جاء القرآن ، وكلاهما صحيح ، كما في " شرب المذهب " (٢ - ١٣٨) .

قول الله : مثل ما يرى الرجل ؟ قال : نعم . فيه دليل على أن المرأة تحتلم . واختلف الأطباء في وحود المني في المرأة مع اتفاقهم على أن فيها ماء يصلح للعنوق والحبل . وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالإزال . ولعل أبو جعفر ابن جرير الطبري إجماع المسلمين على وجوب الغسل بإزال المني من الرجل والمرأة كما في " المجموع " (٢ - ١٣٩) . ونفى ابن بطل الخلاف فيه لكنه نسب منع هذا الحكم في المرأة إلى إبراهيم النخعي على ما روى ابن أبي شبة في " مصنفه " بإسناد جيد ، فكان النووي لم يقف على هذا أو استبعد صحته عنه كما في " العدة " (٢ - ٥٥ و ٥٧) . قال النووي في " المجموع " (٢ - ١٣٩) : وحكى صاحب " البيان " عن النخعي أنه قال : لا يجب على المرأة الغسل بخروج المني . ولا أظن هذا يصح عنه ، فإن صح عنه فهو محجوج بحديث أم سلمة ٥١ . وحكى الحافظ في " الفتح " قول النخعي عن ابن المنذر وغيره ، وحكى استبعاد النووي صحته وتعقبه برواية ابن أبي شبة . وإن صح عنه فالأولى أن يحمل على وجود لذة الإزال وعدم خروج مائها إلى فرجها الظاهر كما هو في ظاهر الرواية ، وإذن لا يخالف قوله الإجماع . والمسألة مذكورة في " فتح القدير " (١ - ٤٢) قال : وقال الحلواني : وبه يؤخذ . وقال في " رد المحتار " (١ - ١٥٢) : في " البحر " عن " المعراج " لو احتلمت المرأة ولم يخرج الماء إلى ظاهر فرجها عن محمد يجب وفي ظاهر الرواية لا يجب ؛

فلتغتسل . قالت أم سلمة قلت لها : فضححت النساء يا أم سليم . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وهو قول عامة الفقهاء إن المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل فأزلت إن عليها الغسل ، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي . وفي الباب عن أم سليم وخولة وعائشة وأنس .

(باب في الرجل يستدفئ بالمرأة بعد الغسل)

حدثنا : هناد نا وكيع عن حريث عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : لأن خروج منها إلى فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليها ، وعليه الفتوى . ٨١

قريبه : وقع في " العرف الشذى " نسبة عدم الاغتسال إلى محمد بن الحسن فلعله سهو من الضابط وإنما النسبة إلى النخعي ، وأنت ترى أن مذهب محمد ابن الحسن بالصد من ذلك والله أعلم .

قوله : فضححت النساء يا أم سليم . قال الحافظ البدر العيني في " العمدة " (١ - ٥٦) : وقد جاء عن جماعة من الصحابييات أنهن سألن رضى الله عنهن كسؤال أم سليم ، منهن خولة بنت حكيم عند " ابن ماجه " ، وبسرة عند " ابن أبي شيبة " بسند لا بأس به ، وسهلة بنت سهيل من حديث ابن لميعة عند الطبراني في " الأوسط " انتهى ملخصاً . وسبب الفضح أن الكتمان في ذلك من عادة النساء لأنه يدل على شهوتهن للرجال كما قال الحافظ في " الفتح " .

قوله : وفي الباب الخ . وقد أشرنا إلى جميع ذلك فعلم به تخريج تلك الروايات في الباب .

— : باب في الرجل يستدفئ بالمرأة بعد الغسل — :

قوله : حريث ، مصغراً هو ابن أبي مطر الفزارى الكوفي الحنط — بالنون — ، قال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وتركه النسائي . وقال البخاري : فيه نظر ،

ربما اغتسل النبي ﷺ من الجنابة ثم جاء فاستدفاً في قممته إلى ولم اغتسل . قال أبو عيسى : هذا حديث ليس بإسناده بأس ، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين أن الرجل إذا اغتسل فلا بأس بأن يستدفي بامرأته وينام معها قبل أن تغتسل المرأة . وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق .

(باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء)

حدثنا : محمد بن بشار ومحمود بن غيلان قالنا أبو أحمد الزبيرى نا

وقال مرة : ليس بالقوى . وفى " التقريب " : ضعيف من السادسة .

قوله : فاستدفاً . أى طلب الدفء - وهى الحرارة - تريد وضعه ﷺ أعضائه الشريفة بعد الغسل على أعضائى طلباً للدفء كالثوب الذى يستدفاه دفءاً للبرد ، وفى الحديث دليل على أن بشرة الجنب طاهرة ؛ لأن الاستدفاء إنما يحصل من مس البشرة بالبشرة كذا قالوا . وفى الاستدلال نظر ، فيحتمل أن تكون لابسة الثياب . والمسألة صحيحة دلت بها أحاديث أخرى كحديث : " إن المؤمن لا يتنجس " .

قوله : ليس بإسناده بأس ، لعل حديثاً يتحمل حديثه عند الترمذى فلذا قال : " ليس بإسناده بأس " . ويقول القاضى أبو بكر فى " العارضة " (١ - ١٩١) : حديث لم يصح ولم يستقم فلا يثبت به شئ اه . وقال على القارئ فى " المرقاة " : سنده حسن اه والله أعلم .

— : باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء —

جواز التيمم للجنب مسألة متفق عليها فى الأمة فى الصحابة ومن بعدهم . وما نسب إلى عمر الفاروق وعبد الله بن مسعود من عدم الجواز فنشأ ذلك سياق بعض الروايات ، وسياق البخارى فى " صحيحه " فى (باب إذا خاف

سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو بن يحدان عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال : إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا

الجنب على نفسه الخ) من حديث عمر بن حفص قال حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال سمعت شقيق بن سلمة قال كنت عند عبد الله وأبي موسى فقال له أبو موسى : أ رأيت با أبا عبد الرحمن إذا أجنب فلم يجد ماءً كيف يصنع ؟ فقال عبد الله : لا يصلح حتى يجد الماء . فقال أبو موسى : فكيف تصنع بقول عمار حين قال له النبي ﷺ : كان بكفيلك ، قال : ألم تر عمر لم يقنع بقول عمار ، فقال أبو موسى : فدعنا من قول عمار ، كيف تصنع بهذه الآية ؟ فإدري عبد الله ما يقول ، فقال : إنا لو رخصنا لهم في هذا لأوشك إذا برد على أحدهم الماء أن بدعه ويتيمم ، فقلت لشقيق : فلما كره عبد الله لهذا قال : نعم . فالحديث بهذا السباق صريح في أن غرضها المنع عن الفتوى به سداً للذرائع وحسباً للأعذار الغير الصحيحة الغير المبيحة للتيمم ، فلم أنها كنا متفقين على أن الآية تدل على جواز التيمم للجنب ولو لم يكن فيها بيانه فقد بينته السنة ، وكذلك حقه الزوى في " شرح المذهب " (٢ - ٢٠٨) وقال أيضاً : التيمم عن الحدث الأكبر جائز ، هذا مذهبا ، وبه قال العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلا عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وإبراهيم النخعي التابعي فإنهم منعه . قال ابن الصباغ وغيره : وقيل : إن عمر وعبد الله رجعا هـ . ثم حقق ما تقدم بيانه . قال الحافظ في " الفتح " : ورواه حفص أرجح لأن فيها زيادة تدل على ضبط ذلك الخ . وراجع " عدة القاري " (٢ - ١٩١ و ١٩٢) فإن هناك بحثاً من عدم تمام الاستدلال على جواز التيمم عن الحدث الأكبر بالآية الكريمة .

قوله : إن الصعيد الطيب ، قال صاحب " القاموس " : الصعيد التراب أو وجه الأرض هـ . لم يمكنه رعاية مذهبه تماماً هنا فإنه يراعى مذهبه في اللغة ، ومع هذا فله اعتقاد حسن في الإمام أبي حنيفة ، وألف كتاباً في طبقات

وجد الماء فليمس به ثم له أن ذلك خير . وقال محمود في حديثه : إن الصعيد الطيب وضوء المسلم . وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو وعمران بن حصين . قال أبو عيسى : وهكذا روى غير واحد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر . وقد روى هذا الحديث أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر عن أبي ذر ولم يسمه . وهذا حديث حسن . وهو قول عامة الفقهاء إن الجنب والحائض إذا لم يجد الماء تيمما وصليا .

الحنفية المعروف " بطلقات الفيروز آبادي " كذا أفاده شيخنا الإمام .

قوله : وهذا حديث حسن ، في هذه النسخة المطبوعة التي بأيدينا نجد تحسين الترمذي فقط ، وبؤيده كلام الذهبي في " الميزان " (٢ - ٢٨٢) في ترجمة عمرو بن بجدان : حسنه الترمذي ولم يصححه للجهالة بحال عمرو الخ . ولكن في نسخة الشيخ عابد السندي ، وطبعة بولاق (كما في تعليقات الشيخ الشاكر على الترمذي) : " حسن صحيح " وبؤيده ما نقل الحافظ الزيلعي في تخريج " الهداية " ، والمنذرى في اختصار " سنن أبي داود " ، والمجد ابن تيمية في " المستقى " عن الترمذي تصحيحه ، والنووى في " شرح المذهب " وكذلك صححه الحاكم في " المستدرک " كما قاله الزيلعي ، وصححه أبو حاتم كما قاله ابن حجر في " التلخيص " ، وضعفه ابن القطان في كتاب " الوهم والإيهام " بعمرو بن بجدان هذا وقال : لا يعرف له حال . وذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه العجلي ، ومن العجائب أن الذهبي وافق الحاكم في تصحيحه في " تلخيص المستدرک " وجرحه بعمرو في " الميزان " . وحديث أبي ذر هذا له شاهد من حديث أبي هريرة عند البزار ، فاعله لا ينحط عن الحسن والله أعلم . وانظر " تخريج الزيلعي " (١ - ١٤٨) و " التلخيص " (ص - ٥٧) لتفصيل بعض الأطراف . وفيما ذكرنا كفاية في المقصود .

ويروى عن ابن مسعود أنه كان لا يرى التيمم للجنب وإن لم يجد الماء . ويروى عنه أنه رجع عن قوله فقال : تيمم إذا لم يجد الماء ، وبه يقول سفبان الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق .

(باب في المستحاضة)

حدثنا : هناد نا وكيع وعبد و أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه

قوله : ويروى عن ابن مسعود الخ قد تقدم منشأ ذلك فلا خلاف إذن .

قوله : ويروى أنه رجع ، قال أبو بكر الكاساني في " البدائع " (١ - ٤٤) : قال الضحاك رجع ابن مسعود عن هذا اه . وكذلك حكى النووي في " شرح المذهب " (٢ - ٢٠٨) عن ابن الصباغ والله أعلم .

قوله : وبه يقول سفبان الخ . وبه يقول أبو حنيفة وعليه إجماع الأمة كما في " البدائع " وغيره .

— : باب في المستحاضة : —

الحيض في اللغة سيلان ، يقال حاض الوادي أى سال — وحاضت السمرة — إذا سال منها شئ كالدم ، فنه يقال : حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ومحاضاً إذا خرج وسال دمها في أوانه فهي حائض . وبغير التاء هي اللغة الفصحى ، وحكى الجوهري عن الفراء حائضة أبيضاً ، ثم حاض وجاض بالميم وحاض بالصاد وحاد بالبدال كلها بمعنى . والاستحاضة لغة سيلان الدم في غير أوقاته المعتادة . وفسروا الحيض شرعاً بأنه : دم ينفضه رحم امرأة بالغة من غير داء . وللحيض أسماء وردت بها اللغة : الطمث ، والفراخ ، والضحاك ، والقرا ، والإكبار ، والإعصار ، والفراخ ، والدراس ، والطمس ، والنفاس . فبضم الحيض إليها بلغت إلى أحد عشر اسماً وأشهرها الستة الأول . وفسروا الاستحاضة بأنه : دم يسيل من العاذل من امرأة لداء بها كما ورد في حديث — والعاذل

عرق فمه الذى يسيل فى أدنى الرحم دون قعره . قال الخطاى فى " المعالم " (١ - ٨٦) : " إنما ذلك عرق وليست بالحيضة " يريد أن ذلك علة حدث بها من تصدع العروق فاتصل الدم وأيس بدم الحيض الذى يقذفه الرحم لميقات معلوم فيجرى مجرى سائر الأنفال والفضول التى تستغنى عنها الطبيعة فتذفها عن البدن فتجد النفس راحة للمارقتها وتخلصها عن ثقلها وأذاها انتهى . ويقول الشاه ولي الله فى " المصنف " (١ - ٦٨) ما ترجمته وتلخيصه : التحقيق أن الحيض والاستحاضة كلاهما من محل واحد فإما يكون معتاداً وطبيعياً يسمى : حيضاً ، والغير المعتاد والغير الطبيعى الذى حدث من فساد المزاج وفساد أوعية الدم : استحاضة ، وكفى فى الحديث عن فساد الأوعية بتصدع العروق انتهى . يقول الراقم : وهو الذى يقوله الأطباء وعلماء الأبدان غير أن فى قلبى منه شيئاً لم يشف بما أفاده المحقق صاحب " المصنف " حتى وجدت فى رواية فى " مسند أحمد " فى حديث فاطمة بنت أبى حبيش : " فلأنما ذلك ركضة من الشيطان أو عرق انقطع أوداء عرض لها " . وأخرجه فى " التلخيص " عن " الدارقطنى " و " الحاكم " و " الديهقى " . وبه اندفع ما قاله ابن رفة وابن الصلاح ثم النووى : إن لفظ " عرق انقطع " لم يثبت فى الحديث ، فعلم أنه ربما يكون من انفجار العرق وربما يكون من أجل الداء والكل استحاضة وفى كلتا صورتين يكون ركضة الشيطان ، فإن المراد منها أنه وجد بذلك طريقاً إلى التلبيس عايتها فى أمر دينها وطهرها وصلاتها . والله الحمد . انظر الحديث فى " ترتيب المسند " (٢ - ١٧٠) ثم إن العاذل ليس اسماً لذلك العرق كما يفهم حتى يسأل من علماء التشرى ويفتس له كلام العرب هل يوجد ؟ بل سمي به ذلك العرق وصفاً له بالعاذل فإنه أصبح سبباً للعدل واللوم أو بمعنى المفعول أو بمعنى قام به العدل ، ويؤيده أنه روى بعضهم بلفظ " العاذر " كما فى " النهاية " (٣ - ٨٦) وإن المحفوظ هو العاذل ، وأيضاً

... ..

ورد في حديث عند أحمد : " إنما هو عرق عائد " والعائد هو العنيد الجائر عن
 القصد انظر " ترتيب المسند " (٢ - ١٧٨) و " النهاية " (٣ - ١٥٠) فلم
 أنه وصف بالعاذل والعاذر والعائد . وذكر العيني العادل بالبدال المهمة أيضاً
 والكل صحيح ، وهذا ما أرى ولم أرمن نبه عليه والله أعلم . ثم إنه تعرف الاستحاضة
 إذا زادت على أكثر الحيض وأكثر النفاس أو نقصت من أقل الحيض ،
 والاستحاضة في الأحاديث أطلقت على متفاهم اللغة دون عرف الفقهاء .

اعلم أن باب الحيض والاستحاضة من عويص الأبواب وغوامض الأحكام
 ولا سيما أحكام المتحيرة ونفاريها ، وأصبح معتركا للنظار والفقهاء المحققين ، و
 أفردوه بالتصنيف بكتب مستقلة ، فألف فيه الإمام محمد بن الحسن الشيباني
 كتاباً مفرداً كما يذكره ابن نجيم وبكاد يكون أول كتاب في الموضوع ، وأفرد
 أبو الفرج الدارمي من أكابر الشافعية العراقيين مسألة المتحيرة في مجلد ضخم ،
 ويحكي النووي في " المجموع " أنه أتى فيه بنفائس لم يسبق إليها ، وجمع إمام
 الحرمين في " النهاية " في باب الحيض نحو نصف مجلد ، ويقول النووي :
 وكنت جمعت في الحيض في " شرح المذهب " مجلداً كبيراً ، ثم رأيت اختصاره
 وذلك الاختصار في " شرح المذهب " المطبوع تقارب مائة صفحة ، ويقول
 القاضي أبوبكر في " العارضة " : والتقصير في علوه ومسايله أمر لم يزل
 يتقدم ، وقد كنا جمعنا فيه نحواً من خمسين ورقة ، أحاديثه نحو من مائة ، وطرقها
 نحو من مائة وخمسين ، ومسايله بتفريعاتها ودلائلها مثلاً ، زلا أنه أمر بأكل الكبد
 ويهبط الكبد ولا ينهض به منكم أحد اه . وكذلك يقول : ومسايله من معضلات
 الدين ومشكلات الفقه ، وما أبهر بصيرتي في إقامتي ورحاتي من يقوم على
 مسائل الحيض إلا واحداً من علمائنا وهو أبو محمد إبراهيم المقسي فإنه كان قد
 جعلها سمير عينه وتديم فكره حتى استقل بأعبائها وفتح مقفلاتها وحصل
 فروعها غير أن أحاديثها والقول عليها ربما قصر فيها ، وقد قيدت من شواردها

بدائع الخ . ويقول الدارمى فى الكتاب المذكور فيما يحكىه النووى : الحيفض كتاب ضائع لم يصنف فيه تصنيف يقوم بحقه ويشفى القلب الخ . ويقول ابن نجيم والنوى : ومعرفة مسائل الحيفض من أعظم مهمات الدين حيث يترتب عليها ما لا يحصى من الأحكام كالطهارة ، والصلاة ، وقرآءة القرآن ، والصوم ، والاعتكاف ، والحج ، والبلوغ ، والوطى ، والطلاق ، والخلع ، والإيلاء ، وكفارة القتل ، والعدة ، والاستبراء وغير ذلك من الأحكام فيجب الاعتناء بما هذا حاله ، فكان من أعظم الواجبات لأن عظم منزلة العلم بالشئ بحسب منزلة ضرر الجهل به ، وضرر الجهل بمسائل الحيفض أشد من ضرر الجهل بغيرها فكانت معرفتها مما ينبغى أن يعنى به الفقيه المحقق والمحدث الفقيه ولا تنفات إلى كرامة أهل البطالة وذوى المهانة .

تنبية وإيقاظ انظر يشكى النووى — وهو فى القرن السابع — وابن نجيم — وهو فى القرن التاسع ، تلك القرون المتدفقة بالعلم والغنى بالدين والتقوى — حالة أهل البطالة والجهل فكيف بهذه العصور الطافحة بالجهل والإلحاد حيث أصبحت مسائل الحيفض مضرب مثل فيها لجمود العلماء ووصمة عار على جبين العلم الوضاء ، وأضحت قلوب الملحدىن قديماً وحديثاً متشابهة فى الزيف والإلحاد تشابهت قلوبهم قائلهم الله أنى يؤفكون إلى الله سبحانه الاشتكاء من هذه الرزايا . وللعلامة الشيخ البركوى رسالة خاصة فى الحيفض كما فى ” رد المختار ” (١ — ٢٦٣) ثم المستحاضة عند الإمام أبى حنيفة مبتدأة ومعتادة ومتحيرة ، وتسمى المحيرة لأنها تحير الفقيه فى أمرها ، وتسمى ضالة ومضللة وناسية ، وسماه شيخنا إمام العصر أيضاً متحيرة لأن من أحكامها أن تتجرى وتعتبر بالظن الغالب وقال وهى التى لم تستقر عاداتها ولم تكن مبتدأة ، وقال : أحكامها كثيرة لا توجد فى كتب الحنفية المطبوعة إلا قدراً قليلاً منها فى ” البحر ” و

”خلاصة الفتاوى“ على الرغم من أغلاط الناحين فيها اه . وزاد مالك والشافعي وأحمد قسماً رابعاً وهى الميزة ، ثم هى تجتمع حيناً مع المبتدأة فتسمى مبتدأة مميزة ، وتجتمع مع المعتادة حيناً آخر فتسمى معتادة مميزة فتصير الأقسام خمسة . ويقول النووى فى ”شرح المذهب“ (٢ - ٤٣٢) : إن العادة إذا انفردت عمل بها ، وإذا انفرد التمييز عمل به إذا اجتمعا قدم التمييز على الصحيح . وقال أحمد : يعمل بكل منهما على انفراده وتقدم العادة إذا اجتمعا . وعند مالك يعمل بالتمييز إن وجد . وأبو حنيفة وسفيان الثورى لا يعتبران التمييز مطلقاً ويعتبران العادة إن وجدت وإلا فمبتدأة . ثم المنحيرة إما أن تكون منحيرة بحد أو وقت أو بها فهى أقسام ، وذكر أقسامها ومسائلها ونفاديعها الحنفية والشافعية والحنابلة فى كتبهم وأثبتوها انظر ”البحر الرائق“ و ”المجموع“ و ”المغنى“ من أحكام المنحيرة .

وفى باب الحيض والاستحاضة مسائل كثيرة اختلف فيها الأئمة الأربعة ، عل استقصاء البحث عنها كتب الفقه ، فمنها اختلافهم فى تقدير أقل الحيض وأكثره ، والقول الفصل فيه ما يقوله القاضى أبو بكر فى ”العارضة“ إذا كان الحيض شيئاً كتبه الله على بنات آدم ولزمهن ذلك بقضاء الله سبحانه صار عادة مستمرة وقضية مستقرة ، لكن النساء لسن فيه على باب واحد ولا فى صفة مفردة بل تختلف فيه أحوالهن باختلاف البلدان والأسنان والأهوية والأزمان وترخى الرحم الدم إرخاء مختلفاً بحسب ذلك فيكتف تارة ويقل أخرى فلذلك اختلف فيه فتوى العلماء بحسب عادة ما رأوا وسمعوا وعلموا أن ذلك أمر مبناه على العادة ، فكان يقول مالك : أقله دفعة ، وكان الشافعى يقول : أقله يوم وليلة ، وكان أبو حنيفة يقول : أقله ثلاثة أيام ، وكان ابن الماجشون يقول : أقله خمسة أيام وكذلك منهم من يقول : أكثر الحيض عشرة أيام وهو أبو حنيفة ، ومنهم من يقول خمسة عشر يوماً وهو الشافعى ، ومنهم من يقول سبعة عشر

... ..

بوماً وهو مالك انتهى ملخصاً مختصراً .

وكذا ما يقوله ابن رشد في " البداية " : وهذه الأقاويل كلها المختلف فيها عند الفقهاء في أقل الحيض وأكثره وأقل الطهر لا مستند لها إلا التجربة والعادة وكل إنما قال من ذلك ما ظن أن التجربة أوقفته على ذلك ، ولاختلاف ذلك في النساء عسر أن يعرف بالتجربة حدود هذه الأشياء في أكثر النساء ، ووقع في ذلك هذا الخلاف الذي ذكرنا ، وإنما أجمعوا بالجملة على أن الدم إذا تمادى أكثر من مدة أكثر الحيض : أنه استحاضة الخ . وكذا ما يقوله ابن المنذر من الشافعية : وقال طائفة : ليس لأقل الحيض ولا لأكثره حد بالأيام ، بل الحيض إقبال الدم المنفصل عن دم الاستحاضة ، والطهر إدباره اه . حكاه النووي في " المجموع " (٢ - ٣٨٢) : وقال ابن قدامة في " المغني " : ورد في الشرع مطلقاً من غير تحديد ، ولا حذله في اللغة ولا في الشريعة ، فيجب الرجوع فيه إلى العرف والعادة كما في القبض والإحراز والتفرق وأشباهها الخ . مكلمات هؤلاء الأئمة من القاضي أبي بكر ، وابن رشد ، وابن قدامة وما يحكيه ابن المنذر من طائفة صريحة في أن المدار على العرف والعادة وأن اختلاف الأئمة لاختلاف عرف النساء في البلاد ، وكذا دلت كتاباتهم على أن الشريعة غير ناطقة بالتحديد ، فكان أحاديث التحديد غير ثابتة عندهم ، هذا والله أعلم . وحكى النووي الإجماع على أن أكثر الطهر لاحد له . والذي استدلل به الحنفية في تقدير أقل الحيض وأكثره أحاديث أنس وأبي سعيد الخدري ، ومعاذ ، وعائشة ، وبائلة ، وأبي أمامة وخرجها الزيلعي وطال فيها الكلام ، انظر " الزيلعي " (١ - ١٩١) وما بعدها ، وإن كانت ضعيفة أحسن حالاً مما استدلل به الشافعية " تمتعت إحداكم بشطر عمرها لا تصلي " فإنه حديث لا يعرف كما يقوله ابن الجوزي في " المحققين " ووافقه في " التنقيح " واعترف البيهقي أنه لم يجده . وقال النووي في " المجموع " : حديث باطل لا يعرف

... ..

وانظر التفصيل فيه في "التلخيص الحبير".

ومنها اختلافهم في اعتبار الألوان في الدماء ، فاعتبره الأئمة الثلاثة مع اختلاف في بعض التفاصيل ، وأنكره الإمام أبو حنيفة فلم يجعله عماداً في الباب فإن ذلك عسير ، بما يشبه فيه الأمر على الأطباء . ومن هناك قولهم بالمميزة . وأبو حنيفة لم يثبتها كما تقدم . واستدل الجمهور بلفظ "إن دم الحيض أسود يعرف" في حديث فاطمة بنت أبي حبيش عند "النسائي" و"أبي داود" وصححه ابن حزم كما في "بداية المجتهد" لكنه أشار البيهقي في "سننه الكبرى" (١ - ٣٢٥ و ٣٢٦) إلى اضطراب إسناده . وفي "العلل" لابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : هو منكر . وقال ابن القطان هو في رأي منقطع ، حكاه المارديني في "الجوهر النقي" (١ - ٨٦) . ويقول الطحاوي في "مشكل الآثار" كما في "المعتصر" (١ - ١٤) : وهو حديث لم يروه عن عروة عن عائشة إلا محمد بن المثني ، وقد أنكر لرواية من خالفه في ذلك وإن أوقفه على عروة بن الزبير ، وكل من روى هذه القصة أتى بها خالية عن لون الدم وكذلك أشار النسائي في "سننه" (١ - ٤٥) في (باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة) إلى إعلاله في موضعين حيث قال في سياق إسناده : أخبرنا محمد بن المثني قال حدثنا ابن أبي عدي - هذا من كتابه - أخبرنا محمد بن المثني قال حدثنا ابن أبي عدي - من حفظه - قال حدثنا محمد بن عمرو الخ . فاضطرب الأمر هل هو كتاب أو خطاب محفوظ؟ وأيضاً يرويه في صورة الكتاب عن عروة عن فاطمة ، ويرويه في صورة الحفظ عن عروة عن عائشة ، فهل هي رواية عائشة أو فاطمة بنت أبي حبيش ؟ وابن حزم لما رأى تصحيح الحديث فتصدى للجواب عن هذا الاضطراب في كتابه "المحلى" (٢ - ١٦٨) فيقول : وليس هذا اضطراباً لأن عروة رواه عن فاطمة وعائشة معاً وأدركهما الخ والله أعلم . وقال كذلك بعد رواية الحديث : قال أبو عبد الرحمن : وقد روى هذا الحديث غير واحد لم

... ..
 يذكر أحد منهم ما ذكره ابن أبي عدى والله أعلم هـ . فارتاب في صحة هذا اللفظ ، فعلى ما قاله النسائي وابن أبي حاتم والطحاوى وابن القطان لا يقوم بمثله حجة ، فلهذا لم يعتبر الألوان أبو حنيفة . وألوان الدماء ستة : السواد والحمرة والصفرة والكدرية والخضرة والتربية كلها حيض عنده ، والحجة في ذلك ما رواه مالك ومحمد في " مؤطئيهما " موصولاً والبخارى في " صحيحه " معلقاً بصيغة الجزم عن عائشة قالت : كان النساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض يسألنها عن الصلاة فتقول لمن : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ، تريد بذلك الطهر من الحيضة . وأيضاً روى ابن أبي شيبة في " مصنفه " كما في " الزيلعي " (١ - ١٩٣) عن أسماء بنت أبي بكر وفيه : اعتزلن الصلاة ما رأين ذلك حتى لا ترين إلا البياض خالصاً وفيه لمحمد بن إسحاق .

وأيضاً في الصحيح والسنن عن أم عطية قالت : كنا لا نعد الكدرية والصفرة بعد الطهر شيئاً ، وهذا يدل على أنها في الحيض حيض لأنها قيدت بما بعد الطهر قاله في " البحر الرائق " (١ - ١٩٦) وقد وافق أبا حنيفة الجمهور في اعتبار الصفرة والكدرية حيضاً في مدته . ويقول النووي : ونقله صاحب " الشامل " عن ربيعة ومالك وسفيان والأوزاعي وأبي حنيفة ومحمد وأحمد وإسحاق هـ . وهو المعتمد عند الشافعية كما حققه النووي في " المجموع " (٢ - ٣٩٥) . والأحاديث في الباب كثيرة وعلى كل مدار المسائل الفقهية و تفريعات الأحكام . وأخرج الترمذى في " الجامع " في (أبواب المستحاضة) حديث فاطمة بنت أبي حبيش وحديث حمنة وحديث أم حبيبة ، وعلى هذه الثلاثة يدور حكم الحيض كما يقوله الإمام أحمد ، حكاه في " المغنى " (١ - ٣٢٣) . وسنتكلم في شرح ما أخرجه الترمذى بما تدعوه الحاجة في محل بلائمه ويكفى للاستبصار ما ذكرناه .

عن عائشة قالت : جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ قال : لا إنما ذلك

قوله : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش ، حبيش مصغر واسم أبي حبيش قيس بن المطلب فهي فاطمة بنت قيس الأسدية كما ورد في "سنن أبي داود" وهي غير فاطمة بنت قيس القرشية الفهرية التي طلقث ثلاثاً واشتكت إلى رسول الله ﷺ نفقة زوجها وهي راوية حديث الدجال ، وقد اختلط الحال على البعض كما بقوله الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١ - ٢٨٣ و ٢٣٠) .

فائدة : كانت المستحاضات في عهد رسول الله ﷺ إحدى عشرة امرأة : فاطمة بنت أبي حبيش هذه ، وزينب أم المؤمنين ، وزينب ، وحننة زوج أبي طلحة ، وأم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف هذه الثلاث بنات جحش ، وأسماء أخت يموانة لأُمها ، وزينب بنت أبي سامة ، وسودة بنت زمعة ، وأسماء بنت الحارثية ، وبادة بنت غيلان النخعية ، وسهيلة بنت سهيل . هذا ملخص ما في "العمدة" (٢ - ١٠٥) و"الفتح" (١ - ٢٨٢) .

قوله : أستحاض ، بصيغة المجهول أي استمر في الدم في غير أوانه المعتادة كأنه تحول عن طبيعته ، فباب الاستفعال للتحول كما في استنق الجمل ، قاله العيني في "العمدة" .

قوله : فلا أطهر ، كانت تعلم أن الحيض يمنع الصلاة والصوم كما ورد في رواية عند أبي داود وغيره : "إني امرأة أستحاض حيضة كثيرة شديدة فما ترى فيها قد منعتني الصلاة والصوم الخ" فاشتبه عليها أمرها بأنه هل انقطع حكم الحيض أو استمر لاستمرار الدم ، فاستفتت مسألة المعلوم وظنت استمرار الحكم أيضاً ، فكانت بعدم الطهر عن استمرار الدم مع علمها بطهرها الحاصل بانقطاع الدم . هذا ملخص ما في "العمدة" (١ - ٩٠٤) و"الفتح" (١ -

عرق وليست بالحیضة ، فإذا أقبلت الحیضة فدعی الصلاة وإذا أدبرت (٢٨١) مع زیادة وإيضاح .

قوله : عرق ، بكسر العين وسكون الراء وهو المسمى بالعاذل في رواية والمراد دم العرق ، قد مر تحقيقه .

قوله : وليست بالحیضة ، بفتح الحاء كما نقله الخطاطي عن أكثر المحدثين أو كلهم ، وإن كان قد اختار الكسر على إرادة الحاة ولكن الفتح أظهر ، وعينه النوى . وأما قوله : فإذا أقبلت الحیضة فيجوز فيه الوجهان معاً جوازاً حسناً كما في "العمدة" و "الفتح" .

قوله : فإذا أقبلت الحیضة . إقبال الحیض وإدباره محمول عند الإمام أبي حنيفة وأصحابه على العادة وهو الفیصل بينهما ، فإذا أضلت تحیرت ، وإن لم يكن لها ظن أخذت بالأقل . وحمله الإمام الشافعي وأصحابه على التمييز واختلاف الألوان هو الفیصل عندهم ، فالأسود عندهم أقوى من الأحمر والأحمر أقوى من الأشقر والأشقر أقوى من الأصفر والأصفر أقوى من الأكدر ، فتكون حائضاً في أيام القوى مستحاضة في أيام الضعيف بشروط عندهم ، وبه قال مالك وأحمد كما هو في "العمدة" زیادة لفظ "إذا أقبلت الحیضة وأدبرت" في حق المعتادة كما حلنا لفظ "أيام أقرائها" عليها وعندهم هذا في المميزة وذلك في المعتادة ، يمكن أن يحمل ذاك اللفظ عندهم أيضاً على المميزة ولا مانع عن ذلك ، ولا حجة لهم فيما قالوا أصلاً لأن حديث فاطمة بنت أبي حبيش ورد باللفظين كليهما في "صحيح البخاري" فأخرج في (باب الاستحاضة) من طريق مالك عن هشام عن عروة عن عائشة وفيه "فإذا أقبلت الحیضة فارتكبي الصلاة الخ" . وأخرج في (باب إذا حاضت في شهر ثلاث حیض) من طريق أبي أسامة عن هشام عن عروة عن عائشة وفيه : "ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي (م - ٥٣)

فاغسلي عنك الدم وصلى : قال أبو معاوية في حديثه وقال :

كنت تمهضين فيها . ولفظ " الطحاوى " (١ - ٦١) من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة : " فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها " ولا ترجيح لأحد اللفظين على الآخر فلم يبق لهم حجة في ذلك . ولم يشهد أن فاطمة بنت أبي حبيش مميزة ، وكذلك أم حبيبة عندهم معتادة ، وورد حديثها بلفظ " إذا أقبلت الحيضة وإذا أدبرت " . كما في " صحيح أبي عوانة " وغيره هذا ما استفدناه من كلام الحافظ المنار ديبني في " الجوهر النقي " ومن إشارة إمام المعصر شيخنا مع إيضاح وتلخيص . وللحافظ المنار ديبني في " الجوهر النقي " كلام متين وبحوث ممتعة في الباب فراجع (١ - ٨٦) وما بعدها . وبالحملة لبس في الحديث ما يدل على أن فاطمة كانت مميزة ، فإذا كان يكون في الحديث حكم الرد إلى العادة كما قاله أبو حنيفة والثوري سواء كانت مميزة أو غيرها وهو أحد قولي الشافعي ، والتمسك به يبتنى على قاعدة أصولية : أن ترك الاستفصال في قضايا الأحوال يتنزل منزلة عموم المقال ، فلما لم يستفصلها النبي ﷺ عن كونها مميزة أو غير مميزة كان دليلاً على أن الحكم فيها ، فإقبال الحيض هو وجود الدم في أيام العادة ، وإدبارها انقضاءها . كما في " الجوهر النقي " باختصار .

قوله : فاغسلي عنك الدم وصلى ، ظاهره مشكل لأنه لم يذكر الاغتسال ولا بد منه بعد انقضاء الحيض ، والمراد : صلى بعد الاغتسال كما في رواية صحيحة في " صحيح البخاري " (باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض) من طريق أبي أسامة عن هشام وفيه : " ثم اغتسلي وصلى " ولم يذكر غسل الدم . فكل فريق اختصر أحد الأمرين لوضوحه . ورواية الحديث من أصحاب هشام كلهم ثقات وأحاديثهم في " الصحيحين " فالأمر واضح لا إشكال فيه كما في

توضئ لكل صلاة حتى يمضي ذلك الوقت . وفي الباب عن أم سلمة . قال
 " شرحى الصحيح " . ولفظ الطحاوى : (١ - ٦١) من طريق الإمام أبى
 حنيفة عن هشام " فاغتسل لظهورك ثم توضئ عند كل صلاة " .

قوله : توضئ لكل صلاة حتى يمضي ذلك الوقت . بحث قوم فى هذه
 الكلمة قليل : مدرج ، وقبل : موقوف على عروة . وقد رجح الحفاظ فى
 " الفتح " رفعه وإن تردد فيه العبنى ومعنى " حتى يمضي ذلك الوقت " أى وقت
 إقبال الحبض كما فى " إرشاد السارى " للقسطلانى ، وذكر أن " كاف " ذلك
 مكسورة . انظر " إرشاد السارى " (١ - ٢٩٦) و " العمدة " . وارتاب
 فيها مسلم فى " صحيحه " فيقول : " وفى حديث حماد بن زيد زيادة حرف
 تركناه " ولعل مسلماً ظن تفرد حماد به فتركه ، ولا حاجة فى ذلك بل المتبادر
 إلى سياق الحديث أنه مرفوع ، وتابع حماداً أبو معاوية عند " الترمذى " ، وحماد بن
 سلمة عند " الدارمى " و " الطحاوى " ، وأبو حمزة عند ابن جبان فى " صحيحه " ويحيى
 ابن سليم عند " السراج " ، وأبو عوانة عند الطحاوى فى " كتاب الرد على الكرابيسى "
 بسند جيد ، وأبو حنيفة الإمام عند البيهقى والطحاوى ، فهؤلاء الحمادان ، وأبو
 حنيفة ، وأبو معاوية ، وأبو عوانة ، وابن سليم ، وأبو حمزة السكرى الأئمة
 والثقات الأثبات كلهم يروى عن هشام بن عروة هذه اللفظة ، فكيف يسمع
 دعوى التفرد فى حماد بن زيد ؟ كما يدعيه النسائى وكما يشير إليه مسلم على أن
 حماد بن زيد أو انفرد بذلك لكان كافياً لثقتة وحفظه ولا سيما فى هشام ، وليس
 هذا مخالفة بل هى زيادة ثقة وهى مقبولة ولا سيما فى مثله . ويقول ابن رشد :
 وصح قوم من أهل الحديث هذه الزيادة وصحها أبو عمر بن عبد البر كما ذكرناه
 الماردينى . ثم إنه جاء الأمر بالوضوء أيضاً عند أبى داود والبيهقى فى " السنن الكبرى "
 (١ - ٣٢٥) فى حديث محمد بن عمرو عن ابن شهاب عن عروة عن فاطمة
 بنت أبى حبيش وفيه : " وإذا كان الآخر فتوضئ وصل فإنما هو عرق " فهذا

أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح ، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين .

يؤيد تلك الزيادة ويؤكددها وكذلك عند الطحاوى فى حديث فاطمة من طريق حبيب بن أبى ثابت عن عروة " فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلى " رواه " ابن ماجه " (ص - ٤٦) وأحمد فى " مسنده " (٦ - ٤٢) و " الدارقطنى " (١ - ٧٨) و " البيهقى " (١ - ٣٤٤) وانظر للتفصيل " نصب الراية " (١ - ٢٠٢) هذا تلخيص ما فى " الجوهر النقى " و " فتح البارى " و " نصب الراية " بتحرير وزيادة . وبالجملة فهذه شواهد صحة اللفظ المذكور فلا مجال لإنكارها .

وأما حكم المستحاضة فى الوضوء لكل صلاة فقال أبو حنيفة وأحمد : تتوضأ وجوباً لوقت كل صلاة فتصلى ما شاءت فى الوقت من الفرائض والنوافل . وقال الشافعى تتوضأ لكل صلاة فتصلى بطهارة واحدة فريضة واحدة ثم ما شاءت من النوافل . وقال مالك وربيعة وداود : يستحب الطهر لكل صلاة ولا تجب وإن دم الاستحاضة ليس يحدث . وقال سفيان الثورى وأبو ثور : تتوضأ لكل صلاة ولا يصح بوضوئها أكثر من فريضة كما فى " المجموع " (١ - ٥٣٥) و " المغنى " (١ - ٣٥٩ و ٣٦٠) و " فتح البارى " . وقد حكى المغنى مذهب أصحاب الراى وأحمد والشافعى وأبى ثور على منهج واحد ، فرجحنا رأيه فى بيان مذهبه وآثرنا شرح النووى فى بيان مذهبه ، بل عبارة " المغنى " (١ - ٣٧٩) أصرح جداً فى أنه لا يختلف مذهب أحمد من مذهب أبى حنيفة قيد شعرة .

احتج مالك بحديث الباب الغير المذكور فيه لفظة " توضئى لكل صلاة " من طريق وكيع وعبد بن هشام بن عروة ، ولا حجة فى ذلك حيث ثبت فى الحديث ثبوتاً لا مرد له بل سياق البخارى له فى (باب غسل الدم) يتبادر

منه رفعه لا وقفه ، ولا حجة في تعليقها حيث ذكر أئمة ثقات ، ومن ذكر حجة على من لم يذكر .

والشافعي يستدل له باللفظ المذكور في حديث فاطمة "توضئ لكل صلاة" لكن النووي يزعمه ضعيفاً في "شرح المذهب" (٢ - ٥٣٥) وبتحقيقه نھواً آخر في الاستدلال فيقول : وإذا بطل الاستدلال به تعين الاحتجاج بغيره ، فيقال : مقتضى الدليل وجوب الطهارة من كل خارج من الفرج خالفنا ذلك في الفريضة الواحدة للضرورة وبقي ما عداها على مقتضاه ، وتستبيح ما شئت من النوافل بتلك الطهارة لأن في إلزام الرضوء لكل نافلة صعوبة ومشقة انتهى مائصاً ، فكأنه لم يعم عنده دليل من السنة .

وحجة أبي حنيفة وأحمد كذلك اللفظة المذكورة في الحديث ووردت بلفظ "توضأ عند كل صلاة" عند أحمد ، وأبي داود ، وعند الترمذي في الباب الذي بعد هذا ، وفي رواية أبي معاوية : "وتوضئ لكل صلاة حتى يمضي ذلك الوقت" رواه بهذا اللفظ في "الشرح الكبير" على "المقنع" (١ - ٣٦٠) و عزاه إلى أحمد وأبي داود ، وروى بلفظ : "المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة" من طريق الإمام أبي حنيفة ، بقول البدر العيني في "البيان" (١ - ٤١٦) (كذا في حاشية التخريج) : قال بعضهم هذا غريب يعني باللفظ "لوقت كل صلاة" الوقت ليس كذلك بل روى هذا الحديث بهذه اللفظة في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي حبيش : "توضئ لوقت كل صلاة" ذكره ابن قدامة في "المغني" (١ - ٣٧٩) وروى الإمام أبو حنيفة هكذا : "المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة" ذكره السرخسي في "المبسوط" ، وروى أبو عبد الله ابن بطه بإسناده عن حمزة بنت جحش : "أنه عليه السلام أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة" ، والغسل يغني عن الرضوء فبطل الاشتراط لكل صلاة . ويقول

ابن الهمام في "الفتح" (١ - ١٢٥): و أما حديث "المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة" فذكر سبط ابن الجوزي أن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه رواه اه. وفي "شرح مختصر الطحاوي": روى أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حبيش: "وتوضئي لوقت كل صلاة". وذكر محمد في "الأصل" معضلاً. وقال ابن قدامة في "المغني": وروى في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي حبيش "وتوضئي لوقت كل صلاة" ولا شك أن هذا محكم بالنسبة إلى كل صلاة لأنه لا يحتمل غيره بخلاف الأول فإن لفظ الصلاة شاع استعمالها في لسان الشرع والعرف في وقتها، فمن الأول قوله ﷺ "أيما رجل أدركته الصلاة فليصل" ومن الثاني "أتيتك لصلاة الظهر" أي لوقتها، وهو مما لا يحصى كثرة فوجب حمله على المحكم، وقد رجح أيضاً بأنه متروك الظاهر بالإجماع. للإجماع على أنه لم يرد حقيقة كل صلاة لجواز النفل مع الفرض بوضوء واحد انتهى كلام ابن الهمام وهو بديع ممتع. ويقول المارديني في "الجواهر النقية" (١ - ٩٦): ثم إنه يلزم على قياس الشافعي أن لا تختص المستحاضة بفرض واحد كالوضوء مما يخرج من أحد السبيلين، فإن قال الفرق بين حدث المستحاضة بعد الفرض موجود قائم. قلنا: فوجب أن لا تصل بعد ذلك نافلة، وفي كون الشافعي لم تجوز لها أن تصل فريضة بطهارة واحدة دليل على أنه عمل بحديث "المستحاضة تتوضأ لكل صلاة" لا بالقياس كما ذكر أي البيهقي وتبعه النووي وغيره وضعفوا لأجله حديثاً صحيحاً ثابتاً. ثم إنه لخصص العموم وجوز من النوافل ما شاءت وجعل التقدير لكل صلاة فرض، فكما أضمر ذلك فلخصمه أن يضم الوقت ويقول: التقدير لوقت كل صلاة لقوله عليه السلام: إن للصلاة أولاً وآخراً، وأينما أدركتني الصلاة تيممت، وذلك لأن ذهاب الوقت عهد مبطل للطهارة كذهاب مدة المسح، والخروج من الصلاة لم يعهد مبطل للطهارة. وكذا الحديث بعم الفريضة والنافلة وكذا القياس الذي

ذكره الشافعى . فعلم : أنه لم يطرد القياس انتهى كلام الماردبني وهو كلام متين رصين . ويقول الطحاوى فى "شرح الآثار" (١ - ٦٤) : رأيناهم قد أجمعوا أنها إذا توضأت فى وقت الصلاة فلم تصل حتى خرج الوقت فأرادت أن تصلى بذلك الوضوء ليس لها ذلك حتى تتوضأ وضوءاً جديداً ، ورأيناها لو توضأت فى وقت صلاة فصلت ثم أرادت أن تنطوع بذلك الوضوء كان لها ذلك ما دامت فى الوقت ، فدل ما ذكرنا أن الذى ينقض تطهرها هو خروج الوقت وإن وضوءها يوجب الوقت لا الصلاة وحجة أخرى : إنا قدرنا أن الطهارة تنقض بأحداث منها الغائط والبول ، وطهارات تنقض بخروج أوقات وهى الطهارة بالمسح على الخفين بنقضها خروج وقت المسافر وخروج وقت المقيم ، وهذه الطهارات المتفق عليها لم نجد فيما ينقضها صلاة إنما ينقضها حدث أو خروج وقت ، وقد ثبت أن طهارة المستحاضة بنقضها الحدث وغير الحدث ، فقال قوم هذا الذى هو غير الحدث هو خروج الوقت ، وقال آخرون : هو فراغ من صلاة ولم نجد الفراغ من الصلاة حدثاً فى شئ غير ذلك ، وقد وجدنا خروج الوقت حدثاً فى غيره فأولى الأشياء أن نرجع فى هذا الحدث المختلف فيه فنجعله كالحدث الذى قد أجمع عليه ووجد له أصل ولا نجعله كما لم يجمع عليه ولم نجد له أصلاً انتهى كلامه ببعض الاختصار وهو كلام دقيق ملؤه فقه وعلم .

فعلم من هذا الذى التقطناه من كلام جهابذة الفن من غرر القول : أن مذهب الحنفية أقوى من مذهب غيرهم فى مسألة وضوء المستحاضة أثراً ونظراً وهو مذهب أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد وزفر وأحمد ، ولا ندرى كيف يجعل ابن حجر فى "الفتح" (١ - ٢٨١) مذهب الشافعى مذهب الجمهور ، وقد تقدم أن أحمد وأبى حنيفة قالوا بالوضوء لوقت كل صلاة ، وأن مالكاً لم يقل بالوجوب أصلاً بل استحبه وهو مذهب عروة بن الزبير وعكرمة وربيعة

وبه يقول سفيان الثوري ومالك وابن المبارك والشافعي أن المستحاضة إذا جاوزت أيام أقرانها اغتسلت وتوضأت لكل صلاة .

وداؤد ، وأن الثوري وأبا ثور ذهباً إلى اشتراط الوضوء لكل صلاة فريضة كانت أو نافلة، فكيف يكون ما ذهب إليه الشافعي مذهب الجمهور فلينبه هذا والله ولي التوفيق . ثم إنه تبقى طهارة المستحاضة ومن في حكمها من أصحاب الأعذار في الوقت إذا لم يحدث حدثاً آخر ، أما إذا أحدث حدثاً آخر فلا تبقى كما في " البحر الرائق " (١ - ٢١٥) . ودل حديث الباب على أن الغسل على المستحاضة لا يجب إلا مرة عند انقطاع دم الحيض ، ثم تتوضأ لكل صلاة وجوباً أو استحباباً لصلاة أو لوقت صلاة على اختلاف بين الأئمة ، وبهذا قال جمهور السلف والخلف ، وهو مروي عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم ، وبه قال عروة بن الزبير وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد . وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح رضي الله عنهم الغسل لكل صلاة . وروى عن عائشة الغسل كل يوم ، وعن ابن المسيب والحسن الغسل من صلاة الظهر إلى الظهر دائماً كما في " شرح المهلب " (٢ - ٥٣٦) .

قوله : وبه يقول سفيان الثوري الخ. قال الراقم: وفيه إجمال والقدر المشترك في أقرانهم يوجد غير أن تفصيلها كما قدمنا من كتب المذاهب المحققة، فالثلاثة قالوا بالوجوب لكل صلاة، ومالك قال بالاستحباب لكل صلاة ، ثم أبو حنيفة وأحمد لوقت كل صلاة ، والشافعي لصلاة مكتوبة مؤداة أو مقضية مع جواز النوافل بتلك الطهارة ، وسفيان لا يجوز النوافل بها بل تقتصر على صلاة مكتوبة فقط. وهذا اختلاف بين، ولذا نبهنا على أن قول ابن حجر في أن مذهب الشافعي مذهب الجمهور ليس كما ينبغي والله أعلم .

(باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة)

حدثنا : قتيبة نا شريك عن أبي اليقظان عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال في المستحاضة : تدع الصلاة أيام أفرائها التي كانت تحبض فيها ثم تغسل وتتوضأ عند كل صلاة وتصوم وتصل .

حدثنا : علي بن حجر أنا شريك نحوه بمعناه . قال أبو عيسى : هذا حديث قد تفرد به شريك عن أبي اليقظان ، وسألت محمداً عن هذا الحديث فقلت : عدى بن ثابت عن أبيه عن جده جد عدى ما اسمه ؟ فلم يعرف محمد اسمه . وذكرت لمحمد قول يحيى بن معين أن اسمه دينار فلم يعأبه . وقال أحمد وإسحاق في المستحاضة : إن اغتسلت لكل صلاة هو أحوط لها ، وإن توضأت لكل صلاة أجزأها ، وإن جمعت بين الصلاتين بغسل أجزأها .

— : باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة : —

قوله : شريك ، هو شريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة من رجال مسلم في " الصحيح " .

قوله : أبو اليقظان ، اسمه عثمان بن عمير (مصغراً) بن قيس الكوفي وهو ضعيف عندهم حتى يكاد يكون ساقطاً . وفي " التقريب " : ضعيف واختلط وكان بدلس ويغلو في التشيع . وجد عدى بن ثابت غير معروف ، والأقوال في تعيينه مضطربة ، انظر ذلك في الجزء الثاني من " تهذيب التهذيب " في ترجمة ثابت الأنصاري . والحديث ضعفه أبو داود أيضاً كما أشار إليه الترمذى بقوله : هذا حديث قد تفرد به شريك عن أبي اليقظان . فقال أبو داود في " سننه " : حديث عدى بن ثابت والأعمش عن حبيب وأيوب وأبي العلاء كلها لا يصح منها شيء .

(باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد)

حدثنا : محمد بن بشار نا أبو عامر العقدي نا زهير بن محمد عن عبد الله ابن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمنة ابنة جحش قالت: كنت استحاض حيضة كثيرة شديدة فأتيت النبي ﷺ أستفتيه وأخبره فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش فقلت: يا رسول الله فلا يثبت بمثله حكم شرعي، وقد تقدم أن الجمهور لا يجب عليها عندهم إلا غسل واحد عند انقطاع دم الحيض. ثم الظاهر أنها معتادة كما أسلفنا ذلك، ويمكن أن تكون مميزة عند القائلين بالتمييز، وحكمها الاغتسال مرة عند انتهاء الأيام ثم الوضوء للصلاة على الاختلاف المذكور، والترمذي ترجم الباب "بالوضوء لكل صلاة" فكانه رأى أنها تغتسل مرة ثم تنوضاً لكل صلاة، فكان الحديث ليس نصاً في الغسل كل مرة، وإذن لا يضر المسألة ضعف الحديث فإنها ثبتت بروايات أخرى غيره أيضاً. وكذلك الطحاوي في "شرح الآثار" استدلل بحديث الباب للاغتسال مرة ثم الوضوء لكل صلاة، فقوله: "عند كل صلاة" ظرف لقوله "تنوضاً" لا علاقة له بقوله "تغتسل" لا كما جعله الشوكاني ظرفاً لهما معاً والله أعلم.

—: باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد: —

قوله : حمنة ابنة جحش: — بفتح الجاء المهملة — هي أخت زينب بنت جحش أم المؤمنين رضى الله عنها وأخت أم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وهي زوجة طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرة بالجنة، فكانت بنت جحش الثلاث كلهن مستحاضات، وأشهرهن أم حبيبة غير أن أم المؤمنين زينب استحيضت وقتاً ولم تكن استحاضتها دائمة مثل أختها كما قاله البلقيني شيخ الحفاظ ابن حجر. هذا ملخص "الفتح" (١ - ٢٨٣).

الله إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة فما تأمرني فيها فقد منعتني الصيام والصلاة؟ قال: أنعت لك الكرسف فإنه يذهب الدم، قالت: هو أكثر من ذلك، قال: فتلجمي، قالت: هو أكثر من ذلك، قال: فائخذى ثوباً، قالت: هو أكثر من ذلك إنما أئج ثجاً، فقال النبي ﷺ: سأمرك بأمرين أيهما صنعت أجزأك منك فإن قويت عليهما فأنت أعلم.

قوله: فقد منعتني الصيام والصلاة، ظنت تعديبة حكم الحيض إلى الاستحاضة لاستمرار الدم.

قوله الكرسف، بضم الكاف وإسكان الراء وضم السين المهملة هو القطن بنعته ﷺ لتحشى به ليمنع خروج الدم.

قوله: فتلجمي: أي اجعل موضع خروج الدم عصابة تمنع الدم، تشبيهاً بموضع اللجام في فم الدابة كما في "النهاية" (٤ - ٥٣). والتلجم هو شد اللجام كما قاله الطبري في "شرح المشكاة".

قوله: فائخذى ثوباً، يريد ﷺ أن تجعل ثوباً تحت اللجام مبالغة في الاحتياط من خروج الدم، وهذا هو المتبادر من سياق الكلام، أو يقال أراد ﷺ أن تتخذ ثوباً مخصوصاً للصلاة فتلبسه عند الصلاة، وهذا الثاني قاله شيخنا.

قوله: أئج ثجاً، الثج: شدة السيال لازم ومتعد والمشهور الثاني، فإذا كلمة أئج مجهول وهو الأبلغ.

قوله: سأمرك بأمرين، اختلفت آراء العلماء في تعيين الأمرين والذي ذكره الشافعي في "الأم" يأتي في الباب اللاحق أن الأمر الأول هو الغسل مرة بعد الاستنقاء ثم الوضوء لكل صلاة، والأمر الثاني هو الجمع بين صلاتي الظهر والعصر بغسل، والجمع بين صلاتي المغرب والعشاء بغسل، وغسل للفجر، وتبعه كثير من الشارحين. وقال بعضهم: الأمر الأول هو الغسل لكل صلاة،

فقال : إنما هي ركضة من الشيطان فتحيض ستة أيام أو سبعة أيام في وإليه يشير كلام أبي داؤد في "سننه" في (باب المستحاضة تغسل لكل صلاة) قال أبو داؤد في حديث ابن عقيل الأمران جميعاً قال : إن قويت فاغتسل لكل صلاة وإلا فاجمعي كما قال القاسم في حديثه اهـ . واختاره في "المرقات" و "اللمعات" وغيرهما ، وإليه يشير كلام ابن قدامة في "المغني" (١ - ٣٤٢) حيث يقول : وأما أمر أم حبيبة بالغسل لكل صلاة فلأنما هو نذب كأمره لحمئة في هذا الخبر الخ ، وإليه يشير كلام الإمام الطحاوي في "مشكل الآثار" انظر "المعتصر" (١ - ١٣) . وعلى كل حال الغسل لكل صلاة ورد في أحاديث غير هذا صريحاً فإن كان هو غير صريح فيه فقد صرح في غيره و سيأتي بيانه .

قوله : ركضة . الركض : الضرب بالرجل ، وأريد به الإفساد ، ومعناه كما قال الخطابي في "معالم السنن" (١ - ٩٠) : إن الشيطان وجد بذلك طريقاً إلى التلبس عليهما في أمر دينها . واختار القاضي أبو بكر في "العارضه" حملها على الحقيقة لعدم امتناعها عقلاً .

قوله : فتحيض . تحيضت المرأة إذا قعدت أيام حيضها تنتظر انقطاعه ، أراد : عدى نفسك حائضاً وافعلي ما تفعل الحائض كما في "النهاية" (١ - ٣١٠) .

قوله : ستة أيام أو سبعة أيام ، التردد للتنويع اعتباراً للعرف الظاهر و الأمر الغالب من أحوال النساء ، فردها إلى اجتهداها ورأيها فيما يغلب على ظنها أنه أقرب إلى عادة نساءها في مثل سنها ومن نساء إقليميها ، وبدل عليه قوله فيما بعد : "كما تحيض النساء وكما يطهرن" وقيل : للتخبير ، وقيل : للشك من الراوي ، وكلاهما مرجوح بل احتمال فحسب . هذا ملخص ما قاء الخطابي ، وابن الأثير الجزري ، وابن قدامة .

علم الله ثم اغتسل فإذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصلي أربعة وعشرين ليلة أو ثلاثة وعشرين ليلة وأيامها وصومي وصلي فإن ذلك يجزئك وكذلك فافعلي كما تحيض النساء وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن، فإن غويت على أن تؤخرى الظهر وتعجل العصر ثم تغتسلين حتى تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعاً ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي وتغتسلين مع الصبح وتصلين وكذلك فافعلي وصومي إن قوبت على ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : وهو أعجب الأمرين إلى .

قوله : واستنقأت ، الاستنقاء مبالغة في تنقية البدن ، والرواية بالهمزة دون الياء إلا في رواية عند "الدارقطني" . وأصل اللغة بالياء ، وقد يهمز ما ليس بهموز كما قاله الفراء ، حكاه الجوهري في "صحاحه" في مادة "ر ث ي" كما في بعض حواشي "الترمذي" .

قوله : هو أعجب الأمرين إلى ، إشارة إلى الأمر الثاني وهو الاغتسال ثلاث مرات كل يوم لخمس صلوات ، فإن كان الأمر الأول الغسل لكل صلاة فهذا أعجب نظراً إلى الرفق والسهولة بحالها وإن كان الأمر الأول الوضوء لكل صلاة فكون الثاني أعجب ظاهراً . وهذه الجملة وقعت مرفوعة من قوله ﷺ هنا . وقال أبو داود في (باب إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة) روى هذا الحديث عمرو بن ثابت عن ابن عقيل ولم يجعل قوله "وهذا أعجب الأمرين إلى" من كلام النبي ﷺ بل جعله كلام حمزة . قال أبو داود: كان عمرو بن ثابت رافضياً وذكره عن يحيى بن معين أ هـ .

* محمل حديث الباب *

اختلف العلماء في محمل حديث الباب فيقول الطحاوي في "مشكل الآثار"

٢٩ انظر "المعتصر" (١ - ١٣) ما ملخصه: أن هذا الحكم إنما يكون عند نسيانها أيامها التي كانت تحيض فيها فأمرت بالتحري بمن شك في صلاته ولم يعلم كم

صلى ، فكان عليها أن تغتسل لوقت كل صلاة حتى تخرج عن العهدة بيقين فلما عجزت عن ذلك جعل لها أن تجمع بين الصلاتين بغسل واحد بتأخير الأولى منها إلى وقت الآخرة ، وتغتسل للصباح غسلًا واحدًا الخ . ويقول الخطابي في "معالم السنن" (١ - ٨٨) : هي امرأة مبتدأة لم يتقدم لها أيام ولا هي مميزة لدمها وقد استمر بها الدم حتى غلبها فرد رسول الله ﷺ أمرها إلى العرف الظاهر والأمر الغالب من أحوال النساء كما حل أمرها في تحيضها كل شهر مرة واحدة على الغالب من عادتهن وفيه وجه آخر : وذلك بمحتمل أن تكون هذه المرأة قد ثبت لها فيما تقدم أيام ستة أو سبعة ، إلا أنها قد نسيتها فلا تدرى أيتها كانت ، فأمرها أن تتحرى وتجتهد ، وتبنى أمرها على ما تيقنته من أحد العالدين ، ومن ذهب إلى هذا استدل بقوله في علم الله أى فيما علم الله من أمرك من ستة أو سبعة انتهى مختصراً . ويقول ابن قدامة في "المغنى" (١ - ٣٤١) : وهو بظاهره يثبت الحكم في حق الناسية لأن النبي ﷺ لم يستفصلها هل هي مبتدأة أو ناسية ، ولو افترق الحال لاستفصل وسأل ، واحتمال أن تكون ناسية أكثر فإن حمنة امرأة كبيرة ، كذلك قال أحمد ، ولم يسألها النبي ﷺ عن تمييزها لأنه قد جرى من كلامها من تكثير الدم وصفته ما أغنى عن السؤال عنه ، ولم يسأل هل لها عادة فيردها إليها لاستغنائه عن ذلك لعلمه إياه إذ كان مشتهراً . وقد أمر به أختها فلم يبق إلا أن تكون ناسية انتهى . وكذلك يقول ابن رشد في "البداية" : ومنهم من رأى أنها إن لم تكن من أهل التمييز ولا تعرف موضع أيامها من الشهر وتعرف عددها أو لا تعرف عددها أنها تتحرى على حديث حمنة بنت جحش الخ . وكذلك جعله الترمذى في حق المتحيرة فيما حكاه عن أحمد وإسحاق . والحافظ أبو بكر البيهقي ساق حديث حمنة بنت جحش في "سننه الكبرى" (١ - ٣٣٨) في (باب المبتدأة لا تميز بين الدمين) فهي عنده مبتدأة غير مميزة ، وأيضاً قال : وحديث ابن

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . ورواه عبيد الله بن عمرو

عقيل بمحتمل أن يكون في المعتادة إلا أنها شكت فأمرها إن كان ستاً أن يتركها ستاً وإن كان سبعمائة أن يتركها سبعمائة ، والمبتدأة ترجع إلى أقل الحيض وبمحتمل أن يكون في المبتدأة ترجع إلى الأغلب من حيض النساء والله أعلم انتهى كلامه كما في "السنن الكبرى" (١ - ٣٤٠) . وقال الحافظ علاء الدين المارديني في "الجواهر النقي" (١ - ٣٤٠) في "ذيل السنن الكبرى" : ورجح - أي البيهقي - في كتاب "المعرفة" وفي "الخلافيات" كونها معتادة انتهى ملخصاً . فتلخص أن حديث حمدة محمول على المتحيرة كما قاله أحمد والطحاوي وإسحاق وابن قدامة والخطابي في وجه وابن رشد ، أو يحمل على المبتدأة كما هو عند الخطابي في وجه وكما هو عند البيهقي أو يحمل على المعتادة كما رجعه البيهقي في "المعرفة" و"الخلافيات" وهذا الذي اختاره شيخنا إمام العصر كما في "العرف الشدى" ، ولفظ "العرف الشدى" : ويمكن حملة على المعتادة ويتمشى على هذا فإنه سهل . وقال رحمه الله : كما تحيض النساء لميقات حيضهن الخ يتبادر منه أنها كانت معتادة . قال الرافق : وإليه جنح المارديني في "الجواهر النقي" .

قوله : حديث حسن صحيح . حكم عليه الترمذى بالصحة وحكاه كذلك عن أحمد والبخارى ، وما نقله عن البخارى فلفظه في نسخة الشيخ عابد السندى كذا في طبعة الحلبي "حسن صحيح" وحكى أبو داود عن أحمد يقول : وسمعت أحمد يقول : "حديث ابن عقيل في نفسه منه شيء" . وهذا الحديث قد ضعفه بعضهم بابن عقيل وهو قد تفرد به وهو مختلف في الاحتجاج به حتى قال ابن منده : حديث حمدة لا يصح عندهم من وجه من الوجوه لأنه من رواية ابن عقيل وقد أجمعوا على ترك حديثه ، واستنكر هذا منه الشيخ علاء الدين المارديني والشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد فإن أحمد وإسحاق والحميدى كانوا يحتجون بحديثه ، وحسنه أو صححه البخارى ، وكذلك الترمذى صححه وحسنه ، وكذلك صحيح الترمذى

الرفي وابن جريج وشريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابراهيم بن محمد حديثاً آخر في الفرائض وحسنه من روايته ، فلا حجة لمن تكلم فيه بل هو أوثق من تكلم فيه كما قاله أبو عمر ابن عبد البر ، وقد أول ابن حجر كلام ابن منده بأن مراده بذلك من خرج الصحيح وهو كذلك . وبالحملة الحديث لا ينحط عن مرتبة الحسن بحال والله أعلم . هذا ملخص " الجواهر النقي " و " الدرابة " وغيرهما .

* بحث وإشكال *

يرد هنا إشكال وهو أن خروج الوقت ناقض للطهارة في (باب الاستحاضة) ولم يأمرها عليه السلام بالوضوء بين الصلاتين ، فهل ذلك خصوصية لمثل هذه المستحاضة وينجبر بالغسل عدم التوضؤ أو هو مراد ؟ وإن لم يذكر اكتفاء بذكره حديث أسماء بنت عميس عند أبي داود في فاطمة بنت أبي حبيش وفيه : " فلتغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً وتغتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً وتغتسل للفجر غسلاً واحداً وتوضأ فيما بين ذلك " ، أو ترك ذكر ذلك اختصاراً في الحديث فاعله ذكرها فهو في حكم المسكوت عنه وإلى كل منها ذهب ذاهب ، ومدار كل ذلك على أن الجمع جمع صوري لا حقيقي ، والطحاوي في " مشكل الآثار " لها مسلكاً آخر يدل على جمع التأخير الحقيقي دون الصوري فقال ما ملخصه بلفظ صاحب " المختصر " (١) : وإنما أمرت أن تصلبها في وقت الآخرة منها دون الأولى لمعنيين الأول : أنها لو وصلت في وقت الأولى منها لصلت الآخرة قبل وقتها ، والثاني : أنها إذا وصلت بالغسل عند دخول الآخرة فقد صلتها بطهارة محقة إلى آخر الوقت اهـ . والذي تحقق عند إمام العصر شيخنا في جوابه ما أفاده مع توطئته بمقدمة قبله ، قال : قد ثبت عندي من استقراء الأحاديث وجمع الروايات (١) وهو الحافظ أبو المحاسن جمال الدين يوسف الدمشقي الملقب المتوفى سنة

ابن طلحة عن عمه عمران عن أمه حمنة إلا أن ابن جريج يقول : عمر بن طلحة ،
والصحيح عمران بن طلحة .

وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وهكذا قال أحمد
ابن حنبل : هو حديث حسن صحيح . وقال أحمد وإسحاق في المستحاضة : إذا كانت
تعرف حيضها بإقبال الدم وإدباره فإقباله أن يكون أسود وإدباره أن يتغير إلى
الصفرة . فالحكم فيها على حديث فاطمة بنت أبي حبيش ، وإن كانت المستحاضة لها
أيام معروفة قبل أن تستحاض فإنها تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ
لكل صلاة وتصل ، وإذا استمر بها الدم ولم يكن لها أيام معروفة ولم تعرف
الحيض بإقبال الدم وإدباره فالحكم لها على حديث حمنة بنت جحش .

المروية عن أبي حنيفة (يأتي تفصيل تلك الروايات في محله في باب المواقيت) :
أن المثل الأول بعد زوال الشمس خاص بالظهر ، والمثل الثالث وما بعده إلى
الغروب خاص بالعصر ، وأما المثل الثاني فوق مشترك بين الظهر والعصر
لأصحاب الأعدار . وبعبارة أخرى : المثل الأول من بعد الزوال وقت الاختيار ،
والمثل الثاني وقت الضرورة للظهر ، وكذلك وقت المغرب الوقت بعد الغروب
إلى الشفق الأحمر هو وقت الاختيار للمغرب ، وإلى الشفق الأبيض وقت الضرورة
للمعذورين . فعلى ضوء من ذلك يستساغ أن يقال أن المستحاضة لتغتسل في المثل
الثاني فتصل الظهر ثم العصر كلتيهما في المثل الثاني ، فيصدق أنها صلت الظهر في
وقته فإنه خرج وقت الاختيار المختص بالظهر لا وقت الضرورة ، وكذلك تغتسل
لصلاتي المغرب والعشاء بعد الشفق الأحمر فتصل العشاء الأولى والآخرة في الشفق
الأبيض ، وإذن لا حاجة إلى التوضي بين الصلاتين ، لأنه لم يصدق خروج الوقت
هناك في حقها . وقد جوز ابن نجيم في "الأشباه والنظائر" تأخير المغرب إلى الشفق
الأبيض للمسافر ، وإذا استسغ تأخير المسافر فأولى أن يستساغ للمعذورين .

وقال الشافعي: المستحاضة إذا استمر بها الدم في أول ما رأت فدامت على ذلك فلإنها تدع الصلاة ما بينها وبين خمسة عشر يوماً ، فإذا طهرت في خمسة عشر يوماً أو قبل ذلك فلإنها أيام حيض فإذا رأت الدم أكثر من خمسة عشر يوماً فلإنها تقضى صلاة أربعة عشر يوماً ثم تدع الصلاة بعد ذلك أقل ما يحيض النساء وهو يوم وليلة. قال أبو عيسى: فاختلف أهل العلم في أقل الحيض وأكثره،

قوله : وقال الشافعي الخ ، هذا الذي ذكره حكم المبتدأة في مذهبه كما هو مصرح في كتب مذهبه انظر "شرح المذهب" (٢ - ٤٠١) . وقد أخطأ بعض الشارحين في نقل مذهبه . وعند أبي حنيفة ترد إلى عشرة أيام . وعند أحمد إلى سبع في رواية ، وإلى يوم وليلة في رواية . وعند مالك إلى خمسة عشر يوماً في رواية ، ومثل روايتي أحمد في روايتين عنه كما في "شرح المذهب" (٢ - ٤٠٢) .

قوله : فاختلف أهل العلم في أقل الحيض وأكثره . قال العلماء : لم يصح في تحديد مدة الحيض أقله وأكثره حديث مرفوع لأحد من المذاهب . قد تقدم البيان الشافي في ذلك في أول الباب . وانظر الأقوال المروية في ذلك بالتفصيل في "شرح المذهب" (٢ - ٣٨٠) وما بعدها وكل ما احتج به فأكثره مناكير ، انظر تصديق ذلك في "تخريج الزيلعي" (١ - ١٩١) وما بعدها . وأحسن حالاً في أدلة الحنفية أثر أنس بن مالك موقوفاً : قرء المرأة ثلاث ، أربع ، خمس ، ست ، سبع ، ثمان ، تسع ، عشر ، انظر "تخريج الزيلعي" (١ - ١٩٢) "والغنى" لابن قدامة (١ - ٣٢٦) و "شرح المذهب" (٢ - ٣٨٢) وهو من طريق الجلود بن أيوب وقد ضعفوه ، ويرد عليهم الحافظ المارديني في "الجواهر النقي" فيقول : قلت : روى هذا الحديث عن الجلود جماعة من الأئمة منهم سفيان الثوري وعمل به ، وإسماعيل بن علية وحماد بن

فقال بعض أهل العلم : أقل الحيض ثلاث وأكثره عشرة ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة ، وبه يأخذ ابن المبارك ، وروى عنه خلاف هذا ، وقال بعض أهل العلم منهم عطاء بن أبي رباح : أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر ، وهو قول الأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيدة .

زيد ، وهشام بن حسان ، وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم ، وقال ابن عدي : لم أجد للجلد حديثاً منكرأ جداً . وقد جاء لروايته هذه متابعات وشواهد منها : ما أخرجه "الدارقطني" من حديث الربيع بن صبيح عن سمع أنساً يقول : لا يكون الحيض أكثر من عشرة ، والربيع هذا عن ابن معين أنه ثقة ، وقال ابن حنبل : لا بأس به رجل صالح ، وقال شعبة : هو من سادات المسلمين ، وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة مستقيمة ولم أر له حديثاً منكراً ، وأرجو أنه لا بأس به . وأخرج "الدارقطني" عن عثمان بن أبي العاص أنه قال : الحائض إذا تجاوزت عشرة أيام فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل وتصل . قال البيهقي : هذا الأثر لا بأس بإسناده انتهى كلام المارديني مختصراً . فهذه ثلاثة آثار في الباب صالحة للاحتجاج من غير تكبر ، والمقدرات الشرعية مما لا تدرك بالرأى ، فالموقوف فيها حكمه الرفع كما يقوله ابن الهمام . وبالجملته فله أصل في الشرع بخلاف قولهم : أكثره خمسة عشر يوماً ، لم نعلم فيه حديثاً حسناً ولا ضعيفاً انظر "فتح ابن الهمام" (١ - ١١٢) و "العمدة" (٢ - ١٣٩) . وللشافعي أثر عطاء الذي رواه الترمذي وغيره . ويصح في الجملة أن يتمسك الحنفية لأقل الحيض بما رواه الترمذي في الجزء الثاني (باب ما جاء في استكمال الإيمان) في حديث أبي هريرة "فتمكث إحداكن الثلاث أو الأربع لا تصل" غير أن للخصم فيه مجال التأويل . وقد استدلل الإمام الحافظ أبو بكر الرازي الجصاص تلميذ الشيخ أبي الحسن الكرخي بلفظ : "قدر الأيام التي كنت تمضيها فيها" في حديث فاطمة بنت أبي حبيش عند البخاري في "صحيحه" من طريق

(باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة)

حدثنا : قتيبة ثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت : استفتت أم حبيبة ابنة جحش رسول الله ﷺ فقالت : إني أستحاض فلا أطهر

أحمد بن رجاء عن أبي أسامة (باب إذا حاضت في الشهر ثلاث حيض) فاستنبط منه أن مدة أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة ، لأن أقل ما يطلق عليه لفظ أيام ثلاثة وأكثره عشرة ، فأما ما دون ثلاثة فلإنما يقال يومان ويوم ، وأما فوق عشرة فلإنما يقال أحد عشر يوماً وهكذا إلى العشرين . وفي الاستدلال بذلك نظر حكاه في " فتح الباري " (١ - ٢٨١) وحكاه العيني في " العمدة " (٢ - ١٤١) عن " شرح مختصر الطحاوي " لأبي بكر الرازي . وكذلك الإمام الطحاوي في " مشكل الآثار " قد استدل لأقل الحيض بمحدث أم سلمة : " لتنظر عدة الليالي والأيام " على أنه ليال وأيام وهو ثلاثة أيام لا أقل منها ، وكذلك استدل له بمحدث أبي هريرة : " تمكث إحداكن الثلاث أو الأربع " وقال : ولا نعلم شيئاً روى عن رسول الله ﷺ في مقدار قليل الحيض غير ما ذكرنا ، فوجب القول به وترك خلافه اه انظر " المختصر " . فالطحاوي سبق أبا بكر الجصاص في الاستدلال به لقليل الحيض فقط .

ثم لا بد أن يحد الفقهاء الأمر في ذلك للاحتياج في مسائل العدة والطلاق وما أشبه ذلك ، وذلك في غاية من الأهمية وإلا أصبح الأمر فوضى ، وأشكال على العامة أمر دينهم .

— : باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة : —

قوله : أم حبيبة ، هي أخت زينب أم المؤمنين وهي مشهورة بكنيتها . وقال الواقدي والحري : إسمها حبيبة ، وكنيتها أم حبيب بغير هاء ، ورجحه اندارقطي ، والمشهور في الروايات الصحيحة : بإثبات الهاء ، وكانت زوج

أفادع الصلاة ؟ فقال : لا إنما ذلك عرق فاغتسل ثم صلى . فكانت تغتسل لكل عبد الرحمن بن عوف كما في رواية لمسلم من طريق عمرو بن الحارث ، وفي "الموطأ" لمالك من طريق هشام : زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف ، فقيل : وهم وقيل : صواب . واسمها زينب ، وكنتيتها أم حبيبة ، وكذلك اسم أختها أم المؤمنين زينب غير أن اسمها كانت "برة" فغيرها النبي ﷺ فأم المؤمنين اشتهرت باسمها ، وأختها اشتهرت بكنتيتها فأمن اللبس . وكل منها استحبيبت كأختها حمنة بنت جحش وهي المشهورة كما تقدم من "العمدة" ملخصاً (٢ - ١٤٣) .

قوله : فكانت تغتسل الخ . وفي رواية لمسلم " فأمرها أن تغتسل ونصلي " فيحتمل الاغتسال لكل صلاة ويحتمل الاغتسال في الجملة ، واختار الليث بن سعد هذا الثاني كما حكاه الترمذي ، وكذلك قال سفيان بن عيينة والشافعي كما حكاه النووي في "شرح المذهب" . وعند أبي داود رواية تدل على الأول : قال حدثنا هناد بن السري عن عبدة عن ابن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة : " أن أم حبيبة بنت جحش استحبيبت في عهد رسول ﷺ فأمرها بالغتسل لكل صلاة " وابن إسحاق تابعه سليمان بن كثير عند أبي داود . فبالجملة الأمر بالاغتسال ثبت مرفوعاً ، ولو قيل أنه فعلته هي ، فيقول الحافظ ابن حجر فلعلها فهمت طلب ذلك منها بقربنة ، فلهذا كانت تغتسل لكل صلاة ، وكذلك ثبت عند أبي داود من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذه القصة : فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة . هذا ملخص "العمدة" و "الفتح" من (باب عرق الاستحاضة) . فإما يقوله الشوكاني في "نيل الأوطار" (١ - ٣٠٣) من فقد الدليل الصحيح لاثبات الغسل لكل صلاة وإنه تكليف شاق لا يكاد يقوم بما دونه في المشقة لإلحاح العباد فكيف بالنساء الناقصات ! لاحجة فيما يقوله ، نعم مذهب الجمهور : أن أمر الاغتسال عند كل صلاة لغير المتحيرة أمر ندب واستحباب .

صلاة . قال قتبية : قال الليث : لم يذكر ابن شهاب أن رسول الله ﷺ أمر

وأما المتحيرة فيجب الإغتسال لها عند كل صلاة في صور عندنا وعند الشافعية ، ويقول الطحاوى في "شرح الآثار" : حديث أم حبيبة منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش أو يكون أمرها بذلك علاجاً لها لأنها تقلص الدم في الرحم فلا يسيل واختاره ، ويحمل الأمر بالاغتسال عند كل صلاة لغير أم حبيبة على أنها مستحاضة متحيرة قد خفيت عليها أيامها ودمها مستمر لا ينقطع فاختلاف الحكم لاختلاف المحل . هذا ملخص ما ذكر في (باب الاستحاضة) . وكيف ينكر الشوكاني ثبوت الغسل عند كل صلاة . وقد صح في قصة سهلة بنت سهيل من حديث محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن قاسم عن أبيه عن عائشة قالت : إن سهلة بنت سهيل استحيضت فأنت النبي ﷺ فأمرها أن تغسل عند كل صلاة ، فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد ، والمغرب والعشاء بغسل ، وتغتسل للصبح . رواه أبو داود والطحاوى وتابع ابن اسحاق ابن عبيدة عند أبي داود . وقد روى الطحاوى في "شرح الآثار" (١ - ٦٠) ما ملخصه : إن امرأة من أهل الكوفة استحيضت وكانت استحيضت من سنتين فاستفتت علياً ، فأمر بالغسل عند كل صلاة ، ثم استفتت ابن عباس فقال : اللهم لا أعلم القول إلا ما قال علي رضي الله عنه ، فقبل له : إن الكوفة أرض باردة وإنه يشق عليها الغسل لكل صلاة ، فقال : لو شاء الله لا ابتلاها بما هو أشد منه ، والظاهر أنها كانت متحيرة . وكذلك ينكر الشوكاني مسأنة المتحيرة ويقول : والأحاديث قد قصت بعدم وجودها أنظر "نيل الأوطار" (١ - ٣٣٩) . وأنت تعلم أن جهابذة الفن مثل أحمد بن حنبل وإسحاق والخطابي والبيهقي وابن قدامة وغيرهم قد أثبتوها واحتجوا بروايات ، وهؤلاء جهابذة الفن وقول مثلهم هو القدوة في الباب . علا أن من أمعن النظر في الأحاديث لا بد أن يقول بثبوت المتحيرة . وإنما جاء الاختلاف في الحكم في المستحاضات

أم حبيبة أن تغتسل عند كل صلاة ولكنه شئ فعلته هي. قال أبو عيسى: ويروى هذا الحديث عن الزهري عن عمرة عن عائشة قالت: استفتت أم حبيبة بنت جحش. وقد قال بعض أهل العلم: المستحاضة تغتسل عند كل صلاة. وروى الأوزاعي عن الزهري عن عروة وعمرة عن عائشة.

لأجل الاختلاف في الاستحاضة فقد صبح الأمر بالغسل لكل صلاة وبالفعل ثلاث مرات في اليوم ومرة في كل يوم ومرة في كل شهر كذا أفاده الطحاوي في "مشكل الآثار" راجع "المعتصر" (ص ١٤ - ١٥) وقريب منه ما ذكره في "شرح الآثار" (١ - ٦٤) والله أعلم بالصواب.

قوله: ويروى هذا الحديث الخ. هكذا رواه أحمد في "مسنده" (٦ - ١٨٧) والشافعي في "الأم" (١ - ٥٣) ومسلم في "صحيحه" من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري. ورواه النسائي من طريق سفيان عن الزهري عن عمرة عن عائشة.

قوله: وروى الأوزاعي الخ. رواه الدارمي وابن ماجه من طريق الأوزاعي، والنسائي من طريق النعمان والأوزاعي وأبي معبد ورواه البخاري في (باب عرق المستحاضة) من طريق ابن أبي ذئب ومسلم وأبو داود والنسائي من طريق عمرو بن الحارث هؤلاء كلهم عن عروة وعمرة كلاهما عن عائشة. وبالحملة فليس هذا اضطراب يقدر في الحديث ولا اختلاف بين الرواة، فالزهري سمعه من عروة وعمرة وكلاهما عن عائشة، فكان مرة يرويه عنها مرة يكتبني بأحدهما والكل صحيح.

فائدة: المستحاضات التي أمرن بالغسل ثلاث مرات: ١ - سهلة بنت سهيل عند أبي داود وغيره. ٢ - فاطمة بنت أبي حبيش في حديث أسماء بنت عميس عند أبي داود والطحاوي. ٣ - زينب بنت جحش عند الطحاوي. ٤ - امرأة مبهمه في

... ..

حديث عائشة عند الطحاوى وأبي داؤد، فيحتمل أن تكون إحداهن أو غيرهن، واختلاف الحكم في مستحاضة معينة يمكن أن يكون لأجل اختلاف أحوالها، فتارة يكون معتادة، ويحتمل أن تصير متحيرة تارة أخرى وبذلك ينحل ما أشكل عاينهم في هذا الباب وتكلفوا التأويل.

فائدة أخرى : الأمر بالاغتسال عند كل صلاة لأم حبيبة . فعند الطحاوى — إن صح مرفوعاً — إما منسوخ بأديث الاغتسال ثلاث مرات وهو منسوخ بأحاديث الاغتسال مرة عند إدبار الحيض ثم الوضوء عند كل صلاة ، وإما هو مبنى على المصلحة والحكمة فقلص الدم فهو تدبير وحيلة لتقليل الدماء وليس تشريفاً وإيجاباً من الشارع . وقال : يحتمل أن تكون ممن استمر بها الدم ولا ينقطع ولا تعرف أيامها فيكون ذلك حكمها ، وهذا صريح كلام الطحاوى في " شرح الآثار " فاحكى عنه الحافظ ابن حجر في " الفتح " القول بالنسخ فقط فغير مرضى ، والجمهور جعل الأمر بالاغتسال لكل صلاة إما رأياً من أم حبيبة بظن أنها مأمورة به ، أو اختاره من نفسها ظناً لندبه أو الأمر المرفوع للندب .

فائدة أخرى : المستحاضة المأمورة بالغسل لكل صلاة : هي أم حبيبة كما هو في رواية تقدم بيانها . ويحدثنا الدارمى في " مسنده " عن محمد بن اسحاق عن الزهرى عن القاسم أنها كانت بادية بنت غيلان الفقيرة ، وعن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة إنما هي سهلة بنت سهيل .

ثم يحدثنا الدارمى في " مسنده " (ص ١٠٧) المطبوع في الهند سنة ١٢٩٣ هـ : فيقول أخبرنا أحمد بن خالد ثنا محمد عن سعيد بن ابراهيم قال : إنما جاء اختلافهم أنهن ثلاثهن عند عبد الرحمن بن عوف فقال بعضهم :

(باب ما جاء في الحائض أنها لا تقضى الصلاة)

حدثنا : قتيبة بن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن معاذة

هي أم حبيبة ، وقال بعضهم : هي بادية ، وقال بعضهم : هي سهلة بنت سهيل .

تبيينك : قد توسعت في شرح الأمور المهمة في أبواب الاستحاضة ما يتعلق بموضوع الحديث بعض توسع لكي تشفى غلة الباحث ، ورددت أن أنتهى هذا المنهج في سائر شرح الكتاب غير أنه يقضى إلى طول وإلى الخروج عما قصده بشرح المهمات وما لا مناص عن شرحه ، وقد راجعت إلى كتب كثيرة لها أهمية في موضوعها عند البصير الحنك وبرى الباحث الذى عنى بجمل العضلات أموراً رائعة في شرح الأحاديث الثلاثة التى أصبحت مداراً في الموضوع فالحمد لله كثيراً . وهذه الفوائد ملخصة من أشياء متفرقة مرت في أثناء البحث فأدرجتها رجاء للنفع والله الموفق لكل نافع .

— : باب ما جاء في الحائض أنها لا تقضى الصلاة . —

أجمعت الأمة من أهل السنة والجماعة على أنه يحرم على الحائض الصلاة فرضها ونفلها وأجمعوا على أنه يسقط عنها فرض الصلاة فلا تقضى إذا طهرت . قال أبو جعفر ابن جرير الطبرى في كتابه " اختلاف الفقهاء " : أجمعوا على أن عابها اجتناب كل الصلوات فرضها ونفلها ، واجتناب جميع الصيام فرضه ونفله ، ونقل الترمذى وكذا ابن المنذر وابن جرير وآخرون الإجماع على أنها لا تقضى الصلاة وتقضى الصوم . هذا ملخص " شرح المذهب " (٢ - ٣٥١) وقال الخوارج : أنها تقضى الصلاة أيضاً حكاه ابن قدامة في " المغنى " (١ - ٣١٩) وكذلك مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف

أنه ليس على الحائض وضوء ولا تسبيح ولا ذكر في أوقات الصلاة ولا في غيرها، ومن قال بهذا الأوزاعي ومالك والثوري وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي كما في "شرح المذهب" (٢ - ٣٥٣) غير أن الحنفية قالوا باستحباب الوضوء لوقت كل صلاة والقفود على مصلاتها مسبحة ومهلهة . وصحح في "الظهيرية" : أنها تجلس مقدار أداء فرض الصلاة كيلا تنسى العادة كما في "البحر الرائق" (١ - ١٩٣) وإن كان لأصل له على هذا الوجه المخصوص قاله في "شرح المذهب" (٢ - ٣٥٤) . قال الراقم : وفيما قالوا نظر آخر وهو أن الحديث : "أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم" يدل على أنه ليس للمرأة أمر يكافئ هذا النقص فلو كان هناك شئ يجبر الوهن لما لطف ذلك التعبير ، وانظر "عمدة القاري" (٢ - ١٣٢) والله أعلم . وحكى ابن نجيم في "البحر" (١ - ١٩٣ و ١٩٤) اثنين وعشرين حكماً للحائض ، وفي بعضها اختلاف بيننا وبين الشافعية فليراجع .

ثم العلماء اختلفوا في تعليل قضاء الصوم دون الصلاة فيقول إمام الحرمين : المتبع في الفرق هو الشرع ، يريد أنه لا يمكن الفرق من جهة المعنى والشرع كما بينه حديث عائشة "كننا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة" وكذلك يقول أبو الزناد : أن السنن ووجوه الحق لتأني كثيراً على خلاف الرأي فيما يجد المسلمون من اتباعها ؛ من ذلك الحائض تقضى الصوم دون الصلاة . رواه البخاري في "صحيحه" في (كتاب الصوم) وهذا الذي قالاه اعتراف بالمعجز عن الفرق . هذا ماخص "شرح المذهب" وقيل : إن الصلاة تكثر فيشق قضاءها ، بخلاف الصوم ، واختاره النووي في "شرح المذهب" وأدق منه تعبير صاحب "البدائع" فيقول في ضمن صحة صوم الجنب دون الحائض : إلا أن الجنب يجوز له أداء الصوم مع الجنابة ولا يجوز للحائض والنفساء ؛ لأن الحيض والتفاس أغلظ من الحدث ؛ أو بأن النص غير معقول المعنى وهو قوله عليه السلام "تفعد إحداهن

شطر عمرها لا تصوم ولا تصلي"، أر ثبت معاولاً بدفع الحرج؛ لأن درور الدم يضعفهن مع أنهن خافن ضميئات في الجيلة، فلو كافن بالصوم لا يقدرن على القيام به إلا بخرج وهذا لا يوجد في الجنابة؛ ولهذا الجنب يقضى الصلاة والصوم، وهن لا يقضين الصلاة لأنه يتكرر في كل شهر ثلاثة أيام إلى العشرة فيجتمع عليها صلوات كثيرة فتخرج في قضائها ولا حرج في قضاء صيام ثلاثة أيام أو عشرة أيام في السنة اه كما في "البدائع" (١ - ٤٤). ومثله ملخصاً في "البحر الرائق" (١ - ١٩٤) وحكى عن "الفتاوى الظهيرية": أن حكته: أن حواء لما رأت الدم أول مرة سألت آدم، فقال: لأعلم، فأوحى إليه أن تترك الصلاة، فلما طهرت سأته، فقال: لأعلم، فأوحى إليه أن لا قضاء عليها، ثم رآته في وقت الصوم فسألته فأمرها بترك الصوم وعدم قضائه قياساً على الصلاة فأمرها الله تعالى بقضاء الصوم من قبل أن آدم أمرها بذلك من غير أمر الله تعالى. وفي "معراج الدراية": إن سبب قضائه ترك حواء السؤال له وقياسها الصوم على الصلاة فجوزيت بقضائه بسبب ترك الصلاة اه. قال الراقم: ولا لدرى حال ثبوتها. فإن قبل: إنها غير مخاطبة بالصوم حال حيضها لحرمة عليها فكيف يجب عليها القضاء ولم يجب عليها الأداء؟ قلنا: أما من قال من مشائخنا وغيرهم بأن القضاء يجب بأمر جديد فلا إشكال، وأما على قول الجمهور من مشائخنا أن القضاء يجب بما يجب به الأداء فانهقاد السبب يكفي لوجوب القضاء وإن لم تخاطب بالأداء، ومداره على مسألة أصولية أخرى تختلف فيها الأصوليون وهي: أن الأحكام هل هي ثابتة على الصبي والمجنون والحائض أم لا؟ اختار أبو زيد الدبوسي أنها ثابتة والسقوط بهذر الحرج قال: لأن الآدمي أهل لإيجاب الحقوق عايه، وإليه ذهب القدوري. وقال البيهقي: كنا على هذا مدة ثم تركناه وقلنا بعدم الوجوب كما هو في "حاشية ابن عابدين" على "البحر" وليراجع للتفصيل. ثم إن عدم صحة الصلاة منها

أن امرأة سألت عائشة قالت : أتقضى إحداها صلاتها أيام حيضها ؟ فقالت :
أحرورية أنت قد كانت إحداها تحيض فلا تؤمر بقضاء . قال أبو عيسى : هذا
حديث حسن صحيح ، وقد روى عن عائشة من غير وجه أن الحائض لا تقضى
الصلاة ، وهو قول عامة الفقهاء لا اختلاف بينهم في أن الحائض تقضى الصوم
ولا تقضى الصلاة .

معقول المعنى فإن الطهارة مشروطة فيها . وأما عدم صحة الصوم منها فأمر غير
مدرك المعنى قاله إمام الحرمين نقله النووي في " شرح المذهب " .

قوله : أن امرأة ، هذه المرأة المبهمة هي معاذة الراوية نفسها ففي
" صحيح مسلم " من طريق عاصم وغيره عن معاذة قالت : سألت عائشة الخ .

قوله : أحرورية أنت ، جملة اسمية خبرية قدم الخبر للخصر أى أنت
أحرورية لا غير ، فإن الإنكار من عدم قضاء الصلاة لم يقل به من الأمة
ما هذا الخوارج و " الأحرورية " نسبة إلى حروراء قرية بقرب الكوفة على
ميلين ، كان أول اجتماع الخوارج بها ، ووقعت قصة التحكيم هناك فنسبوا
إليها ، والنسبة بحذف الزوائد وإلا فقياسها " حروراء " وقد قاله المبرد
أيضاً . وكبار فرق الخوارج ستة : (١) الأزارقة (٢) الصفورية (٣) النجدات (٤)
العجاردة (٥) الأباضية (٦) الثعالبة ، وأشدهم شكيمة الأزارقة ، وأهونهم الأباضية ،
وتبلغ إلى عشرين فرقة ولكن هذه الستة أصولها والباقي فروعها . وهم الذين
خرجوا على على رضى الله عنه ، ويجمعهم القول بالتبرى من عثمان وعلى رضى الله
عنها ويقدمون ذلك على كل طاعة ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك ،
وكان خروجهم على عهد على رضى الله عنه لما حكم أبا موسى الأشعري وعمرو
ابن العاص ، وأنكروا على على في ذلك وقالوا : شككت في أمر الله وحكمت
عدوك . ومن أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن و رد ما

(باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرءان القرآن)

حدثنا : علي بن حجر والحمين بن عرفة قالنا سمعنا إسماعيل بن عباس عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن . وفي الباب عن علي . قال أبو عيسى : حديث

زاد عليه من الحديث مطلقاً ، ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام إنكار . و زاد " مسلم " في رواية عاصم عن معاذة فقلت : لا ولكني أسأل أي سؤالاً مجرداً لطلب العلم لا للتعنت ، وفهمت عائشة عنها طلب الدليل فاقترعت في الجواب عليه دون التعليل . هذا ملخص "عمدة القاري" و "فتح الباري" بزيادة من الجامع . وقد مر ما ذكره العلماء . وقال ابن دقيق العيد : اكتفاء عائشة في الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تأمر به بحتم وجهين : أحدهما أنها أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الأداء فيتمسك به حتى يوجد المعارض وهو الأمر بالقضاء كما في الصوم . وثانيهما : قال وهو أقربهما إن الحاجة داعية إلى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده ﷺ ، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب لاسيما وقد اقترن بذلك الأمر بقضاء الصوم كما في رواية عاصم عن معاذة عند مسلم ، حكاه في "فتح الباري" (١ - ٢٨٩) .

— : باب ما جاء في الجنب والحائض لا يقرءان القرآن —

ذهب الجمهور أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأكثر العلماء والأئمة : إلى منع الحائض والجنب عن قراءة القرآن قليلها وكثيرها مع اختلاف علماء الحنفية في جواز ما درن آية . وذهب البخاري والطبري وابن المنذر وداؤد إلى جوازها . وقال مالك : يقرأ الجنب الآيات اليسيرة للتعوذ . وفي الحائض عنه روايتان : تقرأ ، ولا تقرأ ، وروى عن مالك الجواز مطلقاً كما في "شرح المذهب" (٢ - ١٥٨) و "فتح الباري" وغيرها . واستدل المجوزون بحديث عائشة :

ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: لا يقرأ الجنب ولا الحائض . وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم مثل سفیان الثوري و ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا : لا نقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن

” كان يذكر الله على كل أحيانه “ رواه ” مسلم “ قالوا : والقرآن ذكر ، وفيه : إنه لا حجة في العام عند وجود الخاص ، وخص الذكر بغير القرآن للتطبيق . ولم يأت البخاري في ” صحيحه “ بنص صريح غير نقل الآثار أو العمومات . وحديث الباب حجة للجمهور وضعفه إسماعيل بن عياش ، ووثقه الجمهور في روايته عن أهل بيته الشام وليس هذا منهم وموسى بن عقبة حجازي . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : حديث إسماعيل بن عياش هذا خطأ وإنما هو عن ابن عمر قوله ، كذا في ” التلخيص “ ، ووثقه ابن معين ويعقوب بن سفیان ويزيد ابن هارون مطلقاً بل فضله ابن هارون على سفیان الثوري فقال : ” ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش ما أدري ما سفیان الثوري ؟ ! ولو مسلم ضعف الحديث فله شاهد من حديث علي عند أصحاب السنن ، وصححه الترمذي ، وابن السكن ، وابن حبان ، وعبد الحق ، والبخاري ، ولا ينزل عن الحسن بحال قال : كان رسول الله ﷺ لا يحجبه أو لا يحجزه عن القرآن شئ ليس الجنازة . وضعفه بعض الحفاظ ولكن الحفاظ ابن حجر يقول : والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة . قال الرام : وليس إسماعيل بن عياش متفرداً بروايته عن موسى بن عقبة بل تابعه المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عند الدارقطني ، وروى عن المغيرة عبد الملك بن مسلمة ووثقه الدارقطني في ” سننه “ وكذا صحيح طريق المغيرة الحفاظ اليعمرى كما في ” التلخيص “ (ص ٥١ -) فالإسناد إذن جيد والمتابعة قوية لكن الحفاظ يرد على الحفاظ اليعمرى والله أعلم . وكذلك اجتج الجمهور بقصة عبد الله بن رواحة رضى الله عنه المشهورة : أن امرأته رآته

شيئاً إلا طرف الآية والحرف ونحو ذلك . ورخصوا للجنب والحائض في التسبيح والتهليل . قال : وسمعت محمد بن اسماعيل يقول إن اسماعيل بن عياش يروى عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث مناكير كأنه ضعف روايته عنهم فيما يتفرد به وقال : إنما حديث اسماعيل بن عياش عن أهل الشام .

يواقع جارية له فذهبت فأخذت سكيناً وجاءت تريد قتله فأنكر أنه واقع الجارية وقال : أليس قد نهى رسول الله ﷺ الجنب يقرأ القرآن قالت : بلى فأنشدها الأبيات المشهورة فتوهمتها قرأناً فكفت عنه فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فضحك ولم ينكر عليه : ولكن إسنادها ضعيف قاله الثوري في "شرح المذهب" ، ولو صححت كانت أقوى حجة من حيث دلالة على ثبوت تعامل الصحابة عليه ووصول علمه إلى الرجال والنساء كأنه أمر متعارف بينهم ويكون مثل هذا أقوى من رواية جزئية . ثم إن عند الحنفية تفصيلاً واختلافاً في الروايات ففي رواية الكرخي لا يجوز قراءة الآية ومادونها لها ، وصححه صاحب "الهداية" في "التجنيس" وقاضيه خان في "شرح الجامع الصغير" والوالجي في "فتاواه" وقواه صاحب "الكنز" في "الكافي" ومشى عليه في "الكنز" و"المستصفي" ونسبه صاحب "البدائع" إلى عامة المشائخ وصححه . وفي رواية الطحاوي "يباح لها ما دون الآية" وصححه صاحب "الخلاصة" ومشى عليه فخر الإسلام في "شرح الجامع الصغير" ونسبه الزاهدي إلى الأكثر ووجهه صاحب "المحيط" بأن النظم والمعنى يقصر فيما دون الآية ويجرى مثله في محاورات الناس وكلامهم فتمكنت فيه شبهة عدم القرآن ، ولهذا لا يجوز الصلاة به . فالحاصل أنه اختلف التصحيح فيما دون الآية ورجح في "البحر" الراوية الأولى ، وهذا ملخص ما أفاده . قال شيخنا رحمه الله : وربما يكون الحكم يجوز ما دون الآية لأجل أن الإيجاز يتجلى في آية وإن كانت قصيرة ولهذا يؤدي فرض القراءة بآية وإن كانت قصيرة عند الإمام أبي حنيفة قال : وفي كلام صاحب "المحيط" وقعت

وقال أحمد بن حنبل : إسماعيل بن عياش أصلح من بقية ، ولقبه أحاديث

الإشارة إليه فكان جواز ما دون الآية لأجل أنها ليست بمعجزة وإنما المعجزة في آية . قال الراقم : وتفصيل إعجاز القرآن على رأى إمام العصر شيخنا بيئته في " بريمة البيان لمشكلات القرآن " ثم هذا كله إذا قرأ على قصد أنه قرآن ؛ أما إذا قرأه على قصد الثناء أو افتتاح أمر لا يمنع في أصح الروايات ؛ وفي التسمية إتفاق أنه لا يمنع إذا كان على قصد الثناء أو افتتاح أمر كذا في " الخلاصة " وفي " العيون " لأبي نائث : ولو أنه قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء أو شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا بأس به اهـ . واختاره الحلواني والإتقاني لكن قال الهندواني : لا أفنى بهذا وإن روى عن أبي حنيفة اهـ . وهو الظاهر في مثل الفاتحة فإن المباح إنما هو ليس بقرآن وهذا قرآن حقيقة وحكماً لفظاً ومعنى وكيف لا ؟ وهو معجز يقع به التحدى عند المعارضة والعجز عن الإتيان بمثله مقطوع به ، وتغيير المشروع في مثله بالقصد المجرد مردود على فاعله بخلاف نحو " الحمد لله " بنية الثناء لأن الخصوصية القرآنية فيه غير لازمة ؛ وإلا لانتفى جواز التلفظ بشئ من الكلمات العربية لاشتمالها على الحروف الواقعة في القرآن وليس الأمر كذلك إجماعاً ، بخلاف نحو " الفاتحة " فإن الخصوصية القرآنية فيه لازمة قطعاً . وأما الأذكار فالمقتول بإباحتها مطلقاً ويدخل فيها " اللهم إنا نستعينك " إلى آخر دعاء القنوت ، وعن محمد يكره لشبهة كونه قرآناً ولكنه حصل الإجماع القطعى بأنه ليس بقرآن فلا عبرة لتلك الشبهة . هذا ما التقطته من " البحر " بتغيير كلمات يسيرة ، وقد استقصى البحث فحدث عن " البحر " ولا حرج . ولا بن عابدين في حاشيته بعض مؤاخذات عليه فليراجع .

قوله : أصلح من بقية ، هو بقيسة الوليد بن صائد الكلاعى أبو محمد صدوق كثير للتدليس من الثامنة . كذا في " التقريب " . فإذا صرح بالتحديث

مناكير من الثقات . قال أبو عيسى : حدثني بذلك أحمد بن الحسن قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول بذلك .

(باب ما جاء في مباشرة الحائض)

حدثنا : بدار ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن منصور عن إبراهيم

والسباع تقبل روايته . وقال أبو مسهر الغساني : أحاديث هقية ليست بنقية فكن منها على تقية . كذا في " التهذيب " ، والبخاري صحيح روايته في مواقيت الصلاة كما ذكره الحافظ في " التلخيص " كذا قاله في " العرف الشذى " ولم أعثر عليه في محله ، نعم ذكر في " التهذيب " : أن مسلماً أخرج له شاهداً اهـ .

— : باب ما جاء في مباشرة الحائض : —

أجمع المسلمون على تحريم وطئ الحائض والآيسة الكريمة والأحاديث الصحيحة المستفيضة حتى عد مستحله كافراً كما أجمعوا على جواز المباشرة وحل الاستمتاع بما فوق السرة ونحت الركبة . واختلفوا في حكم الاستمتاع بما بين السرة والركبة ، فمن قال بحرمته من الأئمة : أبو حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليه وأكثر أهل العلم . ومن قال بالجواز : محمد بن الحسن وأحمد والأوزاعي وإسحاق كما في " شرح المذهب " . وحديث الباب حجة للجمهور وهو حديث صحيح أخرجه الشيخان ، ويسوغ للمجوزين حمله على الاستحباب . وفي رواية " كان يباشر فوق الإزار " رواه " مسلم " من حديث ميمونة . وكذلك للجمهور حديث رواه مالك مراسلاً عن زيد بن أسلم " أن رجلاً سأل رسول الله فقال : ما يحل لي من إمراةي وهي حائض ؟ فقال رسول الله ﷺ : لنشد عابها إزارها ثم شأنك بأعلامها " . وحديث آخر رواه " أبو داود " من حديث حرام ابن حكيم عن عمه — وهو عبد الله بن سعد — " أنه سأل رسول الله ﷺ ما

عن الأسود عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا حضت يأمرني أن أتزر ثم يباشرني . وفي الباب عن أم سلمة وميمونة . قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح ، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق .

يحل لي من إمرأى وهي حائض ؟ قال : لك ما فوق الإزار " وسكت عليه أبو داود ، وهو حديث قولي في المنع ، وفي معناه حديث معاذ بن جبل عند أبي داود من طريق بقية عن سعد الأخطش ، وضعفه أبو داود فقال : وليس هو بالقوى وفيه انقطاع أيضاً انظر " التلخيص " (ص ٦١) ، والمجوزين حديث أنس عند مسلم وغيره : " اصنعوا كل شئ إلا النكاح " .

* بحث وتحقيق *

قال الشيخ شمس الدين السروجي (١) من علماء الحنفية : أن أحاديثنا دلت على الدعوى من طريق المفهوم وأحاديث المجوزين دلت عليها من طريق المنطوق فلم يثبت النهي عما تحت الإزار صريحاً كما يثبت في دعواهم بقوله : " اصنعوا كل شئ إلا النكاح " والمنطوق أقوى من المفهوم . وأجاب عنه الشيخ ابن الهمام بأن قوله : دليلهم منطوق ودليلنا مفهوم غير صحيح ، أما أولاً فنقول : دليلنا أيضاً منطوق فإن السائل سأل عن جميع ما يحل له من امرأته الحائض فجوابه ﷺ إذن : " لك ما فوق الإزار " معناه جميع ما يحل لك ما فوق الإزار ، وبذلك يطابق الجواب السؤال . وأما ثانياً : فإنه أو سلم أنه مفهوم كان هذا المفهوم هنا أقوى من المنطوق لأنه ثبت هذا المفهوم بطريق اللزوم لوجوب مطابقتها لجوابه ﷺ لسؤال السائل فلو كان هذا المفهوم غير مراد لم يطابق الجواب السؤال فكان ثبوته

(١) هو الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أبيك المتوفى سنة ٧٤٤ هـ - من كبار علماء الحنفية ومن حفاظ الحديث ، شرح " الهداية " في مجلدات كبيرة ولم يكمل ، انظر لترجمته ذبول " طبقات الحفاظ " .

((باب ما جاء في مؤاكلة الجنب والحائض وسؤرها))

حدثنا عباس العنبري ومحمد بن عبد الأعلى قالنا عبد الرحمن بن مهدي نا معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن حزام بن معاوية عن عمه عبد الله

واجباً من اللفظ بحيث لا يقبل تخصيصاً ولا تبديلاً لهذا السبب الذي ذكرناه، وأما المنطوق من حيث أنه منطوق يقبل ذلك ، فإذن هذا المفهوم الذي لا يقبل التخصيص والتبديل أولى وأقوى من المنطوق الذي يقبل ذلك . هذا ملخص ما أفاده ابن الهمام في " الفتح " (١ ش ١١٥) وابن نجيم في " البحر " (١ - ١٩٨) . ثم إنه يحتمل أن يكون النكاح في رواية مسلم كتاباً عما تحت الإزار ، هذا رأى إمام العصر خاصة ولم أره لغيره ، فإذن يكون مفاد أدلة الفريقين واحداً . وعلى كل حال أدلة الجمهور محرمة ، وأدلة المجوزين مبيحة ، والرجيح للتحريم ظاهر ، وحديث " من حام حول الحمى يوشك أن يواقعه " يؤيد التحريم وأنه أحوط وإن ذلك من أغراض الشريعة الأساسية في باب الأحكام ، وإن سد الذرائع وحسم المادة أصل أساسي في كثير من أحكام الشرع وإن لم يجعله الحنفية أصلاً مستقلاً كلالكية غير أنه اعتبروه في كثير من المسائل ، وقول عائشة في رواية الشيخين : " وأبكم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه " يشير إلى التعفف مطلقاً وإن كان فوق الإزار ويؤيد مذهب الجمهور والله أعلم . وانظر في " فتح المأهم " (١ - ٤٥٧) تقرير البحث فإنه نفيس .

—: باب ما جاء في مؤاكلة الجنب والحائض وسؤرها: —

هكذا في النسخ المطبوعة بالهند ، وفي بعض النسخ الصحيحة : " مؤاكلة الحائض وسؤرها " وهو الصواب حيث لا وجه لذكر الجنب هنا إلا أن يقال أن الترمذى قاس الجنب على الحائض فترجم عليه في الباب أيضاً غير أن هذا بعيد عن صنيع المؤلف في كتابه .

ابن سعد قال : سألت النبي ﷺ عن مؤاكلة الحائض فقال : وأكلها . وفي الباب عن عائشة وأنس . قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن سعد حديث حسن غريب ، وهو قول عامة أهل العلم لم يروا بمؤاكلة الحائض بأساً . واختلفوا في فضل وضوءها فرخص في ذلك بعضهم وكره بعضهم فضل طهورها .

ليس في الباب ما يحتاج إلى الشرح غير أنه وقع في إسناد الحديث "حرام ابن معاوية" ووقع اسمه عند أبي داود في (باب المذى) حرام بن حكيم بالمهملةين المفتوحتين ، كذا ضبطه الحافظ في "التقريب" وكذلك عند أحمد في "مسنده" (٤-٣٤٢) وقد ساه ابن سعد أيضاً "حرام بن معاوية" فظن البخاري أنها رجلا ، وزده الخطيب فقال : وهم البخاري في فصله بين حرام بن حكيم وبين حرام بن معاوية ؛ لأنه رجل واحد ، اختلف على معاوية بن صالح في اسم أبيه هـ . قاله الحافظ ابن حجر ، وهو ابن أخي عبد الله بن سعد ، وقد وثقه الدارقطني ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر : ثقة من الثالثة ، وكذلك ابن مهدي وابن صالح وابن الحارث كلهم ثقات أئمة معروفون . نالحديث إذن صحيح ولا ينزل عن الحسن على حال ، فقول الترمذي : حسن غريب إما أن يكون عنده غريباً لأجل تفرد حرام أو لضعف فيه . وكذلك ابن حزم في "المحلى" (٢-١٨٠) يقول : حرام بن حكيم ضعيف هـ . لكن علمت فيما تقدم أنه خالفه غيره ثم إن هذا الحديث قطعة من حديث طويل كما ساقه أبو داود وأحمد وغيرهما بطوله ، والترمذي اختصره وأورد منه ما يتعلق بالباب ، ثم إنه لو ثبت ضعف هذا الحديث فلا يضر المسألة فإن جواز المؤاكلة والمشاركة مما أجمع عليه الأمة كما نقله ابن جرير والحافظ اليعمرى حكاه الشوكاني ، وقد دل عليها حديث أنس عند مسلم "اصنعوا كل شيء إلا النكاح" وكذا حديث عائشة عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه : كنت أشرب وأنا حائض فأناوله النبي ﷺ فيضع فاه على موضع في فيشرب الخ" وإليها أشار الترمذي في الباب ، وأصبحا شاهدين

(باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد)

حدثنا قتيبة بن عبيدة بن حميد عن الأعمش عن ثابت بن عبيد عن القاسم ابن محمد قال قالت عائشة : قال لي رسول الله ﷺ ناوليني الخمرة من المسجد ، قالت : قلت إني حائض ، قال : إن جيفتلك ليست في يدك . و في الباب عن ابن عمر وأبي هريرة . قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح ، وهو قول عامة أهل العلم لأنهم اختلفوا في ذلك بأن لا بأس أن تتناول الحائض شيئاً من المسجد .

لصحة الحديث والله أعلم بالصواب .

— : باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد : —

قوله : ناوليني الخمرة ، الخمرة تضم الخاء المعجمة وإسكان الميم هي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده من حصير أو نسيج خوص ونحوه من النبات ولا تكون خمرة إلا في هذا المقدار ، وسميت خمرة لأن خيوطها مستورة بسعفها هكذا فسرت ، فإن عظم حتى يكفي الرجل لجسده كله فهو حصير وليس بخمرة قاله أبو عبيدة . وقد جاء في "سنن أبي داود" عن ابن عباس قال : جاءت فارة فأخذت نجر الفتيلة فجاءت بها فألقنتها بين يدي رسول الله ﷺ على الخمرة التي كان قاعداً عليها فأحرقت منها مثل موضع درهم ، وهذا صريح في إطلاق الخمرة على الكبير من نوعها كما في "النهاية" (١ - ٣٥٦) مع زيادة من "الدر الثمين" . وقال النووي : وسميت خمرة لأنها تخمر الوجه أي تغطيه اهـ .

قوله : من المسجد ، قال القاضي عياض معناه : أن النبي ﷺ قال لما ذلك من المسجد أي وهو في المسجد لتناوله إياها من خارج المسجد ، لا أن النبي ﷺ أمرها أن تخرجها له من المسجد لأنه ﷺ كان في المسجد معتكفاً و

كانت عائشة في حجرتها وهي حائض بقوله ﷺ : إن حيضتك ليست في يدك ، وإنما خافت من إدخال يدها المسجد ، ولو كان أمرها بدخول المسجد لم يكن لتخصيص اليد معنى والله أعلم اهـ . قاله النووي على "مسلم" (١ - ١٤٣) وهذا أولى . وقيل "من المسجد" متعلق بناولينى ، وقيل حال من الخمرة ، وهذا أنسب بترجمة الترمذى ، وكذا بترجمة أبى داود فى "سنانه" ولكن الذى أفاده القاضى صواب يسكن إليه القاب ويؤيده ما رواه ابن حزم فى "المحل" (٢ - ١٨٤) من طريق يحيى بن سعيد القطان عن يزيد بن كيسان وأبى حازم عن أبى هريرة : "أن رسول الله ﷺ كان فى المسجد فقال : يا عائشة ناولينى الثوب فقالت : إني حائض فقال : إن حيضتك ليست فى يدك اهـ" . ويؤيد الثانى أيضاً حديث مبهرته عند النسائى وأحمد وفيه : "ثم تقوم إحدانا بخمرته فتضعها فى المسجد وهى حائض" ، وأنت تعلم أن حديث الباب متعلق بواقعة خاصة ، ورواية أبى هريرة فسر ذلك الإيهام الواقع فى تعاق كامة "من المسجد" . وأما حديث ميمونة فحديث مستقل لا علاقة له بالباب إلا بسألة اختلف فيها العلماء . ودل الحديث على أن إدخال الحائض اليد فى المسجد جائز ، وكذلك الحكم عندنا معاشر الحنفية أن العبارة للرجلين لا للرأس ولا لليدين فيجوز لها إدخال الرأس واليدين لا للرجلين ، وكذلك صيد الحرم إن كان رجلاه فى داخل الحرم ورأسه خارجه فصاده الحرم فعليه الجزاء وإن كان عكسه فلا . أفاده شيخنا رحمه الله .

* المذاهب فى دخول الحائض والجنب المسجد *

ذهب أبو حنيفة ومالك وسفيان الثورى والجمهور من الأمة إلى عدم جواز دخول الجنب والحائض المسجد وعدم مكثها وعبورها المسجد . وقال الشافعى : يجوز للجنب العبور فى المسجد دون المكث ، وكذلك يجوز للحائض العبور فى أحد الوجهين دون الدخول واللبث ، وفى وجه آخر مثل الجمهور . وقال

أحمد : لا يجوز للحائض ويجوز للجنب الدخول في المسجد والمكث فيه إذا توضأ لرفع الحدث . وقال داود والزهري وابن المنذر يجوز لها دخوله مطلقاً . وهذا ملنقط مواضع من "شرح المذهب" وغيره . وحجة الجمهور : حديث عائشة عند أبي داود "فلن لا أحل المسجد لحائض ولا جنب" وفيه ألفت بن خليفة عن جيرة بنت دجاجة وتكلموا فيها غير أن أحمد قال : لا أرى بأقلت بأساً . وقال الدارقطني : كوفي صالح . وقال أحمد بن عبد الله العجلي : جيرة تابعة ثقة وسكت عايه أبو داود . وقد صححه ابن خزيمة وحسنه ابن القطان كما في "التلخيص" (ص - ٥١) . وقال ابن سيد الناس : أن التحسين لأقل مراتبه لثقة رواه ووجد الشواهد له من خارج الخ . حكاه شارح "المنتقى" (١ - ٢٨٨) . وحديث أم سلمة عند ابن ماجه : "إن المسجد لا يحل لحائض ولا جنب" وحديث أبي سعيد الخدري عند الترمذي في مناقب علي : "بأعلى لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك" قال الترمذي : "حسن غريب" وحجة الشافعي قوله تعالى "إلا عابري سبيل" وأول الصلاة بمواضع الصلاة لأن العبور إنما يكون في محل الصلاة وهو المسجد ، فقال الشافعي في "الأم" عن بعض العلماء : معناه لا تقربوا مواضع الصلاة كذا في "شرح المذهب" (٢ - ١٦٠) وأجاب عنه الحنفية بما هو مبسوط في محله . انظر "أحكام الجصاص" و"الهدائع" (١ - ٣٨) و"فتح القدير" (١ - ١١٥) . واستدل له بحديث زيد بن أسلم : "كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون في المسجد وهم جنب" رواه ابن المنذر كما في "المنتقى" للمجد ابن تيمية ، وبحديث جابر "كان أحدنا يمر في المسجد جنباً مجتازاً" رواه ابن أبي شيبة كما في "المنتقى" غير أن أحاديث النهي المفيدة للتحريم أولى بالأخذ احتياطاً وكما هو مبسوط في محله من كتب الأصول . وأخرج القاضي إسماعيل المالكي في "أحكام القرآن" عن المطالب هو ابن عبد الله بن حنطب : "إن النبي ﷺ لم يكن أذن لأحد أن

(باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض)

حدثنا : بندار نا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وبهز بن أسد قالوا
نا حماد بن سلمة عن حكيم الأثرم عن أبي تيممة الهجيمي عن أبي هريرة عن

عمر في المسجد ولا يجلس فيه وهو جنب إلا على بن أبي طالب لأن بيته كان في
المسجد . قال الحافظ ابن حجر : وهو مرسل قوى كما في " البحر الرائق " (١ - ١٩٦)
فالأحاديث صريحة في منع الاجتياز والمكث كالدخل ، ولم
يستثن منهم غير على خصوصية له كما خص الزبير بإباحة لبس الحرير لما شكوا
من أذى الفمل ، وخص غيره بغير ذلك ، وكذلك دخوله ﷺ جنباً ومكثه فيه
من خواصه كما ذكره النووي وقواه . وإن احتلم في المسجد تيمم للخروج إذا
لم يخف وإن خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي ولا يقرأ وهذا التيمم واجب
وهو ظاهر ما في " المحيط " . وصرح في " الذخيرة " أن هذا التيمم مستحب
كما في " البحر الرائق " ويؤيده خروج النبي ﷺ من المسجد حين تذكر أنه
جنب وأقيمت الصلاة وتأوله بأنه لعلة تيمم فبعيد . وللقائل بالوجوب أن يحمله
على خصوصيته ﷺ كما تقدم وهذا كله في الخروج ، وأما الدخول فلا تيمم
فلا يجوز عندنا قولاً واحداً ، ويجوز عند الشافعي العبور دخولاً وخروجاً
كما نفحه شيخنا رحمه الله في أماليه على " جامع الترمذي " .

— : باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض —

قد تقدم أن وطني الحائض حرام قطعي ، وانعقد عليه الإجماع . وقالوا بالكفار
من استحله ومع هذا عبر عنه المؤلف بلانظ الكراهية . قال الشيخ رحمه الله : وقد
يوجد في كلمات السلف مثل هذا التعبير فلا بدع . قلت : وقد روى ابن جرير
في " تفسيره " (١ - ١٢١) عن عكرمة عن ابن عباس : كان يكره أن تؤتى
المرأة في ذبرها ، فاعله يريده الشيخ ببعض السلف والله أعلم .

النبي ﷺ قال : من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً

قوله : أو امرأة في دبرها . قال أبو حنيفة وجهور أهل السنة بجمرة وطئ المرأة في دبرها فلا عبرة لما جاءت روايات في نسبة جوازه إلى ابن عمر وغيره ، والبخاري في "صحيحه" لما روى عن ابن عمر ذلك قال "بأنيها في" فلم يذكر مدخول "في" ، وكيف يصح؟ وقد أخرج الطحاوي في "شرح الآثار" والدارمي في "مسنده" (ص - ١٣٥) وابن جرير في تفسيره (١ - ٢٢٢) عن سعيد بن يسار أنه سأل ابن عمر فقال له : يا أبا عبد الله إنا نشترى الجوارى فنحضمض نحميمضاً ، فقال : وما التحميمض . قال : الدبر فقال ابن عمر : أف أف يفعل ذلك مؤمن أو مسلم . قال شيخنا : وبعد صحة مثل هذا عنه ليست تلك النسبة إليه لإلارزية تدع الديار بلاقع . وتأويل ما ورد عنه موهوماً : أنه بأنيها في قبلها من دبرها لا غير وقد صح عن ابن عباس أنه قال : إن ابن عمر - والله يغفرله - أوهم . رواه أبو داود . وكذلك لا عبرة لما ينسب إلى مالك ولم ينقله عنه إلا سمنون من المالكية والباقي ينكرون رواية الحل عنه ولا يقرأون به . كما في "روح الماتى" (١ - ٤٣١) (الطبعة الأميرية) . ويقول القرطبي (٣ - ٩٤) : وما نسب إلى مالك وأصحابه باطل ، وهم مبرهون من ذلك لأن الإباحة مختصة بموضع الحرث الخ ويقول : وهذا هو الحق المتبع والصحيح في المسألة ولا ينبغي أو من بالله واليوم الآخر أن يعرج في هذه النازلة على زلة عالم بعد أن تصح عنه وقد حذرنا من زلة العالم اه . وراجع له لزبد التفصيل والبيان فإنه أجاد في تلخيص أطراف الكلام وتحقيق المقام .

قوله : أو كاهناً ، حقق ابن خلدون المغربي في "مقدمة تاريخه" : بحث الكهانة وأنها تنقسم إلى طبيعية وكسبية فليراجع . وربما تصدق الكهانة غير أنه

فقد كفر بما أنزل على محمد . قال أبو عيسى :

لا نجد لها ضابطة يعتمد ، فربما تصدق وربما تكذب ، ومن أجل ذلك لم يعتبرها الشريعة بثاناً ومنع عنها ، قاله الشيخ . قال ابن الأثير : الكاهن الذي يتعاطى الخبز عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعى معرفة الأسرار الخ . وقال الشاه ولي الله في " حجة الله البالغة " : فلا تشكن أن النهي ليس معتمداً على عدمها في الخارج بل على كونها مظنة للخطأ والشرك والفساد كما قال عز من قائل : " قل فيها إثم كبير ومنافع للناس " (٢ - ١٩٤) وهذا قريب مما قاله شيخنا .

قوله : فقد كفر . جرى مجرى الترهيب والوعيد وليس كفر حقيقة فإنه لا كفر بارتكاب معصية وإن كانت كبيرة ما لم تستحل بعد أن كانت معصية قطعية ، فالغرض أنه فعل فعل الكافرين .

قاعدة : قد اشتهر أن المتأول لا يكفر وهو على ظاهره وباطلانه غير صحيح فإن المتأول في ضروريات الدين كافر كما صرح به الخيال وفي حاشيته على " شرح العقائد الفلسفية " وغيره من المحققين ، ومن صرح به الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد الشافعي المالكي . ثم إن الجهل في ضروريات الدين لا يعتبر عذراً في الشرع كما لا يعد عذراً في الجهل عن الاعتقادات ، فالصلاة فريضة ، وكذلك اعتقاد فرضيتها فرض . وكذلك حصول علمها فرض ، والجهل بها والجحود عنها كفر ، كما أن السواك سنة نبوية وحصول علمها سنة ، ولكن الاعتقاد بعد حصول العلم بكونه سنة فرض ، والجحود كفر وجهله لا يوجب الإثم ، فإن الجهل بالسنة لا يلزم به الإثم كما لا يلزم الإثم بتارك السنة أفاده الشيخ رحمه الله .

قاعدة : للشيخ رحمه الله : رسالة نفيسة سماها " إكفار الملحدين

لانعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي نيمه الهجيمي عن أبي هريرة، وإنما معنى هذا عند أهل العلم على التغليظ. وقد روى عن النبي ﷺ قال: من أتى حائضاً فليتصدق بدينار. فلو كان إثبات الحائض كفراً لم يؤمر فيه بالكفارة. وضعف محمد هذا الحديث من قبل اسناده، وأبو نيمه الهجيمي اسمه طريف بن مجالد.

(باب ما جاء في الكفارة في ذلك)

حدثنا: علي بن حجر نا شريك عن خصيف عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الرجل يقع على امرأته وهي حائض قال: يتصدق بنصف دينار. في ضروريات الدين في غاية من الأهمية كما قدمنا ذلك والموضوع مهم أصبح من الأقدام والأفهام، وأول كتاب عرفناه في هذا الموضوع كتاب "فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة" للإمام حجة الإسلام الغزالي، وقد طبع بمصر وبالهند جميعاً، وقد اقتبس منه عباراته المهمة في "إكفار الملحدين" وقد استوفى الموضوع من جميع نواحيه، ولم يغادر عبارة في الموضوع من غرر نقول أعلام الأمة وأعيان القوم إلا وقد أتى بها من مظان بعيدة عن الأعلام والأفهام فجراه الله عن الأمة خبر ما جزى عبادته المحسنين والعلماء العاملين.

قوله: لانعرف هذا الحديث الخ. وفي "التهذيب" نقل توثيق حكيم الأثرم عن أبي داود وابن حبان فيكون صحيحاً عندهما أو حسناً.

—: باب ما جاء في الكفارة في ذلك :—

ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي في الجديد وأحمد في رواية: إلى أنه لا كفارة وجوباً على من وطئ في الحيض عمداً، وإنما عليه التوبة والاستغفار. وحكاها الخطابي عن أكثر العلماء وابن المنذر عن عطاء، وابن أبي مليكة، والشعبي، والنخعي، ومكحول، والزهري وغيرهم. وقال طائفة من

حدثنا : الحسين بن حريث نا الفضل بن موسى عن أبي حمزة السكري عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : إذا كان دماً أحمر فدينار وإن كان دماً أصفر فنصف دينار . قال أبو عيسى : حديث الكفارة في إتيان الخائض قد روى عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً ، وهو قول بعض أهل العلم ، وبه يقول أحمد وإسحاق . وقال ابن المبارك : يستغفر ربه ولا كفارة عليه ، وقد روى مثل قول ابن المبارك عن بعض التابعين منهم سعيد بن جبير وإبراهيم .

الملاء : يجب الدينار في ابتداء الدم ونصف دينار في آخره ، وإليه ذهب أحمد وإسحاق والأوزاعي . [" شرح المذهب " (٢ - ٣٦٠) ملخصاً] نعم تستحب الكفارة على ذلك التفصيل عند الشافعي ، وكذلك عند أبي حنيفة كما صرح به في " البحر الرائق " (١ - ١٩٧) و " الدر المختار " (١ - ٢٧٥) وغيرهما . والحديث من طريق خفيف عن مقسم ، وخفيف ضعيف فالحديث ضعيف بالطريق الأول ، وكذلك ضعيف بالطريق الثاني لأن مداره على عبد الكريم ، وهو أبو أمية ابن أبي الخارق البصري وهو كذلك ضعيف ، وله طريق آخر صححه الحاكم وابن دقيق العيد وابن القطان رواه ابن الجارود من طريق عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس ولكن مع هذا الحديث مضطرب عند جمهور المحدثين وفقاً ورفعاً وانقطاعاً وأعضالاً وإرسالاً واتصالاً فلا يقيم بمثله حجة في باب الأحكام كما في " التلخيص " (ص ٦١) وراجعته للتفصيل . وقد وافق ابن حزم الجمهور في هذه المسألة انظر " المحلى " (٢ - ١٨٧) وما بعدها . قال الرافق : والجمهور عماوا بموجب الحديث فقالوا باستحباب الكفارة ، وإنما قلوا بالاستحباب دون الوجوب لأن الوجوب لا يثبت بمثله بل يحتاج إلى حديث صحيح قوى في الباب ، ولم يصح عند الجمهور في ذلك شئ فلو صح عند آخر فلا يمكن أن يلزم به الجمهور ، فما بقوله الشوكاني وأمثاله من بعض

(باب ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب)

حدثنا ابن أبي عمر نا سفيان عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء ابنة أبي بكر الصديق أن امرأة سألت النبي ﷺ عن الثوب يصيبه الدم من الحيضة فقال رسول الله ﷺ : حثيه ثم افرصيه بالماء ثم رشيه وصلى فيه . وفي الباب عن أبي هريرة وأم قيس بنت محصن . قال أبو عيسى : حديث أسماء في غسل الدم حديث حسن صحيح . وقد اختلف أهل العلم في الدم يكون المعاصرين لاحجة لهم في ذلك على الجمهور ولا داعية للتفصيل بعد ثبوت العمل بالحديث وإن كان بالاستحباب فيكفي للخروج عن العهدة في الجملة والله أعلم .

— : باب ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب —

اتفق الأئمة الأربعة في نجاسة دم الحيض غير أنهم اختلفوا في بعض التفاصيل . وذكر الترمذي قدراً من أقوال أهل العلم .

قوله : أن امرأة ، هذه المرأة المهمة هي أسماء نفسها كما وقع في رواية الشافعي عن ابن عيينة عن هشام في هذا الحديث ولا يبعد أن يبهوم الراوى اسم نفسه كما في حديث أبي سعيد في قصة الرقية بفاتحة الكتاب . هذا ملخص "العمدة" (١ - ٩٠١) و "الفتح" (١ - ٢٣٠) . قال الراقم : والإبهام كما مر في حديث معاذة في (باب الخائض لا تقضى الصلاة) وقد بينا هناك .

قوله : حثيه الخ . الحث : هو الفك باليد ، ومثله الحك ، وانقشر ، و الحتك . والقرص : هو الفك بأطراف الأصابع والأظفار . والرش : هو الغسل هنا ووقع في رواية الصحيح : و " تنضجه " ومعناه تغسل كما فسرته الخطابي وهو الأحسن . هذا ملخص "النهاية" و "العمدة" ومن شاء الاطلاع على تفصيل ألفاظ الروايات فليراجع "العمدة" (١ - ٩٠١ و ٩٠٢) .

على الثوب فيصل إلى فيه قبل أن يغسله ، فقال بعض أهل العلم من التابعين : إذا كان الدم مقدار الدرهم فلم يغسله وصلى فيه أعاد الصلاة . وقال بعضهم : إذا كان الدم أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك ، ولم يوجب بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم عليه الإعادة ، وإن كان أكثر من قدر الدرهم . وبه يقول أحمد وإسحاق . وقال الشافعي : يجب عليه الغسل وإن كان أقل من قدر الدرهم وشدد في ذلك .

(باب ما جاء في كم تمكث النفساء)

حدثنا : نصر بن علي نا شجاع بن الوليد أبو بدر عن علي بن عبد الأعلى عن

قوله : وهو قول سفيان الخ . وهو مذهب أبي حنيفة أن الأكثر من قدر الدرهم في الدم وغيره من النجاسات مفسدة للصلاة وأما قدر الدرهم فالصلاة معها نكراهة تحريماً ، وما دون الدرهم قبل كراهة تنزيه وقيل تحريم . كذا في "البحر الرائق" (١ - ٢٢٨) . والمراد بالدرهم عندنا هو درهم كل زمان كما قاله شمس الأئمة وهو الصحيح كما في "البحر" . وقال مالك : قابل الدم معفو ويغسل قليل سائر النجاسات كذا في "العمدة" (١ - ٩٠٢) . فذهبه قريب من مذهب أبي حنيفة وسفيان .

قوله : وبه يقول أحمد . مذهب أحمد أنه : إذا صلى ثم رأى عليه نجاسة في ثوبه أو بدنه لا يعلم هل كانت عليه في الصلاة أم لا فصلاته صحيحة . وإن علم أنها في الصلاة لكن جهلها حتى فرغ من الصلاة ففيه روايتان : ففي رواية يعيد ، وفي رواية لا يعيد ، إلا أن يكون دماً يسيراً غير فاحش فإنه لا تعاد قولاً واحداً وإن كان كثيراً تعاد منه الصلاة . واختلف أقوال أحمد في مقدار الكثير ، فروى شبر في شبر ، وروى قدر الكف ، وظاهر مذهبه ما فحش في قلب من عليه الدم . هذا ملخص ما في "المغني" (١ - ٧٣٠ و ٧١٨) وعلم من هذا أن عبارة الترمذي في بيان مذهبه مطلقاً فيه قصور أو اختصار .

— : باب ما جاء في كم تمكث النفساء : —

النفساء لغة : مصادر ، نفست المرأة بضم النون وفتحتها مع كسر الفاء إذا ولدت

أبي سهل عن مسة الأزدية عن أم سلمة قالت : كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوماً ، وكنا نطلى وجوهنا بالورس من الكلف . قال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسة الأزدية عن أم سلمة ، واسم أبي سهل كثير بن زياد . قال محمد بن اسماعيل : على بن

فهى نفساء وهن نفاس ، وأما إذا حاضت فبفتح النون وكسر الفاء لا غير . وشرعاً : هو الدم الخارج عقب الولد . كذا في " البحر " و " شرح المذهب " (٢ - ٥١٩) . ومدة أكثر النفاس أربعون يوماً عند أبي حنيفة ومالك وأحمد . وعند الشافعي ستون يوماً وهو الأظهر من مذهبه ، كما في " شرح المذهب " (٢ - ٥٢٢) واستغرب من الترمذي ما نسب إلى الشافعي وهي رواية عن مالك وحكي رجوعه عنها وقيل : بالفرق بين النفاس من ولاد الذكر وولاد الأنثى . راجع " قواعد ابن رشد " ولاحد لأقله عندهم جميعاً انظر " البحر الرائق " (١ - ٢١٩) و " شرح المذهب " (٢ - ٥٢٣) وما بعدها . وذكر في كتب فقهاءنا الحنفية في تعليل أكثر مدته لأن الروح لا تدخل في الولد قبل أربعة أشهر فتجتمع الدماء أربعة أشهر فإذا دخل الروح صار الدم غذاءً للولد فإذا خرج الولد خرج ما كان محتبساً من الدماء أربعة أشهر في كل شهر عشرة . حكاه في " البحر " من " العذابة " (١ - ٢٢٠) .

قوله : بالورس — بالفتح نبت أصفر يصبغ به ، وهو كالسمسم ليس إلا باليمن يزرع فيبقى عشرين سنة وهو نافع للكلف طلاء ، وللبهق شرباً ، وابس الثوب المورس مقو على الباه [من " النهاية " و " القاموس "] .

قوله : من الكلف ، بفتح التين شئ يعلو الوجه كالسمسم ، ولون بين السواد والحمرة ، وحمرة كدرة تعلو الوجه (من " القاموس ") .

عبد الأعلى ثقة، وأبو سهل ثقة، ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل: وقد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإنها تغتسل وتصل، فإذا رأت الدم بعد الأربعين فإن أكثر أهل العلم قالوا لا تدع الصلاة بعد الأربعين، وهو قول أكثر الفقهاء، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ويروى عن الحسن البصري أنه قال: إنها تدع الصلاة خمسين يوماً إذا لم تطهر، ويروى عن عطاء بن أبي رباح والشعبي ستين يوماً.

(باب ما جاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد)

حدثنا : بندار نا أبو أحمد نا سفيان عن معمر عن قتادة عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يطوف على نسائه في غسل واحد . وفي الباب عن أبي رافع . قال أبو عيسى : حديث أنس حديث صحيح ، وهو قول غير واحد من أهل العلم

— : باب ما جاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد : —

بندار : هو محمد بن بشار . وأبو أحمد : محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيري الكوفي . وسفيان هو الثوري كما قاله بعض .

قوله : كان يطوف ، كناية عن الجماع وقرينته في "غسل واحد" . وحديث الباب أخرجه "البخاري" بلفظ آخر .

قوله : على نسائه ، وهن تسع كما في رواية أو إحدى عشرة كما في رواية أخرى ، أنظر التفصيل في "العمدة" (٢ — ٣٢) و"الفتح" (١ — ٢٦١) .

قوله : في غسل واحد . أجمع العلماء على أنه لا يجب الاغتسال بين الجماعين وإنما هو مستحب ، والحديث صريح في ذلك فإن المتبادر من الغسل هو الغسل الواحد بعد الفراغ . وعامة عادته ﷺ الاغتسال بين الجماعين كما في حديث

منهم الحسن البصري أن لا بأس أن يعود قبل أن يتوضأ . وقد روى محمد بن

أبي رافع عند أبي داود والنسائي : أنه ﷺ طاف ذات يوم على نسائه ،
يغتسل عند هذه وعند هذه ، قال : فقلت يا رسول الله ألا نجعله غسلاً
واحداً ؟ قال : هذا أزكى وأطيب وأطهر . هذا ملخص " العمدة " و " الفتح "
بزيادة . ثم طوافه ﷺ على كاهن في ليلة واحدة أو ساعة من الليل أو النهار
كما في رواية الصحيح فيشكل أن أقل القسم ليلة لكل امرأة فكيف هذا ؟
وذهب العلماء في الجواب إلى وجوه :

الأول : أنه كان ذلك عند إقباله من السفر حيث لا قسم يلزم ؛ لأنه كان
إذا سافر أقرع بين نسائه فيسافر بمن يخرج سهمها ، قاله ابن
عبد البر .

الثاني : أن القسم لم يكن واجباً عليه وهو قول طوائف من أهل العلم وبه
جزم أبو سعيد الأصبخري من الشافعية ويجب عند الأكثرين فيستدل
به من قال بعدم الوجوب ولا يحتاج إلى تأويل .

الثالث : كان ذلك برضاء صاحبة النوبة كما استأذنهن أن يعرض في بيت
عائشة ، قاله أبو عبيد .

الرابع : أنه كان ذلك عند استيفاء القسمة ثم يستأنف القسمة ، قاله المهلب .

الخامس : أنه كان ذلك قبل وجوب القسمة ، وذلك عند القائلين بوجوبها .

السادس : أنه ﷺ قد خصه الله بأشياء في النكاح ، منها أنه أعطاه ساعة في كل
ليلة لا يكون لأزواجه فيها حق يدخل فيها على جميعهن فيفعل ما
يريد ثم يستقر عند من لها النوبة وكانت تلك الساعة بعد العصر كما في

يوسف هذا عن سفيان فقال عن أبي عروة عن عن أبي الخطاب عن كتاب "مسلم" عن ابن عباس ، قاله ابن العربي هذا ملخص "العمدة" و "الفتح" وغيرها .

السابع : أنه واقعة حجة الوداع وكان أراد ﷺ أن يحرم فأراد أن يقضى حاجتهن كلهن ، فهي واقعة حال وإن غيرها الراوى بلفظ كان المشعر بالاستمرار والعادة ، قاله شيخنا حاكياً عن القاضي أبي بكر ابن العربي ولم أطلع عليه بعد لافي "العارضية" ولا في "أحكام القرآن" له ، والذي حكاه البدر العيني وابن حجر عنه كما مر في الوجه السادس هو الذي قاله في "عارضية الأحوذى" والله أعلم .

قال الرافق : والذي يطمئن إليه الغالب أن الواقعة وقعت مرة أو مرتين وذلك في حجة الوداع وكانت أمهات المؤمنين كلهن معه ﷺ وخرج ﷺ من المدينة بعد ما صلى الظهر وصلى العصر بذى الحليفة وبات بها ولما كان يريد الإحرام ومن سنته أن يأتي زوجته قبيله لو كانت معه ، فكان إتيانهن لأداء هذه السنة وهي لاثنتي إلى إلتيتانهن جميعاً ، لأن كلاً منها زوجته وكل واحدة منهن كانت تريد الإحرام ، فكما أنه مطاوب في حق الزوج فكذلك في حق الزوجة ، ثم لما أراد الإحلال بمعنى يوم النحر بعد الإفاضة فكذلك أحل إحلالاً كاملاً إلتيتانهن أداء لسنة الإحلال في حقه وحقهن جميعاً ، وربما يكون ذلك عند العصر لأنه ﷺ طاف الإفاضة عند الظهر ورجع إلى مفي فكذلك إلتيتان عند العصر قبل الصلاة أو بعده كما في رواية "مسلم" عن ابن عباس ، وعلى ذلك ظهر وجه إلتيتانهن جميعاً في وقت واحد قضاء لهذا السنة في حقه وحقهن والله أعلم .

أنس . وأبو عروة هو معمر بن راشد ، وأبو الخطاب قتادة بن دعامة .

فائدة : (١) وقع في حديث الباب عن أنس في " صحيح البخارى " :
 " كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين رجلاً " وفي " صحيح الاسماعيلى " من
 حديث أبي يعلى عن أبي موسى عن معاذ " قوة أربعين " وفي " الحلية " لأبي
 نعيم عن مجاهد : " أعطى قوة أربعين رجلاً كل رجل من رجال أهل الجنة .
 وفي حديث عبد الله بن عمر ورفعته : " أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع " وروينا في حديث زيد بن أرقم مرفوعاً : " إن الرجل من أهل الجنة ليعطى قوة
 مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة " أخرجه أحمد والنسائي والحاكم
 وصححه . وفي حديث أنس عن النبي ﷺ : " يعطى المؤمن في الجنة قوة كذا وكذا
 من الجماع ، قيل يا رسول الله يطيق ذلك ؟ فقال : يعطى قوة مائة رجل " .
 رواه الترمذى وقال : حديث غريب صحيح الخ . وصححه ابن حبان . فكان
 رسول الله ﷺ أعطى قوة أربعين رجلاً من رجال أهل الجنة . ورجل من
 أهل الجنة يعطى له قوة مائة رجل . فإذا ضربنا أربعين في مائة صارت أربعة
 آلاف . هذه مقتبسة من " العمدة " (٢ - ٣٢ و ٣٤) و " الفتح " (١ - ٢٦٣)
 فثبت أنه ﷺ أعطى قوة أربعة آلاف رجل . فانظر إلى هذه القوة الخارقة
 للعادة ما هو دلائل كمال خلقه وجسمه ما لم يوجد له نظير في العالم ، وثبت
 ذلك بأحاديث وآثار صحيحة تنبئ وتروى ليست قصصاً تاريخية أو حكايات
 موضوعة خيالية .

(١) كان الباعث على ذكر هذه الفائدة هو دفع ما يوسوس به قلوب ضعفاء
 المؤمنين ورد ما ينفوه به ألسنة الملحدين والمستشرقين ورفع ما اختلاج في أفكار
 بعض أهل الأقلام من أهل العصر ممن لم يثابج بالدين صدره ولم يطمئن بالحقائق
 الدينية قلبه ولم يستر بنور العلم الصحيح فكره والله المستعان .

... ..

ثم مع هذه القوة الخارقة للعادة لم يتزوج في شبابه وربعائه إلى أن بلغ من عمره ثلاثة وخمسين عاماً إلا خديجة باستدعاء خديجة نفسها وإصرار عمه أبي طالب، وكانت هي ثبيرة وباغت من عمرها أربعين عاماً وقبل خمسة وأربعين، فلم يتزوج في حياتها ولم يتزوج بكراً إلا عائشة ولم يكن تحته حين قدم المدينة لإسودة، ودخل على عائشة بالمدينة ثم تزوج أم سامة وحفصة وزينب بنت خزيمة في الثالثة أو الرابعة، ثم تزوج بنت جمحش في الخامسة، ثم جويرية في السادسة، ثم صفية وأم حبيبة وميمونة في السابعة، وكانت سودة وهبت يومها لعائشة ولم يعلم أنه اجتمع عنده من الأزواج أكثر من تسع نسوة بالتزويج. هذه مأخوذة من "السيرة الحلبية" و"العمدة" و"الفتح". فقس هذه القوة الخارقة إلى هذا التعفف الخارق وإلى هذا الصبر الفائق وما إلى ذلك من قلة أكله وقناعته وعدم شبع بطنه فهل يتصور في البشر أكمل منه عفة وأشد منه عصمة وأقوى منه صبراً عليه صلوات الله ونجياته وتسلياته وبركاته. وهل يتصور في العقل بملاحظة هذه الجهات كلها بشراً ملك لإربه وشهوته. وبعد هذا كله ليس هذا إلا إنجاز للقدرة الإلهية. ثم لاحظ الحكمة في هذا التعدد من نقل الشريعة التي تختص بالنساء وقد نقل من عائشة وحدها الكثير الطيب واحتاج الصحابة ومثل الفاروق إلى كشف المسائل عنهم وإلى علوهم ولاحظ من شدة حياته صلى الله عليه وسلم حتى كان أشد حياء من العذراء في خدرها وحتى كان لا يثبت نظره صلى الله عليه وسلم على وجهه أحد فكان من اللازم هذا التعدد لتفتح أبواب الشرائع للنساء ولا سيما في ما يتعلق بمحاسن الباطنة وشئون حياته الخفية ونظام معيشة في داخل البيت وحتى تتوار ذلك فلا يبقى أدنى مجال للمرتاب فسبحان الله القدير بصطفي ما يشاء لمن يشاء (الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب).

(باب ما جاء إذا أراد أن يعود توضاً)

حدثنا : هناد نا حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً ، وفي الباب عن عمر . قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح ، وهو قول عمر بن الخطاب ، وقال به غير واحد من أهل العلم قالوا : إذا جامع الرجل امرأته ثم أراد أن يعود فليتوضأ قبل أن يعود . وأبو المتوكل اسمه علي بن داؤد . وأبو سعيد الخدري اسمه سعد بن مالك بن سنان .

— : باب ما جاء إذا أراد أن يعود توضاً : —

الوضوء في خلal الجماعين مندوب وليس بواجب عند جمهرة الأمة ما عدا طائفة من أهل الظاهر وعند يزيد بن حبيب المالكي ، ونسب ذلك إلى عطاء وإبراهيم وعكرمة والحسن وابن سيرين واحتجوا بحديث الباب وأخرجهم "مسلم" من نفس هذه الطريق وحمل الجمهور الأمر على التنب دون الوجوب لزيادة ثبت وصحت في هذا الحديث عند ابن خزيمة من طريق ابن عيينة : " فإنه أنشط للعود " فدل على أن الأمر الإرشاد أو التنب مصلحة للطبيعة ، وكذلك يؤيد الجمهور ما رواه الطحاوي من طريق موسى بن عقبة عن أبي اسحاق عن الأسود عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ يجمع ثم يعود ولا يتوضأ . ومن حمل الوضوء على اللغو من غسل الفرج فبرده لفظ ابن خزيمة : " فليتوضأ وضوءاً للصلاة " ويحتمل أن يكون المنسوب إلى هؤلاء الثمانية هو القول عنهم لأجل التنب دون الوجوب فروى ابن أبي شيبة كما ذكره الترمذي عن الحسن : أنه كان لا يرى بأساً أن يجمع الرجل مع امرأته ثم يعود قبل أن يتوضأ . قال : وكان ابن سيرين يقول : لا أعلم بذلك بأساً ، إنما قيل ذلك لأنه أحرى أن يعود . هذا ملخص "العمدة" (٢ — ٢٨ و ٢٩) و "الفتح"

(باب ما جاء اذ أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء)

حدثنا : هناد نا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم قال : أقيمت الصلاة فأخذ بيد رجل فقدمه وكان إمام القوم وقال :

— : باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء —
الجماعة في المكتوبة اختلاف العلماء في حكمها إلى أقوال : واجبة ، أو سنة مؤكدة ، أو مستحبة ، أو فرض عين ، أو فرض كفاية ، أو شرط لصحة الصلاة . أنظر ” فتح القدير ” (١ — ٢٤٣) (باب الامامة) و ” العمدة ” (٢ — ٦٨٥) . ومع هذا عند كل فريق أعذار صحيحة لترك الجماعة ومدافعة الأخبثين من جملة أعذار ترك الجماعة عند الكل . وعند الحنفية تبلغ هي إلى عشرين ، نظهما ابن عابدين الشامي بقوله :

أعذار ترك جماعة عشرون قد	أو دعيتها في عقد نظم كالدر
مرض وإقعاد عمى وزمانة	مطر وطين ثم برد قد أضر
قطع لرجل مع يد أو دونها	فليج وعجز الشيخ قصد للسفر
خوف على مال كذا من ظالم	أو دائن وشهى أكل قد حضر
والريح ليلًا ظلمة تمرىض ذى	ألم مدافعة لبول أو قدر
ثم اشتغال لا بغير الفقه في	بعض من الأوقات عذر معتبر

كذا في ” شرح الدر المختار ” (١ — ٥٢٠) و ” حاشية البحر ” (١ — ٣٤٦) . ثم هنا ألفاظ : الحاقن ، والحاقب ، والحازق — بالنزاء المعجمة — والحاقم للحابس بالبول والغائط ، والمدافع للريح ، والمدافع للبول والغائط معاً النشر على ترتيب اللف مأخوذ من ابن عابدين وغيره وحكم الكل واحد والحكمة

سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء . وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وثوبان وأبي أمامة . قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن أرقم حديث حسن صحيح .

في كراهة الصلاة في هذه الحالة اشتغال القلب وعدم تفرغه للتشروع والحضور الذى هو روح العبادة . وعن أبي حنيفة : لأن يكون أكله كله صلاة أحب إلى من أن يكون صلاته كلها أكلاً اهـ . ومن صلى في مثل هذه الحالة جازت صلاته مع كراهة ولا تجب عليه الإعادة ، وإليه ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة . وعند المالكية تجب الإعادة وإن كان بعد الوقت في قول لمالك . هذا ملخص ما قاله في " المنهل العذب " (١ - ٢٩٢) و " المغنى " (١ - ٦٥٩) و " العمدة " (٢ - ٧٢٦) وبعض أطراف المسألة سيأتى إن شاء الله تعالى في (باب إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة) .

ومن عرض له هذه الحالة في أثناء الصلاة فيذهب ويفرغ ثم يعيد الصلاة وعلى رواية شاذة عن أبي يوسف : يبنى ولا يلزم الإعادة . هذا ملخص ما في " العرف الشدى " وانظر " البدائع " (١ - ٢٢١) . ولم أر ما في " العرف " صريحاً عن أبي يوسف . وراجع " الفتح " لابن الهمام (١ - ٣٦٨) والحاصل أنه نكراه الصلاة مع مدافعة الأخبثين سواء كان بعد الشروع أو قبله وكذلك بحضرة الطعام ونفسه تشوق إليه . هذا ملخص ما في " فتح القدير " (١ - ٢٩٧) و " البحر " (١ - ٣٤٦) ثم إذا فاتته الجماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر فإن ذهب إلى مسجد آخر يردو ادراك الجماعة فحسن وإن صلى في مسجد حيه فحسن . [ملخص " البدائع " (١ - ١٥٦) و " البحر " (١ - ٣٤٦) .]

بقى ما إذا خشى فوت الجماعة ولا يجد جماعة غيرها فهل يقطعها كما يقطعها إذا رأى على ثوبه نجاسة قدر الدرهم ليغسلها أولاً؟ كما إذا كانت النجاسة أقل من قدر الدرهم، والصواب الأول لأن ترك سلة الجماعة أولى من الإتيان بالكراهة

هكذا روى مالك بن أنس ويحيى بن سعيد القطان وغير واحد من الحفاظ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم . وروى وهيب وغيره عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل عن عبد الله بن الأرقم ، وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ، به يقول أحمد وإسحاق قالا : لا يقوم إلى الصلاة وهو يجد شيئاً من الغائط والبول قالا : إن دخل في الصلاة فوجد شيئاً من ذلك فلا ينصرف ما لم يشغله . وقال بعض أهل العلم : لا بأس أن يصلى وبه غائط أو بول ما لم يشغله ذلك عن الصلاة .

كالقطع لغسل قدر الدرهم فإنه واجب ففعله أولى من فعل السنة بخلاف غسل ما دونه فإنه مستحب فلا يترك السنة المؤكدة لأجله كذا حققه في " شرح المنية " كما في " رد المحتار " (١ - ٦٠٠) ثم العبرة في ذلك لرأى المبتلى به فإن كانت المدافعة قوية ورأى إخلال حضوره في الصلاة إخلالاً لا يتمكن من الحضور لذلك فينصرف وإلا فيصلى ، هذا إيضاح ما في العرف الشلى . وفي " البحر الرائق " في الجزء الثاني من المكروهات ما يؤدى معناه فقال وإن كان الاهتمام يشغله بقطعها ، وإن مضى عليها أجزأه وقد أساء انتهى . قال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه لو صلى بحضرة الطعام فأكل صلاته أن صلاته تجزئه كذلك إذا كان حاقباً اه . وقال الطحاوى : لا يختلفون أنه لو شغل قلبه بشئ من الدنيا أنه لا يستحب له الإعادة كذلك إذا شغله البول اه . كذا في " المغنى " لابن قدامة (١ - ٦٥٩) .

قوله : هكذا روى مالك الخ . وجملة من رواه عن هشام عن عروة عن عبد الله : أبو معاوية محمد بن خازم ، ومالك ويحيى بن سعيد القطان ، وسفيان ابن عيينة ، وزهير بن معاوية ، وحفص بن غياث ، ومحمد بن إسحاق ، وشجاع ابن الوليد ، رحماد بن زيد ، ووكيع ، والمفضل بن فضالة ، ومحمد بن كنانة . كما حكاه الزرقاني عن ابن عبد البر (١ - ٢٨٨) فهؤلاء كلهم لم يدخلوا ابن

(باب ما جاء في الوضوء من الموطئ)

حدثنا : قتيبة بن مالك بن أنس عن محمد بن عمار عن محمد بن إبراهيم عن أم ولد لعبد الرحمن

عروة بن عبد الله بن الأرقم رجلاً ، وبؤيده رواية عبد الرزاق (كما حكاه الزرقاني) عن أيوب بن موسى عن هشام بن حررة عن أبيه قال خرجنا في حج أو عمرة مع عبد الله بن الأرقم فأقام الصلاة ، ثم قال : صلوا وذهب لحاجته فلما رجع قال : إن رسول الله ﷺ قال الخ . فهذا صريح في أن عروة سمعه من عبد الله نفسه بغير واسطة فالرواية متصلة لا منقطعة كما أوهمه رواية وهيب وشعيب وأبو ضمرة .

— : باب ما جاء في الوضوء من الموطئ : —

النجاسة مثل البول ونحوه إذا أصاب الثوب أو الجسد لا يطهر إلا بالغسل ، وعليه إجماع الأمة ، وكذلك النجاسة الرطبة ذات جرم إذا أصابت ثوباً فسيلها الغسل عند أبي حنيفة والشافعي ، وإذا أصابت مثل خف ونعل فيطهر بالدلك والمسح على الأرض النظيفة عندهم جميعاً إلا عند الشافعي فيجب الغسل عنده بالماء . كذا في "معالم السنن" (١ - ١١٨) وغيره وانظر "المغني" (١ - ٧٣٣) . وحديث أم سلمة إن كانت أصابت ذيلها نجاسة رطبة فلا يطهرها ما بعدها عند أحد من الأئمة الأربعة إلا في رواية الشافعي عن أحمد حكاه شيخنا في "العرف" وحكاه الزرقاني في "شرح المؤطا" عن بعض العلماء (١ - ٥٣) وتأويل حديث أم سلمة عندهم بإصابة النجاسة اليابسة ، قال لخطابي في "المعالم" (١ - ١١٨) : كان الشافعي يقول : إنما هو فيما جر على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء ، فأما إذا جر على رطب فلا يطهر إلا بالغسل . وقال أحمد بن حنبل : ليس معناه إذا أصابه بول ثم مر بعده على الأرض أنها تطهره ولكنه يمر بالمكان

ابن عوف قالت قلت لأُم سلمة : إني امرأة أطيبل ذبلي وأمشي في فيقذره ثم يمر بمكان أطيب منه فيكون هذا بذلك . . . وقال مالك : إن الأرض يطهر بعضها بعضاً إنما هو أن يطأ الأرض القذرة ثم يطأ الأرض اليابسة النظيفة فإن بعضها يطهر بعضاً فأما مثل البول ونحوه يصيب الثوب فلا انتهى ماخصاً . يستفاد من تفسير مالك وأحمد أن النجاسة الرطبة ذات جرم كأنقذر دون الرقيق كالبول يطهر بالمسح على الأرض النظيفة ، فأنقله الخطابي وأبو حامد كما في "المجموع" (١ - ٩٦) من الإجماع من عدم التطهير فلعل هو في الرقيق مثل البول لا كما يزعمه النووي عاوماً في كل رطبة . أنظر "المجموع" (١ - ٩٦) . والذي حكاه ابن العربي في "العارضة" وابن عبد البر كما في "الزرقاني على المؤطا" عن مالك قال معناه : في القشب اليابس والقذر الجاف الذي لا يلصق منه بالثوب شئ الخ . فلعل عن مالك روايتين في معناه وهو ظاهر الزرقاني (١ - ٥٣) والله أعلم . وقال الشاه ولي الله الدهاوي في "المصنف شرح المؤطا" بالفارسية (١ - ٦٢) : وهذا يؤيد ماقلت آنفاً أن ذلك معفو للخرج كما أن غسل الثوب والبدن من دم الجرح معفو عند المالكية لأجل الجرح ، وكما أن الماء المستنقع في الطرق تكون فيه النجاسة إذا أصاب ثوباً يعني عند المالكية لأجل الجرح ، وكما أن النجاسة الرطبة إذا أصابت خفاً فيطهر بذلك عند الحنفية وليس أي فرق عندى بين الماء المستنقع الذي فيه نجاسة إذا أصاب ثوباً ودم الجراحات والبثرات إذا أصاب ثوباً وبين النجاسة الرطبة أصابت ذبلاً ثم اختلطت بالأرض الطاهرة فتناثرت أو فركت والله أعلم . وجمهور الفقهاء لم يعملوا بهذا الحديث انتهى كلامه مترجماً إلى العربية . وأجابوا عن هذا الحديث أنه ضعيف لجهالة أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن فلا يعرف حالها في الثقة والعدالة . قاله الخطابي في "المعالم" والنووي في "المجموع" . والأولى في الجواب ومعنى حديث الباب ما قاله شيخنا رحمه الله أن يقال : أن حكمه ﷺ هنا من قبيل أسلوب الحكمين فإن النجاسة كانت غير مشاهدة وكذا إصابتها الذبل

المكان القدر فقالت: قال رسول الله ﷺ : يطهره ما بعده . وروى عبد الله بن غير أنها توهمت ذلك حيث كانت لا تأمن من إصابتها ، فغرضه ﷺ أنه لا غسل في ذلك ، وإنما عبر بقوله ” يطهره ما بعده ” دفعاً لما احتاج في قلبها من الوسوسة والوهم . فإذا يكون هذا من قبيل جوابه ﷺ في بئر بضاعة وغير ذلك . وإلى مثل هذا أشار الإمام الشافعي في كتاب ” الأم ” كذا قاله شيخنا ولم أر في كلام الشافعي في مظانه إشارة صريحة إلى ذلك غير أن لفظه ربما يشير إلى ذلك إشارة حيث يقول في (١ - ٤٧) من ” الأم ” : وكل ما أصاب الثوب من غائط رطب أو بول أو دم أو خمر أو محرم ما كان فاستيقنه صاحبه وأدركه طرفه أو لم يدركه فعليه غسله وإن أشكل عليه موضعه لم يميزه إلا غسل الثوب كله ما خلا الدم والقيح والصدید وماء القرح اه . وقال في (١ - ٤٩) : وإذا استيقن الرجل أن قد أصابت النجاسة ثوباً له فصلى فيه ولا يدري متى أصابته النجاسة فإن الواجب عليه إن كان يستيقن شيئاً أن يصلى ما استيقن وإن كان لا يستيقن تأخى حتى يصلى ما يرى أنه قد صلى كل صلاة صلاحاً وفي ثوبه النجس أو أكثر منها ولا بد منه إعادة شئ إلا ما استيقن والفتيا والاختيار له كما وصفت ، والثوب والجسد سواء يتنجسهما ما أصابهما ، وانخلف والنعل ثوبان فإذا صلى فيها وقد أصابتهما نجاسة رطبة ولم يغسلها أعاد اه ، فقد فرق بين ما يستيقنه وبين ما لا يستيقنه فاعل إلى هذا يشير الشيخ والله أعلم . و في الباب حديث امرأة من بنى عبد الأشهل عند أبي داود قالت : قلت يا رسول الله إن لنا طريقاً إلى المسجد منتنة فكيف نفعل إذا مطرنا؟ قال : أليس بعدها طريق أطيب منها؟ قالت : قلت بلى ، قال : فهذه بهذه . وجهالة هذه المرأة غير مضرّة فإنها صحابية .

قوله : القدر ، القدر ما يستكرهه الطبيعة سواء كان نجساً أو لا ، فهو أعم من النجس كذا في ” العرف ” .

المبارك هذا الحديث عن مالك بن أنس عن محمد بن عمار عن محمد بن إبراهيم عن أم ولد لهرود بن عبد الرحمن بن عوف عن أم سلمة وهو وهم وإنما هو عن أم ولد لإبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف عن أم سلمة وهذا الصحيح . وفي الباب عن عبد الله بن مسعود قال : كنا نصلى مع رسول الله ﷺ ولا نتوضأ من الموطئ . قال أبو هبسي : وهو قول غير واحد من أهل العلم قالوا : إذا وطئ الرجل على المكان القدر أنه لا يجب عليه غسل القدم إلا أن يكون رطباً فيغسل ما أصابه .

(باب ما جاء في التيمم)

حدثنا : أبو حفص عمرو بن علي الفلاس نا يزيد بن زريع نا سعيد عن

قوله : أم ولد لإبراهيم ، اسمها حميدة تابعة قاله الزرقاني في "شرح الموطأ" وذكرها في " التهذيب " و "التقريب " في حميدة عن أم سلمة أنها أم ولد لإبراهيم .

قوله : لا نتوضأ من الموطئ ، قال الخطابي في " المعالم " وابن الأثير في " النهاية " أراد عدم إعادة الوضوء من الأذى يضيّب الرجل لا عدم غسل الرجل ، وهذا فيه بعد . وحمل الترمذي التوضأ على غسل القدمين وهو الظاهر ، والمعنى في ذلك إذا مشى خافياً ولم يأمن إصابة شئ فلا يجب غسل الرجلين لا أن النجاسة كانت مشاهدة وأصابت القدمين بل لأنه لم يعتبر اتوهم والشك . هذا مراد ما أفاده شيخنا في " العرف " وعبارة " العرف الشذى " غير واضحة .

— : باب ما جاء في التيمم —

التيمم في اللغة : القصد يقال : تيممت فلاناً ، وبعمته ، وأمنته وتأمته أى قصدته . قال الشاعر :

قتادة عن عزرة عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن عمار بن

ولا أدري إذا بممت أرضاً أريد الخير أيهما يليق

قال آخر :

تيممناها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عال .

وشرعاً : قصد الصعيد الطاهر بصفة مخصوصة وهو مسح اليدين والوجه عند عدم الماء حقيقة أو حكماً لاستباحة الصلاة وامتنال الأمر . هذا ماخص " طرح التريب " و " المجموع " و " العمدة " و " الفتح " . والتيمم ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة وهو رخصة وفضيلة اختصت به هذه الأمة دون سائر الأمم كما صرح به الأحاديث الصحيحة المشهورة . وأجمعوا على أن التيمم يختص بالرجل واليدين سواء تيمم عن الحدث الأصغر أو الأكبر ، وسواء تيمم عن كل الأعضاء أو بعضها . وأجمعوا على جوازه للحدث وكذا للجنب غير أنه يحكى خلاف عمر وابن مسعود وإبراهيم النخعي والأسود كما حكاه ابن حزم وغيره ، وقد ذكروا رجوعهم كذا في " العمدة " (٢ - ١٥٢) و " المجموع " (٢ - ٢٠٧) كما قدمنا عن ابن الصباغ والضحاك . واختلفوا في مسائل ، منها اختلافهم في الكيفية باعتبار الفعل وباعتبار المحل ، والكلام في موضعين . أما الأول : فذهبوا إلى خمسة أقوال كما في " العمدة " (٢ - ١٧٢) و " قواعد ابن رشد " و " شرح التقريب " (٢ - ١٠٠) و " معالم السنن " :

الأول : إنه ضربة واحدة للوجه والكفين وهو مذهب أحمد وإسحاق والأوزاعي ، ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء (أى الحديثين) .

الثاني : ضربة للوجه وضربة أخرى لليدين ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، والليث ، وعامة الفقهاء . وحكاها ابن المنذر أيضاً عن علي بن أبي طالب وابن عمر والحسن البصري والشعبي

ياسر أن النبي ﷺ أمره بالتيمم للوجه والكفين. وفي الباب عن عائشة وابن
وسالم بن عبد الله كما في "شرح المذهب" (٢ - ٢١٠) وقال :
وهو قول أكثر العلماء (أى الفقهاء) .

الثالث : ضربتان يمسح بكل منهما الوجه والذراعين ، وذهب إليه الحسن بن
حى وابن أبى ليلى .

الرابع : ثلاث ضربات : الأولى للوجه والثانية لليدين والثالثة لها جميعاً ، وذهب
إليه ابن سيرين ، وروى عن مالك استحباب ثلاث ووجوب اثنتين .
وعن ابن سيرين ضربة للوجه وضربة للكفين وضربة للذراعين .

الخامس : أربع ضربات : ضربتان لكل من الوجه واليدين ، وذهب إليه طائفة
من العلماء . وقال ابن بريدة : ليس له أصل من السنة حكاه البدر
العيني .

وأما الثانى : أى اختلافهم فى محل المسح فذهبوا فيه إلى أربعة أقوال :

الأول : الوجه والكفان وذهب إليه الأوزاعى وأحمد وإسحاق والظاهرية وهو
عندهم أثبت ما روى فى ذلك كما قاله ابن عبد البر . حكاه العراقى
فى "شرح التقريب" ، وذهب إليه عامة أهل الحديث كما قاله
الخطابى فى "المعالم" .

الثانى : الوجه واليدان إلى المرفقين ، وهو مذهب أبى حنيفة والثورى والليث
والشافعى وغيرهم من فقهاء الأمة ، وهو مشهور مذهب مالك كما فى
"قواعد ابن رشد" (١ - ٥٦) وهو ظاهر "المدرنة" (١ - ٤٦) .

الثالث : أن الفرض فى اليدين إلى الكفين وما زاد إلى المرفقين سنة ، وهو
مروى عن مالك ، جعله ابن رشد رواية عنه وجعله العراقى فى "شرح
التقريب" و "الزرقانى" (٧ - ٢٧٠) فى "شرح المواهب" وغيره
مذهباً له ، وجعله النووى تطبيقاً بين الروايات حكاه الزرقانى .

عباس . قال أبو عيسى : حديث عمار حديث حسن صحيح . وقد روى عن

الرابع : أن الفرض المسح إلى المنكبين والإبطين ، وهو مذهب ابن شهاب الزهري وتفرد به .

والكيفيات المروية في الأحاديث في مسح اليدين وردت بذكر اليدين وبذكر الكفين وبذكر المرفقين وبذكر نصف الذراع والساعد وبذكر الآباط ، فهذه خمسة ، وفي رواية عند أبي داود والنسائي وابن ماجه من طريق عبد الملك ابن شعيب بن الليث إلى ما فوق المرفقين . ويقول الحافظ في "الفتح" (١ - ٣٠٤) (باب التيمم للوجه والكفين) : الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما عداها ضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه ، والراجع عدم رفعه ، وحديث أبي جهيم بذكر اليدين مجملًا وحديث عمار بذكر الكفين في "الصحيحين" وبذكر المرفقين في السنن ، وفي رواية إلى نصف الذراع ، وفيها مقال . وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره : إن كان ذلك بأمر النبي ﷺ فكل تيمم صح للنبي ﷺ بعده فهو ناسخ وإن كان يغير أمره فالحجة فيما أمر به ، ويقوى رواية "الصحيحين" في حديث عمار كون عمار يفتي بذلك بعد النبي ﷺ وراوى الحديث أعرف بمراده من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد انتهى ملخصاً .

وفيما قاله نظر في مواضع فقد صح حديث جابر عند الدارقطني والحاكم مرفوعاً عن النبي ﷺ قال : التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين . وقال الحاكم : إسناده صحيح ، وكذلك الذهبي قال : إسناده صحيح ، فلا يلتفت إلى قول من يمنع صحته ، ولا يضر رواية جماعة إياه موقوفاً كابن أبي شبة والطحاوي ؛ لأن الرفع أقوى وأثبت لأنه أسند من وجهين . ودعوى الإجمال في ذكر اليدين غير صحيح بل هو مطلق يتناول إلى الكفين وما وراءهما إلى الإبطين وخصصه وفسره رواية الدارقطني (١ - ٦٤) من طريق

عمار من غير وجه، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ

أبي صالح عن أنثى وهو عبد الله بن صالح الجهني المصري استشهد به البخاري في "الصحيح"، وقيل إنه روى عنه في "جزء القراءة" وغيره، ويظهر أن الحافظ في "التهذيب" يميل إلى رواية البخاري عنه في "الصحيح" أنظر "التهذيب" (٥ - ٢٦١). ولا يبعد أن يكون أعدل الأثران فيه ما قال ابن القطان: هو صدوق ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه؛ إلا أنه مختلف فيه فحديثه حسن. وإذن غمز الحافظ إياه بالضعف في "فتح الباري" (١ - ٣٠٢) ليس على ما ينبغي. وبالجملة الحديث لا ينزل عن الحسن، ويكفي للتفسير والاستشهاد -- والله أعلم -- بقوله: "فسح بوجهه وذراعيه" ويكفي مثله للتفسير والتخصيص. وإن كان الإجمال لغوياً في كلامه فأرضحه رواية الدارقطني، كذا في "العمدة" (٢ - ١٧٤) بحذف وزيادة. وقد اعترف الدارقطني في حديث جابر: أن رجاله ثقات. وما وقع في "سننه" من قوله: "والصواب موقوف" فهو كتبه في الحاشية دون متن السنن كما قاله في "التلخيص" (ص - ٥٦) ولذا لم يذكره الزيلعي في "التمحيص" هذه اللفظة مع شدة حرصه على النقل كله كما هو معروف من عادته، فكان الدارقطني لم يجزم بوقفه، وأدخل بعضهم الحاشية في المتن كما هو في المطبوع، وهو صنيع غير محمود، نبه عليه شيخنا رحمه الله. والمرفوع رواه الدارقطني من طريق عثمان بن محمد الأنماطي عن حرمي بن عمار عن عزرة عن أبي الزبير عن جابر، وعثمان الأنماطي ثقة لم يتكلم فيه أحد كما قاله ابن دقيق العيد، كذا في "التلخيص" (ص - ٥٦) فرفعه من قبيل زيادة الثقات، فما قاله ابن دقيق العيد: "نعم روايته شاذة لأن أبا نعيم رواه عن عزرة موقوفاً" ليس على ما يقتضيه صناعة الفن فالوقوف أيضاً صحيح، وصحته قرينة لصحة الرفع، وأيضاً إن لفظ حديث جابر الموقوف من طريق أبي نعيم عن عزرة: "جاء رجل فقال:

منهم على وعمار وابن عباس وغير واحد من التابعين منهم الشعبي وعطاء أصابني جنباً وإني تمعكت في التراب فقال : إضرب فضرب بيده الأرض ف مسح وجهه ثم ضرب يديه ف مسح بهما إلى المرفقين " هذا لفظ الدارقطني . ولفظ الطحاوي : " أتاه رجل . . . وفيه أصرت حمراً الخ " فيحتمل أن يقال : أن ضمير المفعول في لفظ " أتاه " وكذا المنصوب في " جاء " مرجعه النبي ﷺ ، فإذاً يكون مرفوعاً كلفظ عثمان عن عزرة . وبالجملـة هذا اللفظ يشتمل الرفع والوقف ، واللفظ الأول صريح في الرفع فإذا كان الحديث واحداً ويكون من مخرج واحد فأولى أن يحمل هذا اللفظ على ذلك اللفظ ليتطابق اللفظان . وأعل من أوقفه رجح لفظ أبي نعيم وكان يتبادر منه الوقف ، ولو اختاروا هذا الذي ذكره الشيخ رحمه الله فيكاد بنفصم النزاع في الرفع والوقف . ورجح المعنى الرفع وأشار إلى ثبوته من وجهين فكان الوقف من وجه والرفع من وجهين .

فتبينك : هذا هو توضيح ما أفاده في "العرف الشاذي" ولم يفهمه الشيخ المباركفوري صاحب "تحفة الأحوذى" فقال معترضاً ما ملخصه : أن كون المرجع في ضمير المنصوب هو النبي ﷺ باطل جداً فإنه لم يذكر في الرواية النبي ﷺ هـ . والغرض ما ذكرنا ، وما اعترضه دليل على أنه لم يذق الفرق بين الخطاب وبين الكتاب . وأمثال هذه الأمور تراعى في التأليف لا في الحوار وإنما الأحاديث كلها على مجرى الحوار والحديث دون التأليف ، وكذلك ذهب عليه أن "العرف الشاذي" من إلقاء الشيخ عند الدرس لا بقصد الاستملاء وليس هناك تأليف بل ولا إلقاء متعارف في أهل العلم ، ثم إنه جمع من بعض أصحابه في غير أن الدرس على سبيل المذكرة الخاصة ، فربما يقصر الفهم أو يقصر القلم والكل ظاهر . وكأنه تغافل عن ذلك كله فسامحه الله في أمثال

ومكحول قالوا : التيمم ضربة للوجه والكفين ، وبه يقول أحمد وإسحاق . وقال

هذه المؤاخذات والملاحظات ورحم الله من أنصف . وقوله : "قوله وكما قال العيني ليس بصحيح فإنه لم يقل به" غفلة شديدة فإن العيني قد صحح رواية جابر المرفوع ، وقال : ولا يلتفت إلى قول من يمنع صحته . أنظر (٢ - ١٧٣) طبع الآستانة . وقول العيني : "وأخرجه الطحاوى وابن أبى شيبة موقوفاً" أورده تأييداً لصحة الرفع لا غير . وحوالة العيني عن الشيخ للغرض المذكور . وأما تصوير الشيخ للتطبيق بين المرفوع والموقوف فالشيخ أبوعذرته فلاحجة فيه على من لم يذقه ومن لم يذق لم يدر مثل سائر . والصحة رفع الضربتين شواهد موقوفة صحيحة عن علي ، والحسن ، وابن المسيب ، وإبراهيم عند الطحاوى وغيره . وكذلك له شاهد حسن من حديث عمار عند البزار أخرجه الزيلعي قال . كنت في القوم حين نزلت الرخصة فأمرنا فضربنا واحدة للوجه ثم ضربة أخرى لليدين والمرفقين . وقال الحافظ في "الدراية" (ص - ٣٦) أخرجه البزار بإسناد حسن ولكن أخرجه أبوداؤد فقال : إلى المناكب ، وذكر أبوداؤد علته والاختلاف فيه ، وسكت عليه في "التلخيص" (ص - ٥٦) ولم يذكره بمرح فكانه رأى فيه مساعاً للسكوت ، وما ذكر صاحب "التحفة" من أن في "العرف الشدى" نقل تحسين الحافظ ابن حجر ولم ينقل ما ذكره من تعقبه بالاختلاف فيه عند أبى داؤد فكلام على غير صنيع الفن ، فإن قول الحافظ لو كان حجة كان في باب الرجال من الجرح والتعديل ، وسكوته في "التلخيص" دليل على أن الاختلاف غير قادح عنده في تحسين الحديث وإلا فيقال لما ذكره الزيلعي فعقبه بذلك ولما ذكر هو نفسه في تأييد أجاديث الرافعي سكت عليه . وهذا صنيع غيره أحسن عند أهل الفضل والله ولى التوفيق والإنصاف . قال الراقم : قال أبوداؤد بعد روايته : قال ابن شهاب في حديثه : ولا يعتبر بهذا الناس اه . يريد : بلفظ "المناكب" وأنت تعلم أنه أخذ به الزهري نفسه فكانه

بعض أهل العلم منهم ابن عمر وجابر وإبراهيم والحسن : التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين .

قال : لم يأخذ به أحد غيري ، وإذن لا يبعد أن يقال أنه لما ورد بلفظ المرفقين وقد أخذ به جماعة فلا بد أن يرجح على المناكب ، فيكون لفظ البزار أقرب إلى القبول ، وكان أبوداؤد رد لفظ المناكب بعدم ذهاب أحد إليه فتعين المرفقان وفيه الزيادة على الكفين والعمل بالزائد أولى أو متعين ، واليدين على إطلاقه يشمل كل جزء فلا حجة فيه وإنما الحجة في الخصوص والتفسير . ثم الزائد أوثق في الاحتجاج وإنما يقول الحافظ ابن عبد البر : لما اختلف الآثار في كيفية التيمم وتعارضت كان الواجب في ذلك الرجوع إلى ظاهر الكتاب وهو يدل على ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين قياساً على الوضوء وإنباءً لفعل ابن عمر فإنه لا يدفع علمه بكتاب الله ولو ثبت شيء عنده عن النبي ﷺ في ذلك لوجب الوقوف عنده الخ . حكاه العراقي في "شرح التقريب" (٢ - ١٠١) فإذا قول ابن حجر في "الفتح" "وما عداها ضعيف" ليس على ما ينبغي ، فإن الصحيح والحسن في الباب كلاهما يوجد ، ونفسه صرح بتحسين اسناد البزار . وكذا قوله : "أو مختلف في رفعه ووقفه" لا يصح ذكره في مقام اختلاف الثقتين في الرفع والوقف وليس الاختلاف في مثل ذلك من ثقتين اضطراباً قادحاً في النصحة ولم يجعل مثل ذلك الاختلاف قادحاً في حديث الثقتين مع أن أبوداؤد قد صرح في "سننه" - وهو يعلم ذلك - بأن حماد بن زيد وقفه عن غاصم . وكذا قوله : "ورأى الحديث أعرف برأيه" فيه أنه لم يقبله من جانب الحنفية لما قالوا بثله في حديث أبي هريرة في ولوغ الكلب بأن فتواه بالتثليث ورائق رواية التثليث وما حكاه من فتواه بالسبع فرد عليه البدر العيني بأنه لم يثبت . وعلى كل حال لا حجة فيما جزم به ، نعم لو قال أن طريق عمار وأبي الجهم أصح وأثبت كما عبر به ابن عبد البر لكان صحيحاً و

الأصححة لا ينافي صحة طريق آخر وحديث آخر ، فإذا صح حديث فالترجيح و الاختيار من باب اختيارات الفقهاء في موضع الاجتهاد لاحجة عليهم لأحد بعد صحة الحديث . هذا ما خطر بالقلب وعسى أن لا يريده من أنصف . ثم أمر الضربتين قد صح عن عمار من غير طريق فذكره أبو داود من طريق يونس ومعمرو ابن اسحاق عن الزهري ، ومعمرو أوثق من روى عن الزهري كما قاله ابن معين أو من أوثق من روى عنه كما قاله ابن معين أيضاً حكاه في "التهذيب" . وكذلك رواه ابن أبي ذئب عند البيهقي في "السنن الكبرى" (١ — ٢٠٨) وصالح بن كيسان عند "الطحاوي" (١ — ٦٦) كلاهما عن الزهري فهؤلاء الخمسة الحفاظ كلهم يروى عن الزهري في حديث عمار ضربتين ، و محمد بن اسحاق مقرون بالغير هنا فلا يضر . ولذا يقول الحفاظ ابن عبد البر : وكل ما يروى في هذا عن عمار فضطرب مختلف فيه ولكن الأكثرين على وجوب دخول المرفقين في التيمم إلى أن قال : ما حكيناه من قبل وأيضاً قال لما قال الله عز وجل في آية الوضوء "فاغسلوا وجوهكم وأيديكم" وأجمعوا أن ذلك ليس في غسلة واحدة ، وأن غسل الوجه غير غسل اليدين فلذلك يجب أن تكون الضربة في التيمم للوجه غير الضربة لليدين قياساً إلا أن يصح عن النبي ﷺ خلاف ذلك فيسلم له قال : وكذلك البلوغ إلى المرفقين قياساً على الوضوء إن لم يثبت خلافه عن النبي ﷺ . ١ هـ . حكاه العراقي في "شرح التريب" . قال الرافعي : إذا صح أمر الضربتين في حديث واحد يكفي لوجوب العمل لأن الضربة الواحدة لا ينفى الضربة الأخرى مع أن أكثر الروايات ساكتة عن لفظ الواحدة ، ومفهوم العدد لاحجة فيه عند القائلين بالمفهوم أيضاً فتعين الأخذ بالزائد كما قلنا في المرفقين فالاحتياط في الضربتين ، وكذلك الاحتياط في مسح الوجه ومسح اليدين إلى المرفقين خروجاً عن الخلاف كما قاله البيهقي في "السنن الكبرى" (١ — ٢١٢) . وبالجملة إذ اختلفت الروايات بعد اشتراكها في

نفس الصحة فالعمل بما كان أشبه بالقرآن وبما كان أشبه بالقياس أولى ؛ فإن
البدل من الشئ إنما يكون مثله كما فاه الشافعي . حكاه "البيهقي" (١ - ٢١١)
وهنا وجه آخر دقيق لترجيح رواية المرفقين على الكفين أفاده شيخنا رحمه الله .
ودعامته ما ذكره الطحاوي في " شرح الآثار " (١ - ٦٦) وما أشار إليه
الإمام الشافعي في كتاب " الأم " وحكاه البيهقي في " سننه الكبرى " (١ -
٢١١) وقد أوضحته إيضاحاً وهو وجه دقيق لا بد أن يضطر إلى قبوله من
أمعن نظره في الروايات ومن عني بالتطبيق في الأخبار المختلفة ، وإن قد
أطلت تفكيرى في ذلك وعينت بالبحث عنه منذ زمان الأخذ والتحصيل فأوضحت
ما أدانى إليه البحث والكشف والله الموفق وهو أن يقال : أن حديث عمار
في الكفين لاحجة فيه حيث تبين بعد البحث أن لعمار واقعتين : واقعة نزول
آية التيمم في سفر حين فقد عائشة عقدها ، وهل هو في غزوة المريسيع وهى
غزوة بنى المصطلق ، أو غزوة ذات الرقاع بعد قصة الإفك ، أو كانت قصة الإفك في
ذات الرقاع وفقدان العقد في المريسيع ، أو كان سقوط عقدها متين في هاتين الغزوتين
كما جزم به محمد بن حبيب الأخبارى مع اختلاف بين أهل السير في أن أيتها
كانت أولاً غير أن لفظ أسيد بن الحضير في " الصحيح " : " ما هى بأول
بركتكم يا آل أبى بكر " ولفظ حديث عائشة عند " الطبرانى " : لما كان من أمر
عقدى ما كان ، وقال أهل الإفك ما قالوا ، خرجت مع رسول الله ﷺ في
غزوة أخرى فسقط أيضاً عقدى حتى حبس الناس على التماسه ، فقال لى أبوبكر :
يا بنية في كل سفرة تكونين عذاءً وبلاءً على الناس ، فأزل الله عز وجل الرخصة
في التيمم الخ . كل ذلك يدل على أن نزول الآية في التيمم بعد وقعة الإفك ،
كما يدل الحديث الثانى على ضياع العقد مرتين فكانت ضياع العقد أولاً سبب
نزول سورة النور وثانياً سبب نزول التيمم ، فنزلت آية المائدة إلى قوله تعالى
" فتيمموا صعيداً طيباً " وسميت " بآية التيمم " في بعض الروايات ؛ لأن الوضوء

كان تشريعہ بالسنة قبل نزول آية المائدة بنحو ثمانى عشرة عاماً فعرفوا من الآية الرخصة فى التيمم دون تحقق كيفيته فتيمموا على اختلاف بينهم ، فتنهم : من تيمم إلى الرسغين ومنهم من تيمم إلى المرفقين أو نصف الساعد أو المنكبين فبلغ الأمر إلى رسول الله ﷺ فزلت : "فامسحوا بوجوهكم و أيديكم منه" كما يقول الإمام الطحاوى فى "شرح الآثار" (١ - ٦٦) : فقد يحتمل أن تكون الآية لما أنزلت لم تنزل بتامها ، وإنما أنزل منها "فتيمموا صعيداً طيباً" ولم يبين لهم كيف يتيممون ، فكان ذلك عندهم على كل ما فعلوا من التيمم لا وقت فى ذلك وقتاً ولا عضواً مقصوداً به إليه بعينه حتى نزلت بعد ذلك : "فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه" واستدل بذلك على ما رواه من طريق عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة عن أبى الأسود عن عروة عن عائشة وفيه فتنهم من تيمم إلى الكف ومنهم من تيمم إلى المنكب وبعضهم على جسده فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأنزل آية التيمم . قال : فى هذا الحديث ما يدل أيضاً على أن نزول آية التيمم كان بعد ما تيمموا هذا التيمم المختلف فعلمنا أنهم لم يفعلوا ذلك إلا وقد تقدم عندهم أصل التيمم ، وعلما بقولها : "فأنزل الله آية التيمم" أن الذى نزل بعد فعلهم هو صفة التيمم الخ . ورواية العبادلة أى ابن وهب وابن المبارك وعبد الله بن مسلمة القعنبي وعبد الله بن يزيد المقرئ عن ابن لهيعة مقبولة كما صرح به الذهبي فى "الميزان" (٢ - ٦٧) وابن حجر فى "التهذيب" (٥ - ٣٧٨) عن عبد الغنى الأزدي والساجى وغيرهما ولم يذكر ابن حجر فيهم ابن مسلمة ، وليس الغرض الحصر بل التمثيل كما هو ظاهر "الميزان" ، لأن ساءهم عنه قديم قبل احتراق كتبه وهو صحيح الكتاب ومن كتب عنه قديماً فسأعه عنه صحيح كما قال أحمد كما فى "الحلاصة" للفرجى ، وهذا الذى قاله الطحاوى احتمالاً يتيقن بعد البحث والتنقيب فإنه لو كانت صفة التيمم معاومة لهم فلا وجه للاختلاف فعلم أنهم

اجتهدوا فيه فاختلفوا . وفي هذه الواقعة علمت صفة التيمم من الحدث الأصغر ، وما وقع في رواية "فصلوا بغير طهور" عند الطبراني في "الكبير" وعند مسلم من طريق أبي أسامة "فصلوا بغير وضوء" وكذا في البخاري في التفسير "فصلوا وهم على غير وضوء" فالراجح عندي أن يكون الصحيح لفظ "مسلم" و"البخاري" ورواية "الطبراني" بالمعنى ، فالتيمم هو غير الوضوء . ويحتمل أن الشريعة لم تعتبره لعدم تحقق صفة عندهم فكان كالعدم قاله البدر العيني (٢ - ١٦٣) والاحتمال الأول للراقم ولم أره لغبرى وهو عندي أحسن من احتمال البدر العيني . وبإجماع هذه واقعة ، وأما الواقعة الأخرى لعمار كما أخرجها البخاري في (باب التيمم هل يتفخ فيها) وفي (باب التيمم للوجه والكفين) في (باب التيمم ضربة) و (باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض الخ) فكان عمر وعمار في سفر وفي رواية في الصحيح في "سريسة" وفي رواية أبي داود في "إبل" فأجبتا فتيممك عمار في التراب ولم يصل عمر فلما أتى عمار النبي ﷺ ذكر له ذلك فقال : إنما يكفيك هكذا وضرب يديه إلى الأرض الخ . فهذه القصة تدل على أنه كان علم تشريع التيمم وصفته لكنه من الحدث الأصغر دون الأكبر فقاس صفة التيمم من الحدث الأكبر على الاغتسال فتيممك ونمخ في التراب استيعاباً لجلده بالمسح فقوله ﷺ إذن : "إنما يكفيك هكذا" المتبادر منه تعام صورة الضرب والمسح إحالة على المعهود الذي كان يعامه من قبل فاليس المراد جميع ما يحصل به التيمم بل إشارة منه ﷺ إلى استواء كيفية التيمم من الحدث الأصغر والأكبر جميعاً ، وقد أوجب الله سبحانه غسل اليدين إلى المرفقين في الوضوء ثم قال في التيمم : "فامسحوا بوجوهكم وأيديكم" فالظاهر أن اليد المطلقة ههنا هي المقيدة في الوضوء من أول الآية فلا يترك هذا الصريح إلا بدليل صريح . ذكر هذا الجواب البدر العيني أيضاً (١ - ١٧٢) و (٢ - ١٩٤) وتفصيل أطرافه من الراقم على ضوء ما أفاده إمام العصر رحمه

الله ، ولكن فيه إشكال من حيث أن عماراً كان يفنى بعد النبي ﷺ بذلك كما تقدم حكايته في كلام الحافظ ابن حجر والله أعلم ، ويحتمل أن يقال : أن العبرة فيما روى لا في فيما رأى ، كما قالوا ذلك في غير واحد من المواضع . فإذن لا يبنى حجة في المسح إلى الكفين ولا في الضربة الواحدة ، وأول من نبه على تعدد الواقعتين لعمار الإمام الطحاوي في "شرح الآثار" وكذلك نجد إشارة إليه في كلام الإمام الشافعي حيث ذكر أن رواية عمار حديث المسح إلى المرفقين قبل رواية المسح إلى الكفين . قال ابن عبد البر كما حكاه العراقي في "شرح التقریب" (٢ - ١٠١) : وحديث عمار في الضربتين كان في هذه القصة حين نزول آية التيمم وقد رواه عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن عمار قال : سألت رسول الله ﷺ عن التيمم فأمرني ضربة واحدة في الوجه والكفين . قال ابن عبد البر : وسؤاله كان بعد ذلك ، واستدل على ذلك بقصة عمار في تمككه في التراب حين أجنب وقول النبي ﷺ : كان يكفيك التيمم ضربة للوجه واليدين الخ . وبالجمله إذا تعدد الواقعة ولا بد أن يقال به نظراً إلى التطبيق بين الروايات فلا حاجة لأحد في رواية الكفين والرسغين حيث يحتمل الإحالة على الصفة المعروفة له من قبل غير أنه لم يتحقق بعد مع التنجيع البالغ تاريخ واقعة عمار وعمر . وعلى كل حال في المقام ما يدل على تأخرها من نزول آية التيمم وهذا القدر يكفي . فتلخص أن مسح الذراعين ثبت في حديث عمار باسناد جيد بشواهده ، وثبت في حديث جابر مرفوعاً وموقوفاً باسناد صحيح كما قاله الحاكم والذهبي ، وثبت في حديث أبي الجهم عند الدارقطني وغيره وهو وقع مفسراً لحديثه في "الصحيحين" وله شاهد من حديث ابن عمر عند البيهقي وغيره ، وقد صرح من ابن عمر المسح إلى المرفقين قوله وفعله . وفي الباب آثار قوية غير ما ذكر . ثم إن مسح الذراعين موافق لظاهر القرآن وموافق للقياس وأحوط كما حكاه البيهقي ثم النووي عن الشافعي ، ويقول الخطابي : الانتصار على الكفين

أصح في الرواية ووجوب الذراعين أشبه بالأصول وأصح في القياس . ومثله قال ابن عبد البر كما ساف نقاه ، والزائد حجة دلي الناقص والمفسر يقضى على المبهم المجمل ، والفهوم لاحجة فيه عند أحد عند وجود المنطوق ، فضلاً عن كونه دليلاً ضعيفاً عند الجمهور مطلقاً . والقياس أثبت شيئاً لم ينفسه النص فيكون مقبولاً لا محالة . وليس في مقابلة النص حتى يكون فاسد الإعتبار كما قيل . بل غير مستبعد أن يقال أن أحاديث المرفقين تصلح معارضة لأحاديث الكفين فيقبل منها ما اعتضده القياس الصحيح وما أبدته الروايات والآثار الموقوفة . هذا ما تيسر والله أعلم بالصواب .

فائدة : (١) اختلف العلماء في مواقع نزول آية المائدة وآية النساء . وكذلك اختلف الروايات وأيضاً ألقى تكرار آية التيمم مع اشتغال كل منهما على ما يشتمل عليه الآخر وليس هناك فرق إلا بكلمة " منه " في المائدة . ولم يمهّد التكرار في " القرآن " في باب الأحكام كما شهد في باب الإعتبار والموعظة والتذكير ، والفرق بين البابين واضح جلي ، فنذكر ما تحقق بكلام ملخص : أن الآيتين مدينتان بالاتفاق كما في " تفسير القرطبي " (٥ - ٢١٦) والتي نزلت في قصة فقد العقد هي آية المائدة كما صرح به في " صحيح البخاري " (٢ - ٦٦٣) كتاب التفسير من المائدة في رواية عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : سقطت قلادة . . . إلى أن قالت : فنزلت " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم " الآية . وذكر كذلك أبو بكر الحميدى في " جمعه " في حديث عمرو بن الحارث (١) مأخذ الفائدة هذه كلام الشيخ في " مشكلات القرآن " بتوضيحات وزادات من الراقم .

هذا وفيه : فنزلت "يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة" الآية إلى قوله "لعلكم تشكرون" كما في "عمدة القارى" (٢ - ١٥٥) . وكذلك أشار البخارى إلى ذلك في كتاب التيمم حيث تلا آية المائدة في مبدئه ، وظاهر أنهم احتاجوا إلى الوضوء ولم يكونوا على ماء فكان نصاً في جواز التيمم عن الحدث الأصغر فهو وإن كان محتوباً على حكم التيمم من الحدث الأكبر كذلك ، بيد أنه لم يكن مسوقاً له . ثم قوله تعالى في سورة النساء : "وإن كنتم مرضى أو على سفر" إلى آخر الآية نزل في عبد الرحمن بن عوف حين أصابته جنابة وهو جريح فرخص له في التيمم ثم صارت الآية عامة في جميع الناس كما في "أحكام القرطبي" (٥ - ٢١٤) وكذلك أسند ابن جرير في "تفسيره" (٥ - ٦٨) (سورة النساء) عن إبراهيم النخعي : نال أصحاب رسول الله ﷺ جراحة ففشت فيهم ثم اقبلوا بالجنابة فشكوا ذلك إلى النبي ﷺ فنزلت "وإن كنتم مرضى" الآية . وبالجملية آية المائدة لها موقعها في شأن نزولها وآية النساء لها موقعها وإن آية المائدة أسبق نزولاً من آية النساء عند أكثر المفسرين . ثم إن آية النساء مسبوقة في التلاوة بقوله تعالى : "يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى" إلى قوله "حتى تغتسلوا" . فإذا لم يتكرر نزول آية التيمم بعده لأوهم نسخ حكم التيمم وتشريعه للجنب وما شاكله حيث أوجب الاغتسال للجنب ، وعمومه يقتضى وجوبه في سائر الأحوال فاقتضت الداعية القوية تكرار نزولها دفعاً لذلك الوهم ، ونظير ذلك قوله : "فمن كان منكم مريضاً أو على سفر" قد تقرر في آية الصيام حيث كان يتوهم نسخه بقوله : "فمن شهد منكم الشهر فليصمه" فأعيد نزوله لهذه النكتة لأن الملهود في عهد نزول الوحي المتأول أن اللاحق كان ينسخ السابق وإن النسخ كان مستمراً لتغير الظروف وتجدد الحوائج والدواعى بين حين وآخر ، وأن المصلحة في وقت غير مصلحة في وقت آخر ، فكانوا يأخذون بالآخر فالآخر والأحدث فالأحدث أمراً . ووجه آخر : أن نزول الشئ في حين

يحتاج إليه له أهميته الخاصة، وله وقع في القلوب وتأثير في النفوس كما هو ملحوظ في تنزيله نجماً نجماً على مكث وترتيل حسب المصالح بطبيعة الحال فلا بد أن تنزل في حين أصبح القوم في حاجة شديدة إليه لتسكن إليه نفوسهم وتقع بجذر قلوبهم ، وتقابل هذه الرخصة وهذه النعمة والمنة بكل تقدير وتحسين واعجاب . وأيضاً وجه آخر : أنه لما كان التطيب والتطهر بالصعيد أمراً غير مألوف في الطوائف حيث كان من خصائص هذه الأمة لم يسبق له عهد في الشرائع السابقة كما قال ﷺ " جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً " وعلى الأخص كان مستبعداً في القياس من الحدث الأكبر نسبة إلى الحدث الأصغر فاقتضت الحال تكرار إنزالها إزاحة لهذا الاستبعاد وتثبيتاً له في القلوب كما قالوا في تكرار قوله تعالى " فولوا وجوهكم شطره " في أحد الوجوه . (١)

وأما الفروق بين الآيتين : فليعلم أن نفس تشريع الوضوء كان بالسنة قبل نزول تشريعه في الوحي المتلو بما يقرب من نحو عشرين سنة فأعيد تشريعه في التنزيل لكي لا يخلو عن بيان المهمات وجمعاً لأنواع الطهور في موضع واحد ولم يثبت صلاة بغير طهور كما حققه العلماء . قال ابن عبد البر : فرض الوضوء والغسل كان واجباً عليهم قبل ذلك معلوماً عندهم . قال : وإنما نزلت ليكون فرضها المتقدم متلوّاً في التنزيل ، قال : وفي قوله : " وليسوا على ماء وليس معهم ماء " دليل على أن الوضوء قد كان لازماً لهم قبل نزول آية الوضوء وإنهم لم يكونوا يصلون إلا بوضوء قبل نزول الآية ومعلوم أن غسل الجنابة لم يفترض قبل الوضوء كما هو معلوم عند جميع أهل السير أن النبي ﷺ منذ افترضت عليه الصلاة بمكة لم يصل إلا بوضوء مثل وضوئنا اليوم ، وهذا ما

(١) الوجه الثاني والثالث من زوائد فكري وخواطر قلبي أثناء كتابسة هذه السطور .

لا يجهله عالم ولا يدفعه إلا معاند . قال : وفي قوله : فنزلت آية التيمم ولم يقل آية
الوضوء ما يبين أن الذي طرأ لهم من العلم في ذلك الوقت حكم التيمم لا حكم
الوضوء اهـ . وفي "مسند الحارث بن أبي أسامة" من طريق ابن لهيعة عن
حديث زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ في أول ما أوحى إليه أنه جبريل
عليه السلام فعلمه الوضوء فلما فرغ من الوضوء أخذ غرفة من ماء فنضج بها
فرجه ، والحديث عند "ابن ماجه" دون قوله : "في أول ما أوحى إليه" . كذا
في "شرح التقريب" (٢ - ٩٨ و ٩٩) ملخصاً . فأية المائدة فيها تشريع
الوضوء والغسل والتيمم وليس فيها النهي عن أداء الصلاة حالة الحدث كما
هو في آية النساء ، فامتازت آية المائدة بالوضوء كما امتازت الآية الثانية بالنهي
عن الصلاة محدثاً . وإن آية المائدة ليست صريحة في الغسل صراحة آية النساء
فيه لأن قوله : " وإن كنتم جنباً فاطهروا " ليس منحصراً في الغسل باعتبار
ظاهر مفهومه اللغوي وآية النساء صريحة بالنص في الاغتسال ، فكان من الفائدة
أن آية النساء قد سدت ثلثة إلحاد وتأويل فاسد في آية المائدة ، فإذن لم يبق مساغ
في المقام لتأويل فاسد بأن التطهر ليس بلام أن يكون هو الاغتسال فوق قوله
" حتى تغتسلوا " في آية النساء مفسراً لقوله " فاطهروا " في المائدة . ويقول الراقم :
والتزويل العزيز يعني التصريح والايضاح في المهمات الدينية التي عليها مدار الشرع
ويرسل الكلام على عواهنه وبذكره . بهما إذا لم يرد التحريج والتضييق أو كان
في المقام ما يغني عن الايضاح ، وما وقع من الابهام في بعض الأركان و
الدعائم فكافأه الله سبحانه وتعالى بالتواتر عن النبي ﷺ قولاً أو تعاملاً حتى
لا يبق مجال للريب فن الإلحاد أن يغمض البصر عن المتواترات الشرعية الثابتة
بالوحي الغير المتلوه تشبيهاً بظاهر القرآن وتظاهراً بالتمسك على ما أثبتته القرآن .
فالشرعية : الكتاب والسنة ، بل السنة مبدأ التشريع الاسلامي ، فالقرآن المجيد
يتكفل بيان المهمات بإيضاح وإذا أبهم فالسنة مكافئة بالبيان الواضح . وهذه

وبه يقول سفيان الثوري ومالك وابن المبارك والشافعي ، وقد روى هذا الوجه عن عمار في التيمم أنه قال : الوجه والكفين من غير وجه ، وقد روى عن عمار أنه قال . تيممنا مع النبي ﷺ إلى المناكب والآباط . فضعف بعض أهل العلم حديث عمار عن النبي ﷺ في التيمم للوجه والكفين لما روى عنه حديث المناكب والآباط . قال اسحاق بن ابراهيم : حديث عمار في التيمم للوجه والكفين هو قاعدة مهمة في التشريع وربط القرآن بالسنة وأرجو الله سبحانه أن يوفقني لبيان أن السنة النبوية من أصل أصيل للتشريع الإسلامي في ما أردناه في مقدمة هذا الكتاب .

قريبه : ربما يلقى الباحث اختلاف الروايات في شأن النزول وقد وقع في آية النساء والمائدة هاتين ، والأمر المنقح ما أثبتناه غير أنه لا يمكن أمام الباحث أن رب واقعة تدخل تحت حكم آية دون أن تنزل فيها خاصة ويكون نزولها في واقعة أخرى ، ومع هذا فيقع التعبير في كلام الصحابة نزلت في كذا وإنما يكون نزولها في غيرها غير أنها تدخل في عمومها فيقع التعبير كذلك لأجلها ، وقد نبه عليه صاحب " الاتقان في علوم القرآن " وغير واحد من المحققين .

قوله : وبه يقول سفيان الثوري . ومثله مذهب إمامنا أبي حنيفة وقد تقدم ، والمصنف قلما يذكر مذهب الإمام أبي حنيفة فإنه لم يبلغ إليه بالسند . أفاده الشيخ .

قوله : اسحاق بن ابراهيم هو اسحاق بن ابراهيم بن محمد الحنظلي المعروف باسمحاق بن راهويه وقيل لابراهيم راهويه لأنه ولد في طريق مكة فقالت المرازقة باللغة الفارسية راهويه . كما في حاشية " الخلاصة " للخرجى (ص ١٣) وهو الإمام الفقيه الحافظ العلم . قال الإمام أحمد : لا أعلم لإسحاق نظيراً أسمى أحد عشر ألف حديث من حفظه ثم قرأها في كتابه فما زاد ولا نقص ، وله مسند معروف سمى أملاه كله من حفظه ، توفي سنة ٢٣٨ هـ - كما في " الخلاصة " .

حديث صحيح . وحديث عمار تيممنا مع النبي ﷺ إلى المذكوب والآباط ليس بمخالف
لحديث الوجه والكفين لأن عماراً لم يذكر أن النبي ﷺ أمرهم بذلك وإنما
قال فعلنا كذا وكذا فلما سأل النبي ﷺ أمره بالوجه والكفين . والدليل على ذلك
ما أفنى به عمار بعد النبي ﷺ في التيمم أنه قال : الوجه والكفين ، ففي هذا
دلالة على أنه انتهى إلى ما علمه النبي ﷺ .

ثنا يحيى بن موسى نا سعيد بن سليمان نا هشيم عن محمد بن خالد
القرشى عن داؤد بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن
التيمم فقال : إن الله قال في كتابه حين ذكر الوضوء " فاغسلوا وجوهكم

قوله : أمره ، حديث عمار في الوجه والكفين حديث فعلي قطعاً كما هو
في الصحيح وقد تقدم لفظه ، ووقع التسامع هنا في التعبير عنه بالحديث القول
فليتنبه . أفاده الشيخ رحمه الله .

قوله : عن ابن عباس ، يريد ابن عباس رضى الله عنه كما قاله القاضى
أبو بكر ابن العربي : إن الله حدد الوضوء إلى المرفقين فوقنا عند تحديده وأطلق
القول في اليدين - أى في التيمم - فجعلناه على ظاهر مطلق اسم اليد وهو
الكفان كما فعلنا في السرقة فأخذ من إطلاق اليدين في التيمم ما أخذ من إطلاقها
في آية السرقة فكان هذا المطلق نظير ذلك المطلق لا كما قيل أنه قاس العبادة
على العقوبة بل قاس إطلاقاً على إطلاق . وعلى كل حال هو قياس من جبر الأمة .
وللقائلين بوجوب المسح إلى المرفقين أيضاً قياس للتيمم على الوضوء وكلاهما
من نوع التطهر وكان البديل ينبغي أن يكون أشبه بالمبديل منه وقد حدد الله في
المبديل منه وسكت عنه في البديل كفاية بذكره في المبديل منه وغنى عن إعادته .
ولذا قال الإمام الشافعى : وإن هذا أشبه بالقرآن وأشبه بالقياس فإن البديل من
الشئ إنما يكون مثله . حكاه البيهقى في " سننه " (١ - ٢١١) ومثله قال
الحافظ ابن عبد البر وغيره . ويمكن أن يلخص الفرق بين القياسين والملاحظين

وأيديكم إلى المرافق " وقال في التيمم " فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه " .
وقال : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " فكانت السنة في القطع الكفين
إنما هو الوجه والكفين يعني التيمم . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب .

بأن خبر الأمة قد قاس اللفظ على اللفظ والآخرين قاسوا المعنى على المعنى فراعوا
جهة المعنى ورجحوه على جهة اللفظ فإن كان استنباطه دقيقاً فهذا أيضاً لا يخار
عن دقة وربما يكون أشبه وأدق ملاحظاً . وهذا التعبير في الفرق من زوائد ولم
أثر على كلام من غير الفرق بهذا اللفظ ، وأرجو أن يكون له موقفاً في القاب .
ولفظ " العرف الشدي " : هذا قياس ابن عباس ولنا أيضاً قياس بأن التيمم
أقرب إلى الوضوء من السرقة فالحقناه بالوضوء هـ . فغيرت لفظه وتعبيره إلى ما
نراه والله الحمد . ولفظ الإمام السرخسي في " المبسوط " (١ - ١٠٧) هكذا :
ومن قال التيمم إلى الرسغ استدل بآية السرقة قال الله تعالى : " والسارق والسارقة
فاقطعوا أيديهما " ثم كان القطع من الرسغ ، ولكننا نقول ذاك عقوبة وفي
العقوبات لا يؤخذ إلا باليقين ، والتيمم عبادة وفي العبادات يؤخذ بالاحتياط
هـ . وهذا المنهاج من الاستدلال متين .

ثم في باب التيمم من المسائل الخلافية اختلافهم في الصعيد لجواز التيمم :
فقال مالك وأبو حنيفة والأوزاعي والنوري وابن جرير : هو وجه الأرض ،
وقالوا : الصعيد كل ما صعد على وجه الأرض من تراب ، وحجر . ورمل ،
وجصاة ، ونورة ، وزرنيخ ، وجص ، ورخام . واحتجوا بقوله تعالى :
" فتصبح صعيداً زلقاً " وقوله تعالى : " وإنا لجاعلون ما عليها صعيداً جرزاً " .
وهي الأرض الغليظة التي لا تنبت شيئاً . وذهب الشافعي وأبو يوسف وأحمد
وإسحاق إلى أنه التراب فقط دون سائر أجزاء الأرض . كذا في " شرح
التقريب للحراقي (٢ - ٩٩ و ١٠٠) .

وحديث : " جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً " يؤيد الفريق الأول

(باب ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً)

حدثنا : أبو سعيد الأشج نا حفص بن غياث وعقبة بن خالد قالنا نا الأعمش وابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً . قال أبو عيسى : ولفظ " جعلت تربتها لنا طهوراً " يؤيد الفريق الثاني ، ولكن الأول أصح اسناداً . وفي الباب مسائل خلافية غير ذلك محلها كتب الفقه والفروع .

— : باب ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً : —
حديث الباب صححه " الترمذی " وكذلك صححه الحاكم في " المستدرک " ووافقه الذهبي في " تلخيصه " وكذلك صححه " ابن السكّن " و " عبد الحق " و " البغوی " كما تقدم بيانه في (باب ما جاء في الجنب والجائض لا يقرءان القرآن) وقد أخرجه أحمد وأصحاب السنن ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والبزار ، والدارقطني ، والبيهقي بألفاظ مختلفة كما في " التلخيص " (ص — ٥١) . وقال ابن خزيمة : هذا الحديث ثلث رأس مالى . وقد ضعفه الشافعي بعبد الله بن سلمة ، وقال : أهل الحديث لا يثبتونه . وكذلك أحمد كان يوهن هذا الحديث . وكذلك الدارقطني والبيهقي . هذا ملخص ما في " التلخيص " ويكاد يكون الحق والصواب في قول من صحح ، فإن العجلي ويعقوب بن شيبة وثقه بل قال يعقوب بن شيبة : ثقة يعد في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة . كذا في " التمهيد " (٥ — ٢٤٢) . وله متابع عند أحمد : أبو الغريف عبيد الله بن خليفة المرادي رواه عن علي في حديث طويل وفيه : هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضعاً ثم قرأ شيئاً من القرآن ثم قال : هذا لمن ليس بجنب فأما الجنب فلا ولا آية . أنظر " ترتيب المسند " (٢١ — ١٢١) .

حديث على حديث حسن صحيح وبه قال غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وأبو الغريف وثقه ابن حبان كما في "الخلاصة" فلا ينزل عن الحسن فيكفي للمتابعة . والحديث حجة للجمهور ، وخافهم البخاري وابن المنذر والطبري ، واستدلوا بحديث عائشة : "كان يذكر الله على كل أحيائه" ولا حجة لهم في هذا العموم ، وقد تقدم بيان المسألة مع أدلتها (ص - ٢٤١) من هذا الجزء . والمراد من الذكر في حديث عائشة الذكر في الأحوال المتواردة لا الأحوال المتشابهة ، والغرض أنه ﷺ لم يكن محتجراً عن الذكر في هذه الأحوال كلها ، وحمله على الذكر مستمراً في سائر الأحوال أو حمل الذكر على القلب مستبعد . وقد تقدم الكلام فيه في (باب ما يقول إذا خرج من الخلاء) فراجع له للتفصيل . قال الشيخ في آخر هذا الباب في "العرف الشذى" ما توضيحه : إن التنزيل لم يتعرض لأمثال هذه الجزئيات ، لأن منصب القرآن والحديث تمهيد الأبواب والإشارة إلى المهات وقلماً يتعرضان لذكر الجزئيات ، والكمال إنما هو في وضع الأبواب والأصول دون ذكر الجزئيات الفقهية ، وإنما هو منصب فقهاء الأمة وذلك هو الذي يقتضيه العقل السليم دفعاً للخروج عن الأمة .

فائدة : ذكر في بعض كتب فقهاءنا الحنفية أنه يجوز التيمم مع وجود الماء لما ليس الظهور شرطاً في فعله وحله كدخول المسجد للمحدث ، وكذا للنوم ، أو لقراءة القرآن عن ظهر القلب ، أو لدفن ، أو لزيارة قبر وغيرها ما يزيد على العشرة ، واختاره صاحب "البحر الرائق" ويؤيده ما ذكره العلامة أبو بكر البخاري في "شرعة الإسلام" ثم شارحوها ، واختاره صاحب "الدر المختار" وناقشه ابن عابدين الشامي ولم يقبله . والحديث يؤيد ما اختاره صاحب "البحر" حيث صح تيممه ﷺ في الحضر في المدينة لرد السلام في حديث أبي الجهم وغيره فهو الصحيح الراجح ، وكل تيمم للعبادة

والتابعين قالوا : يقرأ الرجل القرآن على غير وضوء ولا يقرأ في المصحف إلا وهو طاهر . وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق .

(باب ما جاء في البول يصيب الأرض)

حدثنا : ابن أبي عمر وسعيد بن عبد الرحمن الخزومي قالنا نا سفيان بن عيينة

الغبر المقصودة لا يجوز به الصلاة عند عامة المشايخ . أنظر للتفصيل " البحر " (١ - ١٥٠ و ١٥١) و " الدر المختار " مع شرحه " رد المختار " (١ - ٢٢٥) و " العمدة " (١ - ٨٨٤) . والله ولي التوفيق .

قوله : ولا يقرأ في المصحف . الطهارة لمس المصحف شرط عند الإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وليس بشرط عند مالك . والتفصيل في محله من كتب التفسير والفقه ، وقد صرح " لا يمس القرآن إلا طاهر " مرفوعاً من حديث عمرو بن حزم عند ابن حبان والحاكم وغيرهما ، ومن حديث ابن عمر عند الحاكم وغيره ، وثبت من حديث عثمان وثوبان وحكيم بن حزام ، فهذه خمسة أحاديث مرفوعة تؤيد مذهب الجمهور وأنظر تخاريجها وألفاظها في " تنزيح الزيلى " من كتاب الحيض .

—: باب ما جاء في البول يصيب الأرض :—

البول أو النجاسة الرطبة مثله إذا أصابت أرضاً فسبيل تطهيرها عند الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد : إما الجفاف بالشمس أو الريح وغيرهما ، أو غسلها بالماء إذا كانت رخوة حتى ينجذب فيها الماء ويتخللها كما تخللها النجاسة ولا يحتاج إلى حفرها ، إلا إذا كانت صلبة فتحفر ، وإذا كانت مخصصة وما شاكلها فيصب عليها الماء ويدلك ثم ينشف بالحرقة وغيرها حتى لا يبقى أثرها . هذا ملخص " البحر الرائق " (١ - ٢٢٦) .

وقال مالك والشافعي وأحمد : لا تطهر إلا بالماء ، ثم فرق الشافعية والحنابلة

عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: دخل أعرابي المسجد والنبي بين ورود الماء على النجاسة و ورود النجاسة على الماء فإذا غمر الماء النجاسة وذهب لونها وربحها وإن كانت الغسالة باقية طهرت. هذا ملخص ما في "المغني" لابن قدامة (١ - ٧٤١) وما بعدها و "فتح الباري" (١ - ٢٢٥ و ٢٢٦) وغيرهما.

قوله : أعرابي، نسبة إلى الأعراب ولا واحد له من لفظه وهم سكان البادية عرباً كانوا أو عجماً. والعربي نسبة إلى العرب وهو كل من سكن جزيرة العرب. كذا في "العمدة" (١ - ٢٢٢ و ٨٨٢) و "الفتوح" (١ - ٢٢٤). واختلف في اسمه فحكى أبو بكر التاريخي عن عبد الله بن نافع المدني أنه: الأقرع بن حابس، وعن أبي الحسين بن فارس أنه: عيينة بن حصن. وأخرج أبو موسى المديني هذا الحديث في الصحابة من طريق محمد بن عمرو ابن عطاء عن سليمان بن يسار، قال: اطلع ذوالخويرة الباني وكان رجلاً جافياً فذكره تماماً بمعناه؛ وهو مرسل وفي إسناده مبهم. ووقع في "جمع مسند ابن اسحاق" لأبي زرعة الدمشقي بهذا السند لكن قال في أوله: اطلع ذو الخويرة التميمي وكان جافياً؛ والتميمي: هو حرقوص بن زهير الذي صار بعد ذلك من رؤس الخوارج وهو المقتول بالنهروان، وذكره ابن الأثير في الصحابة، وأخرج فيه حديث أبي سعيد عند البخاري: قال "بينما رسول الله ﷺ يقسم ذات يوم قسماً فقال ذو الخويرة - رجل من بني تميم - يا رسول الله اعدل، فقال: وبلك ومن يعدل إذا لم أعدل". وذكر بعض من جمع المعجزات أن النبي ﷺ قال: لا يدخل النار أحد شهد الحديبية إلا واحداً فكان هو حرقوص بن زهير. هذا ملخص ما في "العمدة" (١ - ٨٨٣) و "الفتح" (١ - ٢٢٥) و "الإصابة" (١ - ٣٢٠ و ٤٨٥).

والحاصل: أن ذا الخويرة لقب به اثنان: أحدهما الباني وهو القتل:

ﷺ جالس ففصل فلما فرغ قال : اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً . فالتفت
 " اللهم ارحمني وارحم محمداً الخ " وهو أسائل عن الساعة فقال : " يا محمد
 متى الساعة ؟ قال : ما أعددت لها ، قال : لا والذي بعثك بالحق ما أعددت
 لها من كبير صلاة ولا صيام إلا أنى أحب الله ورسوله ، فقال : إنك مع من
 أحببت " رواه " الدارقطني " وفيه المعلى وهو مجهول ، وهو : البائل في
 المسجد ، ولذا قال بعض الفضلاء : فهو القائل والسائل والبائل . حكاه السيوطي
 في " تنوير الحوالك " (١ - ٨٤) واختلفوا في اسمه على ما تقدم . والثاني :
 التميمي واسمه حرقوص بن زهير السعدي وما وقع في " مسند ابن اسحاق " من
 ذكر التميمي في حديث البائل فلعله به وهم . قال شيخنا : لو صح تفسير
 الأعرابي ذلك بذي الخويرة البائي فتسميته بالأفرع بن حابس الجاشعي أو
 عيينة بن حصن بن بدر المزاري بشكل ، وكلاهما تميمي من أهل نجد . وأيضاً
 إن عيينة لم يزل معدوداً في أهل جفاء حتى ارتد وآمن بطليحة ، وأخذ أسيراً
 فجعل الصبيان يقولون له وهو يساق إلى أبي بكر : ويحك يا عدو الله ارتدت
 بعد إيمانك فيقول : والله ما كنت آمنت ، ثم اسلم في الظاهر ولم يزل جافياً
 أحق كما ذكره السهيلي في " الروض الأنف " (٢ - ٣١٠) . وأيضاً سياق
 ابن هشام في " السيرة " في صدد ذكر سبايا هوازن وإعطاء النبي ﷺ المؤلفة
 القارب ، وذكر الأفرع وابن حصن فيمن أعطاهم ثم ذكر الخويرة - رجل
 من تميم - بجنبهما يدل دلالة على أن واحداً منهما لم يلقب بذلك . ويظهر أن
 ابن حجر لم يتحقق عنده أمر يطمئن إليه ولذا عقب كلامه في " الفتح " بعد نقل
 ما حكاه : " والعلم عند الله تعالى " .

وأما ذو الخويرة التميمي : فالحق أنه حرقوص بن زهير السعدي
 من سعد تميم ، وذكره السهيلي في " الروض الأنف " عن الواقدي (٢ -
 ٣١١) ، وهو المعرض على قسمة النبي ﷺ ، وهو رأس الخوارج ، وفيه

... ..

يقول نجيبه الخارجى: "حتى ألقى في الفردوس حرقوصاً" وهو من أهل نجد، وفيه حديث: "يخرج من ضئضئه قوم تحقرون صلاتكم إلى صلاتهم الخ". وجعل بعضهم ذا الثدية وذا الخويرة التميمي واحداً، وذكر اسم ذا الثدية حرقوصاً لكن أبا داود في كتاب السنة من "سننه" يذكر اسم ذا الثدية: نافعا، واختاره السهيلي، وهذا ذا الثدية أيضاً قتل بوقعة النهروان الواقعة بعد صفيين سنة ثمانى وثلاثين كما في "تاريخ الخلفاء" وغيره. ولعل ذلك صار منشأ للاشتباه بينهما. والله أعلم بالصواب. انظر "سنن أبي داود" من قتل الخوارج، و"صحيح مسلم" من (باب إعطاء المؤلفات). ويقول صاحب "القاموس" في مادة (خ ص ر): وذو الخويرة الباني صحابي وهو البائل في المسجد. والتميمي حرقوص بن زهير ضئضئ الخوارج. وفي "البخارى": فأناه ذو الخويرة وقال: فأناه عبد الله بن ذى الخويرة وكأنه وهم والله أعلم اه. ويقول في مادة (ث د ي): وذو الثدية كسمية لقب حرقوص بن زهير كبير الخوارج.... ولقب عمرو بن ود قتيل على بن أبي طالب كرم الله وجهه، وفي "التاج" عن "الطبرى" أن حرقوص أمد به عمر المسلمين الذين نازلوا لأهواز فافتتح حرقوص سوق الأهواز، وله أثر كبير في قتال الهرمزان، ثم كان مع على بصفين ثم صار مع الخوارج فقتله على بالنهروان اه. وفي "اللسان" (١٨ - ١١٨) وكذا في "التاج" عن الجوهري: ذوالثدية لقب رجل اسمه ثملة اه. هذا والله ولى التوفيق والإعانة.

ثم رأيت في "التبصير في الدين" لأبي المظفر الاسفرائيني أن حرقوص بن زهير البجلي هو ذو الثدية رأس الفرقة المحكمة الأولى من فرق الخوارج. وأما نافع بن الأزرق هو رئيس الأزارقة من الخوارج. انظر "التبصير" (ص ٢٧ - ٢٩). ومن ههنا تبين وجه اختلافهم في بعض ما ذكرنا.

إليه النبي ﷺ فقال : لقد تحجرت واسعاً فلم يلبث أن بال في المسجد فأسرع إليه الناس ، فقال النبي ﷺ : أهرقوا عليه سجلاً من ماء أو دلواً من ماء .

قوله : لقد تحجرت واسعاً، أى ضيق ما وسعه الله وخصصت به نفسك دون غيرك "النهاية" (١ - ٢٣٥) .

قوله : أهرقوا ، من أهرق بهريق إهريقاً بمعنى أراقه وهو أصله ، و هراق وأهرق وأراق وأهرق كلها واحد ، فالهاء تارة يبدل من الهزمة وتارة تجمع مع الهزمة كما في "القاموس" و"النهاية" ، وراجع للتفصيل "تاج العروس" من (هرق) .

قوله : سجلاً ، السجل بالفتح الدلو العظيمة مملوءة "القاموس" .

* حديث الباب وبيان الاستدلال به *

حديث الباب أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ، وأخرجاه من حديث النس ، وأخرجه أصحاب السنن وأحمد وأخرجه ابن ماجه كذلك من حديث وائلة ابن الأسقع ، بطرق وألفاظ مختلفة. انظر لتفصيلها "العمدة" (١ - ٨٨٢) و "الفتح" (١ - ٢٣٤) . واستدل به الجمهور على ما تقدم من بيان مذهبه من وجوب إراقة الماء على البول لأجل التطهير ، وبأنه لو كان يكفي لها يسهل لم نحتاج لذلك ، وظن الحديث مخالفاً للإمام أبي حنيفة وليس الأمر كما ظن ، وإن ما ثبت في هذا الحديث هو أحد وجوه حصول الطهارة ، فإن الأرض الرخوة إذا صب عليها الماء وتسفل فيها ولم يبق على وجهها شئ من النجاسة يحكم بطهارتها ولا يعتبر فيه العدد ، والمعتبر غالب ظنه وتخرجه كما قاله البدر العيني في "العمدة" (١ - ٨٨٤) . وأيضاً كان البول في ناحية المسجد كما هو عند "أبي داود" من طريق الباب : "ثم لم يابث أن بال في ناحية المسجد" . ومثل هذا يغسل بصب الماء وإخراجه من المسجد وإن كانت الأرض صلبة .

... ..

كذا يستفاد من "العمدة". وإذن قولهم : "لم يكن حاجة إلى صب الماء لو كانت تحصل طهارتها بالجفاف" غير وارد ؛ لأن العامل بأحد طرق التطهير لا يقال له لم تركت الطريق الآخر . وأيضاً يحتمل أن تكون هناك داعية لتطهيرها حالاً ولم ينتظر لجفافها بالريح والشمس إذ التطهير باليابس يحتاج إلى زمان كما قاله المارديني . ولذا قال الغزالي في "المنحول" : بأن استدلال الشافعية بهذا الخبر غير صحيح ؛ لأن الغرض قطعاً من تخصيص الماء ما اختص به الماء من عموم الوجود ، والمقصود من الحديث الابتدار إلى تطهير المسجد لا بيان ما زال به النجاسة . حكاه القاري في " المرقاة " وهو دقيق . علا أنه يمكن للحنفية أن يقال : أنه حفرت الأرض ونقل ترابها . وثبت ذلك من طريقين مسندين ، وطريقين مرسلين : فالمسندان من طريق عبد الله عند الدارقطني وإليه أشار الترمذي ، وفيه : فأمر النبي ﷺ بمكانه فاحتقر وصب عليه دلو من ماء . ومن طريق أنس عند الدارقطني ، وفي الأول ضعف بسمعان بن مالك ، والثاني رجاله ثقات . قاله الحافظ في " التلخيص " (ص - ١٣) ، وأعله الدارقطني بتفرد عبد الجهار بذكر الحفرون أصحاب ابن عيينة الحفاظ . المرسلان : الأول من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاؤس مرسلًا وأشار إليه الدارقطني ورواه عهد الرزاق وفيه : " أحفروا مكانه " . ويقول الحافظ في " التلخيص " : إن هذه الطريق المرسله مع صحة إسنادها إذا ضمت إلى أحاديث الباب أخذت قوة اه . والثاني : مارواه " أبو داود " عن عهد الله بن معقل عن النبي ﷺ وفيه : خذوا ما بال عليه من التراب فأنقوه وأهريقوا على مكانه ماء . قال أبو داود : وهذا مرسل فإن ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ وهو من شواهد المرسل الأول ، فأصبحنا من شواهد المسند المذكور . هذا ملخص " نصب الرأية " و " التلخيص الجبير " و " العمدة " . فلإذن لا مجال للإنكار فضلاً عن أن المرسل حجة عند الجمهور . ويقول البدر

... ..

العيني في "العمدة" (١ - ٨٨٥) : والذي يترك العمل بالمرسلات يترك العمل بأكثر الأحاديث . وقال : وفي اصطلاح المحدثين أن مرسلين صحيحين إذا عارضوا حديثاً صحيحاً كان العمل بالمرسلين أولى فكيف مع عدم المعارضة . ومن أدلة الحنفية في الباب : حديث ابن عمر عند أبي داود : " كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله ﷺ وكنت في شاباً عزباً وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك " ورواه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم في "صحيحه" (باب إذا شرب الكلب الخ) من غير كلمة "تبول" في هذه النسخة ولكنها موجودة في روايته في بعض النسخ كما قاله البيهقي في الجزء الثاني من "سننه" . ورواه البخاري مختصراً من طريق آخر في (باب نوم الرجال في المساجد) وهو صريح في أن الجفاف بالشمس وغيرها كان يكفي لطهارتها ، وتأوله الخطابي في "المعالم" (١ - ١١٧) على أنها كانت تبول خارج المسجد في مواضعها . وتقبل وتدبر في المسجد ، إذ لا يجوز أن تترك الكلاب وانتياب المساجد حتى تمتهته وتبول فيه اهـ . ومثله قال ابن المنذر كما حكاه الحافظ في "الفتح" (١ - ١٩٦) . قال شيخنا رحمه الله : هذا تأويل يأبى عنه الذوق . والباعث لأمثال هؤلاء الأفاضل على مثل هذا التكلف البعيد إخراجهم عن احتجاج الحنفية ، وظاهر سياق العبارة : أن الظرف للمعطوفات كلها ولم ينته الكلام الأول على قوله "تبول" ، ولو كان غرض ابن عمر بول الكلاب خارج المسجد وإقبالها وإدبارها في المساجد لم يكن هناك داعية للذكر بولها أصلاً ، وإنما الغرض ذكر جميع ما يتعلق بالكلاب في المساجد وعدم رشهم المساجد . ثم كيف يسوغ أن يقال : لا يترك المساجد لأن تمتهته بالبول ويترك لأن تمتهته بإقبالها وإدبارها وإلقاء لعبها ويستبعد مثل هذا من أمثال هؤلاء ، نعم التأويل يسوغ حين يتحملة ظاهر العبارة وما لم يخرج إلى التحريف ، وليس هناك أى مانع من حمله على الظاهر . والحق أنهم لو أرادوا أن يتأولوه لكان الوجه أن يقال :

أن الغرض الذي يرمى إليه سياق الكلام: أنهم كانوا لا يعتبرون الأروهام والشكوك في معرض اليقين، فطهارة المساجد كانت متيقنة وبول الكلاب وغيرها كان مشكوكاً. واليقين لا يرفع بالظن فكيف بالشك. قال الراقم: وقد أشار إليه العيني في سياق آخر. انظر "العمدة" (١ - ٧٨٨). وما قاله الحافظ ابن حجر والحافظ البدر العيني: الأقرب والأوجه أن يقال أن ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الأبواب عليها هـ. انظر "العمدة" (١ - ٧٨٩) و"الفتح" (١ - ١٩٦). فقال الشيخ: ليس بأوجه عندي، والأوجه ما قلت والله أعلم. وأيضاً فإن سياق الكلام يدل على تكرار واستمرار كما يقوله ابن المهام في "الفتح" (١ - ١٣٨). وعلى كل حال يصح به الاستدلال بأن مثل البول إذا ذهب أثره بالجفاف لا حاجة إلى غسل الأرض منه فإن الكلاب لم تكن ممنوعة عن البول وغيره بل صرح ابن عمر بأنها قبول ومع هذا لم يرثوا المساجد عنه فضلاً عن الغسل، فلم: أن الجفاف يكفي، ولذا أورد أبو داود في "سننه" في (الطهارة) والبيهقي في "سننه الكبرى" (٢ - ٤٢٩. كتاب الصلاة) الحديث في (باب طهور الأرض إذا يبست) ويؤيده أثر أبي جعفر محمد بن علي الباقر عند "ابن أبي شيبه" قال: زكاة الأرض يبسها، وكذلك عنده أثر محمد بن الحنفية وأبي قلابه: إذا جفت الأرض فقد زكت. وعند عبد الرزاق عن أبي قلابه "جفوف الأرض طهورها". أنظر "نصب الرأية" (١ - ٢١١)، وعند البيهقي في "السنن الكبرى" (٢ - ٤٢٩) عنه بلفظ: "زكاة الأرض يبسها" وكذلك عن عائشة روى: "زكاة الأرض يبسها" كما في "شرح القنابة" للقاري (١ - ٤٤).

قنبيكه: وما نقله في "بذل المجهود" (١ - ٢٢١) عن "الموضوعات" للقاري

ثم قال : إنما بعثتم مبشرين ولم تبعثوا معسرين . قال سعيد قال سفيان وحدثني يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك نحو هذا . وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وابن عباس ووائل بن الأسقع . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن

أنه ذكره ابن أبي شيبة مرفوعاً عن أبي جعفر الباقر فسهو من الناسخ أو الناقل أو في الأصل ألبتة . انظر "نصب الرأية" (١ - ٢١١) و " الدراية " (ص ٤٨ -) و " التلخيص " (ص ١٣) . فهذه الآثار لعائشة وأبي جعفر الباقر و ابن الحنفية وأبي قلابة وإن كانت موقوفة لكنها في حكم لرفوعة كلها حجة للإمام أبي حنيفة رحمه الله فلم يترك الحنفية حديثاً في الباب إلا وقد أخذوه ، فحديث أبي هريرة وأنس من غير ذكر الحفر بصدق على صورة ، وحديث الحفر على صورة أخرى ، وحديث ابن عمر في الجفاف ، فكلها مستقيم على المذهب من غير تأويل ، بل تفرع المذهب الجزئيات المختلفة إنما هو على طبق هذه الروايات . وترى سائر المذاهب في هذا الباب خالية عن هذه الدقة التي سلكها الحنفية والله يرحمنا ويرحمهم جميعاً وهو ولي التوفيق والإعانة .

قوله : إنما بعثتم مبشرين الخ . إسناد البعث إليهم على طريق المجاز لأنه هو المبعوث ﷺ بما ذكر لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك إذ هم مبعوثون من قبله بذلك أي مأمورون : وكان ذلك شأنه ﷺ في حق كل من بعثه إلى جهة من الجهات بقول : يسروا ولا تعسروا . كذا في " الفتح " (١ - ٢٢٥) و " العمدة " (١ - ٨٨٧) وفي الحديث فوائد من أن الاحتراز من النجاسة كان مقررأ في نفوس الصحابة ، ومن تنظيف المساجد وتكريمها ، ومن دفع أعظم المفسدين باحتمال أيسرها ، ومن تحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرها ، ومن المبادرة إلى إزالة المفسد عند زوال المانع ، ومن حسن خلقه ﷺ من للرفق بالجاهل وتعليمه ما يازمه من غير تعنيف إذا لم يكن ذلك من عناد منه . قال ابن ماجه وابن حبان

صحيح . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحاق ، وقد روى يونس هذا الحديث عن الزهري عن عبيد الله عن عبد الله بن أبي هريرة .

في حديث الباب فقال : الأعرابي بعد أن فقه في الإسلام . فقام إلى النبي ﷺ " بأبي أنت وأمي فلم يؤنب ولم يسب " وغيرها من الفوائد والأحكام . راجع لها " العمدة " و " الفتح " من الطهارة ومن كتاب الأدب وبالله التوفيق .

— : * : —

وهذا ختم الجزء الأول من كتابنا " معارف السنن " شرح " سنن الترمذي " وبه يتم شرح أبواب الطهارة . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ثم الصلاة والسلام على خاتم النبيين وآله وصحبه صفوة الأولين والآخرين .

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الابحات والابواب من سارف السنن

شرح جامع الترمذى

الجز الاول

الصفحة

الموضوع

١	الحمد والصلاة
٢	بيان كيفية الشرح وتسميته
٢	بيان سبب البداءة بالبسملة
٢	تحقيق حديث الإبتداء بالبسملة وبيان الاضطراب فيه
٣	حديث الإبتداء بالبسملة واحد وإنما الاختلاف فى اللفظ
٤	بيان مخارج الحديث وأن الحديث صحيح أو حسن
٤	كيفية العمل على مقتضى الحديث
٥	تحقيق كلمة "ابن" نطقاً وكتابة
٦	بيان الضابطة فى إلحاق النسبة
٦	الفرق بين الأزدي والأسدى وبيان مشتبه النسبة
٧	الكتب المعروفة فى فن مشتبه النسبة
٧	بيان معنى الذنابات جمع ثبت
٨ - ٧	تحقيق المرزبانى

- ٩ - ٨ شرح قوله : " فأقر به الشيخ الثقة الأمين "
- ١٠ - ٩ تحقيق العرض على المحدث والرد على صاحب " التحفة "
- ١٢ - ١١ استطراد في كتابة الحديث وملاؤه من عهد النبوة
- شئى من ترجمة الإمام أبى عيسى ووجه التكنى " بأبى عيسى "
- ١٤ - ١٣ بيان سماع البخارى من الترمذى حديثين ومنزلة جامع الترمذى من بين الصحاح
- ١٦ - ١٥ بيان أنواع مصنفات الحديث وأنها تزيد على أربعين صنفاً
- ١٩ - ١٧ شروط أبواب الصحاح ومن صنف فيها
- ٢١ - ١٩ مذاهب أبواب الصحاح
- ٢٢ - ٢١ كلمة حكيمة للدبوسى في اختلاف الصحابة
- ٢٢ أبواب الطهارة وبيان اصطلاحهم في التعبير بالكتاب والهاب
- ٢٣ - ٢٢ مراتب تراجم الأمهات الست ومعنى فقه البخارى في تراجمه
- ٢٣ شرح قول المؤلف عن رسول الله ﷺ
- ٢٣ جمع القدماء بين المرفوعات والموقوفات
- ٢٤ بيان أول من أفرد المرفوعات بالتأليف
- ٢٤ التحويل في الإسناد وكيفية النطق بكلمة " ح "
- بيان منشأ الغنعة في أواخر الأسانيد والتحديث والإخبار في أوائلها
- ٢٦ وشئ من بحث المراسيل
- والرد على صاحب " التحفة " لأجل عدم فهمه كلام " العرف الشئى " ٢٦ - ٢٧
- ٢٨ بيان أقسام التدليس الثلاثة

باب لا تقبل صلاة بغير طهور ٢٩

٢٩ تحقيق لفظ القبول ومعناه

كلام دقيق نخرجاني في حاشية "الكشاف" في الفرق بين "لا" لنفي

٣٠ الجنس وغيره

٣١ بيان الاختلاف في الوضوء لسجدة التلاوة وصلاة الجنائز

٣١ المذاهب في فقد الطهورين

٣٢ حديث عائشة في البناء على الصلاة والأصح أنه مرسل

٣٣ الفرق بين الأقوال والروايات

٣٣ شرح قوله "ولا صدقة من غلال"

٣٣ مسألة : الملك الخبيث يتصدق به

٣٤ استدلال أبي حنيفة لذلك بحديث عاصم بن كليب

٣٥ معنى قول الترمذي : أصح شئ في الباب ولا يلزم منه أن يكون صحيحاً

٣٥ ذخيرة الأحاديث في الجامع قليلة ولكن كافية بالإشارات إلى ما في الباب

٣٦ المظان لتخرج ما في الباب ومن ألف فيه

باب فضل الطهور ٣٦

٣٧ في حديث فضل الطهور دليل على أن الأذنين من الرأس

٣٧ بحث تكفير الذنوب بالأعمال هل هي صفات أو يعم

٣٨ كيف تخرج الذنوب مع أنها أعراض وبيان عالم المثال وعالم الأرواح

٣٩ تحقيق الروح وبيان من ألف فيه

٤٢ بيان عالم الخلق وعالم الأمر

٤٣ شرح قول الترمذي حسن صحيح

- ٤٤ أقسام "الصحيح" عند شيخنا الإمام
- ٤٥ أقسام النواتر الأربعة عند الشيخ
- ٤٧ بيان الاختلاف في اسم أبي هريرة على نحو ١٣٠ قولاً وشقي من ترجمته
- ٤٨ أوهسره : مصرف أو غير منصرف
- ٤٩ الصناحي : ان أو ثلاث
- ٥٠ باب مفتاح الصلاة الطهور
- ٥٠ القاعدة في تمثيل المنفق والممترق
- ٥١ بحث أن تعريف الطرفين بفيد القصر وتحقيقه بأنه قاعدة أكثرية
- ٥٢ — ٥٣ أقسام الألف واللام عند أهل النحو وأهل البيان
- ٥٣ المذاهب في تكبيرة التحريمة
- ٥٤ أداه أبي حنيفة في عدم افتراض التكبير بخصوصه
- ٥٥ بيان حسن مسائل نحوى في الفقه الحنفي بحرى الأصول
- ٥٥ مسألة المفهوم المخالف وأقسامه والمذاهب فيها وتحقيق القول فيها
- ٥٧ مسألة الريادة على كتاب الله بأخبار الآحاد وتحقيق القول فيها بغاية الإنصاف
- ٥٧ تعريف المنتواتر والمشهور بغير الواحد بغير التعريف المشهور
- ٥٩ بيان مراتب الدلالة الأربعة في الأدلة السمعية
- ٥٩ مسألة إثبات مرتبة الواجب وتحقيقه بكل دقة
- ٦١ — ٦٥ مسألة تنقيح المناط وتحقيقه وتخريجه بكل تفصيل وتدقيق
- ٦٤ الفرق بين القياس وتنقيح المناط وبيان سهو الشوكاني
- ٦٥ صلة هذه المسائل الخمس بقوله تحريمها التكبير
- ٦٦ تقسيم العلة إلى مؤثر وملائم وغريب ومرسل
- ٦٧ تحقيق أن القول بأن النفي في لاصلاة الخ لفي الكمال غير جيد

- ٦١ مسألة أن التحريم شرط أو ركن
- ٦٨ شرح قواه تحايلها التسليم
- بيان الأدلة على أن السلام بخصوصه غير واجب وهو مذهب عدة من
- ٦٨ كبار التابعين
- ٧٠ تحقيق القول بفرضية الخروج بصنع المصلى
- ٧ بيان المصالح المرسله ومضان تحقيقها
- ٧١ تحقيق الفرق بين مرتبتي التسليم والتكبير
- ٧٢ الفرق بين الوجوب والسنية وبين الأمور الأربعة التي عليها المدار
- ٧٢ بيان اختلاف ابن الهمام وابن نجيم
- ٧٢ تلخيص القول في شرح الحديث على مذهب أبي حنيفة
- ٧٣ كلمة للشيخ الزانوني في الفرق بين الفرض والواجب
- بحث بدعي في أن بصرى الكتب أجل من أن تحتوي على كراهة ٧٣ - ٧٤
- ٧٤ بيان أن أبحاث هذا الباب مأخوذة من نحو أربعين كتاباً
- ٧٥ كلمة "مقارب الحديث" من ألفاظ التعديل
- باب ما يقول إذا دخل الحلاء ٧٦
- ٧٦ تحقيق الحلاء وأسماء بيت الحلاء قديماً وحديثاً
- ٧٧ شرح قوله إذا دخل الحلاء
- ٧٨ تحقيق الحث والحباث وقصة موت ابن عباد
- ٨٠ شرح الاضطراب في حديث زيد بن أرقم وتحقيق المضطرب
- ٨١ تلخيص وجوه الاضطراب في شعر منظوم للشيخ
- باب ما يقول إذا خرج من الحلاء ٨١

- ٨١ بيان توقيت الشارع الأذكار في أوقات متواردة وشرح حديث عائشة
- ٨٢ بيان إشكال في اسناد الترمذى وحله
- تحقيق أن قوله "غفرانك" منصوب على أنه مفعول مطلق وبيان ضابطة
- ٨٣ لحذف عامل المفعول المطلق من كلام الرضى والإمام سيدي
- ٨٥ حكمة دعاء المغفرة عند الخروج من الخلاء
- ٨٦ تحقيق قواه : حسن غريب وبيان أقوال الأئمة
- ٨٩ باب النهى عن استقبال القبلة بغائط أو بول
- ٩٠ شرح كلمات الحديث
- ٩١ تحقيق تلفظ "راهويه" عند أهل العربية وأهل الحديث
- باب الرخصة في ذلك ٩١
- ٩١ كلمة في محمد بن اسحاق وشدة الاختلاف في تعديله وجرحه
- ٩٢ تحقيق كلمة "أبان" ومنشأ تضعيف ابن لهيعة
- ٩٣ بيان المذاهب الثمانية في الاستقبال عند التخلل
- ٩٤ الإساءة مرتبة بين الكراهة تحريماً والكراهة تنزيهاً
- ٩٤ - ٩٦ بيان أدلة المذاهب
- ٩٦ وجوه ترجيح حديث أبى أيوب بقول فصل في الموضوع
- ٩٨ مسألة طهارة فضلات الأنبياء عند أرباب المذاهب
- ٩٩ نظم للشيخ في ترجيح القول على الفعل
- ترجيح ابن حزم والقاضى ابن العربى وابن القيم مذهب أبى حنيفة وأنه
- ٩٩ مذهب جمهرة الصحابة والتابعين
- ١٠٠ تحقيق حديث عراك عن عائشة بأنه منكر ومنقطع وموقوف

- ١٠٢ تعامل أهل المذاهب عند تعارض النصوص
- ١٠٣ باب النهي عن البول قائماً
- ١٠٤ باب ما جاء في الرخصة في ذلك
- ١٠٤ اعتراض للحافظ المارديني على القدوري وجوابه
- ١٠٥ مسألة أخذ مدرأ حجر من أرض لا يملكها جاز
- ١٠٥ بيان وجوه بوله صلى الله قائماً في نظر كبار المحدثين
- ١٠٦ بيان تحمل الكراهة تنزيهاً لبيان الجواز
- ١٠٦ شئ من مسألة التشبه وعدم جواز البول قائماً
- ١٠٧ واقعة حديث السباطة كانت لعذر
- ١٠٧ باب الاستتار عند الحاجة
- ١٠٧ وفي حديث الباب ثلاثة مسائل
- ١٠٨ بيان الوجوه الثمانية في البول قائماً
- ١٠٨ و ١٠٩ شئ من ترجمة مسروق وكونه خيلاً ومعنى الحميل
- ١٠٩ بيان أقسام الولاء الثلاثة وأحكامها
- ١٠٩ باب كراهية الاستنجاء باليمين
- ١١٠ بيان منشأ النهي وهو تكريم اليمين واطرادها في المسائل
- ١١١ بيان كيفية الاستنجاء واختلاف الآراء في ذلك وتكلف بعضهم
- ١١٢ باب الاستنجاء بالحجارة
- ١١٢ جوابه صلى الله عليه من قبيل أسلوب الحكم وتحقيقه
- ١١٣ بيان محاسن الشريعة الإسلامية في آداب الاستنجاء
- ١١٣ الفرق بين التمام والكمال

- ١١٤ حكم التثليث في الاستجمار والإيتار وبيان المذاهب
- ١١٤ شئ من ترجمة الإمام الطحاوي وأنه أوسع الناس علماً بالخلافات
- ١١٥ بيان الحكمة في تثليث الاستجمار والغرض من الإيتار
- ١١٦ باب الإستنجاء بالحجرين
- ١١٨ بيان معنى الاستجمار والاستنجاء والاستطابة اللغوية
- ١١٩ تحقيق معنى الركس والرجس وتنقيح مناط النهي عنه
- ١٢٠ بيان خطأ النسائي في معنى الركس ومنشأ ذلك
- ١٢١ الاستدلال بحديث الباب للحنفية والبحث في ذلك
- البحث في طرق حديث الباب و ترجيح الترمذى طريقه على طريق البخارى في "صحيحه" وتأنيده بكلام ابن مهدي وغيره
- ١٢٢ بيان قسمى المتابعة الكاملة والقاصرة
- ١٢٢ الهمدانى نسبة إلى الهمدان قبيلة باليمن وإليه ينسب رواية الحديث
- ١٢٣ بيان المؤلف والمختلف ومشتبه النسبة ومن ألف فيه
- ١٢٣ عبد الله بن مسعود فى الصحابة خمسة وبحث سباع أبى عبيدة عن أبيه
- ١٢٤ كلمة فى حقيقة الجرح والتعديل وكلام ابن معين وغيره
- ١٢٥ باب كراهية ما يستنجى به
- ١٢٥ بيان اختلاف العلماء فى كيفية استعمال الجن العظام والروثة
- ١٢٦ بيان ضابطه "حفظ كل ما لم يحفظه الآخر" وأنها فى غاية من الأهمية
- ١٢٧ البحث فى أن الجن يعذبون فى الآخرة أم لا
- ١٢٧ دلالة حديث الباب على كون ابن مسعود معه عليه السلام ليلة الجن
- ١٢٨ بيان تعدد ليلة الجن

باب الاستنجاء بالماء ١٢٩

- ١٢٩ بيان أن الجمع بين الحجر والماء أفضل في هذا الزمان
بيان بضعة عشر حديثاً في الاستنجاء بالحجارة وعشرة أحاديث في
الاستنجاء بالماء
- ١٣٠
- ١٣١ أحاديث الجمع بينهما وإن كانت ضعيفة ولكنهم اتفقوا على كون الجمع أفضل
- ١٣٢ بيان أن الجمع ثبت عن علي وحذيفة وابن عمر ومعاوية وعائشة
- ١٣٣ بيان أن الماء أفضل من الحجر في الانفراد
- ١٣٣ بيان أثر عمر في الاستنجاء بعد البول وآثار آخر
- ١٣٤ باب ما جاء أن النبي ﷺ إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب
- ١٣٤ بيان الفرق بين أبعد وبعد وإدخال المزيد على المجرد
- ١٣٥ بيان أسماء الفقهاء السبعة بالمدينة وتأثير أسمائهم
- ١٣٦ بيان أن الجميع من الأضداد والطراد والعكس في التسمية غير لازم
- ١٣٧ وقوع كلمة " عامة " مضافاً في كلام الفاروق
- ١٣٧ بيان أن تعبير الحديث ليس بنجعة في اللغة إلا عند ابن مالك ومعنى الرسواص
- ١٣٨ بيان الأشياء المورثة للنسيان عند بعضهم وأيسر فيه حديث
- ١٣٩ كلمة في أشعث بن عبد الله والاختلاف بين الحداني والأعمى
- ١٣٩ شرح قول ابن سيرين " ربنا الله لا شريك له "
- بيان أن المعارضة لكلام الرسول كفر إذ كانت حقيقة وقبيحة جداً
- ١٤٠ إذا كانت ضرورة
- ١٤١ بيان مذاهب المذنبية والأشعرية والمعتزلة والفلاسفة في خواص الأشياء
- ١٤٣ باب ما جاء في السراك
- ١٤٣ بيان معنى الله وحكمه وحكمته

- المذاهب في أن السواك من سنن الوضوء أو الصلاة وثمرة ذلك ١٤٤
- بيان استحباب مواقع استعمال السواك ١٤٥
- بيان الأحاديث الدالة على مسلك أبي حنيفة في السواك ١٤٦
- جواز اجتهاد النبي ﷺ وأن الأمر للوجوب ١٤٧
- أحاديث السواك متواترة إسناداً ١٤٨
- استحباب تأخير الغشاء إلى ثلث الليل ١٤٨
- باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه الخ ١٤٩
- الوليد بن مسلم كان يدلّس تدليس التسوية وبيانه ١٤٩
- بيان أن حديث الاستيقاظ يفيد الحنفية في مسألة المياه وشرحه ١٥٠
- بيان الالة في عدم غمس اليد الماء واختلاف ابن تيمية وشيخنا الإمام في ذلك بتدقيق وتحقيق ١٥٢
- معنى حديث الباب في نظر الشافعي وفي نظر أحمد ١٥٣
- باب التسمية عند الوضوء ١٥٤
- بيان المذاهب في التسمية عند ابتداء الوضوء ١٥٤
- بيان تفرد ابن الحام بالوجوب وتفرداته غير مقبولة ١٥٥
- استدلال الطحاوي بحديث المهاجر بن قنفذ بعدم الوجوب والبحث فيه ١٥٦
- بيان أن التأويل في ضروريات الدين باطل مردود ١٥٧
- مسألة أن الرجوع عن القول بعد العمل غير جائز وتحقيق ذلك ١٥٨
- بيان تخريج قول أبي يوسف حين توضأ من حوض حمام ١٥٨
- مسألة الاقتداء خلف المخالف في الفروع وتحقيق ذلك ١٦٠
- فائدة في أن الحق في مواضع الخلاف واحد أم متعدد ١٦٤

- باب ماجاء في المضمضة والاستنشاق ١٦٥
- ١٦٥ معنى المضمضة والاستنشاق والإستنثار
- ١٦٥ بيان المذاهب فيها في الرضوء والغسل
- باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد ١٦٦
- بيان وجوه كيفية المضمضة والاستنشاق من الفصل والوصل وإختلاف العلماء فيه ١٦٦
- ترجمة الزعفراني راوى القديم عن الشافعي ١٦٧
- بيان حجة أبي حنيفة في ترجيح الفصل على الوصل بعدة أحاديث ١٦٨
- شرح قوله : بكف واحد وإختلاف الرواية فيه ١٧٠
- باب في تغليل اللحية ١٧١
- بيان المذاهب في تغليل اللحية وبيان خطأ صاحب "الكنز" و"الوقاية" ١٧٢
- كيفية تغليلها وبيان الأحاديث الاربعة عشر في تغليلها ١٧٣
- باب ماجاء في مسح الرأس يبدأ بمقدم الرأس الخ ١٧٣
- بيان إختلاف العلماء في القدر المفروض من مسح الرأس والأحاديث الواردة في صفاته ١٧٤
- بيان معنى الإقبال والإدبار في المسح على إختلاف بينهم ١٧٥
- باب ماجاء يبدأ بمؤخر الرأس ١٧٦
- باب ماجاء أن مسح الرأس مرة ١٧٧
- بيان المذاهب في مسح الرأس مرة أو ثلاثاً ١٧٧
- بيان نقوية البغوى مذهب أبي حنيفة في المسح ١٧٨
- باب ماجاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديداً ١٨٩

- ١٧٩ بيان اختلاف الرواية في لفظ الحديث والكل جائز
- ١٨٠ باب مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما
- ١٨٠ باب ماجاء أن الأذنين من الرأس
- ١٨٢ بيان أن حديث أبي أمامة مع يضع عشر حديثاً حجة في عدم أخذ الماء الجديد للأذنين
- ١٨٣ بيان أنها صريحة لا تحتل تأويلات الشافعية
- ١٨٣ باب في تحليل الأصابع
- ١٨٣ المذاهب في تحليل الأصابع وكيفيته
- ١٨٥ باب ماجاء ويل للأعقاب من النار
- ١٧٦ بيان معنى الويل والويل وكون الحديث حجة لأهل السنة
- ١٨٦ بيان محامل قراءة الجهر في "وأرجلكم"
- ١٨٨ بيان الاختلاف في إكفار الروافض
- تحقيق بديع في إثبات غسل الرجلين من كلام الشيخ وبتمهيد منقح من المؤلف الجامع
- ١٨٨ - ١٩٢
- ١٩٣ مسألة جر الجوار وبيان أقوال أهل العربية وأئمة اللغة
- ١١٣ باب الوضوء مرة
- ١٩٤ باب الوضوء مرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً
- ١٩٤ بيان أن سنة ﷺ المستمرة الوضوء ثلاثاً ثلاثاً
- ١٩٤ بيان أن الإناء على ترك الواجب
- ١٩٥ باب ماجاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً
- ١٩٥ باب متى نوضأ بعض وضوئه مرتين وبعضه ثلاثاً

- ١٩٦ شريك بن عبد الله اثنان
- ١٩٦ تحقيق أن واقعة حديث الباب كان الماء فيه ثلثي المد
- ١٩٧ باب وضوء النبي ﷺ كيف كان
- ١٩٧ بيان أن أحاديث عثمان الصحاح تدل على المسح مرة
- ١٩٨ حديث شقيق بن سلمة وسهو الشيخ الكنوي في " السعابة "
- ١٩٨ بيان وجه عناية عثمان وعلى بصفة وضوئه ﷺ
- ١٩٨ وصفة وضوئه ثبتت برواية أكثر من عشرين صحابياً
- ١٩٩ باب في " النضح " بعد الوضوء
- ١٩٩ بيان معنى النضح ومعنى كلمة الصولية هل " السراويل "
- ٢٠٠ باب في أسباغ الوضوء
- ٢٠٠ بيان وجوه الإسباغ الواردة في الأحاديث
- ٢٠١ شرح حديث كثرة الخطأ وانتظار الصلاة ومعنى الرباط
- ٢٠٢ باب المنديل بعد الوضوء
- ٢٠٢ مسألة استعمال المنديل بعد الوضوء وحكمه في المذاهب الأربعة
- ٢٠٣ مسألة أن الياء والنون مثل الألف ، والنون عند الأخفش
- ٢٠٣ مسألة : إذا حدث ونسى ومذاهب فقهاء الأمة فيها
- ٢٠٤ باب ما يقال بعد الوضوء
- ٢٠٤ بيان أن الأذكار الماثورة في الوضوء أربعة
- ٢٠٥ بيان أن ما يذكره الفقهاء من الأدعية في الوضوء طرقها ضعيفة
- ٢٠٦ باب الوضوء بالمد
- ٢٠٦ بيان اختلاف فقهاء العراق والحجاز في مقدار المد

- بيان الأدلة على أن الصاع ثمانية أرطال وبيان اختلاف الصيعان في عهد النبوة ٢٠٨
- بيان أن مذهب أبي حنيفة في الصاع أحوط للخروج عن الخلاف وأقرب للفقهاء ١٠٩
- بيان مقدار الصاع بالوزن واختلاف علماء الهند ومن حقق الموضوع ٢١٠
- باب كراهية الإسراف في الوضوء ٢١١
- شرح حديث : إن للوضوء شيطاناً الخ ٢١٢
- باب الوضوء لكل صلاة ٢١٣
- تحقيق أن الوضوء هل كان واجباً لكل صلاة ، وأن للوضوء أنواعاً ٢١٣
- باب ما جاء أنه يصلى الصلوات بوضوء واحد ٢١٤
- معنى الإسناد المشرق ٢١٤
- باب في وضوء الرجل والمرأة من إزاء واحد ٢١٥
- باب كراهية فضل طهور المرأة ٢١٥
- باب الرخصة في ذلك ٢١٦
- بيان : أن في فضل أحدهما للآخر أحاديث وصور ٢١٦
- مذاهب الأئمة الأربعة وتحقيق منشأ النهي بقول فصل ٢١٧
- مسائل فقهية في الباب ومسألة السور ٢١٩
- اختلاف الأصوليين في حكم العام بالظنية والقطعية ٢٢٠
- باب أن الماء طهور لا ينجسه شيء ٢٢١
- بيان مذاهب الأئمة في الماء وبيان الإجماع على نجاسته إذا تغير بوقوع النجاسة أحد أو صافه ٢٢١
- تحقيق المذاهب والأقوال وأن تحريم الكثير بالعشر لم يثبت عن أبي حنيفة ٢٢٢
- شرح حديث بئر بضاعة بكلام جهابذة الحديث ٢٢٣

- ٢٢٥ استدلال المالكية بحديث الباب والجواب عنه
 ٢٢٦ وكلمة في الواقدي وتوثيقه عند كثير وكونه حجة في المغازي والسير
 ٢٢٧ استدلال بدیع من الشيخ من صحيح البخاري على أن بئر بضاعة جارية
 ٢٢٧ تحقيق جراب ابن المهام عن حديث الباب وجواب الشيخ
 ٢٢٨ التجويد يرادف تدليس التسوية عند القدماء

باب (في حديث القلتين) ٢٢٩

- ٢٢٩ شرح كلمات حديث الباب وبيان معنى القلة
 ٢٣٠ وقع الاختلاف في مقدار القلتين عندهم على ٩ أقوال
 ٢٣١ بيان تفصيل أقوال العلماء في حديث القلتين من تصحيح وتضعيف
 ٢٣١ بيان اختلاف نسخ سنن أبي داود
 ٢٣٢ بيان تحقيق ابن القيم لحديث القلتين ورده بكلام طويل بليغ
 ٢٣٢ بيان اضطراب متن حديث القلتين وتحقيقه
 ٢٣٣ تفصيل اضطراب الحديث متناً ومسنداً ومعنى
 ٢٣٤ إرجاع الخطأ إلى ابن تيمية حديث القلتين إلى حديث بئر بضاعة
 ٢٣٥ تحقيق بدیع للشيخ في شرح حديث القلتين
 ٢٣٦ فذلكة البحث في حديث القلتين وإنه من قبيل أساليب الحكميم
 ٢٣٧ يحمل حديث القلتين في نظر أبي حنيفة ثم الطحاوي وتقريبه من الشيخ
 ٢٣٨ باب كراهية البول في الماء الراكد
 ٢٣٩ بيان منشأ النهي عن البول في الماء الراكد
 ٢٤٠ صلة حديث الباب بقولهم : ما تأتيني فتحدثني نصياً ورفعاً

- شرح حد . الباب . كلام تيرطى والطبق والنوى والبنى وان حجر
 شرح ابن تيمية فى نظر الشيخ وجوابه ٢٤٢
- بيان أدلة الحنفية فى أحكام المياه وهى سبعة أحاديث ٢٣٥
- بيان المياه الطبيعية وغير الطبيعية وحكم الشريعة فيها وبيان أقسامها ٢٤٧
- بيان آداب الشريعة المحمدية فى المياه وإشارات فى الباب ٢٤٩
- تحقيق أن الجزئيات المنقولة عن السلف قريبة إلى مذهب أبى حنيفة ٢٥١
- فصة وقوع حبشى فى بحر " زمزم " ٢٥١
- بان منزلة الكوفة فى كثرة الأحاديث وسبب ذلك ٢٥٢
- باب ما جاء فى البحر أنه طهور ٢٥٤
- بان معنى البحر والنهر وإن لفظ الحديث يفيد الحصر بظاهره وجوابه ٢٥٤
- بيان قسم من الألف واللام لتعريف الخبر بحال المبتدأ ومنشأ السؤال ٢٥٥
- بيان المذاهب فى حيوانات البحر ٢٥٦
- حديث أحلت لنا ميتتان دليل لأبى حنيفة ٢٥٦
- شرح الميتة ومسألة الطافي وحديث جابر فى حرمة الطافي ٢٥٧
- الاستدراك والتنبيه ٢٥٧
- أما أثر أبى بكر الخ فهو مضطرب اللفظ ولا يقوم بمثله حجة فى باب
 الأحكام . قال الراقم وللإمام أبى حنيفة ما رواه أبوداؤد الخ هكذا يصاح
 ويصحح ووقع فى الطبع تقديم وتأخير .
- أيضاً الاستدراك: وحديث العنبر أخرجه البخارى الخ فليس نصاً فى كونه
 طافياً وإنما مات بالإلقاء إلى النهر ، وما قيل أنه لو سلم أنه لم يكن حوتاً
 الخ هكذا يصلح ٢٥٧

- ٢٥٨ بيان وجوه الزيادة في جوابه عليه السلام
- ٢٥٩ بيان وجه بديع في جوابه بأنه من محاسن البلاغة
- ٢٥٩ تنبيه في الرد على كلام صاحب "تحفة الحديث في شرح الحديث"
- ٢٦١ بيان اضطراب أثر أبي بكر في الطائفي وتحقيقه
- باب التشديد في البول ٢٦١
- ٢٦١ بيان تناسق الأبواب الأربعة العشرة وغرض الباب
- ٢٦٢ شرح الحديث وبيان اختلاف الأنفاظ في الحديث
- ٢٦٢ حديث ابن عباس هذا فيه قصة المسلمين
- ٢٦٣ وحديث جابر عند مسلم فيه قصة كافرين وتحقيقه
- ٢٦٤ بيان وجه وضع الجريدة على القبر وأقوال العلماء فيه
- ٢٦٥ بيان أن إلقاء الزهور على القبور بدعة منكرة مشرقية
- ٢٦٦ بيان أن هناك بدعة منكرة غريبة تقليداً للأفرنج
- ٢٦٦ اتفاق أهل السنة والاعتزال جميعاً على عذاب القبر
- ٢٦٧ ترجيح رواية الأعمش على رواية منصور عن إبراهيم
- باب ملجاء في نضح الغلام ٢٦٨
- ٢٦٦ بيان المذاهب الأربعة في بول الصبي وبول الجارية
- ٢٦٩ بيان ملحظ أبي حنيفة في أحاديث الباب وجمع ألفاظها
- ٢٧١ بيان وجه الفرق بين بول الجارية وبول الصبي
- باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه ٢٧١
- ٢٧٢ حديث أنس في الباب وشرح كالماته
- ٢٧٣ مسائل حديث الباب منها مسألة أبواب ما يأكول اللحم

- أدلة نجاسة أبوال مأكول اللحم ورجيعه ٢٧٥
- مسألة التداوى بالمحرم وتحقيقها بكل تفصيل ٢٧٧
- مسألة المائلة في القصاص والمذاهب فيها ٢٨٨
- تحقيق حديث "لا قود إلا بالسيف" رواه خمسة من الصحابة ٢٨٩
- حكم المحاربة في الصحراء وفي الأمصار والمذاهب فيها ٢٨٩
- باب ما جاء في الوضوء من الريح ٢٨٠
- معنى الحديث في نظر الخطائي والبعوى وغيرهما ٢٨٠
- بحث الكناية وإنها حقيقة ومطابق تحقيقها ٢٨١
- الحصر في الحديث إلهافي والنواقض كثيرة ٢٨٢
- باب الوضوء من النوم ٢٨٢
- الأقوال التسعة في مسألة النوم ٢٨٢
- بيان أن حديث الباب معلول عند طائفة ومصححه ابن جرير وتلقاه الفقهاء بالقبول ٢٨٤
- بيان توثيق أبي خالدة الدلاني وأحوال النوم ١٠١ حالاً ٢٨٦
- باب الوضوء مما غيرت النار ٢٨٦
- ذهب جمهور الخلفاء الراشدين وجمهور الصحابة والتابعين إلى عدم الوضوء بمس النار ٢٨٦
- بيان محمل حديث الوضوء من مس النار ٢٨٧
- بيان أن إفادة الجملة الإسمية القصر إذا كانت غير معدولة ٢٨٨
- باب ترك الوضوء مما غيرت النار ٢٨٨
- تحقيق الشاة والغنم والضأن وأن الناء في مثل البهمة للوحدة ٢٨٩
- تحقيق أن آخر الأمرين : ترك الوضوء مما غيرت النار ٢٩٠

- ٢٩١ الفرق بين النسخ عند القدماء وعند المتأخرين
- ٢٩٢ باب الوضوء من لحوم الإبل
- ٢٩٢ مذاهب الفقهاء في الوضوء من لحوم الإبل ، وتفرد بالوجوب أحمد
- ٢٩٢ والوضوء عند الجمهور ليس هو المعروف والاستدلال بذلك
- ٢٩٣ لم يقل أحد من فقهاء الصحابة والتابعين بوجوب الوضوء
- ٢٩٤ بيان الاختلاف في اسم ذى الفرة
- ٢٩٥ باب الوضوء من مس الذكر
- بيان مذاهب الأئمة في مس الذكر وأدانتهم وأن حديث قيس مؤيد
- ٢٩٥ بآثار الصحابة والتابعين
- ٢٩٦ بيان ملاحظة أبي حنيفة في معنى الملامسة في الآية وتحقيق الشيخ فيها
- ٢٩٧ باب ترك الوضوء من مس الذكر
- ٢٩٧ أبو زرعة الرازي أحد حفاظ الدنيا الأربعة
- ٢٩٨ حديث طلق بن علي وتقريبه بأقوال المحدثين
- ٢٩٨ بيان المناظرة بين ابن المديني وابن معين في مس الذكر
- ٢٩٩ بيان آثار عمار وعبد الله وابن عباس وحذيفة وغيرهم
- ٣٠٠ الآثار الواردة في عدم الوضوء من مس الذكر أحد عشر أثرًا
- ٣٠٠ تحقيق أن الشافعي كالتفرد في القول بوجوب الوضوء
- ٣٠٠ الرد على ابن حبان في قوله ينسخ حديث طلق بن علي
- ٣٠١ باب ترك الوضوء من القبلة
- ٣٠١ بيان المذاهب الأربعة في المسألة من أوثق المصادر
- بيان أن يحيى بن سعيد القطان يقتضى بمذهب أبي حنيفة وإنه من أول
- ٣٠٢ من تكلم في الرجال

- ٣٠٣ تحقيق إثبات سماع حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير
- ٣٠٣ تصحيح حديث عائشة في ترك الوضوء من القبلة
- ٣٠٥ فوائد تعدد أزواجه عليه السلام في كلام القرطبي وغيره
- باب الوضوء من النقيى والرعاف ٣٠٥
- ٣٠٦ مذاهب الفقهاء في الوضوء من النقيى وأدلتهم
- ٣٠٧ مذاهب العلماء في الوضوء بخروج الدم وبالرعاف
- ٣٠٧ بيان تقوية حديث "الوضوء من كل دم سائل"
- ٣٠٨ ضعف استدلال الشافعى بحديث جابر في غزوة ذات الرقاع في نظر الخطايب
- ٣٠٩ تفصيل الوجوه التى تزيف الاحتجاج بحديث جابر
- باب الوضوء بالنبيذ ٣٠٩
- ٣٠٩ تفسير النبيذ الذى اختلفوا في حكمه
- ٣٠٩ تحقيق مذهب أبى حنيفة في حكم النبيذ
- ٣١٠ حديث عبد الله في ليلة الجن وتقويته والجواب عن تضعيفه
- ٣١٠ بيان أن الرواة عن عبد الله ١٤ راوياً
- ٣١١ بيان تعدد إيمالى الجن وتحقيقه وإنهاست وقائع
- تحقيق أن النبيذ في عهد النبوة كان طريقاً إلى جعل المالح عذبة ٣١٢ و ٣١٥
- تحقيق أصح طريق في حديث ابن مسعود من جملة بضع عشر طريقاً ٣١٣
- ٣١٤ تنبيه على خطأ فى استناد الدارقطنى وتصحيحه
- تنبيه : على تصحيح اسناد آخر فى أبى داود وتعريف النبيذ وتحقيق
- صاحب البدائع ٣١٥
- باب المضمضة من اللبن ٣١٦
- ٣١٦ بيان أن المضمضة من اللبن هل هى من آداب الطعام أو الصلاة

باب كراهية رد السلام غير متوضئ ٣١٧

٣١٧ تفصيل من يكره عليه التسليم في نظم الصدر الغزى

بيان اختلاف المحدث الكنكوهى والمحدث محمد مظهر النانوتوى في

٣١٧ التسليم على من يستنجى من البول على هيئة ما تعرف في هذه البلاد

٣١٨ تحقيق أجاديث أبي الجهم والمهاجر بن قنفذ وابن عمر بأنها وقائع

مسألة استحباب الوضوء للأذكار واستدلال الطحاوى بالحديث على

٣١٩ عدم وجوب التسمية في ابتداء الوضوء والبحث في ذلك

٣٢٠ بيان الوجوه الأربعة في الجواب عن تعارض حديث ابن قنفذ وحديث عائشة

٣٢١ بيان أن الشفواء غلط والصحيح الفغواء كما في "أسد الغابة" وغيره

باب ما جاء في سؤر الكلب ٣٢٢

٣٢٢ تحقيق أن ابن سيرين غير منصرف عند الأخفش ومعنى الولوغ

٣٢٣ المذاهب في غسل الإناء من ولوغ الكلب وتحقيق مذهب مالك

٣٢٣ بيان علة التشديد في الغسل عن الولوغ في نظر بعض كبار المالكية

٣٢٤ تحقيق أن صبيح مرات عند أبي حنيفة معمول بها في مرتبة النذب

٣٢٥ أدلة استحباب السبع ووجوب الثلاث عند الإمام أبي حنيفة

٣٢٥ جملة : "إذا ولغت الهرة" الأصح أنها موقوفة

٣٢٦ اختلاف الأئمة في كراهية سؤر الهرة

٣٢٧ بيان أن مالكاً ترك التعشير مطلقاً والشافعى من حيث كونه مرة ثامنة

٣٢٧ التسبيع عند مالك تعبدى وعند كثير من كبار المالكية معقول المعنى

باب ما جاء في سؤرة الهرة ٣٢٧

٣٢٧ بيان أن مذهب الجمهور أن سؤرها طاهر

- ٣٢٨ تحقيق حديث الباب صحة وضعاً
 ٣٢٩ بيان أن تعليل كل من الحنفية والشافعية لطهارة سؤر الخرة لطيف
 ٣٢٩ بيان أن تعليل الحنفية أقرب إلى الأحاديث وتؤيده
 ٣٣٠ تصحيح إسناد للدارقطني في سننه برواية البيهقي

باب المسح على الخفين ٣٣١

- ٣٣١ حديث المسح وبيان أن مسح الخفين متواتر في الدين رواه ثمانون صحابياً
 ٢٣٢ بيان مخافة الكفر على من أنكر المسح عند أبي حنيفة
 ٣٣٣ بيان تفضيل الغسل على المسح إلا إذا دعت ضرورة
 ٣٣٣ تعريف الخلف عند الفقهاء وبيان مصداقه اليوم
 ٣٣٤ بيان أن الحديث المفسر بفتح السين عندهم

باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم ٣٣٥

- ٣٣٥ بيان المذهب في التوقيت في المسح وإن أحاديث عدمه ضعيفة
 ٣٣٦ بيان الاختلاف في تعريف السفر الشرعي
 تحقيق كلمة "لكن" بأنها للعطف إذا وقعت بعد النفي وحل
 الاشكال في الحديث
 ٣٣٧

باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله ٣٣٨

- ٣٣٩ بيان اتفاقهم على المسح بأعلى الخلف واختلافهم في أسفله
 ٣٤٠ بحث وتحقيق في شرح قول علي لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخ
 ٣٤٠ بيان أقوال السرخسي وابن الهمام والشاه ولي الله في شرحه وتحقيقها
 ٣٣٢ بيان "الحديث المعلول" وتحقيق كلمة "المعلول" لغة وعرفاً
 تحقيق أن حديث المغيرة في زيادة الأسفل معلول وروى عنه يستان
 طريقاً وليس فيه هذه الزيادة
 ٣٤٤

- باب في المسح على الخفين ظاهرهما ٣٤٥
- بيان توثيق عبد الرحمن بن أبي زناد ونضعيفه ٣٣٥
- باب المسح على الجوربين والتعليق ٣٤٦
- بيان المذاهب في مسح الجوربين ورجوع الإمام إلى قول صاحبيه ٣٤٦
- تحقيق الجورب لغة وفقها وتحقيق عدم الخلاف بين الإمام وصاحبيه ٣٤٧
- المسح على النعلين لم يقل به أحد وبيان الأجوبة الثلاثة عن الحديث ٣٤٨
- بيان نقد حديث الباب بكلام جهابذة النقد مثل ابن مهيدي وسفيان ٣٤٨ و٣٤٩
- تحقيق أن القرآن مقطوع وتواتر المسح على الخفين فكان مقطوعاً وليس مثله حديث الجوربين ٣٤٩
- باب ما جاء في المسح على الجوربين والعمامة ٣٥١
- باب أن الجوربين هنا خطأ في نسخة الترمذي هذه ٣٥١
- مسح العمامة وبيان المذاهب فيه وما هو الصواب ٣٥٢
- بيان أداة الفريقين وتحقيقها والأجوبة العشرة عن مسحها ٣٥٣
- تنبيه دقيق في رواية المسح على العمامة ٣٥٦
- باب ما جاء في الغسل من الجنابة ٣٥٨
- تحقيق غسل الرجلين في الغسل مقدماً أو مؤخراً وكلاهما ثابت ٣٥٩
- بيان أنه لم يقل بوجوب الوضوء في الغسل إلا داود ٣٦١
- مسألة الدلك والماء الملاقى والماء الملقى وحكم الماء المستعمل ٣٦١
- باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل ٣٦٢
- تحقيق عدم نقض الضفائر للمرأة والشرط وصول الماء إلى الأصول ٣٦٣
- تحقيق الفرق بين ذوائب الرجل وغداير المرأة وتأنيده بالحديث ٣٦٥

- باب ما جاء أن تحت كل شعرة جناة ٣٦٦
- بيان أن المسألة متفق عليها بين الأئمة وإن كان حديث الباب ضعيفاً ٤٦٦
- باب الوضوء بعد الغسل ٣٦٧
- بيان عدم وجوب الوضوء بعد الغسل كما سبق ٣٦٨
- باب ما جاء إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل ٣٦٨
- حكم الختان في الرجال وفي النساء وتحقيق لفظ الختان ٢٦٩
- بيان انعقاد الإجماع في عهد الفاروق على وجوب الإغتسال وبالإدخال من غير إنزال ٣٧٠
- باب ما جاء أن الماء من الماء ٣٧١
- بيان أن حديث الباب منسوخ بالأحاديث وبالإجماع وتأنيده فقهاً ٣٧٢
- تحقيق أن قول ابن عباس إنما هي جزئية استثنيت من عموم النسخ ٣٧٣
- باب فيمن يستيقظ ويرى بللاً ولا يذكر احتلاماً ٣٧٣
- كلمة في عبدالله العمرى جرحاً وتعديلاً ٣٧٤
- بيان المذاهب فيمن يحتمل من غير بلل أو يرى بللاً من غير أن يذكر حاملاً ٣٧٤
- والصور كلها في المسألة أربع عشرة صورة وبيانها والاختلاف فيها ٣٧٥
- باب ما جاء في المني والمذي ٣٧٦
- تحقيق المذي والمني والودى لغة وأحكامها في الوضوء والغسل ٣٧٦ و ٣٧٧
- تحقيق أن السائل حكم المذي عنه عليه السلام هل هو على أو المقداد أو عمار أو سهيل ٣٧٨
- حكم المذي في المذاهب وغسل موضع النجاسة ٣٧٩ و ٣٩١
- باب في المذي يصيب الثوب ٣٨١

باب في المني يصيب الثوب ٣٨٢

- ٣٨٣ تفصيل المذاهب في حكم المني وأدلة المذاهب
 ٣٨٥ بيان خمسة أحاديث للإمام أبي حنيفة في نجاسة المني وجواب أثر ابن عباس
 ٣٨٧ بهان علم الاعتداد بتلك المناظرات الخيالية في الموضوع
 ٣٨٨ حديث ضيف عائشة وأنه حجة لأبي حنيفة ضد أن يكون حجة عليه

باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل ٣٨٠

- ٣٩٠ بيان المذاهب في النوم جنباً واستحباب الوضوء قبل النوم
 ٣٩٢ شرح قوله : ولا يمسه ماء في حديث عائشة وتحقيق المقام
 ٣٩٥ تحقيق بديع من الشيخ في دفع تعارض طريق حديث عائشة
 ٣٩٧ بيان أن مذاهب الفقهاء تدل على صحة تلك القطعة في الحديث
 ٣٩٨ باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام

- ٣٩٨ دفع إشكال على اكتفاء الوضوء للنوم جنباً وتفصيله
 ٤٠٠ باب ما جاء في مضافحة الجنب

- ٤٠٠ شرح قوله : إن المؤمن لا ينجس
 ٤٠١ بحث غسالة المؤمن والكافر وعرق الجنب والحائض
 ٤٠١ باب ما جاء في المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل
 ٤٠٢ مسألة تقدس عن أن يكون محلاً للحوادث ومنشأ ما أضيف إليه مثله
 ٤٠٣ بحث احتلام المرأة واختلاف الأطباء في وجود المني فيها

باب في الرجل يستدفئ بالمرأة بعد الغسل ٤٠٤

باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء ٤٠٥

- بحث اتفاق الأمة على جواز التيمم للجنب وبيان وجه ما نسب إلى عمر
وعهد الله خلافة ٤١٥
- بيان أن صاحب القاموس يراعى مذهبه في اللغة ٤١٦
- باب في المستحاضة ٤١٨
- معنى الحيض اللغوي والفقهى وبيان ألفاظ الحيض العشرة المترادفة ٤١٨
- تحقيق الفرق بين الحيض والاستحاضة ٤١٩
- بيان دقة مسائل الحيض وتقصير أهل العلم فيها ٤١٠
- بيان أن مسائل الحيض والاستحاضة صلة قوية بكثير من مهات الدين ٣١١
- بيان أقسام المستحاضة المبتدأة والمعتادة والمتحيرة ٤١١
- تحقيق قسم المستحاضة المتميزة وإذا اجتمع العادة والتميز ٤١٢
- المسائل الخلافية في الحيض كثيرة ٤١٢
- بيان أن الأحاديث المرفوعة في تقدير الحيض المؤيدة وإن كان ضعيفة
أقوى من أدلة الشافعية ٤١٣
- بحث في أن اعتبار ألوان الدماء أمره مشكل مشتبه ٤١٤
- أدلة أبي حنيفة في عدم اعتبار الألوان ٤١٥
- حديث فاطمة بنت أبي حبيش وأسماء المستحاضات في عهده عليه السلام ٤١٦
- إقبال الحيض وإدباره محمول على العادة عند أبي حنيفة وعلى التميز
عند الجمهور ٤١٧
- كلام متين لحافظ المارديني في حمل حديث بنت أبي حبيش على المعتادة ٤١٨
- شرح قوليه: وتوضئ لكل صلاة وهو صحيح مرفوع اتفق على روايتها أئمة ٤١٩

- بيان اختلاف الأئمة في أن المستحاضة تنوضاً لكل صلاة أو لوقت كل صلاة وأدلتهم ٤٢٠
- تفصيل روايات تزايد أبا حنيفة رحمه الله ٤٢١
- كلام متين للطحاوي والمارديني وابن الهمام في ترجيح مذهب الإمام من جهة التفقه ٤٢٢
- بيان أن المستحاضة تغتسل مرة عند انقطاع الحيض ثم تنوضاً ٤٢٤
- باب ما جاء أن المستحاضة تنوضاً لكل صلاة ٤٢٥
- كلمة في جرح أي اليقظان والحديث وإن كان ضعيفاً لكن الحكم صحيح متفق ٤٢٥
- باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد ٤٢٦
- بيان أن بنات جعش الثلاث مستحاضات ٤٢٦
- شرح كلمات حديث حمدة بنت جعش وتفصيل الأمرين ٤٢٧
- بيان الاختلاف في محمل حديث حمدة هل هي متحيرة أو مبتدأة أو مغتادة ٤٣٠
- بيان اختلافهم في ابن عقيل وثوثيق أحمد وإسحاق والحميدي إياه وأنه حسن ٤٣١
- بيان إشكال في حديث حمدة من عدم ذكر الوضوء بين الصلاتين وحله ٤٣٢
- تحقيق للشبخ في حل ذلك الإشكال بأن المثل الثاني وقت مشترك بين الظهر والعصر للمعذورين ٤٣٣
- بيان أنه لم يصح لأحد حديث مرفوع في تحديد أقل الحيض وأكثره ٤٣٤
- بيان الآثار الثلاثة في تقدير الحيض وإنها صالحة للاحتجاج ٤٣٥
- بيان استدلال لطيف للطحاوي ثم الجصاص بتقدير أقل الحيض من الحديث ٤٣٦
- باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة ٤٣٦

- ٤٣٨ تحقيق ثبوت الاغتسال مرفوعاً لبعض المستحاضات عند قدماء المحدثين
- ٤٣٨ بيان أن الشوكاً أخطأ في إنكار ثبوته من الحديث
- ٤٣٩ بيان أن المستحاضات المأمورات بالغسل ثلاث أو أربع
- ٤٤٠ تحقيق أن الأمر بالغسل عند كل صلاة لأمر حبيبة إمامنا عليه السلام في غسلها
- ٤٤٠ بيان إختلاف الروايات في أن المأمورة بالغسل لكل صلاة من هي
- ٤٤١ باب ما جاء في الحائض أنها لا تقضى الصلاة
- ٤٤١ بيان إجماع أهل السنة على تحريم الصلاة للحائض وعدم قضائها
- ٤٤٢ بيان اتفاق أئمة المذاهب على ذلك وإختلافهم في معادل قضاء الصوم
- ٤٤٤ بيان تسمية الخوارج حرورية وإن كبارهم فيها ستة ولكل عشرة فرقة
- ٤٤٥ باب ما جاء في الجنب والحائض لا يقرآن القرآن
- ٤٤٥ تفصيل مذاهب الأئمة في ذلك والجمهور على المنع
- ٤٤٦ بيان أدلة الجمهور وأحسنها حديث علي في السنن
- ٤٤٧ بيان إختلاف علماء الحنفية في جواز آية أو ما دونها ، رأى الشيخ
- ٤٤٨ بيان جواز آية القرآن بقصد الدعاء أو الشفاء
- ٤٤٩ باب ما جاء في مباشرة الحائض
- ٤٤٩ بيان الإجماع على حرمة وطئ الحائض وأن مستحلها كافر
- ٤٤٩ بيان إختلافهم في الاستمتاع بما بين السرة والركبة
- ٤٥٠ بحث في أدلة للفريقين وإختلافها وتفاوتها منطوقاً ومفهوماً
- ٤٥١ باب ما جاء في مؤاكلة الجنب والحائض وسؤرها
- ٤٥٢ بيان أن حديث الترمذي قطعة من حديث طويل عند أحمد وأبي داود

٤٥٢ بيان أنه لا يضر ضعف حديث الباب المسألة الشرعية فإنه انفاقية

باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد ٤٥٢

٣٥٣ تحقيق الخمرة واختلافهم في متعلق قوله "من المسجد"

٤٥٤ بيان مذاهب الأئمة في دخول الحائض والجنب المسجد

٤٥٥ وبيان أدلة الجمهور على عدم جواز الدخول وتحقيقها

باب ما جاء في كراهية إثبات الحائض ٤٥٦

٤٥٦ بيان أن الكراهية في عرف قدماء المحدثين أعم حتى ربما يشمل الكفر

بيان إجماع أهل السنة على حرمة الوطني في دبرها وتحقيق ما نسب إلى

٤٥٧ مالك وهو بريء عنه

٤٥٧ بيان أن الكهانة طبيعية وكسبية في نظر ابن خلدون

إطلاق "فقد كفر" جرى مجرى الوعيد وتحقيق إكفار المتأول في

٤٥٨ ضروريات الدين

٤٥٩ بيان حكم الكفارة لمع أي حائضاً والإختلاف فيها

٤٦٠ بيان أن حديث الباب ضعيف ومعلول رفعاً ووقفاً وإرسالاً وأعضالاً

٤٦٠ باب ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب

٤٦١ بيان اتفاق الأمة على نجاسة دم الحيض ومعنى الفرق والحك والحت

٤٦٢ بيان أن قدر الدرهم معفو ومقدار الدرهم عند شمس الأئمة

٤٦٢ مذاهب مالك وسفيان وأبي حنيفة متحدة أو متقاربة في المسألة هذه

باب ما جاء في كم تمكث النفساء ٤٦٢

تحقيق لفظ النفاس وبيان مدة النفاس في المذاهب وتحقيق الورس

٤٦٣

والكلف

- باب ماجاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد ٤٦٤
- ٤٦٤ بيان الإجماع على عدم وجوب الغسل بين الجماعين
- بيان إشكال في طوافه على النساء كلهن في ليلة واحدة وبيان الأجوبة السبعة ٤٦٥
- ٤٦٦ توجيه للراقم في حل الاشكال ربما يطمئن به القلب
- ٤٢٧ فائدة في بيان قوته عليه السلام الخارقة ثم التعفف الخارق والصبر الفائق
- ٤٦٨ بيان حكمة تعدد أزواجه وأن فيه خوارق وحكم
- باب ماجاء إذا أراد أن يعود توضأ ٤٦٨
- ٤٦٩ بيان أن الوضوء مندوب في خلال الجماعين عند الجمهور
- باب ماجاء إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء ٤٧٠
- بيان الأقوال الستة في حكم الجماعة وبيان أعذار ترك الجماعة وهي عشرون ٤٧٠
- ٤٧١ بيان أن غرض حديث الباب تفرغ القلب للخشوع والحضور
- ٤٧٢ تفصيل حكم ماعرض في الصلاة من شغل القلب
- باب ماجاء في الوضوء من الموطئ ٤٧٢
- تحقيق غرض حديث الباب واتفاقهم على أن ما أصاب الثوب بول أو نجاسة رطبة فسيبيله الغسل ٤٧٣
- ٤٧٤ بيان وجوه تطهير النجاسات في الثوب والبدن وغيرها
- ٤٧٤ بيان محل حديث الباب في نظر الشيخ رحمه الله بأنه من قبيل أسلوب الحكيم
- باب ماجاء في التيمم ٤٧٦
- ٤٧٦ معنى تيمم لغة ويرادفه يمم وأمم وتأمم

- ٤٧٧ بيان معنى التيمم الشرعى وثبوتنه بالكتاب والسنة والإجماع
- ٤٧٧ بيان الاختلاف فى كيفية التيمم فعلا ومحلا وبوجه
- ٤٧٨ بيان المذاهب فى التيمم وتحقيق مذهب مالك
- ٤٧٩ ذكر اختلاف الروايات فى التيمم والبحث عنها
- تصحيح حديث جابر فى الضربتين إلى المرفقين وتحقيقه وأنه لا ينزل
- ٤٧٩ عن الحسن
- تنبيه فى الرد على صاحب تحفة الأحوذى وعدم فهمه كلام العرف
- ٤٨١ الشذى
- ٤٨٢ بيان أن العبنى صحيح حديث جابر المرفوع وتؤيده آثار موقوفة
- بيان أنه لا بد بترجع ما يدل عليه ظاهر الكتاب والسنة إذا تعارضت
- ٤٨٣ الآثار
- ٤٨٣ ترديد لكلام الحافظ ابن حجر بتضيف ما عدا حديث عمار
- تحقيق أن العمل بالضربتين أولى وأحوط نظراً إلى ظاهر القرآن والراية
- ٤٨٤ والدراية
- توجيه دقيق لترجيح رواية المرفقين من كلام الشيخ وتوضيحه من
- ٤٨٥ كلام الراقم
- بيان أن لعمار واقعتين كما نبه عليه الطحاوى وقوله إنما بكفك الخ
- ٤٨٦ لعدم الحاجة إلى التمرغ
- ٤٨٦ رواية العبادة عن ابن طيعة قرية لقدم سماعهم
- ٤٨٩ فائدة بدبعة فى تكرير نزول آيتى التيمم مع عدم تكرار آيات الأحكام
- ٤٩١ بيان وجوه الفرق بين الآيتين الكريمتين

- ٥٩٦ شئ من ترجمة الإمام إسخاق بن راهويه
- ٤٩٤ بيان أن قياس ابن عباس في التيمم يعارضه قياس آخر
- ٤٩٥ بيان اختلافهم في معنى "الصعيد" وتأيد بعضهم بالحديث
- ٤٩٦ باب ماجاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً
- ٤٩٦ بيان أن حديث علي في الباب ثلث رأس المال في نظر ابن خزيمة
- ٤٩٧ بيان أن منصب القرآن والحديث ذكر الأصول والمهمات دون الجزئيات
- ٤٩٧ بيان مسألة جواز التيمم مع وجود الماء لما لم يكن الطهور شرطاً له
- باب ماجاء في البول يصيب الأرض ٤٩٧
- ٤٩٨ بيان وجوه تطهير الأرض عند الأئمة واختلافهم فيها
- ٤٩٩ تحقيق كلمة الأعرجي والعرجي وبيان أن ذالخوبصرة إثنان تسمى وبمى
- ٥٠٠ تحقيق أن ذالخوبصرة التميمي حرقوص بن زهير رأس الخوارج
- ٥٠٢ بيان أن حديث الباب ليس حجة على أبي حنيفة كما ظن
- ٥٠٣ بيان أن الغرض من الحديث الابتداء إلى تطهير المسجد
- ٥٠٤ بيان أن حديث ابن عمر عند أبي داود حجة صريحة لأبي حنيفة
- ٥٠٤ بيان أن تأويل ابن المنذر والخطابي تكلف هارد يأبى عنه الذوق
- ٥٠٥ تحقيق حديث ذكاة الأرض يدها وذكر ما يؤيده
- ٥٠٦ الآثار الموقوفة في الباب في حكم المرفوعة وهى حجة لأبي حنيفة
- ٥٠٦ بيان أن أبا حنيفة له دقة ممتازة في جمع الأحاديث وتطبيقها
- ٥٠٦ بيان الفوائد المستنبطة من الحديث من تكريم المسجد وغيره